أصبح الطالب لتقديم الطلبة
منحة الملك فهد العلمية إلى مقامهم
أدم الله
الأنصاري

٣٠١٠٢٠٠٠٠١٨٤٧

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا - فرع اللغة

النحو الكوفي

في شرح القصائد السبع الجاهليات

لأبي بكر بن الأنباري ت ٣٢٨هـ

رسالة مقدمة من الطالب

محمد إبراهيم يوسف شيبة

لنيل درجة

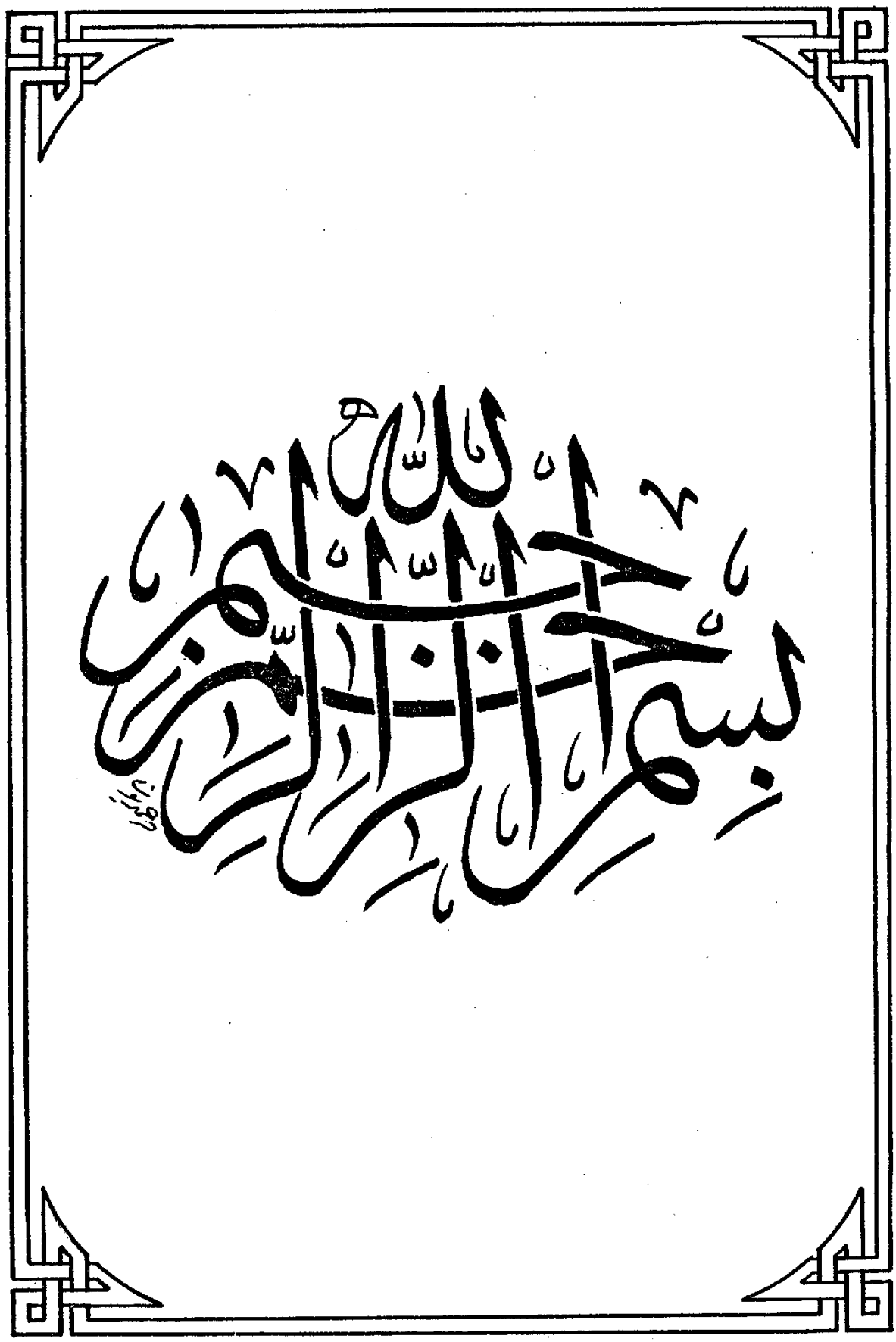
الماجستير

في النحو والصرف

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

موضوع البحث ودوافعه وأهدافه ومنهجه

موضوع البحث :

الحمد لله على توفيقه وعونه وإنعامه والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أمّا بعد فقد هدانى الله إلى موضوع عنوانه : **(النحو الكوفىّ فى شرح القصائد السبع الجاهليّات لأبى بكر بن الأنبارى "ت ٣٢٨هـ")** . وقد اخترته بتوجيه من أستاذنا الفاضل الدكتور محمد سالم الجرح ، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جنّاته . وقطعت معه شوطا فى البحث فيه على أساس أنّ الفرّاء من الكوفيّين ، واحتسبت الآراء التى نقلها عنه أبو بكر أو تأثّر به فيها من النحو الكوفىّ . ثم تكرّم أستاذنا الفاضل الدكتور أحمد مكىّ الأنصارى بعد وفاة صديقه الحميم الدكتور الجرح بالإشراف على هذا البحث ، وكان من حقّه أن يعترض عليه فيغيّره نهائيا أو يعدّله تعديلا جذريا بحيث يتّفق مع رأيه الذى انتهى إليه من قبل فى رسالته للدكتوراه ، وهو : أنّ الفرّاء بغدادىُّ المذهب ، بل إنّه المؤسّسُ الحقيقىُّ للمدرسة البغداديّة ، وأنّ المدرسة البغدادية حقيقة تاريخية .(١)

أقول : كان من حقّ أستاذنا الدكتور الأنصارى أنْ يغيّر أو يعدّل ، ولكنّه عَدَلَ عن هذا وذاك عملا بمبدأه الذى يدين به ، وهو إعطاء الباحث حريّة الرأى مهما اختلف معه فى وجهة النظر ، فوافق مشكورا على أنْ يبقى الموضوع على ما كان عليه .

---

(١) ينظر أبو زكريا الفراء ، ص ٣٥١ ، و ٣٦٣ ، و ٣٦٤ فما بعدها ، و ٣٩٥ ، و ٤٠٨

فشكرتُ له هذا الموقف النبيل الذى يتّسم بالوفاء لصديقه الكريم كما أنّه يتسم بالإشفاق على تلاميذه الباحثين . وقد رأى حفظه اللّه أنْ تُغيّر خطّةُ البحث ومنهجُ السير فيه . وأدّى ذلك إلى إعادة جمع المادّة .

وقد اقتضتِ الخطّةُ التى اقترحها أن يكون البحث فى ثلاثة أقسام تسبقها مقدّمة وتمهيد وتعقبها خاتمة .

ويتضمّن التمهيد إلقاء الضوء على النحو الكوفىّ ، وعلى القصائد السبع ، وعلى شارحها أبى بكر بن الأنبارىّ ومنهجه فى الشرح .

أمّا الأقسام التى يقوم عليها البحث فقد تناول الأوّل المصطلحاتِ الكوفيّةَ وشمل ثمانية عشر مبحثا . وتناول الثانى المسائل النحوية ، وشمل خمسين مبحثا . وتناول الأخير المسائل الصرفية وشمل أربعة مباحث .

أمّا الخاتمة فقد تضمّنت تلخيصا للمعالم الكبرى التى انتهى إليها البحث . ثم ذيلت الرسالة بعدد من الفهارس المهمة التى يرتضيها البحث المنهجي فيما أعتقد .

د واقعه وأهد افـه :

أهمّ الدوافع - فى نظرى - أنّ المذهب الكوفى أصبح مهجورا أو شبهَ مهجور فى الدراسة النحوية فأردت أنْ أسهم مع غيرى من الباحثين فى إحياء جانب من جوانب نحونا العريق .

وكان من أهداف هذا البحث محاولة تكميل الصورة النحويّة من جانبها الكوفى بالذات ذلك الجانب الذى ضاعت أهم مصادره الأولى وهى المؤلفات الخاصة بالنحو الكوفىّ فلم يصل إلينا شىء منها على الإطلاق .(١)

---

(١) مثل (الكتاب الكبير فى النحو) لأبى زكريا الفراء ، وكذلك كتاب (الحدود) للفراء أيضا - أمّا (معانى القرآن) فهو كتاب تفسير يزخر بالنحو ... ولكنّه مع ذلك لا يُعدّ كتابا خاصا بالأبواب النحوية المعروفة مثل كتاب سيبويه رحمه اللّه . ينظر أبو زكريا الفراء ص ١٦٩ فما بعدها وكذلك ص ١٧٦ فما بعدها و ص ١٩٦ فما بعدها .

ومن الأهداف كذلك محاولة المشاركة الجادّة مع العاملين فى الميدان النحوىّ بوضع لبنة متواضعة جداً في بناء هذا الصرح الشامخ التليد .

منهج البحث:

لقد لا قيت جهدا كبيرا وشاقا في استخراج النحو الكوفىّ من شرح القصائد السبع لأبى بكر ؛ لأن النحو فيه يتمثل في إعراب أبيات القصائد فى الغالب . وذلك الإعراب قد لا يلتزم فيه أبو بكر بمذهب الكوفيّين ، ولا يذكر الخلاف بينهم وبين البصريين إلا نادرا ، كما أنّه قد ينسب رأيا لنحوىّ كوفىّ وذلك النحوىّ يتّفق في هذا الرأى مع البصريين .

وذلك وغيره مما لم يتّسع المجال لذكره هنا [1] يجعل تمييز الآراء الكوفية أمرا صعبا ويحتاج إلى نحوىّ ضليع وعالم بدقائق الخلاف بين النحويين وعارف بمصطلحات الكوفيين خاصّة ، التى يقول عنها الزجاجىّ (ت٣٣٧) : لعلّ أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر فى كتبهم .[2] ولم يكن الأمر كما كنت أتصوره قبل البدء الفعلى .

لذلك رأيت أن أبدأ أولا بجمع ما استطعت جمعه من آراء الكوفيين في النحو جميعه لعلها تنير الطريق أمامي عند استخراج المسائل الكوفية من الشرح . ولما كان جمع تلك الآراء خارجا عن نطاق البحث جعلته في ملحق خاص به مستقل عن الرسالة ، قمت فيه أولا بحصر المسائل الكوفية التى جمعها القدامى والمحدثون ، ثم قمت بمقارنتها فوجدت أنّ الدكتور سيد رزق الطويل قد حاول إحصاء ، جميع ما اختلف فيه البصريون والكوفيون فبلغ حوالىّ خمسين وأربعمائة مسألة ويُهمّنى من تلك المسائل جانبُها الكوفىّ فجعلت ما قمت به إكمالا لما توصل إليه ، وقد أحصيت ما يقارب ثلا ثمائة مسألة لم ترد عنده وقد رتبتها بحسب ترتيب الأبواب النحوية طبقا لألفية ابن مالك ، مشيراً في هامش كلّ باب إلى المسائل التى تدخل فيه من مسائله التى جمعها .

ولم يكن ذلك الجمع إلا حلاًّ جزئيا للمشكلة ، فهناك آراءٌ كوفية كثيرة لم تشتهر في كتب النحو ، فرحت أبحث عنها في كتب المعاصرين للكوفيين أو القريبى العهد بهم لعلّى أظفر بجديد من آراء الكوفيين وقد أفدت منها كثيرا لكنّني لا قيت في تفهمها معاناة أيضا ؛ لأن أساليبها قد تخفى على أمثالى من الذين ما زالوا في بداية الطريق

---

(١) ينظر ما سيأتي في ص ٢٦

(٢) ينظر ما سيأتي في ص ١١٩

في البحث العلمي .

وعلى ضوء ما تقدّم كان استخراجي لمسائل النحو الكوفي من الشرح . وأعني بالنحو المعنى العام الذي يشمل إلى جانب النحو الصرف كما يشمل من بابٍ أولى المصطلحات النحوية والصرفية . وعلى هذا الأساس جاء التقسيم السابق وهو تقسيم المسائل إلى ثلاثة أقسام . وقد بدأت بالمصطلحات لأنّها تُعدُّ مفتاحا لمعرفة كثير من الآراء . وكانت طريقتي في تناول تلك المسائل هي جعل كلّ مسألة مبحثا مستقلا مشتملا على العناصر التالية :

١ - العنوان : وأقوم فيه بتحديد المسألة المراد بحثها ، وقد حاولت أن يكون مختصرا بقدر الإمكان ، ثم أعلّق عليه في الهامش بذكر رأي البصريين في المسألة بإيجاز معتمدا في الغالب على المصادر الأولى كالكتاب لسيبويه (ت١٨٠) ، والمقتضب للمبرّد (ت ٢٨٦).

٢ - العرض : وأورد فيه نصّ كلام أبي بكر المتضمّن تلك المسألة ويقتضي المقام في معظم الأحيان إيراد أكثر من نصّ ، ثم أحيل إلى النصوص المماثلة أو إلى بعضها إذا كانت كثيرةً في الهامش .

٣ - التوضيح : وأبدأه بتجلية المسألة التي تضمّنها النصّ أو النصوص السابقة في العرض ثم أنتقل إلى إثبات دخولها في نحو الكوفيّين بادئا في أغلب الأحيان بذكر الآراء الشخصية حسب أقدميّة أصحابها ، وذلك إمّا بالنقل عنهم مباشرة ، أو بالنّقل عمن نقل عنهم أو نسبها إليهم ، مكتفيا من كلّ ذلك بما دعت إليه الضرورة ومشيرا إلى بقيّة المراجع في الهامش ، وقد حاولت أن أذكر منها كلّ ما استطعت الوقوف عليه ليتّضح للقارئ الكريم مدى التفاوت في انتشار مسائل النحو الكوفي . وبعد توثيق المسألة أذكر ما أجده من حجج

الكوفيين وما رُدَّ به عليهم ثم أختم ذلك في معظم الأحيان بذكر بعض مَنْ مال إلى رأيهم في المسألة أو استعمل بعض مصطلحاتهم ليتّضح أيضا مدى تأثير الكوفيين فيمن بعدهم .

٤ - **الترجيح :** وفيه أدلي بما بدا لي أنّه راجح ، سواء أكان للكوفيين أم للبصريين أم لغيرهم موردا على ذلك الدليل . وفي نظري أني قد تجردت تماما فلم أتعصب للكوفيين أو لغيرهم .

ومما يجدر ذكره أن هناك عددا من المسائل أجازها الكوفيون ولم أرجحها ؛ لقلّة الشواهد التي أوردها ، ولأن القواعد يجب أن تبنى على ما فشا واطّرد لكن رأيت قَبول تلك الشواهد مع عدم القياس عليها ، وخاصّة إذا كانت قراءاتٍ قرآنيةً أو ذكر أنّها لغاتٌ لبعض العرب .

وفي الختام أشكر اللّه العليّ القدير ، ثم أشكر جامعة أمّ القرى ممثلة في مديرها معالي الدكتور راشد الراجح الذي يحرص دائما ويحث في كلّ مناسبة علمية على ما يعود بالنفع على أبنائه الطلاب والباحثين . وأشكر على حسن الرعاية والاهتمام والتشجيع المتواصل كلاّ من عميد كلّية اللغة العربية السابق الدكتور عليان الحازمي وعميدها الحاليّ الدكتور محمد بن مريسي الحارثي ووكيل الكلية الدكتور صالح بدوي . وفي معهد اللغة العربيه الذي أتشرف بالانتساب إليه أشكر كلاّ من عميديه السابقَين الدكتور عبدالله بن سليمان الجربوع والدكتور عبد اللّه بن عبدالكريم العبادي ، وعميده الحاليّ الدكتور محمد بن أحمد العمري ، فقد كان لشعورهم النبيل ولمتابعتهم الحثيثة ولما بذلوه من تسهيلات لي ولزملائي الأثر الكبير في السير قدما في الإنتاج العلمي . كما أشكر كلّ من أسدى إليّ معروفا ساعد على إخراج هذا العمل العلمي وفي مقدّمتهم أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور محمد سالم الجرح ، رحمه الله ، الذي تولى غرس جذور هذا البحث ثم اختاره ربه إلى جواره . ثم تولى رعاية ذلك الغرس من بعده أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري حيث أولاه عناية خاصة وضاعف له الجَهد والوقت ، وكان له الفضل في تذليل كثير من صعوباته لما له من باع واسع في مجال

الدراسات النحوية المنهجية من ناحية ، ولأنه من ناحية أخرى قد تمرس بأساليب الكوفيين كثيرا من خلال بحثه للدكتوراه (أبو زكريا الفراء)٠ وإلى جانب ذلك عوّدني على حريّة الرأي كما هي عادته مع طلابه فبينما تختلف وجهات النظر يترك لنا مطلق الحرية في أن نختار ما نشاء حتى لو أدّى ذلك إلى مخالفة رأيه الشخصي ، كما حدث في بعض مسائل هذه الرسالة ، نحو ما في مبحثَيْ (الجحد) و (حتى وفاء السببية ولام التعليل)(1) فله مني عظيمُ الشكر والتقدير٠

وأسأل الله الكريم أن يجزي عني الجميع خير مايجزي به عباده الصالحين إنه سميع مجيب ٠

وأخيرا أقول : إنما قمت به عمل متواضع بذلت فيه أقصى ما في وسعي ابتغاء رضوان الله تعالى ، فما كان فيه من صواب فهو بتوفيقه جلّ وعلا ثم بتوجيه أستاذي ، وما فيه خطأ أو سهو فشأني فيه شأن غيري من الباحثين وأن الخطأ والنسيان من سمات الإنسان ٠ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلّى اللّٰه على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان وسلّم تسليما كثيرا ٠

الطالب : محمد بن إبراهيم بن يوسف بن شيبة

الأحد غرة رمضان ١٤٠٨هـ٠

الرموز والمصطلحات

ت = المتوفَّى
تح = تحقيق
د٠ت = بدون تاريخ
ر٠د = رسالة دكتوراه
ر٠م = رسالة ماجستير
ص٠ن = الصفحة نفسها
ط = طبعة
(م ١) = المسألة الأولى (مثلا)
مج = مجلد
م٠ن = المصدر نفسه أو المرجع نفسه ٠

التمهيد

لمّـا كان عنوان الرسالة **(النحو الكوفيّ في شرح القصائد السبع الجاهليّات لأبي بكر بن الأنباري)** رأيت من المستحسن أن أمهّد للموضوع بإلقاء الضوء على العناصر الثلاثة التي احتواها العنوان وهي : النحو الكوفيّ، والقصائد السبع، ومؤلف الشرح ومنهجه فيه ؛ لأن تلك العناصر تتّصل بالموضوع اتّصالا ما وليست من صميمه . وأسأل اللّه التوفيق والسداد إنّه سميع مجيب .

أوّلا : النحو الكوفيّ

كَثُرَ الكلام عن المذهبين البصريّ والكوفيّ ، قديما وحديثا ، فلا تكاد تجد ذكرا للمذهب البصريّ إلاّ يعقبه حديث عن المذهب الكوفيّ. وحيث إنّ موضوع البحث عن النحو الكوفيّ فسيقتصر الحديث على مذهب الكوفيّين . وسأتناوله باختصار، لأنّه قد أُشْبِع بحثا من قبل عدد من الدارسين . وأهمّ ما جاء في دراساتهم ينصبّ على ثلاثة عناصر ، هي نشأة المذهب الكوفيّ ، ودحض حجج المنكرين لوجوده ، وبيان خصائصه. وإليك أبرزَ ما قيل عن كلّ عنصر منها .

١ - نشأة المذهب الكوفيّ:

يرى كثير من الباحثين أنّ المذهب الكوفيّ تأخّر عن المذهب البصري بنحو قرن من الزمن . ثمّ ذهب بعضهم إلى أنّ المؤسّس الحقيقيّ له هو أبو جعفر الرؤاسيّ[1] (ت١٨٧؟)

---

(١) ينظر ضحى الإسلام ، لأحمد أمين ، (مكتبة النهضة المصرية ، ط ٧ ، ١٩٦٤م) ، ج٢ : ٢٩٤ ؛ وأبو عليّ الفارسي ، للدكتور عبدالفتاح شلبي ، (مكتبة نهضة مصر ، ١٣٧٧هـ) ص ٤٤٠ ؛ وأبو زكريّا الفرّاء ، للدكتور أحمد مكّي الأنصاري ، (القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون ، ١٣٨٤هـ) ، ص ٣٥٧.

ويرى فريق آخر أنّ المؤسّس له هو الكسائيّ (ت ١٨٩) ثم الفرّاء (ت ٢٠٧) [1] . ويرى بعض الباحثين : " أنّ الخلاف المذهبي بدأ مع الجيل الذي يمثّله السجستاني وثعلب والمبرد" [2]، وكأنّه يريد أن يقول : إنّ المؤسّس له ثعلب (ت ٢٩١) . وذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أنّ إمام الكوفيين هو الأخفش [3] (ت ٢١٥) . ولكن ما ذهب إليه قوبل بالردّ والاستغراب من قبل بعض الباحثين [4] . ورأى بعضهم أنّ الأخفش هو الذي تأثر بالكوفيين [5] ووقف بعضهم موقفا متوسطا فقال : " ونحن وإن كنّا رأينا تأثّر الأخفش في ازدواج آرائه بالكوفيّين نرى أنّ هذه المسائل التي قال فيها الطرفان قولةً واحدة دلالةٌ على تأثّر الكوفيين بالأخفش وتأثيرهم فيه ، فلا نحاول أن نعزو التأثير لطرف والتأثّر للطرف الآخر "- ثم قال : " لذلك نرى أنّ عبارة وافق الأخفش الكوفيين يجب أن تكون اتّفق رأي الأخفش ورأي الكوفيين " [6] .

---

(١) ينظر مدرسة الكوفة ، للدكتور مهدي المخزومي (مصر : مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ ، ١٣٧٧هـ) ، ص ٧٤ ، ٣٥٧ ؛ والأصول ، للدكتور تمّام حسّان ، (الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، ١٣٨٢هـ) ص ٣٨ ؛ والخلاف بين النحويّين ، للدكتور سيد رزق الطويل ، (مكّة : المكتبة الفيصليّة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٥٤ ؛ وتاريخ النحو وأصوله ، للدكتور عبدالحميد السيد طلب ، (مصر : مكتبة الشباب ، ١٩٧٧م) ص ١٧٣ ؛ والمذاهب النحوية ، للدكتور مصطفى السنجرجي (مكّة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ) ص ٣٨

(٢) ينظر الخلاف النحوي ، لمحمد خير الحلواني ،(حلب :دار القلم العربي) ، ص ٧٣

(٣) ينظر المدارس النحوية ، (مصر :دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٩م) ، ص ٩٦ ، ٩٩ ، ١٥٥-١٥٦ ؛ وينظر الخلاف النحوي ، للحلواني ، ص ٤٠-٤١ ؛ وتاريخ النحو وأصوله ،للدكتور عبدالحميد طلب ، ص ١٤٥ .

(٤) ينظر الخلاف بين النحويين، للدكتور الطويل ، ص ٤٦-٤٧ .

(٥) ينظر نشأة النحو ، للشيخ محمد الطنطاوي ، بتعليق عبدالعظيم الشناوي ومحمد الكردي، (ط ٢ ، ١٣٨٩هـ) ، ص ٨٩-٩٠ ، ١٣٠ ؛ ومدرسة البصرة ، للدكتور عبدالرحمن السيد ، (مصر : دار المعارف ، ط ١ ، ١٣٨٨هـ) ، ص ٤٨٩ - ٤٩٠ ، ٥٢٦ .

(٦) منهج الأخفش الأوسط ، لعبدالأمير محمد الورد ، (بيروت : مؤسسة الأعلمي، وبغداد: دار التربية ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ) ، ص ٣٩٧ - ٣٩٨ .

والراجح فى نظرى أنّ الكسائىّ هو المؤسّس الحقيقىّ للمذهب الكوفىّ . ولا ينفى ذلك أنّ يكون قد مهّد لتأسيسة قبله علماء، كوفيّون لم تصل إلينا آراؤهم كأبى جعفر الرؤاسىّ ومعاذ الهراء (ت ١٩٠) وغيرهم .(١)

ومن أشهر علماء الكوفة بعد الكسائى والفرّاء وثعلب ، المفضّل الضبى (ت ١٦٨) وهشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩) ، وأبو عبيد القاسم بن سلّام (ت ٢٢٤) ، ومحمد بن زياد الأعرابى (ت ٢٣١) ، ويعقوب بن السكّيت (ت ٢٤٤)، وأبو جعفر أحمد بن عبيد (ت٢٧٨) ، والقاسم بن محمد بن بشّار الأنبارى والد أبى بكر (ت ٣٠٤) ، وغيرهم كثير (٢)، غير أنى خصصت هؤلاء بالذكر لورودهم فى ثنايا الرسالة .

---

(١) ينظر معانى القرآن ، للفراء ، تح . محمد على النجار (جـ ١ ، ٢) ، وأحمد يوسف نجاتى (جـ ٢) ، و د. عبدالفتاح شلبى وعلى النجدى ناصف (جـ ٣)، (بيروت : عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٨٠م) ، جـ ٢ : ٧٩ ، و جـ ٣ : ٣٩٢ ؛ والفهرست لابن النديم ، (بيروت : د ار المعرفة ، ١٣٩٨هـ) ، ص ٩٦ - ٩٧ ؛ وإنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى ، تح . محمد أبى الفضل إبراهيم ، (القاهرة : مطبعة دار الكتب ، ١٣٧٤هـ) ، جـ ٢ :١٨-١٩، وغاية النهاية لابن الجزرى عنى بنشره براجستراسر ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ) ، جـ ٢: ٣٤٢.

(٢) ينظر عنهم مثلا طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدى ، تح . محمد أبى الفضل إبراهيم ، (القاهرة : دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٨٤م) ، ص ١٢٥ - ١٥٤ ، ١٩١ - ٢٠٩ ؛ والفهرست ، لابن النديم ، ص ٩٦ - ١١٤ ؛ وتاريخ العلماء النحويين للمفضل التنوخى ، تح . د. عبدالفتاح الحلو ، (الرياض : جامعة الإمام ، ١٤٠١ هـ) ، ص ١٧٨ - ١٩٦ . ومن الكتب الحديثة مدرسة الكوفة للدكتور المخزومى ، ص ٧٤ - ١٦٠ ؛ والمدارس النحوية ، للدكتور شوقى ضيف ، ص ١٧٢ - ٢٤٢.

٢ - إنكار المذهب الكوفي :

أثبت القدماء وكثير من المحدثين أن للكوفيين مذهبَهم المتميّز بمغايرته للمذهب البصري [١]، غير أنّ بعض المستشرقين، منهم (فايل) أنكروا أن يكون للكوفيين مذهب خاصّ بهم ، فقال (فايل) عن الكوفيين : " إنّهم لم يؤسسوا مدرسة خاصة " [٢]. وذهب (بروكلمان) إلى إنكار المذهبين البصريّ والبغداديّ إلى جانب المذهب الكوفي وذلك حين قال : " ... وسنحتفظ أيضا بهذا التقسيم على الرغم مما يبدو من أنّ الخلاف المزعوم بين مناهج تلك المذاهب لم ينشأ إلاّ على أساس المنافسة بين المبرد وثعلب " [٣]. ولم يقف الأمر عند أمثال هؤلاء المستشرقين فقد ذهب بعض الباحثين العرب إلى إنكار تلك المذاهب أيضا ، ذكر منهم الدكتورُ مصطفى السنجرجي [٤] الأستاذَ سعيد الأفغاني [٥] والدكتورَ كمال بشر [٦]، والدكتورَ

---

(١) ينظر مثلا مدرسة الكوفة ، للدكتور المخزومي ، ص ٣٤٩-٣٥١

(٢) مقدمة الإنصاف ، ط أوربّة (نقلا عن مدرسة الكوفة السابق) وينظر دائرة المعارف الإسلامية ، لجماعة من المستشرقين ، ترجمة محمد ثابت الفندري ، وأحمد الشنتناوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبدالحميد يونس وحافظ جلال (طهران : انتشارات جهان ، ط ١ ، ١٣٥٢هـ) ، جـ ٦ : ٢٠١ ، وأبو زكريا الفراء ، للدكتور أحمد مكّي الأنصاري ، ص ٣٥٤.

(٣) تاريخ الأدب العربي ، ترجمة د.عبدالحليم النجار ، (مصر :دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٧م) جـ ٢ : ١٢٥.

(٤) ينظر المذاهب النحوية ، ص ١١٦

(٥) وينظر كتابه : من تاريخ النحو ، (دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٨هـ) ، ص ٤ ، ٨٠-٩٠ ، ٩٥.

(٦) وينظر كتابه : دراسات في علم اللغة ، (مصر ، دار المعارف ، ١٩٧٣م)، ص ٥٤ (عن المذاهب النحوية ، للدكتور السنجرجي).

أحمد مختار عمر[١].

وقد نقض الدكتور المخزومى وغيره من الباحثين ما ذهب إليه هؤلاء وأولئك بما للمذهب الكوفى من خصائص يختلف بها عن المذهب البصرى[٢]، وسيأتى ذكرها. ثم قال الدكتور السنجرجى عن أولئك الرافضين : " وقد جاء رفضهم استنادا إلى شروط اشترطوها لتكوين المذهب اللغوى ، وهى شروط مستحدثة مستمدة من مذاهب الغربيّين واتجاهاتهم اللغوية ، فأخذوا ينادون بها ناسين أو متناسين أنّ للعربية ظروفَها الخاصّةَ بها التى تتمثّل فى الحافز على دراستها ، والبحث عن مصادرها ، وتكوين مذاهبها "[٣].

وقال أيضا : "إنّ المنصفين من الباحثين قد وضّحوا لنا نشأة هذه المذاهب والظروف التى ساعدت على تكوين خصائصها والمنهج الذى سار عليه إمام كلّ مذهب ..."[٤]

٣ - خصائص المذهب الكوفى :

أهمّ ما يتميّز به المذهب الكوفى الاتّساع فى السماع ، ثمّ القياس على كلّ ما سمعوه ، واستعمال مصطلحات خاصة بهم[٥]. وكان من نتيجة قياسهم على كلّ ما سمع كثرة القواعد ، وقلّة الاعتماد على العقل ، والبعد فى الغالب عن الفلسفة فى التعليل وعن اللجوء إلى التقدير والتأويل .

---

(١) وينظر كتابه : البحث اللغوى عند العرب ، (القاهرة : عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٣٩٨هـ) ، ص ٩٠ ، ٩١، ٩٣ . وهو مع ذلك لا ينفى المذاهب نفيا مطلقا لقوله : " ... ولكن إلى جانب هذه الاختلافات بين أبناء المدرسة الواحدة فنحن نجد بعض الخطوط والاتجاهات المشتركة التى يتميز بها أبناء المدرسة الواحدة ، وعلى هذا فربما قبلنا - مع شىء من التحفظ - هذه القسمة ..." ص ٩٤.

(٢) ينظر مدرسة الكوفة ، للدكتور المخزومى ، ص ٣٥٢ - ٣٥٥ ، وتاريخ النحو أصوله ، للدكتور طلب ، ص ١٧٧-١٨٣ ، والمذاهب النحوية ، للدكتور السنجرجى ، ص ١٢٠ - ١٢٢ ، ١٤١ - ١٤٤.

(٣) المذاهب النحوية ، ص ١٢٢.

(٤) م . ن ، ص ١٢٣.

(٥) ينظر ضحى الإسلام ، لأحمد أمين ، جـ ٢ : ٢٩٥ ، والأصول ، للدكتور تمام حسان ، ص ٣٨-٣٩.

وقد قوبل ذلك بالإنكار من قبل بعض الباحثين وبالرضى من قبل بعضهم الآخر ، فوصف الفريق الأوّل منهجهم بأنّه إفساد للنحو حيث قاسوا على الشاذّ الذى لا يجوز إلا فى الضرورة ، وتساهلوا فى رواياتهم فأخذوا عن الأعراب الذين لا يرى البصريون سلامة لغتهم ؛ لاختلاطهم بالمتحضرين . ومن هذا الفريق أحمد أمين [١] ، والشيخ محمد الطنطاوى [٢] ، والدكتور شوقى ضيف [٣] ، وسعيد الأفغانى [٤] والدكتور مصطفى السنجرجى [٥] .

أمّا الفريق الآخر فقد وصف ذلك المنهج بأنّه أقرب إلى المنهج اللغوى السليم ؛ لأنّ تفسيره للظواهر الإعرابية أدنى إلى طبيعة اللغة ، ولأنّ الكوفيين درسوا المادة اللغويّة على أساس وصفى أى بطريقة تقريرية تبتعد عن التعليل الفلسفى ، وأنّ هذا المنهج لم يلق حتى الآن ما يستحقه من عناية الدارسين . ومن هذا الفريق أمين الخولى [٦] ، والدكتور المخزومى [٧] وأستاذى الدكتور الأنصارى [٨] ، والدكتور عبده الراجحى [٩] .

---

(١) ينظر ضحى الاسلام ، جـ ٢ : ٢٩٥-٢٩٧ .
(٢) ينظر نشأة النحو ، ص ١١٣ ، ١٢٢ ، ١٤٢ .
(٣) ينظر المدارس النحوية ، ص ١٥٩-١٦٥ .
(٤) ينظر من تاريخ النحو ، ص ٦٥ - ٦٩ ، ٧١-٧٦ .
(٥) المذاهب النحوية ، ص ٢٠١ - ٢٠٣ .
(٦) ينظر الاجتهاد فى النحو ، (بحث قدّمه إلى مؤتمر المستشرقين باستنبول ، سنة ١٩٥١م) ، ص ١٢ (عن المذاهب النحوية ، للدكتور السنجرجى ، ص ١٢) .
(٧) ينظر مدرسة الكوفة ، ص ٣٧٧ - ٣٨٦ .
(٨) ينظر أبو زكريا الفراء ، ص ٣٦٣ ، ٤٠١ - ٤٠٨ .
(٩) ينظر دروس فى المذاهب النحوية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠م) ، ص ١١-١٢ ، ٩٠ - ٩٢ .

ثانيا : القصائد السبع*

١ - تسميتها :

تعددت أسماء تلك القصائد ، فأطلق عليها (السموط أو السَّمُط) [١]، و (الطّوال) [٢]، و (المذهبّات) [٣]، و (الجاهليّات) وهى التى وردت فى عنوان شرح أبى بكر ، و (المشهورات) [٤] و (المعلّقات) [٥].

---

* تناول هذه القصائد عدد من الباحثين بالدراسة والتحليل وقد أفردها بعضهم بمؤلّفات خاصّة ، منها : معلّقات العرب ، للدكتور بدوى طبانة (مكتبة الأنجلو المصريّة ، ط ١ ، ١٣٧٨هـ) ، والمعلّقات سيرة وتاريخا ، لنجيب محمد البهبيتى (الدار البيضاء : دار الثقافة ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ) .

(١) ينظر جمهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى ، تح . على محمد البجاوى (القاهرة : دار نهضة مصر ، ط ١ ، ١٣٨٧هـ) ، ج ١ : ١٠٥ ، والمزهر ، للسيوطى ، تح. محمد جاد المولى وعلى البجاوى ، ومحمد أبى الفضل ابراهيم ، (مصر : عيسى البابى الحلبى ، ج ٢ : ٤٨٠.

(٢) ينظر جمهرة أشعار العرب السابق ، ص ن.

(٣) ينظر العقد الفريد ، لابن عبدربّه ، (المطبعة الأزهرية المصرية ، ط ١ ، ١٣٢١هـ) ، ج ٣ : ٩٨ ، والعمدة ، لابن رشيق ، تح . الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ، (مصر : مطبعة السعادة ، ط ٣ ، ١٣٨٣ هـ) ، ص ٩٦ ، وخزانة الأدب ، للبغدادى ، (بيروت : دار صادر ، مصور عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ) ، ج ١ : ٦١

(٤) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ، للنحاس ، تح. أحمد خطاب ، (بغداد : مطبعة الحكومة ودار الحرية ، ١٣٩٣هـ) ، ج ١ : ٩٧ ، و ج ٢ : ٦٨٢.

(٥) ينظر العقد الفريد ، لابن عبدربه ، ج ٣ : ٨٩٨، وشرح القصائد التسع للنحاس ، ج ٢ : ٥٤٨ ، ٦٨٢ ، والعمدة ، لابن رشيق ، ص ٩٦ ، ومقدمة ابن خلدون ، تح. د. عبدالواحد وافى (لجنة البيان العربى ، ط ١ ، ١٣٧٩هـ) ، ج ٣ : ١٣١٢-١٣١٣ ، وشرح شواهد المغنى ، للسيوطى ، بتعليق محمد محمود الشنقيطى ثم أحمد ظاهر كوجان ، (بيروت : دار مكتبة الحياة) ، ج ١ : ١٢١ ، وخزانة الأدب ، للبغدادى ، ج ١ : ٦١.

وأشهر تلك التسميات تسميتها بالمعلّقات [١] . وقد اختُلِف في علّة تلك التسمية فقيل : لأنّها علّقت على الكعبة [٢] ، وقيل : إنّ العرب كان أكثرهم يجتمع بعكاظ ، ويتناشدون الأشعار فإذا استحسن الملك قصيدة قال : علّقوها وأثبتوها في خزائني " [٣] .

وقد أنكر بعضهم خبر التعليق [٤] وأيّده آخرون [٥] . وقال الأستاذ عبدالسلام هارون : " إن الكلام على صحّة هذه التسمية (المعلّقات) أو على صحة وجوه تعليلها - إن صحت هي - لا يقدّم ولا يؤخّر ، ولا يمكن البتّ فيه والقطع ، وليس المجال فيه إلا مجال ترجيح لكفّة على أخرى . وقد قرأت أبحاثا معاصرة حول هذا المعنى بعضها مؤيّد وبعضها معارض . ولكنّي لم أقتنع من ذلك برأي حاسم "[٦] .

---

(١) وينظر معلّقات العرب ، للدكتور بدوى طبانة ، ص ١٩ ؛ ومقدّمة الأستاذ عبدالسلام هارون لتحقيق شرح القصائد السبع الطّوال الجاهليّات لأبي بكر (القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٤٠٠ هـ) ص ١١.

(٢) ينظر شرح القصائد التسع ، للنحاس ، جـ ٢ : ٦٨٢ ؛ والعمدة ، لابن رشيق ، ص ٩٦ ؛ ومقدمة ابن خلدون ، جـ ٣ : ١٣١٢-١٣١٣ ؛ وشرح شواهد المغني ، للسيوطي ، جـ ١ : ١٢١ ؛ والخزانة ، للبغدادي ، جـ ١ : ٦١.

(٣) شرح القصائد التسع ، للنحاس ، جـ ٢ : ٦٨٢ ؛ وينظر العمدة ، لابن رشيق ، ص ٩٦ ، والمزهر ، للسيوطي ، جـ ٢ : ٨٤٠.

(٤) ينظر شرح القصائد التسع ، للنحاس ، جـ ٢ : ٦٨٢ ؛ وتاريخ آداب العرب ، للرافعي ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ط ٤ ، ١٣٩٤هـ) ، جـ ١ : ٩٦ ، و جـ ٣ : ١٨٣-١٨٦ ، ١٨٨-١٨٩ ؛ والحياة العربية من الشعر الجاهلي ، للدكتور الحوفي ، (القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، ط ٤ ، ١٣٨٢هـ) ، ص ٢٠٤- ٢١٢.

(٥) ينظر تاريخ آداب اللغة العربية ، لجرجي زيدان ، (مطبعة الهلال ، ط ٣ ، ١٩٣٦م) ، جـ ١ : ٩١-٩٢ ؛ ومعلّقات العرب ، للدكتور بدوى طبانة ، ص ٢١ ، ٣٦-٥٧ ؛ والمعلّقات سيرة وتاريخا ، للدكتور البهبيتي ، ص ٢١ فما بعدها .

(٦) مقدّمة شرح القصائد السبع لأبي بكر ، ص ١٣

أمّا تسميتها بالجاهليّات فهو ممّاانفرد به أبو بكر بن الأنبارى كما ذكر بعض الباحثين [١] . ويبدو أنّ العنوان على المخطوط الذى وصل إلينا (شرح القصائد السبع الطوال) ، لأنّ المحقّق قد أورده كذلك ثم قال : " وسماه الخطيب وياقوت والقفطى [٢] (الجاهليّات) ، والتلقيب بالجاهليات ثابت فى مختصر الشرح " [٣] .

وذلك المختصر الذى أشار إليه قال عنه إنه " لعالم مجهول " ووصفه بأنّه " أمين ودقيق ونسخته أمينة دقيقة كذلك " [٤] . ونقل من خاتمته النصّ التالى : " تمّت قصيدة لبيد ، وعدد أبياتها ٨٨ بيتا ، وتمّ بتمامها السبع الجاهليّات بغريبها وأخبارها مما اختُصِر من شرح أبى بكر ... " [٥]

---

(١) ينظر معلّقات العرب ، للدكتور بدوى طبانة ، ص ١٨٢ .

(٢) وتنظر كتبهم وهى بحسب ترتيبهم : تاريخ بغداد (بيروت : دار الكتاب العربى) ، جـ ٣ : ١٨٤ ، ومعجم الأدباء ، (دار الفكر ، ط ٣ ، ١٤٠٠ هـ) ، جـ ١٨ : ٣١٢ ، وإنباه الرواة ، جـ ٣ : ٢٠٨ ، ولم أجد فيه ذكرا للجاهليات وإنما ورد فيه " السبع الطوال صغير " . وقد ورد ذكر الجاهليات أيضا فى نزهة الألباء ، لعبد الرحمن الأنبارى ، تح. محمد أبى الفضل إبراهيم ، (دار نهضة مصر ، ١٩٦٧م) ، ص ٣٦٥ .

(٣) مقدمة الأستاذ عبدالسلام هارون لتحقيق الشرح ، ص ٩ ، وقد ذكر أنّه اعتمد فى التحقيق على ثلاث مخطوطات ، الأولى نسخة مكتبة نور عثمانية بتركيا برقم ٤٠٥٢ ومنها صورة بدار الكتب برقم ٢٤٦٧٢ ، والثانية نسخة مكتبة أسعد أفندى بتركيا كذلك ، ومنها صورة بدار الكتب أيضا ولم يذكر رقمها . والنسخة الأخيرة مختصر للشرح وسيأتى شىء عنه فى الصلب . وهذه النسخة فى دار الكتب برقم ١٥٣ أ د ب س . وصورت منها صورة تحمل الرقم ١٩٩٠٨ ز .

(٤) م.ن ، ص ١٤

(٥) م.ن ، ص ١٥

٢ - عددها :

المشهور أنّ عدد القصائد الطوال الجاهليّات سبع ، كما هو مفهوم من عنوان شرح أبي بكر (شرح القصائد السبع ...) وتلك القصائد ، كما وردت في الشرح هي قصائد امرىء القيس بن حجر، وطرفة بن العبد ، وزهير بن أبي سلمى ، وعنترة بن شداد ، وعمرو ابن كلثوم ، والحارث بن حلّزة ، ولبيد بن ربيعة . وقد صرّح بذلك النحاس (ت٣٣٨) فقال بعد الانتهاء من شرحها : " فهذه آخر السبع المشهورات على ما رأيت أكثر أهل اللغة يذهب منهم أبو الحسن ابن كيسان " [١] ثم أضاف إليها قصيدتين إحداهما للأعشى والأخرى للنابغة ، لأن أكثر أهل اللغة يعدّونهما من أشعر أهل الجاهلية وذكر أنّهما ليستا من السبع عند أكثرهم [٢] . وهاتان القصيدتان عند أبي زيد القرشي (ت١٧٠) من السبع وذلك بعد إسقاط قصيدتي عنترة والحارث بن حلّزة [٣] وهو رأي المفضل الضبي (ت ١٦٨ ؟)[٤].

---

(١) شرح القصائد التسع، ج ٢ : ٦٨١

(٢) ينظر م . ن، ص ٦٨١ - ٦٨٢

(٣) ينظر جمهرة أشعار العرب، ج ١ : ١٠٤-١٠٥

(٤) ينظر م . ن، ص . ن .

ثالثا : ترجمة أبي بكر ومنهجه في الشرح

١ - ترجمته :

قبل أن أبدأ أوَدّ أنْ أشير إلى أنّه قد ورد الكلام عن أبي بكر في عدد كبير من كتب التراجم وغيرها[1].

---

(١) وهي حسب التسلسل الزمني لوفاة مؤلفيها :

- أخبار الراضي بالله والمتقي لله ، للصولي ، نشر ج. هيورث د ن ، (بيروت : د ار المسيرة ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٩ ، ١٤٤.
- تهذيب اللغة ، لمحمد الأزهري ، تح. الأستاذ عبدالسلام هارون وآخرين ، (المؤسسة المصرية والدار المصرية ، ١٣٨٤هـ) ، ج ١ : ٢٨.
- طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، ص١٥٣-١٥٤، والفهرست ، لابن النديم ، ص ٥٢، ٥٣ ، ٥٤ ، ١١٢
- نور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني ، لليغموري ، تح. رودلف زلهايم ، (فرنتس شتاينر بيڤيسبادن ، ١٣٨٤هـ) ، ص ٣٤٥.
- يتيمة الدهر ، للثعالبي ، تح. الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، (بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ) ، ج ٢ : ٣٧٤.
- تاريخ العلماء النحويين ، للتنوخي ، ص ١٧٨-١٨٠.
- تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، ج ٣ : ١٨١-١٨٦
- طبقات الحنابلة ، لابن أبي يعلى ، تصحيح محمد الفقي ، (مطبعة السنّة المحمديّة ، ١٣٧١هـ) ، ج ٢ : ٦٩-٧٣.
- الأنساب ، للسمعاني ، تح. عبدالرحمن اليماني ، (بيروت : محمد أمين دمج ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ) ، ج ١ : ٣٥٥.
- فهرست الإ شبيلي ، (بيروت : المكتب التجاري ، وبغداد : مكتبة المثنى ، والقاهرة : مكتبة الخانجي ، ط ٢ ، ١٣٨٢هـ) ، الصفحات : ٤٤ ، ١٩٧، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨.
- نزهة الألباء ، لعبد الرحمن الأنباري ، ص ٢٦٤.
- مناقب الإمام أحمد بن حنبل ، لابن الجوزي ، (خانجي وحمدان ، ط ٢) ، ص ٥١٥.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، له أيضا ، (حيدر آباد ، الدكن : دائرة المعارف العثمانية ، ط ١ ، ١٣٥٧هـ) ، ج ٦ : ٣١١-٣١٥.
- معجم الأدباء ، لياقوت ، ج١٨ : ٣٠٦-٣١٣.

.....

= - الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ)، جـ ٦ : ٢٧٤.

- اللباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير أيضا ، (بيروت : دار صار) ، جـ ١ : ٨٦.

- إنباه الرواة ، للقفطي ، جـ ٣ : ٢٠١-٢٠٨.

- المحمدون من الشعراء ، له أيضا ، تح. رياض عبدالحميد مراد ، (دمشق : مجمع اللغة العربية) ، ص ٢٣٨.

- المختصر في أخبار البشر ، لأبي الفداء ، (المطبعة الحسينية المصرية ، ١٣٢٥هـ) ، جـ ٢ : ٨٧.

- وفيات الأعيان ، لابن خلّكان ، تح. د. إحسان عبّاس ، (بيروت :دار الثقافة ، ١٩٧١م) ، جـ ٤ : ٣٤١-٣٤٣.

- إشارة التعيين ، لليماني ، تح. د. عبدالمجيد دياب ، (الرياض : شركة الطباعة العربية ، ١٤٠٦هـ) ، ص ٣٣٥-٣٣٦.

- تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، (حيدر آباد الدكن : مطبعة مجلس دائره المعارف العثمانية، ط ٤ ، ١٣٩٠هـ) ، جـ ٣ : ٨٤٢.

- دول الإسلام ، للذهبي كذلك ، (حيدر آباد الدكن : دائرة المعارف النظامية ، ط ١ ، ١٣٧٧هـ) ، جـ ١ : ١٥٨.

- العبر ، له كذلك ، تح. فؤاد السّيد ، (الكويت ، ١٩٦١م) ، جـ ٢ : ٢١٤

- معرفة القراء الكبار ، له أيضا ، تح. بشار عواد ، وشعيب الأرناؤوط ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ) ، جـ ١ : ٢٨٠-٢٨٢.

- سير أعلام النبلاء ، له أيضا ، تح. إبراهيم الزيبق وإشراف شعيب الأرنؤوط ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، جـ ١٥ : ٢٧٤-٢٧٩

- الوافي بالوفيات ، للصفدي ، باعتناء س . ديدرينغ فرانز شتاينر بفيسبادن ،١٣٩٤هـ)، جـ ٤ : ٣٤٤.

- مرآة الجنان ، لليافعي ، (لبنان :مؤسسة الأعلمي ، ط ٢ ، ١٣٩٠هـ) ، جـ ٢ : ٢٩

- البداية والنهاية ، لابن كثير ، (بيروت : مكتبة المعارف ، ط ٢ ، ١٩٧٧م) ، جـ ١١ : ١٩٦.

.....

= - البلغة ، للفيروزابادى ، تح٠ محمد المصرى ،(دمشق :وزارة الثقافة ، ١٣٩٢هـ) ، ص ٢٤٥-٢٤٦٠

- غاية النهاية ، لابن الجزرى ، ج ٢ : ٢٣٠-٢٣٢٠

- طبقات النحاة واللغويين ، لابن قاضى شهبة ، تح٠ د٠ محسن غياض ، (النجف : مطبعة النعمان ، ١٩٧٤م) ، ص ٢٣٣-٢٣٥٠

- النجوم الزاهرة ، لابن تغرى بردى ، (مصر : وزارة الثقافه والمؤسسة المصرية العامّة للكتاب ، نسخة مصوّره عن دار الكتب) ، ج ٣ : ٢٦٩٠

- بغية الوعاة ، للسيوطى ، تح٠ محمد أبى الفضل إبراهيم ، (دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ)، ج ١ : ٢١٢-٢١٤٠

- طبقات الحفاظ ، للسيوطى أيضا ، تح٠ على محمد عمر ، (مصر : مكتبة وهبة ، ط ١ ، ١٣٩٣هـ) ، ص ٣٤٩٠

- طبقات المفسرين ، للداودى ، تح٠ على محمد عمر كذلك ، (مصر : مكتبة وهبـــة)، ص ٢٢٦-٢٢٩٠

- كشف الظنون ، لحاجى خليفة ، (بيروت : دار العلوم الحديثة) ، ج ١ : ٤٨ ، ١١٦ ، ١٦٢ ، ٧٢٣،٧٢٤،٧٦٠،٧٦٧ ، ج ٢ : ٩٤٧ ، ١٠٤٢ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٢٠٥ ، ١٤٢٢، ١٤٥٣ ، ١٤٥٧،١٤٦٢ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٩٠٥٠

- شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلى ، (مصر : مكتبة القدس ، ١٣٥٠هـ) ، ج٢ : ٣١٥-٣١٦٠

- روضات الجنات ، للخوانسارى ، تح٠ أسد اللّٰه إسماعليان ، (طهران : المطبعـــــة الحيدريه ، ١٣٩٠هـ) ، ج ٧ : ٣٠٩-٣١١٠

- إيضاح المكنون ، لإسماعيل باشا ، (بيروت : دار العلوم الحديثة) ، ج ١ : ١١٨، ٥٥٦، ج ٢ : ٣ ، ٢٥٩ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٥١٣٠

- هدية العارفين ، له كذلك ، (بيروت : دار العلوم الحديثة) ، ج ٢ : ٣٥

- معجم المطبوعات العربية ، ليوسف إليان سركيس ، (مصر : مطبعة سركيس ، ١٣٤٦هـ)، ص ٤١-٤٢٠

وعرّف به عدد من الباحثين الذين حققوا بعض كتبه .[١] كما أفرده بعضهم بالدراسة[٢]

= - دائرة المعارف الإسلاميّة ، لجماعة من المستشرقين ، ج ٣ : ٥ ط ١ ، وج ٤ : ٥١١ ، (ط ٢ ، القاهرة : دار الشعب ، ١٩٦٩م).

- تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ، ج ٢ : ٢١٤-٢١٦.

- الأعلام ، للزركلي ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٥ ، ١٩٨٠م) ، ج ٦ : ٣٣٤.

- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، (مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث) ، ج ١١ : ١٤٣ - ١٤٤.

ملحوظة :

أورد معظم هذه الكتب الدكتور حاتم صالح الضامن في مقدمته لتحقيق كتاب الزاهر لأبي بكر ، (العراق : وزارة الثقافة ، ودار الرشيد ، ١٣٩٩هـ) ، ص ٧-٩ . ولكن الذي دعاني لإيرادها عدم ذكره للمواطن التي ورد فيها الكلام عن أبي بكر . ومع ذلك له فضل السبق في إحصاء أكثرها .

(١) منهم :

أ - الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . ينظر مقدمة تحقيقه كتاب الأضداد ، (الكويت ، ١٩٦١م) ، صفحة ج - ز .

ب - الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، ينظر مقدمة تحقيقه شرح القصائد السبع ، ص ٥-١٤.

جـ - الدكتور محيي الدين رمضان . ينظر مقدمة تحقيقه إيضاح الوقف والابتداء ، (دمشق ، مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٠هـ) ، ص ٩-٣٦.

د - الدكتور طارق عبد عون الجنابي . ينظر مقدمة تحقيقه كتاب المذكر والمؤنث (العراق : وزارة الأوقاف ، ط ١ ، ١٩٧٨م) ، ص ٧-٧٦.

هـ - الدكتور حاتم الضامن . ينظر مقدمته لتحقيق كتاب الزاهر ، ص ٧-٧١.

(٢) منهم :

أ - الدكتور طارق عبد عون الجنابي أيضا . حيث أشار في مقدمة تحقيقه كتاب المذكر والمؤنث السابق إلى أنّه أعدّ دراسة عن أبي بكر بن الأنباري اللغوي النحوي ، وقال : لعلّها تصدر قريبا . ينظر ص ٥ و ١٩ هامش ٦١ . ومقدمة تحقيق كتاب الزاهر المتقدّم ذكره ، ص ٦٥ هامش ٢١.

==

لذا رأيت أن أختصر في التعريف به [١] مكتفيا بالإحالة إلى تلك الكتب والدراسات إلاّ ما دعت الضرورة لإبرازه .

أ - اسمه ومولده ونشأته :

هو " محمد بن القاسم بن محمد بن بشّار بن الحسن بن بيّان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامه . أبو بكر بن الأنباري النحوي " [٢] . أصله من اليمن [٣] . " ولد في يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين " [٤] . ووالده القاسم بن

= = ولم أطّلع على هذه الدراسة . ولا أدري أصدرت أم لم تصدر حتى الآن .

ب - علي محمد نور المدني الذي قام بإعداد رسالة لنيل درجة الماجستير بعنوان (أبو بكر بن الأنباري ، حياته وجهوده اللغوية في النحو والصرف وفقه اللغة) ، تقدّم بها إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٠هـ وهي فيها برقم ٢١-٢١-٢١/٢١

وقد ذهبت للاطّلاع على تلك الرسالة فوجدتها مقسّمة إلى قسمين مع مقدّمة وخاتمة ، والقسم الأوّل دراسة عن حياة أبي بكر ، وتشتمل هذه الدراسة على مذهبه النحوي وهو المذهب الكوفي . أمّا القسم الثاني فقد خصّصه لدراسة جهوده اللغوية ، بدأه بعرض لأسماء مؤلفاته وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن خمسة منها هي : إيضاح الوقف والابتداء ، والمذكر والمؤنث ، والزاهر ، والأضداد ، وشرح القصائد السبع . وقد بيّن في أثناء كلامه أهميّة كلّ كتاب من هذه الكتب مع الوصف الشامل له .

وتجد ملخصا عن هذه الرسالة في مجلة رسالة الخليج العربي ، إصدار مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض ، (السنة الثانية ، العدد السادس ، ١٤٠٣هـ) ، ص ١٦٧-١٢٠ .

(١) كنت قد أعددت دراسة موسعة عن أبي بكر ، لكني رأيت أنّها من باب التكرار للدراسات السابقة عنه فعدلت إثباتها .

(٢) تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، جـ ٣ : ١٨١-١٨٢ .

(٣) ينظر المحمدون من الشعراء ، للقفطي ، ص ٢٣٨ .

(٤) تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، جـ ٣ : ١٨٢ .

محمد (ت ٣٠٤) من أهل الأنبار [١] . وكان من علماء اللغة الكوفيين [٢] ، وقد تولّى تعليم ابنه منذ نشأته [٣] وقدم به بغداد وهو صغير [٤] .

ب - **حياته العلمية والمعيشية :**

لما شبّ أبو بكر "سَمِعَ عَالَمًا من أَئِمّة زمانه ، وَسَمِعَ منه مثلُ ذلك"[٥]، و " كُتِبَ عنه وأبوه حيّ " [٦] . وتنوّعت ثقافته فقد كان مقرئا ومفسّرا ومحدّثا ونحويّا ولغويـــــا . واتّصف مع غزارة العلم بأنّه كان " فى نهاية الذكاء والفطنة وجودة القريحة ... وكان يضرب به المثل فى حضور البديهة وسرعه الجواب " [٧] . وقد منحه اللّٰه حافظة قويّة حتى قيل : إنه " كان آية من آيات الله في الحفظ " [٨] وقد مكّنه ذلك من التصدى لأقوال كثير من العلماء وردّها كما ستأتى الإشارة إلى ذلك .

وحرصا منه على استبقاء محفوظاته كان يتجنّب ما يشغل الذهن كالنساء [٩] وأطايب

---

(١) ينظر الفهرست ، لابن النديم ، ص ١١٢ .

(٢) ينظر مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى ، تح محمد أبى الفضل إبراهيم ، (القاهرة: دار نهضة مصر ، ط ٢ ، ١٣٩٤هـ) ، ص ١٥٤ ، وطبقات النحويين واللغويين ، للزُّبيدى ، ص ٢٠٨

(٣) ينظر الفهرست ، لأبن النديم ، ص ١١٢ .

(٤) ينظر معجم الأدباء ، لياقوت ، جـ١٦ : ٣١٨ .

(٥) إنباه الرواة ، للقفطى ، جـ٣ : ٢٠١ .

(٦) تاريخ بغداد ، للخطيب ، جـ ٣ : ١٨٢ ، وينظر طبقات النحويين ، للزبيدى ، ص ٢٠٨ .

(٧) الفهرست ، لابن النديم ، ص ١١٢ .

(٨) تاريخ بغداد ، للخطيب ، جـ ٣ : ١٨٤ . وقد حكوا عنه حكاياتٍ فى الحفظ تُعدّ من الغرائب ينظر مثلا طبقات النحويين ، للزبيدى ، ص ١٥٣ ، وتاريخ بغداد السابق ، ص ١٨٢ ، ١٨٤، والمنتظم ، لابن الجوزى ، جـ ٦ : ٣١٥ ، والبداية والنهاية ، جـ ١١ : ١٩٦ .

(٩) ينظر تاريخ بغداد ، للخطيب ، جـ ٣ : ١٨٤-١٨٥ ، وقد عدّه الشيخ أبو غدّه من العلماء العزاب، حين ضمنه كتابه : العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج ، (بيروت : مكتـــب المطبوعات الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٥٢-٥٨ .

الطعام [١] ومجالسات الناس غير العلمية [٢]. وكان مع حفظه زاهدا متواضعا ، لا يأنف من الردّ عليه إذا سها [٣]. كما " كان صدوقا فاضلا ديّنا خيّرا من أهل السنة " [٤] حنبلـــــيّ المذهب [٥]، شديد العداء للملحدين ، حيث تجده دائما ينزّه الله عن إلحادهم [٦]. ويفـــرد مؤلفا فى الرد عليهم .[٧]

و " كان فى يسار وحال واسعة " [٨] ولم يكن له عيال [٩]. وكان على صلة بالخليفة الراضى بالله (ت ٣٢٩) ، ومعلّما لأولاده .[١٠]

جـ - شيوخه وتلاميذه :

أبرز شيوخه فى مجال النحو أبو العباس ثعلب [١١] (ت ٢٩١) وتجده ينقل عنـــه كثيرا فى كتبه .[١٢] كما سيأتى شىء من ذلك فى بعض المباحث .[١٣] ومن أبرز تلاميذه فى

---

(١) ينظر تاريخ بغداد ، للخطيب ، جـ ٣ : ١٨٣-١٨٤ ، والبداية والنهاية ، لابن كثير ، جـ ١١ : ١٩٦.

(٢) ينظر طبقات النحويين ، للزبيدى ، ص ١٥٤.

(٣) تاريخ بغداد ، للخطيب ، جـ ٣ : ١٨٢-١٨٣.

(٤) م . ن ، ص ١٨٢.

(٥) ينظر طبقات الحنابلة ، لابن أبى يعلى ، جـ ٢ : ٧١-٧٢ ، ومناقب الإمام أحمد ، لابن الجوزى ، ص ٥١٥.

(٦) ينظر مثلا كتاباه إيضاح الوقف ، جـ ١ : ٤ ، والزاهر ، جـ ١ : ٩٣ ، و جـ ٢ : ١٤٦.

(٧) ينظر الأضداد له ، ص ٢٨٢ ، ٣٦٨ ، ٤٢٨.

(٨) طبقات النحويين ، للزبيدى ، ص ١٥٤.

(٩) ينظر م . ن ، ص . ن

(١٠) ينظر أخبار الراضى بالله والمتقى لله ، للصولى ، ص ٩ ، وتاريخ بغداد ، للخطيـــــب البغدادى ، جـ ٣ : ١٨٣-١٨٥.

(١١) ينظر مثلا الفهرست ، لابن النديم ، ص ١١٢ ، وتاريخ العلماء النحويين ، للتنوخى ، ص ١٧٨.

(١٢) ينظر مثلا إيضاح الوقف والابتداء ، جـ ١ : ١١٥ ، ٢١٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٩ ، ٣٢٥ ، والزاهر ، جـ ١ : ٣٨٥ ، ٦٠٢. وينظر كذلك طبقات النحويين ، للزبيدى ، ص ١٣٧.

(١٣) ينظر المبحثان العشرون والخامس والعشرون .

المجال نفسه الزجاجي (ت٣٣٧) ، وقد صرّح بالأخذ عنه في كتابه " الإيضاح في علل النحو"(١) لكنّه مع ذلك كان يناظره (٢)، ويردّ أقواله (٣) . ومنهم النحاس (٤) (ت٣٣٨) ، وابن خالويه(٥) (ت ٣٧٠) .

د - وفاته :

اختُلِف في تاريخ وفاته فقيل : يوم الأضحى سنة (٣٢٨هـ)(٦) وقيل سنة (٣٢٧هـ)(٧) .

والراجح في نظري هو القول الأوّل، لأنه قد ذكره أبو بكر الصولي (ت٣٣٥) وهو معاصر له وبناء على ذلك يكون عمره عند الوفاة سبعا وخمسين سنة (٨) .

هـ - مؤلفاته :

تتبّع عدد من الباحثين مصنفاته (٩) . وأقصى ما توصّل إليه بعضهم تسعةً وأربعون

---

(١) تح٠د٠مازن المبارك (بيروت :دار النفائس ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ) ص ٧٩٠

(٢) ينظر م ٠ ن ، ص ٦٠-٦٣٠

(٣) ينظر مختصر الزاهر ، (مخطوط بدار الكتب رقم ٥٥٧ ، منه نسخة بالميكروفلم في جامعة أمّ القرى ، مركز البحث العلمي برقم ١٥٣ لغة) ص ٣ ، ٥ ، ٢٠-٢٢ ، ٣٣ ، ٣٦-٣٧ ، ٤٣-٤٤ ، ٤٩ ، ٦٢-٦٣ ، ٥ ٦ ، ٦٨ ، ٨٥ ، ٨٨-٩١ ، ٩٣-٩٤ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٦١-١٦٢ ، ١٦٩-١٧٠٠

(٤) ينظر إنباه الرواة ، للقفطي ، ج ١ : ١٠١ ؛ ووفيات الأعيان ، لابن خلّكان ، ج ١ : ٨٣ ؛ والبداية والنهاية ، لابن كثير ، ج ١١ : ٢٢٢٠

(٥) ينظر الفهرست ، لابن النديم ، ص ١٢٤ ، ونزهة الألباء ، لعبد الرحمن الأنباري ، ص ٣١١ ، ومعجم الأدباء ، لياقوت ، ج ٩ : ٢٠١ ، وإنباه الرواة ، للقفطي ، ج ١ : ٣٢٤ ،

(٦) ينظر أخبار الراضي بالله والمتّقي لله ، للصولي ، ص ١٤٤ ، والفهرست ، لابن النديم ، ص ١١٢ ، وتاريخ بغداد للخطيب ، ج ٢ : ١٨٦٠

(٧) ينظر طبقات النحويين ، للزبيدي ، ص ١٥٤٠

(٨) أمّا قول ابن النديم : " ومات دون الخمسين " الفهرست ، ص ١١٢ ، فلعلّه سهو منه، وكذلك قول ابن قاضي شهبة : إنّه توفّي عن سبع وستين سنة ، وقول ابن الجزري : وله ثمان وستون سنة ٠ ينظر طبقات النحاة ، ص ٢٣٥ ، وغاية النهاية ، ج ٢ : ٢٣٢٠

(٩) ينظر مقدمة تحقيق كتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر ، للدكتور الجنابي ، ص ١٩ - ٣٠ ، =

كتابا منسوبا إليه استبعد منها أربعة [١] . ويبدو لى أنّه محق فى استبعادها ما عدا كتابا واحدا منها هو شرح المفضليّات ؛ لأنه استبعده بناء على أنّه هو الشرح الذى وصل إلينا وقد ثبت من مقدمته أنّه من تأليف والده القاسم الأنبارى . وقد وجدت فى شرح أبيات المغنى للبغدادى (ت١٠٣٠) نصّا عن ابن الأنبارى يشرح فيه كلمةً فى بيت من أبيات قصائد المفضليّات [٢] . وذكر محققا شرح أبيات المغنى أنّهما لم يجدا ذلك فى شرح المفضليّات عند شرح ذلك البيت [٣] . فربّما يكون مراد البغدادى بابن الأنبارى أبا بكر ، لكن شرحه لم يصل إلينا ؛ لأنه لا مانع من أن يكون قد شرح المفضليّات كما شرحها والده ، والله أعلم .

ز- مذهبه النحوى :

ذكر بعض الباحثين [٤] أنّ معظم المصادر القديمة صنّفت أبا بكر ضمن نحويّى الكوفة كما فعل الزبيدى [٥] (ت٣٧٠) وابن النديم (ت٤٣٨ ؟) [٦] . ثم بيّن بعد ذلك مظاهر اتّجاهه الكوفى موضّحا كلّ مظهر منها بضرب أمثلة من كتبه . وأكتفى هنا بذكر تلك المظاهر

= ومقدمة تحقيق كتاب الزاهر لأبى بكر ، للدكتور حاتم الضامن ، ص ٢١-٢٧ ، وأبو بكر ابن الأنبارى ، لعلي محمد المدنى ، (ر٠م) ، ص ١٣٤ -١٤٢

(١) ينظر مقدمة تحقيق كتاب الزاهر السابق ذكره .

(٢) ينظر **الشرح المذكور** ، تح٠عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، (بيروت ، ودمشق : دار المأمون للتراث ، ط ١ ، ١٣٩٣ - ١٤٠١هـ) ، جـ ٧ : ٣٠٥٠

(٣) وينظر شرح ديوان المفضليات،للقاسم الأنبارى ، بعناية كارلوس يعقوب لايل ، (بيروت : مطبعة الآباء اليسوعيين ، ١٩٢٠م ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد) ، ص ٢٣٠

(٤) ينظر أبو بكر بن الأنبارى ، لعلى محمد المدنى ،(ر٠م) ، ص ٦٤-٨١٠

(٥) ينظر طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٥٣٠

(٦) ينظر الفهرست ، لابن النديم ، ص ١١٢

مجردة عن الأمثلة ثم أعقّب عليها بما لديّ من ملحوظات ، وهي :

١ - الاعتداد بالسماع والنقل وإخضاع القياس لهما .

٢ - الاهتمام بالقراءات وعدم رفض قراءة صحّ سندها .

٣ - العناية بالشواهد جمعا وحفظا .

٤ - كثرة أخذه عن الكوفيّين .

٥ - الدفاع عن الآراء الكوفيّة والاحتجاج لها .

٦ - إعجابه بشيوخ المدرسة الكوفية ؛

٧ - التصدى لآراء البصريّين ونقض أقوالهم وتخطئتها .

٨ - تمسّكه بالمصطلحات الكوفيّة .

ورأى بعد ذلك أنّ أبا بكر بهذه المظاهر يستحقّ إمامة النحو الكوفيّ في عصره ، وانتقد الدكتور المخزومي في جعل ثعلب آخرَ الأئمّة الكوفيين .(١)

وأبادر فأقول : إنّي لا أشكّ في أنّ أبا بكر ترسّم خطى الكوفيين في النحو ، لكنّي أوافق الدكتور المخزومي في عدم عده من أئمّتهم ؛ لأنّه لم يؤثر عنه آراءٌ مبتكرة تؤهّله لذلك . والآراء التي نقلت عنه قليلة جدّا إذا ما قورنت بآراء غيره من أئمّة الكوفيين بل إنّه في بعضها تابع لغيره (٢) . ومن الآراء التي ربّما تكون من ابتكاره (٣) ما يأتي :

---

(١) ينظر أبو بكر بن الأنباري ، (ر.م) ، ص ٨٥.

(٢) ينظر مثلا المغني ، لابن هشام ، تح.د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، (دمشق ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٨٤م)، ص ٤٥٣ ، والهمع ، للسيوطي ، تح.د.عبدالعال سالم مكرم ، واشترك معه في تحقيق الجزء الأوّل الأستاذ عبدالسلام هارون ، (الكويت : دارالبحوث العلمية ، ط ١ ، ١٣٩٤هـ - ١٤٠٠هـ) ، ج ١ : ١١٦ ، ١٤٣=جـ١ : ٣٦ ، ٤٣ ، (ط ١ بمطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧هـ) ، وجـ٢ : ٥٢ ، ٢٦١=جـ١ : ١٠٧، ١٦١ ، و جـ ٤ : ٢٠٨=جـ٢ : ٣٢ ، وجـ٦ : ١٩٦ ، ١٩٧=جـ٢ : ٢٠٣ ، ٢٠٤.

(٣) وقد أورد منها الدكتور شوقي ضيف أربعة، ينظر المدارس النحوية ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ مع ملاحظة أنّ الرأي الأخير من تلك الأربعة قد تابع فيه أبو بكر الكوفيّين ، ينظر الهمع ، للسيوطي ، جـ ٥ : ٢٨١=جـ٢ : ١٤٢ ط١ .

١ - جوّز دخول اللام على جواب الشرط ، " نحو: إنّ زيدا من يأته ليحسن إليه . قال ابن مالك إلاّ أنّه لم يُسمع " (١) .

٢ - يرى أنّ صيغة التعجب " (أفعل به) اسما لكونه لا تلحقه الضمائر " (٢) .

٣ - جوّز جرّ التمييز في نحو (أخوك أوسع دارا) فيجوز عنده (أخوك أوسع دارٍ)(٣) .

وأنت ترى أنّ مثل هذه الآراء ليست ذات قيمة . وربما صرفه عن استنباط آراءٍ يعدّ بها من أئمّة النحو اشتغالُه بالحفظ و بالدفاع عن آراء جماعته الكوفيين ، لكن نتيجة لذلك حَفِظَ لنا بعض النحو الكوفيّ فيما وصل إلينا من كتبه ومن ثمرته ما ستراه في مباحث هذه الرسالة مستخرجا من شرح القصائد السبع .

وأعود إلى المظاهر السابقة التي تمثّل اتّجاهه الكوفيّ فأقول : إنّها مظاهر موجودة في كتبه لكنّه قد يخرج عنها . فمثلا تجده يخرج عن الاعتداد بالسماع كما رأيت في إجازته دخول اللام على جواب الشرط ، وكمتابعته سيبويه (ت ١٨٠) في منع جواز إمالة (حتّى) مع ورود السماع بذلك (٤) . وقال في المذكّر والمؤنّث : " ويقال في جمع الأرض : أرضون ويجوز في القياس أرضات ولم يسمع " (٥) .

ومع اهتمامه بالقراءات وعدم رفض القراءة إذا صحّ سندها تجده يقول :" وقرأ الحسن (وَكَلِمَةَ اللّٰهِ هِيَ الْعُلْيَا) (٦) بالنصب على معنى : وجعل كلمةَ اللّٰه . قال أبو بكر وفي هذه القراءة قبح ؛ لأنّه لو كان كذلك لكانت (وجعل كلمتَه هي العليا) ..."(٧)

---

(١) الهمع ، للسيوطي ، جـ ٢ : ١٧٤ = جـ١ : ١٣٩ ط١ .
(٢) م . ن ، جـ ٥ : ٥٥ = جـ ٢ : ٩٠
(٣) ينظر م . ن ، ص ١١١ = ١٠٣ .
(٤) ينظر م . ن ، جـ٦ : ١٩٧ = جـ ٢ : ٢٠٤ ط ١ .
(٥) ص ١٨٨ .
(٦) من الآية (٤٠) في سورة التوبة .
(٧) إيضاح الوقف والابتداء ، جـ ٢ : ٦٩٣ . وينظر المذكّر والمؤنث ، ص ٦٣٣ ، ٦٣٤ .

ومع كثرة أخذه عن الكوفيين [١] والدفاع عن آرائهم [٢] والإعجاب بشيوخهم [٣] والتصدى لآراء البصريين [٤] وتخطئة كبارهم كسيبويه [٥] (ت ١٨٠) ، وقطرب [٦] (ت ٢٠٦) ، والأخفش [٧] (ت٢١٥) ، وأبى زيد الأنصارى [٨] (ت٢١٥) ، والسجستانى [٩] (ت٢٥٥) ، والمبرّد [١٠] (ت٢٨٦) تجدُه قد يخالف الكوفيين كقوله : " وقد أجاز الكسائىّ أن تثبت الهمزتين فى الابتداء ، فأجاز للمبتدىء أن يقول : (إئت بقرآن) [١١] بهمزتين ... وهذا قبيح ؛ لأنّ العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة " [١٢] وعلّل حذف الواو من نحو (يعد) بوقوعها بين الياء والكسرة وهو تعليل البصريين [١٣].

---

(١) منه ما سترى فى مباحث هذه الرسالة إلى جانب ما تزخر به مؤلفاته .

(٢) ينظر مثلا إيضاح الوقف والابتداء ، جـ١ : ٢٧٢ ؛ والزاهر ، جـ ١ : ١٤٦ ، ٤١٨ ، ٤٣٦ ، و جـ٢ : ٦١ ؛ والمذكّر والمؤنّث ، ص ١٤٠ ، ٣٠١ ؛ ومعجم الأدباء ، لياقوت ، جـ٥ : ١١٥

(٣) ينظر نزهة الألباء ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ص ١٠١

(٤) ينظر المذكور والمؤنث ، ص ١٥٢ .

(٥) ينظر م . ن ، ص ١٤٩ .

(٦) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، جـ ١ : ١٥٦ ، و الزاهر ز ، جـ ١ : ٤٨٩ .

(٧) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، جـ ١ : ١٥٥ ، ٥٢٠ والمذكّر والمؤنّث ، ص ١٥٣ .

(٨) ينظر الزاهر ، جـ ١ : ٤٥٩

(٩) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، جـ ١ : ٥٠٥ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٤٢ ، والزاهر ، جـ ٢ : ٢٧٨ـ ٢٧٩ ، والمذكّر والمؤنّث ، ص ٨٩ ، ١٤٨ ، ٣٩٤ ، ٦١٣ .

(١٠) ينظر المذكر والمؤنث ، ص ١٣٨ ، ٢٣٨ .

(١١) من الآية (١٥) فى سورة يونس .

(١٢) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، جـ ١ : ١٦٦ . وقد خالف كذلك هشاما . ينظر المذكّر والمؤنّث ، ص ٦٧٩ .

(١٣) ينظر المبحث السبعون ، (التعليق على عنوان المبحث) .

كما وافقهم في اشتراط (قد) ظاهرة أو مقدرة مع الفعل الماضي الواقع حالا [١] ، ووافقهم أيضا في قلب نون التوكيد الخفيفة ألفا إذا لم يعلمن ، ولم يعلما مخالفا بذلك شيخه ثعلب [٢] ، وخالف الكوفيين أيضا في جعل الضمير العائد إلى نكرة معرفة [٣] . وإلى جانب ذلك استعمل بعض المصطلحات البصريّة ، كالعطف والتعدية [٤] .

٢ - الشرح ومنهجه فيه :

يعدّ شرح القصائد السبع لابن بكر من أوفى الشروح حيث حشد فيه معارف جمّةٍ تشتمل على الأخبار والأنساب والغريب . ويبدأ كلّ قصيدة من القصائد التي شرحها بمقدّمة عن قائلها ، يتناول فيها نسبه وبعض الأخبار المتعلّقة به ومناسبة إنشاد القصيدة في الغالب [٥] . وينتقل من المقدّمة إلى شرح أبيات القصيدة فيتناولها بيتا بيتا بإسهاب يدلّ على كثرة محفوظاته ، حيث تجده كثيرا ما يتطرق إلى معظم المعاني المتّصلة بكلّ كلمة في البيت ، مؤكّدا ذلك بالشواهد المختلفة مع عزو معظم الأقوال أو الآراء إلى أصحابها . وقد يتخلل ذلك بعض النواحي الصرفية . كالجمع والإعلال والإبدال والقلب وغير ذلك ثم يختم [٦] بإعراب البيت أو إعراب معظمه . وقد يعنّ في بعض الأحيان شيء من الشرح فيأتي بعد الإعراب . ومثال ذلك قوله في شرح قصيدة طرفة :

" وَأَتْلَعَ نَبَّاضٌ إِذَا صَعَّدَتْ بِهِ كَعُكَّانِ بُوصِيٍّ بِدِجْلَةَ مُصْعِدِ

---

(١) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، ج ١ : ٥٠٤ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٣٧ - ٣٨ .

(٢) ينظر مجالس ثعلب ، تح . الأستاذ عبدالسلام هارون ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٦٩م ، ج ٢ : ٥٥٢ = ٦٢٠ ط ١ ، ١٣٦٨هـ . وشرح القصائد السبع ، ص ١٧ .

(٣) ينظر شرح القصائد السبع ، ص ١٤٠ ، والمذكر والمؤنث ، ص ٢٨١ ، والملحق بهذه الرسالة . المسألة رقم ٤٥ .

(٤) ينظر ما سيأتي في الصفحتين ٦٤ ، ١١١

(٥) أغفل ذلك في مقدمته لقصيدتي طرفة ولبيد .

(٦) ختم الكلام عن البيت بإعرابه التزمه غالبا بعد البيت الثالثين من قصيدة امرئ القيس .

(أتلع) يعني عنقها . والأتلع : المشْرِف . والتلَع : الطول والإشراف .

و (نَهَّاض) ينهض في السير ، إذا سارت ارتفع . ويقال : قد نهضَ إليه أي ارتفع إليه . وقد نهض الفرخُ اذا ارتفعَ وفارقَ عشَّه ، وهي النواهِض ، وقد نهضَ القوم لقتال عدوّهم إذا ساورُوهم وثاروا إليهم . وقوله : (إذا صعّدت به) معناه : أشخصْتَه في السماء. ويقال : قد تصعَّد الأمرُ إذا شقَّ عليك . ومنه قولهم : هو يتنفّس الصُّعَداء . وقال عمر بن الخطّاب رضى الله سبحانه عنه : (ما تصعّدتني ، خطبةٌ كما تصعّدتني خطبة النكاح). ويقال : قد أصعد في الأرض إذا أبعد فيها ، وقد أصعد في الجبل يصعد إصعادا وقد صعد في الدرجة والسلّم يصعَد صعودا . قال الله عزّ وجلّ : (إِذْ تُصْعِدُونَ وَلاَ تَلْوُونَ عَلَىٰ أَحَدٍ)(١) وقال الأعشى :

أَلاَ أَيُّهذا السّائلي أين أصْعَدَتْ فَإِنَّ لَهَا فِي أَهْلِ يَثْرِبَ مَوْعِدَا

فشبه طرفة عنق الناقة في طوله بسكّان بوصيّ . و (البوصيّ) : السفينة وهو فارسي معرّب . وروى أبو عبيدة (كسكان نوتيّ) ، وهو الملاح . وهم النواتيّ . والعَركيّ الملاح ، والجمع عَرَك . ويقال للملاح : الصرارِيّ أيضا . وقال أبو جعفر : عركيّ منسوب إلى عَرَك ، والعَرَك عملُ الملاحين ، والواحد عارك والجميع عَرَك . قال : وربّما سمّوا جماعة الملاحين بالعَرَك ، كما يقال : قوم صَوْم وفِطْر ، ولا واحد للعَرَكِ حينئذ . وقال أبوجعفر : للناقة سيرتان ، فإذا أرقلت وارتفعت في سيرها رفعت رأسَها ، وإذا دفّت مدّت عنقها كأنّها ترجم بمشفرها الأرض .

والأتلع يرتفع بمعنى ولها أتلع ، والكاف في موضع رفع على النعت بأتلع ، والمصعد نعت للبوصيّ ، والباء صلة (مصعد) .

وقال أبوجعفر : جعله كالسكان ، أراد الدّقل فلذلك قال : مصعد ، لأنّ السفينة إذا أصعدت انصب دقلها ومدّت "(٢).

---

(١) من الآية (١٥٣) في سورة آل عمران .

(٢) ص ١٧١-١٧٢ .

أمّا النحو الذى تناوله فى شرحه فإنّه يتمثّل فى إعراب أبيات القصائد وقد يخـــرج عن ذلك إلى إعراب بعض الشواهد التى يستشهد بها . وقد يذكر عدة آراء فى إعراب بعض الكلمات كإيراده أربعة أقوال فى (قفا) فى قول امرىء القيس :

قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَـــنزِلِ بِسَقْطِ اللِّوى بين الدَّخُولِ فَحَومَـلِ

وهى : أنه خاطب اثنين، أو أنّه خاطب الواحد بخطاب المثنى، أو أنّ أصل (قفا) : (قفن) فأبدل الألف من النون، أو أنّ أصلها (قف قف) ثم جمعهما فى لفظة واحدة .[١]

والإعراب الذى يسير عليه عادة هو الإعراب على مذهب الكوفيين ، لكنّه قـــد يخرج عنه إلى الإعراب على مذهب البصريين دون أن يشير إلى المذهب الذى سار عليـــه إلاّ نادرا . ونتيجةً لذلك لا يستطيع المتتبّع لإعرابه تصنيف المسائل التى يشتمل عليه ذلك الإعراب إلاّ بالدليل . ونظرا لذلك لم أثبت فى هذه الرسالة من المسائل إلاّ ما ثبت أنّـــه للكوفيين وأنّ البصريين أو معظمهم يرون خلافه . أمّا ما سوى ذلك فقد استبعدته، وهو إمّا أن يكون مما لا خلاف فيه ، وإما أن يكون من الآراء المشتركة بين بعض البصريين وبعـــض الكوفيين ، نحو خطاب الواحد بخطاب الاثنين كما تقدّم ، فإنّه نسب إلى الخليل بن أحمد (ت١٧٠) وإلى الفراء [٢] (ت٢٠٧) ، ونحو القول : إن أصل (ويكأن) فى قوله تعالى: **(وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)** [٣] ، ويلك [٤] . وإمّا أن يكون من آراء البصريين خاصّة نحو قلب نون التوكيد الخفيفة ألفا كما تقدّم فى أنّ أصل (قفا) قفن [٥] ، أو أنّ أصلها (قف قف) [٦] ونحو جعـل

---

(١) ينظر ص ١٥-١٧.

(٢) ينظر الجامع لأحكام القرآن، للقرطبى، (بيروت :دار إحياء التراث العربى، ١٩٦٥م، عن ط ٢ ، ١٣٧٢هـ) ، جـ ١٧ :١٦.

(٣) من الآية (٨٢) فى سورة القصص .

(٤) ينظر ص ٣٥٩-٣٦٠ ، والبحر المحيط، لأبى حيّان، (دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ)، جـ٧:١٣٥.

(٥) ينظر مجالس ثعلب،
جـ ٢:٥٥٢ = ٦٢٠ ط ١ .

(٦) ينظر الجامع لأحكام القرآن، للقرطبى، جـ ١٧ : ١٦.

الجرّ لـ (ربّ) مضمرة بعد الواو [١] . وإما أنْ يكون صرّح بنسبتها إلى بعض الكوفيين ولم أتوصل إلى معرفة رأي البصريين فيها حتى أثبتها في النحو الكوفي [٢] . أو أنّهم ينسبها إلى أحد ولم أتوصل أيضا إلى نسبتها [٣] .

ملحوظة :

وجدت في نسخة الشرح المحقّقة كَلِماتٍ أعتقد أنها حرّفت من قبل الناسخ ، وإليك بيانا ببعضها مع ما أراه حيالها :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

عَلَا قَطَنًا بِالشَّيْمِ أَيْمَنُ صَوبِهِ وَأَيسَرُهُ عَلَى السِّتَارِ فَيَذْبُلِ

: " و (أيمن) رفع بـ (علا) ... ومن رواه (على قطنٍ) قال : (على) صلة ، والقطن مخفوض بها " [٤] .

والظاهر : أنّها (صفة) لا (صلة) ، وذلك أنّ الكوفيين يطلقون على حرف الجرّ مصطلح (الصفة) . [٥] .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرىء القيس أيضا :

فَأَضْحَى يَسُحُّ الْمَاءَ حَوْلَ كَتِيفَةٍ يَكُبُّ عَلَى الْأَذْقَانِ دَوحَ الْكَنَهْبَلِ

: " و (يَكُبُّ) خبر مستأنف ، ويجوز أنْ يكون في موضع نصب وإنْ كان مرفوعا في اللفظ بالباء [٦] .

---

(١) ينظر المبحث التاسع والأربعون .

(٢) ينظر الشرح ص ٢٦٧ س ١٠-١٥ ، وص ٣٠٦ س ١٠-٢١ ، وص ٣٤ س ١١-١٢ (مصطلح) .

(٣) ينظر م ن ، ص ٣٥ س ١٠-١١ ، و ص ٤٠ س ٢-٣ ، و ص ٥٤ س ٣ ، و ص ١٠٤ س ١١ - ١٢ ، وص ١٠٩ ص ١٨-١٩ ، و ص ١٦٣ س ٧-٨ ، و ص ٢٨٨ ، س ٦-٧ ، وص ٣٨٧ س ٤-١١ ، و ص ٣٩٢ س ١-٢ ، وص ٣٩٥ س ٨-٩ ، و ص ٤١٣ س ٧ ، و ص ٤٥٦ س ٦-٧ ، و ص ٥٠٧ س ١٠-١١ ، و ص ٥٣٤ س ٢١-٢٢ .

(٤) ص ١٠٣

(٥) ينظر المبحث الثاني عشر .

(٦) ص ١٠٤ .

والظاهر أنّها : (بالياء) ؛ لأنّ أبا بكر جارٍ على رأى الكسائى فى رفع المضارع بالحرف الذى فى أوّله [١] وهو هنا الياء .

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول طرفة :

لِخَوْلَةَ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ ... تَلُوحُ كَبَاقِى الْوَشْمِ فِى ظَاهِرِ الْيَدِ

: " وروى الأصمعىّ : تلوح كباقى الوشم فى ظاهر اليد " ثم قال : "(... و (تلوح) فى صفة الأطلال "[٢] .

والظاهر أنّها : (صلة) لا (صفة) ؛ لأنّ (الأطلال) نكرة ، والنكرة عند الكوفيين إذا كان بعدها جملة فإنّها تكون صلة لها كما يوصل الاسم الموصول (الذى)[٣] .

٤ - وقال فى معرض الحديث عن قول طرفة أيضا :

أُمِرَّتْ يَدَاهَا فَتْلَ شَزْرٍ وَأُجْنِحَتْ ... لَهَا عَضُدَاهَا فِى سَقِيفٍ مُسَنَّدِ

: " والعضدان يرتفعان بـ (أجنحت) ، و (فى سقيف) مثله " [٤] .

والظاهر أنها (صلته) ، لأنّ الكوفيين يطلقون على تعلّق الجار والمجرور (صلة) [٥] .

٥ - وقال فى معرض الحديث عن قول الحارث بن حلّزة :

أنّ إخوانَنا الأراقِمَ يغلو ... نَ علينا فى قولهم إحفاء

: " و الأراقم ينتصبون على الترجمة عن الإحفاء . وخبر (أنّ) ما عاد من (يغلون) ، و (على) صلة (يغلون) ، والإحفاء يرتفع به " [٦]

---

(١) ينظر المبحث الثالث والستون .
(٢) ص ١٦٧ ، ١٦٨ .
(٣) ينظر المبحث السابع والعشرون .
(٤) ص ١٦٨ .
(٥) ينظر المبحث السابع ، ص ٨٩ .
(٦) ص ٤٤٨ .

وهنا كلمتان الأولى : (عن الإحفاء) ، والظاهر أنّها : عن الإخوان ؛ لأ نّ الترجمة عندهم بمعنى البدل أو عطف البيان [١] . والكلمة الأ خرى : (به) ، والظاهر أنّها : (بفي) ؛ لأن أبا بكر جار على مذهب الفراء في رفع المبتدأ (المخبر عنه بالجار والمجرور) بحرف الجر . [٢]

٦ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث أيضا :

أَيَّمَا خُطَّةٍ أردتُم فَأَدُّو هَا إِلَيْنَا تَمْشِي بِهَا الأَمْلاَءُ

: " و (تمشي) ، مرتفع في اللفظ بالياء .. " [٣]

والظاهر أنها : (بالتاء) ؛ لأن أبا بكر جار على رأي الكسائي في رفع المضارع بحرف المضارعة كما رأيت الموضع الثاني .

٧ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث كذلك :

أَوْ سَكَتُّم عَنَّا فَكُنَّا كَمَنْ أَغْـ مَضَ عَيناً فِي جَفْنِهَا أَقْذَاءُ

: " والأقذاء رفع بالصِّلَة " [٤]

والظاهر أنها : (بالصفة) ؛ لأنّه يريد أنّ الأقذاء المبتدأ المؤخر مرفوع بحرف الجر (في) كما هو رأي الكوفيين [٥] وهم يطلقون على حرف الجر (صفة) كما تقدّم في الموضع الأ وّل . والله أعلم .

---

(١) ينظر المبحث السادس عشر .

(٢) ينظر المبحث الخامس والثلا ثون .

(٣) ص ٤٦٥

(٤) ص ٤٦٩

(٥) ينظر المبحث الخامس والثلا ثون .

القسم الأول

المصطلحات الكوفية الواردة في الشرح

المبحث الأوّل

الفعل الدائم*

العرض :

قال أبو بكر ، محمّد بن القاسم الأنباريّ ، في معرض الحديث عن قول زهير :

فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلتُ لِرَبْعِها : أَلا انْعَمْ صباحاً أَيُّها الرَّبْعُ واسْلَمِ

: " قال الفرّاء : قد يتكلّمون بالأفعال المستقبلة ولا يتكلّمون بالماضي منها . فمن ذلك قولهم : عم صباحاً ، ولا يقولون : وعم[1] ، ويقولون : ذَرْ ذا ودَعْه ، ولا يقولون :

---

* يقابله عند البصريّين (اسم الفاعل) و (اسم المفعول) . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، تح. الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، (الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٧٧م) ج ١ : ١٤ ، ١٠٨ - ١١٠ = ج ١ : ٣ ، ٥٥-٥٧ (المطبعة الأميريّة ببولاق ، ط ١ ، ١٣١٦هـ) ، و ج ٢ : ٣٦٩ = ١ : ٣٨٦ ط. بولاق ، والمقتضب ، للمبرّد ، تح . الشيخ محمّد عبدالخالق عضيمة ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ج ٤ : ١٤٨ ، ١٥٨ .

(١) الظاهر من كلام الفراء هنا أنّ فعل الأمر (عِمْ) من (وَعَمَ) وهو موافق لما نقله أبو بكر عن الكوفيين ، ولما ذهب إليه يونس بن حبيب . وذهب أبو عمرو إلى أنّه من عَمَتِ السماء تعمى . ونُقِلَ عن الفراء قولٌ آخرُ وهو أنّه من (انعم) ، ويرى أنّ النون حذفت كما حذفت فاء الفعل من نحو : كُلْ وخُذْ . ينظر شرح القصائد السبع ، ص ٢٩٧ ، وشرح القصائد التسع ، لأبي جعفر النحاس ، ج ٢ : ٤٥٦-٤٥٧ ، ولسان العرب ، لمحمّد بن مكرم بن منظور ، (بيروت : دار صادر ودار بيروت ، ط ٢ ، ١٣٧٤هـ) ، ج ١٢ : (و ع م) .

وذ رته ولا ودعته [١]. ويتكلّمون بالفعل الماضي ولا يتكلّمون بالمستقبل • فمن ذ لـــك: عسيت أن أفعل ذاك ، ولا يقولون : أعسى في المستقبل ولا عاس في دائـــم ، وكذلك يقولون : لست أقول ، ولا يتكلّمون منه بمستقبل ولا د ائم "[٢].

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

وَكُنّـــا الأَيْمَنِـيـنَ إِذَا الْتَقَيْنـــا وَكـانَ الأَيْسَـــرِينَ بَنُـــو أَبِينـــا

:" ويجوز في النحو : وكان الأيسرون بني أبينا ، على أن تجعل (الأيسـرين) الاسم ، و (بني أبينا) الخبر ، قال الفراء : إذا قلت : كان القائم أخوك كان الوجه رفع الأخ ونصب القائم ؛لأنّ القائم إذْ كان فعلا محدثا ينقطع والأخوّة لا تنقطع؛ لأنّهـــا نسب متّصل "[٣].

---

(١) إذا كان الفراء لم يسمع(وَدَعَ) فقد سمعه غيره • " قال الكسائي: من العرب من يقول: ودعه " • المشوف المعلم ، للعكبري ، تح• ياسين محمد السواس ، (مكّة المكرمة: جامعة أمّ القرى ، مركز البحث العلمي ، ١٤٠٣هـ) ج ٢ : ٨٢١ •" وقد جاء في غير حديث حتى قرى ء به قوله تعالى : **(ما وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)** بالتخفيف " • اللسان، لابن منظور، ج ٨: ٣٨٤ (ودع) ، والآية السابقة هي الآ ية (٣) في سورة الضحى• وينظر عن القراء ة ، المحتسب ، لابن جنّي ، تح• علي النجدي ناصف و الدكتور عبدالفتّاح إسماعيل شلبي ، (القاهرة : المجلس الأ على للشؤون الإ سلا مية ، الجزء الأول ١٣٨٦هـ، الجزء الثاني ١٣٨٩ه) ، ج ٢ : ٣٦٤ ، ومعجم القراءات القرآنية ، للد كتور أحمد مختار عـــمر ، والد كتور عبدالعال سالم مكرم ، (الكويت : جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ - ١٤٠٥هـ) ، ج ٨: ١٧٩-١٨٠ •

(٢) شرح القصائد السبع، ص ٢٤٤ ، وسأكتفي في الإحالة إليه في كلّ ما يأتي بكلمة (الشرح) مراعاة للاختصار •

(٣) م • ن ، ص ٤١١ - ٤١٢ •

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول طرفة :

فَطَوراً بِهِ خَلْفَ الزَّمِيلِ وَتَارةً عَلَى حَشِفٍ كالشَّنِّ ذاوٍ مجدَّدِ *

: " والطور منصوب بفعل مضمر ، والمعنى : فطورا تضرب به خلف الزميل . وكذلك التارة تنتصب بفعل مضمر أيضا قال الشاعر :

حَنَتْنِى حَانِيَاتُ الدَّهْرِ حَتَّى كَأَنِّى خَاتِلٌ أَدْنُو لِصَيْدِ

قَرِيبُ الْخَطْوِ يَحْسِبُ مَنْ رَآنِى، وَلَسْتُ مُقَيَّداً ، أَنِّى بِقَيْدِ

معناه: أَنِّى مُقَيَّدٌ بقيد ، فحذف الفعل "[1].

٤ - وقال عن الفعل (يسترحل) فى قول زهير أيضا :

وَمَن لاَّ يَزَلْ يسترحِلُ النَّاسَ نَفْسَه وَلَا يُعفِها يَوماً مِنَ الذَّمِّ يَنْدَمِ

: " و (يسترحل) فى لفظ المرفوع ، وموضعه نصب على الخبر ؛ لأنّك لو وضعت الدائم فى موضعه لقلت : لا يزل مسترحلا للناس "[2].

٥ - وقال عن الفعل (يُحذى) فى قول عنترة :

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَه فى سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوأَمِ * *

: " و (يحذى) مرفوع بالياء[3]، وموضعه فى التأويل خفض ؛ لأنّه نعت البطل ولو رُدّ إلى الدائم لقيل فيه : بطل محذوّ نعال السبت "[4].

٦ - وقال فى معرض الحديث عن قول الحارث بن حلّزة :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ مِنْه الثَّواءُ

---

(١) م . ن ، ص ١٥٩.

(٢) م . ن ، ص ٢٨٥ ، وينظر ص ١٣٤ س ٦ .

(٣) أى بياء المضارعة ، وينظر المبحث الثالث والستون .

(٤) م . ن ، ص ٣٥٢.

* الزميل : الرديف . الحشف : الفرع المنقبض . والشن : القربة الخلق . والمجدد : الذاهب اللبن والضمير فى (به) يرجع إلى ذنب الناقة . (عن م.ن).

* * السبت : جلود البقر اذا دبغت بالقرظ . (عن م.ن).

:" و (يملّ منه الثواء) صلة[1] ثاو . لورد ت (يملّ) إلى الدائم خفضته على النعت ، فقلت : ثاو مملول منه "[2].

التوضيح :

يرى الفراء ، فيما نقل عنه أبو بكر، أنّ (عسى) ، و (ليس) من الأفعال الماضية ، الّتي لا يُتكلّم منهما بالمستقبل، أي المضارع ، ولا الدائم ، أي اسم الفاعل ، وذلك حين قال : فمن ذلك عسيت أن أفعل ، ولا يقولون : أعسى في المستقبل ولا عاس في دائم ، وكذلك يقولون : لست أقوم ، ولا يتكلّمون منه بمستقبل ، ولا دائم . والمُهمّ هنا إطلاقه اصطلاح (الدائم) على اسم الفاعل (عاس) . ولم يصرّح الفراء هنا بأنّه فعل لكنّ ذلك يفهم من عطفه على المستقبل . وقد أطلق عليه فعلا دون وصفه بالدائم عند ما نقل أبو بكر أيضا قوله :لأن القائم ينتقل إذْ كان فعلا ينقطع . فهو إذن يطلق (الدائم) ويريد به الفعل ، كما أطلق الفعل دون أن يصفه بدائم . ولعلّ ذلك من باب الاختصار .

وقد أطلق أبو بكر على اسم الفاعل مصطلح (دائم) حين قال عن (يسترحل) : لأنّك لو وضعت الدائم موضعه لقلت : لا يزل مسترحلا للناس . وإلى جانب ذلك أطلق على اسم المفعول مصطلح (الدائم) أيضا حين قال عن (يُحذى) : لو رُدَّ إلى (الدائم) لقيل فيه : بطل محذوٍّ ، وحين قال : لو رَدَدْت (يملّ) إلى الدائم خفضته على النعت فقلت : ثاو مملول منه . كما أطلق عليه (فعلا) حين قال عن (أنّى بقيد) : معناه : أنّى مقيّد بقيد ، فحذف الفعل . فأطلق على مقيّد (فعلا)[3].

---

(١) يجعل النكرة موصولا على طريقة الكوفيّين . ينظر المبحث السابع والعشرون .

(٢) م . ن ، ص ٤٣٤.

(٣) وينظر إيضاح الوقف ، ج ١ : ١٤٩.

وإلى جانب ما سبق من إطلاق مصطلح (الدائم) ، و (الفعل) على اسم الفاعل عند الفراء قد ورد عنده ذلك في معاني القرآن . فمن إطلاقه على الدائم قوله : في أثناء حديثه عن مجيء (أن) مع المضارع بعد (مَالَكَ) " تقول : منعتك أن تقوم ، ولا تقول : منعتك أن قمت ، فلذلك جاءت في (مالك) في المستقبل، ولم تأت في دائم ، ولا ماض "[1].

ومن إطلاق (الفعل) قوله في أثناء الحديث عن قوله تعالى : (وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ)[2] : " فوحّد الكافر وقبله جمع ، وذلك من كلام العرب فصيح جيّد في الاسم إذا كان مشتقّا من فعل ، مثل الفاعل والمفعول، يراد به : ولا تكونوا أول من يكفر ، فتحذف (مَنْ) ويقوم الفعل مقامها، فيؤدي الفعل عن مثل ما أدّت (مَنْ) .... ألا ترى أنك تقول : الجيش مقبل، والجند منهزم فتوحّد الفعل لتوحيده "[3].

ويلاحظ أنه مع إطلاقه عليه فعلا لم يخرجه من باب الاسمية، ألا ترى أنّه قال عن نحو كافر :وذلك فصيح في الاسم إذا كان مشتقا من فعل . ونقل عنه المبرّد (ت ٢٨٦) أنّه كان يقول :"قائم فعل ، وهو اسم لدخول التنوين عليه "[4] . وتفسير

---

(١) جـ ١ ، ص ١٦٥.

(٢) من الآية (٤١) في سورة البقرة .

(٣) جـ ١ : ٣٢ - ٣٣ ، وينظر جـ ٢ ، ص ٤٢٠ ، ومدرسة الكوفة ، للدكتور مهدي المخزومي ص ٢٤٠.

(٤) مجالس العلماء للزجاجي، تح . الأستاذ عبدالسلام هارون (القاهرة : مكتبة الخانجي والرياض دار الرفاعي، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٢٦٥ مجلس (١٥٦). والنحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، للدكتور محمد آدم الزاكي ، (مكة : المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٤/١٤٠٥هـ) ، ص ١٦٧.

ذلك عند الفراء أنّ " لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل ..."[١].

ولم يقتصر الفراء على إطلاق الفعل على اسم الفاعل وإنّما أطلقه أيضا على المصدر[٢]، وعلى الخبر[٣]، وعلى الحال[٤]، وعلى أسماء بعض النواسخ وأخبارها، كقوله : " والفعلان قد يُجْمَعانِ بـ (ذلك)، و (ذاك)؛ألاى ترى أنّك تقول : أظنّ زيدا أخاك، وكان زيد أخاك ... ثم يجوز أن تقول : قد كان ذاك، وأظنّ ذاك "[٥].

وإطلاق (الفعل) على (المصدر) قد ورد على لسان الخليل[٦] (ت ١٧٠)، ونسب إلى سيبويه[٧] (ت ١٨٠). وعُلّلتْ تلك التسميةُ بأنّه " من حيث كان حركة الفاعل"[٨]. ويبدو لي أنّ إطلاق (الفعل) على (المصدر) إطلاق سليم تماثل تسميته

---

(١) مجالس العلماء، للزجاجي، ص ٢٦٥ (مجلس ١٥٦).

(٢) ينظر معاني القرآن، جـ ١ : ٤٥، ٣٣٥، وجـ ٣، ص ٢٧.

(٣) ينظر م.ن، جـ ١ : ٤٥، ١٦٣، ١٨٥، ٣١٠، ٤٠٩، ٤٥٧، ٣٦١، ٣٦٢، وجـ ٢ : ٣٢٨، ٣٩٤.

(٤) ينظر م.ن، جـ ١ : ٥٥، ٣٨٠، ٢ : ١٩٧، ٣٤٦.

(٥) م.ن، جـ ١ : ٤٥.

(٦) ينظر الكتاب، لسيبويه، جـ ٢ : ٢٠=٢٧٥ ط. بولاق وفيه (قال : قد يكون الخلق المصدر، وقد يكون الخلق المخلوق، وقد يكون الحلب الفعل، وقد يكون الحلب المحلوب ". وقد جاء نحو ذلك على لسان الليث . ينظر تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، جـ ٤ : ١٤.

(٧) ينظر شرح المفصّل، لابن يعيش، (بيروت : عالم الكتب، القاهرة : مكتبة المتنبي) ، جـ ١ : ١١٠.

(٨) م.ن، ص.ن.

حد ثا ؛ لأنّ كلمة (فِعْل) مصد ر في الأصل ولا تنصرف إلى حركة الفعل إلا بالوصف ، فيقال : فعل ماض ، و حاضر ، و مستقبل ، و أمر . ولكن لَمّا اصطُلِح على إطلاق (المصدر) على الحد ث ، وإطلاق (الفعل) على حركة الحدث أصبح الذ هن لا ينصرف إلى غير ذ لك .

وقد يكون الفراء حين أطلق على (الخبر) و (الحال) فعلا راعى فيهما معنى الحد ث كما راعى ذ لك في اسم الفاعل حين سماه فعلا ، لأنّهما في حكم الوصف . لكن زيد ا في مثل : (كان زيد أخاك) ، لا يمكن حمله على الفعلية ، فيما يبدو لي ، وقد أطلق عليه فعلا في النصّ السابق حين قال : والفعلان قد يجمعان (بـ (ذ لك) و(ذ ا ك) . ويقصد بالفعلين الاسم والخبر ؛ لتمثيله بـ (قد كان ذ ا ك ، وأظن ذ ا ك) .

وورد إطلاق (الفعل) و (الفعل الد ائم) على اسم الفاعل عند ثعلب (ت ٢٩١) مرارا من ذ لك قوله : " ولا تجي ء (عسى) مع ماض ، ولا د ائم ، ولا صفة[1] "[2] وقوله عن كلمة (الفاعلونه) : " أدخل التنوين على الفعل "[3].

و (الفعل الد ائم) من اصطلاح الكوفيين عموما ؛ لقول ثعلب لابن كيسان (ت ٢٩٩) عن (قائم) : " أو ليس هو عندكم اسما وتعيبوننا بتسميته فعلا دائما ؟ "[4].

---

(١) يقصد بالصفة (الظرف أو حرف الجرّ) ينظر المبحث الثاني عشر .

(٢) مجالس ثعلب ، تح . الأستاذ عبدالسلام هارون ، ج ٢ : ٣٩٢ = ٤٦٣ ط ١ . وينظر ج ١ : ٢٣١ ، ٢٧١ = ٢٧٩ ، ٣٢٧ ، و ج ٢ : ٤٤٧ = ٥١٥ .

(٣) م . ن ، ج ١ : ١٢٤ = ١٥١ . وينظر ج ٢ : ٣٨٨ ، ٤٦٣ = ٤٥٦ ، ٥٣١ .

(٤) مجالس العلماء ، للزجاجي ، ص ٢٤٤ ، مجلس (١٤٤) ؛ والأشباه والنظائر للسيوطي (بيروت : د ا ر الحد يث ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ ، مصور عن . ط . حيد ر آباد) ، ج ٣ : ١٣٧ ؛ والنحو والصرف ، للدكتور الزاكي ، ص ١٥٩ .

وقول ابن كيسان في أثناء حديثه عن اسم الفاعل : " ويسميه الكوفيّون الفعل الدائم "[١]. وقول الزجاجي (ت ٣٣٧) " البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم"[٢].

أما إطلاق أبي بكر (مصطلح الدائم) على اسم المفعول فلا أعلم أحدا من الكوفيين قد سبقه إليه في نصّ صريح ولكن لا يمنع ذلك أنّه من استعمالاتهم ، ولا سيّما أنّه قد تقدم في إطلاق (الفعل) على اسم الفاعل عند الفراء ما يفهم منه أنّه يطلق على اسم المفعول أيضا لقوله فيما نقلته عنه هناك : مثل الفاعل والمفعول.. .. الخ .

وقد غلّط السيرافي (ت ٣٦٨) اصطلاح الأفعال الدائمة ، وقال : إنّها أسماء ، لقَبولها علامات الاسم ، ولأنّه لو كان ما يعمل عمل الفعل فعلا لوجب تسمية نحو (إنّ) وأخواتها أفعالا [٣].

وممّن استعمل هذا المصطلح ابن شقير[٤] (٣١٧) . ومال إلى استعماله من المحدثين الدكتور مهديّ المخزوميّ[٥]، والدكتور إبراهيم السامرائي[٦]، لكن

---

(١) الموفقي في النحو، تح. د.الفتلي، وهاشم شلّال، (العراق : مجلّة المورد ، مج ٤ ، عدد ٢ ، ١٩٥٧م) ص ١٠٨ ؛ وابن كيسان النحوي ، لمحمد الدعجاني، (جامعة أم القرى: مركز البحث العلمي، ر . م ، ٩٧ - ١٣٩٨هـ) ص ٢٣١.

(٢) الإيضاح في علل النحو ، ص ٨٦ .

(٣) ينظر شرحه على كتاب سيبويه ، جـ ١ : ق ٤٩٣ (عن هامش م.ن).

(٤) ينظر الجمل في النحو ، تح . على سلطان الحكمي ، (جامعة أم القرى : مركز البحث العلمي، ر . م ، رقم ٢١٤ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ٢٢٨ .

(٥) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه ، (بيروت : دار الرائد العربي، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ) ص ١٣٩.

(٦) ينظر الفعل زمانه وأبنيته ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤.

الأخير رفض تسميته دائما . واقتصر على تسميته فعلا إذا كان عاملا .

وقال الدكتور المخزومي في ترجيح هذا المصطلح : "إن الدارسين المحدثين المعنيين بالساميات قد أثبتوا أنّ في البابليّة و أو الأكديّة مثل هذا التقسيم الكوفي للأفعال ، أو أثبتوا وجود الفعل الدائم بنفس التسمية الّتي سمّى الفراء اسم الفاعل بها"(١).

واستشهد على ذلك بقول الدكتور عبدالحليم النجار حينما سأله عن هذا المصطلح : " إنّ اعتباره فعلا دائما يوافق ما في الأكدية ، ففيها هذا الفعل ، بنفس هذه التسمية ، وهو نفس اسم الفاعل في العربيّة "(٢). كما استشهد بقول المستشرق (باول كراوس) ، وملخصه : أنّ اسم الفاعل صيغة استمرار في البابليّة ، أي غير مقيّد بزمن ، وأنّه أقدم من الماضي(٣).

ولم يقف الدكتور المخزومي عند التأييد لهذا المصطلح وقوله عنه :"هو فعل حقيقة في معناه ، وفي استعماله ، إلا أنّه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه "(٤) بل ذهب إلى أنّ حركات رفعه ونصبه وجره ليست حركات إعراب كما سيأتي .

وما ذهب إليه قوبل بالرد من قبل بعض الباحثين ، منهم الدكتور السامرائي الذي قال : " ومن الطريف أنّ المخزومي تمسّك بالمصطلح نفسه وهو (الدائم) وله في فهم هذا المصطلح رأي خاصّ سنعرض له " . ونقل في عرضه قول المخزومي: " وهو الفعل الدائم الذي لا دلالة له على زمن معيّن إذا لم يوصل بصلة من مضاف إليه أو مفعول"(٥). ثم قال عنه : " فهو يُقرّ أنّ (فاعل) بنفسه غير موصول بما بعده من لوازم لا يدلّ على

---

(١) مدرسة الكوفة ، ص ٢٤١.

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) ينظر م . ن ، ص .ن.

(٤) في النحو العربي قواعد وتطبيق ، (لم يذكر الناشر ، ط ٣ ، ١٩٨٥م)، ص ٢٣

(٥) م .ن . وينظر في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ١٣٩.

زمان معيّن . إذ نّ فما وجه القول بأنّه (دائم) . ولفظ (الدائم) يعنى فيما يعنيه المستمر الذى يتطلب فسحة زمنيّة طويلة ؟ وليس الأمر كذلك فهو ينصرف إلى الحال وإلى الاستقبال فى حال نصبه للمفعول وإلى الماضى فى حال إضافته كما ذهب الفراء نفسه "[1].

ثم أخذ من قول المخزومىّ: "إنه لا دلالة له على زمن معيّن إذا لم يوصل .... إلخ " أن فعليّة هذه المادة لا تتّضح إذا كان مفردا نحو زيد عاقل ، ومحمد متواضع "[2] وجعل (عاقلا) و (متواضعا) داخلين فى باب الاسمية[3]. ثم قال " ومن هنا فلا نعلم وجها لالتزام السيد المخزومىّ بـ (دائم)[4] .

ونقل بعد ذلك أنّ . د. المخزومى قال عن الدائم : " من حقّه أن يبنى إلا أن بناءه يختلف عن بناء الماضى والمضارع "[5]. وقد أوضح د. المخزومى ذلك بقوله : " إنّ حركات الفعل الدائم حركات إتباع للمجاورة ؛ لأ نّ (فاعل) فى أكثر استعمالاته إنما يجىء بعد اسم معرب متغيّر الآخر نحو : هذا رجلٌ كريمٌ* أبوه . ومررت برجلٍ كريم أبَوه ، ورأيت رجلا كريما أبوه . فالضمة والكسرة والفتحة فى آخر الفعل الدائم فى هذه الأمثلة جاءت إتباعا لحركة ما قبله للمجاورة ، كما خفض (خرب) فى قولهم : هذا جحر ضبّ خرب "[6].

ويبدو لى أنّ جعل حركات اسم الفاعل حركات إتباع قد جانبه الصواب فيه .

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته ، ص ٣٩ - ٤٠ ؛ وينظر ص ٣٧ - ٣٨.

(٢) م . ن ، ص ٤٠

(٣) ينظر م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن .

(٥) م . ن ، ص . ن ؛ وفى النحو العربى نقد وتوجيه ، ص ١٣٩.

(٦) فى النحو العربى قواعد وتطبيق ، ص ٢٦.

* كان الأولى أن يمثل باسم الفاعل لأن حديثه عنه وليس عن الصفة المشبهة ، فيقول مثلا : هذا رجل قائم أبوه .....

وإذا استقام له التعليل مع النعت السببي فإنه لا يستقيم مع الحقيقي. وينتقض · بنحو : جاء محمد راكبا فرسه ، ومررت به راكبا فرسه ، فلا توجد هنا حركة متقدمة مجانسة لحركته، لأن اسم الفاعل (راكبا) حال منصوبة وقد تقدم عليها في المثال الأول اسم مرفوع وتقدمها في الآخر ضمير مبني على الكسر في محل جر · وقد عقّب السامرائي على ذلك بقوله : " ومن قراءتنا لهذه المادّة ··· نجد أنفسنا إزاء كلام لنحوي في هذا العصر يأخذ نفسه بالمنهج القديم من حيثُ المسائلُ الجوهريةُ "[1]. وأضاف قائلا : " ولم ينسرح المؤلّف في هذا التيار ، كما قلت ، إلا ليوافق الفراء في ذهابه أنّ (فاعل) فعل دائم · والقول بفعلية فاعل صحيح ، ولا يشترط ذلك التمسك الحرفي بأقوال الفراء ، وليس هو تقليدا له "[2]. وقال : " كان على الأستاذ المخزوميّ ألاّ ينساق فيأخذ بأقوال الفراء في فعليّة هذه المادة ، وهي مسألة ظاهرة ، وقد يفطن لها كلّ باحث حديث ، وإن كان غير عارف بالفراء وما ذهب إليه · وكان على السيد المخزوميّ أن يذهب أبعد ممّا ذهب إليه الفراء فيقول بفعلية المصدر (العامل) نحو يعجبني إكرامك الضيف "[3].

ويبدو لي أنّ الدكتور المخزوميّ لم يكن متمسكا حرفيا بأقوال الفراء ، كما يقول الدكتور السامرائي بل زاد عليه ، وذلك أنّ الفراء لم يذهب ، حسب علمي ، إلى أنّ الفعل الدائم مبنيّ ، كما لم يقطع بفعليّته فقد أطلق عليه اسما وفعلا كما تقدّم · وكأنّه عنده مشترك بين الاسميّة والفعليّة لتفسيره له فيما سبق بأنّ لفظه لفظ الأسماء ومعناه معنى الأفعال · ويبدو لي أنّ تعريفه هذا ينطبق على الوصف كما سيأتي ·

أما قول الدكتور السامرائي : كان على المخزومي أن يذهب إلى أبعد مما ذهب إليه الفراء ، فيقول بفعلية (المصدر) ، فقد تقدّم أنّ الفراء أطلق عليه

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته ، ص ٤٠

(٢) م · ن ، ص ٤١ ·

(٣) م · ن ، ص ·ن·

(فعلا) كما أطلق عليه ذلك الخليل وسيبويه ، ورجحت أنّ المراد بالفعل المصدر .

وممن أيّد الدكتورّ السامرائيّ في ردّه على الدكتورِ المخزوميّ الدكتورُ محمد حسن عوّاد ، لكنّه لم يزد على أن قال : " وقد كفاني مؤونة الردّ على الدكتور المخزوميّ الدكتورُ إبراهيم السامرائي "(١).

وبعد هذا بقيت لي ملحوظتان على الدكتور السامرائيّ:

الأولى تتعلق بقوله : إن فعليّة هذه المادة (اسم الفاعل) ظاهرة ،وقد يفطن لها كلّ باحث حديث .

وأقول : إنه قد وجد من الباحثين المحدثين من جعلها من الأسماء قائلا: إنّ عملها عمل الفعل لا يخرجها عن دائرة الأسماء ؛ لانطباق علامات الأسماء عليها(٢) . وقد ذهب إلى ذلك الدكتور السامرائيّ نفسُه عند ما تكون تلك الصيغة مفردة نحو : زيد عاقل ، ومحمد متواضع،وقد سبق ذلك في أثناء ردّه(٣). كما أنّ بعض المستشرقين عند مقارنة اللغة العربية بغيرها من الساميات تحدّث عن اسم الفاعل في أثناء كلامه عن الأسماء(٤). وذلك يشعر أنّه داخل عنده في الأسماء .

ومن المحدثين من أخرج اسم الفاعل من باب الاسمية والفعلية ، منهم الدكتور تمّام حسان الذي جعل الصفات قسما خاصا من أقسام الكلم،وأدخل فيه اسم الفاعل والمفعول(٥) كما سيأتي.

وذهب بعضهم إلى إخراجه من الاسمية والفعليّة أيضا ، واقترح له مصطلحا من عنده سماه (القرين) لاقترانه بخصائص من الأسماء وخصائص

---

(١) مقدمته لتحقيق رسالة في اسم الفاعل ، لأحمد قاسم العبادي ، (الأردن: دار الفرقان، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ص ١٦.

(٢) ينظر المصطلح النحوي ، لعوض حمد القوزي ، (جامعة الرياض: عمادة شئون المكتبات ، ط ١ ، ١٤٠١هـ) ، ص ١٨٦.

(٣) ينظر ص ٤٠

(٤) ينظر التطوّر النحوي،لبر جشتراسر . ترجمة الدكتور رمضان عبدالتوّاب ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، الرياض: دار الرفاعي ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٩٥ ، ١٠٤

(٥) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، (الدار البيضاء " المغرب "؛ دار الثقافة د . ت)ص ٨٦ ، ٨٨.

من الأفعال[١]، وهو مصطلح غير سائغ ، فيما يبدو لي .

الملاحظة الأخرى : تقدّم[٢] أن د. المخزومي يرى أنّ الفعل الدائم يدلّ في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ، ولا دلالة له على زمن معيّن إذا لم يوصل بصلة من مضاف إليه ، أو مفعول ، ويتمثّل ذلك في نحو : زيد قائم وعمرو ضاحك .

وقد أخذ الدكتور السامرائي من ذلك أنّ " دلالة (فاعل) على الاستمرار مما انفرد به المخزوميّ "[٣].

ويبدو لي أنّ المخزوميّ لم ينفرد بذلك ؛ لأنّ الاستمرار يفهم من لفظ (الدائم) كما رأى الدكتور إبراهيم السامرائيّ نفسه فيما سبق[٤]، وإذا كان الأمر كذلك فالقول باستمراره راجع إلى أصحاب المصطلح وهم الكوفيون* وفي مقدمتهم الفراء وإلى جانب ذلك أنّ الدكتور المخزوميّ قد نقل القول بدلالة هذه الصيغة على الاستمرار عن المستشرق (باول كراوس) ، كما تقدّم[٥]، بل إنّي أعتقد أنّ الدكتور السامرائيّ لم يختلف عن الدكتور المخزوميّ إلاّ في التسمية ، حيث ذهب إلى أنّ (منطلق) من نحو (محمّد منطلق) اسم دالّ على الثبوت متّبعا في ذلك الجرجانيّ[٦]، والأصل في كلّ ثابت الاستمرار.[٧]

---

(١) ينظر اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية للدكتور فاضل مصطفى الساقي (القاهرة : المطبعة العالمية ، ١٩٧٠م) ص ١٣١-١٣٢.

(٢) ص ٣٩

(٣) الفعل زمانه وأبنيته ، ص ٤٣.

(٤) ينظر ص ٤٠

(٥) ينظر ص ٣٩

(٦) ينظر الفعل زمانه وأبنيته ، ص ٤٣ ، ٤٥.

(٧) ينظر رسالة في اسم الفاعل ، لأحمد العبادي ، ص ١٦.

* وينظر تذكرة النحاة ، لأبي حيان ، تح.د. عفيف عبدالرحمن ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ) ص ٥٥٤.

لذا أؤيّد الدكتور المخزومي في أنّ اسم الفاعل يدلّ على استمرار الحدث لوجود (مادة الفعل) الدالّة على الحدث متّصفا بها ذات ، نحو : (محمّد قائم) فإنّ كلمة (قائم) دلّت على القيام وهو الحدث ، ودلّت على ذات قائمة بالحدث وهي هنا (محمّد).

الترجيح:

الراجح في نظري هو ما ذهب إليه الدكتور تمّام حسان ، وهو عدُّ (اسم الفاعل) كما يسميّه البصريون ، أو (الفعل الدائم) كما يسميّه الكوفيون ، من باب الصفات وقد جعله قسما مستقلاً في تقسيم الكلم ، وأخرجه من باب الاسميّة والفعليّة ؛ لأنّ الصفات* ، كما يقول ، تمتاز عن غيرها بأنّ لها صيغا خاصةً مشتقةً من أصولها لتكون أوصافا (١) . وأنّها تدلّ على الموصوف بالحدث ، فلا تدلّ على الحدث وحده كما يدلّ المصدر ، ولا على اقتران الحدث والزمن كما يدلّ الفعل ، ولا على مطلق مسمّى كما تدلّ الأسماء ، فهي بهذا ... تختلف عن بقيّة أقسام الكلم " (٢).

وعن دلالتها على الزمن عندما تكون عاملة أجاب بأنّها " لا تدلّ دلالة صرفية على الزمن ، وإنما تشرب معنى الزمن النحوي في السياق من باب تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد بعينه . وبهذا تمتاز بقبولها معنى الزمن عن الأسماء ، فالزمن ليس جزءا من معنى الأسماء ، وتمتاز برفضها أنْ تدلّ بصيغتها الصرفية عن الأفعال التي تعتبر الزمن جزءا من معناها " (٣).

---

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٠٠

(٢) م . ن ، ص ١٠٢

(٣) م . ن ، ص ١٠٢-١٠٣

* مصطلح الصفات مصطلح يطلق على المشتقات وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ، وهو مصطلح قديم ، وعمل الدكتور تمام حسان يتمثل فقط في جعله مستقلا عن الأسماء والأفعال والحروف .

المبحث الثاني

الفعل المستقبل*

العرض :

١ . قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

وإنْ شِئْتُ سامَى وَاسِطَ الكُورِ رَأْسُها وعامَتْ بِضَبْعَيْها نَجَاءَ الخَفَيْدَدِ(١)

:" و (شئت) فعل ماض، لو كان المستقبل في موضعه لكان مجزوما بـ (إنْ) "(٢).

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول لبيد :

أَنْكَرْتُ بَاطِلَها وبُؤْتُ بِحقِّها يوماً ولَمْ يَفْخَرْ عَلَيَّ كِرامُها

:" و (لم يفخرْ) نسقٌ على (أنكرت) ؛ لأنّ المستقبل مع (لَم) بتأويل الماضي ".(٣)

وهناك مواضع مماثلة أكتفي بالإحالة إلى بعضها .(٤)

---

* يقابله عند البصريين الفعل المضارع وفعل الأمر . ولا يحتاج الأمر إلى توثيق نسبة هذا إليهم ، ومع ذلك ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ١ : ١٣-١٧=١ : ٣-٤ ط. بولاق والمقتضب ، للمبرّد ، جـ١ : ١٤١، ٢١٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، و جـ ٢ : ١-٦ ، ٢٩ ، ٩٤، ٩٥ ، ١٢٢ .

(١) الكور : الرحل . وضبعاها : عضداها . والنجاء : السرعة . والخفيدد : الظليم، وهو ذكر النّعام . (عن الشرح) .

(٢) الشرح ، ص ١٨٠ .

(٣) م . ن ، ص ٥٨٨ .

(٤) ينظر م . ن ، الصفحات : ١٨ س ١٠ ، و ٤٤ س ٤ ، و ١٤٣ س ١ ، ٢٩٧ س ١١ ، ٣١٨ س ٨ ، ٤٢٧ س ٨ ، ٥٧٣ س ٥ .

التوضيـــح :

يطلق أبو بكر على الفعل المضارع(مستقبلا)، من ذلك قوله عن (شئت) فـــي (إن شئت) : لو كان المستقبل في موضعه لكان مجزوما بـ (إن) ، أي لو كان المضارع، وكذلك قوله : المستقبل مع (لم) بتأويل الماضي، أي المضارع مع (لم) . وتجـــدُه عنده في غير الشرح [١] . كما ورد هذا المصطلح في الشرح على لسان الفراء ، وقـــد أطلقه على الأمر والمضارع لقوله : " وقد يتكلّمون بالأفعال المستقبلة ولا يتكلّمـــون بالماضي منها ، فمن ذلك قولهم : عم صباحا ولا يقولون : وعم ، ويقولون : ذَرْ ذا ودَعْه ... ويتكلّمون بالماضي ولا يتكلّمون بالمستقبل فمن ذلك عسيت أنْ أفعل ذلك ولا يقولون: أعسى في المستقبل ..." [٢]

وربما يرجع إطلاق المستقبل على الأمر عند الفراء إلى أنّ الأمر مقتطـع من المضارع كما سيأتي في مبحث آخر [٣]. وتجد تسمية المضارع مستقبلا هي الغالبة عنده في معـاني القرآن [٤]، وقد يعرّفه بالزوائد التي في أوّله [٥]، كما قد يطلـــق عليه في بعض الأحيان (يفعل) [٦].

---

(١) ينظر مثلا إيضاح الوقف ، جـ ١ : ١٥١-١٥٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٦١، ١٦٣، وغيرها، والمذكّر والمؤنّث ، ص ١٥٥ ، ٤٥١.

(٢) ص ٢٢٤.

(٣) ينظر المبحث التاسع عشر.

(٤) ينظر جـ ١ : ٦٠ ، ٦١ ، ٧٥، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٦٥ ، ٢٦١ - ٢٦٣ وغيرها.

(٥) ينظر نفسه ص ١٦٣ ، ٢٧٣ ، و جـ ٢ : ١٦٢.

(٦) ينظر جـ ١ : ٢٩ ، ٥٤ ، ١٢٣ ، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، للدكتـــور أحمد مكي الأنصاري ، ص ٤٤٠ ، وقضايا الجملة الخبرية ، للدكتور معيض بن ساعد العوفي ، (ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، جـ ١ : ١١٨.

ولم أعثر على اصطلاح (المضارع) عنده كما لم يعثر عليه من قبل أستاذنا الجليل الدكتور الأنصاري[١] .

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن السكيت[٢] (ت ٢٤٤) وعند ثعلب[٣]. كما استعمل ابن السكيت مصطلحا آخر ، هو (الغابر)[٤] بمعنى الباقي[٥]، ولعلّه مصطلح قديم ؛ لأنّه قد ورد على لسان الليث[٦] (ت ؟) صاحب[٧] الخليل (ت ١٧٠).

و يرجع استعمال مصطلح المستقبل عند الكوفيّين إلى رأيهم في أنّ الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء مخالفين بذلك البصريين الذين يرون أنّ الأصل فيها البناء[٨]، وأنّ صيغة (يفعل) ونحوها إنّما أعربت لمضارعتها الأسماء ، واشتقّوا مصطلحه من ذلك، فأطلقوا عليه الفعل المضارع[٩]. كما يرجع إلى إختلافهم

---

(١) ينظر أبو زكريا الفراء ، ص ٤٤٠ ؛ وقضايا الجملة، للدكتور العوفي ، ج ١ : ١١٨

(٢) ينظر إصلاح المنطق ، تح . أحمد محمّد شاكر ، وعبدالسلام محمّد هارون ، (مصر :- دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٠م) ، ص ١٥٩، ٢١٤، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٣١٠

(٣) ينظر مجالسه : ج ٢ : ٣٦٠= ٤٢٨ط١، ٣٨٨ = ٤٥٦ ، ٣٩٥ = ٤٦٣ ، ٤٤٧ =٥١٥ ط ١.

(٤) ينظر اللّسان ، لابن منظور ، ج ٥ ، ٢٨٢ (و ز ر)

(٥) ينظر ، م . ن ، ص ٣(غ ب ر)

(٦) ينظر م . ن ، ص . ن ، و ج ٨ : ٣٨٤.

(٧) ينظر الفهرست، للنّديم ، ص ٦٤.

(٨) ينظر الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص ٧٧ - ٨٢.

(٩) ينظر الكتاب ، لسيبويه ١ : ١٤ = ١ : ٣ ط. بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرّد ، ج ٢ : ١ ؛ والإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص ٧٧.

مع البصريين أيضا في دلالة الفعل المضارع على الزمن، لقول النحاس (ت ٣٣٨) عنه : " اختلف فيه النحويون ، والبصريون يقولون : يكون مستقبلا وحالا [١]، والكوفيون يقولون : يكون مستقبلا ؛ لأنّ هذه الزوائد إنّما جيء بها علامة للاستقبال " [٢].

وقد جاء رأي الكوفيين منسوبا إلى الزجّاج (ت ٣١١) وحده [٣]، كما ورد عنده استعمال مصطلح المستقبل [٤]، وهو مسبوق بذلك كما رأيت . وقد نصّ الكسائي من الكوفيين على أنّ حروف المضارعة حروف استقبال حين قال : " (إذا) منوّنة إذا خلت

---

(١) وينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ١٢ = ١ : ٢ ط . بولاق ، والمقتضب ، للمبرّد ، جـ ٢ : ص ٠١.

(٢) إعراب القرآن ، تح. د. زهير غازي زاهد ، (بغداد : مطبعة العاني ، ١٣٩٧هـ) ، جـ ٢ : ٣٢ .

(٣) ينظر همع الهوامع ، للسيوطي، جـ ١ : ١٧ = جـ ١ : ٧ ط ٠١.

---

(٤) ينظر إعراب القرآن ومعانيه ، تح . د. عبدالجليل شلبي، (بيروت وصيدا : المكتبة العصريّة ، ١٩٧٣م) ، جـ ١ : ٣٥ ، ٦٦ ، ٨١ وغيرها.

بالفعل الذى فى أوّله أحد حروف الاستقبال نصبته ، تقول من ذلك : إذا أكرمك "[١] فلعلّ الزّجاج كان متأثّرا بهم فيما ذهب إليه .

وممن استعمل هذا المصطلح ابنُ قتيبة[٢] (ت ٢٧٦) والمبرّد [٣] (٢٨٦) ، وابنُ كيسان[٤] (ت ٢٩٩) ، وابنُ جرير الطبرى [٥] (٣١٠) ، وابنُ شقير [٦] (ت ٣١٧)، والزجاجىُ[٧] (ت ٣٣٧) ، والنحّاسُ[٨] (ت٣٣٨) ، وابنُ خالويه [٩] (ت ٣٧٠) ، وأحمدُ بنُ

---

(١) لسان العرب ، لابن منظور ، جـ ١٥ : ٤٦٣ (تفسير إذ ، وإذا ، وإذن).
وينظر الصاحبى ، لأحمد بن فارس ، تح. السيد أحمد صقر ، (القاهرة . مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ١٩٧٧م) ص ٩٤.

(٢) ينظر أدب الكاتب ، تح. الشيخ محمد محيى الدين ، (مصر: مطبعة السعادة ، ط ٤ ، ١٣٨٢هـ) ص ٢٠٢ ، ٣٧١ـ ٣٧٣.

(٣) ينظر المقتضب ، جـ ١: ٢١٠ ، ٢٨٧ ، وجـ ٢: ٢٩ ، ٧٣ ، ٩٤ ، وجـ ٣ : ٩ ، ١٨ وهذا إلى جانب تسمية المضارع والتعليل لها. وقد سبقت الإشارة إلى مواضعها فى التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٤) ينظر الموفقى فى النحو ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٥ ؛ وابن كيسان النحوى ، للدعجانى (ر . م)، ص ٢٤٤.

(٥) ينظر تفسيره (جامع البيان عن تأويل آى القرآن) ، تح . محمود محمد شاكر ، (مصر: دار المعارف ، ١٣٧٤هـ) جـ ١ : ٥٢٢ ، وجـ ٨ : ٢١١ ـ ٢١٢ ، ٤٧٥.

(٦) ينظر الجمل فى النحو (ر . م) ، ص ٤٤٩.

(٧) ينظر الجمل فى النحو ، تح . د. على توفيق الحكم ، (بيروت: مؤسسة الرسالة ، الأردن ـ دار الأمل ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ) ، ص ٧ ، ٧٧ ، ٨٤ـ٨٥ ، ١٨٢ ـ ١٨٧.

(٨) ينظر التفاحة فى النحو ، تح . كوركيس عوّاد ، (بغداد: مطبعة العانى ، ١٣٨٥هـ) ، ص ١٦ ، ١٩ ، ٢٠.

(٩) ينظر إعراب ثلاثين سورة ، تصحيح عبدالرحيم محمود ، (طهران: انتشارات ناصر خسرو ، مصوّر عن ط. دار الكتب المصرية ، ٣٦٠/١/٢٢هـ) ، ص ٢٦، ٢٧ ، ٣١ ، ٦٠ ، ٧٢.

فـــارس[١] (ت ٣٩٥) .

وقد تعرض عدد من الباحثين لمصطلحات الكوفيين ، ولم يذكروا من بينها هذا المصطلح[٢] مع اشتهاره في كتبهم ، ومع أنّه يترتّب عليه عندهم أنّ نحـــو : (يفعل) دالّ على المستقبل ، وأنّ الأصل في الأفعال الإعراب كما سبق . وممن تنبّه له أستاذنا الدكتور الأنصاري حين أثبته بين مصطلحات الفراء[٣].

الترجيح :

الراجح في نظري أنّ يطلق على الفعل المضارع اصطلاح (الفعل الحاضر) لما يلي :

١ - ليوافق ما يدلّ عليه . وهو أنّه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما ذهب إليه أبو علي الفارسي[٤] (ت ٣٧٧) ، وأخذ به عدد من النحويين[٥]. بـــل ذهب بعضهم ، كابن الطـــراوة (ت ٥٢٨) ، إلى أنّه لا يكون إلا

---

(١) ينظر الصاحبي ، ص ٩٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ .

(٢) ينظر مدرسة البصرة ، للدكتور عبدالرحمن السيد ، ص ٣٤٣ - ٣٥٠ ، ومدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ، ص ٣٠٣ - ٣١٤ ، والمصطلح النحوي ، لعوض حمد القوزي (جامعة الرياض : عمادة شئون المكتبات ، ط ١ ، ١٤٠١هـ) ، ص ١٥١ - ١٨٩ ، والمدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، ومكانة الخليل بن أحمد ، للدكتور جعفر نايف عبابنة (عمان : دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ) ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٣) ينظر أبو زكريا الفراء ٤٤٠ . وينظر قضايا الجملة الخبرية ، للدكتور العوفي ، ج ١ : ١١٨ .

(٤) ينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٨ = ١ : ٧ ط ١

(٥) ينظر شرح رضي الدين الاستراباذي على كافية ابن الحاجب في النحو ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ج ٢ : ٦ ٢٢ ، والهمع للسيوطي ، ج ١ : ١٨ = ١ : ٧ ط ١

للحـــــال[١]، وهو ما أميل إليه ؛ لأنّ الأصل ألاّ يحكم لِلَفظٍ واحد بمعنيين متغايرين إلاّ بدليل[٢]، أمّا دلالته على المستقبل عند وجود القرائن الدالّـــة على الاستقبال فإنّها لا تخرج لفظه عن الحال ولو كانت تخرجه لأخرجت الماضي، نحو : إن جاء محمّد أكرمته ، فإنّ (جاء) لفظه ماض ، ومعناه المستقبل.

٢ - أنّ القول بمضارعته الاســم قول لا يقوم على دليل مقبول[٣]، وهو أيضا مبنيّ على الرأي القائل : إنّ الأصل في الأفعال البناء[٤]، وهو رأي متكلّف، فيما أرى[٥].

٣ - أنّ المبتدئ قد يتوهّم أنّ لفظ (الفعل المضارع) معناه الحـــــال، كما أنّ لفظ (الفعل الماضي) دالّ على الزمن الماضي .

ومع ذلك أرى الإبقاء على مصطلح (المضارع)؛ لأنه هو المشهور والمتداول في معظم التراث النحوي .

---

(١) ينظر نتائج الفكر ، للسهيلي، تح . د. محمّد إبراهيم البنا ، (ليبـــا، جامعة قار يونس ، ١٣٩٨هـ) ، ص ١٢٠-١٢١ ؛ وابن الطراوة النحوي ، للدكتور عيّاد عيد الثبيتي،(نادي الطائف الأدبي ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) ينظر نتائج الفكر ، للسهيلي، ص ١٢١.

(٣) ينظر الفعل زمانه وأبنيته ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، ص ٣٥ ، ٣٦ ، ورسالة في اسم الفاعل،لأحمد قاسم العبادي ، تح . د. محمد حسن عواد (مقدّمة المحقق) ، ص ٢٦ - ٢٩ ، و ٣١ - ٥١.

(٤) ينظر الإيضاح في علل النحو ، للزجّاجي ، ٧٧.

(٥) وينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٤٥ = ١:١٥ ط ١

المبحث الثالث

إطلاق أنواع الإعراب على المبنيات .*

العرض :

١ - قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

ألا رُبَّ يومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ ... وَلا سِيَّما يَومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

وَيَومَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارى مَطِيَّتِي ... فَيَا عَجَباً لِرَحْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ

: " (اليوم موضعه رفع على الردّ (١) على اليوم الذى بعد (سيّما) ، إلاّ أنّه نصب فى اللفظ ؛ لأنّه مضاف غير محض . قال الله عزّ وجلّ : (وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً)(٢). فموضع اليوم** رفع إلاّ أنّه نُصِبَ ، لأنّ إضافته غير محضة . قال الشاعر :

مِنْ أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوتِ أَفِرّ ... أَيَوْمَ لا يُقْدَرُ أَمْ يَومَ قُدِرْ

فاليوم الذى بعد الألف ، وبعد (أمْ) مخفوض على الردّ(٣) على اليومين الأوّلين..

---

* مذهب البصريين التفرقة بين أنواع الإعراب والبناء . وأنواعُ الإعراب هى : الرفع ، والنصب ، والجرّ ، والجزم . وأنواعُ البناء هى : الضمّ ، والفتح ، والكسر ، والوقف . ينظر الكتاب لسيبويه ج١ : ١٣-١٧ = ١ : ٢ - ٤ ط . بولاق ؛ والمقتضب للمبرد ، ج١ : ١٤٢ ؛ ومفاتيح العلوم للخوارزمى ، (مصر مطبعة الشرق ، عن ط. إدارة الطباعة المنيريّة ، ط ١ ، ١٣٤٢هـ) ص ٢٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ، (بيروت ؛ عالم الكتب ، القاهرة : مكتبة المتنبى ، د. ت)، ج ١ : ٧٢ ، و ج ٣ : ٨٤ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ٣

(١) المراد بالردّ هنا العطف وينظر المبحث الخامس عشر .

(٢) الآيات (١٧-١٩) فى سورة الانفطار .

(٣) المراد بالردّ هنا البدل .

** يقصد باليوم (يوم لا تملك ...).

ومن روى البيت الأوّل (ولا سيّما يومٍ) قال : موضع (ويوم عقـــرت) خفض على النسق على اليوم الأوّل إلا أنّه نصب ؛ لأنّ إضافته غير محضة "[١].

٢ - وقال عن كلمة (قطام) فى قول الشاعر :

سَائِلْ بنى أَسَـدٍ بمقتـل ربِّهِـــــم حجرِ بْنِ أمّ قَطَامِ عَـزَّ قَتِيـــلا

: " و (قطام) مخفوضة بإضافة الأمّ إليها ، وهى مخفوضة فى كلّ حال . تقـــول : قامت قطامِ ، ورأيت قطامِ ، ومررت بقطامِ ... وإنّما صارت مخفوضة فى كلّ حـــال لأنّها تجرى مجرى الأمر فى قولك : قوال قوال ، ونزال نزال ، ونظار نظـــــار ، قال الفراء : كان الأصل فى هذه الأشياء مصدرا . فصرفت عن المصدر وكسر آخرهـــا لأنّ المجزوم إذا حرّك حرّك إلى الخفض "[٢].

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

أَفَاطِمَ مَهْلا بَعْضَ هـــذا التَّدَلُّـــلِ وإِنْ كُنْتِ قَـدْ أَزْمَعْتِ صُرْمِى فَأَجْمِلِي

: " قال الفراء : يا فاطمةُ أقبلى ، ويا فاطمةَ أقبلى . فمن قال:يا فطمةُ هو[٣] نـداء مفرد مرفوع ... "[٤].

---

(١) الشرح ، ص ٣٣ - ٣٤.

(٢) م . ن ، ص ٤١.

(٣) يبدو أنّه جعـــل الجواب محذوفـا ، كأنّ تقديـــره : (قال) ، لذا لم يدخل الفـــاء .

(٤) م . ن ، ص ٤٣.

التوضيـــح :

أطلـق أبو بكر (النصب) ، وهو من أنواع الإعراب ، على المبـــنيّ على الفتح حين قال عن (يوم عقرت) : واليوم موضعه رفع أو خفض إلا أنّه نصب في اللفظ ، وحين قال عن (يوم لا تملك) في الآية فموضع اليوم رفع[1] إلا أنّه نصـــب . وأطلق (الخفض)[2] على المبنيّ على الكسر حين قال : (قطام) مخفوضة بإضافة الأمّ إليها وهي مخفوضة على كلّ حال .

وتجد نحوا من ذلك عند الفراء فيما نقله عنه أبو بكر . وهو قوله عـــن (قوال) المبنيّة على الكسر : وكسر آخرها لأنّ المجزوم اذا حرّك حرّك إلى الخفض فجعل كسرها خفضا . وقوله : من قال : يا فاطمةُ : هو نـداء مرفوع . والمنـــادى عند الفراء مبنيّ[3] . وإذا نظرت في معاني القرآن له تجد مثل ذلك في مواطـن عـدّة منها قوله عن حركة الهاء في نحو : (عليهم) : " فأمّا من رفع الهاء فإنّه يقول: أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها "[4] . ثم قال :"فإذا انفتح ما قبـــل اليـــاء ، فصارت ألفا في اللفظ ، لم يجز في (هم) إلاّ الرّفع"[5]. وقد أطلق أنواع الإعـــراب

---

(١) هـذا الإعراب في الآية على مذهب الكوفيين كما هو موضح في المبحث الرابع والأربعين.

(٢) هذا مصطلح كوفي يقابله (الجرّ) عند البصريّين . ينظر المبحث الرابع عشر .

(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، لعبدالرحمن الأنباري ، تح . الشيـــخ محمـــد محيي الدين (بيروت : دار الفكر ، د . ت)، جـ ١ : ٣٢٣ (م ٤٥) ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين ، للعكبري ، تح. د. عبدالرحمن العثيمين ، (بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ) ص ٤٣٨؛ وشرح الرضي جـ١ : ١٣٢.

(٤) جـ ١ : ٥.

(٥) م . ن ، ص . ن ، وينظر ص ٦ ، ٩٦.

أيضا على حركات الإتباع نحو كسر الدال فى (الحمدُ لِلّهِ)[١].

وهناك نقول أخرى عن الفراء وعن ثعلب مذكورة فى غير هذا المبحث [٢] أطلقا فيها على المبنيّات أنواع الإعراب، لكنّ ذلك ليس دائما عندهما كما هو الحال أيضا فى الشرح عند أبى بكر فهناك مبنيات أطلقوا عليها أنواع البناء [٣].

وعدم التفريق بين أنواع الإعراب وأنواع البناء بصفة عامّة منسوب إلى الكوفيين. قال الرضى (ت ٦٨٦) : " ... وأمّا الكوفيون فيذكرون ألقاب [٤] الإعراب فى المبنىّ وعلى العكس ولا يفرّقون بينهما " [٥].

ولم أقف على سبب خلطهم بين أنواع الإعراب وأنواع البناء . والذى يبدو لى أنّهم لمّا رأوا عدم الفرق فى النطق بين المرفوع والمبنىّ على الضمّ مثلا لم يلتزموا بالفرق بينهما فى الاصطلاح[٦]. بل إنّ سيبويه (ت ١٨٠) ، والمبرّد (ت٢٨٦)

---

(١) ينظر م.ن ، ص ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦.

(٢) ينظر المبحث الرابع والأربعون ، ص ٣٣٢ - ٣٣٤

(٣) ينظر معانى القرآن، جـ ١ : ٥ ، ومجالس ثعلب، جـ ١ : ٥٥٨ ، والشرح ، لأبى بكر ، ص ٢٨٩ ، ٤٤٠ س ١١ ، ٤٥٥ س ٥ ، ٥٧١ س ١٠-١١.

(٤) قال ابن عقيل (ت ٧٦٩) فى شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢) : " وقوله : أنواع الإعراب أحسن من قول غيره : ألقاب الإعراب ؛ لأنّ من حق اللّقب أن يصدق على ما لقب به ، وهذا ليس كذلك إذ لا يقال : الإعراب رفع ، ولا الإعراب نصب ، فلا تكون هذه ألقابا له " . المساعد على تسهيل الفوائد تح . د. محمد كامل بركات ، (مكة المكرمة : جامعة أمّ القرى ، مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ) . جـ١ : ٢٢

(٥) شرحه على الكافية، ٣ : ٣ . وينظر شرح المفصّل لابن يعيش ، جـ١ : ٧٢ ، ٣ : ٨٤.

(٦) وينظر ظاهرة الإعراب فى النحو العربى ، للدكتور أحمد سليمان ياقوت (جامعة الرياض : عمادة شئون المكتبات ، ١٤٠١هـ) ، ص ٥١.

اللذين نصّا على التفريق بين أنواع الإعراب و أنواع البناء[١] قد أطلقا على المبنيّ أنواع الإعراب . جاء في الكتاب ، لسيبويه : " .. كما أنّ (يعلم الله) يرتفع كما يرتفع (يذهب زيد) ، و (علم الله) ينتصب كما ينتصب (ذهب زيد) وفيهما معنى اليمين "[٢]. فقال عن الفعلين (عَلِمَ) و (ذَهَبَ) : ينتصبان ، وهما مبنيان كما هو معلوم . وقال المبرّد في أثناء حديثه عن بعض الأبيات : " .. وقوله (على حين ألهى الناس) إن شئت خفضت (حين) ، وإن شئت نصبته "[٣]. فقال : نصبته . وهو مبنى على الفتح وقد أحصى الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ، رحمه الله ، أربعة مواضع مماثلة في المقتضب "[٤]. كما أحصى أكثر من عشرين صفحة في كتاب سيبويه ورد فيها مثل ذلك[٥].

ولعل في هذا تأييدا لما تقدم من أن الخلط راجع إلى عدم الفرق في النطق ، لا إلى أنّ الكوفيين تعمّدوا بذلك مخالفة البصريّين كما يرى بعض الباحثين[٦]، لأنّ من رؤساء البصريّين من ورد عنده ذلك الخلط ، كما رأيت .

---

(١) ينظر الكتاب ج١ : ١٣ - ١٧ ، ٢ - ٤ = ١ : ٢ - ٤ ط . بولاق ، والمقتضب ، ج١ : ١٤ .

(٢) ج ٣ : ٣٠ = ١ : ٤١٩ ط . بولاق .

(٣) الكامل ، تح . محمد أبي الفضل إبراهيم ، (القاهرة : ١ : ١٤٣ ، دار الفكر العربي ، د . ت) ، ج ١ : ١٨٥

(٤) ينظر ج ١ : ١٤٢ هامش ٢.

(٥) ينظر م . ن ، ص . ن .

(٦) ينظر المدارس النحويّة ، للدكتور شوقي ضيف ، ص ١٦٩ ، والمصطلح النحوي لعوض حمد القوزي ، ص ١٨٥.

ويرى الدكتور محمد الدعجانى أنّ ابن كيسان (ت ٢٩٩) قد تبع الكوفيين، وقد مال هو أيضا إلى طريقتهم قائلا : " ويبدو لى أنّ رأيهم فى هذه المسألة أقرب إلى الصواب إذ لا أرى فرقا بين المبنىّ على الفتح والمنصوب بالفتحة ... ويؤيّد ذلك أنّ لجنة التيسير قد أخذت برأى الكوفيين وهو الأنسب فيما يظهر ومنه تظهر وجاهة رأى أبى الحسن "(١).

وما ذكره عن أخذ لجنة التيسير بذلك صحيح(٢) وقد أقرّها مجمع اللغة العربية فى مؤتمره سنة (١٩٤٥م) لكنّه عاد فرجع عن ذلك سنة ١٩٧٩م(٣).

الترجيح :

الراجح فى نظرى التّفريق بين أنواع الإعراب وأنواع البناء كما ذهب إليه البصريون ، لما فى ذلك من تخصيص يساعد المتعلمين على بيان الفرق بين ما يلزم حركة واحدة أينما وقع وما تتغيّر حركته بتغيّر موضعه(٤). وإلى جانب ذلك هناك أسماء

---

(١) ابن كيسان النحوى ، ص ٢٣٩ (ر . م).

(٢) ينظر أبو زكريا الفراء ، للدكتور أحمد مكى الأنصارى ٤٣٤.

(٣) ينظر تجديد النحو ، للدكتور شوقى ضيف (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢م)، ص ٢٤ ، ١١١.

(٤) ينظر المقتضب ، للمبرد ، ج ١ : ١٤٢ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ١ : ٧٢ - ٧٣ ؛ وشرح الرضى على الكافية ، ج ٢ : ٣ .

وأفعـــال مختلف فيها ذهب بعضهم إلى أنّها معربة وذهب آخرون إلى أنها مبنية كالمنادى المفرد[١] واسم (لا) النافية للجنس [٢] وفعل الأمر [٣]. فعندما يقـــال في إعراب المنادى المفرد: إنه مرفوع لا يتضح إن كان رفعـــه رفـــع إعـــراب أو بنـــاء. وقد يسهل هذا إذا عُرِفَ مذهبُ الشخص ، لكن الإشكال يبقـــى إذا كان رأيه غير معروف لنا ، كما هي الحال عند أبي بكر الأنباري حين يقول عـــن (أيّها الليل) : " وأيّها مرتفع؛ لأنّه منادى مفرد "[٤] فلا يدري هل هو متّبع في هذا مذهب جمهور الكوفيين الذين يرون أنه معرب ، أو متّبع مذهب البصريّين والفراء الذين يرون أنّـه مبني ؟[٥].

---

(١) ينظر الإنصاف ، لعبدالرحمن الأنباري جـ ١ : ٣٢٣ (م٤٥) ، والتبيين عن مذاهـــب النحويين ، للعكبري ، ص ٤٣٨

(٢) ينظر الممدرين السابقين ، الأول جـ ١ : ٣٦٦ (م ٥٣) ، والآخر ص ٣٦٢.

(٣) ينظر المبحث التاسع عشر .

(٤) ينظر الشرح ، ص ٧٧

(٥) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ١ : ٣٢٣ (م٤٥) ، والتبيين ، للعكبري ، ص ٤٣٨.

المبحث الرابع

النســـــــــق

العـــرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكرَى حَبِيـــــبٍ وَمَـــنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَـــلِ

:" والمنزل نسق على الحبيـب ... وقال الفـراء : (بين الدخـــول فحو مل) معناه : فأهـل حومـل ، فلذلك جاز أن يكون المنسوق بالفاء " (١).

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول زهير:

وَمَنْ يُوفِ لا يُذْمَمْ وَمَنْ يُفْضِ قَلْبُـــه إِلَى مُطْمَـــئِنِّ الْبِرِّ لا يَتَجَمْجَـــــمِ

: " والواو نسقت ما بعدها على ما قبلها " (٢).

---

* يقابله عند البصريين العطف، وأحيانا الشَّرِكة . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٢ : ٣٧٧ - ٣٨٢ = ١ : ٣٨٩ - ٣٩١ ط. بولاق ، وجـ ٣ : ١٥، ٥ = ٢ : ١٤٦ ؛ والمقتضب، للمبرّد ، جـ ٢ : ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٦٤ ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٣ : ٧٤ ، وجـ ٨ : ٨٨ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٤٤١ ، والهمـــع ، للسيوطي ، جـ ٥ : ٢٢٣ = ٢ : ١٢٨ ط ١.

(١) الشرح ، ص ١٩.

(٢) م . ن ، ص ٢٨٢.

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

فلو شَاءَ ربِّي كنتُ قَيْسَ بْنَ خالـــدٍ ولَوْ شاءَ ربِّي كُنْتُ عَمْرَو بْنَ مَرْثَـــدِ

: " وما بعد الواو نسق على ما قبلها " (١)

وهناك مواضع كثيرة ورد فيها النسق تربو على مائة وثلاثين موضعا أكتفـــي بالإحالة إلى بعضها .(٢)

التوضيـــح :

أطلق الفراء ، فيما نقله عنه أبو بكر ، على العطف . (نسقا) حين قال: (بين الدخول فحومل) معناه : بين أهل الدخول فأهل حومل ، فلذلك جاز أن يكـــون المنسوق بالفاء . وأمّا استعمال أبي بكر هذا المصطلح فمنه قوله عن (من ذكرى حبيب ومنزل) : و (المنزل) نسق على (اليوم) . وقوله : والواو نسقت ما بعدها على مـــا قبلها . وقوله : وما بعد الواو نسق على ما قبلها . هذا إلى جانب المواضع الأخـــرى التي سبقت الإشارة إليها .

وكما نقل أبو بكر عن الفراء استعمال مصطلح النسق تجدُه قد ورد في معانـــي القرآن في مواطنَ عديدة . منها قوله : " فإذا رأيت الفعل منصوبا وبعده فعـــل قـــد

---

(١) ينظر م . ن ، ص ٢١٠.

(٢) ينظر م . ن ، الصفحات : ٨ س ٢٠ ، و ٩ س ١٨ ، و ٢٠ س ١١ ، و ٢٩ س ١٥ ، و ٣٤ س ١٣ ، و ٣٦ س ٢ ، و ٣٩ س ١٤ ، و ٤٠ س ٢ ، و ٤٩ س ١٩ ، و ٥٥ س ١١ ، و ٥٦ س ١ ، و ٦٠ س ١٣ ، ١٤.

نسق عليه بواو ، أو فاء ، أو (ثمّ) ، أو (أو) فإنْ كان يشاكل معنى الفعل الذى قبله نسقته عليه ..."[١] . كما ورد هذا المصطلح . على لسان الكسائى حين قال : " لا ينسق على المضمر ..."[٢] وسترى فى مبحث آت وروده على لسان ثعلب [٣] وقد نسب إلى الكوفيين عموما . قال ابن يعيش (ت ٦٤٣) : " والنسق من عبارات الكوفيين " [٤] . وقال ابن عقيل (ت ٧٦٩) : " والكوفيون يقولون : باب النسق "[٥].

والنسق فى اللغة : " ما كان على طريقة نظام واحد . عامّ فى كلّ شىء "[٦].

وقد أخذ هذا المصطلح من ذلك ، " لأنّ الشىء إذا عطفت عليه شيئا بعده جرى مجرى واحدا " [٧].

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنّ هذا المصطلح من وضع الخليل[٨](ت١٧٠)، لأنّه ينسب إليه أنّه قال :

---

(١) جـ ١ : ٦٨ ، وينظر م . ن ، جـ ١ : ٤٤، ٥٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ١١٣ ، ١٥٧ ، ١٦٧ ، ١٩٧ ، ٢٢٤ ، ٢٣٥، ٢٧٣ ، ٣٧٢ ، ٣٨٣ ، ٤٤٦ ، و جـ ٢ : ٧٠ ، ٧١ ، ٩٧ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٦ .

(٢) ينظر مجالس ثعلب ، جـ ١ : ٣٢٤ = ٣٩٢ ط ١

(٣) ينظر المبحث السادس ، ص ٧٧ ، والمجالس ، جـ ١ : ٦٠ = ٧٥ ط ١ ، و جـ ٢ : ٣٦٨ = ٤٢٦

(٤) شرح المفصّل ، جـ ٨ : ٨٨ ، وينظر م . ن ، جـ ٣ : ٧٣

(٥) المساعد ، جـ ٢ : ٤٤١ ، وينظر الهمع ، للسيوطى ، جـ ٥ : ٢٢٣ = ٢ : ١٢٨ ط ١

(٦) اللسان ، لابن منظور ، جـ ١٠ : ٣٥٢ (ن س ق) .

(٧) م . ن ، ص ٣٥٣ ، وينظر شرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٣ : ٧٤ .

(٨) ينظر المصطلح النحوى ، لعوض القوزى ، ص ١٠٨

" فانسق وصِلْ بالواو قولَك كلَّـه وَبِلا وَثُمَّ وأَوْ فَلَيْسَتْ تَصْعُـبُ

الْفاءُ نَاسِقَةٌ كذلكَ عِنْدنـا وَسبِيْلُها رَحْبُ المذَاهِبُ مُشْعَبُ " (١)

وقد نسبه أيضا إلى سيبويه (ت ١٨٠) حين قال عن الفراء : " وقد سمى العطف بالحرف عطف النسق تماما كما فعل سيبويه ، ولا غرابة فى أن يكون كتاب سيبويه دستور النحاة من بصريين وكوفيين " (٢) - لكنّه لم يذكر موضع تسمية سيبويه له (نسقا) . والثابت أنّ سيبويه يسميه الشركة (٣) وقد ذكر ذلك الباحث نفسه (٤).

كما أنّ فى نسبة هذا المصطلح إلى الخليل نظرا ؛ لأنّى أشكّ فى نسبة مثل هذا الشعر إليه ، بل إن أستاذنا الجليل الدكتور محمود الطناحى استبعد أنْ يكون من نظمه حين قال : " وقد قلّبتُ فى كتب النحاة والفهارس العامّة للتهدّى إلى أوّل من نظم فى النحو ، فكان أعجب ما رأيت ما جاء فى كتاب (مقدمة فى النحو) المنسوب إلى خلف الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ ، فقد ذكر أنّ للخليل قصيدةً فى النحو،

---

(١) مقدمة فى النحو ، لخلف الأحمر ، تح . عزّ الدين التنوخى (دمشق : وزارة الثقافة ، ١٣٨١هـ) ،ص٨٦. وقد شكّ المحقّقُ فى نسبة هذه المقدّمة نفسها إلى خلف الأحمر . فقال : " وأمّا مقدمة خلف هذه فليس لها من أدلّةِ العزْو ما يُعتمد عليه ، فيكون مسلَّمَ الثبوت " . م . ن، ص ٤ .

وقد وردت فيها عدّةُ آراء ومصطلحات ، لم أتعرض لها لأجل ذلك .

(٢) المصطلح النحوى ، لعِوض القوزى ، ص ١٥٤.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٢ : ٣٧٧ - ٣٨٢ = ١ : ٣٨٩ - ٣٩١ ط. بولاق.

(٤) ينظر المصطلح النحوى ، لعِوض القوزى ، ص ١٤٠.

ونقل منها هذين البيتين " ثمّ أورد البيتين السابقين وقال : " وهذا قول واضح البطلان ، فإنّ روح هذا الشعر تنفي أنْ يكونَ للخليل ، ولم يذكر أحد ممن ترجموا للخليل أنّ له قصيدةً في النحو " [١] .

والذي ثبتت نسبته إلى الخليل أنّه يطلق على النسق (العطف) و (الشركة) كما حكى ذلك عنه سيبويه [٢] . وإن صَحَّ استعمال الخليل مصطلح النسق فلا غرابة في ذلك ؛ لأن الكوفيين قد أخذوا عنه ، كما أخذ عنه البصريون [٣] . والمعوّل عليه في المصطلحات، كما يبدو لي ، هو كثرة الاستعمال ، لا أصل الوضع . فهناك مصطلحات أخرى قد وردت على لسان الخليل ، فأهملها البصريون ، وتمسّك بها الكوفيون، كمصطلح (ما يجرى وما لا يجرى)[٤]، ومصطلح (الخفض)[٥] .

وممن ورد عنده استعمال المصطلح الكوفي (النسق) ابنُ قتيبة[٦] (ت ٢٧٦)، وابنُ كيسان[٧] (ت ٢٩٩) ، والطبريُّ[٨] (ت ٣١٠) ، وابنُ السراج[٩] (ت ٣١٦) وابنُ خالويه[١٠] (ت ٣٧٠) وابنُ فارس[١١] (ت ٣٩٥) .

---

(١) مقدمة تحقيقه لكتاب : الفصول الخمسون لابن معطي ، (مصر: عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٧٧م) ، ص ٢٩.

(٢) ينظر الكتاب ج ٢ : ٣٨٢ =١ : ٣٩١ ط. بولاق ، ٣ : ٥٠١ = ٢ : ١٤٦ ، ومكانة الخليل بن أحمد ، للدكتور جعفر عبابنة ، ص ١٦٤

(٣) ينظر مدرسة الكوفة ، للدكتور مهدي المخزومي ، ص ٧٩-٨٠.

(٤) ينظر المبحث الثامن عشر ، ص ١٦٧

(٥) ينظر المبحث الثالث عشر ، ص ١٣٨

(٦) ينظر تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٤٣.

(٧) ينظر الموفقي في النحو ، ص ١١١

(٨) ينظر تفسيره ، ج ٢ : ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٥ : ٥٨٥ ، ٦ : ٦٣ ، ٦٥.

(٩) ينظر الأصول في النحو ، ج ٢ : ٥٩

(١٠) ينظر إعراب ثلاثين سورة ، ص ٢٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ .

(١١) ينظر الصاحبي ، ص ٢٠٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦.

وقد دأب النحويون بعد ذلك على إضافة العطف إلى النسق ، فيقولون: عطف النسق ، ليفرقوا بينه وبين عطف البيان

وممن أيّد مصطلح النسق من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي حين قال : إنّه دقيق لاختصاره وغنائه عن التخصيص [١] . ومنهم أستاذنا الدكتور أحمد مكّي الأنصاري حين قال : إنه يمتاز بالجمع بين الجرس والإيحاء إلى جانب الوظيفة الاصطلاحية [٢].

وقبل الانتقال إلى الترجيح أودّ أنْ أنبّه إلى أنّ مصطلح العطف قد ورد في الشرح لكنّه لم يتجاوز موضعين ، هما : قول أبي بكر : " والوجه معطوف على ما قبله " [٣] وقوله : " والواو عطفت ما بعدها على ما قبلها "[٤].

وقد ورد أيضا عند الفراء في مواطن تكاد تساوي استعماله مصطلح النسق من ذلك قوله في أثناء حديثه عن قوله تعالى : (فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ) [٥] : والبئر والقصر يخفضان على العطف على العروش " [٦] .

لكن مما يجدر ذكره أنّه قد استعمل (العطف) في بعض تلك المواطن دون وجود

---

(١) ينظر مدرسة الكوفة ص٣١٥.

(٢) ينظر أبو زكريا الفراء ص٤٥٣.

(٣) الشرح ص١٧٤ ، في أثناء الحديث عن قول طرفة :

ووجهٌ كَقِرْطَاسِ الشَّآمي ومِشْفرٌ كَسِبتِ اليَمَانِي قَدُّهُ لَمْ يُحَرَّدِ

(٤) م . ن ، ص ٣٤٠ . في أثناء الحديث عن قول عنترة :

وَإِذَا صَحَوتُ فَمَا أُقَصِّر عَن نَدًى وَكَمَا عَلِمْتِ شَمَائِلِي وَتَكَرُّمِي

(٥) من الآية (٤٥) في سورة الحج.

(٦) معاني القرآن ، ج ٢ : ٢٢٨ ، وينظر م . ن ، ج ١ : ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٤، ٣٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ٢٢٠ ، ٣١٠.

عاطف ، نحو قوله : " وقوله : (لاَهِيَةً قُلُوبُهُمْ)[1]، منصوبة على العطف على قوله : (وَهُمْ يَلْعَبُونَ) ، لأنّ قوله: (وَهُمْ يَلْعَبُونَ) بمنزلة لاعبين ، فكأنّه : إلاّ استمعوه لاعبين لاهية قلوبهم "[2] فيظهر من ذلك أنّه يريد بالعطف مجرّد الإتباع في الإعراب ، وهذا يجوز ، فيما يبدو لي ، في بقيّة المواضع التي استعمل فيها العطف مع وجود حرف العطف . فلعلّه قد أراد بالعطف فيها ما أراده به هنا .

الترجيح :

الراجح في نظري أنّ مصطلح (النسق) أدق من مصطلح العطف ؛ لأنّ العطف أعمّ من النسق ، لذا نراهم يقولون : عطف نسق وعطف بيان[3] ، بل قد قال بعضهم عن البدل عطف البدل[4] ، وقد رأيت فيما تقدّم نحوا من هذا عند الفراء وإلى جانب ذلك أنّ مصطلح (النسق) هو المتداول كما يقول السيوطي[5] (ت ٩١١) .

---

(١) من قوله تعالى : (وَمَا يَأْتِيهِم مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِم مُحْدَثٍ إِلاّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ، لاَ هِيَةً قُلُوبُهُمْ) . الآية الثانية ، وبعض الآية الثالثة ، في سورة الأنبياء .

(٢) معاني القرآن ٢ : ١٩٨ .

(٣) ينظر مثلا شروح الألفيه عند قول ابن مالك :

العطفُ إما ذو بيانٍ أو نسق والغرض الآن بَيَانُ مَا سَبَقَ

(٤) ينظر الأصول ، لابن السراج ، تح د. عبدالحسين الفتلي (بيروت : مؤسسة الرسالة، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) .

(٥) ينظر الهمع ، ج ٥ : ٢٢٣=١٣٨ ط ١ .

المبحث الخامس

الكنايات .*

العرض :

١ - قال أبو بكر عن إعراب (وقوفا)[١] في قول امرىء القيس :

وُقوفاً بِهَا صَحْبِى عَلَىَّ مَطِيَّهُمْ يُقُولُونَ : لا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

: " ... وقال بعض أهل اللغة : التقدير : بين الدخول فحومل فتوضح فالمقراة الوقوف بها صحبي . فلما أسقط الألف واللام نصبه على القطع[٢] ... إلا أن الفراء أنكر قول الذين يقولون : القطع ينتصب بسقوط الألف واللام منه . وقال : يلزمهم ألاّ يأتو بالقطع مع المكنىّ ، فلا يقولوا : أنت متكلّما أحسن منك ساكتا "[٣].

---

* يطلق عليها سيبويه (علامات المضمرين) ، أو علامات الإضمار . وقد يطلق أحيانا : (المضمر) أو الإضمار . ينظر الكتاب ، جـ ٢ : ٣٨ ، ٥٤ ، ٧٨ ، ٣٥٠ - ٣٧٣ =١ : ٢٣٦ ، ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٣٧٨ - ٣٨٨ ط.بولاق .وينظرنفسه ص٥-٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧ - ٣٧٨ =١ : ٢١٩ - ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٣٨٨، ٣٨٩ - ٣٩٤

وأطلق المبرّد المضمر والإضمار أيضا ، ويطلق أحيانا (الضمير) . ينظر المقتضب جـ١ : ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، وجـ ٣ : ٩٣ ، ٢٧٩.

وقد ورد مصطلح (الضمير والمضمر) منسوبا إلى البصريين عموما . ينظر التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهري (بيروت : دار الفكر ، د.ت) ، جـ ١ : ٩٥. والهمع ، للسيوطي، جـ ١ : ١٩٤ = ١ : ٥٦ ط١

(١) أورد في نصبها أربعة آراء هي المصدرية ، والحالية مع اختلاف في صاحب الحال والظرفية ، والقطع مع اختلاف في المقطوع منه.

(٢) سيأتي الحديث عنه في المبحث الثالث عشر.

(٣) الشرح ، ص ٢٤.

٢ - وقال فى معرض الحديث عن قول طرفة :

عَلَى مِثْلِها أَمْضِى إِذَا قَالَ صَاحِبِى أَلَا لَيْتَنِى أَفْدِيْكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِى

: " وقوله : (أَلَا لَيتنى أفديك منها) معناه : من الفلاة . فجاء بمكنيّها ، ولم يتقدّم لها ذكر ، لدلالة المعنى عليها كما قال اللّه عز وجل :(حَتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَابِ)[1] فكنى عن الشمس ولم يجر لها ذكر "[2].

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

فَقُمْتُ بِهَا أَمْشِى تَجُرُّ وَرَاءَنَا على إِثْرِنَا أَذْيَالَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

: " و(تجرّ) فيه كناية مرفوعة "[3].

وهناك عدّة مواضع أخرى ورد فيها لفظ (كناية) أو بعض مشتقّاتها أكتفى بالإحالة إليها[4].

التوضيح :

استعمل أبو بكر للدّلالة على الضمير عدّة ألفاظ، منها كلمة (كناية) عند ما قال : و (تجرّ) فيه كناية مرفوعة ، يقصد بها الضمير المستتر فى الفعل. ومنها كلمة (مكنىّ) عند ما قال : فجاء بمكنيّها ، يقصد الضمير المتصل فى (منها).

---

(١) من الآية (٣٢) فى سورة ص.

(٢) الشرح ، ص ١٨٢ . وينظر الزاهر ، جـ ٢ : ٣١٨.

(٣) الشرح ، ص ٥٤.

(٤) ينظر م . ن . الصفحات ٦ س ١٣ - ١٥ ، ٢٢ س ١٤ - ١٨ ، ٢٤ س ١١ - ١٢، ٩٤ س ١٧ ، ١٤٠ س ٢٠ ، ٣٨١ س ١.

ومنها كلمة (كنى) عند ما قال : فكنى عن الشمس ، يقصد الضمير المستتر فى (تــوارت) . وهذه الألفاظ ترجع كلُّها إلى لفظ الكناية فهو المصطلح الذى يقابل ما يعرف بالضمير .

وتجد أحد تلك المشتقات وهو كلمة (مكنىّ) فى قول الفراء فيما نقله عنه أبو بكر : يلزمهم ألاّ يأتوا بالقطع مع المكنىّ فلا يقولوا : أنت متكلّما ... إلخ . يريد بالمكنىّ كلمة (أنت). كما تجد تلك المشتقّات جميعا فى معانى القرآن له، كما فى قوله عن كسر الهاء : " فقال : (عَلَيْهِمْ)[1] لكثرة دور المكنىّ فى الكلام "[2]. وكما فى قوله عن قول اللّه تعالى : (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ)[3]: " الهاء كناية عن القرآن "[4]. وكما فى قوله : " ألا ترى أنّك تقول : أصبحتْ باردة وأمستْ باردة ، وهبتْ شمالا . فكنى عن مؤنّثات لم يجر لهنّ ذكر "[5].

ويوجد مثل ذلك فيما نقله ثعلب عن الفراء أيضا وعن أصحاب الكسائى حين قال : " قال الفراء : الأعداد لا يكنى عنها ثانية ، فلا أقول : عندى الخمسة الدراهم والستّتها ، وأقول : عندى الحسن الوجه ، والجميله فأكنى عنه ... وقال أصحاب الكسائى : بلى ، نكنى عن هذا كما كنينا عن ذاك "[6]. وقال ثعلب نفسه : " إذا جاءتِ الكناية عقب كلام أجازوه كلُّهم ... تقول : نعم القوم إخوتك وبئس هــم "[7].

---

(١) من الآية الأخيرة فى سورة الفاتحة .

(٢) جـ ١ : ٥

(٣) من الآية (٢٣) فى سورة البقرة .

(٤) جـ ١ : ١٩.

(٥) جـ ٣ : ٢٦٦. وينظر جـ ١ : ٥٠ ، ١٠٤ ، ٣١٢ ، وجـ ٢ : ٨٥ ، ٨٦ ، ٢٢٦ ، ٣٨٦.

(٦) المجالس ، جـ ١ : ٢٧٤ ـ ٢٧٥ = ط١ ٣٣٢

(٧) م . ن ، جـ ٢ : ٥٩٢ ـ ٥٩٣ = ٦٦٠ـ٦٦١ ، وينظر جـ ١ : ٦٤ ، ٢٥٠ ، =٨٠ ، ٣٠١ ، وجـ ٢ : ٥٧٧=٦٢٥ .

وقد نسب هذا المصطلح إلى الكوفيين مطلقا . قال الأزهرى (ت ٩٠٥) فى أثناء الحديث عن (الضمير) : " وهو اصطلاح بصرىّ والكوفية يسمّونه (كناية) و (مكنيا) "[1] ثم علّل تسميتهم تلك بقوله : " لأنه ليس باسم صريح ، والكناية تقابل الصريح ".[2]

وظاهر كلام ابن يعيش (ت ٦٤٣) أن (المكنى) و (المضمر) من اصطلاحات الفريقين ، غير أنّ البصريين يجعلون (الضمير) نوعا من المكنيّات بينما يجعله الكوفيون مرادفا لـ (المكنى) ، وذلك عند ما قال : " لا فرق بين (المضمر) و (المكنى) عند الكوفيين ... وأما البصريون فيقولون : (المضمرات) نوع من (المكنيات ، فكل (مضمر) (مكنى) ، وليس كل (مكنى) (مضمرا) "[3] ثم بين كيف كان ذلك عند البصريين ، فقال : " الكناية إقامة اسم مقام اسم توريةً وإيجازا ، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة نحو فلان ، والفلان ، وكيت وكيت ، وكذا وكذا ، ففلان كناية عن أعلام الأناسىّ . والفلان كناية عن أعلام البهائم ... وإذا كانت الكنايات قد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة كانت المضمرات نوعا من الكنايات "[4].

ويبدو أنّ الأمر كما ذكر ابن يعيش ؛ لأن (المضمر) قد ورد عند أبى بكر الأنبارى ، كما ورد على لسان الفراء . وسيأتى بيان ذلك . وورد استعمال (الكناية) عند المبرّد حين قال : " إنما استوى الجرّ والنصب فى التثنية والجمع ،

---

(١) التصريح ١ : ٩٥ ، وينظر الهمع للسيوطى ١ : ١٩٤=١ : ٥٦ ط١، وحاشية محمّد الخضرى على شرح ابن عقيل ، (بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ) . ج ١ : ٥٤ . والموفى فى النحو الكوفى ، لعبد القادر الكنغراوى ، بتعليق محمّد بهجة البيطار ، (دمشق : المجمع العلمى العربى ، د . ت)، ص ٩٢ .

(٢) التصريح ، ج ١ : ٩٥

(٣) شرح المفصّل ، ج ٣ : ٨٤ . وينظر شرح الرضىّ ، ج ٢ : ٩٣ .

(٤) شرح المفصّل ، ج ٣ : ٨٤ .

لاستوائهما في(الكناية) . تقول : مررت بك ، ورأيتك "[١]. كما نقل عن سيبويه أنّه استعمل (الكناية) في علامة (المضمر)[٢].

فربّما كان مصطلح (الكناية) من المصطلحات القديمة التي روعي فيها المعنى اللغوي [٣] ثم تمسّك به الكوفيون مع استعمالهم أحيانا مصطلح (المضمر). بينما استعمل البصريون (علامات المضمر) أو(الضمير) ثم حذف المضاف ، فيما يبدولي وأقيم المضاف إليه مقامه،فأصبحوا يطلقون على (المكنيّ) مضمرا أو ضميرا كما تقدّم في نسبة ذلك إليهم .

ومن ورود مصطلح (الضمير) و (المضمر) عند أبي بكر قوله : " وفاعل (تمايلتْ) مضمر فيه "[٤]. وقوله : " و (تحسّرت فيه ضمير الناقة "[٥]

ويلاحظ أنّه أكثر ما يطلق ذلك على الضمائر المستترة ،[٦] وقد أطلقه مع نون النسوة ، لكنّه ، لم يصرح بأنّها هي الضمير . وإنّما قال : " و (يعْلُون) فيه ضمير الظعائن "[٧] . وقد صرح بإطلاقه على الضمير البارز في كتابه الأضداد حين قال : إنّ الهاء في (بها) ضمير متّصل بالباء[٨].

ومن ورود ذلك على لسان الفراء قوله : " لا يكادون يقولون : استوى

---

(١) المقتضب ، ج ١ : ١٤٥، وينظر ج ٣ : ٢١٢.

(٢) ينظر اللّسان ، لابن منظور،ج١٥: ٢٣٣(كنى).

(٣) ينظر شرح الرضي ٢ : ٩٣.

(٤) الشرح ، ص ٥٨.

(٥) م . ن ، ص ٥٤٠.

(٦) ينظر م . ن ، الصفحات : ٦٧ س ١٠ ، و ٦٨ س ٨ ، و ٢١٤ س ١٤ ، ٢٦٤ س ١٤ ، ٢٧١س٨ ، و ٣٠٨ س ٨ ، و ٣١٨ س ١١ ، ٣٣١ س ١ ، و ٣٥٠ س ١٨ ، و ٣٥٢ س ٢٢ ، ٣٥٤ س ٢ ، و ٣٦١س١٦ ، و ٣٨٢ س ٣ ، و ٣٩٨س١٥ ، و٤٠٠س١٦، و ٤٧٤س٥، و٥٦٥ س ١٢ ، و ٥٨١ س ٣.

(٧) ص ٢٤٩ ، وينظر الصفحات :٢٤٨س١٦، و ٣٢٢س١٠، و ٣٩٦س١٠.

(٨) ينظر ص ١٦٧.

وأبـوه ، وهـو جائـز ؛ لأنّ في الفعـل مضمرا ... قال اللّه تبارك وتعالى - وهو أصدق قيـلا : (أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا)[1] ، فـردّ الآ بـاء عَلَى المضمـر في (كُنَّـا) "[2]. فأطلـق (المضمر على الضمـير المسـتتر والبارز.

وأودّ أنْ أنبّه على أنّ بعض الباحثين ذكر في أثنـاء الحديـث عن مصطلح (المكنى) عند الكوفيين أنّ الضمائـر تسمّـى دلائـل الحـال[3]. ومثل لها بقـوله تعالـى : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)[4].

وقد يشعر ذلك أن (دلائل الحال) من مصطلحات الكوفيين ، كما أنّ (المكنى) من مصطلحاتهم . وإن كان قد صرّح في موضع آخر بنسبة ذلك إلى بعض

---

(١) هكذا في المصحف ، وفي الأصل (أئِذَا) .

(٢) من الآية (٦٧) في سورة النمل

(٣) معاني القرآن ، جـ ٣ : ٩٥ ، وينظر جـ ٢ : ٣٦ ، ٤٣ ، ١٩٨.

(٤) ينظر المصطلح النحوي ، لعوض حمد القوزي ، ص ١٧٤

(٥) الآية الأولى في سورة القدر.

النحويين[١]. ولكنّ الأمر ليس كذلك . ويبدو أنّه سهو منه ؛ لأنّ دلالة الحال أو دلالة السياق ليستْ هي الضمير ، وإنّما أغنت عن ذكر مرجعه لدلالتها عليه.

وممن استعمل مصطلح (الكناية) أو بعض مشتقاتها ، ابنُ قتيبة [٢](ت٢٧٦)، وابنُ كيسان [٣](ت ٢٩٩) ، و الطبريُّ[٤](ت ٣١٠) ، وابنُ السرّاج [٥](ت ٣١٦) ، وابنُ شقير [٦](ت ٣١٧) ، وابنُ مجاهد [٧](ت ٣٢٤) ، والزجاجيُّ[٨](ت ٣٣٧) ، والنحاسُ [٩]

---

(١) ينظر المصطلح النحوي ،لعوض القوزي ، ص ١٤٣.

(٢) ينظر أدب الكاتب ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧.

(٣) ينظر الموفقي في النحو ، ص ١١٣ ، وشرح معلقة عمرو بن كلثوم بشرحه ، تح . د. محمد إبراهيم البنا ، (القاهرة :دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ)، ص ٥٩ . وابن كيسان النحوي ، لمحمّد الدعجاني، (ر . م) ، ص ٢٤٨.

(٤) ينظر تفسيره ، ج ١ : ٤١٥ ، ٤٣١ ، ٤٨٥ ، و ج ٥ : ٢٨ ، ٣٤٣ ، ٥٨٢.

(٥) ينظر الأصول في النحو ،
ج ٢ : ١١٤ ، ١١٥.

(٦) ينظر الجمل في النحو (ر . م) ، ص ٤٨٩.

(٧) ينظر السبعة في القراءات ، تح. د. شوقي ضيف ، (مصر :دار المعارف ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ١٩٠ ، ١٩٥.

(٨) ينظر الإيضاح في علل النحو ، ١٢٠ ، ١٢٨ ، والجمل في النحو ، ص ١٢٠ ، واللامات ، تح . د. مازن المبارك ، (دمشق- مجمع اللغة العربية ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ) ، ص ٨٩.

(٩) ينظر إعراب القرآن ، ج ١ :١٤٦ ، و ج ٢ : ١٩٢

(ت ٣٣٨) وابن خالويه [١] (ت ٣٧٠) ، والزبيدى [٢] (ت ٣٧٩) ، والرمانى [٣] (ت ٣٨٤) . ومن المحدثين الدكتور مهدى المخزومى [٤] ، وأدخل فى هذا المصطلح أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، و أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط [٥].

وقد عقّب الدكتور محمّد عبدالله جبر على قول الدكتور المخزومى: " الضمائر كنايات أو إشارات يشار بها إلى المتكلّمين ، والمخاطبين والغائبين " [٦] بقوله : " ولست أرى بأسا بالأخذ بهذا التعريف . والجديد فيه هو التخلّص من غموض التعريف القديم فى عبارة (ما وضع لكذا) "[٧]. ثم أضاف قائلا : " و إذاارتضينا تعريف الضمائر بأنّها علامات تشير إلى المتكلمين ... فإننا سنضم أحرف المضارعة إلى الضمائر ، وعلى هذا نوسّع دائرة الضمائر، ولتجنّب الاختلاط فى التعريف لا نلتزم باعتبار الضمائر أسماء ، بل يكفى أنْ تكون علاماتٍ دالّةً على الأشخاص . ولن ينقص قدرُها بذلك ".[٨]

---

(١) ينظر إعراب ثلاثين سورة ، ص ٢٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ١٤٢.

(٢) ينظر الواضح فى علم العربية ، تح . د. أمين على السيد ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٧٥م) ، ص ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ١٠٨.

(٣) ينظر معانى الحروف ، تح . د. عبدالفتاح إسماعيل شلبى (جدة : دار الشروق ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ) ، ص ١٤١ ، ١٤٢.

(٤) ينظر فى النحو العربى قواعد وتطبيق ، ص ٤٦ - ٦٣ ، ومدرسة الكوفة ،ص٣١٤.

(٥) لعلّه أخذ إدخالها فى هذا المسمى عن الرضى . ينظر شرح الرضى ، جـ ٢ : ٩٣.

(٦) فى النحو العربى قواعد وتطبيق ص ٤٧.

(٧) الضمائر فى اللغة العربية . ، (مصر : دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٣م) ، ص ١٥.

(٨) م . ن ، ص . ن.

و يبد و لى أنّ إد خال حروف المضارعة فى الضمائر ينتقض بنحو : يفعلـو ن وتفعلان ، وتفعلين ؛ لأنّك إذا جعلت حروف المضارعة ضمائر اجتمع فى نحـــو (يفعلون)و(تفعلان)و(تفعلين)، ضمـــــيران . فالأولى فيما أرى إبقاء حروف المضارعـــة لما جاءت له ؛ لأنّ الواو ، والألف قد وقعا ضميرين فى الفعل الماضى د و ن أ ن يكون هناك حرف مضارعة ، نحو : (فعلوا) و (فعلا) . أمّا بقاء الأفعال فى نحو (أنت تفعل) ، ، و (هو يفعل)، و (هى تفعل) بدون علامة بارزة للضمير فلعـــد م التباسها بغيرها . ولذا تجد أنّه عند ما يحصل لبس فى المخاطبة المؤنثة بالمخاطب تبرز علامة الإضمار مع الفعل وهى : الياء . فيقال : أنت تفعلين .

الترجيـــح :

الراجح ، فيما يبد و لى، أنّ يطلق على (المكنى) أو (الكنايـــــة) (المضمر) أو (الضمير) كما هو اصطلاح البصريين بناء على أنّ أصلهما علامـــات (المضمر) أو (الضمير) وهى تسمية سيبويه [1]، ثم حذ ف المضاف وأقيم المضـاف إليه مقامه ، لأنّ المضمر فى الحقيقة هو المقدّر فى النيّة [2]، وهـذ ه علامات دالّـة على تقد يره .

ولا أرى أنّ نحو (هو) ، و (هى) ، و (هم) يمكن أن تحمل المعـــنى اللُّغوى للمضمر أو الضمير كما يلمح ذ لك مـن كلام بعض الباحثين حين قـــا ل

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذ ا المبحث .

(٢) ينظر اللسان ، لابن منظور ، جـ ٤ : ٤٩٢ (ض م ر). وفيه " الضمير السّـــر و د اخل الخاطر ، والجمع الضمائر . الليث : الضمير الشىء الذى تضمره فـى قلبك ".

بعد استعراض المعنى اللغوى : "نخلص من هذا إلى أنّ كلمة (الضمير) المستعملة لدى النحاة يمكن أن ترتبط من الناحية اللغوية بما سبق بيانه من المعانى فمعظم الضمائر كلمات صغيرة التكوين ضئيلة الحجم "(١) .

وممن سبقنى إلى ترجيح اصطلاح البصريين أستاذنا الدكتور أحمد مكى الأنصارى قائلا : " يلوح لى أنّ اصطلاح البصريين أدقّ من اصطلاح الفراء إذْ أنّ الكناية تشمل كلّ ما يكنى به من إشارة أو موصول أو عدد بخلاف (الضمير) فإنّه لا يدخل فيه شيء من ذلك "(٢).

وتبعه محمد حمود الدعجانى عند ما قال : "ويخيّل إلىّ أن الاصطلاح البصرى أكثر دقّة "(٣) ثم علّل بما علل به الدكتور الأنصارى .

---

(١) الضمائر فى اللغة ، للدكتور محمد عبدالله جبر ، ص ١٤.

(٢) أبو زكريا الفراء، ص ٤٥٠.

(٣) ابن كيسان النحوى، (ر م) ، ص ٢٤٨.

المبحث السادس

الضمير المجهول *

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلّزة :

لَيْسَ يُنْجِي مَوَائِلاً مِنْ حذارٍ رَأْسُ طَوْدٍ وَحَرَّةٌ رَجْلاءُ(١)

: " واسم (ليس) مضمر فيها مجهول . كأنّه قال : ليس الأمر وليس الشأن والجملة التي بعد (ليس) خبرها ... قال الشاعر(٢)

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ تَجُودُ بِهِ وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

"فيجوز أنْ يكون في ليس مجهول "(٣)

---

* " ويسمّيه البصريّون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكّرا ، وضمير القصّة إذا كان مؤنّثا " . الهمع للسيوطي ، جـ١ : ٢٣٢ = ١ : ٦٧ ط ١

وينظر الكتاب لسيبويه ، جـ ٢ : ١٧٦ = ١ : ٣٠٠ ط . بولاق ، والمقتضب للمبرّد ، جـ ٤ : ٩٩ . والإيضاح في شرح المفصّل ، لابن الحاجب ، تح . د. موسى بنّاي العليلي ، (العراق : وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢هـ) ، جـ ١ : ٤٧١ ، والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ١١٤ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لمحمّد بن عيسى السلسيلي ، تح . د. الشريف عبدالله الحسيني ، (مكة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ) ، جـ ١ : ٢٠٣ . والنحو الوافي ، لعبّاس حسن ، (مصر : دار المعارف ، ط ٥ ، ١٩٧٥م) ، جـ ١ : ٢٥٢.

(١) الموائل : الهارب طلبا للنجاة ، وحرّة رجلاء قيل : هي التي يرتجل فيها الناس لشدّتها . (عن الشرح).

(٢) هو هشام ، أخوذي الرُّمه ، كما في الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ٧١ ، ١٤٧ = ١ : ٣٦، ٧٣ ط . بولاق .

(٣) الشرح ، ص ٤٧٤.

التوضيـــح :

ذكر أبو بكر أنّ اسم (ليس) فى بيت الحارث مضمر مجهول، وخبرها الجملة التى بعدها ، وأجاز ذلك فى البيت الذى أورده . وقد قدّر ذلك المضمر بالأمر والشأن . أى أنّه يقصد بالمجهول (ضمير الشأن) المعروف .

وإطلاق هذا المصطلح على ضمير الشأن تجده على لسان الفراء فى مواطن متعدّدة فى معانى القرآن . منها قوله : " ... ومن نصب قال : كان من عـــادة (كان) عند العرب مرفوع ، ومنصوب ، فأضمروا فى (كان) اسما مجهولا ، وصـيّروا الذى بعده فعلا [1] لذلك المجهول . وذلك جائز فى (كان) ، و (ليس) و (لـم يزل) ، وفى (أظنّ) وأخواتها : أن تقول : (أظـنّه زيد أخوك) وأظنّه فيهـا زيد ، ويجوز فى (إنّ) ، وأخواتها كقوله تبارك وتعالى : (**إِنَّهَـا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّـةٍ**)[2] ... "[3].

وورد إطلاق (المجهول) عند ثعلب فى أكثر من موضع فى مجالســـــه من ذلك " العرب تقول : إنّ فيك يرغب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأمـــر ؛ لأنّ المجهول لا يحذف "[4] ومنه " من هو قائم جاريتك ، ومن هو يقوم جاريتك ، جيّد ، ولا يقطع منه ، ولا ينسق عليه ، ويسمّى مجهولا "[5]. ويلاحظ هنا أنّه أطلقه على الضمير الواقع صدرا للصلة ، كما سيأتى عند الفراء .

---

(١) يريد بالفعل هنا الخبر . وينظر المبحث الأول .

(٢) من الآية (١٦) فى سورة لقمان .

(٣) جـ ١ : ٣٦١ . وينظر نفسه ، ص ١٨٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، و جـ ٢ : ٢٧٥ ، ٣٢٨ ، ٣٩٤ .

(٤) جـ ١ : ٢٧٢ = ٣٢٩ .

(٥) جـ ٢ : ٣٨٦ = ٤٥٤ ، وينظر نفسه ، ص ٣٨٧=٤٥٥ ط ١، جـ ١ : ١٠٢ ، ٢٣٠ ، ١٢٥= ، ٢٧٨ .

وورد هـذا المصطلح منسوبا إلى الكوفيين جميعا قال ابن السراج (ت٣١٦) : " تقول : ظننته زيد قائم ، تريد الأمر والخبر ، وهذا الذى يسميه الكوفيون المجهـــول "[١] . "وسمّوه مجهولا لأنّه لا يُدرى عندهم ما يعود عليه "[٢].

ومن الغريب أن الفراء :

١ - يطلق (المجهول) على الضمير الواقع صدرا للصلة ، وجعل منـــه قراءة : ﴿إلّا من هـو صالُ الجحـيم﴾[٣]، بضمّ اللام . على أنّ أصلها : صالوا الجحيم[٤] . وتبعه ثعلب كما سبق أنْ رأيت ذلك عنده .

٢ - يجيز الإخبار عنه بالمفرد ، وقد ورد ذلك عنده كثيرا[٥]، كالقـراءة

---

(١) الأصول فى النحو ، لابن السرّاج ، جـ ١ : ١٨٢ ، وينظر المفصل للزمخشـرى ، (بيروت : دار الجيل ، ط ٢ ، د . ت) ، ص ١٣٣ ، والإيضاح فى شرح المفصّـل ، لابن الحاجب ، جـ ١ : ١٧١ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ، جـ ٣ : ١١٤، وشرح الرضي جـ ٢ : ٢٨ ، والمساعد،لابن عقيل ، جـ ١ : ١١٤، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل لمحمّد السلسيلى ، جـ ١ : ٢٠٣ ، والهمع ، للسيوطى ، جـ ١ : ٢٣٢=١ : ٦٧ ط ١.

(٢) المســـاعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ١١٤ ، وينظر شرح المفصّـل ، لابن يعيش جـ ٣ : ١١٤ ، وشفاء العليل ، للسلسيلى ، جـ ١ : ٢٠٣ ، والهمع ، للسيوطى جـ ١ : ٢٣٢ =١ : ٦٧ ط١

(٣) الآية (١٦٣) فى سورة الصافات . وهى قراءة الحسن كما ذكر الفراء نفسه . ينظر معانى القرآن ، جـ ٢ : ٣٩٤ ، وينظر المحتسب ، لابن جنّى، تح. على النجدى ناصـــف ، و د. عبدالفتاح شلبى ، (القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، جـ ١ ، ١٣٨٦هـ ، و جـ ٢ ، ١٣٨٩هـ) جـ ٢ : ٢٢٨ . ومعجم القراءات ، للدكتور أحمـد مختار عمر ، وعبدالعال سالم مكرم ، جـ ٥ : ٢٤٩ . وفيه مع الحسن ابن أبى عبلة .

(٤) ينظر معانى القرآن ، جـ ٢ : ٣٩٤.

(٥) ينظر م . ن ، جـ ١ : ١٨٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، و جـ ٢ : ٢٧٥ ، ٣٢٨، ٣٩٤ ، وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٣ : ١١٤ ، وشرح الرضى ، جـ ٢ : ٢٨.

السابقة ، وكقراءة (وإنْ كَانَ ذَا عُسْرةٍ)(١). ونُسِبَ جوازُ الإخبار عنه بالمفرد أيضا إلى الكوفيين عموما(٢).

والذى يظهر لى أنّ الضمير الواقع صدرا للصلة فى القراءة الأولى غير مجهول؛ لأنّه يعود على الاسم الموصول (من) . أمّا الإخبار عنه بالجمع فهو مراعاةً للمعنى (٣). كما قيل : إنّ اسم (كان) فى القراءة الأخرى يعود على معلوم ، وهو الغريم لدلالة المعنى عليه(٤) وقد قدّر مثل ذلك الفراء نفسه فى قوله تعالى : (والنَّهارِ إذَا جَلَّاهَا) (٥) . حيث جعل الضمير (ها) عائدا على الظلمة ، ولم يجرِ لها ذكر وإنما دلّ عليها المعنى(٦) .

والمعروف أنّ (العماد) عند الكوفيين يقابل (ضمير الفصل) عند البصريين(٧)، كما أنّ (المجهول) عندهم يقابل (ضمير الشأن) عند البصريين .

---

(١) من الآية (٢٨٠) فى سورة البقرة ، وهى قراءة أبىّ، وعبداللهِ بن مسعود ، وابن عباس ، ينظر : معانى القرآن ، للفراء جـ ١ : ١٨٦ ، وجـ ٢ : ٢٧٥ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيّان ، جـ ٢ : ٢٤٠ ؛ ومعجم القراءات القرآنية ، للدكتور أحمد مختار ، والدكتور عبدالعال مكرم ، جـ ١ : ٢١٨.

(٢) ينظر الأصول فى النحو ، لابن السراج ، جـ ١ : ١٨٣ ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ١ : ٢٣٣ = ١ : ٦٧ ط١

(٣) ينظر المحتسب ، لابن جنّى ، جـ ٢ : ٢٢٨.

(٤) ينظر البحر المحيط ، لأبى حيّان ، جـ ٢ : ٣٤٠.

(٥) الآية (٣) فى سورة الشمس .

(٦) ينظر معانى القرآن ، جـ٣ : ٢٦٦.

(٧) ينظر معانى القرآن ، للفراء ، جـ ١ : ١٠٤ ، ٢٤٨ ، ٤٠٩ ، وجـ ٢ : ١٤٥ ، ٣٥٢ ، وجـ ٣ : ٣٧ ؛ ومجالس ثعلب ، جـ ١ : ٤٣=٥٣ ط ١ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ١ : ١٣٣ ، ١٦٠ ، ٣٨٠ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ٢ : ٧٠٦ (م ١٠٠) ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ٣ : ١١٠ ؛ وشرح الرضى ، جـ ٢ : ٢٤ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ١١٩ ؛ وشفاء العليل ، للسلسيلى ، جـ ١ : ٢٠٧ ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ١ : ٣٦ = ١ : ٦٨ ط ١

ولكن ورد عند الكوفيين إطلاق (العماد) على ما يطلقون عليه المجهول (ضمير الشأن)، من ذلك قول الفراء في أثناء الحديث عن قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]: " وقد قال الكسائي فيه قولا لا أراه شيئا. قال: (هو) عماد، مثل قوله ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ﴾[2] فجعل (أحد) مرفوعا بـ (الله)، وجعل (هو) بمنزلة الهاء في (إنّه) ولا يكون (العماد) مستأنفا به حتى يكون قبله (إنّ)، أو بعض أخواتها، أو (كان)، أو الظنّ "[3].

ويظهر من هذا النصّ أنّ الكسائي يطلق على ضمير الشأن (عمادا) أيضا، لقوله عن (هو) في الآية السابقة: (عماد)، والمنقول عنه أنّ ذلك الضمير (ضمير الشأن)[4].

وتجد إطلاق (العماد) على (ضمير الشأن) عند ثعلب، كما جاء منسوبا إلى الكوفيين. جاء في مجالسه: " سئل عن قولهم: (إنّه قام زيد) ما تقدم قبله؟ فقال: ... إنّما تقدّم العماد هنا ليعلم أنّ الكلام يجيء مذكّرا أو مؤنّثا "[5]. وقال ابن السرّاج (ت ٣١٦): " والكوفيون يقولون: إنه قام عمرو، هذه الهاء عماد. ويسمّونها المجهول "[6]. واستعمل أبو بكر بن الأنباري أيضا هذا المصطلح في إيضاح الوقف

---

(١) الآية الأولى في سورة الإخلاص.

(٢) من الآية (٩) في سورة النمل.

(٣) معاني القرآن، ج ٣: ٢٩٩، وينظر نفسه، ج ٢: ٢١٢، ٢٢٨، ٢٨٧، ٢٧٥، ٣٢٨، ٣٩٤.

(٤) ينظر إعراب القرآن، للنحاس، ج ٣: ٧٨٧، وشرح المفصّل، لابن يعيش، ج ٣: ١١٤.

(٥) ج ٢: ٥٩٣=٦٠١.

(٦) الأصول في النحو، ج ١: ١٣٢.

والابتداء فقال عن (ها) فى نحو (إنّها هند قائمة) : عماد[١].

وقد شبّه الفراء ذلك العماد بـ (ما) الكافّة فقال عن الهاء فى (إنّه قام زيد) :" الأصل فى هذا : إنما قام زيد . فالعماد كـ (ما) "[٢]. ويطلق عليه مع ذلك مجهولا لقوله : " وقوله : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) [٣] الهاء هاء عماد توقى بها (إن) " [٤]. ثم إطلاقه على تلك الهاء اسما مجهولا حين قال : " وقوله(إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ) [٥] يجوز نصب المثقال ورفعه ... ومن نصب جعل فى تكن اسما مضمرا مجهولا مثل الهاء التى فى قوله (إِنَّهَا إِنْ تَكُ)[٥]، ومثل قوله :(فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) [٣]..."[٦].

ومما يجدر ذكره أنّ بعض الباحثين ذهب إلى أن الضمير (هى) فى قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)[٧] إشارةٌ إلى المبتدأ المتأخّر، وقال : ولم يشر إليه أحد من النحويين ولا البلاغيين فيما علمت " [٨] . ويبدو لى أنه مسبوق بذلك من قبل الفراء الذى جعل ذلك الضمير عمادا كالهاء التى فى قوله تعالى:(فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ)[٣].

---

(١) ينظر جـ ٢ : ٩٤٨

(٢) مجالس ثعلب ، جـ ٢ : ٣٥٤=٤٢٢ ط ١

(٣) من الآية (٤٦) فى سورة الحج .

(٤) معانى القرآن ، جـ ٢ : ٢٢٨.

(٥) من الآية (١٦) فى سورة لقمان .

(٦) معانى القرآن ، جـ ٢ : ٣٢٨ ، وينظر نفسه ، ص ٢١٢.

(٧) من الآية (٩٧) فى سورة الأنبياء .

(٨) الضمائر فى اللغة العربية ، للدكتور محمّد عبدالله جبر ، ص ١٤٦

ثم قال : " وإن شئت جعلت (هى) للأبصار ، كنيت عنها ثم أظهرت الأبصار لتفسّرها "[١]. وتجد نحوا من ذلك عند الزمخشرى[٢] (ت ٥٣٨) ، ولم يوافقه أبو حيان[٣] .

الترجيح :

الراجح فى نظرى أنْ يطلق على ما يعرف عند الكوفيين بـ (المجهول) (ضمير الشأن) أو (القصّة) وهى تسمية البصريين ، وقد رجّحها ابن الحاجب (ت ٦٤٦) ، وعلّل الترجيح ، فقال : " وتسمية البصريين أقرب ؛ لأنّهم سمّوه باعتبار معناه : الشأن ، والقصة ، والكوفيون لا يخالفون فى أنّ معناه ذلك ، وإنّما سمّوه باسم آخر ملازم ، وهو كونه عائدا على غير المذكور أوّلا ولكن على ما يفسره ثانيا . فتسميته باسم معناه أولى ولا يخالف البصريون فى أنّه مجهول "[٤].

فالخلاف إذن خلاف لفظى ، ولذا تجد أبا بكر يفسره بالأمر والشأن كما تقدّم فى العرض[٥]، وقد سبق نحو من ذلك عند ثعلب[٦]. وإلى جانب هذا أنّ التسمية البصرية هى الشائعة فى كتب النحو .

---

(١) معانى القرآن ، جـ ٢ : ٢١٢ .

(٢) ينظر الكشاف عن حقائق التنزيل ، (بيروت : دار المعرفة ، د . ت) ، جـ ٢ : ٥٨٤ ، و جـ ٣ : ١٧ .

(٣) ينظر البحر المحيط ، جـ ٦ : ٣٧٨ .

(٤) الإيضاح فى شرح المفصّل ، جـ ١ : ٤٧١ - ٤٧٢ .

(٥) ينظر ص ٧٦ فى هذا المبحث .

(٦) ينظر ص ٧٧ فى هذا المبحث أيضا .

المبحث السابع

الصلة والحشو :*

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عنترة :

يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

:" وقال الفراء : أنشدني الكسائي بيت عنترة (يا شاة من قنص لمن حلّت له) قال : وزعم الكسائي أنّه إنما أراد : يا شاة قنص . وجعل (من) حشوا في الكلام كما تكون (ما) حشوا . وأنكر الفراء هذا وقال : إنّما أراد : يا شاة من مقتنص، لأنّ (مَنْ) لا تكون حشوا ، ولا تلغى. أنشد الكسائي والفراء:(١)

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ القبائلُ والأَكْثَرُوْنَ مَنْ عَدَدَا

فقال الكسائي :(مَنْ) صلة . والمعنى : الأكثرون عددا . وقال الفراء:عددا صلة لـ (مَنْ)، كأنّه قال : مَنْ معدودا "(٢)

---

* يقابلهما عند البصريين (الزيادة) و (اللغوى) . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ :٤١ ، ١٦١ = ١:١٩ ، ٨٠ ط بولاق، والمقتضب ، للمبرّد ، جـ ١: ١٨٦ ، ١٨٩ ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٨ :١٢٨ ؛ والأشباه والنظائر ، للسيوطي، جـ ١ : ٢٠٩.

(١) لم أعرف قائله .

(٢) الشرح ، ص ٣٥٣.

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

وقاهم جَدُّهُم بِبَنِي أَبِيهِم وبالأَشْقَيْنَ ما كان العقابُ

:" و (ما) صلة،دخلت لتوكيد الكلام "(١).

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلّزة :

قَبْلَ مَا الْيَومِ بَيَّضَتْ بِعُيُونِ الـ ناس فِيها تعيّطٌ وابتئاسُ*

:" و (ما) صلة ، اليوم مختفض بـ (قبل) "(٢)

وهناك ما يربو على عشرة مواضع مماثلة أكتفي بالإحالة إليها(٣) .

التوضيح :

استعمل الكسائي (ت ١٩٠) فيما نقله عنه أبو بكر مصطلح (الصلة) بمعنى : الزيادة حين قال عن (الأثرون من عددا : (من) صلة(٤)، والمعنى: والأثرون عددا . فحذف (مَنْ) ، وقدر المعنى بدونها .

واستعمل الفراء (ت ٢٠٧) مصطلح (الحشو) حين قال عن رواية الكسائي (يا شاة مَنْ قنص) : إنّما أراد : يا شاة من مقتنص، لأن (مَنْ) لا تكون حشوا واستعمل أيضا مصطلح الإلغاء حين قال بعد ذلك : ولا تلغى .. وهذا قريب من مصطلح البصريين (اللغو)(٥) .

---

(١) م.ن، ص ٦ والمراد بالجَدّ في البيت الحظ.

(٢) م.ن ، ٤٦٠ .

(٣) ينظر م.ن ، الصفحات : ٣٣ س ١١ ، و ٤٢ س ٢ ، و ٥١ س ١٣، و ٧٠ س ٦ ، و ٣٧٢ س ١٢، و ٣٧٣ س ١١، و ٣٩٨ س ١٥ ، و ٤٦٥ س ٨ ، و ٤٦٥ س ١٦ ، و ٤٧٨ س ٣ ، و ٥٣٣ س ١١ ، و ٥٧٩ س ٨.

(٤) وينظر الأمالي الشجرية ، لهبة الله بن علي (ابن الشجري) (بيروت : دار المعرفة) جـ ٢ : ٣١٢.

(٥) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

* فيها تعيّط : معناه فيها ارتفاع وامتناع (عن الشرح).

وقد آثر أبو بكر مصطلح الصلة في الشرح جميعه. من ذلك قوله عن (ما) في (بألأ شقين ما كان العقاب): و (ما) صلة . دخلت لتوكيد الكلام . وقوله عن (ما) أيضا في (قبل ما اليوم) : و (ما) صلة ، اليوم مختفض بـ (قبل) . وهناك مواضع أُخَر سبقت الإشارة إليها في العرض .

وقد ورد المصطلحان في معاني القرآن للفراء من ذلك قوله : " ولو جعلت (ما) على جهة الحشو ، كما تقول : " عما قليل آتيك ، جاز فيه التأنيث والجمع فقلبت : بئسما رجلين أنتما "[1]. وقوله عن (ما) في قوله تعالى :(جُنْدٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الأَحْزَابِ)[2] : " و (ما) ها هنا صلة . والعرب تجعل (ما) صلة في المواضع التي دخولها وخروجها فيها سواء "[3].

كما أنّهما وردا على لسان ثعلب (ت ٢٩١) . من ذلك قوله : "إذا كانت (ما) صلة أدخلوا معها النون الخفيفة والثقيلة، تقول : اذهب نم عينا ما أرينّك "[4]. و قوله: " لمّا جاءت (لا) جحدا في أوّل الكلام صيّروا (لا) حشوا كقولك : ما أتاني عبدالله ولا زيد. فالمعنى : و زيد "[5].

---

(١) جـ ١ : ٥٨

(٢) الآية (١١) في سورة (ص) .

(٣) جـ ٢ : ٣٩٩ ، وينظر م . ن ، جـ ١ : ٢١ ، ٤٦ ، ٩٥ ، ٢٤٤ ، و جـ ٢ : ٣٠٥ ، و جـ ٣ : ٣٠٥

(٤) مجالس ثعلب جـ٢ : ٥٥١=٦١٩ ط١ وينظر م . ن ، ص . ن ، جـ ١ : ١٩١=٢٣٠ط١، وشرح ديوان زهير ، له كذلك ، تح . أحمد زكي العدوي ، (القاهرة : بيروت : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٣م ، نسخة مصوّرة عن ط . دار الكتب ، ١٣٦٣هـ) ، ص ٨٨

(٥) شرح ديوان زهير ، ص ١٥٠.

وقد نُسبا إلى الكوفيين جميعا . قال ابن يعيش (ت ٦٤٣) : " الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين "[١] وقال النحاس (ت ٣٣٨) في أثناء الكلام عن زيادة (ما) : " والكوفيون يقولون : صلة "[٢]

وعن معنى (الصلة) جاء في الأشباه والنظائر للسيوطي (ت ٩١١) : " أكثر ما تقع الصلة في ألفاظ الكوفيين، ومعناه : أنّه حرف يصل به كلامه ، وليس بركن في الجملة ، ولا في استقلال المعنى "[٣].

ولعلّه لأجل ذلك أطلقوا عليها حشوا، لأنّ" الحشو من الكلام الفضل الذي لا يعتمد عليه "[٤] ولذا نجد أبا بكر يتجنب إطلاقها ، أي الصلة ، في القرآن الكريم فيقول : " و (ما) في التوكيد هي التي يسميها العوام صلة ، ولا أستحبّ أنْ أقول في القرآن صلة ، لأنّه ليس في القرآن حرف إلاّ وله معنى "[٥].

لكن الفراء مع استعمال مصطلحي الحشو والصلة يرى " أنّ هذه الحروف معتبر فيها معانيها التي وضعت لها وإنما كررت تأكيدا، فهي عنده من التأكيد اللفظي "[٦]. ولعلّه لأجل ذلك لم يتحرّج من إطلاق هذين المصطلحين في معاني القرآن.

---

(١) شرح المفصّل ، جـ ٨ : ١٢٨

(٢) إعراب القرآن ، جـ ١ : ١٦٥.

(٣) جـ ١ : ٢٠٩

(٤) اللسان ، لابن منظور ، جـ ١٤ : ١٨٠ (حشا) .

(٥) إيضاح الوقف ، جـ ١ : ٣٣١

(٦) الأشباه والنظائر ، للسيوطي، جـ ١ : ٢١٠ ، وفيه أنّها " عند سيبويه تأكيد للمعنى ".

وقد رد السيرافي (ت٣٦٨) عليه فقال : " ويبطل مذهب الفراء بأنه لا يطـــرد في كل الحروف ؛ ألا ترى أن (مِنْ) في قولك : (ما جاءني من أحد) ، ليست حرف نفي وقد أكدت النفي، وجعلته عاما ؟"[١]

ويبدو لي أن رأي الفراء ينطبق أيضا على (مِنْ) التي رد بها عليه السيرافـي ؛ لأن معنى (مِنْ) وهو الابتداء ساعد على تأكيد النفي، فكأنها نفت الموضوع مـــن أوله .

والأولى أن يقال عن زيادتها : إنها طلب للفصاحـة بتزيين اللـفظ أواستقامة النظم . وحسن السجع إلى جانب تقوية المعنى وتوكيده .[٢]

ومما يجدر ذكره أن مصطلح (الحشو) قد ورد عند سيبويه (ت ١٨٠) ، لكنـــه لم يرد به معنى الزيادة وإنما أراد به صلةَ الموصول أو الكلامَ المتوسط بين الحـــرف وما عمل فيه . من ذلك قوله : " فكما أن (الذي) لا يكون إلا معرفة لا يكون (ما) و (من) إذا كان الذي بعدهما حشوا ، وهو الصلة ، إلا معرفة "[٣] . وقوله : " ... فمما فصـل بينه وبين (لا) بحشو قوله جل ثناؤه : ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾[٤] ولا يجوز : لا فيها أحد إلا ضعيفا "[٥].

وقد يفهم من كلام بعض الباحثين أن سيبويه يريد بالحشو معنى الزيـــــادة حين قال : " فنسبة الزيادة واللغو إلى البصريين ثابتة لا غبار عليها ، والنصـــــوص تؤيدها ، كما أن النصوص النحوية تنطق بنسبة مصطلح الحشو إلى سيبويـــــــه

---

(١) م . ن ، ص . ن .

(٢) ينظر م . ن ، ص ٢١١ ، وشرح الرضي ، ج ٢ : ٣٨٤.

(٣) الكتاب ٢ :١٠٧ = ١ :٢٧٠ ، وينظر ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ = ١ : ٢٦٩ ، ٢٧٠.

(٤) الآية (٤٧) في سورة الصافات .

(٥) الكتاب ، ج ٢ :٢٩٩ = ١ : ٣٥٦ ، وينظر ص ٣٩٨ = ١ :٣٥٥ ، والمقتضـــب ، للمبرد ، ج ٣ : ٦٢.

كلّ هذه المصطلحات بمعنى واحد "[1]. وقد رجعت إلى المواطن التي أحال إليها[2] فوجدت أنّ الحشو فيها معناه صلة الموصول، وليس معناه الزيادة، كما ذكر في هذا النصّ، وإلى جانب ذلك أنّ الباحث نفسه قد ذكر في موطن آخر أنّ الحشو معناه صلة الموصول عند سيبويه. وهذا نص كلامه: " وهو (أي سيبويه) يسمّي صلة الموصول حشوا"[3]. ولعلّ ذلك سهو منه.

وممن ورد عنده استعمال مصطلح الصلة بمعنى الزيادة ابنُ قتيبة[4] (ت ٢٧٦)، ومحمدُ بنُ جرير الطبري[5] (ت ٣١٠)، وابنُ شقير[6] (ت ٣١٧)، وابنُ خالويه[7] (ت ٣٧٠)، وابنُ فارس[8] (ت ٣٩٥)، والزمخشريّ[9] (ت ٥٣٨).

---

(١) المصطلح النحوي، لعوض القوزي، ص ١٧٩

(٢) وهي الكتاب، لسيبويه، جـ ١ : ٢٦٩، ٢٧٠ ط. بولاق، ويقابلها في تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، جـ ٢ : ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨.

(٣) المصطلح النحوي، لعوض القوزي، ص ١٣٨.

(٤) ينظر أدب الكاتب، ص ١٩٤، ١٩٥.

(٥) ينظر تفسيره، جـ ٤ : ٢٨٩، و جـ ٥ : ٤٦٠، ٦٢، و جـ ٧ : ٣٤٠، ٣٤١

(٦) ينظر الجمل في النحو (ر. م)، ص١٩٣، ٤٥٤، ٤٧٢.

(٧) ينظر إعراب ثلاثين سورة، ص ٣٣، ٧٨

(٨) ينظر الصاحبي، ص ٢٧٠، ٢٧٣

(٩) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش، جـ ٨ : ١٢٨.

ومما يجدر ذكره أيضا أنّ الكوفيين، إلى جانب استعمالهم مصطلح (الصلة) بمعنى صلة الموصول وبمعنى الزيادة، أطلقوه على (جملة الصفة) وقد خُصّ ذلك بمبحث مستقل[١]، وأطلقه الفراء وثعلب وأبو بكر على تَعلّق الظرف أو حرف الجر بالفعل ونحوه. من ذلك قول الفراء عن (إذا): " تقول: الرطب إذا اشتد الحر تريد في ذلك الوقت. فلما كانت في موضع صفة[٢] كانت صلة للفعل الذي يكون قبلها أو بعد الذي بعدها "[٣].

ومع كثرة استعمال أبي بكر لمصطلح (الصلة) بمعنى الزيادة في الشرح قد ورد عنده مرادفات أخرى لذلك منها مصطلحا البصريين (الزيادة)[٤] و(اللغو)[٥] ومنها التوكيد[٦]، والإقحام[٧].

الترجيح:

الراجح في نظري أن يطلق على ما يعرف بحروف الزيادة أو الصلة حروف التوكيد، كما ورد استعماله كذلك على لسان الخليل (ت ١٧٠) وسيبويه[٨] (ت ١٨٠)، وكما استحبّه أبو بكر فيما تقدّم، وترك المصطلحات الأخرى؛ لئلا

---

(١) ينظر المبحث السابع والعشرون

(٢) يقصد بالصفة هنا الظرف.

(٣) معاني القرآن ٣ : ١٥٨، وينظر ١: ٣٢، ٥٥، ٤٥٢. ومجالس ثعلب ٢: ٥٢٩=٥٩٧ط١. وشرح ديوان زهير له أيضا، ص ٢٨، ٣٥، والشرح لأبي بكر، الصفحات ٨ س ١، ١٤، ١٩، و ٩ س ٢، و ١١ س ٢، ٢١، ١٩س٧-٩، و ٤٥س ٧، ٤٨ س ٢٣، ٢٤، ٤٩ س ١٨، و ٥٠ ٢، ٥١ س ١٤ وغيرها.

(٤) ينظر الشرح ٤٥٩ س ١١.

(٥) ينظر م. ن، ص ٣٨٧ س ٤.

(٦) ينظر م. ن، ص ٤٢٤ س ١٥.

(٧) ينظر م. ن، ص ٥٥ س ١٢، و ٥٦٨ س ١٢، ومبحث (زيادة الواو) رقم ٦٨.

(٨) ينظر الكتاب ٢: ٢٦، ١٧٤، ٣١٦= ١: ٢٣٠، ٢٩٩، ٣٦٢ ط. بولاق.

يُظَنّ أنّها دخلت لغير معنى فى كلام الفصحاء، ولا سيّما كلام البارى جلّ جلاله[1]، وهى قد دخلتْ للتوكيد، والتوكيد معنى صحيح.[2]

---

(١) ينظر الأشباه والنظائر، للسيوطى، جـ١: ٢٠٩.

(٢) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش، جـ٨: ١٢٨-١٢٩.

المبحث الثامن

الجحد *

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

فَقَالَتْ : يَمِينَ اللَّهِ مَالَكَ حِيلَةٌ وما إن أُرَى عَنْكَ الغَوايَةَ تَنْجَلِي

:" والحيلة مرفوعة باللام ،و(ما) جحد لا موضع لها ، والغَوَاية منصوبة بـ (أرى) ، و (ما) جحد لا موضع لها ، و (إن) جحد أيضا "[1].

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول زهير :

فَتُغْلِلْ لَكُمْ مَالا تُغِلُّ لِأَهْلِهَا قُرًى بِالْعِرَاقِ مِنْ قَفِيزٍ وَدِرْهَمِ

:" و (مِنْ) دخلت مع الجحد، وهو (لا) ، كقولك : لا أضرب من أحد"[2]. وهناك مواضع ممثالة أكتفي بالإحالة إليها[3].

التوضيح :

ورد إطلاق مصطلح الجحد عند أبي بكر على حروف النفي فمن ذلك قوله عن (ما) في (مالك حيلة) : وما جحد ، وقوله عن (ما) و (إن) في (ما إن أرى) : و (ما) جحد ، و (إن) جحد أيضا ، وقوله عن (لا) في (مالا تغلّ ... من قفيز)

---

* يقابله عند البصريّين النفي . ينظر الكتاب لسيبويه ج١ : ١٤٥، ٤٣٨=٧٣ ، ٢٨ ط. بولاق ٣ : ١١٧=١ : ٤٦٠ ؛ والمقتضب للمبرد ج١ : ١٨٥-١٨٦ ؛ ج٤ : ١٨٨ .

(١) الشرح ق٣٥.

(٢) م . ن ، ص ٢٧٢.

(٣) ينظر م . ن ، الصفحات : ٢٦٨ س ٨ ، و ٣٤٠ س ٨، و ٣٨٥ س ١٤ ، ٤٩٦ س ٣.

و (يـنّ) دخلتْ مع الجحد وهو (لا) . وقد سبقت الإشارة إلى بقيّة المواضـــــع المماثلة الواردة في الشرح .

وهذا المصطلح من مصطلحات الكوفيين . ومن وروده عندهم قول الكسائي :" سمعت العرب تقول : أين كنت لتنجو منى؟ لأنّ المعنى : ما كنت لتنجو منى فأدخل اللام في (أين) لأنّ معناها الجحد : ما كنت لتنجو منى "(١).

وقول الفراء : " فإذا قال القائل : (ما ما قلت بحسن) جاز ذلك على غير عيب ؛ لأنّه يجعل (ما) الأولى جحدا، والثانية في مذهب الذى "(٢).

و قول ابن السكيت : " باب ما يتكلّم فيه بالجحد " وقوله : " بـــــاب ما لا يتكلّم فيه إلا بجحد "(٣).

وقول ثعلب : " كلّ استفهام يكون معه الجحد يجاب المتكلّم به (بلى)(٤) و (لا) ، وكل استفهام لا جحد معه فالجواب فيه (نعم). وإنّما كره أن يجاب ما فيه جحد بـ (نعم) لئلا يكون إقرارا بالجحد من المتكلّم "(٥).

ويبدو أنّ هذا المصطلح قد كان مستعملا عند البصريين ، لأنّ الليث (؟)

---

(١) معاني القرآن، للفراء، ج١ : ١٦٤.

(٢) م.ن، ص ١٧٦-١٧٧، وينظر الصفحات : ٨ ، ٥٢ ، ٥٣، ١٧٥، ٢٢٨، ٢٨٦ ، ٣٧٤، ٤٢٣، ٤٨٠، و ج ٢ : ٢٠٢، و ج ٣ : ٢٠٧، ٢١٩.

(٣) إصلاح المنطق، ص ٣٨٣.

(٤) م.ن، ص ٣٨٥.

(٥) المجالس ج٢ : ٤٧٥ =٤٥٣ط١، وتنظر الصفحات : ٤٧٧، ٥٥٩، ٥٩٧=٥٥٠ ، ٦٢٧، ٦٦٥ وشرح ديوان زهير، ص٧٩، ١٥٠.

الذى يحكى أنّه صحب الخليل بن أحمد[١] (ت ١٧٠) قد ورد على لسانه إلى جانب مصطلح النفى حين قال : " (لا) حرف ينفى به ، ويجحد به "[٢].

وممّن استعمل هذا المصطلح ابن قتيبة[٣] (ت ٢٧٦) وابن كيسان[٤] (ت ٢٩٩) ، والطبرى[٥] (ت ٣١٠) وابن شقير[٦] (ت ٣١٧) ، وابن خالويه[٧] (ت ٣٧٠).

ويرى أستاذنا الدكتور أحمد مكّى الأنصارىّ أنّ هذا المصطلح " مصطلح موفّق ، لا يقل عن مصطلح البصريين ، إنْ لم يزد عليه بأنّه يساير روح اللغة أكثر من مصطلح (النفى) الذى يساير روح الفلسفة "[٨].

---

(١) ينظر مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ، ص ٥٨ ، والفهرست لابن النديم ، ص ٦٤ ، ٦٥ ومعجم الأدباء ، لياقوت ، جـ١٧ : ٤٥ ، والبغية ، للسيوطى ، جـ ١ : ٥٦٠

(٢) اللسان ، لابن منظور ، جـ١٥ : ٤٦٤ (لا) .

(٣) ينظر تأويل مشكل القرآن ، تح السيد أحمد صقر (بيروت : المكتبة العلميّة ، ط ٣ ، ١٤٠١هـ) ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٥، ٢٤٦.

(٤) ينظر ابن كيسان النحوىّ ، لمحمد الدعجانى (مكة : جامعة أم القرى : مركز البحث العلمى ، ر. م رقم(١٢٨) ص ٢٤٥.

(٥) ينظر تفسيره ، جـ١ : ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٣٢٩، ٥١٠.

(٦) ينظر الجمل فى النحو (ر . م) ص ٤٦٣، ٤٧٣.

(٧) ينظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، ٦٨ ، ١١٦ ، ١٤٤ ، ٢١٢ ، ٣١٣

(٨) أبو زكريّا الفراء ص ٤٤١.

الترجيـــح :

مع ميلى إلى أن مصطلح الجحد هو الراجح لما علـل به أستاذى الفاضـــل أرى الأخذ بمصطلح النفى ، لأنّه قد كتب له البقـــاء إلى الوقت الحاضر وأصبح هو المشهور ، إلى جانب اتفاقه مع الجحد فى المدلول . جاء فى اللسان لابـــن منظور (ت ٧١١) : " نفى الشيء نفيا جحده ، ونفى ابنه جحده "[1].

---

(١) جـ ١٥ : ٣٣٧ نفى .

المبحث التاسع

التبرئة *

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول زهير :

سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الحياةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمانِينَ حَوْلاً لاَ أَبالَكَ يَسْأَمِ

:" والأب منصوب بـ (لا) على التبرئة، و (لك) خبر التبرئة "[(١)].

التوضيح:

أطلق أبو بكر على معنى (لا) النافية للجنس تبرئة حين قال عن (لا أبالك) : والأب منصوب بـ (لا) على التبرئة ، و (لك) خبر التبرئة. وقد أطلق عليها هذا المصطلح في غير الشرح . فقال نحوا مما تقدم في أثناء حديثه عن قوله تعالى: (**لاَ رَيْبَ فِيهِ**)[(٢)] في كتابه إيضاح الوقف والابتداء[(٣)]، ومثله أيضا في كتابه الزاهر حين تعرض لجملة (**لا إله إلا الله**)[(٤)]. وقد أضاف إلى ذلك ذكر

---

* يقابله عند البصريين النفي بـ (لا). ينظر الكتاب لسيبويه، جـ٢ : ٢٧٤ = ١ : ٣٤٥ ط. بولاق، معاني القرآن للأخفش، تح د. فائز فارس ،(الكويت، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ) جـ١ : ٢٣-٢٤؛ والمقتضب للمبرد، ٤ : ٣٥٧. وقد نصّ أبو بكر على نسبة ذلك إلى الخليل وسيبويه كما سيأتي في التوضيح . و (لا) هذه هي (لا) النافية للجنس كما هو معروف ، وكما سيأتي في التوضيح أيضا .

(١) الشرح ٢٨٨.

(٢) من قوله تعالى : (**الٓمٓ ، ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ**) . الآيتان (١، ٢) في سورة البقرة .

(٣) ينظر جـ ١ : ٤٨٩.

(٤) ينظر جـ ١ : ١٠٤

مصطلح الخليل (ت ١٧٠) وسيبويه (ت ١٨٠) فقال : " الخليل وسيبويه يسميان التبرئة النفي"[١].

وتجد مصطلح التبرئة عند كبار الكوفيين . فقد ورد على لسان الكسائي حين قال : " لمّا تأخّر الخبر في التبرئة نصبوا ولم ينوّنوا، لأنّه نصب ناقص"[٢] وعلى لسان الفراء حين قال عن قوله تعالى : ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[٣]: " فالقرّاء على نصب ذلك كلّه[٤] بالتبرئة "[٥]. وقال: " العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بنون "[٦]. وورد عند ثعلب حيث جاء في مجالسه: " وأنشد :

فَكَيْفَ بِلَيْلَةٍ لَا نَوْمَ فِيهَا ... وَلَا قمرٍ لِسَارِيهَا منيرِ

ولا قمر ، قال : جعل (لا) التبرئة . بمعنى غير "[٧]. وجاء في موضع آخر : " وقال أبو العباس حكى ابن الأعرابيّ: (قد جعل الناس ما ليس بأس به) جعل (ليس)

---

(١) م . ن ، ص ١٠٥.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ : ١٢٨ ، وينظر الأصول لابن السراج ، ج ١ : ٣٨١.

(٣) من الآية (١٩٧) في سورة البقرة .

(٤) فتح الرفث والفسوق قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو من السبعة ، ولم يختلفوا في فتح الجدال . ينظر السبعة لابن مجاهد ، ص ١٨٠.

(٥) معاني القرآن ١ : ١٢٠.

(٦) م . ن ، ص . ن ، وينظر ص ١٢١ ، وج ٣ : ٥٩ ، ١٩٥ ، والأصول لابن السراج ١ : ٣٨١، وإعراب القرآن للنحاس ١ : ١٢٨.

(٧) ج ١ : ١٣١.

بمعنى التبرئة " [١] . يريد أنّ (ليس) بمعنى (لا) النافية للجنس ؛ لمجيء الاسم بعدها مبنيّاً على الفتح .

ويظهر من قول النحاس (ت ٣٣٨) عن اسم (لا) هذه : " ونصبه على التبرئة عند الكوفيين " [٢] أن هذا المصطلح عندهم جميعا [٣].

وقد استمرّ المصطلح الكوفي إلى جانب المصطلح البصري [٤] فبعضهم يطلق على (لا) المتقدمة (تبرئة) [٥] ، وبعضهم يطلق عليها (النفي بلا) [٦]. لكن

---

(١) م . ن ، ص ١٣٢ ، وينظر ج ٢ : ٢٥٤ .

(٢) إعراب القرآن ، ج ٣ : ٢٥٣ .

(٣) وينظر الموفى ، للكنغراوى ، ص ٤٧ .

(٤) ينظر فاتحة الإعراب ، للا سفراييني ، تح . د . عفيف عبدالرحمن ، (الأردن : جامعة اليرموك ، ١٤٠٠هـ) ، ص ٢٣١ ؛ وحاشية الصبّان على شرح الأشموني ، تصحيح مصطلى حسين أحمد ، (بيروت : دار الفكر ، د . ت) ، ج ٢ : ٢ ؛ وحاشية الخضري ، ج ١ : ١٤١ .

(٥) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ٢٤٥ ؛ والحجّة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تح . د . عبدالعال سالم مكرم ، (بيروت : دار الشروق ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ) ، ص ٩٤ ؛ والواضح في علم العربية ، للزبيدى ، ص ٨٠-٨٢ ؛ ومشكل إعراب القرآن ، للقيسى ، تح . ياسين محمد السواس ، (دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤هـ) ، ج ١ : ١٦ ، ٨٨ ؛ والأزهية ، للهروى ، تح . عبدالمعين الملّوحى ، (دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٢هـ) ، ص ١٥٠ ؛ والأمالى ، لابن الشجرى ، ج ٢ : ٢٢٢ ؛ واللسان ، لابن منظور ، ج ١٥ : ٤٦٧ (لا) ؛ وتاج العروس ، للزبيدى ، (بيروت : دار الحياة . عن ط ١ ، بالمطبعة المنيرية بمصر ، ١٣٠٦هـ) ، ج ١ : ٤٣٨ .

(٦) ينظر الأصول ، لابن السراج ، ج ١ : ٣٧٩ ، والجمل في النحو ، للزجاجي ، ص ٢٣٧ .

الأخير تطوّر إلى (" لا " النافية للجنس)[١] ، لأن مجرد اطلاق النفى بـ (لا) ، كما ورد عند سيبويه[٢] ، لا يميزها عن (لا) الداخلة على المعرفة أو على الأفعال.

وعن سبب تسميتها تبرئة ، ذهب ابن هشام (ت ٧٦١) إلى أنّها سمّيت بذلك حين أريد بها نفى الجنس[٣]، وظاهر هذا يدلّ على أنّ هناك اتّفاقا فى المعنى بين مصطلحى التبرئة والنافية للجنس، ويقول الأزهرى (ت ٩٠٥) عنها : وتسمّى (لا) التبرئة دون غيرها من أحرف النفى، وحق (لا) التبرئة أنْ تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت ؛ لأنّ من برّأته فقد نفيت عنه شيئا ، ولكنّهم خصّوها بالمعاملة عمل (إنّ) فإنّ التبرئة فيها أمكن منها فى غيرها لعمومها بالتنصيص"[٤].

ويرى كلّ من الصبان (ت ١٢٠٩) ، والخضرى (ت ١٢٨٧) أنّ تسميتها (لا) التبرئة من إضافة الدال إلى المدلول، لأنّها تدلّ على تبرئة الجنس ، وتنزيهه عن الخبر.[٥]

الترجيح :

الذى يبدو لى أنّ مصطلح (التبرئة) أو (لا التبرئة) أدقّ من مصطلح النفى بـ (لا) أو (لا النافية للجنس)، لأنّ (النفى بـ " لا ") عامّ لا يُدرى

---

(١) ينظر المفصل فى علم العربية للزمخشرى ص٢٩، ٧٤؛ والكافية لابن الحاجب ، تح د. طارق نجم عبدالله (جدة : د ار الوفاء ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) ، ص ٨٢ ، ١١٥ ، وألفيّة ابن مالك (بيروت : د ار القلم ، ط ١ : ١٤٠٤هـ) ، ص ٢١ ، وغير ذلك .

(٢) ينظر الكتاب ج٢ : ٢٧٤ - ١ : ٣٤٥ .

(٣) ينظر مغنى اللبيب ، ص ٢٦٢.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح (بيروت : د ار الفكر ، د . ت) ١ : ٢٣٥.

(٥) ينظر حاشية الصبان ج٢ : ٢ ، وحاشية الخضرى ج١ : ١٤١.

معه هل المراد نفى الاسم أو الخبر ؟ وكذلك (" لا " النافية للجنس) يدلّ على أنّ المراد نفى الجنس بينما المراد نفى الخبر عن الجنس كما قال ذلك الصبان والخضرى . لذا لا أميل إلى تعليل ابن هشام السابق وهو أنّها سميت تبرئة لنفيها الجنس.وكان الأولى أن يقول : إنّها سميت كذلك لنفيها الخبر عن الجنس . وكأنّ الأزهرى قد لمح ذلك حين قال عنها : إنها تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت إلى آخر كلامه السابق . واللّه أعلم.

المبحث العاشر

ما لم يسمّ فاعله*

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

فَأَدْبَرْنَ كَالْجَزْعِ الْمُفَصَّلِ بَيْنَهُ ... بِجِيدٍ مُعَمٍّ فِي الْعَشِيرَةِ مُخْوَلِ

:" وموضع (بين) رفع في قول الفراء ، لأنّها اسم ما لم يسمّ فاعله "(١).

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

أُمِرَّتْ يَداها فَتْلَ شَزْرٍ وَأُجْنِحَتْ ... لَهَا عضُدَاها فِي سَقِيفٍ مُسَنَّدِ

: " واليدان اسم ما لم يسمّ فاعله " (٢).

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول زهير :

فَتُنْتَجْ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشْأَمَ كُلُّهُمْ ... كَأَحْمَرِ عَادٍ ثُمَّ تُرْضِعْ فَتَفْطِمِ

: " واسم ما لم يسمّ فاعله مضمر من ذكر الحرب ، كأنه قال :

فَتُنْتَجُ* * لكم الحرب غلمان أشأم . ونصب الغلمان بوقوع الفعل عليهم

ويقول بعض النحويين : هو خبر ما لم يسمّ فاعله " (٣).

---

* أطلق عليه سيبويه : "فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل"

الكتاب، ج ١ : ٤٢ =١ : ١٩ ط. بولاق ، والجمل للزجاجي ، ص ٧٨، ويقابله الآن الفعل المبني للمفعول أو المبني للمجهول .

(١) الشرح ، ص ٩٤

(٢) م . ن ، ص ١٦٨

* * قال أبو بكر : " يقال نُتِجَت الناقة نَتّاجا، ونتَجَها أهلُها، ولا يكون الفعل لها إلا في قولك : أَنْتَجَت الناقة ،وذلك إذا نُتِجت فوضعت ولدَها وليس أحد يحضرها " . م . ن ، ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) م . ن ، ص ٢٧١.

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول عنترة :

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيابَـــه في سَرْحَـــةٍ يُحْذَىٰ نِعالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوأَمِ

:" واسم ما لم يسمّ فاعله مضمر في (يُحذى)، والنعال خبر ما لم يسمّ فاعله " (١).

وهناك ما يربو على عشرين موضعا من هذا القبيل أكتفي بالإحالة إليها (٢).

التوضيـــح :

يظهر من قول أبي بكر عن (المفضّل بينه) : (وموضع "بين" رفع في قول الفراء ؛ لأنّها اسم ما لم يسمّ فاعله)، أنّ الفراء يطلق على الفعل المبنيّ للمجهول (ما لم يسمّ فاعله) ، وهو متمثل هنا في اسم المفعول (المفضّل) ، واسم المفعول بمنزلة الفعل المبنيّ للمجهول كما هو معلوم .

وقد استعمل أبو بكر ذلك ، فقال عن (أمرّت يداها) : واليدان اسم (ما لم يسمّ فاعله) ، فأطلق على الفعل المبنيّ للمجهول (أمرّت) (ما لم يسمّ فاعله) ، وجعل اليدين اسمه .

وإطلاق (ما لم يسمّ فاعله) على المبنى للمجهول تجده عند الفراء في عدّة مواطن من معانيه ، ويعدّ هو حتى الآن أوّل من وضع هذا المصطلح ؛ لأنّي لم أقع على استعماله عند أحد قبله (٣)، ويؤيد ذلك أنّه لو كان مستعملا لما ذهب سيبويه إلى تسميته بـ " فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل " (٤).

---

(١) م . ن ، ص ٣٥٢.

(٢) ينظر م . ن، الصفحات : ١٣س ٢ ، و ٤٨ س ٢٣ ، و ١١١ س ٦ ، و ١٦٦ س ٥، و ١٦٩ س ١١ ، و ٢٢٣ س ١٤ ، و ٢٦٤ س ١٤ ، و ٢٧٩ س ٢ ، و ٢٩٩ س ١٢، ٣٠٤ س ٧ ، و ٣١٨ س ١١ ، و ٣٤٤ س ١٦ ، و ٣٩٦ س ١٠ ، و ٤٣٤ س ٩، و ٤٧٧ س ٨ ، و ٤٨١ س ٢٠ ، و ٤٨٢ س ١١ ، و ٤٨٤ س ٤ ، ٤٩٧ . س ٦ ، و ٥٢٠ س ٢ ، و ٥٥٦ س ١٧.

(٣) وينظر ابن الناظم النحوي ، لمحمد علي حمزة سعيد ، (بغداد: دار التربية ، ١٩٧٤-١٩٧٥م) ، ص ١٥٢ هامش ١٢

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ١ : ٤٢ = ١ : ١٩ ط. بولاق ، والجمل ، للزجاجي ، ص ٧٨.

كما يعد أستاذنا الدكتور أحمد مكّى الأنصارى أوّل من تنبّه من المعاصرين ، فيما أعلم ، لهذا المصطلح [١] .

ومن وروده عند الفراء قوله : " كلّ ما لم تسمّ فاعله إذا كان فيها اسمان أحدهما غير صاحبه رفعت أحدهما ونصبت الآخر ، كما تقول : أُعطِى عبدُاللّه المالَ " [٢] . وورد ضمن حدوده " حدّ ما لم يسم فاعله " [٣] . واستعمله ثعلب فقال : " ... ... إذا نويت ما لم يسمّ فاعله رفعت " [٤] .

ويظهر من قول أبى بكر السابق :(وموضع "بين" رفع فى قول الفراء ، لأنها " اسم ما لم يسمّ فاعله ") أنّ الفراء أيضا يطلق على نائب الفاعل (اسم ما لم يسمّ فاعله) ، وهو ما استعمله أبو بكر فى الشرح جميعه ، وقد وجد عند الفراء ما يؤيد ذلك وهو قوله : " وما لم يسمّ فاعله إذا خلا باسم رفعه " [٥] فأطلق على نائب الفاعل اسما .

وينقل أبو بكر أنّ بعض النحويين يطلق على المفعول الثانى للفعل المبنى للمفعول (خبر ما لم يسمّ فاعله) حين قال عن (غلمان) فى (تُنْتَج لكم غلمان) : ونصب الغلمان بوقوع الفعل عليهم ، ويقول بعض النحويين : هو خبر ما لم يسمّ فاعله [٦] . ويبدو أنّه من استعمال بعض الكوفيين ، يقرّب

---

(١) ينظر أبو زكريا الفراء ، ص ٤٤٤ .

(٢) معانى القرآن ، جـ ١ : ١١٢ ، وينظر م . ن ، ص ١٠٢ ، ١١٤ ، ١٤٦ ، ٣٠١ ، وجـ ٢ : ٢١٠ ، ٣٣٢ ، ٣٥٢ ، وجـ ٣ : ٢١ .

(٣) الفهرست ، لابن النديم ، ص ١٠٠ .

(٤) مجالسه ، جـ ١ : ٢٠٨ ، ٢٥٠ . وينظر نفسه ، ص ١١٣=١٣٧ .

(٥) معانى القرآن ، جـ ٢ : ٢١٠ .

(٦) وينظر إيضاح الوقف والابتداء ، جـ ١ : ٥٤٣ .

ذلك قول الزجاجي(ت ٣٣٧) عنه في (نحو أعطى زيد درهما) :" نصبته لأنه خبر ما لم يسمّ فاعله ، وليس هذا من ألفاظ البصريين " [١]. وقد ذكره الأزهري (ت٩٠٥) لكنه لم ينسبه حين قال : ويسمّى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسمّ فاعله " ، كما ذكره ابن عصفور (ت ٦٦٩) ، ونسب الأخذ به إلى الزجاجي ، ثم قال : " وحجّة صاحب هذا المذهب أنّه رأى النحويّين يسمّون المنصوب إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبرا ، نحو : ما زيد قائما ، فـ (قائما) منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل ، وهو زيد ، فكذلك أُعطى زيد درهما (درهم) منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل ، فسمّاه لذلك خبرا ، وسمّى المرفوع قبله (اسم ما لم يسمّ فاعله) [٣].

وقد عرض للفراء نحوُ ذلك لكنّه لم يعرب المفعول الثاني خبرا ، وإنّما قال : ينتصب لخروجه مما لم يسمّ فاعله [٤] ويبدو أنّ أبا بكر قد مال إلى تلك التسمية لقوله عن (نعال) في (يُحذَى نعال السّبت) : والنعال خبر ما لم يسمّ فاعله .

وممن أخذ بها أبو جعفر النحاس[٥] (ت ٣٣٨) ، وابن خالويه [٦] (ت ٣٧٠).

---

(١) الجمل في النحو ، ص ٧٦

(٢) التصريح ، ج ١ : ٢٩٠

(٣) شرح جمل الزجاجي ، تح . د. صاحب أبي جناح ، (العراق : وزارة الأوقاف ، ١٤٠٠هـ) ، ج ١ : ٥٤٤.

(٤) ينظر معاني القرآن ، ج ٢ : ٣٥٢.

(٥) ينظر إعراب القرآن ، ج ١ : ٢٠٣ ، ٢٧٨ ، ٤٣٩.

(٦) ينظر إعراب ثلاثين سورة ، ص ٦٦ ، ١٤٥.

وقد ردّ ابن عصفور هذه التسمية ، وهو محقّ فى نظرى ، فقال : " وهذا المذهب فاسد ؛ لأنّا إذا قلنا فى قائم من قولك : (ما زيد قائما) : خبرا ، فإنما نعنى به الخبر الذى عملت فيه (ما) ، وسمى خبرا لأنّه فى الأصل خبر المبتدأ ، ولا يتصوّر مثل ذلك فى (درهم) من قولك : (أعطى زيد درهما) ؛ لأنّه لم يكن خبرا قطّ " (١).

وإذا رجعتَ إلى مصطلح الفراء (مالم يسمّ فاعله) ، وتأمّلته وجدته يصدق على الفعل المبنىّ للمجهول وعلى نائب الفاعل . وقد صرّح بإطلاقه على الفعل وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك . أما إطلاقه على نائب الفاعل فلم يصرّح به ، ولكنّه واضح من قوله عن إعراب (مَنْ) فى قوله تعالى : (**إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللّٰهَ لَا يَهْدِى مَنْ يُضِلُّ**) (٢) : " ... ومن قال (**يُهْدَى**)(٣) كانت رفعا إذْ لم تسمّ فاعلها " (٤).

وقد ساد مصطلح الفراء (ما لم يسمّ فاعله) من بعده وقد أطلقه بعضهم على (الفعل المبنى للمجهول) وبعضهم على (نائب الفاعل). فمنْ مَنْ أطلقه على الفعل ابنُ قتيبة (ت ٢٧٦) حين قال : " باب ما جاء على لفظ

---

(١) شرح جمل الزجاجى ، جـ ١ : ٥٤٤.

(٢) من الآية (٣٧) فى سورة النحل .

(٣) هى قراءة ابن كثير وأبى عمرو ونافع وابن عامر ، والقراءة الأولى فى الآية قراءة باقى السبعة . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٣٧٢.

(٤) معانى القرآن ، جـ ٢ : ٩٩ ، وينظر نفسه ، جـ١ : ١٤٤ ، ٣٥٧.

ما لم يسمّ فاعله " [١] ، والمبرّد (ت ٢٨٦) حين قال : " إن بنيت الفعل بناءً ما لم يسمّ فاعله ... " [٢]، وممّـــن أطلقه على نائب الفاعل ابنُ كيسان (ت ٢٩٩) حين قال : " وما لم يسمّ فاعله يجرى مجرى الفاعل " [٣].

---

(١) أدب الكاتب ، ص ٣١٠.

(٢) المقتضب ، جـ ١ : ٣١٤ ، وينظر نفسه ، ص ٣١٥ ، و جـ ٣ : ٣١٤.
وينظر أيضا معانى القرآن وإعرابه ، للزجاج ، جـ ١ : ٥٣ ، ٩٩ ، ٢٢٤ ، ٢٣٨؛ والأصول فى النحو ، لابن السرّاج ، جـ ١ : ٧٧؛ والسبعة ، لابن مجاهد ، ص ٤٣٠ ؛ والجمل فى النحو ، للزجاجى ، ص ٧٦ ، ٧٩؛ والتفاحة فى النحـــو ، للنحاس ، ص ٢١ ؛ وإعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه ، ص ٤٤ ، ٤٩ ، ٨٢؛ ٨٣ ، والكافية فى النحو ، لابن الحاجب ، ص ٧٢ ؛ والبسيط فى شرح جمـــل الزجاجى ، لابن أبى الربيع ، تح د. عيّـاد الثبيتى ، (بيروت : دار الغرب الإسلامى ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) ، جـ ١ : ٩٦١ ، ٩٦٢ .

(٣) الموفّقى فى النحو ، ص ١٠٩ ، وينظر م . ن ، ص ١١٠ ، ١١٥ ؛ وابـــن كيسان النحوى ، لمحمد الدعجانى (ر . م) ، ص ٢٤٨.
وينظر أيضا الواضح فى علم العربية للزبيدى ، ص ١٦-١٧ ؛ واللمـــع فـــى العربية ؛ لابن جنى ، تح . د. حسين محمد محمد شريف ، (القاهرة : المحقق ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ) ، ص ١١٧ . والتبصرة والتذكرة ، لعبد اللّه الصيمرى ، تح . د. فتحى أحمد مصطفى علىّ الدين ، (مكة : جامعة أم القرى : مركز البحـــث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ) ، جـ ١ : ١٢٤ ؛ ومشكل إعراب القرآن للقيسى جـ ٢ : ٢٧٣؛ والمفصّل فى علم العربية ، للزمخشرى ، ص ٢٥٩ ؛ والإنصاف لعبد الرحمـــن الأنبارى ، جـ ١ : ٨٢ (م ١١) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٧ : ٦٩ ؛ وشـــرح الجمل ، لابن عصفور ، جـ ١ : ٥٤٥؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالـــك ، تح . د. عبدالمنعم أحمد هريدى ، (مكة : جامعة أم القرى : مركز البحث العلمى د . ت) ، جـ ٢ : ٦٠٤.

ولما امتدّ الزمن بالدراسات النحويّة أصبح يطلق على الفعل من نحو (أكرم زيد) ، (الفعل المبنى للمفعول)[١] و (الفعل المبنى للمجهول)[٢] ويطلق على الاسم (نائب الفاعل) ، وقد نسب اصطلاح (نائب الفاعل) إلى ابن مالك (ت ٦٧٢) قال أبو حيان (ت ٧٤٥) : " لم أر مثل هذه التسمية لغير ابن مالك ، والمعروف باب المفعول الذى لم يسمّ فاعله " [٣] .

الترجيح :

الراجح فيما أرى أن يطلق على الا سم من نحو (أُكْرِمَ زَيْدٌ) (نائب الفاعل) كما سمّاه ابن مالك ؛ لأنه قد قوبل بالتأييد ، لما يتميز به من الاختصار ، ولصدقه على الظرف ، وغيره مما ينوب عن الفاعل[٤].

---

(١) ينظر الأصول فى النحو ، لابن السراج ، جـ ١ : ٧٦ ، والإيضاح لأبى على مع شرحه : المقتصد فى شرح الإيضاح ، للجرجانى ، تح٠ د٠ كاظم بحر المرجان ، (العراق : وزارة الإعلام ودار الرشيد ، ١٩٨٢م) ، جـ ١ : ٣٤٤ ؛ والمفصّل ، للزمخشرى ، ص ٢٥٨ ؛ وشرح الرضى ، جـ ١ : ١٨٣ ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ٦ : ٣٦ (٢ : ١٦٤)٠

(٢) ينظر أبو زكريا الفراء ، للدكتور الأنصارى ، ص ٤٤٤ ؛ والنحو الوافى ، لعباس حسن ، جـ ٢ : ٩٧ ، هامش ١٠

(٣) التصريح لخالد الأزهرى ، جـ ١ : ٢٨٦ ، وينظر حاشية الصبان ، جـ ٢ : ٥٧ ؛ وحاشية الخضرى ، جـ ١ : ١٦٧ ؛ وابن الناظم النحوى ، لمحمد على حمزة سعيد٠ ص ١٥٢ هامش ١٣٠

(٤) ينظر حاشية الصبان ، جـ ٢ : ٥٧ ؛ وحاشية الخضرى ، جـ ١ : ١٦٧ ؛ والنحو الوافى ، لعباس حسن ، جـ ٢ : ٩٧ ، هامش ١٠

وأن يطلق على نحو (أُكْرِمَ) (الفعل المبنى للمجهول) ، كما رجحه أستاذنا الدكتور أحمد مكى الأنصارى قائلا : " ويخيّل إلىّ أنّ مصطلح المبنى للمجهول أكثر توفيقا ، لاختصاره أوّلا ، ولأنّه أقرب إلى روح المصطلحات ثانيا " (١)، ورجّحه أيضا الأستاذ عباس حسن معللا بما عللت به تسمية نائب الفاعل،وهو أنّه قد لا يكون هناك مفعول أصلا حتى يقال المبنى للمفعول (٢).

---

(١) أبو زكريا الفراء ، ص ٤٤٤.

(٢) ينظر النحو الوافى ، جـ ٢ : ٩٧ ، هامش ١.

المبحث الحادى عشر

الفعل الواقع وغير الواقع *

العرض :

قال أبو بكر عن الفعل (يَفِرُّهُ) فى قول زهير :

وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعروفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَفِرْهُ وَمَن لاّ يَتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمِ

:" كان الأصل فيه (يو فره) فحذ فت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء ... وقال الكسائى : حذ فت فرقا بين الواقع وغير الواقع . فالواقع : قولك: يزن الأ موال ويلد الأولاد ، وغير الواقع : وَجِلَ يَوْجَلُ ، وَوَحِلَ يَوْحَلُ "(١).

٢ - وقال فى معرض الحديث عن قول زهير أيضا :

يُنَجِّمُهَا قومٌ لِقَومٍ غَرَامَةً وَلَمْ يُهَرِيقُوا بَيْنَهم مِلءَ مِحْجَمِ

: " والملء ينتصب بوقوع الفعل عليه "(٢).

وهناك مواضع أخرى مماثلة للموضع الأ خير أكتفى بالإحالة إليها(٣) .

التوضيح :

أطلق الكسائى فيما نقله عنه أبو بكر على المتعدّى (الفعل الواقع) ، وعلى اللازم (غير الواقع). حين قال : فالواقع قولك : يزن الأ موال ، يلد الأ ولاد، وغير الواقع وجل يوجل ، ووحل يوحل .

---

* يقابله عند البصريين المتعدّى وغير المتعدّى . ينظر الكتاب لسيبويه ١ : ٣٧ ، ٣٩ ، ٤١ - ٤٣ = ١٧:١-٢٠ ، ٤ : ٣٨ = ٢ : ٢٦ - ٢٢٧ ط. بولاق ؛ والمقتضب، للمبرّد ، ج ١ : ١٥٥ ، ٢ : ١٠٢ ، ١٨٧ - ١٨٩ .

(١) الشرح ص ٢٨٧ .

(٢) م . ن ، ص ٢٦٥ .

(٣) ينظر م.ن ، ص ٢٦٦ س ١١ ، و ٢٧١ س ١٠، و ٤٧٣ س ٩ .

وقد استعمل أبو بكر هذا المصطلح حين قال : إن الملء ينتصب بوقوع الفعل (يهريقوا) عليه . وهو فعل متعدّ وإلى جانب ذلك هناك ثلاثة مواضع مماثلة سبقت الإشارة إليها ، واستعمله كذلك في إيضاح الوقف حيث قال في أثناء الحديث عن قوله تعالى : (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ)[١] : وتنصب (آل فرعون) بوقوع الفعل عليهم "[٢].

وممن ورد على لسانه من الكوفيين الفراءُ حين قال : " ما كان على (فَعَلْتُ) من ذوات التضعيف غير واقع فإنّ (يَفْعَلُ) منه مكسور العين مثل عففت أَعِفّ، وخففت أَخِفُّ ، وشححت أَشِحُّ ، وما كان من ذوات التضعيف واقعا مثل ردد ت ، وعد د ت ، و مد د ت ، فإنّ (يَفْعَلُ) منه مضموم ... "[٣]، وجاء ضمن كتابه الحدود " حد الفعل الواقع "[٤]. يريد الفعل المتعدّى . هذا إلى جانب استعماله في معاني القرآن في مواطن عديدة [٥].

وكذلك ابن السكيت ، لقوله "(فَعُلَ) لا يكون واقعا "[٦]

وثعلب ، جاء في مجالسه : " (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ)[٧] أي اختار من القوم ، وهما منصوبان بوقوع الفعل "[٨].

---

(١) من الآية (٤٦) في سورة غافر .

(٢) ج ١ : ١٨٢ - ١٨٣ .

(٣) إصلاح المنطق ، لابن السكيت ص ٢١٥ .

(٤) الفهرست لابن النديم ، ص ١٠ .

(٥) ينظر مثلها : ج ١ : ١٦ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٣١٧ ، ٣٦٤ ، ٣٧٦ ، وج ٢ : ٣٢ ، ١٥٠ ، ٢٠٥ ، ٢٢٢ ، ٢٥٥ ، ٣٧٣ .

(٦) إصلاح المنطق ص ٢١٧ وينظر م . ن ، ص ٢١٥ .

(٧) من الآية (١٥٥) في سورة الأعراف .

(٨) ج ٢ : ٥٨٨ = ٦٥٦ ط١

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنّ الفراء استفاد مصطلح غير الواقع من أقوال سيبويه ، فقال : " كما يُسمّى [أي الفراء] الفعل اللازم فعلا ليس بواقع مستفيدا ذلك من أقوال سيبويه "[(١)]. وبالرجوع إلى حيث أحال وجدت سيبويه يقول في أثناء الحديث عن (إذَنْ) : " وتقول إذا حدثت بالحديث إذن أظنّه فاعلا وإذن إخالك كاذبا ، وذلك لأنّك تخبر أنّك تلك الساعة في حالة ظنّ وخيلة ، فخرجت من باب (أنْ) ، و (كي) ؛ لأنّ الفعل بعدهما غير واقع ، وليس في حال حديثك فعل ثابت ، ولمّا لم يجز ذا في أخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة (إنّما) "[(٢)].

والذي يبدو لي من كلام سيبويه أنّ الفعل بعد (إذن) في المثالين السابقين فعل واقع ، أي حاصل ، ولذلك لم تنصبه ، ولو كان غير واقع ، أي غير حاصل الآن وإنّما سيقع في المستقبل كما هو الحال مع (أنْ) و (كي) لعملت فيه كما عملت (أنْ) و(كي) . لذا قال بعد ماسبق :" ولو قلت : إذن أظنّك ، تريد أن تخبر أن ظنّك سيقع لنصبت "[(٣)].

وإذا صحّ ما بدا لي فهناك فرق كبير بين مراد سيبويه بالوقوع وبين مراد الفراء به ولو كان الفراء استفاده من غيره فالأولى أن يقال : إنّه استفاده من الكسائي ، لقوله المتقدم : (الواقع قولك يزن الأموال الخ .. ، ومع ذلك لا أمانع أن يكون الفراء قد استفاد من كتاب سيبويه فذلك مفروغ منه ولكن الذي أناقشه هو الاستفادة في هذا الموضع بالذات .

وممن استعمل هذا المصطلح ابن جرير الطبري[(٤)] (ت ٣١٠) ، وابن مجاهد[(٥)]

---

(١) المصطلح النحوي ، لعوض القوزي ، ص ١٨ .

(٢) الكتاب ٣ : ١٦ ، ١ : ٤١٢ ، ط. بولاق

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) ينظر تفسيره ، ج ٢ : ١٠٨ ، ١٩٨ ، ٤ : ٢٩٣ ، ٦ : ٣١٩ ، ٣٤٧ .

(٥) ينظر السبعة ص ٣٣٥ .

(ت ٣٢٤) ، وابن خالويه[١] (ت ٣٧٠) ومكى ابن أبى طالب [٢] (ت ٤٣٧) ..

وممّا يجدر ذكره أنّ أبا بكر قد استعمل مصطلح البصريين فى موضع واحد من الشرح وهو قوله عن (أجنّه) و (جنّ عليه) : " وربّما عدوا الفعل مع سقوط الألف و (على) فقالوا : جنه الليل " [٣]. كما استعمله ثعلب لكنه لم يرد به ، فيما يظهر لى ، ما هو مراد به عند البصريين ، وإنما أراد به الإعمال ، وذلك حين قال : " لا يتعدّى فعول ولا مفعال ، وأهل البصرة يعدونه "[٤] ويؤيد ما قلت قول السيوطى (ت ٩١١) : " وأنكر الكوفيون الكلّ أى إعمال الخمسة "[٥] ويقصد بالخمسة صيغ المبالغة التى منها (فعول) ، و (مفعال) اللتين ذكرهما ثعلب .

وقد تعرض بعض النحويين لذكر هذا المصطلح لكنّهم لم يذكروا الفرق بينه وبين مصطلح المتعدّى كما لم يتعرضوا لنسبته[٦]. والذى يبدو لى أنّ مصطلح الوقوع

---

(١) ينظر الحجّة فى القراءات السبع ص٢٤ ؛ وينظر نحو القراء الكوفيين ، لخديجة مفتى ، (مكة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ) ص ٣٧٨ .

(٢) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ، تح د. محيى الدين رمضان ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ) ج ٢ : ٦٤ ، ٩٦ ، ١١٣ . وينظر نحو القراء الكوفيين لخديجة مفتى ، ص ٤٠١ .

(٣) ص ٥٨١ ، وينظر الزاهر ، ١ : ٥١٠ .

(٤) مجالسه ١ : ١٢٤ .

(٥) الهمع ٥ : ١٨٧

(٦) ينظر شرح ابن عقيل بهامش حاشية الخضرى ، ج١ : ١٧٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل أيضا ، ج ١ : ٤٢٧ ، وشرح الأشمونى بهامش حاشية الصبان ، ج ٢ : ٨٦ .

رُوعي فيه المعنى اللغوي ، وأنّ مصطلح المتعدّي روعي فيه عمل الفعل .

الترجيـــح :

مع ميلي إلى مصطلحي الفعل الواقع وغير الواقع لقربهما من المعنى اللغوي أرى الإبقاء على مصطلحي الفعل المتعدي والفعل اللازم لكثرة استعمالهما[1] وقلّة استعمال مصطلح الوقوع . بل إنّ استعماله الآن لا يكاد يوجد .

---

(١) ينظر المساعد - لابن عقيل: ج١ : ٤٢٧.

المبحث الثاني عشر

المحلّ والمغة*

العـــرض :

١- قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

ضَليعٍ إذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَـهُ ... بِضَافٍ فُوَيقَ الأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْـــزَلِ

: " وَ (فُوَيْقَ الأرض) منصوب على المحلّ "(١)

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرىء القيس أيضا :

كَأَنَّ سَراتَـه لَدَى الْبَيْتِ قَائِماً ... مَدَاكُ عَرُوسٍ أَوْ صَلايَـةُ حَنْظَـــلِ

: " و (لدى البيت) محلّ "(٢).

٣ - وقال عن (حيث) في قول زهير :

فَشَدَّ وَلَمْ يُنْظِرْ بُيُوتاً كَثِـيْرَةً ... لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَها أُمُّ قَشْـعَـمِ

: " ... وقال الفراء : ضمّت لتضمينها معنى المحلّين ... فإذا قلت : عبدالله حيث زيد معناه : عبدالله في مكان فيه زيد . فلمّا قامت (حيث) مقام محلّين أعطيت أثقل الحركات "(٣).

---

* يقابلهما عند البصريين الظروف وحروف الجر أو حروف الإضافة .

ينظر الكتاب، لسيبويه ،جـ١: ٢١٦ = ١: ١١٠ ط. بولاق، ٢١٩=١١٢ ، ٢٢١=١١٣، ٤١٨=٢٠٨ ٣٢٠ - ٤٢١=٢٠٩، و ٣: ٤٩٦ - ٤٩٧ ٢ : ١٤٣ ؛ والمقتضب ، للمبرد ،جـ٤: ١٣٦ ، ٣٢٩ ؛ والأصول ، لابن السراج،جـ١ : ٢٠٤؛ وإيضاح الوقف ، لأبي بكر،جـ٢: ٦٦٥ ؛ واللسان، لابن منظور ،جـ٩: ٢٢٩ (ظرف) . ؛ والتصريح، لخالد الأزهـــــري جـ١: ٣٣٧. وحاشية الصبّان،جـ٢: ١٢٦ ، وحاشية الخضري ،جـ١: ١٩٦.

(١) الشرح،ص٩٠

(٢) م. ن ، ص ٩٢.

(٣) م. ن، ص ٢٧٧.

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

وَمِنَّا قَبْلَهَ السَّـــاعِى كُلَيْـــبٌ فأىُّ الْمَجْد إلاّ قد وَلِينَـــــا

: " و (قبله) صلة[١] (منّا) ، لأنّه إذا اجتمعت صفتان فإحداهما صلة الرافعة "[٢]

وهناك مواضع أخرى أطلق فيها مصطلح الصفة أكتفي بالإحالة إليها .[٣]

التوضيـــح :

ورد استعمال مصطلح (المحل) على لسان الفراء فيما نقله عنه أبو بكـــر حين قال عن (حيث) : ضمّت لتضمّنها معنى المحلّين . وقد مثل للمحلّين بـ (فـــى مكان فيه)[٤]. ويظهـــر لى أنّه يـــريد بالمحلّين حرف الجر (في) المذكور في ذلك المثال . وقد أطلق أبو بكر مصطلح المحلّ على ظرف المكان حين قال : (وفويـق ١ لأرض منصـــوب علـــي المحـــلّ) وحين قال : و (لدى البيت) محلّ[٥]. كما أطلـــق مصطلح (الصّفة) على ظرف الزّمان وعلى حرف الجرّ[٦] حين قال : و (قَبْلَه) صلة (مـــنّا) ، لأنّه إذا ١ اجتمعت صفتان ... الخ . ويقصد بالصّفتين الظرف (قبل) . وحرف الجرّ (من).

وورد عنده إطلاق (المحلّ) على حرف الجر وعلى ظرف الزمان في إيضـــاح الوقف[٧]. ونسب مصطلح (الصفة) فيه إلى الكسائيّ ، فقال : " والمحلّ هـــو الـــذى

---

(١) يقصد بالصلة هنا التعلّق .

(٢) م . ن ، ص ٤٠٨ .

(٣) ينظر م . ن ، الصفحات : ٢٩ س ١٥ ، و ٢٣٨ س ٥ ، ٣٠٤ س ١ ، ٤ ، و٣١٩ س ١١ .

(٤) وينظر إيضاح الوقف ، لأبي بكر ، جـ١ : ١٩٩ - ٢٠٠ ، ٣١٤ .

(٥) ينظر م . ن ، جـ١ : ٣١٥ .

(٦) وينظر م . ن ، جـ٢ : ٥٩٠ .

(٧) ينظر م . ن ، جـ١ : ٣١٤ ، ٣٥٠ ، وجـ٢ : ٦٦٥ .

يسمّيه الكسائيّ صفة ، والخليل وأصحابه من البصريين ظرفا "[١] . ويظهر من هذا أنّ الصفة عند الكسائيّ هي الظّرف .

وقد نسب غير أبي بكر إلى الكسائيّ إطلاق مصطلح (الصّفة) على حروف الجرّ الى جانب إطلاقه على الظّرف . ونسبوا إلى الفراء إطلاق (المحلّ) على الظّرف دون تحديد نوعه ، وعلى حروف الجرّ أيضا . قال ابن السرّاج (ت ٣١٦) : " واعلم أنّ الأشياء التي يسمّيها البصريّون ظروفا يسمّيها الكسائيّ صفة ، والفراء يسمّيها محالّ "[٢]. وقال الزجاجي (ت ٣٣٧) : عن الكسائي "... ولكن يسمّي الحروف الخافضة والظروف كلّها الصفات "[٣] .

وقال النحاس (ت ٣٣٨) : " والكسائيّ يسمّي حروف الخفض صفاتٍ والفراء يسمّيها محالّ "[٤].

وإذا رجعت إلى معاني القرآن للفراء تجده قد أطلق على الظروف وحروف الجر (صفات) أيضا كما أطلق عليها محالّ ، فمن إطلاق (المحلّ) على حرف الجر والظرف معا قوله : " وإذا رأيت الاسم مرفوعا بالمحالّ - مثل عندك وفوقك ، وفيها - فأنّث وذكّر في المؤنّث ولا تؤنّث في المذكّر . وذلك أنّ الصفة لا يقدر فيها على التأنيث ... فلذلك كان في الصفات الإجراء على الأصل "[٥] .

---

(١) جـ ٢ : ٦٦٥

(٢) الأصول، جـ١ : ٢٠٤ . وينظر التصريح لخالد الأزهري ، ١ : ٣٣٧ . وحاشية الصبّان ٢ : ١٢٦ .

(٣) اللامات ، ص ٥٢، وينظر إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٨٣ .

(٤) إعراب القرآن ، ١ : ١١٩ . وينظر اللامات ، للزجاجي ، ٥٢.

(٥) جـ١ : ٣٦٢ . وتنظر الصفحات : ٢٨ ، ١١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٤٥ ، وجـ ٣ : ٢١٨.

فجمع فى تمثيله بين الظرف وهو (عند) و (فوق) وحرف الجر وهو (فى) . ومن إطلاق مصطلح الصفة على حرف الجّر قوله فى أثناء الكلام عن همزة الوصل فى (بسم اللّٰه) :" ولا تحذفها مع غير الباء من الصفات وإن كانت الصفة حرفا واحدا، مثل اللام والكاف "[١] . ومن إطلاقها على الظرف قوله : " (الآن) حرف بنى على الألف واللام لم تخلع منه وترك على مذهب الصفة ؛ لأنّه صفة فى المعنى واللفظ "[٢].

وتجد مصطلح (الصفة) أيضا عند ثعلب من ذلك قوله : " إذا أفرد الصفة رفع : زيد خلف ، وزيد قدّام "[٣] يريد بالصفة الظرف لتمثيله بـ (خلف) و (قدّام) . ومن ذلك أيضا قوله : " (حيث) رفعوا بها شيئين لأنّها تقوم مقام صفتين ، إذا قالوا : حيث زيد عمرو ، فالتأويل مكان يكون فيه زيد يكون فيه عمرو "[٤]. ويبدو لى أنّه يقصد هنا حرف الجر (فى) . كما تجده عند ابن السكيت .[٥]

ويظهر أنّ الفراء قد أخذ مصطلحى (المحلّ) و (الصفة) عمّن تقدّمه من الكوفيّين وبعض البصريّين، لقوله: " والمواضع كلّها التى يسمّيها النحويّون (الظروف ، والصفات والمحالّ) فهى ذكران "[٦] . ولأنّ مصطلح (المحلّ) قد نسب إلى الكسائىّ أحد شيوخ الفراء ، كما نسب إليه مصطلح الصفة فيما تقدّم ، جاء فى اللسان لابن منظور عن الصفات فى الكلام : " .. والخليل يسمّيها ظروفا ، والكسائىّ يسمّيها المحالّ ، والفراء يسمّيها الصفات "[٧] . ولأنّ مصطلح الصفة قد ورد على

---

(١) جـ١ : ٢ . وتنظر الصفحات : ٣١ ، ٣٢، ١٤٨، ٢١٥، ٣٤٧، ٣٧٥، ٣٧٧ وجـ٢ : ٢١ ، ٣١٦، ٤٠٤ وجـ٣ : ٧٤ ، ١٦٥.

(٢) جـ١ : ٤٦٧ وتنظر الصفحة : ٣٢٧ و جـ ٣ : ٤٢ ، ١٥٨.

(٣) مجالسه ،جـ١ : ٦٤=٨٠ب١، وينظر ١٧٥=٢١١ .

(٤) م . ن ،جـ٢ : ٥٥٨=٦٢٦ (٥) ينظر إصلاح المنطق، ص ٨٧ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩.

(٦) المذكّر والمؤنّث ، تح. د. رمضان عبد التواب ، (القاهرة : مكتبة دار التراث، ١٩٧٥م) ص ١٠٩، والمذكّر والمؤنّث ،لأبى بكر ابن الأنبارى ،ص٣٧٧.

(٧) جـ ٩ : ٢٢٩ (ظرف).

لسان الليث (ت ؟) صاحب الخليل (ت ١٧٠) حين قال : " والصفات فى الكلام التى تكون مواضع لغيرها تسمّى ظروفا ، من نحو : (أمام) ، و (قدّام) ، وأشباه ذلك "[١].

ويخيّل إلىّ أنّ هذا المصطلح قد كان مستعملا عند قدماء النحويّين فتمسّك به الكوفيّون وتركه البصريّون .

ويبدو من النصوص السابقة فى هذا المبحث عدم دقّة من حدّد نسبة مصطلح (المحل) إلى الفراء ، ونسبة مصطلح (الصفة) إلى الكسائىّ . فهذا الفراء استعمل المصطلحين فى معانى القرآن وقد سبقت أمثلة ذلك ، وإضافة إلى ذلك أنّه نَسَبَ تسميتَهُما إلى النحويّين ، ولو كان أحدهما من وضعه لما نسبه إلى غيره. وهذا مصطلح الصفة الّذى يُنسب إلى الكسائىّ يَرِدُ على لسان متقدّمى البصريّين. ومصطلح (المحل) الذى ينسب إلى الفراء جاء منسوبا إلى الكسائىّ. بل إنه قد نُسِبَ إلى الكوفيّين عموما . قال الخوارزمى (ت ٣٨٧) : " و الظروف هى التى يسمّيها أهل الكوفة المحالّ "[٢]. كما نسب إليهم جميعا مصطلح (الصفة)، قال ابن أبى الربيع (ت٦٨٨) : "وحروف الخفض: هى حروف الصفات، وكذا سمّاها الكوفيون "[٣].

ولم يقف الأمر عند ذلك بل تعداه إلى نسبة مصطلح البصريّين (حروف الإضافة إلى الكوفيّين) . وربّما يكون منشأ هذه النسبة تعريف ابن يعيش (ت ٦٤٣) حروفَ الجرّ حين قال : " اعلم أنّ هذه الحروف تسمّى حروف الإضافة ، لأنّها تضيف معانى الأفعال قبلَها إلى الأسماء بعدها . وتسمّى حروف الجرّ ، لأنّها تجرّ ما بعدها من الأسماء أى تخفضها . وقد يسمّيها الكوفيّون

---

(١) م . ن ، ص . ن .

(٢) مفاتيح العلوم ، ص ٣٥.

(٣) البسيط ، ج ١ : ٤٥٦

حروف الصفـــات "[١]. فيفهم من تعريفه، فيما يبد و لى، أنّ الكوفيّين يسمّون هذ ه الحروف (حروف الإضافة وحروف الجر) إلى جانب تسميتها حروف الصفـــات . ولعلّ كلاًّ من ابن عقيل (ت ٧٦٩) والأز هريّ (ت ٩٠٥)، والسيوطى (ت ٩١١). قد فهموا ذ لك فراحوا ينسبون إليهم مصطلحى (حروف الإضافة) و (حروف الصفات)[٢]. يقرب ذ لك أنّ ابن يعيش قد سكت عن نسبة مصطلح (حروف الإضافة) . لكن لا أعتقد أنّه أراد نسبته إلى الكوفيين . وقد اقتصر كلٌّ من الصبّان (ت ١٢٠٦)، والخضـــرى (ت ١٢٨٧) والكنغراوى (ت ١٣٤٩) فى النسبة إلى الكوفيين على (حروف الإضافة) فقط[٣].

ولا أعلم أحدا من الكوفيين استعمل مصطلح (حروف الإضافة)، كمـــا لا أعلم أحدا قبل ابن يعيش نسبه إليهم، والذ ى وجد ته أنّه مصطلح بصرىّ[٤]، وقد استعمله بعض النحويين كابن جنى[٥] (ت ٣٩٢) والزمخشرى[٦] (ت ٥٣٨).

وربّما يكون هذا الخلط فى نسبة المصطلحات إلى الكوفيين ناتجا عـــن السهو، فيما أرجّح، كما رأيت ذ لك فى نسبة حروف الإضافـــة إليهم .

أو ربّما يكون ناتجا عن التباس مصطلحاتهم بمصطلحات أخرى كالتبـــاس مصطلح (الصفة) الذى يعنى (حرف الجرّ) بمصطلح (الصفة) الذى يعنى (النعت) ولا أظن سكوت الصبّان والخضرىّ والكنغراوىّ عن مصطلح (الصفة) والاقتصار علـــى مصطلح (حروف الإضافة) إلاّ لذ لك وبخاصةٍ الكنغراوىّ الذ ى لا أظنّه يجهـــــل

---

(١) شرح المفصّل جـ ٨: ٧، وينظر الهمع للسيوطى جـ٤: ١٥٣= ٢: ١٩ ط ١.

(٢) ينظر المساعد ،جـ٢: ٢٤٥؛ والتصريح ،جـ٢: ٢. والهمع جـ٤: ١٥٣=١: ١٩ ط ١

(٣) ينظر حاشية الصبّان جـ٢: ٢١٠ . وحاشية الخضرىّ ،جـ١: ٢٢٦، والموفى فى النحـــو الكوفى ،ص١٣٦.

(٤) ينظر الكتاب ، لسيبويه ،جـ١: ٤٢٠-٤٢١= ١: ٢٠٩ ط. بولاق ، ٣: ٤٩٦=٢: ٤٣؛ والمقتضب للمبرّد ،جـ٤: ١٣٦.

(٥) ينظر سر صناعة الإعراب ، تح. د حسن هنداوى ، (د مشق: دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، جـ ١ : ١٣٢.

(٦) ينظر المفصّل فى علم العربية ،ص٢٨٣.

مصطلحهم وهو يؤلف في نحوهم . يؤيّد ذلك أنّه قد ذكر في أثناء حديثه عن الظروف ، المصطلحين (المحلّ) و (الصفة) فقال : " المحلّات المبنية منها ما أضيف إلى منوى .."[١]، وقال : " المحلّ إنْ تعلّق بفِعْلٍ فمفعول فيه "[٢]. وقال :" المفعول فيه : وهو المسمّى حالا[٣] وصفة - مافيه الفعل من زمان أو مكان "[٤]. أو ربّما يكون ناتجا عن عدم اهتمام النحويين بمصطلحات الكوفيين. ومما يدلّ على ذلك قول الزّجاجي (ت ٣٣٧) : " أكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبّر عنها بألفاظ البصريين "[٥] وقوله : " لو تكلّفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقّة علينا من غير زيادة في الفائدة . بل لعلّ أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم "[٦].

ويفهم من إطلاق الكوفيين (المحلّ) و (الصفة) على الظروف وحروف الجرّ معا أنّه لا فرق عندهم بين الظرف وحرف الجرّ، لقول ابن السرّاج عنهم : " و يخلطون الأسماء بالحروف فيقولون : حروف الخفض : أمام وقدّام وخلف ، وقبل وبعد ، وتلقاء ، وتجاه ، وحذاء ، وإزاء ووراء - ممدودات - ومع ، وعن ، وفي وعلى ، ومن ، وإلى ، وبين ، ودون ، وعند ، وتحت ، وفوق ..."[٧]. ولقول

---

(١) الموفي في النحو الكوفي ،ص١٠٦.

(٢) م . ن ، ص ١٧١

(٣) يبدو أنّ هذه الكلمة محرفة عن كلمة (محلّ). يؤيّد ذلك ما جاء في النصّين السابقين عنه .

(٤) م . ن ، ص ٣٥.

(٥) الإيضاح في علل النحو ، ص ٨٠.

(٦) م . ن ، ص ١٣١ - ١٣٢.

(٧) الأصول في النحو ، ١:٢٠٤

ابن خالويه (ت ٣٧٠) : " وأهل الكوفة يسمون (بين) حرف جر . وهذا غلط " (١).

وعدم التفريق بين حروف الجر والظروف أمر غريب ، لذا وصفه ابن السراج بالخلط ، وغلّطه ابن خالويه .

وإطلاق المحلّ على ظرف المكان لا يحتاج إلى توضيح ، حتى إطلاقه على ظرف الزمان وعلى بعض حروف الجر قد يكون له وجه ولكن الذى يحتاج إلى التوضيح مصطلح (الصفة) . وقد فسر ابن يعيش (ت ٦٤٣) إطلاقه على حروف الجر بقوله : " لأنّها تقع صفات لما قبلها من النكرات (٢). وفسره ابن أبى الربيع (ت ٦٨٨) فقال : " وسموها حروف الصفات لأنّها تدل فيما بعدها على صفة . ألا ترى أنّك إذا قلت : جلست فى الدار فـ(فى) يدل على أن الدار وعاءُ الجلوس ، وكذلك إذا قلت : جئت من الدار إلى المسجد . فـ (من) تقتضى أنّ الدار مبدأ المجيء ، و(إلى) دالة على أنّ المسجد منتهى المجيء ؟ وكذلك تجدها كلّها إذا تتبعتها ... ولأجل تلك الصفات دخلت هذه الحروف ... ألا ترى أنّك

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ، ص ٤٧.

(٢) شرح المفصل ، جـ ٨ : ٧ ، وينظر الهمع ، للسيوطى ، جـ ٤ : ١٥٣= ٢ : ١٩ ط ٠١.

تقول : جلست على الدار ، وجلست إلى الدار ، وجلست فى الدار ، فتفهمك هذه الحروف معانى ، وتوجب فى الدار صفات ؟ فلو لم تجئ بهذه الحروف لم يتبيّنْ لمخاطبك ما تريد " [١] . وقال الصبان (ت ١٢٠٦) عن إطلاق الصفة على الظرف : " لعلّة باعتبار الكينونة فيه " [٢].

ويبدو لى أنّ التفسير الثانى أنسب ، وإن كان قد فسر به إطلاق (الصفة) على حروف الجرّ فإنّه ربما يكون إطلاقها على الظروف ممكنا ، لأنّ ذلك التفسير قد ينطبق عليها . أمّا تفسير ابن يعيش فيعترضه إطلاق الكوفيين على الجملة الواقعة بعد النكرة (صلة) ولم يطلقوا عليها صفة[٣] ، وإلى جانب ذلك ما لحظه أستاذنا الدكتور أحمد مكى الأنصارى حين قال : " ليس من اللازم أن يكون الحرف صفة لما قبله ، فهو يكون كذلك حين يتبع النكرات ، أمّا حين يتبع المعرفة فإنه لا يعرب صفة " [٤] . وأما تفسير الصبّان فلعله يريد بالكينونة فيه النظر إلى المتعلق المحذوف وهذا يَرِدُ عليه كذلك عدمُ تقدير متعلّق للظروف أو لحرف الجر الواقعين خبرا عند الكوفيين [٥] .

---

(١) البسيط ، جـ ٢ : ٨٣٨ ، وينظر : م . ن ، جـ ١ : ٤٥٦ ، والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٢٤٥ ، والهمع ، للسيوطى ، جـ ٤ : ١٥٣ = ٢ : ١٩ ط ١ .

(٢) حاشيته ، جـ ٢ : ١٢٦ .

(٣) ينظر المبحث السابع والعشرون .

(٤) أبو زكريا الفراء ، ص ٤٤٦ .

(٥) ينظر المبحث الخامس والثلاثون .

وممن استعمل مصطلح (الصفة) ابن قتيبة[١] (ت ٢٧٦) والطبرى[٢] (ت٢١٠) وابن شقير[٣] (ت ٣١٧) ، والزجاجى[٤] والنحاس[٥] ، وابن خالويه[٦] ، وابن سيده[٧] (ت ٤٥٨).

الترجيح:

أولا : إطلاق (المحلّ) على الظروف وحروف الجر : سبقنى إلى ترجيحه أستاذنا الدكتور الأنصارى حيث قال : " وإطلاق (المحلّ) على الظرف إطلاق معقول ؛ لأنّ الظرف محلّ لما يقع فيه ، سواء أكان زمانا أم مكانا . أمّا إطلاق هذا المصطلح على الجار والمجرور فهو إطلاق غير دقيق ، فيما أرى ، إلا على وجه من التمحل بعيد"[٨]

وأرى إلى جانب ما قاله عن إطلاق المحلّ على الظرف أنّه أخفّ فى اللفظ من مصطلح (ظرف مكان) و (ظرف زمان) وأبلغ فى المعنى ولذا اعترض الكوفيّون على

---

(١) ينظر تأويل مشكل القرآن ،ص٢٢٨ ، ٥٦٥ ، وأدب الكاتب ،ص٣٢٢ ، ٣٩١ ، ٣٩٤.

(٢) تفسيره ،جـ١ : ٢٩٩ ، ٤ : ٢٢٧ ، ٢٤٧ ،جـ٦ : ٣٢٩ ، جـ٧ : ٣٣٩ ،جـ٨ : ٣١ ، ٢٧٣ ، ٥٦٠ ،جـ١١ : ١٣٨ ، ٢٤٣ ، ٥٥٠.

(٣) ينظر الجمل فى النحو (ر . م) ، ص ٢٦٨ ، ٤١٠.

(٤) ألّف كتابا بعنوان(حروف المعانى والصفات) ، تح. د. حسن شاذلى فرهود(الرياض : د ار العلوم ، ١٤٠٢هـ).

(٥) ينظر إعراب القرآن ،جـ١ : ٢٤٨ ، ٢٦٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣١٥ ، ٣٤٤ ، ٣٧٠ ، ٣٩٧ ، ٣٠١ ..الخ.

(٦) ينظر إعراب ثلاثين سورة ،ص٣٣ ، ١٧٧ ، ١٩٠.

(٧) ينظر المخصّص تح . لجنة إحياء التراث (بيروت : د ار الآ فاق الجد يد ة ، د . ت) ، مج ٤ ،جـ١٤ : ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٩.

(٨) أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ،ص٤٤٧.

البصريين " بأنّ الظرف : الوعاء المتناهي الأقطار ، وليس اسم الزمان والمكـــــان كذلك ".(١)

ثانيا : إطلاق مصطلح (الصفة) على الظرف وحرف الجرّ : أرى أنّه مصطلح غـــير موفّق ، لمخالفة ظاهـر لفظه لما يدّ لّ عليه ، ولأنّه يلتبس بالصفة المراد بها النعت. فالأ ولى عد م استعماله ، و أنْ يطلق على حروف الجرّ (حروف الخفض)، لد لالة كلمـــة الخفض على ما تحد ثه تلك الحروف ، كما قيل حروف النّصب ، حروف الجزم (٢).

تعقيـب :

قال أبو بكر عن (قبل) في قول الحارث بن حلّزة :

لاَ تَخْلُنَا عَلَى غِرَائِـــكَ إِنَّا قَبْلَ مَا قَدْ وَشَى بِنَـــا الأَعْـــدَاءُ

" وقبل ضمّت على الغاية "(٣) . ويظهر من قول الكنغراوي " المحلات المبنيـة ... وتسمّى غايات كقبل وبعد "(٤) أنّ الغاية اصطلاح كوفيّ . وقد ذهب بعض الباحثين إلـــى أنّها من المجمع عليه من اصطلاحات الكوفيين حين قال :"فالذى عليه الإجماع أنّ الظرف والمفعول فيه من اصطلاحات البصريين ، وأنّ المحلّ والصفة والغاية من اصطلاحـــات الكوفيين "(٥).

و يبد و لى أنّ الأمر ليس كذلك ، لورود تلك الكلمة على لسان سيبويه حين قال : " فأمّا ما كان غاية نحو : قبل ، و بعد ، فإنهم يحرّكونه بالضمّة "(٦). وقد نســـب

---

(١) حاشية الصبان ،ج٢: ١٢٦ ، وينظر التصريح لخالد الأزهرى ،ج١: ٣٣٧.

(٢) ينظر شرح الرضى ،ج٢: ٣١٩، والهمع للسيوطى ج٤: ١٥٣ =٢: ١٩ ط ١
ينظر المبحث الرابع عشر .

(٣) الشرح ،ص ٤٥٦.

(٤) الموفى ،ص١٠٦.

(٥) المصطلح النحوى ، لعوض القوزى، ص١٦٣.

(٦) الكتاب، ج٣ : ٢٨٦= ٢ :٤٤ط. بولاق

إليه ذلك الباحثُ نفسُه بقوله: " فكما اختار البصريون متابعة سيبويه في اصطلاحاته (الظرف، والغاية، ثم الدهر أو الحين أو الموضع) اختار الكوفيون الصفة والمحلّ ليعبروا بهما عن المفعول فيه "[١]. بل نراه هنا قد أخرجها عن المصطلحات الكوفيّة رغم ورودها عند الفراء. حيث قال في أثناء حديثه عن قبل وبعد: " ترفع إذا جعلته غاية ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه "[٢].

وورد ت كلمة (الغاية) أيضا عند المبرد. جاء في المقتضب " فأمّا الغايات فمصروفة عن وجهها "[٣]. وقد أحال الباحث عند نسبة ذلك إلى الكوفيين إلى شرح الرضي[٤]، وعند ما رجعت إلى الموضع الذي حدده وجدت ما نصّه " وسمّيت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة غاية لأنّه كان حقّها في الأصل ألّا تكون غاية لتضمنها المعنى النّسبي بل تكون الغاية هي المنسوب إليه، فلمّا حذف المنسوب إليه وضمّنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسمّيت بذلك الاسم لاستغرابه، ولم يسمّ (كلّ) و (بعض)، مقطوعي الإضافة، غايتين لحصول العوض عن المضاف إليه "[٥].

وليس فيه ما يشير إلى أنّ ذلك من مصطلحات الكوفيين، ولا أدري من أين جاء الباحث الفاضل بنسبة ذلك إلى الرضي. ولعلّه سهو منه.

---

(١) المصطلح النحوي، لعوض القوزي، ص١٤٠.

(٢) معاني القرآن، ج٢ : ٣٢٠

(٣) ج٣ : ١٧٤

(٤) ينظر المصطلح النحوي، لعوض القوزي، ص١٦٣.

(٥) ج٢ : ١٠٢ وينظر شرح المفصل لابن يعيش، ج٤ : ٨٥ - ٨٦ فقد علل تسمية تلك الظروف بالغايات من غير نسبتها إلى أحد.

المبحث الثالث عشر

القطـــع*

العـــرض :

١ ٠ قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيـــس :

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ : لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

: " في الاعتلال لنصب (وقوفا) أربعة أقوال :

قال أبو العباس : كان أصحابنا يقولون : نصب (وقوفا) على القطع من الدخول فحومل ، وتوضح فالمقراة) [(١)] ..... وقال بعض النحويين : نصب (وقوفا) على القطع من الهاء التي في (نسجتها) [(٢)] كما تقول : مررت بها جالسا أبوها ، فتنصب (جالسا) على القطع من الهاء ٠

[(٣)] ... ... وقال بعض أهل اللغة : التقدير بين الدخول فحومل فتوضح فالمقـــراة

---

* أنكر البصريون هذا المصطلح كما سيأتي في التوضيح ولا ختلاف ما ينصب على القطع عند الكوفيين اختلف ما يقابله عند البصريين ٠ ولكنْ غالبا ما ينصب على القطع عند الكوفيين يكون موضعه حالا عند البصريين ٠ ينظر مثلا إعراب القرآن ، للنحاس، جـ ١ : ٥٨٤ ، ١٥٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣٢٣ ، ٣٣٢ ، ٣٨٧ ، ٦١٥ ، و جـ ٣ : ٢٣٥ ٠

(١) في قوله :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَـــلِ

فَتُوضِحَ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْـــأَلِ

(٢) في البيت الأخير من البيتين السابقين ٠

(٣) تكملة الكلام : " وقال آخرون : نصب وقوفا على الحال مما في (نبك) ، والتقديـــر عندهم : قفا نبك في حال وقوف صحبي عليّ مطيّهم ٠ وقال بعض النحويين : نصب على الحال مما في (يقولون) ، والتقدير عندهم : يقولون : لا تهلك أسى وتجمل في حال وقوف صحبي عَلَيَّ مطيّهم ، هذا غلط ، لأن الظاهر في التقديـــــر مؤخّـــر =

الوقوف بها صحبى ، فلمّا أسقط الألف واللام نصبه على القطع . وهذا يرجع إلى معنى القول الأوّل الذى حكاه أبو العباس . إلا أنّ الفراء أنكر قول الذين يقولون : القطع ينتصب بسقوط الألف واللام منه وقال : يلزمهم ألاّ يأتوا بالقطع مع المكنىّ فلا يقولوا : أنت متكلّما أحسن منك ساكتا ، إذ كانت الألف واللام لا تحسن فى (متكلّم) ، لأن (أنت) لا ينعت لشهرته وتعريفه " (١) .

٢ - وقال فى معرض الحديث عن قول امرىء القيس أيضا :

فَمِثْلِكِ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ

: " ... ويجوز أن يكون (حبلى) منصوبة على القطع من مثل ، لأن لفظها لفظ المعرفة ... قال الأعشى :

وَمِثْلِكِ مُعْجَبَةً بالشَّبا بِ صَاكَ الْعَبِيرُ بِأَجْسادِهَا

فنصب (معجبة) على القطع من مثل ... ويروى (فمثلِكِ بِكْرًا قد طرقتُ ومرضع) فالبكر منصوبة على القطع من مثل " (٢) .

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول لبيد :

دِ مَنٌ تَجَرَّمَ بَعْدَ عَهْدِ أَنِيسِها حِجَجٌ خَلَوْنَ حَلالُها وحَرامُها

" ويروى (دمنا) بالنصب ... ومن نصب نصب على القطع من الديار والمنازل المذكورة " (٣) .

=بعد المكنىّ ، فالمكنى الذى فى (يقولون) للصحب ، ومعنى الصحب التأخير مَعَ (وقوف) بعد (يقولون) ، فلا يتقدّم المكنىّ على الظاهر . وقال بعضهم : نصب (وقوفا) على الوقت ، كأنه قال : وقت وقوف صحبى ، كما تقول العرب : خرجنا خروجكم ، يريدون : وقت خروجكم . فهذا قول خامس ".

(١) الشرح ، ص ٢٤.

(٢) م . ن ، ص ٣٩-٤٠.

(٣) م . ن ، ص ٥٢١.

٤ - وقال فى معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

جِئْنَا بِهَا شَهْبَـــاءَ مَلْمُومَةً مِثْـلَ بَشَـــامِ الْقُـلَّةِ الْجافِـــــلِ

: " و (مثل) منصوبة على القطع من الهاء " [١] .

التـوضيـــح :

أورد أبو بكر عدّة آراء فى إعراب كلمة (وقوفا) فى بيت امرىء القيـــس . من هذه الآراء ما حكاه أبو العباس ، يعنى ثعلبا ، عن أصحابه ، أى الكوفيين، أنّهـــا منصوبة على (القطع) من الهاء التى فى (نسجتها) ، ومثّلوه بالمنصوب فى نحـــو (مررت بها جالسا أبوها) . وهذا التمثيل ينطبق على الحال ، لأنّ (جالسا) فـــى المثال المذكور حال سببيّـة من الضمير فى (بها). ومن الآراء التى ذكرها ما نقلـه عن بعض أهل اللغة وهو أنّ أصل كلمة (وقوفا) (الوقوف) فلمّا سقطت منهـــا الألف واللام نصبت على القطع . وقد أرجع أبو بكر هذا الرأى إلى القول الذى حكـاه ثعلب عن أصحابه الكوفيين . ويظهر من هذا أنّ (القطع) عند الكوفيين ينتصـب بإسقـــاط الألف واللام منه . وأنّ الأصل فيه أن يكون نعتا للمعرفـة . ويؤيّد ذلـك أنّ النصب على القطع قد حكى عنهم ، وعلى رأسهم الكسائى ، معلّلا بنحو مما تقـدّم قال ابن السراج (ت ٣١٦) : " كان الكسائى يقول : رأيت زيدا ظريفا ، فينصب ظريفا على القطع . [٢] ومعنى القطع أن يكون أراد النّعت ، فلمّا كان ما قبله معرفة وهـــو

---

(١) م . ن ، ص ٩٠

(٢) وممن حكى (النصب على القطع) عن الكسائى ثعلب ، ينظر مجالسه جـ ١ : ٣٢٤ = ٣٩١ الطبعـــة الأولـى ، والنحاس . ينظر إعراب القرآن ، جـ ١ : ٣٨٧ ، و جـ ٣ : ٢٣٥ . وأبو حيّان الأندلسى ، ينظر البحر المحيط ، جـ ١ : ١٢٥ . وسيأتى بعض ذلك .

نكرة انقطع منه و خالفه " [١] . وقال أبو حيان (ت ٧٤٥) فى أثناء الحديث عن إعراب كلمة (مثلا) فى قوله تعالى: (مَا ذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً) [٢] : " وأجاز الكوفيون أن يكون منصوبا على القطع [٣]. و معنى هذا أنّه كان يجوز أن يعرب بإعراب الاسم الذى قبله ، فإذا لم تتبعه فى الإعراب وقطعته عنه ، نصب على القطع ، وجعلوا من ذلك :

وَعَالَيْنَ قِنْوَانًا من الْبُسْرِ أحمرا [٤]

فأحمر عندهم من صفات البسر ، إلا أنّه لمّا قطعته عن إعرابه نصبته على القطع، وكان أصله من البسر الأحمر . كذلك قالوا : ما ذا أراد اللّه بهذا المثل ، فلمّا لم يجرِ على إعراب (هذا) انتصب (مثلا) على القطع "[٥]

ويظهر من قول الفراء ، فيما نقله عنه أبو بكر ، أنّه يتفق مع غيره من الكوفيين فى اصطلاح (القطع) أو (النصب على القطع) ، لكنّه يختلف عنهم فى المنصوب على القطع حين أنكر عليهم قولهم : القطع ينتصب بسقوط الألف واللام

---

(١) الأصول فى النحو ، جـ ١ : ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٢) من الآية (٢٦) فى سورة البقرة .

(٣) وقد ورد هذا المصطلح على لسان ثعلب ، وقد تقدّم نقل ذلك عنه فى ص (٧٧) من هذا البحث . وممن حكاه عن الكوفيين أيضا أبو جعفر النحاس فى أكثر من موضع فى إعراب القرآن . ينظر جـ ١ : ١٣٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣٢٣. وينظر القطع و الائتناف ، تح. د. أحمد خطاب العمر ، (العراق : وزارة الأوقاف ، ط ١، ١٣٩٨هـ) ، ص ٢٤٩.

(٤) عجز بيت لامرىء القيس وصدره :(سوامق جبّار أثيث فروعه) .
" سوامق: من وصف النخل ، وهى المرتفعات الطوال . والجبّار :الذى قد فاتَ اليدَ لطوله" ديوان امرىء القيس . تح محمد أبى الفضل إبراهيم ، (مصر : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٨٤م) ، ص ٥٧.

(٥) البحر المحيط ، جـ ١ : ١٢٥. وقال فيه : " والمختار انتصاب (مَثَل) على التمييز " . وقد حكاه عن البصريين .

منه ، وألزمهم ألّا يأتوا بالقطع من الضمير إذا كان أصل القطع النعت ؛ لأنّ الضمير لا ينعت . فلا يقولوا : أنت متكلّما أحسن منك ساكتا . ونعت الضمير الذى يرى الفراء منعه جائز عند الكسائى كما حكى ذلك عنه الفراءُ نفسُه حين قال : " ... وكان الكسائى يقول : جعلته - يعنى النعت - تابعا للاسم المضمر فى الفعل . وهو خطأ، وليس بجائز ... ولا يكون الظاهر نعتا لمكنىّ " [1]. فلعلّ الكسائى هو المراد بقول أبى بكر: وقال بعض أهل اللغة ... الخ .

وإذا صح هذا فإنّ كل ما أمكن أن يعرب حالا فهو قطع عند الكسائى، سواء أكان المقطوع منه ضميرا أم اسما ظاهرا . ويؤيد ذلك قول أبى حيّان (ت ٧٤٥) :" وإذا قلت : عبداللّٰه فى الحمّام عريانا ، ويجىء زيد راكبا ، فهذا ونحوه منصوب على القطع عند الكسائى . وفرّق الفراء ، فزعم أنّ ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع ، ومالا فمنصوب على الحال . وهذا كلُّه منصوب على الحال عند البصريين " [2].

وقد استعمل الفراء (النصب على القطع) فى مواضع عديدة فى معانى القرآن [3]. ويتضح من خلالها تفريقه بين النصب على الحال، والنصب على القطع، لكنّى

---

(١) معانى القرآن ، ج ١ : ٤٧١.

(٢) البحر المحيط ، ج ١ : ١٢٥.

(٣) ينظر : ج ١ : ٧ ، ١٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٤٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٢٨ ، ٣٤٨، ٣٥٨ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٤٤٤ ، وج ٢ : ٦ ، ٩٨ ، ٢١٠ ، ٢٥٠ ، ٢٨٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤٤ ، ٤٢٥ ،، وج ٣ : ٦ ، ١١ ، ١٣٣ ، ٢٠٥ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٩٨ ، وقد حكاه عنه النحاس . ينظر إعراب القرآن : ج ١ : ٣٣٢. وابنُ خالويه . ينظر إعراب ثلاثين سورة ، ص ١٤ - ١٥.

لم أقف على ذلك الرأى الذى حكاه أبو حيّان عنه فى الفرق بين الحال والقطع .

ومما يدلّ على أنّ القطع عنده غير الحال قوله عن نصب (مطويّات) فى قوله تعالى : (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) [١] : " ... فينصب المطويّات على الحال أو على القطع والحال أجود " [٢]، وقوله : (... وكذلك قوله : (لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ لَوَّاحَةٌ) [٣]، وفى قراءة أبىّ (إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ نَذِيرٌ لِلْبَشَرِ) [٤] بغير ألف . فما أتاك من مثل هذا فى الكلام نصبته ورفعته . ونصبه على القطع وعلى الحال . وإذا حسن فيه المدح أو الذمّ فهو وجه ثالث " [٥] .

ويبدو أنّ أبا بكر قد تبع الفراء فى التفريق بين الحال والقطع ، فتجد عنده النصب على القطع كقوله فيما سبق : ويجوز أن يكون (حبلى) منصوبة على القطع من (مثل) . وقوله عن رواية نصب (دمن) : ومن نصب نصب على القطع وقوله : و (مثل) منصوبة على القطع من الهاء [٦] . وتجده يعلّله بما يعلل به الفراء فيقول فى إيضاح الوقف : " إذ كانت نكرة متصلة بمعرفة " [٧]، أو يعلله بما وافق فيه الفراء الكوفيين ، كما سيأتى ، فيقول فى الزاهر عن البيت التالى :

---

(١) من الآية (٦٧) فى سورة الزمر . وقراءة النصب لعيسى والجحدرى ، كما فى البحر المحيط ، لأبى حيّان ، جـ ٧ : ٤٤٠.

(٢) معانى القرآن ، جـ ٢ : ٤٢٥ . وينظر نفسه ، ص ٣٢٥.

(٣) الآيتان (٢٨ ، ٢٩) فى سورة المدّثّر .

(٤) الآيتان (٣٥ ، ٣٦) فى السورة نفسها .

(٥) معانى القرآن ، جـ ١ : ٣٠٩ ، وينظر نفسه ، ص ٣٨٠.

(٦) وينظر إيضاح الوقف ، جـ ١ : ١١٦ ، ١٣٠ ، ٢٧٥ ، ٤٩٠، ٥٣٣ ، ٥٣٨ ، وجـ ٢ : ٩٣١ ، ٩٤٨.

(٧) جـ ٢ : ٩٤٨. وينظر معانى القرآن ، للفراء ، جـ ١ : ١١ - ١٢.

أحِبّ أنْ أصطادَ ضَبّا سَحْبَلا رَعَى الرَّبِيْعَ والشِّتَاءَ أرْمَلا

: " معناه : رعى الربيع والشتاء الأرمل ... فلمّا أسقط الألف واللام نصبه على القطع لتنكيره وتعريف الشتاء " (١) ، كما تجد عنده النصب على الحال في مواضع كثيرة في الشرح من ذلك قوله في أثناء الحديث عن قول امرىء القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيْطُ بِنَا مَعا : عَقَرْتَ بَعِيرِيَ يَا امْرأَ الْقَيْسِ فانْزِلِ

" و (معا) منصوب على الحال من النون والألف ، والعامل فيه (مال) " (٢) . وتراه هنا يذكر العامل في الحال وأنّه الفعل بخلاف تعليله للنصب على القطع فيما سبق .

ويظهر أنّ الفراء يجيز في نوع من الحال أن يراد به القطع كما يجيز في القطع الرفع على الاستئناف لقوله : " كلّ فعل أوقعته على أسماء لها أفاعيل ينصب على الحال الذي ليس بشرط ففيه الرفع على الابتداء (٣) والنصب على الاتصال بما قبله ، من ذلك : رأيت القوم قائما وقاعدا وقائم وقاعد ، لأنّك نويت بالنصب القطع والاستئناف في القطع حسن ... فإذا نصبت على الحال لم يجز أن تفسر الجمع بالاثنين ، ولكن تجمع فتقول : فيها القوم قياما وقعودا " (٤) وعن إجازة الرّفع في القطع يقول : " ما كان من (سنة الله) (٥) . و (صبغة الله) (٦) وشبهه فإنّه

---

(١) جـ ٢ : ٣١٧ . وينظر معاني القرآن للفراء ، جـ ٣ : ٢٩٨ وسيأتي نص موافقته .

(٢) ص ٣٨ ، وينظر الصفحات : ٨ س ٦ ، ١٥ ، و ١٠ س ١٨ ، و ٤٨ س ٢٤ ، و ٥٨ س ٥ ، و ٩٩ س ٧ ، و ١٠٦ س ٩ ، الخ .

(٣) يقصد بالابتداء هنا الاستئناف كما سيأتي .

(٤) معاني القرآن ، جـ ١ : ١٩٣ ، وينظر نفسه ، ص ١٩٤ .

(٥) وردت في أربع آيات : (٣٨) و (٦٢) في سورة الأحزاب ، و(٨٥) في سورة غافر ، و(٢٣) في سورة الفتح .

(٦) من الآية (١٣٨) في سورة البقرة .

منصوب على الاتصال بما قبله على مذهب (حقا) وشبهه ، والرفع جائز ، لأنّه كالجواب ألا ترى أنّ الرجل يقول : قد قام عبدالله - فتقول : حقا إذا وصلته . وإذا نويت الاستئناف رفعته وقطعته مما قبله . وهذا محض القطع الذى تسمعه من النحويين " (١) ومراده بالنصب على الاتصال بما قبله (النصب على القطع) أيضا ، كما تقدّم فى النصّ السابق ، ولقوله عن نصب (سنة الله) (٢) التى أجاز فيها هنا مع النصب الرفع على القطع : " .. ونصب السنة على القطع كقولك : فعلت ذلك سنة ، ومثله فى القرآن كثير " (٣).

ويخيّل إلىّ أنّ أصل القطع الذى يقصده الفراء الاستئناف ، لكن عندما نُوِىَ به الاتصال بما قبله نُصِب . ولعلّ هذا مراده بأنّ ما كان فيما قبله دليلٌ عليه فهو المنصوب على القطع كما سبق فى حكاية أبى حيّان عنه .

ومع إنكار الفراء على الذين يقولون : إن نصب القطع بسقوط الألف تجده فيما أرى ، يعلل بنحو منه حين يقول : " وقوله عزّ وجل : (وامْرأته حَمّالَةَ الْحَطَبِ (٤) ترفع الحمالة وتنصب (٥) .... وأمّا النَّصب فعلى جهتين : إحداهما أن تجعل الحمالة قطعا ، لأنّها نكرة ، ألا ترى أنك تقول : وامرأته الحمالة الحطب ، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة ، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة " (٦) ، ويقول فى

---

(١) المعانى جـ ٢ : ٣٤٥ - ٣٤٦ . وينظر نفسه ، ص ٩٨ ، ٢٥٠ ، ٢٨٦ ، جـ ١ : ٣٠٩ ، و جـ ٣ : ٢١٦ .

(٢) من قوله تعالى : "وَمَا كَانَ عَلَى النَّبِىِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِى الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ". من الآية (٣٨) فى سورة الأحزاب .

(٣) معانى القرآن ، جـ ٢ : ٣٤٤ .

(٤) الآية (٤) فى سورة المسد .

(٥) النصب قراءة عاصم . والرفع لسائر السبعة ، ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٧٠٠ .

(٦) معانى القرآن ، جـ ٣ : ٢٩٨ ، وينظر نفسه ، ص ١٣٣ و جـ ١ : ٢٠٠ ، ٣٢٨ ، ٣٤٨ .

فى موضع آخر : " قرأ مجاهد (مُجْرِيها وَمُرْسِيها) [١] يجعله من صفات اللّه عز وجل فيكون فى موضع خفض فى الإعراب ؛ لأنه معرفة . ويكون نصبا ؛ لأن مثله قد يكون نكرة لحسن الألف واللام فيهما ، ألا ترى أنّك تقول فى الكلام : بسم الله المجريها والمرسيها ، فإذا نزعت الألف واللام نصبته ... " [٢] .

وإذا كان الفراء قد اتّفق مع غيره من الكوفيين فى أنّ المنصوب على القطع يجوز أن يكون فى الأصل معرّفا بالألف واللام فإن هناك مواضع لا يمكن دخول الألف واللام عليها ، حسب علمى ، وقد نصبوها على القطع من ذلك ما حكاه النحاس حين قال عن إعراب (ثَوَاباً مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ) [٣] : " مصدر مؤكد عند البصريين وقال الكسائى : وهو منصوب على القطع . وقال الفراء هو مفسّر " [٤] . وقول الفراء عن نحو (سُنَّةَ اللّٰهِ) فيما سبق : إنه منصوب على القطع . وقد أعربه غيره مصدرا لفعل دلّ عليه ما قبله [٥] . وقول الكسائى عن (مثل) وكذلك أبو بكر : إنها منصوبة على القطع [٦] ، ومثله قول الفراء عن (غير) [٧] .

---

(١) من قوله تعالى : (وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللّٰهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا) . من الآية (٤١) فى سورة هود .

(٢) معانى القرآن ، جـ ١ : ١٤-١٥ . وينظر إعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه ، ص ١٤-١٥ .

(٣) من قوله تعالى : (وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَاباً مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ) من الآية (١٩٥) فى سورة آل عمران .

(٤) إعراب القرآن ، جـ ١ : ٣٨٧ .

(٥) ينظر م . ن ، جـ ٢ : ٦٣٨ ؛ ومشكل إعراب القرآن للقيسى ، جـ ٢ : ١٩٨ ؛ والكشاف للزمخشرى ، جـ ٣ : ٢٦٤ ؛ والبيان فى غريب إعراب القرآن ، لعبد الرحمن الأنبارى ، تح . د. طه عبدالحميد طه ، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ) جـ ٢ : ٢٧ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيّان ، جـ ٧ : ٢٣٦

(٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ، جـ ٣ : ٢٣٤ . أمّا أبو بكر فقد سبق ذلك عنه فى العرض .

(٧) ينظر معانى القرآن ، جـ ١ : ٧٠ ، و جـ ٢ : ٢٥ وينظر نفسه ١٤-١٥ .

وقد أنكر البصريون النصب على القطع فقال الزجّاج (ت ٣١١) : " وقال بعض النحويين (وَجِيْهاً) [١] منصوب على القطع من (عيسى) و (قطع) ههنا كلمة محال؛ لأنّه إنّما يُبشر به في هذه الحال،أي في حالة فضله . فكيف يكون قطعها منه ، ولم يقل : لم نصب هذا القطع ؟ فإن كان القطع إنّما هو معنى فليس هذا المعنى موجودا ، وإن كان القطع هو العامل فما بيّن ما هو ؟ وإن كان أراد أن الألف واللام قطعا منه فهذا محال ؛ لأن جميع الأحوال نكرات ، والألف واللام لمعهود فكيف يقطع من الشيء ما لم يكن فيه قط ؟ " [٢].

ويبدو لي أنّ الزجاج محقّ في ردّه ، كما يبدو لي أنّه يقصد الفراء، لأنّه هو الذي رأى نصب (وجيها) على القطع كما جاء في المعاني [٣]، ولأنّ النحّاس ذكر ذلك عنه ثم عقّب عليه بإيراد قول الزجّاج السابق [٤].

وقال أبو حيان : " ولم يثبت البصريون النصب على القطع والاستدلال على بطلان ما ذهب إليه الكوفيون مذكور في مبسوطات النحو " [٥].

ومع ذلك قد تابعهم قوم في الأخذ بهذا المصطلح كالطبري [٦] (ت ٣١٠) ، وابن شقير [٧] (ت ٣١٧) ، وابن خالويه [٨] (ت ٣٧٠).

---

(١) من قوله تعالى :﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ . من الآية (٤٥) في سورة آل عمران .

(٢) معاني القرآن وإعرابه،ج ١ : ٤١٦.

(٣) ينظر ج ١ :٢١٣.

(٤) ينظر إعراب القرآن ١ : ٣٣٢.

(٥) البحر المحيط ١ :٣٢٥ . ولم يتيسر لي العثور على أدلّة الرد التي أشار إليها .

(٦) ينظر تفسيره،ج١ : ٢٣٠ ، ٣٣٠ ، ٦٥١ ،وج٢ : ٣٩٢ ،وج٥ :١٣٧،وج٦ : ٢٦١ ، ٢٧٠ ، ٣٢٧ ، ٤١٥ ، وج٧ : ٢٦ ، ١٤٤.

(٧) ينظر الجمل في النحو (ر٠م)، ص ١٠٣-١٠٤.

(٨) ينظر إعراب ثلاثين سورة ، ص ٢٢٥.

الترجيـــــح :

يتّضح ممّا تقدم فى هذا المبحث أنّ مصطلح (القطع) من مصطلحـــــات الكوفيين التى ليس لها مقابل عند البصريين ، و أنّ له حكما خاصّا به ، هو النصب، كما أنّ للحال والتمييز وغيرهما أحكاما خاصة بها . لكنّ هذا المصطلح غير واضـح عند الكوفيين أنفسهم ، فيما يبد و لى ، لأنّهم قد اختلفوا فى ناصبه ، ولم أستطـع أنْ أصل إلى نتيجة عنه ، لتعدّد تعليلاتهم ، ولنصبهم أشياء على القطع خارجة عمّـا ذكروه من تعليلات ، كما سبق بيانه ، ولعلّه لأجل ذلك لم يعرض له إلا القليل من النحويين كالزجاج ، وأبى حيان . وقد قوبل بالرد والإنكار ، كما رأيت ، لذلك لا أميل إلى الأخذ به .

المبحث الرابع عشر

الخفض *

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

: " و (عنيزة) مخفوضة بإضافة الخدر إليها " (١).

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرىء القيس أيضا :

كَبِكْرِ الْمُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ مُحَلَّلِ (٢)

: " سألت أبا العبّاس أحمد بن يحيى عن إعراب (البياض) ، فقال : يجوز الخفض والنصب والرفع ، فمن خفضه أضاف المقاناة إليه " (٣) .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

بِلَا حَدَثٍ أَحْدَثْتُهُ وَكَمُحْدِثٍ هِجَائِي وَقَذْ فِي بِالشَّكَاةِ وَمُطْرَدِي

: " والحدث مخفوض بالباء " (٤) .

---

* يقابله عند البصريّين (الجرّ) . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ١٣-١٤= ١:٢-٣ ؛ والمقتضب ، للمبرّد ، جـ ١ : ١٤٢ ؛ والإيضاح في علل النحو ، للزجّاجي ص ٩٣ ؛ والبسيط ، لابن أبي الربيع ، جـ ٢ : ٨٣٧ ؛ والأشباه والنظائر للسيوطي ، جـ ٢ : ٨٤ ؛ والكواكب الدّريّة شرح متممة الآجروّميّة ، لمحمد بن الأهدل ، (؟ دار الفكر ، ١٤٠٤ - ١٩٨٣م) جـ ١ : ٨٠

(١) الشرح ، ص ٣٦٠

(٢) المقاناة : المخالطة . وخمير الماء : العذب الذي يبقى في الأجواف . (عن الشرح)

(٣) م . ن ، ص ٧٠

(٤) م . ن ، ص ٢٠

وهناك مواضع كثيرة ورد فيها (الخفض) أكتفي بالإحالة إلى بعضها .[١]

التوضيـــح :

يطلق أبُو بكر على المجرور بالإضافة ، أو بحرف جر (مخفوضا) . كقولـه عن (غنيزة) في (خدر عنيزة) : إنها مخفوضة بإضافة الخدر إليها ، وقوله عـن (حدث) في (بلا حدث) : إنه مخفوض بالباء . ولم أجده استعمل مصطلح (الجر) في الشرح ولا فيما اطّلعت عليه من كتبه الأخرى .

وتجد هذا المصطلح على لسان ثعلب فيما حكاه عنه أبو بكر ، وهـــو قوله عن (البياض) في (كبكر المقاناة البياض) : يجوز الخفض والنصب والرفع فمن خفض أضاف المقاناة إليه . وقد ورد في مجالسه في غير موضع[٢].

كما ورد مصطلح (الخفض) على لسان الكسائي أكثر من مرّة . من ذلـك قوله عن موضع (أن) بعد حذف الجار : " هي في موضع خفض "[٣]. وستأتي نصـوص أخرى عنه في مبحث آخر .[٤].

---

(١) ينظر م . ن ، صفحات : ٨ س ١٩ ، و ٩ س ١٩، و ١١ س٧ ، و ١٩ س ١١، و ٢٠ س ١١ ، و ٢٩ س ١٥ ، و ٣٣ س ٣ ، ١٠ ، و ٣٨ س ٢٠ ، و ٤٤ س ٥ ، و ٦٠ س ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، و ٦١ س ١٤ ، و ٦٢ س ١٩ ، ٦٥ س ٢ ، و ٦٧ س ١٠ ، و ٦٨ س ٨ ، و ٧٤ س ١١ ، و ٧٥ س ٧ ، ٨ ، ٩، و ٧٩ س ٧ ، و ٨٠ س ٩، ١٠ ، و ٨٣ س ٣ ، و ٨٨ س ٢ ، و ٩٠ س ١١ ، و ٩٧ س ١٤ ، ١٣٤ س ١ . الخ ...

(٢) ينظر ج ٢ : ٤٤٦، ٤٦٧ ، ٥٥٣ س ٣ = ٥١٤ ، ٥٣٥، ٦٢١ ط٤، وينظر مجالس العلماء للزجاجي ، ص ٤٧ .

(٣) معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٥٨ ، وينظر م . ن ، ص ١٠٧، و ج ٢ : ١٧٣ ، وأمالي الزجاجي ، تح . عبدالسلام محمد هارون ، (القاهرة - المؤسسة العربيـــة الحديثه ، ط ١، ١٣٨٢هـ) ، ص ٥١ .

(٤) ينظر المبحث الخمسون، ص ٣٦٩ ، ٣٧٠

كما تجده هو المستعمل في معاني القرآن للفراء ، وإصلاح المنطق ، لابن السكيت . فمن ذلك في معاني القرآن " وقوله تعالى : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [١] بخفض غير ، لأنها نعت للذين " [٢] ، ومنه في إصطلاح المنطق " العدد منصوب ما بين (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) في الرفع والنصب والخفض " [٣].

وتجده أيضا منسوبا إلى الكوفيين . قال ابن أبي الربيع (ت٦٨٨) في أثناء الحديث عن (باب حروف الخفض) عند الزجاجي (ت ٣٣٧) : " هذه عبارة كوفية ، وعبارة البصريين في هذا (باب حروف الجرّ)" [٤] . وقال السيوطي (ت ٩١١) : " الجرّ من عبارات البصريين ، والخفض من عبارات الكوفيين " [٥] .

وقد ورد مصطلح (الخفض) على لسان الخليل (ت١٨٠) ، لكنه قيّده بحركة معينة هي حركة آخر الاسم المجرور المنون حيث حكى عنه أنّه قال : " الخفض ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو زيد ، والكسر ما وقع في أعجاز الكلم غير منون ، نحو لام الجمل ..." [٦] . ولا أستبعد أن يكون الكوفيون متأثرين بذلك عنه ثم أطلقوه على جميع علامات الجرّ.

وتجد مصطلح (الخفض) كما استعمله الكوفيون عند كثير من النحويين منهم ابن قتيبة [٧] (ت ٢٧٦) ، وابن كيسان [٨] (ت ٢٩٩) ، والزجاج [٩] (ت ٣١١) ،

---

(١) من الآية الأخيرة في سورة الفاتحة .

(٢) ج ١ : ٧ ، وينظر م . ن ، ص ٥ ، ٢٢ ، ٥٨-٥٩ ، ٧١ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٦٩ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، و ج ٢ : ١٤ ، ٢٢ ، ٣٣ ، وينظر ما نقل عنه في المبحث الثالث (ص ٥٤) وفيه قرن الخفض بمصطلحي الرفع والنصب ، وهما من أنواع الإعراب ، ص ٢٩٩ ،

(٣) ص ٢٩٩ ، وينظر نفسه ، ص ٣٠٢

(٤) البسيط ، ج ٢ : ٨٣٧ .

(٥) الأشباه والنظائر ، ج٢ : ٨٤ ، وينظر بغية الوعاة ، ج ١ : ٢٣٨ .

(٦) مفاتيح العلوم ، لمحمد الخوارزمي ، ص ٣٠ .

(٧) ينظر تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٢٧ .

(٨) ينظر الموفقي في النحو ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ .

(٩) ينظر معاني القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٩ ، ١٦ ، ٧٣ ، ١٨٠ .

وابن مجاهد [١] (ت ٣٢٤) ، وغيره [٢].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الكوفيين قد يطلقون الخفض وهم يريدون البناء على الكسر. وقد تقدّم بيان ذلك في موضعه [٣].

الترجيح:

الراجح في نظري أنّ مصطلح الخفض مصطلح مقبول؛ لأن معناه الاصطلاحي قريب من معناه اللغوي. وذلك أنّ معناه انخفاض الحنك الأسفل عند النطق بآخر الكلمة المجرورة أو المخفوضة [٤]، ولأنه يتناسب مع مصطلح الرفع المتفق على تسميته، فالانخفاض ضد الارتفاع.

أمّا مصطلح (الجرّ) المشهور فإنّ معناه غير متبادر إلى الذهن، حيث إنه عندما يطلق ينصرف الذهن إلى حركة الكسر على آخر الاسم المعرب ولا يذهب إلى أنّ حرف الجرّ جَرَّ معنى ما قَبْلَه إلى الاسم المجرور كما فسره البصريون [٥]. ومع ذلك أرى أن يبقى الأخذ به لشهرته.

---

(١) ينظر السبعة، ص ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٤٣.

(٢) ينظر الأصول، لابن السراج، جـ١: ٤٠٨، ٤١٧، ٤٣٠، والجمل للزجاجي، ص ٦٠، والتفاحة، للنحاس، ص ١٧، والواضح، للزبيدي، ص ١٨-٢١، ومشكل إعراب القرآن، للقيسي، جـ١: ١٧٤، ١٣، وشرح الجمل، لابن عصفور، جـ١: ٤٦٨، والبسيط، لابن أبي الربيع، جـ١: ١٨٣، ١٨٧، ١٨٨، و جـ٢: ٨٣٧-٨٤١، والكواكب الدرية، لمحمد الأهدل، جـ ١: ٨٠.

(٣) ينظر المبحث الثالث، ص ٥٤ فما بعدها.

(٤) ينظر الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص ٩٣

(٥) وينظر شرح الرضي، جـ٢: ٣١٩، والهمع، للسيوطي، جـ ٤: ١٥٣ = ٢: ١٩ ط١، وحاشية الصبان، جـ ٢: ٢١٠، وحاشية الخضري، جـ١: ٢٢٦. كما ينظر الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص ٩٣.

المبحث الخامس عشر

الردّ والمردود *

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

أَلاَ رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سِيَّمَا يومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي فَيَا عَجَباً لِرَحْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ

: " اليوم موضعه رفع على الردّ على اليوم الذي بعد (سيّما) إلا أنه نصب في اللفظ ... قال الشاعر :

مِنْ أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوتِ أَفِرّ أَيَوْمَ لاَ يُقْدَرُ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

فاليوم الذي بعد الألف وبعد (أم) مخفوض على الردّ على اليومين الأوّلين ... وقال الفراء : لا يجوز أن يكون (يوم عقرت) مردودا على قوله : (ألا ربّ يوم لك منهنّ صالح ..." (١).

٢ - وقال عن (مشيدا) في قول امرىء القيس أيضا :

وَتَيْمَاءَ لَمْ يَتْرُكْ بِهَا جِذْعَ نَخْلَةٍ وَلَا أُجُماً إِلاّ مَشِيداً بِجَنْدَلِ

: " والاختيار أن ينصب بالردّ على الأجم ، كما تقول : لم أضرب أحدا إلا زيدا "(٢).

---

* تعدّد ما يقابله عند البصريين فأحيانا يقابله البدل وأحيانا النعت وأحيانا العطف ، أي أنّه يقابل ما يعرف بالإتباع كما سيأتي بيانه في التوضيح .

(١) الشرح ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٢) م . ن ، ص ١٠٦ .

٣- وقال فى معرض الحديث عن قول طرفة :

وَأَعْلَمُ مَخْرُوتٌ مِنَ الأَنْفِ مَارِنٌ عَتِيقٌ مَتَى تَرْجُمْ بِهِ الأَرْضَ تَزْدَدِ(١)

: " والأعلم يرتفع بالردّ على ما قبله "(٢).

٤- وقال فى معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

إِذَا عَضَّ الثِّقَافُ بِهَا اشْمَأَزَّتْ وَوَلَّتْهُمْ عَشَوْزَنَةً زَبُونَا(٣)

عَشُوزَنَةً إِذَا انْقَلَبَتْ أَرَنَّتْ تَدُقُّ قَفَا الْمُثَقِّفِ وَالْجَبِينَا(٣)

: " والعشوزنة الثانية مردودة على الأولى "(٤).

٥- وقال فى معرض الحديث عن قول عنترة :

وَكَأَنَّمَا تَنْأَى بِجَانِبِ دَفِّهَا الـ وَحْشِيِّ مِنْ هَزِجِ الْعَشِيِّ مُؤَوَّمِ

هِرٍّ جَنِيبٍ كُلَّمَا عَطَفَتْ لَهُ غَضْبَى اتَّقَاهَا بِالْيَدَيْنِ وَبِالْفَمِ(٥)

: " بيّن ما الهزج فردّ عليه (هر جنيب)[٦]، ثم عاد فقال : " و (هرّ) من نعت (هزج العشىّ) "[٧].

التوضيح :

ورد إطلاق (الردّ) فى المواضع السابقة على المعطوف بحرف العطف ، كما فى قول الفراء عن (ويوم عقرت) : لا يجوز أن يكون مردودا على (ألا ربّ يوم لك منهنّ صالح) . وقول أبى بكر عنه : اليوم موضعه رفع على الردّ على اليوم الذى بعد (سيمّا).

وورد إطلاقه على البدل ، كما فى قول أبى بكر أيضا عن (أيوم لا يقدر أم يوم

---

(١) العلم : شق فى الشفة العليا . والمارن : اللين . (عن الشرح).
(٢) م . ن ، ص ١٨٢ .
(٣) الثقاف : ما تقوم به الرماح . وعشوزنة : شديدة صلبة . وزبونا : تضرب برجليها وتدفع. (عن الشرح) . وهو يصف القناة وكأنه يشبهها بالناقة ، لأن من صفات الناقة الزبن. ينظر اللسان ، لابن منظور ، جـ ١٣ : ١٩٤ (ز ب ن).
(٤) م . ن . ، ص ٤٠٥ .
(٥) الدف : الجنب ، والوحشي من البهائم : الجانب الأيمن ، وقيل : الأيسر . والمؤوم : العظيم القبيح من الرؤوس . (عن الشرح).
(٦) م . ن ، ص ٣٢٧ .
(٧) م . ن ، ص ٣٢٨ .

قدر) : فاليوم الذى بعد الألف وبعد (أم) مخفوض على الردّ على اليومين الأوّلين ، يقصد اليومين اللذين فى قوله : (من أىّ يومىّ من الموت أفرّ)[1] ويبدو لى أنّه يقصد بالردّ البدل أيضا حين قال عن (وولّتهم عشوزنة زبونا ، عشوزنة إذا انقلبت أرنّت) : والعشوزنة الثانية مردودة على الأولى .

أمّا قوله عن كلمة (مشيد) فى (لم يترك بها جذع نخلة ولا أجما إلا مشيدا) : والاختيار أن ينصب بالردّ على الأجم ، كما تقول : لم أضرب أحدا إلا زيدا . فيحتمل أنه يريد بـ (الا) فيه العطف ، كما هو مذهب الكوفيين فى نحو ذلك وقد يريد به البدل ، كما هو مذهب البصريين[2] .

وخلاصة القول أنّ الردّ عنده ، فيما يبدو لى ، بمعنى الإتباع . والمردود بمعنى التابع لما قبله سواء أكان معطوفا أم بدلا . ولعل مما يؤيّد ذلك قوله : (بيّن ماالهزج فردّ عليه " هر جنيب ") ثم قوله مرة أخرى : و (هرّ) من نعت " هزج العشى ") ففسر الردّ بالنعت . وإن كنت أرى أن يفسّر بعطف البيان لا بالنعت ، لأنّ (هر) اسم جامد .

واستعمال الردّ بمعنى الإتباع تجده عند الكسائى . فقد أطلقه على المعطوف وذلك حين قال : " (وَالْمُقِيمِينَ)[3] موضعه خفض ، يردّ على قوله :

---

(١) وعن إطلاقه الردّ على البدل أيضا ينظر المذكر والمؤنث ، ص ١٩٨ .

(٢) ينظر الاستغناء فى أحكام الاستثناء ، لأ. د. حمد القرافى ، تح/طه محسن (العراق : وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢هـ) ، ص ١٦٣ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٧٣ - ٧٤ .

(٣) من قوله تعالى : (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) . من الآية (١٦٢) فى سورة النساء .

(بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ) [١]، ويؤمنون بالمقيمين الصلاة هم والمؤتون الزكاة " [٢]. وأطلقه على البدل حين قال عن (رئمان) فى قول الشاعر :

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعطِي الْعَلُوقُ[٣] بِهِ رِئْمَانُ[٤] أنفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ

: " يجوز رئمانُ ورئمانَ ورئمانٍ أنفٍ بالرفع والنصب والخفض أمّا الرفع فعلى الردّ على (ما) ... والخفض على الردّ على الهاء التى فى به " [٥]

وتجد استعماله بمعنى الإتباع أيضا عند الفراء . فقد استعمله بمعنى عطف النسق ، وبمعنى النعت ، وبمعنى البدل أو عطف البيان . فمن استعماله بمعنى عطف النسق ما تقدم من نقل أبى بكر عنه [٦] . ومن استعماله بمعنى النعت قوله عن إعراب كلمة (مُحْدَثٍ) فى قوله تعالى : (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ) [٧]: " لو كان المحدث نصبا أو رفعا لكان صوابا . النصب على الفعل [٨] ... والرفع على الردّ على تأويل الذّكر ؛ لأنّك لو ألقيت (مِنْ) لرفعت الذّكر " [٩]. ومن استعماله بمعنى البدل قوله : " تقول : مررت بما عندك

---

(١) من الآية (١٦٢) فى سورة النساء .

(٢) معانى القرآن ، للفراء ، جـ ١ : ١٠٧ .

(٣) العلوق : هى التى تَرْأَمُ بأنفها وتمنع درَّتَها . اللسان ، لابن منظور ، جـ ١٠ : ٢٦٨ (علق) .

(٤) " رَئِمَتِ الناقة ولدها ... : عطفت عليه ولزمته " م . ن ، جـ ١٢ : ٢٢٣ (ر أ م) .

(٥) أخبار أبى القاسم الزجاجىّ ، تح . د . عبدالحسين المبارك (العراق : وزارة الثقافة والإعلام ، ودار الرشيد ، ١٩٨٠م) ، ص ٨٩ .

(٦) وينظر معانى القرآن ، جـ ١ : ١٧ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٨٧ ، ٢١٣ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ ، ٣٤٦ ، ٣٩٦ ، وجـ ٢ : ٩٧ ، ١٩٥ ، ٣٧٨ ، ٤١٥ ، ٤١٦ .

(٧) الآية الثانية فى سورة الأنبياء .

(٨) يقصد على الحال

(٩) معانى القرآن ، جـ ٢ : ١٩٧ - ١٩٨ ، وينظر م . ن ، ص ١٨١ .

متاعك . تجعل المتاع مردوداً على (ما) " [١]. ومن استعماله بمعنى البدل أو عطف البيان قوله : " وقوله : (جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا) [٢] منصوبة على تفسير (دَارَ الْبَوَارِ) فردّ عليها " [٣].

ويبدو لي أنّ هذا المصطلح لم يشتهر عن الكوفيين لذا لا تجد له ذكرا عند النحويين إلا نادرا من ذلك قول البغدادي (ت ١٠٣٠) عن البدل : " وهو المعبّر عنه عند الكوفيين بالردّ " [٤]. ولعلّ البغدادي قد أخذ نسبة ذلك إلى الكوفيين من الموضع الذي تقدم ذكره عن الكسائي في إعراب كلمة (رئمان)؛ لأنّه نسب إليهم ذلك بعد إيراد قول الكسائي السابق [٥].

وربّما يرجع عدم حكاية هذا المصطلح عن الكوفيين إلى ملاحظة النحويين أنه بمعنى التابع ؛ لأنه لا فرق بين إتباعك الاسمَ الاسمَ ، سواء أكان بدلا أم نعتا أم توكيدا أم نسقا وردّك الاسمَ على الاسم . ولعلّ مما يؤيّد ذلك أنّ الإتباع قد تعدّد إطلاقه عند أبي بكر في الشرح كما تعدد إطلاق الردّ ، فأطلقه على البدل [٦].

---

(١) ينظر م . ن ، جـ ٢ : ٣٢ ، وينظر م . ن ، ص ٢٢٧ ، و جـ ١ : ٥٦ ، ١٧٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٤٣٧ .

(٢) من قوله تعالى : (وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ . جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا) من الآيتين (٢٨ ، ٢٩) في سورة إبراهيم .

(٣) معاني القرآن ، جـ ٢ : ٧٧ .

(٤) شرح أبيات المغني ، لعبد القادر البغدادي ، جـ ١ : ٢٤٨ .

(٥) ينظر م . ن ، ص ٢٤٧ .

(٦) ينظر الصفحات : ٤٤ س ٥ ، و ٢٢٦ س ١٩ ، و ٤٩٤ س ٣ ، و ٥٢١ س ١٠ ، و ٥٢٤ س ٦ ، و ٥٦٩ س ٣ .

والنعت [١] وعطف البيان [٢] والتوكيد [٣]. وتجد الأمر كذلك عند الفراء [٤] وثعلب [٥]. وتجد الفراء قد جعل الإتباع مكان الردّ حين قال بعد قول الشاعر:

إذا ما الْغَانِياتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الْحَواجِبَ وَالْعُيونَا

: " فالعين لا تزجج ، إنّما تكحّل، فردّها على الحواجب [٥]، وقال بعد قول الآخر:

عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

: " والماء لا يعلف ، إنّما يشرب ، فجعله تابعا للتبن "[٦]

ومما يدلّ على أنّه يريد بالردّ الإتباع قوله : " وقوله (لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ)[٧] مردود على (سقر)[٨] بنيّة التكرير "[٩]. فقد صرّح هنا بالعامل وهو التكرير،

---

(١) ينظر الصفحات : ٥٨ س ٦ ، و ١٥٤ س ١٢ ، و ٢٦٣ س ٤ ، و ٣٢٥ س ١٢، و ٣٩٠ س ٨ ، و ٤٩٠ س ٨ ، و ٥٤٦ س ١٣ .

(٢) ينظر ص ٤٢١ س ١٩.

(٣) ينظر ص ٥١٨ س ١٧ - ١٨.

(٤) ينظر معاني القرآن، ج ١ : ١١ (نعت)، ١٠٥ (نعت) ، ١٠٦ (عطف) ، ٣٧٥ (عطف) ، ٤٧٠ (عطف) ، ٤٧١ (نعت) ، ج ٢ : ٧٣ (نعت) ، ٣٥١ (عطف) ، ج ٣ : ١١٣ (عطف).

(٥) ينظر مجالس العلماء، للزجاجي ، ص ٤٧ ، و النحو والصرف في مناظرات العلماء ، للدكتور الزاكي ، ص ١٦٥.

(٦) معاني القرآن، ج ٣ : ١٢٣.

(٧) الآية (٢٩) في سورة المدثر.

(٨) من قوله تعالى (وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ) الآية (٢٧) في السورة نفسها.

(٩) معاني القرآن ، ج ٣ : ٢٠٣.

يريد : (سقر لواحة للبشر) ، كما هو مبين في مبحث آخر [١].

الترجيح :

لا أميل إلى استعمال مصطلح (الرد أو المردود) لما فيه من العموم الذى قد يوقع فى اللبس ، كما رأيت فى قول أبى بكر عن (لم أضرب أحدا إلاّ زيدا) : إنّ زيدا مردود على أحد . حيث لم يعرف مراده بالردّ . هل يريد به العطف ؟ وهو ما أرجحه ؛ لأنّه مذهب جماعته الكوفيين ، أو يريد به البدل ؟ فيكون قد خالفهم واتّبع البصريين .

ومن اللبس أيضا إعراب نحو كلمة (زيد) مردودة فى قولك : (مررت بأخيك زيد) ؛ لأنّه لا يُدرى هل المراد بالرد (البدل) ؟ فيكون له أخ واحد هو زيد ، أو يكون المراد بالرد عطف البيان ؟ فيكون له أخوة المرور به منهم زيد كما فصّل ذلك النحويون حين قالوا عن المثال المذكور : "إن كان له أخوة فهو عطف بيان ، وإن لم يكن له أخوة غيره فهو بدل" [٢].

---

(١) ينظر المبحث السابع عشر

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٣ : ٧١ .

المبحث السادس عشر

الترجمة *

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

: " و (خدر عنيزة) مترجم عن الخدر الأوّل" (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرىء القيس أيضا :

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الْحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمِّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ

: " و (أمّ الرباب) مترجمة عن الجارة " (٢) .

---

* يقابله عند البصريين (البدل) و (عطف والبيان) .

فعن استعمال مصطلح (البدل) عندهم ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ١٥٠ ، ١٥٨ ، ١٦٠ = ١ : ٧٥ ، ٧٩ ط بولاق ، و جـ ٢ : ١٤ - ١٦ ، ٧٥ ، ٣٣٧ = ١ : ٢٢٤ - ٢٢٥ ، ٢٥٥ ، ٣٧٢ ، و جـ ٣ : ٨٦ - ٨٧ ، ١٣٢ ، ٥٠٨ = ١ : ٤٤٦ ، ٤٦٦ - ٤٦٧ ، جـ ٢ : ٤٨ ، والمقتضب للمبرد ، جـ ٢ : ١٦٩ ، ٣٤١ ، و جـ ٣ : ١١١ ، وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ٣ : ٢٤٦ ، والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٤٢٧ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبّان ، جـ ٣ : ٩٤ ، والتصريح لخالد الأزهري ، جـ ٢ : ١٥٥ ، والهمع ، للسيوطي ، جـ ٥ : ٢١٢ = ٢ : ١٢٥ ط ، وحاشية الخضري ، جـ ٢ : ٦٨ .

وعن استعمالهم مصطلح (عطف البيان) ينظر المقتضب ، للمبرد ، جـ ٤ : ٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ، والأشباه والنظائر ، للسيوطي ، جـ ٢ : ٩٩ .

(١) الشرح ، ص ٣٦ .

(٢) م . ن ، ص ٢٩ .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

وَرِثْتُ مُهَلْهِلا وَالْخَيْرَ منهم زُهيراً نعم ذُخْرُ الذَّاخِرِيْنَا

: " و زهير مترجم عن الخير " (١)

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلّزة :

وَأَتَانَا عَنِ الأَرَاقِمِ أَنْبَا ءٌ وَخَطْبٌ نُعْنَى بِهِ وَنُسَاءُ

أَنَّ إِخْوَانَنَا الأَرَاقِمَ يَغْلُو نَ عَلَيْنا فِي قَوْلِهِمْ إِحفَاءُ

: " وموضع (أنّ) رفع على الترجمة عن الأنباء، كأنّه قال : أتانا أنّ إخواننا الأراقم . والأراقم ينتصبون على الترجمة عن (الإخوان) (٢) " (٣) .

وهناك مواضع أخرى ورد فيها (مترجم) أو (ترجمة) أكتفي بالإحالة إليها (٤) .

التوضيح :

تقدّم في العرض ما يلي : (دخلت الخدر خدر عنيزة) و (جارتها أمّ الرباب) و (الخير زهيرا) ، و (أتانا أنباء .... أنّ إخواننا الأراقم) ، وقد جعل أبو بكر التابع فيها مترجما للاسم الأوّل . وتلك التوابع باستثناء التابع في (أتانا أنباء أنّ إخواننا) يجوز أن تعرب (عطف بيان) ، ويجوز أن تعرب (بدلا)

---

(١) م . ن ، ص ٤٠٦.

(٢) مكانها في المطبوع (الإحفاء) ، والصحيح ما أثبت .

(٣) م . ن ، ص ٤٤٨.

(٤) ينظر م . ن ، الصفحات : ١١ س ٦ ، ٢٠٧ س ١٨ ، ٤٠٨ س ١ ، ٥٦٦ س ١٢ .

لأنّ النحويين قالوا : (عطف البيان) يجوز أن يعرب (بدل) وقد استثنوا من ذلك بعض الحالات [١] ليس بينها شيء مما تقدم .

والذي يبدو لي أنه يطلق اصطلاح (الترجمة) على (عطف البيان) وعلى (البدل) فمما يرجح إرادة البدلية أن المشهور في نحو الخدر خدر عنيزة أن يعرب (خدر عنيزة) بدلا من الخدر الأول وقد جعله هو مترجما عنه ، وذلك مثل قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) [٢] . فالذي جرى عليه المعربون أن يعربوا الصراط الثاني بدلا من الأول [٣] . وقد جعله أبو بكر في كتابه إيضاح الوقف مترجما [٤] . ومما يقوي أنه يريد بـ (الترجمة) (البدل) جعل (أنّ) في الحالة المستثناه وهي (أتانا أنباء أنّ إخواننا ....) مرفوعة على (الترجمة) عن الأنباء والأنباء نكرة ، و (أنّ) وما دخلت عليه

---

(١) تدخل هذه الحالات في أنّ عطف البيان في التقدير من جملة واحدة . من ذلك :

أ - إذا قُرِنَ بـ(ال) بعد منادى ، نحو يا أخانا الحارث .

ب - إذا تبع مجرورا بإضافة صفة مقرونة بأل وهو غير صالح لإضافتها إليه ، نحو : أنا المكرم الرجل زيد .

جـ - إذا أفرد تابعا لمنادى ، نحو : يا أخانا زيدا .

وقد أوصلها بعضهم إلى إحدى عشرة حالة . ينظر الهمع ، للسيوطي ، جـ ٥ : ١٩٣-١٩٥ = ٢ : ١٢١-١٢٢ ط ١ . كما ينظر المساعد، لابن عقيل ، جـ٢ : ٤٢٤-٤٢٦

(٢) من الآيتين (٦ ، ٧) في سورة الفاتحة .

(٣) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ١ : ١٢٤ ؛ ومشكل إعراب القرآن ، للقيسي جـ ١ : ١٢ ؛ والكشاف ، للزمخشري ، جـ ١ : ٦٨ ؛ والبيان ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ١ : ٣٩ ؛ والتبيان في إعراب القرآن ، لعبد الله بن الحسين العكبري تح . علي محمد البجاوي ، (مصر : عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٩٦هـ) جـ ١ : ٨٠

(٤) ينظر جـ ١ : ١٣٣ ، ٤٧٦ .

في تأويل مصدر معرفة وقد نقل ابن مالك عن الكوفيين والبصريين منع مخالفة (عطف البيان) لمتبوعه في التعريف والتنكير [١].

وممّا يرجّح إرادته بـ (الترجمة) (عطف البيان) أنّ المشهور في (وجارتها أمّ الرباب) أن تعرب (أمّ الرباب) (عطف بيان)، وكذلك (زهيرا) و (الأراقم) في (والخير زهيرا) وفي (أنّ إخواننا الأراقم)؛ لأنّ الأعلام والكنى ونحوها هي الأكثر في (عطف البيان) [٢].

وهذا المصطلح قد ورد على لسان الفراء وثعلب، ونُسِبَ إلى الكوفيين عموما. فمن وروده عند الفراء قوله عن (موحشا) في قول الشاعر:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّه خِلَلُ

: "... ويجوز رفعه على أنْ تجعله كالاسم يكون الطلل ترجمة عنه، كما تقول: عندي خراسانيّةٌ جارية". [٣]

ويبدو من ذلك أنّه يريد بـ (الترجمة) (عطف البيان)، ولا سيّما أنّه قد نُقِلَ عنه مجيئه في النكرات [٤]. وقد عُزِيَ ذلك للكوفيين عموما [٥].

---

(١) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح. عدنان عبدالرحمن الدوري (العراق: وزارة الأوقاف، ١٣٩٧هـ)، ص ٥٩٤؛ والمساعد، لابن عقيل، ج ٢: ٤٦٤.

(٢) ينظر م. ن، ص. ن.

(٣) معاني القرآن، ج ١: ١٦٨.

(٤) ينظر المساعد، لابن عقيل، ج ٢: ٤٢٤.

(٥) ينظر شرح عمدة الحافظ، لابن مالك، ص ٥٩٥.

ومن إطلاق (الترجمة) وهو يريد بها (البدل) قوله : " وإن شئت جعلت (هارون أخي) مترجما عن الوزير ، فيكون نصبا بالتكرير " [١] وذلك في أثناء الحديث عن قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي ﴾ [٢] والبدلية هنا واضحة ، لأنّ التابع معرفة والمتبوع نكرة ، ولا يأتي ذلك في (عطف البيان) [٣] ، لأنّه قال يكون نصبا بـ(التكرير) ، والمراد بـ (التكرير) كما هو موضّح في مبحث مستقل [٤] تكرير العامل السابق ليعمل في التابع . وليس ذلك من خصائص (عطف البيان) ، وإنّما هو من خصائص (البدل) [٥] .

ومن وروده عند ثعلب ما جاء في مجالسه عن قوله تعالى : ﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ [٦] وهو قوله : " و (يوم عسير) ترجمة (يومئذ)" [٧] . وواضح أنّه يريد البدلية ، لأنّ التابع نكرة والمتبوع معرفة .

ونِسْبَتُه إلى الكوفيّين قد جاءت أيضا مرّة في مقابل (البدل) ، وأخرى في مقابل (عطف البيان) . فمن نسبته إليهم في مقابل (البدل) قول الأخفش (ت ٢١٥) : " ويسمونه الترجمة والتبيين " [٨] ومن نسبته إليهم في مقابل عطف

---

(١) معاني القرآن ، ج ٢ : ١٧٨ ، وينظر نفسه ، ١٥٩ ، ٣٨٢ .

(٢) الآيتان (٢٩) و (٣٠) في سورة طه .

(٣) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٣ : ٧٢ - ٧٣ . وقد تقدّم نقل ابن مالك الإجماع على عدم جواز ذلك .

(٤) ينظر المبحث السابع عشر ، ص ١٥٧ وما بعدها .

(٥) ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ٢ : ٣٨٦ = ١ : ٣٩٣ ط بولاق ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ج ٣ : ٧٢

(٦) الآية التاسعة في سورة المدثر .

(٧) مجالسه ، ج ١ : ٢٠ .

(٨) توضيح المقاصد ، لحسن بن قاسم المرادي ، تح . د . عبدالرحمن علي سليمان (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ) ج ٣ : ٢٤٦ . وينظر اشتقاق أسماء الله ، للزجاجي ، تح . عبد الحسين المبارك ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ) ، ص ٢٦١ ؛ وإعراب القرآن للنحاس ، ج ٢ : ٢٩٢ ، والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٣٧ ، وشرح ==

البيان قول ابن عقيل (ت ٧٦٩) : " ويسمى الكوفيون عطف البيان الترجمة " [١].

إذن فالترجمة تطلق عندهم على (عطف البيان) وعلى (البدل) ،

وإذا ثبت ذلك فإنه يجوز أن يحمل قول الأعلم الشنتمري (ت ٤٥٦) عن باب عطف البيان : " هذا الباب يترجم له البصريون ، ولا يترجم له الكوفيون " [٢] على أنّه لم يصل إليه إطلاقهم عليه (ترجمة) ، وظنّ أنّهم يريدون بـ (الترجمة) البدل فقط . أمّا إذا قصد أنهم لا يعرفونه على الإطلاق فذلك غير مسلم له لما تقدّم ، ولقول ابن مالك (ت ٦٧٢) : " وأما الكوفيون فإجازتهم أن تعطف النكرة على النكرة (عطف بيان) شائعة ذائعة " [٣]. وأمّا إذا قصد أن الكوفيين لم يفردوا له بابا فإنّ ذلك جائز ، بل إنّك تجد مثل ذلك الصنيع عند سيبويه (ت ١٨٠) ، والمبرد (ت ٢٨٦). وممن صرّح بإثبات ذلك عند سيبويه والكوفيين ابن القواس (ت ٦٩٦) حين قال :" ولم يفرد له سيبويه بابا بل ذكره ضمن الأبواب . وكذلك الكوفيون " [٤].

= الأشموني مع حاشية الصبان ، جـ ٣ : ٩٤-٩٥ ؛ والتصريح لخالد الأزهري ، جـ ٢ : ١٥٥ ؛ والأشباه والنظائر ، للسيوطي ، جـ ٣ : ٤٦ ؛ وحاشية الخضري ، جـ ٢ : ١٦٨

(١) المساعد ، جـ ٢ : ٤٢٣ ؛ وينظر الهمع ، للسيوطي ، جـ ٥ : ١٩ = ٢ : ١٢١ ط١.

(٢) الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، جـ ٢ : ٩٩.

(٣) شرح عمدة الحافظ ، ص ٥٩٥.

(٤) شرح ألفية ابن معطي ، تح. د. علي موسى الشوملي (الرياض - مكتبة الخريجي ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) جـ ١ : ٧٦٨ - ٧٦٩.

وممن أفرد عطف البيان بالكلام ابن السراج ، ينظر الأصول في النحو جـ ٢ : ٤٥ - ٤٦ ، ولعلّه أوّل من عمل ذلك ، لأن من أقرب الكتب المتقدمة =

ويظهر من قول الأخفش السابق عن البدل : إن الكوفيين يسمونه ترجمة وتبيينا أنّ (التبيين) مرادف لـ (الترجمة) ، وهو كذلك فيما يبدو لي كما سماه الفراء (تفسيرا) حين قال : " منعني من زيارتك ما كنت فيه من الشغل أنّي كنت أغدو ، وأروح ، فـ (أنّ) مفسرة لمعنى (ما) "[١].

ولا غرابة في ذلك فإن (الترجمة) و (التبيين) و (التفسير) معانيها متقاربة ، ويشترك معها في ذلك (التمييز) فما هو إلا تبيين ، لذلك تجد الفراء يطلق مصطلح (الترجمة) على (التمييز) فيقول عن قولهم : (لله درّه رجلا) : " فالرجل مترجم لما قبله " [٢].

فإطلاق الترجمة على البدل وعطف البيان والتمييز روعي فيه المعنى العام ؛ لأنّها كلّها تبيين لما قبلها .

وممن ورد عنده مصطلح (الترجمة) الطبري [٣] (ت ٣١٠) ، واستحسن استعماله بمعنى (البدل) من المحدثين أستاذنا الدكتور الأنصاري حين قال : " وأحيانا يكون البدل بمثابة التوضيح للمبدل منه ... وهنا يحسن تسميته ترجمة وتبيينا ، فلعلّ الفراء كان يلحظ الموقع المعنوي ثم يطلق عليه المصطلح " [٤].

== عليه كتاب المقتضب ، للمبرد ، ولا يوجد به مثل ذلك ، حسب تتبعي ، لكنّه قد ورد فيه ذكره وقد سبقت الإشارة إليه في التعليق على عنوان المبحث .

(١) معاني القرآن ، جـ٢ : ٢٩٥ ، وينظر م . ن ، ص ١٧٨ ، ٢٣٠ ، ٢٧٣ .

(٢) م . ن ، ص ١٠٤

(٣) ينظر تفسيره ، جـ ٢ : ٣٤٠ ، ٣٧٤ ، ٤٢٤-٤٢٦ ، و جـ ٣ : ٥٢ ، ٩٩ ، ٤٤٠ .

(٤) أبو زكريا الفراء ، ص ٤٤٤ .

الترجيـــح :

ما ذهب إليه أستاذ نا الدكتور الأنصارى صحيح لكن تقدّم أنّ هذا المصطلح (الترجمة) يصد ق على (عطف البيان) وعلى (التمييز) كما يصد ق على (البد ل) ، وقد أُطلِقَ عليها جميعا كما سبق عند الفراء . لذا أرى أن يبقى مصطلحا (البدل) و (التمييز) كما سماهما البصريون منعا لتداخل المصطلحات ، وأن يؤخذ بمصطلح (الترجمة) بدلا من (عطف البيان) ، وإنْ كانت د لا لتهما واحدة فإنّ مصطلـــــح (الترجمة) مختصر ، و (عطف البيان) مع طوله يشتمل على كلمة (عطف) وهـــــى مشهورة مع حروف العطف ، فقد يحد ث لبس لدى المبتدىء عند سماعها في (عطف البيان) .

المبحث السابع عشر

التكرير *

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

أَنَا الرَّجُلُ الْجَعْدُ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ خَشَاشٌ كَرَأْسِ الْحَيَّةِ الْمُتَوَقِّدِ (١)

: " و (أنا) رفع بـ (الرّجل) ، و (الجعد) نعته ، و (خشاش) يرتفع على التكرير كأنه قال : أنا خشاش " (٢).

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلّزة :

مِثْلُهَا تُخْرِجُ النَّصِيحَةَ لِلْقَوْ مِ فَلاَةٌ مِنْ دُونِهَا أَفْلاَءُ (٣)

: " والفلاة مرفوعة على التكرير ، كأنّه قال : مثلها فلاة " (٤).

التوضيح :

أطلق أبو بكر على عمل العامل المقدّر إذا كان قد سبق ذكره (تكريرا) حين قال عن ارتفاع (خشاش) في (أنا الرجل الجعد الذي تعرفونه خشاش) : و خشاش

---

* ليس له مقابل محدد عند البصريين ، لأنّ معناه تكرير العامل ويدخل فيه العامل في (البدل) ، لأنّه على نيّة التكرار على القول الأرجح . و (التكرير) إذن لا يقابل (البدل) ، وإنّما هو بيان العامل فيه .

(١) الجعد من الرجال : الخفيف . وقيل : المُجتمع الشديد . والخشاش : الرجل الذي ينخش في الأمور ذكاء ومضاء . (عن الشرح).

(٢) الشرح ، ص ٢١٢.

(٣) مثلها : أي مثل هذه القرابة بيننا وبينك أيّها الملك . فلاة : أيْ مثل الفلاة . (عن الشرح).

(٤) م . ن ، ص ٥٠١.

يرتفع على (التكرير) . كأنّه قال : أنا خشاش ، وحين قال عن إعراب (فلاة) فـــــى (مثلها تخرج النصيحة للقوم فلاة) : والفلاة مرفوعة على (التكرير) كأنّه قـــال : مثلها فلاة .

وتجد مصطلح التكرير عنده فى غير الشرح فقد أطلقه فى كتابه المذكر والمؤنث على العامل فى البدل . فقال فى أثناء الحديث عن قول أبى ذؤيب :

تَبَرَّأُ مِنْ دَمِّ الْقَتِيلِ وَبَـــــــزِّه وَقَدْ عَلِقَتْ دَمَّ الْقَتِيلِ إِزَارُهـــــــا (١)

: " ... ويجوز أن يكون فى علقت ضمير المرأة ، ويرتفع الإزار على التكرير علـــى معنى : وقد علقت دمّ القتيل علقة إزارها ، ... ومن قول البصريين يرتفع الإزار على البدل مما فى (علقت) " (٢). وقال فى موضع آخر منه فى أثناء الحديث عن قولـــه تعالى : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَىٰ الَّذِيْنَ ظَلَمُوا) (٣) : " و (الذين) يرتفعون عن قولنا علـــى معنى أسرّها الذين ظلموا ، ومن قول البصريين على البدل مما فى (أسرّوا) " (٤) .

ويلاحظ فى الموضع الأخير أنّه اكتفى بالتقدير عن ذكر (التكرير) .

وتجد نحو ذلك فى الشرح ، فقد وردت فيه مواضع مما يطلق على مثلها (تكريرا) أطلق فى بعضها على التقدير إضمارا ، واكتفى فى بعضها بالتقدير دون ذكر الإضمار أو التكرير .

فمن إطلاق الإضمار قوله فى أثناء الحديث عن قول لبيد :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَـــا فَمُقَامُهَـــا بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَـــــــا

: " والمحل مرفوع بفعل مضمر ، معناه : عفا محلّها فمقامها " (٥). فقال : بفعـــل

---

(١) البز : السلب . وبزّه : غلبه . ينظر اللسان ، لابن منظور ، جـ٥ : ٣١٢ (ب ز ز) .

(٢) ص ٣٦٤

(٣) من الآية الثالثة فى سورة الأنبياء .

(٤) ص ٣٦٦ .

(٥) ص ٥١٨ .

مضمر ، وما التكرير عنده إلاّ إضمار العامل السابق . ومن اكتفائه بالتقدير قوله في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

حَتَّى تَرَكْنَاهُم لَدَى مَعْرَك أَرْجُلُهم كَالْخَشَبِ الشَّائِلِ

: " ويجوز في العربية نصب الأرجل ، كأنّه قال : تركنا أرجلهم ، كما قال عبدة ابن الطبيب :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُه هلكَ واحدٍ وَلَكِنَّه بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

: " أراد : فما كان قيس ما كان هلكه هلك واحد " (١) .

وخلاصة القول أنّ مراده بالتكرير ، كما هو ظاهر مما سبق ، تقدير عامل تقدّم ذكره سواء أكان معمول ذلك المقدر بدلا أم خبرا ، أي أنه لا يخصّ التكرير بالعامل في البدل .

وهذا المعنى للتكرير تجده عند الفراء . فقد استعمله مع (البدل) ومع (الخبر) ، كما مرّ عند أبي بكر ، ومع المفعول فيه . فمن استعماله مع البدل قوله : " وقولُه : (بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهم أَنْ يَكْفُرُوا) (٢) : " (أن يكفروا) في موضع خفض ورفع ، فأمّا الخفض فأنْ تَرُدَّهُ عَلَى الهاء في (به) على التكرير على كلامين كأنّك قلت : اشتروا أنفسهم بالكفر ، وأمّا الرفع فأن يكون مكرورا على موضع (ما) التي تلي بئس " (٣) . فتلاحظ أنّه قال : التكرير على كلامين ، ثم أعاد مع وجه الخفض الكلام السابق . ومن إطلاقه مع البدل أيضا ومع الخبر قوله في أثناء

---

(١) ص ٩٠

(٢) من الآية (٩٠) في سورة البقرة .

(٣) معاني القرآن ، جـ ١ : ٥٦ . وينظر نفسه ، ٧ ، ٢٤٨ ، ٣١٦ ، ٤٠٤ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، و جـ ٢ : ٣٢ ، ٧٣ ، ١٤٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣١٤ ، ٣٦٠ ، ٣٨٢ ، و جـ ٣ : ٢١ ، ٣١ ، ٢٧٩ .

حديثه عن قوله تعالى : (غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ) [١]: " جعلها كالنعت وهي نكرة ... وقد يكون خفضها على التكرير فيكون المعرفة والنكرة سواء. ومثله قوله : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ، فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)[٢] فهذا على التكرير، لأنّ (فعّال) نكرة محضة " [٣]. فخفض (غافر الذنب) وما بعده على التكرير أي على إعادة (من) السابقة مع لفظ الجلالة في قوله تعالى : (تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ)[٤]. وارتفاع (الودود) وما بعدها على التكرير، أي على إعادة المبتدأ (هو) [٥].

ومن إطلاقه مع المفعول فيه قوله عن قراءة نصب (شهر) في قوله تعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) [٦]: " وقرأ الحسن نصبا على التكرير :وأن تصوموا شهر رمضان خير لكم " [٧] ويلاحظ أنّ قبل الآية السابقة قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [٨]، وليس فيها مع (أنْ تَصومُوا) معمول يكون (شهر رمضان) بدلا منه . إذن فالتكرير عند الفراء إعادة العامل بلفظه سواء أتقدّم له

---

(١) من الآية الثالثة في سورة غافر.

(٢) الآيات (١٤ ، ١٥ ، ١٦) في سورة البروج .

(٣) معاني القرآن ، ج ٣ : ٥ .

(٤) الآية الثانية في سورة غافر.

(٥) وينظر معاني القرآن ، ج ١ : ٥١ ، و ج ٢ : ٢١٠ ، و ج ٣ : ٢٠٣ ، وينظر المبحث الخامس عشر ص ١٤٥

(٦) من الآية (١٨٥) في سورة البقرة .

(٧) معاني القرآن ، ج ١ : ١١٢.

(٨) من الآية(١٨٤) في سورة البقرة .

معمول مماثل للمعمول المكرور عليه أم لا . وقد ورد عنده (التكرير) من غير التصريح بلفظه كما رأيت عند أبي بكر ، وذلك حين قال : " وقوله (نَزَّاعَةً لِلشَّوَى)[1] مرفوع على قولك : إِنَّهَا لَظَى إِنَّهَا نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى " [2] فأعاد الكلام السابق من غير أن يذكر التكرير .[3].

وورد مصطلح (التكرير) على لسان الكسائي . قال النحاس (ت ٣٣٨) ، عن إعراب (قتال) في قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)[4] : " قال الكسائي : " هو مخفوض على التكرير أي عن قتال فيه . وقال الفراء : هو مخفوض على نيّة (عن) " [5].

ويظهر من إيراد قول الفراء إلى جانب قول الكسائي أنه مغاير له ، والأمر ليس كذلك ، فالفراء يقصد بنيّة (عن) التكرير ، وقد صرح بأنّ (قتال) مخفوض على التكرير في تلك الآية في غير موضع من معانيه من ذلك قوله : " يريد : عن قتال بالتكرير " [6].

وقد نسب النحاس أيضا مصطلح التكرير إلى الكوفيين عموما فقال عن رفع كلمة (قليل) في قوله تعالى : (مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ) [7] : " على البدل وأَهْلُ

---

(١) من الآية (١٦) في سورة المعارج .

(٢) معاني القرآن ، ج ٣ : ١٨٥.

(٣) وينظر م . ن ، ج ٢ : ٢١٠ - ٢١١.

(٤) من الآية (٢١٧) في سورة البقرة .

(٥) إعراب القرآن ، ج ١ : ٢٥٨. وينظر مشكل إعراب القرآن ، للقيسي ، ج ١ : ٩٤

(٦) ج ٢ : ١٤٠ ، وينظر ص ٧٣ ، ٣٦٠ ، و ج ٣ : ٣١.

(٧) من الآية (٦٦) في سورة النساء .

الكوفة يقولون : على التكرير ، ما فعلوه ما فعله إلا قليل " [١] . ونَسَبَ إليهم ابنُ كيسان (ت ٢٩٩) أنّهم يسمون البدل تكريرا [٢] . ويبدو لي أنّ هذا استنتاج استنتجه حين رآهم يقدّرون معكلّ بدل العاملَ السابقَ في المبدل منه . والراجحُ أنّهم يسمون البدل (ترجمة) ، كما تقدّم في غير هذا المبحث [٣] ، ويجعلون التكرير عاملا فيه . وقد ورد ذلك على لسان الفراء ، كما سبق في ذلك المبحث ، حين أطلق على البدل ترجمة ، وأطلق على العامل فيه تكريرا [٤] . ولا أعتقد أنّ ابن كيسان قصد بنسبته السابقة جعل كلّ تكرير عندهم بدلا ، لأنّ التكرير قد ورد استعماله عند بعضهم مع غير البدل ، كما رأيت عند الفراء وأبي بكر . وربّما كان هذا هو السببَ في عدم استعمالهم مصطلح (البدل) . قال النحاس (ت ٣٣٨) عنهم : " لا يأتون بهذه اللفظة أعني البدل " [٥] وقال عن البدل : " ليس من لفظ الكوفيين " [٦] .

وما دام أنّ العامل عندهم في البدل التكرير فإنّهم يخالفون سيبويه (ت ١٨٠) والمبرد (ت ٢٨٦) اللذين ذهبا إلى أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه [٧] . ويتّفقون مع الأخفش (ت ٢١٥) الذي نسب إليه وإلى بعض المتأخرين عنه كالفارسي (ت ٣٧٧) والرمانيّ (ت ٣٨٤) أنّ العامل في البدل هو تكرير العامل

---

(١) إعراب القرآن ، جـ ١ : ٤٣١ .

(٢) ينظر توضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ٣ : ٢٤٦ ، والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٤٢٧ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ، جـ ٣ : ٩٥ ، والتصريح ، لخالد الأزهري ، جـ ٢ : ١٥٥ ، والهمع ، للسيوطي ، جـ ٥ : ٢١٢ = ٢ : ١٢٥ طـ ١

(٣) ينظر المبحث الخامس عشر ، ص ١٥٠ ـ ١٥٢

(٤) ينظر ص ١٥١

(٥) إعراب القرآن ، جـ ٢ : ٦٦ـ١٦٧

(٦) م . ن ، ص ٦٧٧ .

(٧) ينظر الكتاب ، جـ ١ : ١٥٠=٧٥ طـ بولاق ، والمقتضب ، جـ ٤ ، ٢٩٥ ، ٣٩٩ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٣ : ٦٧ .

السابق [١] . لكنّى لم أقف على أحد نسب ذلك إليهم مع وضوحه من تقديرهم العامل السابق مع البدل ، وإطلاقهم على عمله تكريرا ، كما شاهدت . بل يوجد ما يفهم منه عكس ما ذهبوا إليه : " وهو أنّ عبدالرحمن الأنبارى (ت ٥٧٧) حكى فى احتجاجهم لناصب المشغول عنه قولهم : " إنّما قلنا : إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذلك لأنّ المكنى - الذى هو الهاء العائد - هو الأوّل فى المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبا به ، كما قالوا : أكرمت أباك زيدا ، وضربت أخاك عمرا " [٢] . ثم قال فى الردّ عليهم : " هذا فاسد ؛ لأنّ انتصاب زيد فى قولهم : أكرمت أباك زيدا على البدل ... على أننا نقول : إن العامل فى البدل عندنا غير العامل فى المبدل منه ، وإن العامل فى المبدل منه على تقدير التكرير فى البدل " [٣] . ألا ترى أنّه يفهم من ذلك أن الكوفيين يرون أنّ العامل فى المشغول عنه والمشغول به واحد كما أنّ العامل فى المبدل منه والبدل واحد ؟ . ولكن يبدو لى أنّ الأمر ليس كذلك وأنّهم لم يقصدوا بالتمثيل المذكور البدل وإنما يقصدون به عطف البيان ؛ لأنّه مع متبوعه من جملة واحدة [٤] ، ولأنّ العامل فى البدل عند الكوفيين (التكرير) كما رأيت فيما تقدم .

وجعل (التكرير) عاملا فى (البدل) يوجد ما يؤيده ، وهو ظهور العامل فى المبدل منه مع البدل ، كما فى قوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ

---

(١) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٣ : ٦٧ ، وينظر أيضا معانى القرآن ، للأخفش ، ، جـ ١ : ١٤٧ .

(٢) الإنصاف ، جـ ١ : ٨٢ (م ١٢) .

(٣) م . ن ، ص ٨٢ - ٨٣ .

(٤) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٣ : ٧٢ .

قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ)[١] . وقوله تعالى : (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ . اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا)[٢] . أمّا جعله عاملا فى الخبر كما قدّر ذلك الفراء وأبو بكر فهو مذهب غريب ، لم أجد أحدا من النحويين أشار إليه أو أخذ به ، وهو داخل فى باب حذف المتبدأ للعلم به وإن اقتضى التقديرُ إعادة لفظ المبتدأ فى بعض الأحيان فإنه ليس مطّردا كاطراد إعادة العامل مع البدل .

وممن استعمل مصطلح (التكرير) أبو عبيدة [٣] (ت ٢١٥) ، والطبرى[٤] (ت ٣١٠) ، وابن مجاهد [٥] (ت ٣٢٤) .

الترجيح :

الراجح فى نظرى عدم الأخذ بمصطلح (التكرير) ، لأنّه يستعمل لبيان العامل فى البدل وفى غيره ، والمصطلح ينبغى أن يكون محددا . ولأنّه لا يطّرد مع غير البدل ، كما أنّه وإن كان يطرد مع البدل ، ليس مقابلا له ،

---

(١) من الآية (٧٥) فى سورة الأعراف .

(٢) من الآيتين (٢٠ ، ٢١) فى سورة يس . وينظر المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٤٢٨ .

(٣) ينظر مجاز القرآن ، تح . د . محمد فؤاد سزكين ، (مصر : مكتبة الخانجى ، ١٣٧٤هـ) ، جـ ١ : ٣٠٤ .

(٤) ينظر تفسيره ، جـ ٢ : ٢٣٨ ، ٣١٢ ، ٣٩٩ ، ٥١٩ .

(٥) السبعة فى القراءات ، ص ١١٢ .

والـذ ى يقابل البد ل عندهم مصطلح (الترجمة) ، وقد سبق الحد يث عنه فى مبحـث مستقل [١]، ولكن الكوفيين كثيرا ما يقتصرون على ذكر(التكرير) الذ ى هـــــو العامل فى المترجم (البدل) فيتباد ر إلى القارىء أنَّــه يقابل البدل ، وهـــــو لا يقابله كما سبق بـــه البيان فى أثنـــاء الحد يـــث عمـــا نسبه ابن كيسان إلى الكوفيين .

---

(١) ينظر المبحث السادس عشر ، ص ١٥١

المبحث الثامن عشر

ما يجرى وما لا يجرى *

العرض :

١ - قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول زهير :

تَبَصَّرْ خَلِيلى هَلْ تَرَىٰ مِنْ ظَعائِنٍ تَحَمَّلْنَ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ

: " وأجرى الظعائن لضرورة الشعر . قال الفراء والكسائى : الشعراء تجرى فى أشعارها كلّ ما لا يجرى إلا (أفعل منك) فانّهم لا يجرونه فى وجه من الوجوه "(٢).

٢ - وقال فى معرض الحديث عن قول طرفة :

كَأَنَّ حُدوجَ الْمَالِكِيَّةِ غُدْوَةً خَلَايَا سَفِينٍ بِالنَّوَاصِفِ مِنْ دَدِ (١)

: " والغدوة موضعها نصب على الوقت ، وكان حقّها ألاّ تنون ، لأنّها لا تجرى فاضطرّ الشعرُ إلى إجرائها ... قال ، أى [الفراء] : والدليل على أنّها معرفة لا تجرى أنّ العرب لا تضيفها ، ولا تدخل عليها الألف واللام " (٣) .

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

وَفَرْعٍ يَزِيْنُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيْثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَثْكِلِ

:" والأسود نعت للفرع ، ونصب فى اللفظ ؛ لأنه لا يجرى ، لا يدخله تنوين ولا خفض " (٤).

---

* أكثر ما يطلق عليه سيبويه والمبرد مصطلح (ما ينصرف وما لا ينصرف) ، وهو الاصطلاح المتداول إلى اليوم . ينظر الكتاب ، ج ٣ : ١٩٣=٢ : ٢ ط. بولاق فما بعدها ، والمقتضب ج ٣ : ٣٠٩ فما بعدها .

(١) الحدوج : مراكب النساء . والخلايا : السفن العظم . والنواصف : مواضع تنسّع من الأودية وقيل : مجارى الماء إلى الأودية . و كدّ : مكان . (عن الشرح).

(٢) الشرح ، ص ٢٤٥.

(٣) م . ن ، ص ١٣٦-١٣٧.

(٤) م . ن ، ص ٦٢.

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول زهير :

تَدَارَكْتُمَا عَبْساً وَذُبْيَانَ بَعْدَمَا تَفَانَوْا وَبَقُّوا بَيْنَهُمْ عِطْرَ مَنْشَمِ

: " و (عبسا) منصوب بـ (بتداركتما) ، وأجرى لأنّه اسم لرجل لا علّة فيه تمنعه الإجراء ، و (ذبيان) لا يجرى ؛ لأنّ فيه ألفا ونونا زائدتين "(١)

٥ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث :

لَمْ يُخَلُّوا بَنِي رِزَاحٍ بِبَرْقَا ءِ نِطَاعٍ لَهُمْ عَلَيْهِم دُعَاءُ

: " ورواه أبو العباس (بِبَرْقَاءَ) ،نصب (برقاءَ) ،لأنّها لا تجرى لمدّة التأنيث ، ونطاع [نعت بَرْقَاءَ . ومن رواه بِبَرْقَاءِ نطاعٍ] قال : كلُّ مالا يجرى إذا أضيف جرى"(٢)

وهناك ما يقارب عشرين موضعا ورد فيها الإجراء أكتفى بالإحالة إليها(٣)

التوضيـــح :

ورد في العرض كلماتٌ ممنوعة من الصرف هي : ظعائن ، وغُدوة ، وأسْود وذبيان ، وبرقاء . وقد أطلق أبو بكر على منعها من الصرف مصطلح (منع الإجراء ، كقوله عن (غدوة) : وكان حقّها ألاّ تنون ؛ لأنّها لا تجرى ، وإذا صرف الممنوع للضرورة ، أو الإضافته ، أو كان الاسم مصروفا ، أطلق على صرفه (الإجراء) كقوله : وأجرى الظعائن للضرورة ، وقوله عن(عبس) : وأجرى لأنّه لا علّة فيه تمنعه الإجراء ،

---

(١) م . ن ، ص ٢٦١ .

(٢) م . ن ، ص ٤٨٥ .

(٣) ينظر م . ن ، الصفحات : ٢٠ س ١١ ، ١٢ ، و ٣٦ س ٩ ، و ٦٠ س ١٦ ، و ١٣٤ س ١ ، و ٢٤٣ س ١٢ ، و ٢٧١ س ١٠ ، ١٢ ، و ٢٩٧ س ٢ ، و ٣١٦ س ٩ ، و ٣٣١ س ٣ ، و ٣٣٩ س ٥ ، و ٣٦٢ س ١٢ ، و ٣٩٨ س ٢ ، ٤ ، و ٤١٠ س ٣ ، و ٤٣٤ س ١٧ ، و ٤٩٥ س ١٢ ، و ٥٠٠ س ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، و ٥٣١ س ١٥ ، و ٥٣٢ س ١١ .

وقوله : وكلّ مالا يجرى إذا أضيف جرى . وقد التزم بذلك فى الشرح جميعه ، كما يلاحظ ذلك عنده أيضا فى بعض كتبه الأخرى (١) .

وتجد هذا المصطلح فيما نقله عن الكسائى والفراء وهو قولهما : الشعراء تجرى فى أشعارها كلّ مالا يجرى ، وقول الفراء عن (غدوة) : والدليل على أنّها معرفة لا تجرى أنّ العرب لا تضيفها .

كما تجده عند الفراء أيضا فى معانى القرآن فى عدّة مواطن منها قوله: " إذا سميت ماء ، أو واديا ، أو جبلا باسم مذكّر لا علّة فيه أجريته ، ..... وربّما جعلت العرب واسط ، وحنين ، وبدر اسما لبلدته التى هو بها فلا يجرونه " (٢) .

وتجده عند ثعلب ومنه قوله : " وفرادى لا يجرى " (٣) . وقوله عن الكأس فى قوله تعالى : (مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا) (٤) : " لو كان اسما للعين لم يجر " (٥) .

---

(١) ينظر مثلا إيضاح الوقف والابتداء :جـ١ : ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ،، ٤٤٥ ، والأضداد ص٣٣٧ ، والزاهر جـ٢ : ١٥٦ ، ١٥٧ ، والمذكر والمؤنث ص١٢٣ - ١٣٠ ، ١٣٣ - ١٣٧ ، ١٧٤-١٧٩ ، ١٨١ ، ٤٦٤-٤٨٥ ، ٥٣٥ - ٥٤٦ - ٦٣٠ - ٦٣١ ، ٦٥٠ - ٦٥٢ .

(٢) جـ ١ : ٤٢٩ ، وينظر م . ن ، الصفحات : ٤٢ ، ٢٠٨ ، ٢٥٤ ، ٣٤٥ ، ٤٢١ ، ٤٢٨ ، وجـ ٢ : ٩٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٣٨٩ ، ٣٥٨ ، وجـ ٣ : ١٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ٢٠٣ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٢ ، ٢٦٠ .

(٣) المجالس جـ١ : ١٢٨ ١٥٥ .

(٤) من الآية الخامسة فى سورة الإنسان . وقد وردت فى المجالس جـ٢ : ٥٨٥ = ٦٥٣ ط ١ . (من عين) مكان (من كأس) ولم ينبّه المحقّق على هذا السهو .

(٥) م . ن . ص . ن .

وقد نُسِبَ إلى الكوفيين جميعا.قال السيوطي (ت ٩١١) "باب المنصرف وغير المنصرف . واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى " [١]. ونسبه ابن يعيش (ت ٦٤٣) إلى البغداديين حين قال : " والبغداديون يسمون باب مالا ينصرف باب ما لا يجرى " [٢]. وهم بهذا مقتفون أثر الكوفيين . إن لم يكن المراد بهم الكوفيين أنفسهم.

ويبدو أنّ " الصرف قريب من الإجراء ؛ لأنّ صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب " [٣] . وقد جاء في اللسان لابن منظور (ت ٧١١) " وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين " [٤] . لذا تجد الفراء يستعمله إلى جانب مصطلح الإجراء فيقول : " وأسماء البلدان لا تنصرف خفت أو ثقلت ، وأسماء النساء إذا خفّ منها شيء جرى " [٥] كما تجد مصطلح الإجراء قد ورد على لسان الخليل (ت ١٧٠) وسيبويه (ت (١٨٠) إلى جانب مصطلح الصرف : جاء في الكتاب عن (أَفْعَلَ) مسمّى به " قلت : فكيف تصرفه وقد قلت : لا تصرفه ؟ قال : لأنّ هذا مثال يمثّل به ، فزعمت أنّ هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر فإن كان اسما وليس بوصف (جرى) " [٦]. وجاء فيه عن اسم الإشارة (ذا) : " إلا أنّك لا تجرى (ذا) اسم مؤنّث ؛ لأنّه مذكّر إلاّ في قول عيسى فإنه كان يصرف امرأة سميتها بعمرو " [٧] . وقد عقد المبرد بابا بعنوان " باب ما يجرى ومالا يجرى" [٨] ثم تكلم فيه عن ما ينصرف ومالا ينصرف .

---

(١) الأشباه والنظائر ، جـ ٢ : ٢٨.

(٢) شرح المفصّل ، جـ ١ : ٥٧.

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) جـ ٩ : ١٨٩ (صرف).

(٥) معاني القرآن ، جـ١ : ٤٢ وينظر م . ن ، ص ٤٣ ، ٣٢١ ، ٤٢٨ ، و جـ ٢ : ١٧٥.

(٦) جـ ٣ : ٢٠٣ = ٢ : ٥ط١ وينظر مكانة الخليل بن أحمد، للدكتور جعفر عبابنه ، ص ١٧٠.

(٧) جـ ٣ : ٢٨١ = جـ ٢ : ٤٥ ط١

(٨) المقتضب ، جـ ٣ : ٣٠٩.

إذ ن فمصطلحا (الصرف) و (الإجراء) مشتركان بين البصريين والكوفيين ، غير أنّه قد غلب في استعمال البصريين مصطلح (الصرف) ، وغلب في استعمال الكوفيين مصطلح (الإجراء) . وبناء على هذا لا أرى مناسبة لقول بعض الباحثين : " وقد وهم السهيليّ حين نسب هذا الاصطلاح إلى سيبويه ، فقال : (وللمنصرف ثلاثة مجارى يجرى عليها ، ولذلك قال سيبويه باب ما يجرى وما لا يجرى) [١] فهذا القول للكوفيين والمبرد .... " [٢] لأنه قد ثبت ورود هذا المصطلح في الكتاب ، وإن كان لا يوجد عنوان ذلك الباب الذى ذكره السهيلى (ت ٥٨١) في النسخ المطبوعة فلعلّه موجود في نسخ أخرى قد اطّلع السهيليّ عليها ولم تصل إلينا .

الترجيح :

ما دام أنّ مصطلحى (الصرف) و (الإجراء) متقاربان في المدلول ولا مزيّة لأحدهما على الآخر إلا من حيث إنّ مصطلح الصرف قد كتب له البقاء فإنى أميل إلى الأخذ به ، وترك مصطلح الإجراء منعا لتعدد المصطلحات والمدلول واحد ، أضف إلى ذلك أنّ الجرس الصوتى لمصطلح الصرف أجمل ، كما يقول أستاذنا الدكتور أحمد مكّيّ الأنصارى .[٣].

---

(١) أمالى السهيلى، تح . محمد إبراهيم البنّا ، (مصر : مطبعة السعادة ، ١٩٧٠م) ، ص ٢٩

(٢) المصطلح النحوى ، لعوض القوزى ، ص ١٦٧.

(٣) ينظر أبو زكريا الفراء ، ص ٤٥٣.

القسم الثانى

مباحث النحو الكوفى الوارد فى الشرح

المبحث التاسع عشر

فعل الأمر مجزوم *

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

مَتَى تَأْتِنِي أَصْبَحْكَ كَأْساً رَوِيَّةً وإِنْ كُنْتَ عَنْها غانِياً فَاغْنَ وازْدَدِ

: " و (اغن) مجزوم على الأمر ، علامة الجزم فيه سقوط الألف " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَىٰ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

: " وموضع (قفا) جزم بلام ساقطة ، والتقدير : لتقفا ، فسقطت اللام والتاء لكثرة الاستعمال ... وعلامة الجزم في (قفا) سقوط النون " (٢) .

---

* مذهب البصريين أنّ فعل الأمر مبنيّ ؛ لأنّه لا يوصف به ، ولا يقع موقع الأفعال المضارعة .

ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ١ : ١٧=١ : ٤ ط بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، جـ٢ : ٣، ١٢٩ ؛ واللامات ، للزجّاجي ، ص ٩١ - ٩٢ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ١ : ١٢٣ ، ٣٠٥ ، جـ ٢ : ٥٣٩ ؛ وإعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه ، ص ٥٤ ، ١٣٢ ، ٢٣٢ ؛ ومشكل إعراب القرآن ، للقيسي ، جـ ١ : ١١ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ٢ : ٥٢٤ ، ٥٣٤ (م ٧٢) ؛ والتبيان ، للعكبري ، جـ ١ : ٧، ٨ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، جـ ٢ : ١٩٠ ؛ وشرح الرضي ، جـ ٢ : ١٦٨ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ١ : ٥٩ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٣ : ١٢٤ - ١٢٥ .

(١) الشرح ، ص ١٨٧ .

(٢) م . ن ، ص ١٨ .

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول امرىء القيس أيضا :

فَقُلْتُ لَهَا : سِيرِي وَأَرْخِي زِمَامَهُ وَلَا تُبْعِدِينِي مِنْ جَنَاكِ الْمُعَلَّلِ

: " وموضع (سيرى) جزم بتأويل لام ساقطة ، كأنه قال : لتسيرى ، وعلامة الجزم فيه سقوط النون ؛ لأنّ الأصل (سيرين) . وكذلك (أرخى زمامه) . وقوله (ولا تبعدينى من جناك) موضع (تبعدينى) جزم على النهى بـ (لا) وعلامة الجزم فيه سقوط النون " (١) .

وهناك ما يربو على عشرة مواضع مماثلة للموضع الأوّل أكتفى بالإحالة إليها (٢) .

التوضيح :

يرى أبو بكر أنّ فعل الأمر معرب ؛ لأنّه قال عن الفعل (اغن) : إنّه مجزوم على الأمر ، وذكر نحوا من ذلك عن أفعال مماثلة سبقت الإشارة إليها . والجزم من أنواع الإعراب . وحيث إنّه قد يطلق أنواع الإعراب على المبنيّات ، كما رأيت فى مبحث سابق (٣) ، فقد يظن أنّه يريد بالجزم البناء . ولكن ينفى ذلك قوله : علامة الجزم فيه سقوط الألف ، وتصريحه بعامل الجزم حين قال : وموضع (قفا) جزم بلام ساقطة ، وكذلك قوله : وموضع (سيرى) جزم بتأويل لام ساقطة . وأيضا استعماله كلمة (موضع) مع (قفا) و (سير) لا يقصد معناها ؛ لأنّه قد استعملها مع

---

(١) م . ن ، ص ٣٨ .

(٢) ينظر م . ن ، الصفحات : ٢٥ س ١٣ ، و ٣٨ س ٨ ، و ٤٤ س ٢ ، ١٠ ، و ٤٦ س ٢٢ ، و ٧٨ س ٦ ، و ٢٤٤ س ١٣ ، و ٢٩٧ س ٥ ، و ٣٣٦ س ١٠ ، و ٣٥٤ س ٦ ، و ٣٦٠ س ١٣ ، و ٣٧١ س ١٦ ، و ٤٠٣ س ١٦ .

(٣) ينظر المبحث الثالث .

فعل لا خلاف في إعرابه حين قال : موضع (تبعد ينى) جزم على النهى بـ (لا)...إلخ[١]

وسبب جعله معربا عنده أنّ أصله المضارع المجزوم بلام الأمر ؛ لقوله عن (قفا) : التقدير لتقفا ، فسقطت اللام والتاء لكثرة الاستعمال ، وقد استدلّ على ذلك فى إيضاح الوقف والابتداء بظهور اللام فى أمر الغائب ، ثم قال: " فأمر المخاطب بمنزلة أمر الغائب ، إلا أنّ اللام تحذف من أمر المخاطب لكثرة الاستعمال وتثبت فى أمر الغائب لقلّة الاستعمال " [٢].

وما ذهب إليه أبو بكر هو مذهب الكوفيين ، ومن بينهم الفراء . فقد قال فى معانى القرآن : " وقوله (**وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ**) [٣]، وفى إحدى القراءتين (**و أَنِ اتلُ**) [٤] بغير واو مجزومة على جهة الأمر ، وقد أُسقطت منها الواو للجزم على جهة الأمر " [٥]. وقال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨) عن إعراب (اتل) فى قوله تعالى (**وَاتْلُ عَلَيْهِمَ نَبَأَ الَّذِى آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا**) [٦]: " فى موضع جزم عند الكوفيين ، فلذلك حذفت منه الواو. قال الفراء : واللام الجازمة محذوفة وهو عند

---

(١) وينظر الشرح ، ص ٢٥ س ١٢ ، و ٤٦ س ٣ ، ٢٢ ، و ٢٦٧ س ٧ ، و ٣١٩ س ١٢. وينظر أيضا إعراب القرآن للنحاس ، جـ ١ : ١٢٣ . فقد استعمل كلمة (موضع) وهو لا يقصد معناها .

(٢) جـ ١ : ٢٢٣.

(٣) من الآية (٩٢) فى سورة النمل .

(٤) هى قراءة عبد الله بن مسعود . ينظر البحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ٧ : ١٠٢، ومعجم القراءات ، للدكتور عبد العال والدكتور أحمد مختار ، جـ ٤ :٣٧٥.

(٥) جـ ٢ : ٣٠١ - ٣٠٢ وينظر م. ن، جـ ١ : ٧٧ ، ٤٦٩ . وإعراب القرآن ، للنحاس ، ٢ : ٥٣٨ - ٥٣٩ ، و جـ ١ : ١٢٣.

(٦) من الآية (١٧٥) فى سورة الأعراف .

البصريين مبنى على أصل الأفعال " [1]. وقال الزجاجي (ت ٣٣٧) عن نحو (اذْهَبْ) : " قال : الكوفيون كلّهم هو مجزوم بإضمار اللام ؛ لأنّ أصل الأمر أن يكون باللام ، ولكن كثر في الكلام فحذفت اللام منه ، وأضمرت ؛ لأن من شأن العرب تخفيف ما يكثر في كلامهم ، وحذفه ، لا سيّما إذا عرف موقعه ، ولم يقع فيه لبس فتقدير قولهم : (اذهب يا زيد) : (لتذهب يا زيد) هذا أصله ، ثم حذف وأضمرت اللام فهو عندهم مجزوم بإضمار اللام . وأجمع البصريون على أن هذا الفعل إذا كان بغير اللام فهو غير معرب " [2].

---

(١) إعراب القرآن ، جـ ١ : ٦٥١ ، وينظر : م . ن ، ص ١٢٣ ، ١٤٧ ، ٣٠٥ ، وجـ ٢ : ٣١١ ، ٥٣٩ ، وجـ ٣ : ٧٠٢ ، ٧٣٧.

(٢) اللامات ، ص ٩١ ، وقد ذكر رأي الكوفيين كلٌّ من : المبرد وابن السراج، ولكنّهما لم يصرّحا بنسبته إليهم . ينظر المقتضب ، جـ ٢ : ١٢٩ ؛ والأصول في النحو، جـ ٢ : ١٧٤ ، وقد نسبه إليهم عدد كبير من النحويين غيرهما . ينظر إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ، ص ٢٧ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ١٣٢ ، ٢٣٢ ؛ ومشكل إعراب القرآن ، للقيسي ، جـ ١ : ١١ ؛ وشرح اللمع ، لعبد الواحد بن بَرْهان ، تح . د. فائز فارس ، الكويت : المجلس الوطني ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ ، جـ ٢ : ٣٣٥ ، والمفصّل للزمخشري ، ص ٢٥٧ ؛ والأمالي الشجرية ، جـ ٢ : ١١٢ ، والإنصاف ، لعبدالرحمن الأنباري ، جـ ٢ : ٥٢٤ ؛ والتبيين ، للعكبري ، ص ١٧٦ ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٧ : ٦١ ، والإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، جـ ٢ : ٤٨ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، جـ ٢ : ١٩ ؛ وشرح الرضي ، جـ ٢ : ١٦٨ ؛ وشرح ألفية ابن معطي ، لابن القواس ، جـ ١ : ٣١٠ ؛ ورصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالَقي ، تح . د. أحمد محمّد الخرّاط ، (دمشق : دار القلم ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٣٠٢ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ١ : ٥٩ ؛ ومغني اللبيب ، لابن هشام ، ص ٢٥٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٣ : ١٢٥ ، وشرحه على الألفية مع حاشية الخضري ، جـ ٢ : ٣٢ ، وشفاء العليل ، للسلسيلي ، جـ ٣ : ٩٤٨ ، وشرح ==

إذن فالكوفيون يرون أنّ سبب إعرابه أنّه مقتطع من المضارع، وأنّ اللام معه مضمرة كما سبق عند أبي بكر. ونُقِلَ أنّ البصريين لا يختلفون مع الكوفيين في أنّه مقتطع من المضارع، لكنّهم يرون مع ذلك أنّه مبني. قال ابن خالويه (ت ٣٧٠): "... وعند أهل البصرة لمّا حذفت تلك اللام وحرف المضارعة صار موقوفا لا مجزوما، لأنّ العامل إذا وجد عمل، وإذا فقد بطل عمله" (١). وقال الرضي (ت ٦٨٦): "... وقال البصريون: هو مبني على السكون إلاّ أنّه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون؛ لأنّ قياسة ... أن يكون مجزوما باللام كأمر الغائب، لكن حذفت اللام مع حرف العلة المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علّة الإعراب، أي الموازنة، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفا للوقف كما كان في الأصل محذوفا للجزم" (٢). وقد نَقَلَ

== الأشموني، جـ ١ : ٦٦، والتصريح، لخالد الأزهري، جـ ١ : ٤٤، ٥٥، والأشباه والنظائر، للسيوطي، جـ ٢ : ١٤٧، ١٤٨، والهمع له جـ ١ : ٢٦=١ : ٩ ط١ والموفي، للكنغراوي، ص ١١٨.

(١) إعراب ثلاثين سورة، ص ٢٣٢.

(٢) شرحه، جـ ٢ : ٢٦٨، وممن ذهب إلى أنّ فعل الأمر أصله المضارع الزجاج، ينظر خزانة الأدب، للبغدادي، جـ ٣ : ٦٢٩، والنحاس، ينظر إعراب القرآن

جـ ١ : ٢٩٧، جـ ٢ : ٦٥. وابن جني (ت ٣٩٢). ينظر المحتسب، جـ ١ : ٣١٣، وابن يعيش. ينظر شرح المفصّل، جـ ٧ : ٥٨ - ٥٩، والسيوطي، ينظر الهمع، جـ ١ : ٢٦=١ : ٩ ط١. ومع ذلك قد صرّح أكثر هؤلاء أنّه مبني. ينظر معاني القرآن، وإعرابه للزجاج، جـ ١ : ٢٦٤؛ والخصائص، لابن جني، تح. محمد علي النجار، (بيروت: دار الهدى، ط ٢، د. ت) جـ ٣ : ٨٣؛ وشرح المفصّل، لابن يعيش، جـ ٧ : ٦١؛ والهمع للسيوطي، جـ ١ : ٤٥ =١ : ١٥.

أبو حيان نحو ذلك لكنه لم يسمّ فيه البصريين والكوفيين ، ونقل أن بعض النحويين قال : إنّ صيغة الأمر صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع وأنّها عندهم مبنية [١] . ولعلّ من هؤلاء عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) الذي لم يسلّم بأنّ صيغة الأمر أصلها المضارع [٢] . كما أنّ ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨) نسب إلى البصريين أنّ الأمر " صيغة على حدتها ، وليست مختصرة من الفعل المضارع ، ولكنّها جارية عليه حتى كأنّها مختصرة منه " [٣] . ولعلّ هذا الاختلاف في النسبة إلى البصريين راجع إلى أنّ بعضهم ذهب إلى أنّه مقتطع من المضارع فعممت النسبة إلى الجميع وذهب بعضهم إلى أنه أصل برأسه فعممت النسبة أيضا إلى الجميع .

واحتجاج الكوفيين لجزمه بإضمار اللام ردّه البصريون بأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، ولمّا كان إضمار الخافض في الأسماء غير جائز كان إضمار الجازم في الأفعال الذي هو أضعف من الخافض أشدّ امتناعا . وأنّه لو كان على إضمار اللام لما تغيّر بناءُ الفعل ؛ لأن إضمار العامل لا يوجب تغير بناء معموله [٤] . وقد ردّ بعض مؤيّدي الكوفيين على الاعتراض بمنع إعمال الجازم مضمرا ،فقال : " إنما لم تضمر حروف الجرّ وتعمل لأنّ الفعل يطلب موضعها ، فمتى حذفت تعدى الفعل فنصب الموضع ، وحروف الجزم ليس لموضعها طالب فبقي على ما كان عليه بعد الحذف [٥]

---

(١) ينظر الأشباه والنظائر ، للسيوطي، ج ٢ : ١٤٧ ـ ١٤٨ .

(٢) ينظر الإنصاف ، ج ٢ : ٥٤٠ (م ٧٢) .

(٣) البسيط ، ج ١ : ٢٢٤ ؛ وينظر رصف المباني، للمالقي، ص ٣٠٢ ؛ والهمع، للسيوطي ، ج ١ : ٢٧ ، ٤٧=١=٩ ، ١٥ ط ١ .

(٤) ينظر اللامات ، للزجاجي ، ص ٩٢ ـ ٩٣ .

(٥) تذكرة النحاة ، لأبي حيّان ، ص ٤٩٨ .

وقياس أمر المخاطب على أمر الغائب ، كما احتجّ به أبو بكر قد نُسِبَ إلى الكوفيين ، وردّه عبدالرحمن الأنباري بأنّه " كان يجب ألا يجوز حذف اللام منه كما لا يجوز في الغائب " (١) . كما ردّه ابن بَرْهان (ت ٤٥٦) بقوله : " ذلك لا يقتضي تساويهما في الإعراب ، ألا ترى أنّ الحرف مثل الاسم في قولك : زيد كعمرو ، وزيد مثل عمرو وأحدهما معرب والآخر مبني ؟! "(٢) . ويقصد بالحرف الكاف في (كعمرو) ويقصد بالاسم (مثل) في (مثل عمرو) .

وهناك احتجاجات أخرى للكوفيين غير التي ذكرها أبو بكر منها أنّه قد ورد ما يؤيّد أنّ أصل (افعل) (لتفعل) كقراءة ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾(٣) وغيرها (٤). وأجيب عن ذلك بأنّ الفعل في القراءة معرب ، لوجود حرف المضارعة ، فإذا زال حرف المضارعة زالت العلّة وإذا زالت العلة زال حكمها(٥) . ومنها أنّ " الأمر ضدّ النهي ، والنهي معرب فانبغى أن يكون الأمر معربا " (٦) وأجيب عنه بوجود حرف المضارعة كذلك مع النهي فأعرب (٧) . ومنها دخول نون التوكيد عليه كما تدخل

---

(١) الإنصاف ، ج ٢ : ٥٤٠ (م ٧٢) .

(٢) شرح اللمع ، ج ٢ : ٣٣٨ .

(٣) من الآية (٥٨) في سورة يونس . وقد رويت تلك القراءة عن النبي صلّى الله عليه وسلم ، وقرأ بها جمع من السلف . ينظر المحتسب ، لابن جني ، ج ١ : ٣١٣ ؛ ومعجم القراءات ، للدكتور عبدالعال ، والدكتور أحمد مختار ، ج ٣ : ٨٠ - ٨١ .

(٤) ينظر معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٤٦٩ - ٤٧٠ ؛ وشرح اللمع لابن برّهان ، ج ٢ : ٣٣٥ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٢٤ - ٥٢٨ .

(٥) ينظر شرح اللمع ، لابن برهان ، ج ٢ : ٣٣٧ ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٤١ .

(٦) شرح اللمع ، لابن برّهان ، ج ٢ : ٣٣٧ .

(٧) ينظر م . ن ، ص . ن ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٤٢ .

على المعرب ، نحو :اضربن ، ولا تضربن [١] ، وأجيب بـ " أنّك تقولُ : هلمن زيدا وليست (هلمّ) معربة " [٢]. ومنها " أنّك تقول فى المعتل : (اغـــزُ ، وارمِ واخشَ) فتحذف الواو ، والياء ، والألف ، كما تقول : (لم يغز ، ولم يرم ، ولم يخش) فتحذف (حرف) العلة ، فدلّ على أنّه مجزوم بلام مقدرة " [٣]. وأجيـــب عنه بأنّ حروف العلّة حذفته حملا للمعتلّ على الصحيح [٤].

وممن وافق الكوفيين من البصريين الأخفش [٥] (ت ٢١٥) ، وممن تبعهـم علىّ بن عبدالرحمن بن الأخضر الأشبيلى [٦] (ت ٥١٤) ، والحسين بن عبدالعزيـــز ابن أبى الأحوص [٧] (ت ٦٧٩) ، وأحمد بن عبد النـور المالقـى [٨] (ت ٧٠٢) ، وابن هشام الأنصارى [٩] (ت ٧٦١) . وهناك عدد من النحويين لم يصرّحوا بمتابعتهم

---

(١) ينظر شرح اللمع ، لابن برهان ، ج ٢ : ٣٣٧.

(٢) ينظر م . ن ، ص . ن.

(٣) الإنصاف لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ٢ : ٥٢٨.

(٤) ينظر م . ن ، ص ٥٤٢ ، وينظر كذلك : شرح المفصّـل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ٦٢ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ٢ : ١٩١.

(٥) ينظر معانى القرآن ، ج ١ : ١٨٣ ، ١٨٨ ، والمغنى ، لابن هشام ٢٥٠ ، والتصريح ،لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٥٥ ، وحاشية الصبّان ، ج ١ : ٦٦ . وقد نَسَب إليه بعضُهم أنّ الجزم عنده بمعنى الأمر ، وأنّ له قولا آخر يوافق قـــول البصريين . ينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ١٢٥ ، وشفاء العليـــل ، للسلسيلى ، ج ٣ : ٩٤٨ .

(٦) ينظر تذكرة النحاة ، لأبى حيّان ، ص ٤٩٨.

(٧) ينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ١٢٥ ، والأشباه والنظائر ، للسيوطى ج٢ : ١٤٧

(٨) ينظر رصف المبانى ، ص ٣٠٣.

(٩) ينظر المغنى ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٤٤ ، ٥٥ وحاشية الصبّان ، ج ١ : ٦٦.

الكوفيين ، كما لم ينسب إليهم ذلك ، لكنّه ، ظاهر من قولهم عن فعـــل الأمر : إنّه مجزوم . ومن هؤلاء ابن كيسان [١] (ت ٢٩٩) ، والزُّبيدى [٢] (ت ٣٧٩) ، ومحمد بن محمد بن آجرّوم [٣] (٧٢٣).

الترجيـــح :

الذى أميل إليـه أنّ صيغة الأمر صيغة مستقلة ، ولا صلة لها بالمضارع ، وأنّها مبنيّة على ما يجزم به المضارع ؛ لأنّه لمّا كان لكلّ نوع من أنواع الإعراب نظير فى البناء ، والجزم فى الإعراب يكون بالسكون والحذف كان نظيره فى البنـاء بالسكون والحذف . ولا داعى لقول الكوفيين ومن تبعهم : إنّه لم يعهد البنـــاء بالحذف [٤]، كما أنّه لا داعى لقولهم أصلا : إنّ فعل أمر المخاطب معرب قياسا على أمر الغائب ، وذلك ، فيما يبدو لى، أنّ أمر الغـائب ليس مباشرا كأمـــر المخاطب [٥] فاحتيج معه إلى اللام الدالة على الأمر [٦]. أمّا المخاطب فلم يُحتَـجْ أمره إلى اللام ؛ لأنه أمام المتكلّم ، كما لم يحتج إلى التاء الزائدة فى أوّله الدالّـة على الخطاب كما احتيج إليها فى المضارع ؛ لأن صيغة الأمر ، فيما أرى ، لا تلتبس

---

(١) ينظر الموفّقى فى النحو ، ص ١١٧، وابن كيسان النحوى ، لمحمد الدعجانى (ر . م) ، ص ٢٤٤.

(٢) ينظر الواضح فى علم العربية ، ص ٤٦ - ٤٧.

(٣) ينظر متن الآجرّوميّة ، (؟ - دار الفكر ، د . ت ، مصـــوّر عن ط. تونس - مكتبة المنار ، ١٣٦٥هـ) ص ٨ ؛ وبغية الوعاة ، للسيوطى جـ١ : ٢٣٨.

(٤) ينظر شرح الجمل ، لابن عصفور ، جـ ٢ : ١٩١ ، والمغنى ، لابن هشام ، ص ٢٥٠.

(٥) وينظر المحتسب ، لابن جنى ، جـ ١ : ٣١٣.

(٦) وينظر نحو الفعل ، لأحمد عبدالستار الجوارى ، (بغداد : المجمع العلمى ، ١٣٩٤هـ) ص ٥٧.

بصيغة أخرى . أمّـــا في المضارع فاحتيج إليها لتدلّ على الخطاب كما تـــدلّ الهمزة على المتكلّم ، والياء على الغائب ، نحو : أنت تفعل ، وأنا أفعل، وهو يفعل .

وأمّـــا ما ورد من أمر المخاطب باللام فربّما قاسته العرب على أمـــر الغائب مراعاة للمعنى ، كما قيل عن قراءة (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا)[1] السابقة : "إنّما أثبت اللام مع المواجهة وأعربه للد لالة علىأنّ أمر البارى يعمّ الحاضرين والغائبين"[2]

---

(١) من الآية (٥٨) في سورة يونس .

(٢) شرح ألفيّة ابن معطى ، لابن القواس ، جـ ١ : ٣١١ ، وينظر شرح اللمع ، لابـــن برهان، جـ ٢ : ٣٣٧.

المبحث العشرون

الإعراب من جهتين *

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن ترجمة امرىء القيس : سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى يقول : (امرؤ القيس) بمنزلة (عبد الله) و(عبدالرحمن) وفي إعرابه أوجه ، يقال : قال : امْرُؤُ القيس ، بضمّ الراء والهمزة ، وقال : امرَؤُ القيس ، بفتح الراء وضمّ الهمزة ، وقال مُرْءُ القيس ، بضم الميم والهمزة بغير ألف ، وقال مَرْءُ القيس ، بفتح الميم وضمّ الهمزة . فمن ضمّ الراء والهمزة ، أو الميم والهمزة قال : هو معرب من جهتين ، ومن فتح الراء والميم قال : هو معرب من جهة واحدة . وعلى هذا تقول : أعجبني شعر امرِئِ القيس بكسر الراء والهمزة ، وتقول : أعجبني شعر امرَأِ القيس بفتح الراء وكسر الهمزة ... إلخ" (١)

٢ - وقال : " ويقال هذا فُمٌ ، ورأيت فَماً ، وأخرجته من فِمِه ، فتضمّ الفاء في موضع الرفع ، وتفتح في موضع النصب ، وتكسر في موضع الخفض ، فيكون معربا من جهتين ، ويقال : هذا فَمٌ ، ورأيت فَماً وأخرجته من فَمِه فتعربه من جهة

---

* مذهب البصريين أنّ حركة الجهة الأولى من الجهتين المذكورتين حركة إتباع ، نحو حركة الراء في (امرُؤ ، وامرَأ ، وامرِىء) . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٢ : ٢٠٣-٢٠٤ = ٣١٢ : ٣١٣ ط. بولاق ، والمقتضب ، للمبرد ، جـ ١ : ٣٦٣ ، وجـ ٢ : ٩١ ، وجـ ٤ : ٢٣١ ؛ وسفر السعادة ، للسخاوي ، جـ ٢ : ٥٦ ؛ وارتشاف الضَّرَب ، لأبي حيان تح . د. مصطفى أحمد النماس (؟ مطبعة النسر الذهبي ، ١٩٨٦م)، جـ ١ : ٤١٥. وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، تح . الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، (مصر ، مطبعة السعادة ، د . ت) ، ص ٣٤.

(١) الشرح ، ص ٣.

واحـــــد ة " (١) .

التو ضيـــــح :

ذ هب ثعلب فيما حكاه عنه أبو بكر إلى أنّ كلمة (امرؤ) أو (مـــر ء) معربة من جهتين حين قال : فمن ضمّ الراء والهمزة أو الميم والهمزة قال : هـــو معرب من جهتين . ثم قال : وعلى هذا تقول : أعجبنى شعر امرىء القيس بكســر الراء والهمزة ...إلخ .

وقد ذ هب أبو بكر إلى ذ لك أيضا حين قال عن (فم) : تضم الفاء فـــى موضع الرفع ، وتفتح فى موضع النصب ، وتكسر فى موضع الخفض فيكون معربا مـــن جهتين (٢) .

والإ عراب من جهتين أو من مكانين قد حكاه أبو بكر نفسه عن الكسائـى والفراء ، فقال فى إيضاح الوقف : " وقال الكسائى والفراء : (امرؤ) معـــرب من مكانين . عرّب من الراء والهمزة " (٣) . وقد نُسِبَ كذ لك إلى الكوفيين عمومـــا . حيث قال أبو حيّان : " ... وذ هب الكوفيون إلى أنّ امرءا وابنما معربان من مكانـــين فالحركة فى النون والراء ليست إتباعا لحركة الهمزة والميم " (٤) .

وقد علّـل الكسائى والفراء مجيء ذ لك فى كلمة (امرىء) فقالا : " وإنّمـــا د عاهم إلى أن يعربوه من مكانين والإعراب الواحد يكفى من الإعرابين أنّ آخره همـزة،

---

(١) م . ن ، ص ٢٥٠.

(٢) وينظر إيضاح الوقف ، جـ ١ : ٢١٣.

(٣) جـ ١ : ٢١١.

(٤) ارتشاف الضرب ، جـ ١ : ٤١٥. وينظر المسائل البصريات، لأبى على الفارسى ، تح د. محمد الشاطر أحمد ، (مصر : مطبعة المدنى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) جـ ٢ : ٨٥٢، وشرح شذ ور الذ هب ، لابن هشام ، ص ٣٤.

والهمز قد يترك في كثير من الكلام، فكرهوا أن يفتحوا الراء ، ويتركوا الهمز، فيقولوا : (امرْوٌ) ، فتكون الراء مفتوحة ، والواو ساكنة فلا تكون في الكلمة علامة للرفع ، فعربّوه من الراء ليكونوا إذا تركوا الهمز آمنين من سقوط الإعراب من الكلمة " [١] .

وقد اعترض البصريون على ما ذهب إليه الكوفيون فقالوا : " لو جاز أن يجعل في اسم واحد رفعان ، كما زعموا ، لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فيجتمع رفع ونصب ، أو نصب وخفض في حال . وهذا محال . فكما امتنع اجتماع إعرابين مختلفين كذلك يمتنع اجتماع إعرابين متّفقين " [٢] .

وممن أخذ بمذهب الكوفيين في هذه المسألة ابن خالويه [٣] (ت ٣٧٠)، والجوهري [٤] (ت ٣٩٣) .

(١) إيضاح الوقف ، لأبي بكر بن الأنباري ، ج ١ : ٢١١ - ٢١٢ .

(٢) سفر السعادة ، للسخاوي ، ج ٢ : ٥٥٥ . وينظر كذلك الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي ، تح . علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالفتاح شلبي ، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ) ج ١ : ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ .

(٣) ينظر شرحه على مقصورة ابن دريد ، تح . محمود جاسم محمد ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) ص ٥٠٧ ، تنبيه : عنوان الغلاف : ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد ، وينظر نفسه ص ١٠٣ ، ١٥٥ .

(٤) ينظر الصحاح ، تح . أحمد عبدالغفور عطار ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ج ١ : ٧٢ ، و ج ٥ : ٢٠٠٤ ، و ج ٦ : ٢٢٨٧ .

وينظر كذلك تهذيب اللغة ، لمحمد الأزهري ، ج ١٥ : ١٨٧ ؛ واللسان ، لابن منظور ، ج ١٤ : ٩٣ (بني) .

الترجيـــح :

الراجح في نظـــرى رأى البصريين القائل : إنّ الحركة الأولـى فى (امرىء) ونحوه تابعة لحركة الإعراب للأسباب التالية :

١ - أنّ التعليل المذكور عن سبب إعراب (امرىء) من جهتين غير مقنـــــع، فى نظرى ، لأنّه غير مطرد ، حيث ورد تخفيف الهمزة بعد الفتح إما بجعلها بين الهمزة وأحد حروف اللين[١] وإما بتحويلها حرف لين بحسب حركتها[٢]، ولم تتغير الفتحة التى قبلها .

٢ - أنّ ذلك التعليل أيضا لا ينطبق على (قم) و (ابنم) ، لأن آخرهما حـــرف صحيح ، كما لا ينطبق على (مَرْء) لأن ما قبل الهمز ساكـــن ، فيكون تخفيفهـــا بنقل حركتها إلى الساكن قبلها [٣]، . وإن كانوا قد أجازوا فى مثل هذا قلب الهمـزة حرف علة من دون نقل الحركة " فقالوا فى (رَفْء) مصدر (رفأت) رفْو ، وفى (خبء) خبْو " [٤]. فإنه لا يتفق كذلك مع التعليل السابق، بل يعامل حرف العلة المنقلـــب عنها معاملة الصحيح كما في نحو : (غَزْو) و (سَهْو) .[٥]

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ، جـ ٣ : ٥٤٢ ، والمقتضب ، للمبرد ، جـ ١ : ٤٩٣ ، والحجة ، لأبي على الفارسي، جـ ١ : ٢٧٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب ، للرضى ، تح . محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، (بيروت - دارالكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ) ، جـ ٣ ص ٤٥.

(٢) ينظر اللسان ، لابن منظور ، جـ ١ : ١٩ (حرف الهمزة).

(٣) ينظر شرح الشافية ، للرضى ، جـ ٣ : ٤٠.

(٤) م . ن ، ص . ن.

(٥) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ١ : ٥٠ .

٣ - أنّـه لا يترتّب على الحركة الأولى وظيفة للكلمة كما يترتب على الحركة الثانية غير الخفّة المتمثلة فى إتباع الأولى للثانية ؛ لأن الضمّة مع الضمـــة والكسرة مع الكسرة أخفّ من الخروج من فتح إلى ضمّ أو إلى كسر [١]. ولعلّ مما يؤيّد أنّ الحركة لمجرد الإتباع عدمَ لزومها؛ لقول ثعلب فيما تقدّم : يقال : قال امرؤ القيس بضم الراء والهمزة ، وقال امرؤ القيس بفتح الراء وضم الهمزة .

٤ - أنّه قد سمع عن العرب من الإتباع ما يجعل حركةَ الإعراب تابعةً لحركـــة البناء كما قالوا فى (الْحَمْدُ لِلّٰه) [٢] : (الْحَمْدِ لِلّٰهِ) [٣]. فإذا كان الإتباع هنا قد غيّر حركة الإعراب فيكون من بابٍ أولى أن يغيّر حركة البناء ويجعلها تابعـــة لحركة الإعراب كما فى (امرىء) وأخواتها .

---

(١) وينظر إعراب القرآن، للنحاس جـ ١ : ١٢٠.

(٢) من الآية الثانية فى سورة الفاتحة .

(٣) ينظر معانى القرآن للفراء ، جـ ١ : ٣ ، ومعانى القرآن، للأخفش ، جـ ١ : ٩ ، و إعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ١ : ١٢٠ ، والمحتسب ، لابن جنّى ، جـ ١ : ٣٧. وقد أشار النحاس وابن جنى إلى أنّها قراءة ، وقال عنها النحاس : إنها لغـــة تمـــيم .

المبحث الحادى والعشرون

ردّ إجازة صرف (أفعل من) للضـــرورة *

العرض :

١ - قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول زهير :

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَىٰ مِنْ ظَعائِـــنٍ تَحَمَّلْنَ بِالْعَلْيَـاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُـــمِ

:" وأجرى الظعائن لضرورة الشعر . قال الفراء والكسائى : الشعراء تجرى فى أشعارهـا كلّ ما لا يجرى إلا (أفعل منك) فإنهم لا يجرونه فى وجه من الوجوه ، لأنّ (مِنْ) تقـوم مقام الإضافة ، فلا يجمع بين إضافة وتنوين ".(١)

٢ - وقال فى معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

كأنّ سُيُوفَنَـا فِينَا وَفِيهِـــمْ مَخَارِيقٌ بِأَيْدِى لَاعِبِينَـــا .(٢)

: " ونوّن (مخاريق) وهى لا تجرى لأنّ كلّ ما لا يجرى تجريه الشعراء فى شعرهـم ؛

---

* مذهب جمهور البصريين جواز صرفه للضرورة ، لأنّ المانع له من الصرف عندهم الوصفيّة ووزن الفعل كـ (أحمر) . ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبـارى ، جـ ٢ : ٤٨٨ ، ٤٩٠ - ٤٩١ (م ٦٩) ، وشرح الرضى ، جـ ١ : ٣٨ ، وتوضيح المقاصـد للمرادى ، جـ ٤ : ١٧٠ ، وشرح الأشمونى ، جـ ٣ : ٢٠٧ ، والهمع ، للسيوطـى جـ ١ : ١١٩ = ١ : ٣٧ ط ١ .

(١) الشرح ، ص ٢٤٥ .

(٢) قال أبو بكر عن المخاريق : " واحد المخاريق مخراق ، وهو ثوب يفتل " . (عن الشرح) . وقال النحاس : " المخاريق : ما مثّل بالشئ وليس به ، نحو مـا يلعب به الصبيان ، يشبهونه بالحديد وليس به " . شرح القصائد التسع ، جـ ٢ : ٦٤١ ، وينظر اللسان ، لابن منظور ، جـ ١٠ : ٧٦ (خ ر ق) .

ليستوى بالتنوين وزن البيت ، إلاّ (أفعل) إذا صحبته (مِنْ) فإنّه لا يَحْتَمِل لأحد إجراؤه فى شعر ولا فى كلام ، كقولك : هو أعقل منك ؛ لأنّ فى (أعقل) معنى إضافة ، ألا ترى أنّك تقول : هو أعقل من زيد فتجد معناه : هو أعقل الرجلين ، فلا يجوز فيه التنوين ، إذ لا يجمعون بين التنوين والإضافة ".(١)

التوضيح :

يرى أبو بكر أنّ (أفعل) إذا صحبته (مِنْ) لا يجوز إجراؤه ، أى صرفه حتّى فى ضرورة الشعر ، وعلّل منع الصرف بأنّ فى (أفعل مِنْ) معنى الإضافة ، فنحو (هو أعقل من زيد) فى معنى : (هو أعقل الرجلين) ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة .

وقد حكى ذلك المنع عن الكسائى والفراء اللذين ذهبا إلى أنّ (مِنْ) تقوم مقام الإضافة * وهو ما أوضحه أبو بكر بالتمثيل السابق .

ومن نسبة ذلك المنع إليهم قول عبد الرحمن الأنبارى (ت ٥٧٧) : " وذهب الكوفيون إلى أنّ (أفعل مِنْك) لا يجوز صرفه فى ضرورة الشعر "(٢). وذكر فى احتجاجهم تعليلا آخر إلى جانب التعليل السابق ، وهو قولهم : " إنّما قلنا ذلك لأنّ (مِنْ) لمّا اتّصلت به منعت من صرفه لقوّة اتّصالها به ؛ ولهذا كان فى المذكّر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد ، نحو : (زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من العَمْرَين ، والزيدون أفضل من العَمْرِين) وما أشبه ذلك ... " (٣)

---

(١) الشرح ، ص ٣٩٨.

(٢) الإنصاف ، جـ ٢ : ٤٨٨ (م٦٩) ، وينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ١ : ١٨٢ ؛ وشرح الرضى ، جـ ١ : ٣٨ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ ٤ : ١٧٠ ؛ وشرح الأشمونى ، جـ ٣ : ٢٠٧ ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ١ : ١١٩ = ١ : ٣٧ ط ١ ؛ والموفى ، للكنغراوى ، ص ٠١٧.

(٣) الإنصاف ، ص ٤٨٨ (م ٦٩).

* ينظر ضرورة الشعر ، لأبى سعيد السيرافى ، د. رمضان عبدالتواب ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٤١

وردّ هذا التعليل بـ " أنّهم قد قالوا : زيد خير منك وشرّ منك ، فيصرفون مع اتّصال (مِنْ) به "[١]. كما رَدَّ التعليلَ الأوّل وهو أنّ (مِنْ) تقوم مقام الإضافة بأنّه لو كان الأمر كذلك لوجب جرّه في موضع الجرّ[٢]، نحو : ذهبت إلى رجل أفضل من عمرو .

ومع قوّة ردّه لم يذكر شاهداً صُرِفَ فيه (أفعل مِنْ) في النثر أو النظم ، وقد ذكر غيره أنّ مِمَا يدلّ على جواز ذلك في الضرورة قول امرئ القيس :

أَلا أَيُّها اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْك بِأَمْثَلِ

حيث صرف (أمثل) مع وجود (مِنْ) المتقدّمة عليه[٣]. وقد عرض أبو بكر لهذا البيت لكنّه لم يشر إلى رواية (منك) والرواية التي وردت عنده في مكانها (فيك)[٤] .

ويبدو لي أنّ للكوفيين أن يقولوا : (مِنْ) لا تؤدّي وظيفتها مع (أفعل) إلاّ إذا كانت متأخرة كما في نحو (زيد أفضل من عمرو).

ويظهر أنّ الكوفيين لم يمنعوا ذلك إلا لعدم ورود السماع به ؛ لأنّ العادة عندهم القياس على الشاذّ والنادر[٥]، ولأنّه لو كان مسموعا لورد في احتجاج البصريين

---

(١) م.ن ، ص ٤٩١.

(٢) ينظر م.ن ، ص ٤٩٢.

(٣) ينظر حاشية الصبان ، ج ٣ : ٢٠٧.

(٤) ينظر الشرح ، ص ٧٧ وكذلك في الديوان ، ص ١٨ ، وفي المقاصد النحوية ، للعيني ، ج ٤ : ٣١٧.

وينظر عن رواية (منك) شرح القصائد التسع ، للنحاس ، ج ١ : ١٦٠ ، وشرح المعلقات السبع ، للزوزني ، (بيروت : مكتبة المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٩م) ، ص ٣٩.

(٥) ينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٥٣ ، ١٧٢ =١:٤٥، ٥٠ ط ١.

الذين أجازوا ذلك في الضرورة .[١]

وممن وافق الكوفيين الأخفش (ت ٢١٥) ، لقول الرضي (ت ٦٨٦) عنه : " وقال هو والكسائي إنّ صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم إلا (أفعل منك) ".[٢]

الترجيح :

الراجح في نظري مذهب البصريين وهو جواز صرف (أفعل من) في الضرورة ، وإن لم أقف على شيء من ذلك ، لأنّ باب الضرورة واسع وبخاصةٍ صرفُ مالا ينصرف ، فقد قال عنه الفراء : " لا أحصيه في أشعارهم " [٣] . وتقدمت حكاية الكسائي والأخفش أنّه لغة لبعض العرب . أمّا احتجاج الكوفيين بأن (مِنْ) تقوم مقام الإضافة فقد سبق بيان الردّ عليه .

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث

(٢) شرح الرضي، جـ ١ : ٣٨.

(٣) معاني القرآن ، جـ ٣ : ٢١٨.

المبحث الثاني والعشرون

تسكين آخر المضارع للتخفيف .*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

فَالْيَومَ فاشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمًا مِنَ اللّهِ وَلا وَاغِلِ (١)

:" وأنشده سيبويه : (فالْيَومَ أشْرَبْ) فسكّن الباء طلباً للتّخفيف ، كما قرأ أبو عمرو (وَيأْمُرْكُم) (٢) و (يَنْصُرْكُم) (٢) . وكما قال الآخر :

---

* مذهب البصريين منع ذلك إلا في الضرورة . وقد ذهب بعضهم إلى منعه حتّى في الضرورة . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٤: ٢٠٣ - ٢٠٤ = ٢ : ٢٩٧ ط. بولاق . والنوادر ، لأبي زيد ، تح د. محمد عبدالقادر أحمد ، (بيروت والقاهرة : دار الشروق ط ١ ، ١٤٠١هـ) ، ص ٨٨ ؛ ومعاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، جـ ١ : ١٠٧ - ١٠٨ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ١ : ١٧٦ ؛ والخصائص ، لابن جني ، جـ ١ : ٧٥ ؛ والكشاف ، للزمخشري ، جـ ٢ : ٢٦٦ ؛ والتفسير الكبير ، للرازي (محمد بن عمر) ، (طهران : دار الكتب العلمية ، ط ٢) ، جـ ١٧ : ٢١٤ ؛ وضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تح. السيد إبراهيم محمد ، (؟ - دار الأندلس ، ط ١ ، ١٩٨٠م) ، ص ٩٥ ؛ وسيبويه والقراءات ، للدكتور الأنصاري (مصر : دار المعارف ، ١٣٩٢هـ) ، ص ٧٣-٨٦.

(١) مستحقب : مستوجب ، الواغل : الداخل في قوم وليس منهم . (عن الشرح).

(٢) وردت في الآيات (٦٧ ، ٩٣ ، ١٦٩ ، ٢٦٨) في سورة البقرة ، و (٨٠) في سورة آل عمران ، و (٥٨) في سورة النساء .

(٣) وردت في الآيتين (١٦٠) في سورة آل عمران ، و (٢٠) في سورة الملك .

وَنَاعٍ يُخَبِّرْنَا بِمَهلِكِ سَيِّـــد تُقَطَّعُ مِنْ وَجْدٍ عَلَيــهِ الأَنَامِلُ (١)

: " أراد : يُخَبِّرُنَا ، فَسكَنَ الراء طلباً للتخفيف والاختصار " (٢).

التوضيـــح :

ورد الفعل المضارع (أَشْرَبَ) في رواية سيبويه ساكن الآخر دون أن تتقدمه أداة جزم (٣). وقد قال عنه أبو بكر : إنّه سكّن للتخفيف وأورد شاهدا على ذلك قراءة أبي عمرو (ت ١٥٤) بإسكان آخر الفعل المضارع والبيت السابق المشتمل على فعل مضارع ساكن الآخر أيضا هو الفعل (يخبّر).

وقوله عن الفعلين الواردين في الشعر : إنهما سكّنا للتخفيف ، ولـــم يجعل تسكينهما للضرورة إلى جانب استشهاده بقراءة أبي عمرو بالإسكان يـــدلّ على أنّه يجوز عنده حذف حركة إعراب الفعل المضارع في النثر . وقبل إثبات ذلك عند نحويي الكوفة أودّ أن أؤكّد صحة تلك القراءة عن أبي عمرو ، لأنـــه قد ذهب بعض النحويين والقرّاء إلى أنّه لم يسكّن ، وإنّما كان يختلس الحركة . ومن أولئك سيبويه (٤) (ت ١٨٠) ، والمبرّد (٥) (ت ٢٨٦)، والزجاج (٦) (ت ٣١١) وابن

---

(١) ورد في معاني القرآن ، للفراء ، جـ ٢ : ١٢ ، وفي ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ٩٤ ، بدون نسبة .

(٢) الشرح ، ص ١٠٠.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٤ : ٢٠٤=٢ : ٢٩٧ طـ. بولاق. وفيه: "قد يسكّن بعضهم في الشعر ويشمّ " ثم أورد البيت بالرواية المذكورة .

(٤) ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ١٥٥.

(٥) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ١ : ١٨٤ ، والنشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، (بيروت ، دار الكتب العلمية ، د . ت) ، جـ ٢ : ٢١٣.

(٦) ينظر إعراب القرآن ومعانيه ، جـ ١ : ١٠٧-١٠٨.

مجاهد [١] (٣٢٤).

والثابت عن أبي عمرو أنه كان يسكن كما كان يختلس [٢] والمُبهمّ هنا قراءتُه بالإسكان. فقد قال يحى بن المبارك اليزيدى (ت ٢٠٢) : " إنه كان يسكن اللام من الفعل فى جميعه " [٣]. يريد فى جميع ما تتوالى فيه الحركات فى القرآن [٤] وفى هذا ردّ على من خصّ ذلك عن أبي عمرو بضمة الراء من الأفعال التى آخرها راء [٥].

واليزيدى قد " أخذ القراءة عَرْضاً عن أبي عمرو وهو الذى خلفه بالقيام بها " [٦] كما ذكره ابن مجاهد فى أوّل رواة أبي عمرو [٧]. وقال الدانى (ت ٤٤٤) :

---

(١) ينظر السبعة ، ص ١٥٦ ، ١٥٧.

(٢) ينظر إبراز المعانى ، لأبى شامة ، تح. إبراهيم عطوة عوض (مصر : مطبعة الحلبى ، ١٩٨٢م) ص ٣٢٦. والنشر ، لابن الجزرى ، ج ٢ : ٢١٢.

(٣) السبعة ، لابن مجاهد ، ص ١٥٧.

(٤) ينظر م. ن ، ص ١٥٥، ١٥٦.

(٥) ينظر النشر ، لابن الجزرى ، ج ٢ : ٢١٣، كما ينظر الحجة لابن خالويه ، ص ٨٧ ـ ٨٨، ففيه ما يؤيّد ما قلت.

(٦) غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى ، بعناية برجشتراسر ، (بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط. ٢ ١٤٠٠هـ) ، ج ٢: ٣٧٥.

(٧) ينظر السبعة ، ص ٩٨ ـ ٩٩. وينظر كذلك حجة القراءات، لأبى زرعة ، تح. سعيد الأفغانى ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ص ٥٤ ، ٥٥ ، والتيسير فى القراءات السبع ، للدانى ، تصحيح أوتو برتزل ، (بيروت : دار الكتاب العربى ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ) ، ص ٥ ، وإرشاد المبتدى وتذكرة المنتهى فى القراءات العشر ، للقلانسى ، تح. عمر حمدان الكبيسى ، (مكة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ) ، ص ١٤١ ـ ١٤٢ ، والإقناع فى القراءات السبع لابن الباذش ، تح. د. عبدالمجيد قطامش (مكة : جامعة أمّ القرى ، مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، ج ١ : ٩٥ ، ٤٨٦.

" قالت الجماعة عن اليزيدى : إنّ أبا عمرو كان يشمّ الهاء من (يَهِدِّى) [١] والخاء من (يَخِصِّمُون) [٢] شيئا من الفتح " [٣] ثم قال : " وهذا يُبطل قولَ من زعم أنّ اليزيدى أساء السمع ... لأنّ ما أساء السمع فيه وخفى عنه لم يضبطه بزعم القائل وقول المتأول قد حكاه بعينه ، وضبطه بنفسه فيما لا يتبعّض من الحركات لخفّته وهو الفتح فمحال أنْ يذهب عنه ، ويخفى عليه فيما يتبعضّ منهنّ لقوته ، وهو الرفع والخفض ... " [٤] . وما دام الأمر كذلك فلا التفات إلى منكرى قراءة الإسكان . وقد نقلها عنه عدد من القراء والنحويين ، وردّوا على منكريها كما سيأتى . وعن قراءة أبى عمرو فيما ذكر عنه أبو بكر خصوصا . قال القلانسى (ت ٥٢١): " قرأ أبو عمرو إلاّ الحمامى عن اليزيدى عنه (يَأْمُرْكُم) ، و (يَنْصُرْكُمْ) بسكون الراء حيث وقع " [٥] .

أمّا عن جواز إسكان آخر المضارع للتخفيف كما ذهب إليه أبو بكر فإنّك تجده عند الفراء حيث قال : " وقوله (أَنُلْزِمُكُمُوها) [٦] العرب تسكّن الميم من اللزوم . فيقولون : أَنُلْزِمْكُمُوها [٧] . وذلك أنّ الحركات قد توالت ، فسكنتِ الميم

---

(١) من قوله تعالى : (أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يِهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى) من الآية (٣٥) فى سورة يونس .

(٢) من قوله تعالى (مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ) الآية(٤٩) فى سورة يس .

(٣) النشر ، لابن الجزرى ، جـ ٢ : ٢١٤.

(٤) م . ن ، ص . ن.

(٥) إرشاد المبتدى ، ص ٢٢٤. وينظر معجم القراءات ، للدكتور عبدالعال وأحمد مختار، جـ ١ : ٦٧ ، ٨٨ ، ١٣٤ ، ٢٠٩ ، وجـ ٢ : ٤٧ ، ١٤١ عن (يأمركم). وينظر م . ن جـ ١ : ٨١ ، وجـ ٧ : ١٩٠ عن (ينصركم).

(٦) من الآية (٢٨) فى سورة هود.

(٧) " ورُوِىَ ذلك عن أبى عمرو ".التفسير الكبير ، للرازى ، جـ ١٧ : ٢١٤. وينظر =

لحركتها وحركتين بعدها ، وأنّها مرفوعة . فلو كانت منصوبة لم تستثقل " (١)

وأجاز ه ثعلب حين قال عن الفعل (يرتبط) فى قول لبيد :

تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أو يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمامُها

: " أراد حتى يرتبط ثم نسق به . أو جزم (يرتبط) لكثرة الحركات " (٢). وتجد مثل ذلك عند القاسم بن محمد والد أبى بكر حيث قال بعد البيت التالى :

كُنّا نُرَقِّعُها فَقَدْ مُزِّقَتْ واتّسع الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

: " كان ينبغى أن يقول : نُرَقِّعُها ، فَسكّن العينَ لِكثْرَةِ الْحَرَكات " (٣).

كما يظهر أنّه جائز أيضا عند الكسائى ، لقول النحاس (ت ٣٣٨) :

" وحكى الكسائى والفراء (**أَنُلْزِمُكُمُوها**) (٤) بِإِسْكَانِ المِيم تَخفيفا " (٥).

" وقد عزا الفراء ذلك إلى بنى تميم وبنى أسد وبعض النجد يين . وذكر أنهم يحققون* مثل (**يَأْمُرُكُمْ**) فيسكنون الراء لتوالى الحركات " (٦). كما قال

=الهمع ، للسيوطى، ج ١ : ١٩٩-٢٠٠ = ١:٥٨ ط ٠١

(١) معانى القرآن ، ج ٢ : ١٢ ، وينظر التفسير الكبير ، للرازى، ج ١٧ : ٢١٤.

(٢) مجالسه ، ج ٢ : ٣٦٨ =٤٣٦ ط ١

(٣) شرح ديوان المفضليات ، ص ١٦٤.

* هكذا في الأصل ولعلها (يخففون).

(٤) من الآية (٢٨) فى سورة هود ، وقد سبق تخريج القراءة قريبا .

(٥) إعراب القرآن ، ج ٢ : ٨٧ . وينظر البحر المحيط ، لأبى حيّان، ج : ٥ ٢١٧.

(٦) إبراز المعانى ، لأبى شامة ، ص ٣٢٦ . وينظر النشر ، لابن الجزرى ، ج ٢ : ٢١٣. وإتحاف فضلاء البشر ، للدمياطى ، تصحيح على محمد الضبّاع، (بيروت: دار الندوة الجديدة ، عن ط . مصر - مطبعة عبدالحميد حفنى، ١٣٥٩هـ) ، ص ١٣٦.

أبوعمرو: أهل الحجاز يقولون : (يعلِّمُهم) و (يلعنُهم) مثقّلة ولغة تميم (يعلّمْهم) و (يلعنْهم) " (١).

وإتماما للفائدة أقول : إنّ الفراء قد أجاز إسكان حرف الإعراب في الاسم كما أجازه في الفعل (٢) .فقال عن كلمة (السيّء) في قوله تعالى : (وَمَكْرَ السَّيِّءِ) (٣) : " وقد جزمها الأعمش وحمزة (٤) لكثرة الحركات كما قال : (لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ)(٥) .... " (٦).

وقد أخذ بمذهب الكوفيين في هذه المسألة عدد من الأئمة الأجلاء منهم:

١ - أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) ، وقد قال في أثناء الاحتجاج لقراءة أبي عمرو : " ... فأمّا من زعم أنّ حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علما للإعراب فليس قوله بمستقيم . وذلك أنّ حركات الإعراب قد تحذف لأشياء .

---

(١) المحتسب ، لابن جني ، ج ١ : ٢٠٩ ، وينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ١ : ٢٠٦، والنشر ، لابن الجزري ، ج ٢ : ٢١٣ ، والهمع ، للسيوطي ج١ : ١٨٧ =ا: ٥٤ ط ١ . وخصائص لغة تميم ، لمحمد بن أحمد العمري ، (مكة : جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الشريعة ، مركز البحث العلمي ، "ر . م" ، ١٣٩٦هـ ، رقم ٣٨٠) ص ١٧١.

(٢) وقد أجاز الحذف أيضا في حركة البناء ، ينظر معاني القرآن ، ج ٢ : ١٢. لكنّ أبا علي الفارسي قال : " لا خلاف في تجويز إسكانها " . الحجة ، ج ٢ : ٦٥. وينظر ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ٩٦ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيّان ، ج ١ : ٢٠٦

(٣) من الآية (٤٣) في سورة فاطر .

(٤) وينظر السبعة لابن مجاهد ، ص ٥٣٥.

(٥) من الآية (١٠٣) الأنبياء ، وقال عنها الفراء بعد نهاية كلامه السابق : " حدثني الرؤاسيّ عن أبي عمرو بن العلاء (لايحزنْهم) جزم ".

(٦) معاني القرآن ، ج ٢ : ٣٧١.

ألا ترى أنّها تحذف فى الوقف، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ؟ . فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجز حذفها فى هذه المواضع " (١).

٢ - ابن جنى (ت ٣٩٢) . وقد قال فى الردّ على المبرّد (ت ٢٨٦) الذى أنكر جواز الإسكان : " وأما دفع أبى العباس فمدفوع وغير ذى مرجوع إليه، وقد قال أبو على فى ذلك فى عدّة أماكن من كلامه ، وقلنا نحن ما أيّده، وشدّ منه " (٢)

لكن يؤخذ على أبى عَلِىّ وابن جنى مع تجويزهما ذلك تضعيفهما لمن روى الإسكان فى القراءة . فقد قال أبو على : " لعلّه ظنّ الاختلاس إسكانا " (٣). وقال ابن جنى عن رواية سيبويه (ت ١٨٠) اختلاس الحركة : " وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنا . ولم يؤت القوم من ضعف أمانة ، لكن أتوا من ضعف دراية " (٤).

وكان الأولى بهما مع إجازة الإسكان عدم تضعيف قراءة سبعيّة تؤيّد ما ذهبا إليه . بل أدّى الأمر بابن جنى إلى تفضيل سيبويه على القُرّاء المختصين بالقراءة وروايتها . وهم أهل الضبط والدراية فى هذا الشأن. ولكن شدّة تقديره لسيبويه جعلته يصفه بذلك ويقول عنه فى موضع آخر : " ولا كان بحمد اللّه مزنا بريبة ولا مغموزا فى رواية " (٥). وإذا كان سيبويه كذلك فإن القراء موضع

---

(١) الحُجّة ، جـ ٢ : ٦٧ ، وينظر م . ن ، ص . ن ، و ص ٦٨ ، ٦٩.

(٢) الخصائص ، جـ ٣ : ٣٤١ ، وينظر م . ن ، ص ٣٤٠ ، وجـ ١ : ٧٥ ، و جـ ٣ : ٩٥ - ٩٦ ، والمحتسب ، جـ ١ : ١٠٩ - ١١١.

(٣) الحُجّة ، جـ ٢ : ٦٩.

(٤) الخصائص ، جـ ١ : ٧٢ - ٧٣.

(٥) م . ن ، جـ ٢ : ٣٤٠.

الثقة أيضا . وكان عليه أن يثبت روايتهم دون أن يضعّفها كما أثبت روايـــة سيبويه ، لأن الجميع موضع ثقة .

٣ - أبو عمرو الدانى (ت ٤٤٤) . وقد قال : " الإسكان أصحّ فى النقـــل وأكثر فى الأداء ، وهو الذى أختاره وآخذ به " [١] . ويبدو لى أنّه قد بالـــغ فى قوله : (الإسكان أصحّ فى النقل) . فإنما قال ذلك لأنه يشكّ فى صحّة رواية الاختلاس عن أبى عمرو [٢] ، وهى صحيحة [٣] كصحّة قراءة الإسكان .

٤ - ابن عصفور (ت ٦٦٩) . وقد قال : " الصحيح أنّ ذلك جائز سماعـــا وقياسا . أمّـــا القياس فإنّ النحويين اتّفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام لا يخالف فى ذلك أحد منهم ... فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغى ألاّ ينكر ذهابها للتخفيف ، وأمّا السماع فثبوت التخفيف فى الأبيات التى تقدم ذكرها .." [٤]

٥ - ابن مالك (ت ٦٧٢) . وقد قال : " وحكى أبو عمرو أنّ لغة بنى تمـــيم تسكين المرفوع من (يعلّمهم) ونحوه " [٥] .

٦ - أبو حيان (ت ٧٤٥) . وقد قال فى الردّ على الزمخشرى (ت ٥٣٨) الذى وجّه قراءة الإسكان بـ " أنّ الحركة لم تكن إلاّ خلسة فظنّها الراوى سكونا " [٦] : " والزمخشرى على عادته فى تجهيل القرّاء ، وهم أجلّ من أنْ يلتبس عليهم الاختلاس

---

(١) النشر فى القراءات العشر ، لابن الجزرى ، (بيروت - دار الكتب العلميّة ، د . ت) جـ ٢ : ٢١٣ .

(٢) ينظر م . ن ، ص ٢١٤ .

(٣) ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٤) ضرائر الشعر ، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٥) شرح التسهيل ، تح . د . عبدالرحمن السيد ، (مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١ ، ١٩٧٤م) جـ ١ : ٦١ . وينظر الهمع ، للسيوطى ، جـ ١ : ١٨٧ = ١ : ٥٤ ط ١

(٦) الكشاف ، جـ ٢ : ٢٦٦ .

بالسكون " (١)

٧ - ابن الجزرى (ت ٨٣٣) . وقد قال فى الردّ على من ذهب إلى أنّ الراوى لم يضبط عن أبى عمرو : " وذلك مردود على قائله ، ووجهه فى العربيّة ظاهر غير منكر وهو التخفيف ..." (٢) .

٨ - ومن المحدثين (٣) أستاذنا الدكتور أحمد مكى الأنصارى وقد عقد مسألة عنوانها (إسكان حرف الإعراب المتحرك) لمناقشة رأى سيبويه وغيره من البصريين الذين أنكروا ذلك ، واستشهد فيها بقراءة أبى عمرو لعدد من الآيات وقال : فى ختامها : " وغنى عن البيان أن نقول : إنّ تسكين حرف الإعراب هو لغة تميم . وتميم من أفصح القبائل العربية ، كما هو معلوم لكلّ من له صلة بالدراسات اللغوية "(٤)

---

(١) البحر المحيط ، جـ ٥ : ٢١٧ ، وينظر م . ن ، جـ ١ : ٢٠٦ .

(٢) النشر ، جـ ٢ : ٢١٣ .

(٣) وينظر خصائص لغة تميم ، لمحمد أحمد العمرى (ر . م) ، ص ١٧١ ، وظاهرة التأويل فى القرآن الكريم ، لمحمد عبدالقادر هنادى ، (مكة : جامعة أم القرى مركز البحث العلمى ، ر . م ، ١٤٠٢هـ ، رقم ٥٨٥) ص ١٢٧ ، والظواهر اللغوية فى قراءة الحسن البصرى ، للدكتور صاحب أبى جناح ، (العراق : جامعة البصرة ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٤٨ - ٥٢ .

(٤) سيبويه والقراءات ، ص ٨٦ .

الترجيـــح :

بناء على الأدلّة التى احتج بها علماؤنا الأ فاضل ، وفى مقدمتها ثبـــوت القراءة بـذلك عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، إلى جانب أنّ الإسكان لغة لبعـض قبائل العرب الفصيحة كتميم وأسد . أرجّح ما ذ هب إليه الكوفيون وهو جواز إسكان المضارع للتخفيف . وقد جمعت عد د ا من الشواهد الشعرية والنثرية على ذلـــك ، ولكن مراعاة للاختصار ، ونظرا لورود ه فى قراءة أبى عمرو السبعيّة فى جميع مـــا توالت فيه الحركات فى القرآن ، كما سبق به البيان ، أكتفى بالإحالة إلى مواطـــن تلك الشواهد [(١)].

---

(١) ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ١٥٥ ـ ١٥٧ ؛ والحُجّة ، لابن خالويـــه، ص ٧٧ ـ ٧٨ ؛ ومختصر فى شواذ القراءات من كتاب البد يع له أيضا ، بعناية برجشتراسر (مصر : المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤م) ، ص ٢٩ ، ٤٥ ، ٥٩ ، ٧٤ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٦٤ ؛ والخصائص ، لابن جنى ، جـ ١ : ٧٤ ، و جـ ٢ : ٣٤٠ ؛ والمحتسب ، له كذ لك ، جـ ١ : ١٠٩ ، ١٩٩ ، ٢٢٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧، ٢٧٣ ، و جـ ٢ : ٥٩ ، ٣٣٨ ، ٣٤٦ ؛ والكشف ، للقيسى ، جـ ١ : ٢٤٠ ؛ والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبى ، جـ ١٠ : ٣٨٨ ؛ وضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ٩٤ ، ٩٦ ؛ والنشر ، لابن الجزرى ، جـ ٢ : ٢١٢ ، ٢١٣ ؛ وإتحاف فضـــلاء البشر ، للد مياطى ، ص ١٣٦ .

المبحث الثالث والعشرون

إسكان ياء المنقوص المنصوب .*

العـــرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول زهير :

وَمَنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الزِّجَاجِ فَإِنَّـهُ يُطِيعُ الْعَوَالِي رُكِّبَتْ كُلَّ لَهْـذَمِ (١)

: " وموضع (العوالي) نصب بـ (يطيع) ، وسكّن الياء على لغة من يقول : رأيـت الجواري ، بتسكين الياء . واللغة الجيّدة فتحها . ويقول أصحاب هذه اللغـة : رأيت قاض وداع . والكلام الجيّد : رأيت قاضيا وداعيا . قال الشاعر :(٢)

فكسوتُ عارٍ جَنْبُهُ فَتركتُـــه جذلانَ جادَ قَميصُه ورداؤه " (٣)

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

وعتّاباً وَكُلْثُومـــاً جَمِيعـــاً بِهِمْ نِلْنَا تُـراثَ الأَكْـــرَمِيـــنا

: " ويروى : (بهم نلنا مساعي الأَكْرمينا) ...ومساعي منصوبة بنلنا ، والأصل مساعيّ الأكرمينا ، فأسكن الياء على لغة الذين يقولون :رأيت قاضِيك وداعِيـــك.

---

* مذهب الخليل ، وسيبويه ، والمبرّد أنّ ذلك ضرورة . ينظر الكتاب، لسيبويه جـ٣: ٣٠٥-٣٠٦=٢: ٥٤-٥٥ ط بولاق، والكامل ، للمبرّد، جـ ٣ : ٢١ ؛ والمحتسب ، لابن جني ، جـ ١ : ١٢٦ ؛ وعبث الوليد ، للمعرّي ، بتعليق محمّد عبدالله المدني (الرياض : دار الرفاعي ، ط ٣ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ١٤٦.

(١) الزِّجاج : جمع زُجّ ، وهو حديدة تركّب في أسفل الرمح . ينظر اللسان ، لابن منظور، جـ٢ : ٢٨٥ (ز ج ج) . والعوالي: جمع عالية ، وهي نحو من ذراع من مقدم الرمح ، واللهذم: الماضي . (عن الشرح).

(٢) نسبه في إيضاح الوقف ، جـ١ : ٢٣٨ لجرير .

(٣) الشرح ، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

قال الأعشى :

فَتًى لَوْ يُنَادِى الشَّمْسَ أَلْقَتْ قِنَاعَهَا أوِ الْقَمَرَ السَّارِى لأَلْقَى الْمَقَالِدَا

: " أراد : أوِ الْقمر السارىَ ، فأسكن الياء . ومثله قول الآخر :

كَأَنَّ أيدٍ يهِنّ بالقاعِ القرقْ أَيدِى جوارٍ يَتَعاطَين الْوَرِقْ

معناه : كأنّ أيد يَهِنّ ، فأسكن الياء " (١) .

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول الحارث بن حلّزة :

فَاتْرُكُوا الْبَغْىَ والتَّعَدِّى وإِمّا تَتَعَاشَوا فَفِى التَّعَاشِى الدَّاءُ

: " ويروى : (الطيخ) .. و (التعدى) نسق على (الطيخ) وأسكنت الياء ، وحقّها أن تفتح ، على لغة الذين يقولون : رأيت قاضيك بإسكان الياء " (٢) .

التوضيح :

ورد فى الأبيات التى عرض لها أبو بكر الكلمات التالية : (العوالى) (مساعى) ، (التعدّى) ، وهى أسماء منقوصة . وقد جاءت ساكنة الآخر مع وقوعها فى موضع نصب ، والمنقوص إذا كان منصوبا تظهر عليها الفتحة لخفتّها ، كما هو معلوم ، ولا تسكّن إلا فى الضرورة(٣) ، ولكنّ أبا بكر ذكر أنّ تسكين آخر المنقوص المنصوب لغة ، وجعل مجىء هذه الكلمات ساكنة من تلك اللغة .

---

(١) م . ن ، ص ٤٠٦ - ٤٠٧ .

(٢) م . ن ، ص ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٣) ينظر مثلا الهمع ، للسيوطى ، ج ١ : ١٨٢ = ١ : ٥٣ ط ١ .

فقال : وموضع (العوالى) نصب بـ (يطيع) ، وسكّن الياء على لغة من يقـــول: رأيت الجوارى ، بتسكين الياء . وذكر نحوا من ذلك عن كلمتى (مساعى) ، و (التعدى) وأورد بعض الشواهد الشعريّة ، وقد ذكر هذه اللغة أيضا فى كتابه إيضاح الوقـف ، وأجاز القياس عليها [١] . لكنّه مع ذلك يفضّل لغة فتح الياء ، لقوله المتقدّم: واللغة الجيّدة فتحها ، وقوله : والكلام الجيّد رأيت قاضيا ....

وما ذكره أبو بكر عن إسكان المنقوص فى حالة النصب تجده عند الفـراء حيث يقول عن نحو ذلك : " أسكن الياء على لغة الذين يقولون : رأيت قاضْ ورام " [٢] وقال المعرى (ت ٤٤٩) عن ذلك الإسكان أيضا : " وهو عند سيبويه ضرورة ، وعند الفراء لغة " [٣] .

وقد حكى هذه اللغة من الكوفيين أحمد بن عبيد (ت٢٧٨)، فقال :" هذه لغة تسكّـن فيها الياء فى نصبها " [٤] . والقاسم الأنبارى والد أبى بكر فقال :" هى لغة قوم لا يحرّكـون الياء فى النصب ، كما لا يحركونها فى الرفع والخفض " [٥] . كما نُقِلَ عن الكوفيين قولهم : " سكّنت الياء ، وهى منصوبة فى الحكم ، على لغة من يقول : رأيـت جواريك ، بسكون الياء " [٦] " . وقـد حكـاها مـن البصريـين سهـل

---

(١) ينظر جـ ١ : ٢٣٧ ـ ٢٣٨ ، ٢٤٥.

(٢) اللسان ، لابن منظور ، جـ ١٢ : ٥٥٩ (ل و م) .

(٣) عبث الوليد ، ص ١٤٦ـ١٤٧.

(٤) شرح ديوان المفضليات ، للقاسم الأنبارى ، ص ٥٣ ـ ٥٤ ، وينظر ص ٧٣

(٥) م . ن ، ص ٧٧

(٦) تذكرة النحاة ، لأبى حيّان ، ص ٥٦٠.

السجستانى [١] (ت ٢٥٥).

*

ونسب الفراء هذه اللغة ، فقال : " هذه لغة طيّىء ، لأنهم يسكنون الياء فى النصب ولا ينصبون " [٢]. وحُكِى عن الكلا بيين إسكان الياء فى المضارع المنصوب فى قوله تعالى : (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ) [٣]. ولا فرق بين هذه الياء وياء الاسم المنقوص ، فيما يبدو لى [٤].

وقد ذهب عدد من النحويين إلى جواز إسكان ياء المنقوص فى السعة كما يظهر من كلامهم ، وذلك بناء على ورود ما يؤيده من شواهد نثرية كما سيأتى ، ومن هؤلاء النحويين ، ابن جنى [٥] (ت ٣٩٤)، وابن مالك [٦] (ت ٦٧٢) ، والرضى [٧] (ت ٦٨٦) ، وابو حيان [٨] (٧٤٥) ، والمرادى [٩] (ت ٧٤٩) ، والصبّان [١٠] (ت ١٢٠٦).

---

(١) ينظر الهمع، للسيوطى، جـ ١ : ١٨٣ = ١ : ٥٤ ط ١ . والدرر اللوامع، للشنقيطى، (بيروت : دار المعرفة ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ) ، جـ ١ : ٢٩.

(٢) الأصول فى النحو ، لابن السراج، جـ ٢ : ٢٠٥ ، وتذكرة النحاة ، لأبى حيان ، ص ٨٤.

(٣) من الآية (٢٥٤) فى سورة البقرة . وينظر مختصر فى شواذ القراءات ، لابن خالويه ص ١٦ ؛ ولغات قيس ، لمحمد أحمد العمرى ، (مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى، (ر ن) ، ١٤٠٢هـ ، برقم ٥٩٣)، ص ٣٢٨.

(٤) وينظر المحتسب ، لابن جنى، جـ ٢ : ٣٤٢-٣٤٣.

(٥) ينظر م . ن ، ص ٣٤٣ ، والمنصف ، تح . إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، (مصر: مطبعة مصطفى الحلبى، ط ١، ١٣٧٣هـ) ، جـ ٢ : ١١٤.

(٦) ينظر شرح التسهيل ، جـ ١ : ٦١.

(٧) ينظر شرحه على الكافية ، جـ ٢ : ٢٣٠.

(٨) ينظر البحر المحيط ، جـ ٢ : ٣٨٨.

(٩) ينظر توضيح المقاصد ، جـ ١ : ١٢٣.

(١٠) تنظر . حاشيته ، جـ ١ : ١١١.

* فى الأصل المطبوع : طىء

ويستوى فى لغة طيّىء فتحة الإعراب ، كما سبق ، وفتحة البناء ، نحو : اقضنّ يا هذا ، فيما حكاه الكوفيون أيضا [١] .

الترجيح :

الراجح فى نظرى منع قياس إسكان ياء المنقوص المنصوب لقلّة الوارد منه فى النّثر ، وأرى أن يقتصر على المسموع منه ، لثبوت أنّ ذلك لغة لبعض القبائل كطيّىء ، وبنى كلاب ، ولورود ما يؤيد تلك اللغة من شواهد نثريّة منها :

١ - قراءة (**مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ**) [٢] بسكون الياء [٣] .

٢ - قراءة (**وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوالِ**) [٤] بتنوين (موال) [٥] .

٣ - قراءة (**فَاذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْهَا صَوافِ**) [٦] بتنوين (صواف) [٧] .

٤ - قراءة (**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا**) [٨] بإسكان ياء (تغنى) [٩] .

---

(١) ينظر مجالس ثعلب ، جـ ٢ : ٥٣٩ ؛ وشرح ديوان المفضليات ، للقاسم الأنبارى ، ص ١٩ ؛ والأصول ، لابن السراج ، جـ ٢ : ٢٠٤ - ٢٠٥ ؛ والمسائل البصريات ، لأبى على ، جـ ١ : ٣٥٧ ؛ وتذكرة النحاة ، لأبى حيان ، ص ٨٤ ؛ وشرح الرضى جـ ٢ : ٤٠٥ ؛ وقد نصّ على ذلك ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ٤ : ٤٠٣ = ٢ : ٧٩ ط ١ ؛ وخزانة الأدب ، للبغدادى ، جـ ٤ : ٥٨٠ .

(٢) من الآية (٨٩) فى سورة المائدة .

(٣) وهى لجعفر بن محمد الصادق ، ينظر المحتسب ، لابن جنى ، جـ ١ : ٢١٧ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ٤ : ١٠ .

(٤) من الآية (٣٣) فى سورة النساء .

(٥) وهى لمجاهد ، ينظر مختصر فى شواذّ القراءات ، لابن خالويه ، ص ٢٥ .

(٦) من الآية (٣٦) فى سورة الحج .

(٧) قال ابن خالويه : " وقد روى عن بعضهم : (صواف) ، مثل (جوار) " ، مختصر فى شواذّ القراءات ، ص ٩٥ .

(٨) من الآية (١٠) فى سورة آل عمران .

(٩) وهى لعلىّ كرّم الله وجهه . ينظر مختصر فى شواذّ القراءات ، لابن خالويه ، ص ١٩

٥ - قراءة (أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الموتى) [١]، بسكون الياء [٢]

٦ - جاء في المثل " أعط القوس باريها " [٣] و " قيل : إنّ روايته عن العرب بسكون الياء لا غير " [٤].

أَمَّا الشواهد الشعريّة فيكفي منها ما تقدّم في العرض، نظرا لكثرتها [٥] قال ابن جني : " وشواهد ذلك في الشعر أكثر من أن يؤتى بها " [٦].

---

(١) الآية الأخيرة في سورة القيامة .

(٢) وهي لطلحة بن سليمان، ينظر المحتسب لابن جني، ج ١ : ٣٤٢، وينظر عن ذلك البحر المحيط، لأبي حيان، ج ٨ : ٣٢٢.

(٣) الأمثال، للقاسم بن سلاّم، تح. د. عبدالمجيد قطامش، (مكة : جامعة الملك عبدالعزيز، مركز البحث العلمي، ط ١، ١٤٠٠هـ)، ص ٢٠٤ ؛ والفاخر، للمفضل بن سلمة، تح. عبدالعليم الطحاوي، (ج.ع.م : وزارة الثقافة) ط ١، ١٣٨٠هـ) ص ٣٠٤.

(٤) المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، (بيروت : دار الكتب العلميّة، ط ٢ ١٤٠٠ هـ) ج ١ : ٢٤٧ ؛ وينظر : شرح الرضي، ج ٢ : ٢٣٠ ؛ وخزانة الأدب، للبغدادي، ج ٣ : ٥٣٠.

(٥) ينظر الكتاب، لسيبويه، ج ٣ : ٣٠٦ = ٢ : ٥٥ ؛ والكامل، للمبرّد، ج ٣ : ٢١-٢٢ ؛ والمحتسب، لابن جني، ج ١ : ١٢٥-١٢٦ ؛ والخصائص له، ج ١ : ٣٠٦ - ٣٠٧) ج ٢ : ٣٤١ - ٣٤٢ ؛ وما يجوز للشاعر في الضرورة، للقيرواني، تح. د. محمد زغلول سلام، و د. محمد مصطفى هدارة، (الاسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٧٣م) ص ١٣٨ - ١٤٠ ؛ وضرائر الشعر، لابن عصفور، ص ٩١-٩٣.

(٦) المحتسب، ج ١ : ٣٤٣، وينظر الخصائص، ج ٢ : ٣٤١.

المبحث الرابع والعشرون

إشباع الحركات *

العـــرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

أَلاَ أَيُّها اللَّيْلُ الطَّويلُ أَلا انجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ فِيكَ بِأَمْثَـــلِ

: " وموضع (انجلي) جزم على الأمر ، علامة الجزم فيه سكون اللام في الأصـــل[1]، ثم احتاج الى حركتها بصلة لها ، ليستوى له وزن البيت فكسرها ووصل الكســـرة بالياء . وقال الفراء : العرب تصل الفتحة بالألف ، والكسرة بالياء ، والضمة بالواو . ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ :(سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَىٰ) [2]، موضع (تنسى) جـــزم بـ (لا) ، على النهي ، والألف صلة لفتحة السين . ومن ذلك قول الشاعر :

---

* مذهب سيبويه وغيره من البصريين أن ذلك ضرورة . وهو عندهم علـــى نوعين : ما كان بعد حركات آخر المعتل المجزوم فهو مما أجرى مجرى الأصل ، وما كان سوى ذلك فهو إشباع . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ٢٨= ١ : ١٠ ط. بولاق وجـ ٣ : ٣١٦=٣ : ٥٩-٦٠ ، وجـ ٤ : ٢٠٤-٢٠٦=٣ : ٢٩٨-٢٩٩ ؛ والمقتضب ، للمبرّد جـ ٢ : ٢٥٦ ، والكامل ، له أيضا ، جـ١ : ٢٥٣ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٣ : ٣٩٨.

(١) يبدو لي أنّ ذلك سهو منه رحمه الله ؛ لأنّ الفعل معتل اللام من انجلَىٰ ينجلي فانْجَلِي فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة وعلى رأيه حذف حرف العلة جزم ، كما تقدّم في المبحث التاسع عشر .

(٢) الآية (٦) في سورة الأعلى .

إذا الْجَوْزَاءُ أَرْدَفَتِ الثُّرَيَّـــا ظَنَنْتُ بِآلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَـــا

الألف فى (الظنون) صلة لفتحة النون . والموضع الذى وصلوا فيه الكسرة بالياء

قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِـــى بِمَا لَاقَتْ لَبُـــونُ بَنِى زِيَـــادِ

الياء صلة لكسرة التاء ، والموضع الذى وصلوا الضمة فيه بالواو قول الشاعر :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَـــذِراً مِنْ سَبِّ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَـــدَعِ

الواو صلة لضمة الجيم " (١).

٢ - وقال فى معرض الحديث عن قول عنترة :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلَ الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ (٢)

: " قال أكثر أهل اللغة : ينباع معناه : ينبع، على مثال (يَفْعَلُ) ، من نَبَعَ الماءُ ينبع . فزاد الألف على الإتباع لفتحة الباء ؛ لأنهم ربّما وصلوا الفتحة بالألف، والضمة بالواو ، والكسرة بالياء . قال الراجز :

لَا عَهْدَ لِى بِنِيضَـــــالْ أَصْبَحْتُ كَالشَّنِّ الْبَـــالْ

أراد : بنضال ، من المناضلة . وقال الآخر :

كَأَنِّى بِفَتْخَـاءِ الجناحين لَقْوَةٍ على عجلٍ منّى أُطَأْطِـــئُ شِيمَـــالِى (٣)

(وقال الآخر) :

اللّٰهُ يَعْلَمُ أَنَّـا فِى تَلَفُّتِنَـــا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلى إِخْوَانِنَـا صُـــورُ (٤)

وَأَنَّنِى حَيْثُمَا يَثْنِى الْهَوَى بَصَرِى مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُـــورُ

---

(١) الشرح ، ص ٧٨.

(٢) الذفرى والذفريان: الحيدان المشرفان وراء الأذنين . والجسرة : الطويلة ، وقيل : الجسر الجسور الذى لا يهوله شىء . زيّافة : تزيف فى مشيها : تُسْرِع . الفنيق : الفحل الذى لا يحمل عليه . المكدم : المغليظ . (عن الشرح).

(٣) اللقوة : العقاب الخفيفة السريعة الاختطاف . عن اللسان ، لابن منظور ، ج ١٥ : ٢٥٣ (لقا).

(٤) صور : جمع أصور ، وهو المائل العنق . ينظر م . ن ، ج ٤ : ٤٧٤ (صور).

أراد : فانظر ، فوصل الضمة بالواو " [1] .

التوضيـــح :

ذكر الفراء ، فيما نقله عنه أبو بكر ، أنّ العرب تصل الفتحة بالألف ، والكسرة بالياء ، والضمة بالواو ، أي أنّهم يشبعون الحركات حتى ينشأ عنها حرف مدّ . واستشهد على ذلك بـ (فلا تنسى) ، و (ظننت بآل فاطمة الظنونا) و (ألم يأتيك) ، و (لم تهجو) . وترى أنّه قد سوّى في الإشباع بين حركات الاســـم وحركات آخر الأفعال المجزومة بحذف حرف العلّة . وهذا يعني أنّ وزن (ألـــم يأتيك) : (ألم يفعيك) ؛ لأنّ هذه الياء ليست لام الكلمة . وكذلك الشأن في الفعلين الآخَرين . وقد ذكر بعض النحويين هذا الرأي عن مثل هذه الأفعـــال لكنّهم لم ينسبوه [2] . وهو للفراء كما ترى .

والظاهر من استشهاده بقوله تعالى : (سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَىٰ) [3] أنّ الإشباع

---

(١) م . ن ، ص ٣٣٢ - ٣٣٤ .

(٢) ينظر الإفصاح للفارقي ، تح. سعيد الأفغاني ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ١٧١ ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ١٠ : ١٠٧ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ١ : ١١٩ ؛ وشرح الأشموني ، جـ ١ : ١١٤ .

(٣) الآية (٦) في سورة الأعلى . وجاء في إعراب القرآن للنحاس ، جـ ٣ : ٦٨٠ " وهو خبر وليس بنهي ، ولا يجوز عند أكثر أهل اللغة أن ينهى إنسان عن أن ينسى ؛ لأن النسيان ليس إليه " وينظر : البحر المحيط ، لأبي حيّان ، جـ ٨ : ٤٥٩ . وقال : إنّ جعل (لا) ناهية من التعسف في فهم الآية .

جائز فى النثر ، كما يظهر من قوله : العرب تصل الفتحة بالألف ... إلخ ، أنّ ذلك لغة . وقد تبعه أبو بكر فيما ذهب إليه ، لقوله عن كسر اللام فى (انجلى) : كسرها ووصل الكسرة بالياء . وقوله فى الموضع الآخر : لأنّهم ربّما وصلوا الفتحة بالألف والضمة بالواو ، والكسرة بالياء . ثمّ أوْ رَدَ الشواهد على ذلك . بل إنّه قد صرّح فى كتابه إيضاح الوقف أنّ ذلك لغة [1] . وجعلها أحد الوجوه الجائزة فى قراءة (لَا تَخَفْ دَرَكاً وَلَا تَخْشَىٰ)[2] ، بسكون الفاء [3] . وقد أجاز ذلك فيها أيضا الفراء [4] . وقد حكى النحاس نحو ذلك عن الكوفيين فقال بعد قوله تعالى : (وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ)[5] : " جزم بالشرط فلذلك حذفت الألف منه ، ولا يجوز إثباتها عند البصريين ، ويجوز عند الكوفيين " [6] .

وكون الإشباع لغة قد ذكره عدد من العلماء منهم أحمد بن فارس [7] (ت٣٩٥)، وابن مالك [8] (ت ٦٧٢) ، وابن الجزرى [9] (ت ٨٣٣) ،

---

(١) ينظر جـ ٢ : ٠٧٦٩

(٢) من الآية (٧٧) فى سورة طه .

(٣) وهى لحمزة . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٠٤٢١

(٤) ينظر معانى القرآن ، جـ ١ : ٠١٦٢ كما أجاز فيها وجهين آخرين أحدهما : الاستئناف ، والثانى إجراء المعتلّ مجرى الصحيح . ينظر م . ن ، ص ١٦١ ، والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبى ، جـ ١١ : ٢٢٨ ، والوجه الأخير ضرورة عند البصريين ، كما تقدم فى التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٥) من الآية (٩) فى سورة الحشر .

(٦) إعراب القرآن ، جـ ٣ : ٠٣٩٨

(٧) ينظر الصاحبى ، ص ٣٠ - ٠٣١

(٨) ينظر شواهد التوضيح ، تح . محمد فؤاد عبدالباقى (بيروت : عالم الكتب ، د . ت)، ص ٠٢٢

(٩) ينظر النشر ، جـ ٢ : ٠٢٩٩

والد مياطي [١] (ت ١١١٧). ونسبها أبو زيد الأنصاري إلى طيّئ [٢]. وقد أيّد هذه اللغة أستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، لوجود ما يسندها من شواهد نثرية [٣] كما سيأتي .

وممن أجاز الإشباع دون أنْ يصرح بأنّه لغة الفارسي [٤] (ت٣٧٧) ، وابن جني [٥] (ت ٣٩٢).

الترجيح :

الراجح في نظري منع الإشباع في النثر مع قبول المسموع منه لثبوت أنّه لغة ، ولورود الشواهد المؤيّدة لهذه اللغة وفي مقدمتها قراءة (**فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ**) [٦] بإشباع كسرة الهمزة في (أفئدة) [٧]. وقد فصّل القول عنها أستاذنا الدكتور الأنصاري . وناقش قول من نسب مجيئها كذلك إلى خطأ الراوي ،

---

(١) ينظر إتحاف فضلاء البشر ، ص ١١٥ ، ٢٧٣.

(٢) ينظر المخصّص ، لابن سيده ، ج ١ : ١١٤.

(٣) ينظر الدفاع عن القرآن ، (جامعة القاهرة بالخرطوم ، ١٣٩٣هـ) ، ص ٥٤.

(٤) ينظر رسالة الملائكة ، للمعري ، (بيروت : المكتب التجاري ، ط ٢ ، ١٩٧٧م)، ص ٢٠٥.

(٥) ينظر المحتسب ، ج ١ : ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، والخصائص ، ج ٣ : ١٢١ - ١٢٣.

(٦) من الآية (٣٧) في سورة إبراهيم .

(٧) هي قراءة ابن عامر في رواية الحلواني عن هشام عنه ، ينظر رسالة الملائكة للمعري ، ص ٢٠٢ ؛ والنشر ، لابن الجزري ، ج ٢ : ٣٠٠

فـردّ هذا القول بإيراد ما يـدلّ على علم الراوى بما نقـل، وبثبوت "أنّ الإشبـاع لغة مشهورة عند العرب، وبها جاءت قراءات متعدّدة" [١] ثمّ مثل بالقراءات التالية :

١ - قـراءة (سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ) [٢] باشباع ضمة الهمزة [٣].

٢ - وقراءة (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [٤] بإشباع ضمّة الدال. [٥]

ومن تلك القراءات قراءة (أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرْتَعِى وَنَلْعَبْ) [٦]، بإثبات الياء فى (نرتعى) و جزم (نلعب) [٧].

---

(١) الدفاع عن القرآن، ص ٥٢.

(٣) من الآية (١٤٥) فى سورة الأعراف.

(٣) وهى قراءة الحسن. ينظر المحتسب، لابن جنى، ج ١ : ٢٥٨.

(٤) من الآية (٥) فى سورة الفاتحة.

(٥) هى رواية عن ورش. ينظـر شواهد التوضيـح، لابن مالك، ص ٢٣.

(٦) من الآية (١٢) فى سورة يوسف.

(٧) إحدى روايتى قنبل عن ابن كثير. ينظر : البحر المحيط، لأبى حيان، ج ٥ : ٢٨٥ والنشر، لابن الجزرى، ج ٢ : ٢٩٣.

وهناك قراءات أخرى ينظر عنها السبعة لابن مجاهد، ٤٢٣؛ والمحتسب، لابن جنى، ج ٢ : ٣٢٢؛ ورسالة الملائكة، للمعرى، ص ٢٠٤؛ وشواهد التوضيح، لابن مالك، ص ٢٢.

المبحث الخامس و العشرون

منع تنكير (غدوة)*

العـــرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

كَأَنَّ حُدُوجَ الْمَالِكِيَّةِ غُدْوَةً خَلَايَا سَفِينٍ بِالنَّوَاصِفِ مِنْ دَدِ (١)

: " والغدوة موضعها نصب على الوقت . وكان حقّها ألّا تنوّن ، لأنّها لا تجـــرى (٢) فاضطرّ الشعر إلى إجرائها ، وإنّما صار حكمها ترك الإجراء لأنّها مؤنّثة معرفة . قال الفراء : سمعت أبا الجراح العقيلي يقول : ما رأيت كغدوة قطّ ، يعني غداة يومه أنّها كانت باردة ، قال : والدليل على أنّها معرفة لا تجرى أنّ العرب لا تضيفها ولا تدخل عليها الألف واللام ، ولا يقولون : رأيتك غدوة الخميس ، وإنما يقولون: غداة الخميس . وقد قرأ أبو عبد الرحمن السّلمي : (**واصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ**) (٣) ، وهي قراءة شاذّة لا يقاس عليها ولا

---

* مذهب الخليل والمبرّد جواز تنكيرها ،ينظر :الكتاب ،لسيبويه ،ج٣: ٢٩٤=٢: ٤٩ ط بولاق ، والمقتضب ، ج ٤: ٣٥٤.

ويبدو لي أنّ ذلك جائز أيضا عند أبي عمرو ، ويونس ، وسيبويه ، لقـــول سيبويه : " زعم يونس عن أبي عمرو ، وهو قوله أيضا ، وهو القياس : أنّك إذا قلت لقيته العام الأول ، أو يوما من الأيّام ، ثم قلت : (غدوة) أو (بكرة) وأنت تريد المعرفة لم تنون " . الكتاب ، ٣ : ٢٩٣ : ٤٩ . فيفهم من قوله :(وأنت تريـــد المعرفة لم تنون) أنّه إذا أريد بهما النكرة نونتا .

(١) الحدوج : مراكب النساء ، والخلايا : جمع خلية ، وهي السفينة العظيمة معها قارب ، والنواصف : قيل : هي مجارى الماء إلى الأودية ، وقيل : هي أرض . و (دَدٌ) : مكان . (عن الشرح).

(٢) أي لا تنصرف . ينظر المبحث الثامن عشر

(٣) من الآية (٢٨) في سورة الكهف .

تجعل أصـــــلا " [١] .

التوضيـــح :

(غدوة) من الأعلام المعنوية كـ (برّة) للمبرّة ، و (فجار) للفجرة [٢].

والمشهور أنّ علميتها للجنس [٣]، فتمنع من الصرف للعلمية والتأنيث وهي مـــن الأعلام النوعية التي لا تلزم التعريف [٤]، كما سيأتي . ولكنّ أبا بكر لم يراع ذلك فجعل صرفها في البيت ضرورة . وهذا الرأي للفراء ، لقوله ، فيما نقله عنه أبو بكـر والدليل على أنّها معرفة لا تجرى أنّ العرب لا تضيفها ، ولا تدخل عليها الألـــف واللام . ولمّا وردت عليه قراءة أبي عبدالرحمن السلمي (بالغدوة) بإدخال (ال) على (غدوة) وصفها بالشذوذ ، ومنع القياس عليها .

وما نقله أبو بكر عن الفراء تجد ما يشابهه في معاني القرآن غير أنّـــه لم يصرّحْ بشذوذ تلك القراءة ، ولكن الحكم عليها بذلك مفهوم من معنى كلامـــه ، وهذا نصّه : " وقوله : (**بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ**) [٥] قرأ أبو عبدالرحمن السلمـــــي

---

(١) الشرح ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .

(٢) ينظر شرح العمدة ، لابن مالك ، ص ١٤٠ ؛ والمساعد لابن عقيل ، جـ ١ : ١٣٢ .

(٣) ينظر المساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ٤٩٢ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٣ : ١٣٨ = ١ : ١٩٧ ظ ؛ وتاج العروس ، للزبيدي ، جـ ١٠ : ٢٦٢ ؛ وحاشية الصبان ، جـ ٢ : ١٣٤ .

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، جـ ٢ : ٦٧٩ ؛ والمساعد ، لابـــن عقيل ، ١ : ١٣٢ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ١ : ٢٥٢ ، ٣ : ١٣٩ = ١ : ٧٣ ، ١٩٧ ظ أ

(٥) من الآية (٢٨) في سورة الكهف .

(بالْغُدْوةِ وَالْعَشِيِّ) ولا أعلم أحدا قرأ غيره . والعرب لا تدخل الألف واللام في (الغدوة) ؛ لأنها معرفة بغير ألف ولام ، سمعت أبا الجراح يقول : ما رأيت كغدوة قطّ ، يعني غداة يومه . وذلك أنّها كانت باردة ، ألا ترى أنّ العرب لا تضيفها ؟ فكذلك لا تدخلها الألف واللام . إنّما يقولون : أتيتك غداة الخميس ، ولا يقولون : غدوة الخميس " [1] . فمعنى كلامه أنّ تلك القراءةَ مخالفةٌ قول العرب .

وقراءة السلمي (بالغدوة) التي يقول الفراء : إنه لا يعلم أحدا قرأ بها غيره هي قراءة متواترة قرأ بها السلمي وغيره ، كما قرأ بها من السبعة عبدالله بن عامر في موضعين هما موضعا ورود (غداة) في القرآن . قال أبو حيان عند قوله تعالى في سورة الأنعام : **(وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ)** [2] : " وقرأ ابن عامر ، وأبو عبدالرحمن ، ومالك بن دينار ، والحسن ونصر بن عاصم ، وأبو رجاء العطاردي : (**بِالْغُدْوةِ**) " [3] . وقال عند قوله تعالى: في سورة الكهف : **(وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ)** [4] : " وتقدم الكلام على قوله (بالغداة والعشيّ) قراءة وإعرابا في الأنعام " [5] .

---

(١) جـ ٢ : ١٣٩ ، وينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، جـ ٤ : ١٣٦ .

(٢) من الآية (٥٢) .

(٣) البحر المحيط ، جـ ٤ : ١٣٦ .

(٤) من الآية (٢٨) .

(٥) البحر المحيط ، جـ ٦ : ١١٩ . وينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٢٥٨ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ١ : ٥٤٨ ، و ٢ : ٢٧٢-٢٧٣ ، وحُجّة القراءات ، لأبي زرعة ، ص ٢٥١ ، والنشر ، لابن الجزري ، جـ ٢ : ٢٥٨ ، والإتحاف ، للدمياطي ، ص ٢٠٨ ، ٢٨٩ ، وروح المعاني ، للآلوسي ، (بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ) ، جـ ٧ : ١٥٩ ، (مج ٣) .

ولم يكن الفراء هو الوحيدَ الذى شذّ ذ تلك القراءة المتواترة • فقد جاء بعده من شذّ ذ ها ومن خطأها ، ومن هؤلاء [١].

أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) الذى قال : " وإنّما نرى ابن عامر والسلمى قرءا تلك القراءة اتباعا للخط ،وليس فى إثبات الواو فى الكتاب د ليل على القراءة بها " [٢] وقال عنه الآلوسى (ت ١٢٧٠) : " وزعم أبو عبيد أنّ من قرأ بالواو فقد أخطأ ، لأ نّ (غد وة) علم جنس لا تد خله الأ لف واللا م " [٣] .

ومنهم ابن جنّى (ت ٣٩٢) الذى ألّفَ كتابه المحتسب فى توجيه القراءا ت الشاذّ ة ، ويقول عن تلك القراءة السبعية : " ولا تقول : (بالغد وة والعشى) إلاّ فى قراء ة شاذّة " [٤] .

ولعل أبا عبيد كان متأثرا بالفراء فى تخطىء تلك القراءة ، لأ نّه سمع منه وروى عن الكوفيين [٥] ، كما لا يستبعد أن يكون ابن جنّى متأثرا به أيضا ؛لأنّه متأخر عنه •

---

(١) ومنهم كذ لك ابن خالويه • ينظر الحجة فى القراءات ، ص ١٤٠ ، وأبو منصور الأ زهرى ، ينظر : تهذ يب اللغة ، جـ ٨ : ٢٣٤ • وينظر اللسان ، لابن منظور جـ ١٥ : ١١٦ •

(٢) البحر المحيط ، لأ بى حيان ، جـ ٤ : ١٣٦ • وينظر تاج العروس ، للزبيد ى، جـ ١٠ : ٢٦٢ •

(٣) روح المعانى ، جـ ٧ : ١٥٠ (مج ٣)•

(٤) سر صناعة الإعراب ، جـ ٢ : ٥٤٢

(٥) ينظر مراتب النحويين ، لأ بى الطيّب اللغوى ، ص ١٤٨ •

ووجه قراءة ابن عامر ومن وافقه أنّ الخليل (ت ١٧٠) ، وأبا الخطاب (ت ١٧٧) ، وسيبويه (ت ١٨٠) ، والمبرد (ت ٢٨٦) وغيرهم قد حكوا تنكير (غدوة) [١] . وأنّ (بكرة) التى هى مثل (غدوة) فى العلميّة قد ورد تنكيرها فى قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ [٢] . وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ ﴾ [٣] . و " أنّ بعض أسماء الزمان قد استعملته العرب معرفة بغير الألف واللام وقد سمع منهم إدخال الألف واللام ، نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم : لقيته فينة فينة يا فتى ، غير مصروف ، ولقيته الفنية بعد الفينة ، أى الحين بعد الحين " [٤] .

وإلى جانب ذلك أنّهم قد نكّروا (غدوة) البتّة بعد (لدن) [٥] .

---

(١) ينظر البحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ٤ : ١٣٦ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ٤٩٢ ؛ والاتحاف ، للدمياطى ، ص ٢٠٨ ؛ وروح المعانى ، للآلوسى ، جـ ٧ : ١٥٥ ، مج ٣ ، وينظر أيضا الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٣ : ٢٩٤ ؛ والمقتضب ، للمبرد جـ ٤ : ٣٥٤ ؛ والصحاح ، للجوهرى ، جـ ٦ : ٢٤٤٤ ؛ والكشف ، للقيسى ، جـ ٢ : ٤٣٢ ؛ والتبيان ، للعكبرى ، جـ ١ : ٣٢١ ؛ والأمالى ، لابن الشجرى ، جـ ١ : ١٤٦ ؛ والتفسير الكبير ، للرازى ، جـ ١٢ : ٢٣٥ ؛ واللسان ، لابن منظور ، جـ ١٥ : ١١٦ (غدا) .

(٢) من الآية (٦٢) فى سورة مريم . وينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٣ : ٢٩٣ ، ٢٩٤ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ٤٩٢ ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ٣ : ١٣٩ = ١ : ١٩٦ ط ١ .

(٣) الآية (٣٨) فى سورة القمر .

(٤) الأمالى ، لابن الشجرى ، جـ ١ : ١٤٦ . وينظر تفسير التبيان ، للطوسى ، تح . أحمد حبيب العاملى ، (النجف : مكتبة الأمين ، ١٣٨٩هـ) ، جـ ٧ : ٣١ .

(٥) ينظر الحجة ، لابن خالويه ، ص ١٤٠ ؛ وسر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، جـ ٢ : ٥٤٢ .

وبناء على ذلك السماع أجاز تنكير (غدوة) عدد كبير من النحويين وغيرهم ، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد [١] . بل إن الفراء الذى منع صرفها فيما تقدم لعدم خروجها عن العلميّة قال فى موضع آخر من معانى القرآن : " العرب تجرى (غدوة) و (بكرة) ولا تجريهما ، وأكثر الكلام فى غدوة ترك الإجراء .." [٢] .

وقد علل ابن مالك جواز تنكيرها وتنكير ما شابهها من الأعلام النوعيّة المسموعة فقال : " لمّا كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه وشياع من وجه جاز فى بعضها أنْ يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما يعطاه المعارف الشخصيّة ، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما يعطاه النكرات ، ونعنى بالنوعى نوعىّ المعانى . والطريق فيه السماع ، فجاء من ذلك [٣] : فينة ، وبكرة ، وغدوة ، وعشية " [٤] .

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث . ومنهم الزجاج . ينظر التاج ، للزّبيدى ، جـ ١٠ : ٢٦٢ ، وأبو على الفارسى . ينظر تفسير التبيان ، للطوسى ، جـ٧ : ٣١ ، وابن أبى الربيع ، ينظر البسيط ، جـ ١ : ٤٨٦ . وابن يعيش . ينظر شرح المفصّل ، جـ ٤ : ١٠٢ ، وابن مالك ، ينظر شرح الكافية الشافية ، جـ٢ : ٦٧٩ ، وابن عقيل . ينظر المساعد ، جـ ١ : ١٣٢ ، والدمياطى ، الإتحاف ، ص ٢٠٨ ، والآلوسى ينظر روح المعانى ، جـ ٧ : ١٥٥ (مج ٣) .

(٢) جـ ٣ : ١٠٩

(٣) وأضاف بعضهم (ضَحوة) . ينظر شرح الأشمونى ، جـ ٢ : ١٣٥ .

(٤) الهمع ، للسيوطى ، جـ ١ : ٢٥٢ - ٢٥٣ = ١ : ٧٣ ط ١ .

الترجيـــح :

الراجح ، فى نظرى ، جواز تنكير (غدوة) ، و إدخال (ال) عليها لورود السماع بذلك كما تقدّم ، ويتوجـه ورود قراءة ابن عامر السابقة ، ولا التفات إلى من ادّعى أنّ تلك القراءة إنما جاءت على رسم الخط فقط[١] . وذلك أن القراءة سنّة متبعة ، ثابتة بالرواية المتواترة المتصلة بقراءة الرسول صلى الله عليه وسلـم[٢] و" أن ابن عامر لا يعرف اللّحن ؛ لأنّه عربى ، والحسن يقرأ بها وهو ممن يستشهـد بكلامه فضلا عن قراءته " [٣] .

---

(١) ينظر الحُجَّة ، لابن خالويه ، ص ٢٤٠ ؛ وحجة القراءات ، لأبى زرعة ، ص ٢٥١ وتفسير التبيان ، للطلوسى ، جـ ٤ : ١٤٥ ؛ والبحر المحيط لأبى حيان ، جـ ٤ : ١٣٦ ؛ وتاج العروس ، للزبيدى ، جـ ١٠ : ٢٦٢ ؛ وروح المعانى للآلوسى ، جـ ٧ : ١٥٩ (مج ٣) .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ، جـ ١ : ٤٨ = ١ : ٧٤ ط. بولاق ؛ والنشر ، لابن الجزرى ، جـ١ : ١٠-١١ ومنجد المقرئين ، لابن الجزرى كذلك ، (بيروت - دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ) ص ٦٥ ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ٦ : ٢٨٥ = ٢ : ٢٢٦ ط١

(٣) الإتحاف ، للدمياطى ، ص ٢٠٨ .

المبحث السادس و العشرون

وصل اسم الفاعل المقترن بـ (ال) *

العرض :

قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول زهير :

وَمَنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الزِّجَاجِ فَإِنَّهُ يُطِيعُ الْعَوَالِي رُكِّبَتْ كُلَّ لَهْذَمِ

: " و (ركّبت) صلة (العوالى) ، كأنّه قال : فإنّه يطيع التى ركّبت كلّ لهذم "(1)

التوضيح :

جعل أبو بكر جملة (ركّبت) من (فإنّه يطيع العوالى ركّبت كلّ لهذم) صلة لكلمة (العوالى) ومثل العوالى بالاسم الموصول (التى) فقال : و ركّبت صلة العوالى ، كأنّه قال : فإنّه يطيع التى ركبت كلّ لهذم .

وتلاحظ أن كلمة (العوالى) معرّفة بـ (أل) وهى جمع مفردة (عالية)، و (عالية) اسم فاعل . أى أنّ اسم الفاعل المقترن بـ (أل) يوصل كما يوصل الاسم الموصول .

وما ذكره أبو بكر تجده داخلا فيما ذهب إليه الكوفيون ، وهو وصل الأسماء المشتقّة المعرفة بـ (أل) كما يوصل الاسم الموصول (الذى) . قال الزجاجى (ت ٣٣٧) : " اعلم أنّ الأسماء المشتقّة من الأفعال نحو : ضارب ، وقائم

---

* هذه المسألة مما انفرد به الكوفيون ، كما سيأتى فى التوضيح .

(١) الشرح ، ص ٢٨٢ .

وذاهب ، وما أشبه ذلك يدخل عليها الكوفيون الألف واللام ، ويجعلونها مع الألف واللام بمنزلة (الذى) ويصلونها بما توصل به (الذى) ، فيقولون : القائم أكرمت عمرو ، فيرفعون القائم بالابتداء [(١)] ، وعمرو خبره ، و (أكرمت) صلته ، كأنهم قالوا : الذى أكرمت عمرو. قالوا : فإن جعلنا القائم بمعنى الذى قام قلنا : القائم أكرمت عمرا فينصب القائم بوقوع الفعل عليه ، وعمرو بدل [(٢)] منه ؛ لأنّ (أكرمت) لا تكون صلة الألف واللام وقد جعلت القيام صلتها . وهذا الوجه يوافقهم عليه البصريون . والوجه الأول ينفرد به الكوفيون " [(٣)] .

هكذا نقل الزجاجى عنهم ، ولم أجد لذلك الرأى الذى انفردوا به ذكرا عند غيره من النحويين ، فيما اطّلعت عليه . ولم يذكر الزجاجى حجتهم كما لم يذكرها أبو بكر . ولم أقف على شاهد يماثل ما ذكروه من نحو :(القائم أكرمت عمرو) ، أمّا بيت زهير السابق فإن جملة (ركّبت) فيه تحتمل وجهين غير الذى ذكره أبو بكر . أحدهما : أن تكون حاليّة على القول الراجح [(٤)] ، كما فى قوله تعالى : (**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**)[(٥)] . وهذا جارٍ على مذهبهم أيضا

---

(١) الكوفيون يرفعون المبتدأ بالخبر ، كما سيأتى فى المبحث الثالث والثلاثين ص ٢٦٢ . ولكن عادة الزجاجى عدم التقيد بألفاظ الكوفيين ، كما صرح بذلك فى الإيضاح فى علل النحو ، ص ١٣١ .

(٢) الكوفيون يطلقون على البدل ترجمة . وينظر الهامش السابق .

(٣) اللامات ، ص ٤٥ .

(٤) ينظر البحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ٣ : ٣١٧ ؛ والهمع للسيوطى جـ ٤ : ٤٩ ، ١ : ٢٤٧ ط ١ .

(٥) من الآية (٩٠) فى سورة النساء .

وهو جواز وقوع الماضى حالا بدون (قد) [١]. الثانى : أن تكون صلة لموصول محذوف والتقدير : فإنه يطيع العوالى التى ركبت كلّ لهذم وهو جار كذلك على مذهبهم الذى يجيز حذف الموصول وبقاء صلته [٢].

وهذان الوجهان أوضح فى المعنى من الوجه الذى جعل فيه أبو بكر جملة (ركّبت) صلة للعوالى، لأنّ " معنى الموصول ألاّ يتمّ بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتمّ اسما " [٣] وهو إلى جانب ذلك مبنىّ لافتقاره إلى ما بعده [٤] أمّا كلمة (العوالى) فمعناها تام ، ولا تحتاج إلى شىء يتممها. وهى مع ذلك معربة ، فلا معنى لجعلها موصولة .

الترجيح :

لا أميل إلى جعل الأسماء المشتقة المعرفة بـ(أل) أسماء موصولة كما ذهب إليه الكوفيون؛ لعدم ورود سماع يؤيّد ذلك ، ولأنّ هذه الأسماء غير مفتقرة إلى ما بعدها كما سبق به البيان .

---

(١) وقد خالفهم الفراء فذهب إلى اشتراط (قد) ظاهرة أو مقدّرة . ينظر معانى القرآن ، جـ ١ : ٢٤ ، ٢٨٢. وينظر عن مذهبهم الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ١ : ٢٥٢(م ٣٢)؛ والهمع ، للسيوطى، جـ ٤ : ٥٠ = ١ : ٢٤٧ ط ١

(٢) ينظر المبحث التاسع والعشرون الآتى .

(٣) شرح المفصّل، لابن يعيش، جـ ٣ : ١٣٨.

(٤) ينظر م.ن، ص ١٣٩.

المبحث السابع والعشرون

وصل النكرة وما أوّل بها.*

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعـًا كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

: " و (حطّه السيل) صلة الجلمود ، والهاء تعود عليه "(١).

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرىء القيس كذلك :

قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَىٰ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

: " والباء فيها ثلاثة أوجه : إحداهن (٢) أن تكون في صلة المنزل، ويكون التقدير : من ذكرى حبيب و الذي (٣) بسقط اللوى "(٤).

---

* مذهب البصريين منع ذلك . والجملة إذا جاءت بعد النكرة أعربوها صفة . وإذا جاءت بعد المعرفة فبحسب ما يقتضيه المعنى فقد تكون حالية أو استئنافية . ينظر إيضاح الوقف، لأبي بكر، جـ ٢ :٨٢٧ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ١ : ١٧١ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري، جـ ٢ : ٧٢٢ (م ١٠٤) ؛ وشرح الرضي، جـ ٢ : ٣٩ ؛ والتصريح، لخالد الأزهري، جـ ١ : ١٤٠ ؛ والهمع، للسيوطي، جـ ١ : ٢٩٣ = ١:٨٥ ط ١

(١) الشرح، ص ٨٣.

(٢) كذا في المطبوع ، ولم يعلق عليها المحقق الفاضل. وكان حقه أن يقول :أحدها . والله أعلم .

(٣) أشار المحقق الفاضل إلى أنّها هكذا في الأصلين ووضع مكانها كلمة (منزل) و أثبتها في الهامش . وأرى أنّ الأولى إثباتها كما هي، لأنّه تأوّل منزل بالاسم المصول لوصله بحرف الجر عنده .

(٤) الشرح ، ص ٩١.

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول امرىء القيس أيضا :

أَلا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلاَ سِيَّمَا يَومٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

: " واللام صلة لليوم ، و (مِنْ) صلة اللاّم [1] كما تقول : مررت برجل فى الدار خلفك ، فتجعل (فى) صلة (رجل) ، و (خلفك) صلة (فى) . ولا يجوز أن تكون اللام و (مِنْ) صلتين لليوم ؛ لأنّ الاسم لا يوصل بصلتين ، لا يجوز أن تقول : مررت برجل قام قعد . ويجوز أن تكون اللام صلة (صالح) ، و (مِن) صلة اللام ، و (صالح) صلة لليوم مشبّه بالنعت ، مِنْ قِبَلِ أنّه تبع اليوم " [2] .

٤ - وقال فى معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

وَسَيِّدِ مَعْشَرٍ قَد تَوَّجُوهُ بِتَاجِ الْمُلْكِ يَحْمِى الْمُحْجَرِينَا

: " و (قد توجوه) صلة (سيد) ، و " يحمى) موضعه خفض فى التأويل على النعت للسيّد ، أى حامى المحجرينا " [3] .

وهناك ما يقارب أربعين موضعا جعل فيها الجملة أو حرف الجر بعد النكرة صلة لها أكتفى بالإحالة إليها [4] .

---

(١) يقصد أنّها متعلّقة بها . وينظر المبحث السابع ، ص

(٢) الشرح ، ص ٣٣٠

(٣) م . ن ، ص ٣٨٩.

(٤) ينظر م . ن ، الصفحات : ١٣ س ٢ ، ٣٩س١٣ ، و ٤٨س ٢٣ ، و ٦٢ س ١٢ ، ١٣٤س٢ ، و ١٤٢س ٢٠ ، و ١٤٨س ٧ ، ١٥٣س ١٧ ، و ١٦١ س ٥ ، و ١٦٢ س ٧ ، ١٨٦س ١ ، ١٨٩س ٨ ، و ١٩٨ س٣ ، و ٢٣٨س٥ ، و ٢٤٥س ٧ ، و ٢٧٤ س١٣ ، و ٢٩٩س ١٣ ، و ٣٤٢س ٥ ، و ٣٤٥س ١٨ ، و ٣٤٩س ١٦ ، و ٣٩٦س ٢ ، و٤١٤ س ٢٠ ، و ٤١٦ س١٦ ، و ٤٣٤ ، س ٨ ، و ٤٤٦س١١ ، و٤٦٩س ١٨ ، و ٤٨٥س ٩ ، و٤٩٩ س ٣ ، و ٥٤١س ١٦ ، و ٥٥٨ س ١٣ ، و ٥٦٥س٥ ، و ٥٢١ س ٩ ، ١٠.

- هذا عن وصل النكرة بالجملة . وعن وصلها بحرف الجر . ينظر الصفحات =

٥ - و قال فى معرض الحد يث عن قول امرىء القيس :

إذَا قامتا تَضَوَّعَ المِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ

:" و (جاءت) صلة (الصبا) ، وما فيه يعود على (الصبا) . وإنما جاز لـ (الصبا) أنْ توصل لأنّ هبوبها يختلف فيصير بمنزلة المجهول ، فيوصل كما يوصل (الذى) قال اللّه عزّ وجلّ : (**كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارَا**) [1] فـ (يحمل) صلة (الحمار) والتقد ير : كمثل الحمار الذى يحمل أسفارا " [2]

٦ - وقال فى معرض الحد يث عن قول عنترة :

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالجِوَاءِ تَكَلَّمِـــــى وَعِمِى صَبَاحاً دَار عَبْلَةَ واسْلَمِـــى

: " والباء التى فى (الجواء) صلة الد ار ، وإنما جاز للد ار أنْ توصل ، وهى مضافة إلى معرفة ، لأنّ تأويلها : يا د ارا لعبلة . ومثله قول النابغة :

يَا دَار ميَّةَ بِالعَلْيَاءِ فالسَّنَـــدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ "[3]

= ١٣٤ س ٤ ، ٨ ، و ٢٣٨ س ٢٢ ، و ٣٨٤ س ١١ ، و ٣٨٩ س ١٢ ، ٤١٨ س ١٣ ، و ٤٣٤ س ١٦ .

(١) من الآية (٥) فى سورة الجمعة .

(٢) الشرح ، ص ٣٠ .

(٣) م . ن ، ص ٢٩٧ ، وينظر ص ٩٣ .

التوضيـــح :

يلاحظ فى الشرح جميعه أنّ أبا بكر عند ما يعرب جملة أو حرف جـــرّ واقعين نَعْتاً لاسم منكر يجعلهما صلتين له ، مثل : وصل كلمة (جلمـــــود) بجملة (حطّه السيل) من (كجلمود صخر حطّه السيل) ، ووصل كلمـــة (منزل) بحرف الجر الباء فى (منزل بسقط اللوى) ، ووصل كلمة (يوم) بحرف الجـر اللا م فى (ألا ربّ يوم لك منهن صالح) ، ولم يقتصر على ذلك . بل جعـل اسم الفاعل الواقع نعتا للنكرة صلة لها مشبها بالنعت ، كما قال ذلـك عـن كلمة (صالح) بعد كلمة (يوم) فى المثال السابق فى العرض . فإذا جاء بعد الجملة التى جعلها صلة جملة أخرى فإنه يجعلها نعتا كقوله عن جملتى (قد توجوه) و (يحمى) فى (وسيّد معشر قد توجوه يحمى) : و (قد توجوه) صلة (سيّد) ، و (يحمى) موضعه خفض فى التأويل على النعت للسيد أى حامى المحجرينـــا [1]، ويرجع ذلك عنده إلى أنّ الاسم لا يوصل بصلتين كما سبق وكذلك الشأن عنـــده إذا نعت الاسم ثم تلت النعت جملة فإنه يجعلها نعتا [2].

وقد وصل أيضا المعرفة بمثل ما وصل به النكرة لكنّه عند ما وصلها تأوّلها فقال عن (الصبا) فى (نسيم الصبا جاءت) و (جاءت صلة الصبـــا)... وإنما جاز للصبا أنْ توصل لأنّ هبوبها يختلف فيصير بمنزلة المجهول ، فيوصل كما يوصل (الذى) . وقوله عن (دار عبلة) فى (يا دار عبلة بالجواء) : و الباء

---

(١) وينظر م.ن ، ص ٣١٩ س ١٢ ، و ٣٥٢ س ٢٠.

(٢) ينظر م.ن ، ص ٨٤ س ١٨.

التى فى (الجواء) صلة الدار ، وإنما جاز للدار أنْ توصل وهى مضافة إلى معرفة لأنّ تأويلها : يا دارا لعبلة بالجواء .

وما ذهب إليه أبو بكر تجده عند الكوفيين . فعن وصل الاسم النكرة قال الفراء فى أثناء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[1]: " فإن قرئت بالياء (يقاتل) جاز رفعها وجزمها ... أمّا الرفع فأنْ تجعل (يقاتل) صلة للملك ، كأنّك قلت : ابعث لنا الذى يقاتل "[2] . وقال النحاس (ت ٣٣٨) عن الجملة الواقعة بعد كلمة " يوم " فى قوله تعالى : " ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾[3] : " وهذه الجملة فى موضع نصب عند البصريين على نعت لليوم ... وعند الكوفيين صلة "[4] . وقال الأزهرى (٩٠٥) عن الموصولات عندهم : " ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة، نحو : هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل "[5] .

وعن وصل المعرفة لأنها عندهم فى تأويل النكرة قال الفراء بعد قوله تعالى ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ﴾[6] : " يحمل من صلة الحمار ، لأنّه فى مذهب

---

(١) من الآية (٢٤٦) فى سورة البقرة .

(٢) معانى القرآن، جـ ١ : ١٥٧، وينظر : م . ن ، ص ٣٢ ، ٥٥ ، ١٥٨، ٢١٤، ٢١٩ ، و جـ ٢ : ١٠٥ ، ١٦٢ .

(٣) من الآية (٤٨) فى سورة البقرة .

(٤) إعراب القرآن، جـ ١ : ١٧١، وينظر م . ن ، جـ ٣ : ٤٢٨؛ ومجالس العلماء ، للزجاجى ص ٤٨ ؛ وتاريخ العلماء النحويين ، للمفضل التنوخى ، ص ٧٦ .

(٥) التصريح على التوضيح ، جـ ١ : ١٤٠، و جـ ٢ : ٢٠٢ .

(٦) من الآية (٥) فى سورة الجمعة .

نكرة " [١] . وجاء في مجالس ثعلب :

" يا دراميّة بالعلياء فالسند . "

قال (الباء) [٢] من صلة (دار) ، لأنها مجهولة ، من أجل أنّ لها دورا كثيرة وإن كانت واحدة فخطأ " [٣] . ونسب النحاس مثل قول الفراء عن الآية السابقة إلى الكوفيين فقال : " وزعم الكوفيون أن (يحمل) صلة للحمار ، لأنه بمنزلة النكرة " [٤] .

وقد نسب إليهم عبدالرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) وصل الاسم الظاهر المعرف بأل ، لكنّه لم يذكر تأويلهم له بالنكرة بل إنّه جعل تأويله بها مما ردّ به عليهم . وذلك حين قال : " ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كان فيه الألف واللام وصل كما يوصل الذي " [٥] . ثم ذكر في حجتهم استدلالهم بالبيت التالي :

لَأَنْتَ الْبَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ

على أنّ (أكرم) صلة (البيت) . وقال في الردّ على استدلالهم به : " الوجه الثاني: أنْ يكون (البيت) مبهما ، لا يدلّ على معهود ، و(أُكْرِمُ) وصف له " [٦] فهذا

---

(١) معاني القرآن ، جـ ٣ : ١٥٥ . وينظر م . ن ، جـ ١ : ٢١٩ .

(٢) ذكر المحقق أنّها هكذا في الأصل ، وجعل مكانها (العلياء) والصواب أنّها محرفة عن الباء ، لأنّ ثعلب يريد أنّ حرف الجر صلة كما قال ذلك أبو بكر فيما تقدّم .

(٣) جـ ٢ : ٤٣٥=٥٠٣ب١

(٤) إعراب القرآن ، جـ ٣ : ٣٢٨ .

(٥) الإنصاف ، جـ ٢ : ٧٢٢ (م ١٠٤) .

(٦) م . ن ، ص ٧٢٥ .

الردّ الذى ذكره هو حجّتُهم فى وصل المعرف بـ (ال) كما رأيت فيما تقدم .

وقد تَبِعَ عَبْدالرحمن الأنبارى فى نسبة وصل المعرف بأل إلى الكوفيّين وعدم ذكر تأويلهم له بالنكرة كلٌّ من :الرضىّ[1] (ت ٦٨٦) والأزهرى[2] (ت ٩٠٥) والسيوطى[3] (ت ٩١١) وأضاف الأزهرى ، والسيوطى إلى المعرف بأل المعرف بالإضافة[4] . ومثّلا له بقول النابغة المتقدّم:

يادار ميّة بالعلياء فالسند ..... البيت

ويبدو لى أنّ عدم ذكر هؤلاء لتأويل الكوفيين المعرفة بالنكرة راجع إلى ضياع كتب النحو الكوفى والاعتماد على النقل عن النحويين، والنحويون يختلفون فى النقل فبعضهم يفصّل، وبعضهم يختصر فلا يتّضح للناقل عنه المراد كما أنّ بعضهم لا يصرّح بصاحب الرأى ، مثال ذلك قول ابن السراج (ت ٣١٦) ، عن قوم من النحويين : " ومن قولهم : إن هذا ، والرجل ، وكلّ ما دخلته الألف واللام ، وكلُّ نكرة ، وكلّ ما كان من جنس هذا وذاك ، يوصل كما يوصل(الذى) "[5]. فأنت تراه هنا لم يصرّح بأصحاب هذا الرأى ، ويبدو لى أنه يعنى الكوفيين ، كما أنّ ما ذكره عنهم لم يورد معه حُجّتَهم لوصله كما يوصل (الذى). أمّا عن التأويل نفسه فإنّه إذا أمكن قَبوله فى المعرف بـ (أل) لأنّه يدلّ على الجنس كما فى قوله

---

(١) ينظر شرحه على الكافية ، جـ ٢ : ٣٩٠

(٢) ينظر التصريح على التوضيح ، جـ ١ : ١٤٠.

(٣) ينظر همع الهوامع ، جـ ١: ٢٩٢-٢٩٣=٨٤-٨٥ ط ١

(٤) ينظر التصريح ، جـ ١ : ١٤٠ ، والهمع ، جـ ١ : ٢٩٣=٢٨٥ ط ١

(٥) الأصول فى النحو ، جـ ٢ : ٣٥٣.

تعالى (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً)[1] . فإنّه ، فيما يبدو لى ، لا يمكن قبوله بأىّ حالٍ من الأحوال فى قول عنترة :

يا دارة عبلة بالجواء .. البيت

وقول النابغة :

يا دار ميّة بالعلياء ..... البيت

حيث جعلوا الباء صلة للدار فى البيتين اعتقادا منهم أنّها مؤوّلة بالنكرة وأنّها فى معنى : يا دارا لعبلة أو يا دارا لميّة . ولعلّك أيها القارىء الكريم توافقنى على أنّ كلمة (دار) فى البيتين معرفة صريحة وليست نكرة ، ولا مؤولة بالنكرة ، لأنّها مضافة إلى علم وهو كلمتى (عبلة) و (ميّة) . ومن القواعد المقررة أن المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه فى الإضافة المحضة إذا كان معرفة كما فى البيتين المذكورين .

أمّا قولهم : إنّها بمعنى يا دارا لعبلة أو يا دارا لميّة فلا يصلح حجّة لهم على أنّها مؤولة بالنكرة ، لأنّ هذا التقدير يوضح نوع الإضافة أى أنّ الإضافة بمعنى اللام للتفرقة بينها وبين غيرها من أنواع الإضافة الأخرى مثل الإضافة على معنى (مِنْ) فى قولهم : (خاتم حديد) أو (خاتم ذهب) على معنى خاتم من حديد أو خاتم من ذهب . ومثل الإضافة على معنى (فى) كما جاء فى قوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ)[2] أى مكرٌ فى الليل والنهار .

---

(١) من الآية (٥) فى سورة الجمعة .
وينظر الكشاف ، للزمخشرى ، جـ ٢ : ١٠٣ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٤٨٠ ؛ والمقاصد النحوية ، للعينى (بهامش خزانة الأدب ، للبغدادى) جـ ٤ : ٥٩ .

(٢) من الآية (٣٣) فى سورة سبأ .

وبهذا يتضح أنّ الدار في بيتي عنترة والنابغة معرفة بإضافتها إلى العلم ، وأنّ شبه الجملة بعدها في موضع الحال كما ذهب إليه البصريون[١] .

وعن وصل النكرة باسم الفاعل قال الفراء : " إذا صارت الصلة للنكرة أتبعتها ، وإن كان فعلا لغيرها وقد قال الأعشى :

فَقُلْتَ لَهُ هَاتِهَا فَجَاءَ بِأَدْمَاءَ مُقْتَادِهَا

فجعل المقتاد تابعا لإعراب الأدماء ، لأنه بمنزلة قولك : أدماء يقتادها فخفضه ، لأنّه صلة لها ".[٢]

وهذا النوع من وصل النكرة مشكل في نظري ، لأنّ النعت لا يكون إلاّ بالمشتق كاسم الفاعل ونحوه أو بما هو في حكم المشتق . ولم يبيّن الفراء وأبو بكر الفرق بين اسم الفاعل الذي يجعل صلة واسم الفاعل الذي يجعل نعتا . ووصل النكرة وما أوّل بها قد قوبل بالرفض من قبل البصريين وغيرهم قال الأزهري : " والبصريون لا يثبتون شيئا من ذلك " . وقال ابن ولاّد (ت ٣٣٢) في الرد على النحاس في إحدى المسائل : " ومن أعجب ذلك قوله نكرة موصولة ، وقد عرّفنا النحيون الأسماء الموصولة وهي التي لا تتم إلاّ بصلة "[٤] .

والنحاس يرى رأي الكوفيين في ذلك لقوله في الردّ على ابن ولاّد : " الصلة عندنا على نوعين ، كما يقول الكوفيون : صلة يتمّ بها الاسم ، وصلة

---

(١) ينظر : الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٢٩٣ = ١ : ٨٥ ط ١

(٢) معاني القرآن ، ج ٢ : ٢٤٧ . وينظر : م . ن ، ج ١ : ١٨٥ .

(٣) التصريح ، ج ١ : ١٤٠ . وينظر : الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٢٩٣ = ١ : ٨٥ ط ١

(٤) سفر السعادة ، للسخاوي ، ج ٢ : ٦٣٦ .

يستغنى عنها وإنما هى زيادة فى التبيين"[1]. وقد أضاف قائلا : " على أنّ البصريين قد سموها أيضا صلة"[2]. ويبدو لى أن فى قوله الأخير مبالغة ، ولعله يريد أن بعضهم قد سماها كذلك فعمم النسبة وإلاّ فإنّ ذلك يتنافى مع ما نقله عنهم الأزهرى ، كما أنّ النحاس نفسه نقل عنهم أنهم يطلقون على الجملة بعد النكرة نعتا ، كما رأيت فيما تقدم.

الترجيح :

الراجح فى نظرى مذهب البصريين[3]. أمّا ما ذهب إليه الكوفيون فأرى أنّه غير مقبول لما يلى :

١ - أنّ الاسم الموصول مع صلته معرفة والاسم النكرة إذا تلته جملة أو شبه جملة يتخصص ولا يتعرف .

٢ - أنّ الجملة بعد الاسم الموصول لا يمكن تأويلها بالمفرد بخلاف الجملة بعد النكرة فإنّه يمكن تأويلها بالمفرد.

٣ - أنّ الاسم الموصول لا يستغنى عن صلته ، والنكرة ليست كذلك . فيجوز أن يليها جملة أو مفرد كما يجوز ترك وصفها.

---

(١) م . ن ، ص ٣٣٧.

(٢) م . ن ، ص . ن

(٣) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

المبحث الثامن والعشرون

زيادة (مَنْ) *

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عنترة :

يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

: " قال الفراء : أنشد نى الكسائى بيت عنترة : (يا شاة من قنص لمن حلّت له)· قال : وزعم الكسائى أنه إنّما أراد : يا شاة قنص ، وجعل (مَنْ) حشوا فى الكلام كما تكون (ما) حشوا · وأنكر الفراء هذا وقال : إنّما أرد : يا شاة من مقتنص ؛ لأنّ (مَنْ) لا تكون حشوا ولا تلغى · وأنشد الكسائى والفراء :

آل الزُّبَيرِ سنامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقَبَائِلُ والأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا

فقال الكسائى : (مَنْ) صلة · والمعنى : والأثرون عددا · وقال الفراء : (عددا) صلة لـ (مَنْ) ، كأنه قال : من معدودا " (١).

---

* مذهب البصريين منع زيادتها · ينظر شرح الرضى ، جـ ٢ : ٥٥ ؛ وارتشاف الضرب ، لأبى حيان ، جـ ١ : ٥٤٥ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ ١ : ٢٢٣ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ١٦٤ ؛ وشرح شواهد المغنى ، للسيوطى ، جـ ٢ : ٧٤٢ ، والهمع ، له أيضا ، جـ ١ : ٣١٨ = ١ : ٩٢ ، ط ١ ، والدرر ، للشنقيطى ، جـ ١ : ٧٠

(١) الشرح ، ص ٢٥٣

التوضيـــــح:

ذكر الفراء ، فيما نقله عنه أبو بكر ، أنّ الكسائى يرى زيادة (مَنْ) حين قال : عن رواية (يا شاة من قنص) : زعم الكسائى أنّه إنما أراد : يا شاة قنص وجعل (مَنْ) حشوا فى الكلام كما تكون (ما) حشوا .

وقد استدلّ الكسائى إلى جانب استدلاله بالبيت السابق وبرواية بيت عنترة بقول الآخر :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَـــا حُبُّ النَّبِىِّ مُحَمَّـــدٍ إِيَّانَـــا (١)

ورأيه هذا الذى ذكره عنه الفراء قد جاء منسوبا إليه كما جاء منسوبا إلـــــى الكوفيين عموما . قال ابن الشجرى (ت ٥٤٢) : " وزاد الكسائى فى معانى (مَنْ) قسما آخر فزعم أنّها قد جاءت صلة يعنى زائدة ..." (٢) . وقال ابن يعيـــــش (ت ٦٤٣) عن (مَنْ) : " و الكوفيون يزيدون فى أقسامها قسما خامسا ، يجعلونهـا زائدة مؤكدة كما تزاد (ما) ... " (٣) .

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ١ : ٢٢٢-٢٢٣ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٣٦٦ .

(٢) الأمالى الشجريّة ، ج ٢ : ٣١٢، وينظر ضرائر الشعر ، لابن عصفـــــور ، ص ٨١ ، وشرح الكرّاسة المنسوبة للجزولى (السفر الأول) للأبّذى ، تح. سعـد حمدان الغامدى ، (مكة : جامعة أمّ القرى ، مركز البحث العلمى ، ر.د، رقم ٧٧٥ - ٧٧٦ ، عنوانها : " الأبّذى ومنهجه فى النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية ، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ) ، ج ١ : ٤٨٨؛ وشرح التسهيل ، لابـــن مالك ، ج ١ : ٢٤٣ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيان ، ج١ : ٥٢ ؛ ومغنى اللبيـــب ، لابن هشام ، ص ٣٦٦ ؛ وشرح شواهد المغنى ، للسيوطى ، ج٢ : ٧٤٢؛ والهمع ، لـه كذلك ، ج١ : ٣١٨=١ : ٩٢ط ١؛ والدرر ، للشنقيطى ، ج ١ : ٧٠ .

(٣) شرح المفصّل ، ج ٤ : ١٢ . وينظر شرح جمل الزجاجى ؛ لابن عصفور ، ج٢ : ٤٥٨؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ٥٥،

وقد أنكر الفراء زيادة (مَنْ) ، فقال فيما نقله عنه أبو بكر : (مَنْ) لا تكون حشوا ، ولا تُلْغَى فى الكلام . وهو بمخالفته هذه يتّفق مع البصريين ، لأنّهم يمنعون زيادتها[1]. وقد نصّ على ذلك بعض النحويين . قال أبو حيان : " ومذهب البصريين والفراء أن (مَنْ) لا تزاد " [2].

الترجيـــح :

الراجح فى نظرى منع زيادة (مَنْ) كما ذهب إليه البصريون والفراء ، لعدم وجود دليل على زيادتها . أما ما استدلّ به الكسائى من نحو (يا شاة من قنص) فقد أفاد ابن مالك : أنّه لم يثبت مثله دون احتمال .[3]

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٢) ارتشاف الضرب ، جـ١ : ٥٤٥ ، وينظر توضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ١ : ٢٢٣ ، والمساعد ، لابن عقيل ، جـ١ : ١٦٤ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ، جـ ١ : ٢٤٣ .

المبحث التاسع والعشـــرون

حذف (ما) الموصولة وبقاء صلتها .*

العـــــرض :

قـال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبِيبٍ وَمَـــنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَىٰ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

:" ورواه الأصمعي (بين الدخول وحومل) . وقال : لا يقال : رأيتك بين زيد فعمر . وقال الفراء : (بين الدخول فحومل) معناه : بين أهل الدخول فحومل ، معنـــاه فأهل حومل ، فلذلك جاز أن يكون المنسوق بالفاء ... وقال هشام بن معاوية : المعنى بسقط اللوى ما بين الدخول إلى حومل فأسقط . قال أبو بكر : وهذا خطأ في قـول الفراء ؛ لأنّ (ما) حدّ بين الشيئين ، فلا يجوز سقوطها . قال الفراء : من قـــال : شربنا ما زبالة فالثعلبية ، على معنى : ما بين زبالة إلى الثعلبية لم يسقط (ما) ؛ لأنّها الحدّ بين الموضعين وأنشد الفراء لبعض بني سليم :

يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنَاً إِلَى قَدَمٍ وَلاَ حِبَالَ مُحِبَّيْنِ وَاصِلٍ تَصِـــــلُ

---

* مذهب جمهور البصريين منع ذلك . ينظر إعراب القرآن ، للنحـــاس ، جـ ٣ : ٣٤٨ ، ٥٧٩ ؛ وشرح الرضي ، جـ ٢ : ٦١ ؛ والضرائر ، لابن عصفور ، ص ١٨٢ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ١٧٨ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ١ : ٣٠٦= ؛ ٨٩ ؛ والخزانة ، للبغدادي ، جـ ٢ : ٤٩٠ ، و جـ ٤ : ٣٩٨ ؛ وشرح أبيـــات المغني ، له أيضا ، جـ ٤ : ٢٤ .

أراد : ما بين قرن إلى قدم . ولا يجوز إسقاط (ما) ، لأنها حد بينهما " [١] .

التوضيـــح :

لا تضاف (بين) إلا إلى متعدّد . وقد أضيفت في البيت السابق إلى مفرد وهو (الدخول) ولا يمكن الاعتداد بما عُطِفَ بالفاء ، لأنّها للترتيب وليست لمطلق الجمع كالـــواو . ولذا لا إشكال في رواية الأصمعي (ت ٢١٦) وهي (بين الدخول وحومـــل) ؛ لأنّ العطـــف فيهـــا بالـــواو . أمّا رواية العطف بالفاء فقد ذكر أبو بكر لتخريجها قولين : أوّلهما : قول الفراء . ويتضمّن تقدير مضاف يناسب (بين) وهو (أهل) . والآخر لهشام وهو قوله : المعنى بسقط اللوى ما بين الدّخول إلـــى حومل فأسقط . ويتضمن هذا القول مسألتين : أولاهما : حذف (ما) الموصولة ، وإبقاء صلتها ، والأخرى : جعل الفاء بمعنى (إلى) . وكلا المسألتين مما نسب إلـــى الكوفيين . والمهمّ أولا مسألة حذف الموصول وإبقاء صلته ، لأنّه قد صرّح بحذف (ما) حين قدّرها ثُمّ قال : فأسقط .

فمن نسبتها إلى الكوفيين قول النحاس (ت ٣٢٨) في أثناء الحديـــث عن قوله تعالى : (**وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ**) [٢] : " فيه تقديران عند أهـــل العربية : أحدهما : وما منا إلاّ مَنْ له . وحذفت (مَنْ) . وهذا مذهب الكوفيين وفيه مالا خفاء فيه من حذف الموصول ... " [٣] . ومنها قول ابن هشام (ت ٧٦١) : " حذف الموصول الاسمي ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته " [٤] .

---

(١) الشرح ، ص ١٩-٢٠ .

(٢) الآية (٤٦) في سورة الصافات .

(٣) إعراب القرآن ، ج ٢ : ٧٧٦ .

(٤) المغني ، ص ٦٩٢ ، وينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٧٢٢ (م ١٠٣) ؛ وشـــرح المفـــصّل ، لابن يعيـــــش ، ج ٣ : ٦١ ، ==

وقد ورد تقدير الاسم الموصول في أكثر من موضع في معاني القرآن للفراء من ذلك : " وقوله عزّ وجلّ : (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا)[1] يقال : إذا رأيت ما ثمّ رأيت نعيما . وصلح إضمار (ما) كما قيل : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)[2] ، والمعنى : ما بينكم ، والله أعلم "[3] . ويوجد مثل ذلك التقدير عند ثعلب[4] .

لكن الفراء هنا يخطئ حذف (ما) في مثل البيت السابق . كما لا يجيز حذفها في نحو قولهم : (شربنا ما زبالة فالثعلبيّة) على معنى : ما بين زبالة إلى الثعلبيّة . وعلّل بأنّها هي الحدّ بين الشيئين.

ويبدو لي أنّ الفراء مصيب في منعه إضمار (ما) في بيت امرئ القيس ، لأنه بتقديرها ، كما أرى ، يكون الوقوف شاملا لكلّ مابين الدخول إلى حومل وذلك خلاف المراد.

وقد اكتفى أبو بكر بإيراد قولي هشام والفراء ولم يرجّح أحدهما على الآخر وهو مع ذلك كغيره من الكوفيين يرى جواز حذف (مَنْ) و (ما) الموصولتين

=؛وشرح الرضي، جـ ٢ : ٦١ ؛ والضرائر ، لابن عصفور ، ص ١٨٣؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ١٧٨ ؛ والهمع ، للسيوطي، جـ ١:٣٠٥ (٨٨)؛ والخزانة، للبغدادي ، جـ ٢ : ٣١١ ، ٤٩٠ ، ٥٦٢؛ وحاشية يس على التصريح ، بهامش التصريح ، لخالد الأزهري ، (بيروت: دار الفكر ، د . ت)، جـ ١ :١٤٢.

(١) الآية (٢٠) في سورة الإنسان .

(٢) من الآية (٩٤) في سورة الأنعام .

(٣) جـ ٣ :٢١٨ ، وينظر م . ن، جـ ١ :٢٧١ ، ٣٤٥ ، ٣٨٤ ، و جـ ٢ : ٣١٥.

(٤) ينظر مجالسه ، جـ ١ : ٢٦٣ = ٣١٧ ط ١.

لكنه اشترط أن يتقدّم بهما (مِنْ) أو (في) . فقال : " ويجوز أن تحذف (مَنْ) و (ما) إذا كان قبلهما (مِنْ) أو (في) " [١].

ووافق الكوفيين في جواز حذف الاسم الموصول الأخفش ، كما تقدّم[٢] وأبو عبيدة [٣] (ت ٢١٥) ، والمازني [٤] (ت ٢٤٨).

وتبعهم البغداديون [٥] ، وابن فارس [٦] (ت ٣٩٥) ، وابن مالك [٧] (ت ٦٧٢) ، والرضي [٨] (ت ٦٨٦) . ومال إليه من المحدثين الدكتور محمد آدم الزاكي قائلا [٩] : " وهو مذهب قويّ يؤيّده السماع الكثير . ولا حرج في القول به " ثم أورد بعض الشواهد التي تؤيّد ذلك . منها قوله تعالى : **(آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ)** [١٠] ، أي والذي أُنزِلَ إليكم .[١١].

---

(١) المذكر والمؤنث ، ص ٦٦٦، وينظر معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٢٧١.

(٢) وينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٣٠٦ = ١ : ٨٨ ط ١

(٣) ينظر مجاز القرآن ، ج ١ : ٤٧ ، ١٠١، و ج ٢ : ٢٢٦.

(٤) ينظر مجالس العلماء ، للزجاجي، ص ١١٠، والنحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، للدكتور محمد آدم الزاكي ، ص ٣٠٩-٣١١.

(٥) ينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٣٠٥ = ١ : ٨٨ ط ١

(٦) ينظر الصاحبي ، ص ٢٧٠.

(٧) ينظر شرح التسهيل ، ج ١ : ٢٦٤-٢٦٥ ، وقد قيده في شرح الكافية الشافية ، ج ١ : ٣١٣. بأن يكون معطوفا على موصول قبله للعلم به . وينظر المغني ، لابن هشام ، ص ٦٩٢ والهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٣٠٥ = ١ : ٨٨ ط ١.

(٨) ينظر شرحه ، ج ٢ : ٦١.

(٩) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، ص ٣١٢

(١٠) من الآية (٤٦) في سورة العنكبوت .

(١١) ينظر النحو والصرف السابق ذكره ، ص ٣١٣.

أمّا مجيء الفاء بمعنى (إلى) فلم يصرّح به هشام بن معاوية ولكنّه ظاهر من تقديره حين قال : المعنى بسقط اللّوى ما بين الدّخول إلى حومل . كما أنّه ظاهر من كلام الفراء حين قال : مَنْ قال : شربنا ما زبالة فالثعلبيّة ، على معنى ما بين زبالة إلى الثعلبيّة لم يسقط (ما) . وفي كلام الفراء مسألة ثالثة وهي حذف (بين) ونقل إعرابها إلى ما أضيف إليها وذلك ظاهر من تقديره السابق . وقد صرّح بالمسألتين في معانيه عند ذكر الوجوه الجائزة في قوله تعالى : **(إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا)** [1] فقال : " ... وأمّا الوجه الثالث - وهو أحبّها إليّ - فأن تجعل المعنى على : إنّ اللّه لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بين بعوضة إلى ما فوقها . والعرب إذا ألقت (بين) من كلام تصلح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خُفِض أحدُهما بـ (بين) والآخرُ بـ (إلى) ، فيقولون : مطرنا ما زبالة فالثعلبيّة ..." [2].

ومن نسبة ذلك إلى الكوفيين قول أبي حيّان (ت ٧٤٥) عند ذكر الأوجه في إعراب الآية السابقة : " ... السابع أن تكون [أي بعوضة] منصوبا على تقدير إسقاط الجار ، والمعنى : أن يضرب مثلا ما بين بعوضة فما فوقها وحكوا له عشرون ما ناقة فجملا ، ونسبه ابن عطيّة لبعض الكوفيين ، ونسبه المهدوي للكوفيين ونسبه غيرهما للكسائي والفراء " [3] وقال أبو حيان في تحرير ما ذهبوا إليه : " ... ويقدرون الفاء بـ (إلى) وقد جاء التصريح بها في بعض المواضع ...

---

(١) من الآية (٢٦) في سورة البقرة .

(٢) جـ ١ : ٢٢ .

(٣) البحر المحيط ، جـ ١ : ١٢٢

و هذا الذى ذهب إليه الكوفيون لا يعرفه البصريون، وردّه إلى قواعد البصريين مذكور فى غير هذا " [١].

الترجيـــح :

أولا : حذف الموصول وإبقاء الصلة : الراجح فى نظرى منعه إلّا إذا كـــان الموصول معطوفا على موصول قبله نحو قوله تعالى : **(آمَنَّا بِالَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُم)**[٢]، أى : والذى أنزل إليكم وذلك للعلم به [٣]. أمّا ما ورد من غير ذلك فأرى أنّه من النادر الذى يحفظ ولا يقاس عليه، ومنه قراءة **(لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُم)**[٤] بفتح النون [٥]، وقراءة **(وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنَكُم)**[٦] بنصب كلمة (مودة) بغير تنوين، وفتح النون من كلمة (بينكم) [٧].

ولا أرى داعيا للتأويلات البعيدة لتخريج تلك الشواهد ونحوها . كجعـــل الفاعل مقدّرا فى القراءة الأولى [٨] وجعل فتحة النون فى كلمة (بينكم) فى القراءة

---

(١) م . ن، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٢) من الآية (٤٦) فى سورة العنكبوت .

(٣) وينظر إعراب القرآن ، للنحاس، ج ٣ : ٣٤٨ ، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ١ : ٣١٣، والمغنى ، لابن هشام، ص ٦٩٢.

(٤) من الآية (٩٤) فى سورة الأنعام .

(٥) وهى قراءة نافع الكسائى وعاصم فى رواية حفص . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٢٦٣.

(٦) من الآية (٢٥) فى سورة العنكبوت .

(٧) هى رواية عن عاصم ، وبها قرأ الأعشى وشعبة . ينظر معجم القراءات ، للدكتـــور عبد العال مكرم ، والدكتور أحمد مختار عمر ، ج ٥ : ٤٥.

(٨) ينظر مثلا مشكل إعراب القرآن، للقيسى، ج ١ : ٢٧٩.

الأخرى فتحة بناء [١] . وغير ذلك [٢].

ثانيا : حذف (بين) وتقدير الفاء بـ (إلى) : الراجح فى نظرى عدم الأخذ به كذلك .أمّا ما حكاه الكوفيون فإنه أقلُّ من القليل إذ لم أقف على شواهد غير ما تقدم .

---

(١) ينظر البحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ٧ : ١٤٨ .

(٢) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٣ : ٣٤٨ .

المبحث الثـــــلاثـــــون

حـذف صـدر الصلـة مع قصـرها. *

العـــرض:

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امـرىء القيس:

قَعَدتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ ... وَبَيْنَ الْعُذَيْبِ بُعْدَمَا مُتَأَمَّـلِ

: " وموضع (ما) خفض بـ (بُعْدَ) ، ومعناها : (الذى) ، والمتأمل مرفوع بإضمـار (هو) . وقال بعض أهل اللغة : معناه : يا بُعْدَ تأملى . فالمتأمّل مخفوض بإضافـة (بُعْد) إليه ، و (ما) صلة للكلام ... ويروى : (بَعْدَ ما متأمل) بفتح البـاء على معنى : بَعُدَ ما متأمل . و (ما) رفع بـ (بعُد) "[1] .

---

* وصفه البصريون بالقلّة ، والضعف ، والقبح ، والشذوذ ، ومنعوا القياس عليه . فإذا طالت الصلة أو كان الموصول (أيا) ولو لم تطل الصلة حسن ذلك عندهم . ينظر الكتاب ، لسيبويه ،جـ٢:١٠٧ ،١٠٨ ،٤٠٠=١:٢٧٠،٣٩٧ ط بولاق، والمقتضب، للمبرد ، جـ١:١٥٨، وشرح الرضى ، جـ ٢ :٤٣ ، والبحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ١:١٢٣، وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ١:٢٤٦ ، وشفاء العليـــل للسلسيلىّ جـ ١ :٢٣٣ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ١:١٤٣، والـــــدرر، للشنقيطى ، جـ ١ : ٦٩.

(١) الشرح ، ص ١٠٢.

التوضيـــح :

ذكر أبو بكر أنّه يجوز فى (ما) فى (بعد ما متأمل) وجهان ، الأوّل: أن تكون بمعنى (الذى) ، وما بعدها مرفوع بإضمار (هو) ، فجعل صدر الصلـــة محذوفا مع قصرها . والثانى : أن تكون زائدة ، وما بعدها مضاف إليه ما قبلها .

ويظهر أنّه يفضل أن تكون بمعنى (الذى) لنسبته الوجه الثانى إلى بعض أهل اللغة . وقد ذهب إلى ذلك أيضا فى الرواية الأخرى : (بعد ما متأملى) حين أجاز جعل (ما) مرفوعة بالفعل أى أنها موصولة وما بعدها صلة حذف صدرها .

وهو لا يفرّق عند حذف الضمير الواقع صدرا للصلة بين طول الصلـــة وقصرها ، لقوله فى (إيضاح الوقف) عن قراءة رؤبة [1] (**مَثَلاً مَا بَعُوضَـــةٌ**)[2] :" بالرفع على معنى : ما هى بعوضة ، فأضمر (هى) كما قال الأعشى :

فَأَنْتَ الْجَوادُ وَأَنْتَ الَّـــذِى ... إذا ما النُّفُوسُ مَـلأْنَ الصُّـــدُورَا

جَدِيرٌ بِطَعْنَـةِ يَـــومِ اللِّقَـــا ... ءِ تَضْرِبُ مِنْهَـا النِّسَاءُ النُّحُـورَا

أراد : وأنت الذى هو جدير " [3] . فقاس الحذف مع قصر الصلة فى القـــراءة على الحذف مع طولها فى (وأنت الذى جدير بطعنة ...) . وبنى على ذلـــك

---

(١) وينظر : مجاز القرآن ، لأبى عبيدة ، جـ ١ : ٣٥ ، ومختصر فى شواذّ القراءات ، لابن خالويه ، ص ٤ ؛ والمحتسب ، لابن جنى ، جـ١ : ٦٤ ؛ وهى أيضا قراءة الضحاك ، وإبراهيم بن أبى عبلة ، وقطرب ، ومالك بن دينار ، وابن السماك . ينظـــر الجامع ، للقرطبى ، جـ ١ : ٢٢٣ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ١ : ١٢٣ ، وشرح الأشمونى ، جـ ١ : ١٧٧ .

(٢) من الآية (٢٦) فى سورة البقرة .

(٣) جـ ١ : ٣٥٥ ، وينظر الأضداد ، ص ٢٥١-٢٥٢ .

جواز الوقف للمضطر على (ما) فى القراءة ؛ لأنّها اسم [١] . فيؤخذ من كلّ ما تقدم أن حذف صدر الصلة مع قصرها جائز عنده .

وجواز ذلك وجعله قياسا هو ظاهر كلام الفراء . وقد نسب إلى الكوفيين عمومـــا .

قال الفراء فى أثناء الكلام عن قوله تعالى :(تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ)[٢] : " ويكون (أحسن) مرفوعا [٣] ، تريد : على الذى هو أحسن " [٤] . فقدّر العائد المرفوع الواقع صدرا للصلة مع قصرها . وقال فى موضع آخر عن (ما) فى قوله تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ)[٥]: " وربّما جعلوه اسما وهى فى مذهب الصلة فيجوز فيما بعده الرفع على أنه صلة ... كقول الشاعر :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

وترفع (غير) [٦] : إذا جعلت صلة بإضمار (هو) ... فهذا مع النكرات . فإذا كانت الصلة معرفة آثروا الرفع من ذلك (فَبِمَا نَقْضِهِمْ) [٧] لم يقرأه أحد برفع

---

(١) ينظر إيضاح الوقف ، جـ ١ : ٢٥٦.

(٢) من الآية (١٥٤) فى سورة الأنعام .

(٣) وبه قرأ يحيى بن يعمر ، وابن أبى إسحاق . ينظر المحتسب ، لابن جنى ، جـ ١ : ٢٣٥؛ والكشاف ، للزمخشرى ، جـ ٢ : ٦٢ ؛ والجامع ، للقرطبى ، جـ ٧ : ١٤٢ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ٤ : ٢٥٥ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ١ : ١٤٤ ؛ والإتحاف ، للدمياطى ، ص ٢٢٠.

(٤) معانى القرآن ، جـ ١ : ٣٦٥.

(٥) من الآية (٤٠) فى سورة (المؤمنون).

(٦) رفع (غير) رواية ذكرها الفراء نفسه ، ينظر معانى القرآن ، جـ ١ : ٢٢.

(٧) من الآية (١٥٥) فى سورة النساء ، و (١٣) فى سورة المائدة .

ولم نسمعه ، ولو قيل جاز ... والقراء لا تقرأ بكلّ ما يجوز فلا يقبحنّ عندك تشنيع مشنّع ممّا لم يقرأ به القراء مما يجوز " (١) . فما تقدم ظاهر الدلالة على إجازة الفراء حذف صدر الصلة سواء أكانت الصلة قصيرة أم كانت طويلة . وهو مع ذلك يكره الحذف ، لقوله عنه : " وهو مما أكرهه ... ولا أرده وقد جاء " (٢) . ولكن كراهته إياه لم تحل دون إجازته له وقد ورد به السماع .

وعن إجازة الكوفيين ذلك الحذفَ قال الرضى (ت ٦٨٦) : " ... وأمّا الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا " (٣) . وقال ابن عقيل (ت ٧٦٩) : " وأجازه الكوفيون قياسا " (٤) . وقال : " فيجوز عندهم الحذف في نحو (جاء الذي هو منطلق ، في فصيح الكلام " (٥) .

وحذف العائد الواقع صدرا للصلة مع قصرها لغة حكاها الأخفش (ت٢١٥) عن بعض بني تميم ، فقال : " وناس من تميم يقولون : (مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ) (٦)

---

(١) معاني القرآن ، جـ ١ : ٢٤٤-٢٤٥ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) شرحه على الكافية ، جـ ٢ : ٤٣ .

(٤) شرحه على الألفية ، جـ ١ : ٨٠ .

(٥) المساعد ، جـ ١ : ١٥٣ . وينظر شرح الكراسة ، للأبذي ، (ر٥د) ، جـ ١ : ٤٨٧ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، جـ ١ : ١٢٣ ؛ وتوضيح المقاصد للمرادي ، جـ ١ : ٢٤٦ ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ٣٤٨ ، ٦٠٩ ؛ وشفاء العليل ، للسلسيلي ، جـ ١ : ٢٣٣ ؛ وشرح الأشموني ، جـ ١ : ١٧٧ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، جـ ١ : ١٤٤ ؛ والهمع للسيوطي ، جـ ١ : ٣١١=١ : ٩٠ ط١ ؛ والدرر ، للشنقيطي ، جـ ١ : ٦٩ ، والموفي ، للكنغراوي ، ص ٩٧-٩٨ .

(٦) من الآية (٢٦) في سورة البقرة .

يجعلون (ما) بمنزلة (الذى) ويضمرون (هو) " [١] . ونسبها النحاس (ت ٣٣٨) إليهم كذلك فقال : " وحُكِىَ أنّه سُمِع رؤبة يقرأ : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾[٢] بالرفع . وهذه لغة تميم . جعل (ما) بمعنى الذى ، ورفع (بعوضة) على إضمار ابتداء " [٣].

وممن ذكر هذه اللغة أبو عبيدة [٤] (ت ٢١٥)، والقرطبى (ت ٦٧١)[٥].

وقد أهمل كثير من النحويين الإشارة إليها .

وممن تبع الكوفيين أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١) ، لقوله عن (مَثَلًا مَا بَعُوضَةً) [٦]: " والرفع فى (بعوضة) جائز فى الإعراب ... وهذا عند سيبويه ضعيف وعنه مندوحة ... " [٧].

ومنهم ابن مالك (ت ٦٧٢) . وقد أجازه مع وصفه بالضعف ، فقال: " فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع " [٨]. وقال مثل قوله ابن أبى الربيع (ت٦٨٨)[٩].

---

(١) معانى القرآن ، جـ ١ : ٥٣.

(٢) من الآية (٢٦) فى سورة البقرة .

(٣) إعراب القرآن ، جـ ١ : ١٥٣.

(٤) ينظر مجاز القرآن ، جـ ١ : ٣٥.

(٥) ينظر الجامع لأحكام القرآن ، جـ ١ : ٢٤٣.

(٦) من الآية (٢٦) فى سورة البقرة .

(٧) إعراب القرآن ومعانيه ، جـ ١ : ٧١ ، وينظر م . ن ، ص ٤٩٧ ، و جـ ٢ : ٣٣٧.

(٨) شرح الكافية الشافية ، جـ ١ : ٢٩٦ ، وينظر التصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ١ : ١٤٤.

(٩) ينظر السبيط ، جـ ١ : ٢٨٤.

الترجيـــح :

الراجح فى نظرى منع حذف صدر الصلة إذا كانت الصلة قصيرة كما ذهب إليه البصريون[١]. لكن لا أميل إلى وصف ما ورد من ذلك بالشذوذ ، بـــل أرى أنّه من النادر الذى لا يقاس عليه ، لثبوت أنّه لغة لقبيلة من أشهر القبائـــل هى قبيلة تميم ، ولسماع ما يؤيّد تلك اللغة من شواهد نثرية وشعرية ، ومن ذلك إلى جانب ما تقدّم :

١ - قراءة (وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَاعُ الْحياةِ الدُّنْيا) [٢] بكسر اللام فى (لما) وتخفيف الميم[٣].

٢ - قول العرب : (ولا سيّما زيدٌ) و (دع ما زيدٌ) برفع زيد فيهما[٤]

ومن الشعر قول الشـــاعر :

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِى غِيَرِ الـ ... أَيامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَاقِبُهَـــا[٥]

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٢) من الآية (٣٥) فى سورة الزخرف .

(٣) وهى قراءة أبى رجاء ، وأبى حيوة ، ينظر : المحتسب ، لابن جنى ، جـ ٢ : ٢٥٥ ، والكشاف ، للزمخشرى ، جـ ٣ : ٤٨٧ ، والجامع لأحكام القرآن ، للقرطـــبى ، جـ ١٦ : ٨٧ .

(٤) ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٢ : ٢٨٦ = ١ : ٣٥٠ ط. بولاق .

(٥) ينظر معانى القرآن ، للفراء ، جـ ١ : ٢٤٥ ؛ وضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ١٧٣ .

وقول الآخـــــر :

مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لَا يَنْطِقْ بِمَا سَـفَهٌ ... وَلَا يَجِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ (١)

وقول الآخـــــر :

لَا تَنْوِ إِلَّا الَّـذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَـتْ ... إِلَّا نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَـا (٢)

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ١ : ٢٩٦ ، وشرح الألفية ، لابن الناظم ، (طهران : انتشارات ناصر خسرو ، د ت) ص ٣٧ ، و التصريـــح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ١٤٤ .

(٦) ينظر شرح الأشمونى ، ج ١ : ١٧٧ .

المبحث الحادى والثلاثون

تبادل الموقع بين (لو) و (أنْ) المصدريّة *

العرض:

قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

تَجَاوَزْتُ أَحْراساً إِلَيْها وَمَعْشَراً عَلَيَّ حِراصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي *

: " ومعنى (لو يسرّون) : أن يسروا ، و (أنْ) تضارع (لو) فى مثل هذا الموضع ، يقال : وددت أن يقوم عبدالله ، وَوَدِدت لو قام عبدالله ، إلاّ أنّ (لو) يرتفع المستقبل بعدها بالزّيادة التى فى أوّله ، و (أنْ) تنصب الفعل المستقبل . قال اللّه عَزَّ وَجلَّ : (أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ) (١) ، فجاء بـ (أنْ) ، ومعنى (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) (٢) : ودّوا أن تدهن فيدهنون " (٣) .

---

* قال أبو حيان : " إثبات كون (لو) مصدريّة ليس من طريقة البصريين " تذكرة النحاة ، ص ٣٨ . وينظر البحر المحيط ، ج ١ : ٣١٤ ونسب غيره منع مصدريتها إلى الجمهور ، ينظر مثلا الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٢٩٧ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ١٧٣ .

(١) من الآية (٢٦٦) فى سورة البقرة .

(٢) من الآية (٩) فى سورة القلم .

(٣) الشرح ، ص ٥٠ .

* قال أبو بكر فى شرح البيت : " يقال : أسررت الثوب إذا شررته وأظهرته . ويسرون : حرف من الأضداد يقال : أسررت الشىء إذا أخفيته ، وأسررته : إذا أظهرته " .

التوضيح :

يشتمل النص السابق على مجيء (أنْ) في موقع (لو) ومجيء (لو) في موقع (أنْ)، وعلى رفع المستقبل بالزيادة التي في أوّله، ورفع المستقبل له مبحث خاص به (١).

أما مجيء (لو) في موقع (أن) فمأخوذ من قول أبي بكر " ومعنى (لو يسرّون)(٢): (أن يسروا)، ومن قوله: ومعنى **(ودّوا لو تدهن فيدهنون)**: (ودّوا أن تدهن فيدهنون). وأمّا مجيء (أن) في موقع (لو) فمأخوذ من قوله: و(أن) تضارع (لو) في مثل هذا الموضع. يقال: ودت أن يقوم عبد الله، وودت لو قام عبدالله. ومن قوله عن الآية السابقة جاءت بـ(أن).

وهذا التبادل في الموقع بين (لو) و(أن) تجده عند الفراء حيث قال: " يقول القائل: هل يجوز في الكلام أن يقول: أتودّ أن تصيب مالا فضاع، والمعنى: فيضيع؟ قلت: نعم ذلك جائز في (ودت)، لأنّ العرب تلقاها مرّة بـ(أن) ومرّة بـ(لو)... فلما صلحت بـ(لو) وبـ(أن) ومعناهما جميعا الاستقبال استجازوا أن يردّوا (فَعَلَ) بتأويل (لو) على (يَفْعَلُ) مع (أنْ)(٣)".

وقال: " فلذلك قال في قراءة أبيّ **(وَدَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُوْنَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُوا)**(٤) ردّه على تأويل: ودّوا أن تغفلوا. فإذا رفعت:

---

(١) ينظر المبحث الثالث والستون.

(٢) قال البغدادي: " المصدر المؤول من (لو) وما بعدها بدل اشتمال من الياء (في علي)". الخزانة، جـ٤ : ٤٩٧.

(٣) معاني القرآن، جـ ١ : ١٧٥.

(٤) من الآية (١٠٢) في سورة النساء.

(فيميلون) رد د ت على تأو يل (لو) ، كما قال الله تبارك وتعالى : (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) (١)... " (٢).

ويظهر أنّ تباد ل (لو) و (أن) عند الفراء لا يجوز مع غير الفعل (ودّ) لقوله : نعم ذ لك جائز فى (ود د ت) . أمّا أبو بكر فقد أجازه مع (ودّ) وغيرها حين قال : معنى (لو يسرّون) : أن يسرّوا .

ويفهم من جواز تباد ل الموقع بين (لو) و (أن) عند هما أن (لو) مصد ر يّة مثل (أن) وقد صرّح بنسبة ذ لك إلى الفراء عد د من النحو يين (٣)، كما نسبه أبو حيان (ت ٧٤٥) إلى بعض الكوفيين وذ لك حين قال عنه : " هو مما نقل من قول بعض الكوفيين " (٤) فلعلّ هناك قوما آخرين من الكوفيين قد أخذ وا برأى الفراء كما أخذ به أبو بكر .

وقد أو رد بعضهم على مصد رية (لو) د خولها على (أنّ) المصد رية فى نحو قوله تعالى (وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا) (٥)

---

(١) من الآ ية (٩) فى سورة القلم .

(٢) معانى القرآن ، ج ١ : ١٧٥ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك ، ج ١ : ٢٥٦ ؛ والجنى الدانى ، للمراد ى ، تح . طه محسن ، (العراق : جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ) ، ص ٢٩٧ ، والمغنى ، لابن هشام ، ص ٢٩٤ ، وشفاء العليل ، للسلسيلى ، ج ١ : ٢٤٧ ؛ وشرح الأ شمونى ، ج ٤ : ٢٤ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٨٠ ؛ ١ : ٨١ ط ١ .

(٤) تذكرة النحاة ، ص ٣٨ ، وينظر البحر المحيط ، ج ١ : ٣١٤ .

(٥) من الآية (٣٠) فى سورة آل عمران .

و ذ لك عند الفراء مثل جمع العرب بين (ما) و (إنْ) النافيتين لاختلا ف لفظهما.[1]

وذ هب غيره إلى أنّ ذ لك على إضمار فعل بعد (لو) ، فيكون التقد ير : لـــو ثبت أنّ.[2]

وممن تبع الفراء الفارسى[3] (ت ٣٧٧) والتبريزى[4] (ت ٥٠٢) ، والعكبرى[5] (ت ٦١٦) ، وابن مالك[6] (ت ٦٧٢) ، والرضى[7] (ت ٦٨٦) .

ويظهر أنّ ابن هشام (ت ٧٦١) قد تبعهم ، لقوله : " ويقول المانعون فى نحو ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[8] : إنّها شرطية ، وأنّ مفعـــول (يَـوَدُّ)

---

(١) ينظر معانى القرآن ، جـ ١ : ١٧٥-١٧٦، ولعلّ ابن مالك قد تأثّر به حين عد ذلك من باب توكيد اللفظ بمراد فه ، نحو قوله تعالى﴿ فِجَاجًا سُبُلًا ﴾ . من الآ يـة (٣١) فى سورة الأ نبياء . ينظر شرح التسهيل ، جـ ١ : ٢٥٨ ؛ والبرهان فى علوم القرآن ، للزركشى ، تح . محمد أبى الفضل إبراهيم ، (بيروت : د ار المعرفة ، ط ٢ ، ١٣٩١هـ) ، جـ ٤ : ٣٧٤ .

(٢) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك ، جـ ١ : ٢٥٨ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٩٤

(٣) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك ، جـ ١ : ٢٥٦ .

(٤) ينظر شرح القصائد العشر ، تح . د . فخر الدين قباوة ، (بيروت : د ار الآ فاق الجد يد ة ، ط ٤ ، ١٤٠٠هـ) ص ٥١ ؛ وشرح التسهيل ، لابن مالك ، جـ ١ : ٢٥٦ .

(٥) ينظر التبيان ، جـ ١ : ٩٦ ؛ وشرح التسهيل ، لابن مالك ، جـ ١ : ٢٥٦ ،

(٦) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك ، جـ ١ : ٢٥٠ ، ٢٥٦ - ٢٥٩ ؛ والجـــنى الد انى ، للمراد ى ، ص ٢٩٧ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٢٩٤ .

(٧) ينظر شرحه على الكافية ، جـ ٢ : ٣٨٧ .

(٨) من الآية (٩٦) فى سورة البقرة .

وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: يودّ أحدهم التعمير لو يعمّر ألف سنة لسرّه ذلك [١]، ولاخفاء بما في ذلك من التكلّف. ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا) [٢] بحذف النون [٣]، فعطف (يدهنوا) على (تدهن) لمّا كان معناه: أن تدهن" [٤]. ومنهم أيضا السيوطي [٥] (ت ٩١١)، وغيره [٦].

---

(١) وينظر البحر المحيط، لأبي حيان، جـ ١ : ٢١٤، وجـ ٣ : ٣١٤، وجـ ٥: ٤٤٤.

(٢) من الآية (٩) في سورة القلم.

(٣) قال سيبويه: " زعم هارون أنّها في بعض المصاحف (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا)". الكتاب، جـ ٣ : ١٣٦، ٤٢٢، والنصب عنده على جواب التمني، وينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، جـ ٧ : ٣٨، وجـ ٩: ١١، والبحر المحيط، لأبي حيان، جـ ٨ :

(٤) المغني، ص ٢٩٤، وينظر: أوضح المسالك، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ٦، ١٩٦٦م) جـ ٣ : ١٩٩.

(٥) ينظر الهمع، للسيوطي، جـ١ : ٨٠-١ : ٨١ ط١، والإتقان في علوم القرآن، (مصر: مصطفى البابي الحلبي، ط ٤، ١٣٩٨هـ) ص ٢٢٧. وتفسير الجلالين بهامش الفتوحات الإلهية للجمل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت) جـ ١ . ٨١.

(٦) ينظر ظاهرة التأويل، لمحمد عبدالقادر هنادي، ص ٣١٤ - ٣١٥.

(ر.م)

الترجيح :

أوافق ابن هشام فيما ذكره وأؤيّد الذين ذهبوا إلى أنّ (لو) تأتي مصدريّة ؛ لصحّة المعنى عند تأويلها بالمصدر وعدم حاجتها إلى جواب ، وأكثر ما تأتي مصدريّة بعد مفهم تمنّ نحو (يودّ) ويقلّ بعد غيره كقول امرىء القيس السابق في العرض ، وقول الآخر :

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوماً جُلُّ أَمْرِهِمُ مِنَ التَّأَنِّي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلوا[1]

قال البغدادي (ت ١٠٩٧) : " لا يجوز جعل (لو) هنا شرطيّة لعدم دليل الجواب "[2].

---

(١) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك ، جـ ١ : ٢٥٠ ، ٢٥٦ ، والجنى الداني ، للمراديّ ، ص ٢٩٧ ، والمغني ، لابن هشام ، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(٢) شرح أبيات المغني ، جـ ٥ : ٥٧.

المبحث الثانى والثلاثون

نيابة (ال) عن المضاف إليه *

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

كَبِكْرِ الْمُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ مُحَلَّلِ *

: " سألت أبا العباس أحمد بن يحيى عن إعراب البياض ، فقال : يجوز الخفض والنصب والرفع ... ومن رفع البياض جعل الألف واللام بد لا من الهاء ورفعه بفعل مضمر ، والتقدير : كبكر المقاناة قونى بياضها بصفرة . انقطع كلام أبى العباس هٰهنا .

قال أبو بكر : والألف واللام تكون بد لا من الإضافة لأنّهما جميعا من د لائل الأسماء . قال اللّٰه عزّ وجلّ : (وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ) (١)، معناه : عن هواها ، فأقام الألف واللام مقام الإضافة . وقال : (يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ) (٢) الآية ، أراد : وجلودهم . وقال النابغة :

---

* مذهب البصريين أو معظمهم منع تلك النيابة ، وأنّ المضاف منوى . ينظر الجمل فى النحو ، للزجاجى ، ص ٩٨ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٣ : ٦٢٣ ؛ والبيان ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ٢ : ٣١٧؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ١٣١ ؛ والبسيط ، لابن أبى الربيع ، ج ٢ : ١٠٩٧ ، ١٠٩٩ ؛ والبحر المحيط لأبى حيان ج ١ : ١١٣ ، و ج ٨ : ٤٢٣؛ والجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٢٢٠؛ والبرهان ، للزركشى ، ج ٤ : ٣٣٤ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٧٦ = ١ : ٨٠ ط ٠١.

(١) الآيـــة (٤٠) فى سورة النازعات .

(٢) الآية (٢٠) فى سورة الحج.

* * المقاناة : المخالطة . ونمير الماء : الماء العذب الذى يبقى فى الأجواف . (عن الشرح). و (غير محلل) أى لم يُحْلَلْ عليه فيكدّر . (عن شرح القصائد التسع للنحاس في كلامه عن البيت نفسه).

لَهُمْ شِيْمَةٌ لَمْ يُعْطِهَا اللّٰهُ غَيْرَهُمْ مِنَ النَّاسِ وَالأَحْلَامُ غَيْرُ عوازِبِ

معناه : وأَحْلاَمُهُمْ . وقال الشمّاخ :

فَلَمّا شَرَاها فَاضَتِ الْعَيْنُ عَبْرَةً وَفِي الصَّدْرِ حَزَّازٌ مِنَ اللَّوْمِ حَامِزُ

أراد : في صدره . وقال الآخر :

وَلٰكِنْ نَرَىٰ أَقْدَامَنَا فِي نِعَالِكُم وَآنَا فَنَا بَيْنَ اللِّحَىٰ وَالْحَوَاجِبِ

معناه : بين لِحَاكُمْ وَحَواجِبِكم . وقال الفرزدق :

فَلَوْ سُئِلَتْ عَنِّي النَّوَارُ وَرَهْطُهَا إِذَا أَحَدٌ لَمْ تَنْطِقِ الشَّفَتَانِ

أراد : شفتاه "[1].

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول عنترة :

عَهْدِي بِهِ مَدَّ النَّهَارِ كَأَنَّمَا خُضِبَ الْبَنَانُ وَرَأْسُهُ بِالعِظْلِمِ *

" وخبر (عهدي) ما عاد من الهاء ، والتقدير : كأنما خضب بنانه ورأسه ، فأقام الألف واللام مقام الهاء كما قال الله عزوجل : (وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ)[2] أي عن هواها "[3].

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

رَحِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرَّدِ *

:" و (قطاب) رفع بمعنى (رحيب) ، والألف واللام بدل من الهاء ، كأنه قال : رحيب قطاب جيبها "[4].

---

(١) الشرح ، ص ٧٠ - ٧١ .

(٢) الآية (٤٠) في سورة النازعات .

(٣) الشرح ، ص ٣٥١ .

(٤) م . ن ، ص ١٩٠ .

* امرأة بضة المتجرّد والمتجرَّد ، والفتح أكثر أي بضة عند التجرد ، فالمتجرّد على هذا مصدر . اللسان ، لابن منظور ، ج ٣ : ١١٦ (جرد).

* * العظلم بفتح اللام هكذا في الشرح وفي اللسان ، لابن منظور ، ج ١٢ : ٤١٢ (عظلم) بكسر اللام . وقيل : هو صبغ أحمر .

التوضيـــح :

ذكر ثعلب أنّ (ال) تكون بدلا من الهاء الواقعة مضافا إليه حـين قال عن (البياض) في (كبكر المقاناة البياض) : ومن رفع البياض جعل الألـف واللام بدلا من الهاء . ثم قدّره بـ (بياضها)[1].

وقد علّل أبو بكر نيابتها عن المضاف إليه بأنّ (ال) والإضافة ،من دلائل الأسماء . ثم أورد عدّة شواهد جعل فيها (ال) بدلا من الضمير ، كما جعلهـــا بدلا منه في بيتي عنترة وطرفة المتقدمين .

ونيابة (ال) عن المضاف إليه هو مذهب الكوفيين . قال ابن/الربيع (ت ٦٨٨) : " ذهب الكسائي إلى أنّ الألف واللام معاقبتان للضمير وعوض منه "[2] وقال الفراء :" العرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة فيقولون : مررت على رجل حسنةٍ العين قبيحٍ الأنف . والمعنى : حسنةٍ عينه قبيحٍ أنفه . ومنه قوله (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ) [3] فالمعنى - والله أعلم - : مأواه . ومثله قول الشاعر :

مَا وَلَدَتْكُمْ حَيَّةُ ابْنَةُ مَالِـكٍ سِفَاحاً وَمَا كَانَتْ أَحَادِيْثُ كَاذِبِ

وَلَكِنْ نَرَى أَقْدَامَنَا فِي نِعَالِكُمْ وَآنَا فَنَا بَيْنَ اللِّحَىٰ والْحَوَاجِـــبِ

ومعناه : ونرى آنا فنا بين لحاكم وحواجبكم في الشبه "[4]. وقال الزجاجـــي (ت ٣٣٧) عن نحو : (مررت بالرجل الحسن الوجه) : " وأهل الكوفة يقولون : الألف واللام في هذا الباب عقيب الإضافة . ومثل ذلك : عبدالله أمّا المال فكثير

---

(١) وينظر شرح ديوان زهير ، ص ٣١٧.

(٢) البسيط ، ج ٢ : ١٠٩٧.

(٣) الآية (٤١) في سورة النازعات .

(٤) معاني القرآن ، ج ٢ : ٤٠٨، وينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ٨٠٠ ، والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ج ١٥ : ٢١٩.

وأمّا الخلق فحسن . تقديره عندهم أمّا ما له فكثير وأمّا خلقه فحسن. فعاقبت الألف واللام الإضافة " [1] .

ويظهر من قول الفراء وأبى بكر : (ال) تكون بدلا من الإضافة أنّ المراد نيابتها عن المضاف إليه مطلقا وهو أيضا ظاهر ما نقله الزجاجى عن الكوفيين عموما . لكن الشواهد التى استشهدوا بها لم تخرج عن ضمير الغائب والمخاطب. ومع هذا لا أرى مانعا من أن يكون قصد بالإضافة الضمائر والأسماء، لأن أبا بكر قد علّل ذلك بأن الإضافة من دلائل الأسماء والإضافة لا تقتصر على المضمرات ، ولعلّ الزمخشرى (ت ٥٣٧) متأثر بهم حين عوّض (ال) من الاسم الظاهر كما عوّضها من الضمير [2] . وعلى كلٍّ فقول ابن هشام (ت ٧٦١) : " والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب " [3] ينتقض بما استشهد به الفراء

---

(١) الجمل فى النحو ، ص ٩٧ (١١١) . وينظر إضافة إلى المراجع المذكورة فى التعليق على عنوان هذا المبحث : شرح القصائد التسع ، للنحاس ، ص١٥٥؛ والبيان ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ٢ : ٤٩٣ ؛ والتبيان ، للعكبرى، جـ ٢ : ٩٤١ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، جـ ١ : ٥٧١ - ٥٧٢ ؛ وشرح التسهيل ، لابن مالك ، جـ ١ : ٢٩٤ ؛ وشرح الرضى، جـ ١ : ٣٤١ ؛ والبسيط ، لابن أبى الربيع، جـ ٢:١٠٩٤ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ٢ : ٩١ ، وجـ ٧ : ١٩٢ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ٢٠٠ ، وشرح الأشمونى ، جـ ١ :٢٠٥.

(٢) ينظر الكشاف ، جـ ١ : ٢٧٢ حيث قال عن قوله تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) . من الآية (٣١) فى سورة البقرة : " أى أسماء المسميات فحذف المضاف إليه ... وعوّض منه اللام كقوله :(وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ) ". من الآية (٤) فى سورة مريم وينظر م . ن ، جـ ٣ : ٢٣٦.

(٣) المغنى، لابن هشام ، ص ٥٥ ، وينظر الهمع ، للسيوطى ، جـ ١ : ٢٧٧= ١: ٨٠ ط ١.

وأبو بكر من ضمير المخاطب فيما تقدّم . وكان قد قال ذلك بعد ذكر ما ذهب إليه الزمخشري .

وقد اختلف النقل عن البصريين في نيابة (ال) عن الضمير ، فقال ابن خروف (ت ٦٠٦) عنهم وعن الكوفيين : " ينبغي ألّا يجعل بينهما خلاف ، لأنّ سيبويه قد جعل الألف واللام عوضا من الضمير في قوله في باب البدل : ضرب زيد الظهرُ والبطنُ . وهو يريد : ظهره وبطنه ، ولم يقل الظهرُ منه ، ولا البطنُ منه " (١) .

وقال ابن مالك (ت ٦٧٢) : " الألف واللام عوض من الضمير وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ... " (٢) . وقال الرضي (ت ٦٨٦) : " ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير ... وعند البصريين لا يعوّض اللام من الضمير في كلّ موضع شرط فيه الضمير كالصلة ، والصفة إذا كانت جملة ، والخبر المشتق ، ويجوز في غيره ، كقوله :

لحافي لحافُ الضيفِ والبردُ بردُه " (٣) ... ... (٤)

أمّا عبدالرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) فقد حكى عنهم المنع دون تخصيص أو تقييد فقال : " وهذا لا يجوز عند البصريين ، لأنّ الحرف لا يكون بدلا من

---

(١) شرح التسهيل ، لابن مالك ، ج ١ : ٢٩٤ .

(٢) م . ن ، ص . ن . وينظر ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ، ج ١ : ٥١٧ .

(٣) شرحه ، ج ١ : ١٣١ .

(٤) عجزه : (وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ غَزَالٌ مُقَنَّعُ) . ينظر خزانة الأدب ، للبغدادي ج ٢ : ١٧٩ .

الاســـم " [١] . ونقل غيره ذلك عن أكثرهم [٢] .

ويبدو لى أنّ مدار ذلك كلّه يرجع إلى ما نقله ابن خروف عـــن سيبويه . وكلام سيبويه الذى أشار إليه ابن خروف هو : " البدل أن تقـــول : ضرب عبد اللّه ظهره وبطنه ، وضرب زيد الظهر والبطن ... وإن شئت كان علـــى الاسم بمنزلة أجمعين " [٣] . وترى أنّه لم يذكر أنّ (ال) نابت عن الضمـــير [٤] أمّا تمثيله مرّة بالضمير وأخرى بـ (ال) فليس الخلاف فى ذلك ونحوه كما يقول ابن أبى الربيع [٥] . وإنّما الخلاف فى تأويله . نحو قوله تعالى: ﴿ يُصْهَرُ بِهِ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ﴾ [٦] فجاء بالضمير وبـ (أل) . فتقديره عند البصريين : والجلود منهم وعند الكوفيين وجلودهم .

وممن تبع الكوفيين ابن كيسان [٧] (ت ٢٩٩) ، وابن الطراوة [٨] (ت ٥٢٨)،

---

(١) البيان ، جـ ٢ : ٣١٧ ، وينظر الجمل ، للزجّاجى ، ٩٨ ؛ وإعراب القرآن للنحاس ، جـ ٣ : ٦٢٣ ؛ ومشكل إعراب القرآن ، للقيسى ، جـ ٢ : ٢٥٢ ؛ والبرهان ، للزركشى ، جـ ٤ : ٣٣٤ .

(٢) ينظر الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٢٢٠ ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ١ : ٢٧٦ = ١ : ٨٠ ط١

(٣) الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ١٥٨ = ١ : ٧٩ ط. بولاق

(٤) وينظر شرح الرضى ، جـ ١ : ٣٣٣ .

(٥) ينظر البسيط ، جـ ٢ : ١٠٩٧ .

(٦) الآية (٢٠) فى سورة الحج .

(٧) ينظر شرح القصائد التسع ، للنحاس ، ص ١٥٥ . وابن كيسان النحوى ، لمحمد الدعجانى ، (رسالة ماجستير) ، ص ٢٦٢ .

(٨) ينظر ابن الطراوة النحوى ، للدكتور عياد الثبيتى ، ص ١٢٢ .

وابن مالك [١]، والسيوطى [٢] (ت٩١١)، ونسبه ابن هشام إلى كثير من المتأخرين [٣] " وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة " [٤] فلا يجوز عنده نحو : مررت بالـــذى الأب قائم .

الترجيـــح :

الراجح فى نظرى مذهب جمهور البصريين وهو أنّ الرابط مقدّر بعد ذلك الاســم المقترن بال ؛ " لأنّ العرب تقول : مررت بالرجل الحسن الوجه منه . وتظهر الضمير مع الألف واللام ، ولو كانت الألف واللام عوضا من الضمير لم يظهر مع الضمـــير قال طرفة :

رَحِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَـــةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّـةُ الْمُتَجَرَّدِ "[٥]

ولعلّ من ذلك قولّه تعالى : **(إِنِّـى وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّى)** [٦].

---

(١) ينظر شرح التسهيل ، جـ١ : ٢٩٤ ، والجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٢٢٠.

(٢) ينظر الهمع ، جـ١ : ٢٧٦ =١ : ٨٠ ط ١.

(٣) ينظر المغنى ، ص ٥٥ ، والهمع فى الموضع السابق ذكره .

(٤) الهمع فى الموضع السابق .

(٥) البسيط ، لابن أبى الربيع ، جـ ٢ : ١٠٩٤ ، وينظر نفسه ، ص ١٠٩٧ ، والبحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ١ : ١١٣.

(٦) من الآية (٤) فى سورة مريم .

المبحث الثالث والثلاثون

ترافع المبتدأ والخبر المفرد .*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

مُهَفْهَفَةٌ بَيْضَاءُ غَيْرُ مَفَاضَةٍ تَرَائِبُهَا مَصْقُولَةٌ كَالسَّجَنْجَلِ *

: " والترائب ترتفع بـ (مصقولة) ، و(مصقولة) بالترائب "(١)

وهناك ثلاثة عشر موضعا مماثلا (٢)، وإلى جانبها مواضع اقتصر فيها على ذكر رفع الخبر للمبتدأ وهي تقارب عشرين موضعا (٣) .

---

* مذهب البصريين "أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأمّا الخبر فقد اختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا . وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء " - الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٤٤ (م ٥) .

وينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٢ : ١٢٧=١ : ٢٧٨ ط بولاق ، والمقتضب ، للمبرد ، ج٢ : ٤٨، و ج٤ : ١٢ ، ١٢٦ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ١ : ٨٤ .

(١) الشرح ، ص ٥٩ .

(٢) ينظر م . ن ، الصفحات : ٩س١٦ ، ٦٣س١٨ ، ١٤٨س١٠ ، ٢٦٧س٣، ٣١٧س١٤ ، ٣٣٦ س ١١ ، و ٣٦١ س١٦ ، و ٣٦٣ س ٦، و ٣٩٧ س ٥ ، و ٤٣٤ س ١٧ ، و٤٤٥ س ١٤ ، و ٤٧٢ س ١٣ ، و ٤٨٩ س ٧ .

(٣) ينظر م . ن ، الصفحات : ٩ س ٢ ، و ٨٦ س ٣ ، و ١٨٩ س ٧ ، و ١٩٧ س ١٢ ، و٢٠٩ س ٩ ، و ٢١٢ س ١٩ ، و ٢٢٤ س ٩ ، و ٢٦٧ س ٩ ، و ٣٠٣ س ٨ ، و ٣٣٩ س ١٨، ٣٦٣ س ٦ ، ٤٨٤ س ٤ ، ٤٨٨ س ١٩ ، ٤٩٨ س١١ ، ٥٣٧ س ٢ ، ٥٤٤ س١١ ، ٥٤٧ س ٨ ، ٥٥٤ س ١٥ ، ٥٨٠ س١١ .

* * المهفهفة : الخفيفة اللّحم . والمفاضة : المسترخية البطن . والسجنجل : الزعفران . ويقال : ماء الذهب والزعفران . (عن الشرح) .

وقد اكتفيت بالإحالة إلى تلك المواضع مراعاة للاختصار .

التوضيح :

من المعلوم أنّ نحو : (ترائبها مصقولة) جملة اسميّة مكوّنة من مبتدأ وخبر والخبر فيها مفرد ، وكلاهما مرفوع . وقد جعل أبو بكر رفع كلّ منهما بالآخر وذلك حين قال : (الترائب) ترتفع بـ (مصقولة) و (مصقولة) بالترائب[١].

وأبو بكر في ذلك جار على مذهب الكوفيين في المبتدأ ذي الخبر المفرد . قال الكسائي : "إذا ابتدأت اسما بعده اسم كمّله رفعت كلّ واحد منهما بصاحبه ، كقولك : أخوك قائم "[٢] . وقال الفراء عن نحو ذلك : " ترفع كلّ واحد بصاحبه "[٣] . وقال ثعلب عن قوله تعالى : (فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ)[٤] : " (يومئذ) مرافع (فذلك) "[٥] . وقال النحاس (ت ٣٣٨) : " والكوفيون يقولون : رفعنا هذا بهذا وهذا بهذا "[٦] .

---

(١) وينظر إيضاح الوقف ، جـ ١ : ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ٣٢٥ الخ .

(٢) التبيين ، للعكبري ، تح . د. عبدالرحمن العثيمين ، ص ٢٢٥ ، هامش ٢ ، وتذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٣٦٦ مع اختلاف يسير . وينظر مجالس ثعلب جـ٢ : ٥٢٦=٥٩٤ ط١ ، وشرح الرضي ، جـ ١ : ٢١ ، ٨٧ .

(٣) معاني القرآن ، جـ ٢ : ٥٧ . وينظر م . ن ، جـ ١ : ١٧٩ ، ٢٦٩ - ٢٧٠ . ومجالس ثعلب ، جـ٢ : ٥٢٦=٥٩٤ط١ ، وشرح الرضي ، جـ ١ : ٢١ ، ٨٧ .

(٤) الآية (٩) في سورة المدثّر .

(٥) المجالس ، جـ ١ : ٢٠ =٢٥ ط ١

(٦) إعراب القرآن ، جـ ١ : ١٢٨ . وينظر الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص ١٤٠ ؛ وإعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه ، ص ١٦٠ ؛ والإنصاف ، لعبدالرحمن الأنباري ، جـ ١ : ٤٤ (م٥) ؛ والتبيين ، للعكبري ، ص ٢٢٥ ؛ وشرح المفصل ، ==

واحتجّ الكوفيون لما ذهبوا إليه ، فقالوا : " وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبر والخبر لا بدّ له من مبتدأ ، ولا ينفكّ أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلاّ بهما ... فلمّا كان كلّ واحد منهما لا ينفكّ عن الآخر ، ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدا عمل كلٌّ واحد منهما في الآخر مثلما عمل صاحبه فيه " (١).

وقال السيوطي (ت ٩١١) عن مذهبهم " وضُعِّفَ بأنّه يلزم عليه أن تكون رتبة كلٍّ منهما التقديم ؛ لأنّ أصل كلّ عاملٍ أن يتقدّم على معموله (٢). وأجيب بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط فإنّها عاملة في أفعالها الجزم وأفعالُها عاملة فيها النصب ، نحو : (**أَيًّا مَا تَدْعُوا**) (٣). ولو سُلِّم قُلنا : كلٌّ منهما متقدِّم على صاحبه من وجه متأخّر عنه من وجه آخر فلا دور ، لاختلاف الجهة . أمّا تقدّم المبتدأ فلأنّ حقّ المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه وفرعا له . وأمّا تقدّم الخبر ، فلأنّه محطُّ الفائدة . وهو المقصود من الجملة ؛ لأنّك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه ، والغرضُ وإن كان متأخرا في الوجود فهو مقدّم في القصد . (٤)

== لابن الحاجب ، جـ ١ : ١٨٢ ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، جـ ١ : ٣٣٤ ؛ وشرح ألفيه ابن مالك ، لابن الناظم ، ص ٤٢ ؛ وأوضح المسالك ، لابن هشام ، جـ ١ : ١٣٧ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ٢٠٦ ؛ وشرح الأشموني ، جـ ١ : ٢٠٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، جـ ٢ : ١٥٩ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٢ : ٩ = ١ : ٩٤ ط ١.

(١) الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ١ : ٤٤ - ٤٥ (م ٥)

(٢) وينظر م . ن ، ص ٤٨ ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ١ : ٨٤.

(٣) من الآية (١١٠) في سورة الاسراء .

(٤) وهناك اعتراضات أخرى أوردها بعض النحويين وربما تركها السيوطي ؛ لأنّها كما تلزمهم تلزم غيرهم . منها تغيّر إعراب المبتدأ والخبر بدخول ==

وهذا المذهب اختاره ابنُ جنى [١] وأبو حيّان [٢] وهو المختار عندى [٣] . وممن مال إلى مذهبهم كذلك الرضى [٤] (ت ٦٨٦).

الترجيح :

اختلفت الآراء فى رافع المبتدأ والخبر ، وكلّ رأى لا يخلو من اعتراضات عليه [٥] . وهذا الاختلاف لفظىّ لا طائل من ورائه كما يقول

== النواسخ ، ومنها رفع المبتدإ والخبرِ الفاعلَ فى نحو : القائم أبوه حاضر أخوه ، ومنها : أنّ كلَّ واحدٍ منهما قد يكون جامدا والجامد لا يعمل إذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول .

ينظر الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجى ، ص ١٤٠ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ١ : ٤٨ (م ٥) ؛ والتبيين ، للعكبرى ، ص ٢٢٧ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ١ : ٨٤ ؛ والإيضاح فى شرح المفصل ، لابن الحاجب ، جـ ١ : ١٨٣ ؛ وشرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٤٢ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ٢٠٦ .

(١) وينظر ارتشاف الضرب ، لأبى حيان ، (مكة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، مكروفلم رقم ٨٧ ، مصوّر عن مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٢٣٧٠٦ عمومى ، ٨٢٨ خصوصى) ، ص ٥٠٣ وله رأى آخر يوافق فيه البصريين ، ينظر الخصائص جـ ١ : ١٠٩

(٢) وينظر ارتشاف الضرب ، ص ٥٠٣ (مخطوط) .

(٣) الهمع ، جـ ٣ : ٩ = ١ : ٩٤ - ٩٥ ط١

(٤) ينظر شرحه ، جـ ١ : ٢١ ، ٨٧ .

(٥) ينظر مثلا الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجى ، ص ١٤٠ - ١٤١ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ١ : ٤٤ فما بعدها ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ١ : ٨٤-٨٥ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، جـ ١ : ٣٥٥ فما بعدها ؛ وشرح ==

ابن عقيل [١] (ت ٧٦٩) ، والأشمونى [٢] (ت ٩٠٠) . ومن المحدثين يقول عنه الدكتور معيض العوفى : " هذه نظرية لا تقدم للواقع اللغوى أىّ فائدة علميّة نستطيع من خلالها إقامة دراسة وصفيّة دقيقة صحيحة ، وكان أولى بهم أن يصفوا الواقع اللغوى دون أن يتمحّلوا فى التقدير " [٣] . كما وصف عباس حسن تلك الآراء فى رافع المبتدأ والخبر بأنّها : " لا أثر لها فى ضبط كلٍّ منهما ولا فى وضوح معناهما ومعنى الكلام " [٤]

ومع ذلك ربّما يكون أقرب تلك الآراء رأى سيبويه والجمهور وهو " أنّ رافع المبتدأ معنوى وهو الابتداء ؛ لأنه بنى عليه ، ورافع الخبر المبتدأ ؛ لأنّه مبنىّ عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ." [٥]

== الكراسة ، للأبذى ، (ر ٠ د) ، جـ ٢ : ٨٦٤ فما بعدها ؛ والمغنى فى النحو ، لمنصور بن فلاح ، تح ٠ عبدالرزاق السعدى (مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، "ر ٠ د"، عنوانها " ابن فلاح النحوى مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغنى" رقمها ٤٥١ - ٤٥٣ ، ١٤٠٤هـ)، جـ ٢ : ٥٨٤ فما بعدها ؛ والسبيط ، لابن أبى الربيع ، جـ ١ : ٥٤١ فما بعدها ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ٢ : ٨ = ١ : ٩٤ ط ١ فما بعدها ٠

(١) ينظر شرحه على الألفية ، جـ ١ : ٠٩٤

(٢) ينظر شرحه على الألفية ، جـ ١ : ٢٠٣

(٣) قضايا الجملة الخبرية ، ص ٠١٦٤

(٤) النحو الوافى ، جـ ١ : ٠٤٤٧

(٥) الهمع ، للسيوطى ، جـ ٢ : ٨ = ١ : ٩٤ ط ١ ، وينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٢ : ١٢٧ = ١ : ٢٨٧ ط ٠بولاق ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، جـ ١ : ٣٣٤ ، وحاشيتها رقم ٥٠

المبحث الرابع والثلاثون

رفع المبتدأ بالعائد من الجملة . *

العـرض :

١ - قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول عنترة :

وَالْخَيْلُ تَقْتَحِمُ الْخَبَـارَ عَوَابِسـاً مِنْ بَيْنِ شَيْظَمَةٍ وَأَجْرَدَ شَيْظَـمِ (١)

: " و (الخيل) ترفع بما عاد من تقتحم " (٢).

٢ - وقال فى معرض الحديث عن قول لبيـد :

فَمَدَافِعُ الرَّيَّـانِ عُرِّيَ رَسْمُهَـا خَلَقاً كَمَا ضَمِنَ الْوُحِـيَّ سِلَامُهَا (٣)

: " والمدافع مرتفعة بما عاد من الهاء والألف فى (رسمها) " (٤)

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :

أَوْ نَقَشْتُمْ فَالنَّقْـشُ تَجْشَمُـهُ النَّا سُ وَفِيهِ الصَّلَاحُ وَالإِبْـرَاءُ (٥)

---

* مذهب البصريين أن المبتدأ المخبر عنه بالجملة مرفوع بالابتـداء كالمبتدأ المخبر عنه بالمفـرد. وقد سبقت الإشارة الى ذلك . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ٨١ = ١ : ٤١ ط. بولاق ، والخصائص ، لابن جنى ، جـ ١ : ١٨ ، وتذكرة النحاة ، لأبى حيان ، ص ٣٦٦ ،

(١) الخبار : الأرض اللينة ، والشيظم الطويل . (عن الشرح).

(٢) الشرح ، ص ٣٦٢.

(٣) المدافع : مجارى الماء . والريّان : واد. وعرّى رسمها خلقا :أى ارتحـل عنه فعرى بعد أن خلق لسكونهم إيّاه . والوحىّ : جمع وحى ، وهو الكتاب . والسّلام : الصخور واحدتها : سلمة . (عن م . ن).

(٤) م . ن ، ص ٥٢٠

(٥) نقشتم : أى استقصيتم . وتجشمه : أى تتكلفه .(عن م . ن).

: " و (النقـش) رفع بما عاد من الهاء " (١).

٤- وقال في معرض الحديث عن قول لبيـد :

فَغَدَتْ كِلا الْفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا*

: " وَ (كِلَا) في موضع رفع بما عاد من الهاء في قوله : (أنّه) في قول الكسائي وقال الفراء : موضع (كلا) (رفع) بموضع (تحسب) ؛ لأنّه عاد بذكر (كـــلا)، وذكرها (الهاء) التي مع (أنّ) . ومثله من مسائل النحو : عبدالله ظننت أنّه قائم ، قال الكسائي : عبد الله يرتفع بما عاد من الهاء ؛ لأنّ (أنّ) كالصلـــة للـظنّ، وتقديره : عبدالله ظننته قائما . وقال الفراء : (عبدالله) رفع بموضـع (ظننت) ، لعودته بذكر عبدالله ، ولأنّ (أنّ) لا يعرب ما بعدها ما قبلها"(٢).

وهناك مواضع عديدة رفع فيهـا المبتدأ بالعائد من الجملـة أكتفي بالإحالة إليها .(٣)

---

(١) م . ن ، ص ٤٦٩.

(٢) م . ن ، ص ٥٦٦ .

(٣) ينظر م . ن، الصفحات : ٨ س ١٢ ، و ٤٥ س ١٥ و ١٨ ، و ٥١ س ١٣ ، و ٦١ س ١٦ ، و ٨١ س ٥ ، و ٨٢ س ٣ ، و ٨٧ س ٦ ، و ١٣٤ س ٨ ، و ١٤٨ ، ص ١١، و ١٧٤ س ٢٣ ، و ١٩١ س ٦ ، و ٢٦٣ س ٥ ، و ٢٧٩ س ٢ ، و ٢٨١ س ١٦ ، و ٢٨٢ س ١٢ ، و ٢٨٣ س ١٣ ، و ٢٨٤ س ٥ ، ١٨ ، و ٣٥١ س ١٦ ، و٣٥٩ س ٤ ، و ٣٧٢ س ١٢ ، و ٣٩٤ س ٩ ، و ٤٠٩ س ١٤ ، ٤٧٠ س ٦ ، و ٤٨٥ س ٩ ، و٤٨٧ س ٥ ، و ٥٠١ س ٩ .

* الفرج : الواسع من الأرض . والفرج أيضا : الثغر . (عن م.ن).

التوضيـــح :

تقدم في المبحث السابق أنّ المبتدأ والخبر المفرد يترافعان عنـــد الكوفيين . وفي المواضع المذكورة في العرض أو المحال إليها جاء الخبر جملة مشتملة على ضمير يعود على المبتدأ . وقد جعل أبو بكر عودة هذا الضمـــير هي الرافعة للمبتدأ . ولـم يذكر فيه خلافا إلا في الموضع الأخير الوارد فـــي العرض حيث وقعت (أنّ) في جملة الخبر بعد الفعل وقبل العائد في مثـــــل (عبدالله ظننت أنه قائم) ، فجعل الفراء موضع الجملة هو الرافع للمبتـــدأ، وعلّل عدم رفعه بالعائد بوقوعه بعد (أنّ) وهي لا يعمل ما بعدَها فيما قبلَها. ورفعه الكسائي بالعائد مع وقوعه بعد (أنّ)؛ لأنها في صلة الفعل المتقدم عليها.

ويفهم من هذا الخلاف بين الكسائي والفراء أنّهما متفقان على رفع المبتدأ بالعائد من الجملة إذا لـم تتقدمه أداة لا يعمل ما بعدَها فيمـــا قبلَها وعلى عدم رفعه بموضع الجملة أو بالعائد منها إذا كانت تلـــك الأداة متصدرة الجملة .

وهذا الأخير نسبه الزجاجي (ت ٣٣٨) إلى الكوفيين عموما ، فقال: (اعلم أنك إذا قلت : زيد لينطلقن ... وما أشبه ذلك... فإن هذا عند هـم غير جائز إلا من كلامين كأنه يرتفع (زيد) باسم مثله في نيّة المتكلّـــم، ولم يجز أن يكون كلاما واحدا عندهم ؛ لأنّ اللام تقطع ما قبلها مما بعدها ولا يتّصل بعضه ببعض ... وهو عند البصريين جائز " .(١)

---

(١) اللامات، ص ١٧٤.

وعرض الزجاجي أيضا لما وقعت فيه الأداة المتقدمة على العائد صلة لفعل وذكر أنّه عندهم من كلام واحد وأنّ الاسم مرفوع بما عاد عليه من ذِكْرِه، ومثّل له بعدّة أمثله منها : زيد أشهد إنّه لعالم.(١). وهذا هو ما ذهب إليه الكسائي، ولم يوافقه عليه الفراء، وجعل المبتدأ فيه مرفوعا بموضع الجملة لتقدم الفعل على الأداة. لذا فإنّ نسبته إلى الكوفيين عموما فيها تجوز من الزجاجي.

ويبدو من هذا الخلاف كذلك أنّ هناك فرقا بين رفع المبتدأ بموضع الجملة ورفعه بالعائد. وكأنّه لو رفع بموضع الجملة تصبح هي الخبر وإذا رفع بالعائد يكون العائد هو الخبر، وقد وجدت ما يُلمح إلى ذلك عند الفراء وأبي بكر، فقد قال الفراء : " ... لأنّ العائد من الذكر قد يكون خبرا، كقولك : عبدالله ضربته "(٢). وقال أبو بكر عن الأوجه الممكنة في إعراب قوله تعالى : (ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ)(٣): " ... والوجه الثالث : أن ترفع (ذلك) بما عاد من الهاء المتصلة بـ (في)، والوجه الرابع : أن ترفعه بموضع (لا ريب فيه)، كأنّك قلت : ذلك الكتاب حقٌّ هدى "(٤).

---

(١) ينظر المصدر السابق ص١٧٤ - ١٧٥. وفيه " وهو كلّه عند البصريين على الابتداء والخبر جائز ".

(٢) معاني القرآن، جـ ١ : ١٥١.

(٣) من الآية الثانية في سورة البقرة.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء، جـ١ : ٤٨٥، وينظر نفسه، جـ٢ : ٥٧٤، ٥٩٣، ٧٣٧.

ورفع المبتدأ بالعائد من الجملة تجده عند الفراء، في عدّةِ مواطنَ من معانيه منها قوله :" وقوله :(وَالطَّيْرُ صَآفَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاَتَهُ وَتَسْبِيْحَهُ) [1]، ترفع (كلا) بما عاد إليه من ذكره وهي الهاء في (صلاته وتسبيحه) " [2].

ومن نسبة ذلك إلى الكوفيين قول النحاس (ت٣٣٨) في أثناء الحديث عن قوله تعالى : (قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) [3] : " (ما) في موضع رفع بالابتداء وعند الكسائي بالعائد " [4]. وقوله في أثناء الحديث عن قوله تعالى: (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) [5] :"... وعند الكوفيين (تلك) رفع بالعائد، كما تقول : عبد الله كلمت أباه " [6]، وقد نقل النحاس أيضا عن الكسائي قولا آخر ، وذلك حين قال في معرض الحديث عن قراءة (ثَلاَثُ عَوْرَاتٍ) [7]

---

(١) من الآية (٤١) في سورة النور

(٢) معاني القرآن ، جـ ٢ : ٢٥٥ ، وينظر م . ن ، جـ ١ : ٢٤٠ ، ٣٥٣ ، ٤٥٠ ، وجـ ٢ : ٢٦ ، ٥١ ، ٩٩ ، ٤١٠ ، وجـ ٣ : ٩ ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ١ : ٤٩ (م ٥) ، والنحو والصرف ، للدكتور محمد آدم الزاكي ، ص ١١١ .

(٣) من الآية (١٢) في سورة الأعراف .

(٤) إعراب القرآن ، جـ ١ : ٦٠١ .

(٥) من الآية (٢٥٣) في سورة البقرة .

(٦) إعراب القرآن ، جـ ١ : ٢٨٠ . وينظر م . ن ، ص ٤٧٠ ، ٤٩٥ ، وجـ ٣ : ٦١١ ، ٧١٧ ، والخصائص ، لابن جني ، جـ ١ : ١٨ ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ٢ : ٦١٥ - ٦١٦ (م ٨٥) .

(٧) من قوله تعالى : (مِنْ قَبْلِ صَلاَةِ الْفَجْرِ وَحِيْنَ تَضَعُوْنَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيْرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلاَةِ الْعِشَاءِ ثَلاَثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ) . من الآية (٥٨) في سورة النور .

بالرفع[١] " والرفع عند الكسائي بالابتداء والخبر عنده ما بعده ، ولم يقل بالعائد وقال نصا بالابتداء " [٢] .

ويبدو لي أنّه ربما كان مراد الكسائي بالابتداء الاستئناف ، فقد ورد ذلك عند الفراء في أكثر من موضع كقوله : " وقوله : (جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا)[٣] منصوبة ... ولو رفعت على الاستئناف إذا انفصلت من الآية كان صوابا . فيكون الرفع على وجهين أحدهما الابتداء ، والآخر أن ترفعها بعائد ذكرها " [٤]

ورفع المبتدأ بالعائد من الجملة قد نسبه بعض النحويين إلى الكوفيين على أنّه مذهب آخر لهم في رافع المبتدأ ونسبه إليهم آخرون على أنّه رأي فريق منهم ، والفريق الآخر يرفع المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ . من ذلك قول العكبري (ت ٦١٦) : " وللكوفيين مذهبان ، أحدهما : يرتفع المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ ويسمونهما المترافعين ، والمذهب الثاني : أنّه يرتفع بالعائد من الخبر " [٥] . وقال الكنغراوي (ت ١٣٤٩) عن المبتدأ : " وعامله الخبر عند

---

(١) وقرئت بالنصب . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٤٥٩.

(٢) إعراب القرآن ، ج ٢ : ٤٥٩.

(٣) من الآية (٢٩) في سورة إبراهيم .

(٤) معاني القرآن ، ٢ : ٧٧ ، وينظر نفسه ، ص ٧٨ ، ٩٩ ، وج ١ : ١١ ـ ١٢ ، ١٩٨.

(٥) التبيين ، ص ٢٢٥.

الشيخين ، والعائد من الخبر عند الجمهور " [1] يقصد بالشيخين، الكسائي والفراء وبالجمهور جمهور الكوفيين .

والظاهر ممّا تقدّم في المبحث السابق وهذا المبحث أنّ المبتدأ والخبر يترافعان عندهم إذا كان الخبر مفردا ، أمّا إذا كان جملة فإنّ العامل فيه عندهم العائد من الجملة . وقد تنبّه لذلك بعض النحويين . قال أبو حيان (ت ٧٤٥) : " عامل المبتدأ معنوي وهو الابتداء عند البصريين . وعن الكوفيين مذهبان : أحدهما : أنّه لفظي وهو الخبر وقالوا : كلٌّ منهما يرفع الآخر . والثاني : أن المبتدأ يُرفع بما عاد عليه ، هذا منقول أكثر الناس وكتب الخلاف عنهم ، ونقل ابن الدّهان في شرح الإيضاح عن الفراء عن الكسائي أنّك إذا ابتدأت باسم بعده اسم رفعت كلا منهما بصاحبه ، أو بعده (فَعَلَ) أو (يَفْعَلُ) فبما عاد من ذكره ، لا بـ (فَعَلَ) و (يَفْعَلُ) ؛ لأنهما مشغولان بما فيهما من نيّة الكناية. قال الفراء : قلت له : عبد اللّه قام أبوه ، أتجيز رفع الأوّل بما عاد عليه من ذكره، والأب بـ (قام) و (يقوم) ؟ قال : نعم أجيز أن يرفع الأول بكلّ ما يعود من ذكر وإن كان خفضا أو نصبا . وهذه الحكاية تدلّ على أنّ ذلك اختلاف حالين ، لا مذهبان كما ذكروا " [2].

وقد تنبه بعضهم إلى ذلك أيضا وأنّه اختلاف حالين لكنّهم نسبوا إلى الكوفيين أنّ الرافع هو الضمير [3]، وقالوا في الردّ عليهم : إنّ الضمير اسم جامد

---

(١) الموفى، ص ٢٥ . وينظر شرح الرضي ، جـ ١ : ٨٧.

(٢) تذكرة النحاة ، ص ٣٦٦ وفيه مكان (فبما عاد) (فيما عاد) ، ومكان (الكناية) الكفاية . وهو تحريف . وينظر التبيين ، للعكبري ، تح. د . العثيمين ، ص ٢٢٥ هامش رقم ٢.

(٣) ينظر شرح الكراسة ، للأُبّذي ، جـ ٢ : ٨٦٤ ، والهمع، للسيوطي، جـ ٢ : ٩ = ١ : ٩٥ ط ١.

والأسماء الجوامد لا تعمل .[١]

والظاهر من كلام الكوفيين أنّ العامل هو عودة الضمير لا الضمير نفسه وبناء على ذلك يكون العامل في المبتدأ المخبر عنه بالجملة معنوى وهو ما ألزمه الجرمي (ت ٢٢٥) الفراء في المناظرة التي جرت بينهما حين "قال له الجرمي : ما لعائد ؟ فقال له الفراء : معنى ... "[٢].

وقد علّل أولئك رفع المبتدأ بالضمير عند الكوفيين ، فقالوا :" كأنّهم حين قالوا : زيد ضربته وجدوه مرفوعا ، فلمّا زال الضمير انتصب (زيد) فقالوا : زيدا ضربت ، نسبوا الرفع إلى الضمير "[٣]. وهذا ، فيما يبدو لي لا ينطبق على نحو : عبدالله قام أبوه ، كما تقدم في سؤال الفراء للكسائي .

ولم أدر لم فرّق الكوفيون بين رافع المبتدأ عندما يكون الخبر مفردا ورافعه عندما يكون الخبر جملة فجعلوا المخبر عنه بالجملة مرفوعا بالعائد والمخبر عنه بالمفرد مرفوعا بالخبر مع أنّ الخبر المفرد عندهم متحمل للضمير حتى لو كان اسما جامدا ؟[٤].

---

(١) ينظر شرح الكراسة ، للأبذي ، ج ٢ : ٨٦٥ ، (ر ٥٠).

(٢) النحو والصرف في مناظرات العلماء ، للدكتور الزاكي ، ص ١١٢.

(٣) شرح الكراسة ، للأبذي ، ج ٢ : ٨٦٤ ، وينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ٢ : ٩ = ١ : ٩٥.

(٤) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٥٥ (م ٧).

الترجيـح :

الراجح فى نظرى أنّ المبتدأ المخبر عنه بالجملة مرفوع بالابتداء ، كما تقدم فى المبحث السابق ، ولا داعى لرفعه بالعائد من الجملة ، لأنّ الجملة فى تأويل خبر مفرد ، والخبر المفرد الذى تؤول به الجملة متحمّل لضمير المبتدأ باتّفاق ولم يقل أحد منهم: إن المبتدأ مرفوع بعودة ذلك الضمير من الخبر المفرد.

المبحث الخامس والثلاثون

ارتفاع الاسم بالظرف وحرف الجرّ *

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

قَعَدتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ ... وَبَيْنَ الْعُذَيْبِ بُعْدَ مَا مُتَأَمَّلِ

: " والصحبة يرتفعون بـ (بين) " (١).

٢ - وقال في معرض حديثه عن قول طرفة :

فَلَوْلَا ثَلَاثٌ هُنَّ مِنْ عِيشَةِ الْفَتَى ... وَجَدٌّ كَ لَمْ أَحْفِلْ مَتَى قَامَ عُوَّدِي

: " و (وهنّ) مرفوع بـ (من) " (٢).

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث:

وَمَعَ الْجَونِ جَونِ بَنِي الْأَوْ ... سِ عَنُودٌ كَأَنَّهَا دَفْوَاءُ *

: " والعنود رفع بـ (مع) " (٣)

---

* مذهب جمهور البصريين رفع الاسم بالابتداء سواء أتقدم على الظرف والجار والمجرور أم تأخر . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٢ : ٨٨ ، ٩٠ ، ١٢٨ = ١ : ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٨ط . بولاق ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ١ : ١١٩؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ١ : ٤٤ ، ٥١ (م ٥ ، ٦) ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٢ : ٥٧ - ٥٨ .

(١) الشرح ، ص ١٠٢

(٢) م . ن ، ص ١٩٤.

(٣) م . ن ، ص ٤٩٩.

* العنود هنا : كتيبة محكمة ، والدفواء : كتيبة منحنية . ينظر م . ن.

٤ - وقال فى معرض الحديث عن قول الحارث كذلك :

أَيُّهَا النَّاطِقُ الْمُرَقِّـــشُ عَنَّا عِنْدَ عَمْرٍو وَهَلْ لِذَاكَ بَقَـــاءُ*

: " والبقاء رفع باللام فى قوله: (لذاك) " (١)

٥ - وَقَال فى أثناء الحديث عن قول الحارث أيضا :

آيَةٌ : شَارِقُ الشَّقِيقَـــةِ إِذْ جَـا ءُوا جَميعا لِكُـلِّ حَيٍّ لِـــوَاءُ

: " واللواء رفع باللام الزائدة " (٢) * *

وهناك مواضع أخرى أكتفى بالإحالة إليها .(٣)

التوضيـح :

رفع أبو بكر الاسم مع الظرف وحرف الجرّ بهما سواء أتقدّم الاسم كما فى (صحبتى بين ضارج) ، وفى (هنّ من عيشة الفتى) أم تأخر ، كما فى (مع الجون عنود) وفى (لكل حى لواء) .

ويظهر من قوله عن (هل لذاك بقاء) : أنّ (بقاء) مرفوع باللام من (لذاك) أنّ الرافع هو حرف الجر وحده . وكذلك قوله عن لكل

---

(١) م . ن ، ص ٤٥٤

(٢) م . ن ، ص ٤٩٤ .

(٣) ينظر م . ن ، الصفحات : ٦ س ٩ ، و ٥٣ س ٧ ، و ١٠٣ س ١٣ ، و ١٣٤ س ١ ،، و ١٤٠ س ١٨ ، و١٦١ س ٥ ، و ١٦٤ س ١٤ ، و ١٩٤س ١٣ ، و ٢٠٠ س ١٣، و ٢٣٨ س ٥ ، و ٢٥٢ س ١٦ ، و ٣٠٦ س ٨ ، و ٤٠٨ س ١ ، و ٤٤٤ س ١٤ ، و ٤٥٣ س ١٢ ، و ٤٦٠ س ٧ ، و ٤٦٨ س ١ ، و ٤٦٩ س ٣ ، و س ١٨ ، و ٤٧٠ س ٨، و ٤٧١ س ٦ ، و ٤٧٩ س ١٩ ، و ٤٨١ س ٤ ، و ٤٨٥ س ٩ ، و ٤٩٢ س ٧ ، و٤٩٤ س ١٦ ، و ٥٠١ س ٩ ، و ٥٣٤ س ٢١ .

* المرقش : المزيّن للشيء . يقال : حبّرت الكلام ، ورقّشته ونمّمْته وذهّبته وأذهبته : بمعنى . (عن الشرح) .

* * ينظر التعليق رقم (١) في الصفحة التالية ٢٧٧ .

حي لواء): اللواء رفع باللام الزائدة [١]؛ لأنّ وصف اللام إلى جانب إفرادها برفع الاسم يدلّ على أنّها هي المقصودة .

ورفع الاسم بحرف الجر والظرف المتقدمين على الاسم هو مذهب الكوفيين ، وفي مقدمتهم الكسائي والفراء . قال النحاس (ت ٣٣٨) عن كلمة (رسوله) في قوله تعالى : (وَفِيكُمْ رَسُولُه) [٢] : " رفع بالابتداء ، وإن شئت بالصفة * على قول الكسائي " [٣] . وجاء في معاني القرآن للفراء : " ... ثم قال: (لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ)[٤] فرفع الجنات باللام " [٥] . وجاء في موضع آخر عن قوله تعالى : (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)[٦] : " ورفعت (الغشاوة) بـ (على) " [٧] . وقال النحاس عن (الغشاوة في الآية نفسها : " رفع بالابتداء وعند الكوفيين بالصفة *" [٨] . وقال عبدالرحمن الأنباري (ت٥٧٧) :" وذهب

---

(١) يطلق النحويون على حروف الجر : اللام والباء والكاف زوائد . وسموها زوائد، كما يقول ابن جني:" ليعلموا من حالهن أنّهنّ لسن من أنفس ما وصلت به " . سر صناعة الإعراب ، ج ١: ١٢٠.

(٢) من الآية (١٠١) في سورة آل عمران .

(٣) إعراب القرآن ، ج ١ : ٣٥٥ .

(٤) من الآية (١٥) في سورة آل عمران .

(٥) ج ١ : ١٩٥.

(٦) من الآية (٧) في سورة البقرة .

(٧) ج ١ : ١٣ . وينظر م . ن ، ص ٤٥٢ ، و ج ٢ : ٣٤٠.

(٨) إعراب القرآن ، ج ١: ١٣٦ ، وينظر م . ن ، ص ٢١٨.

* يقصد بالصفة حرف الجر.

الكوفيون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ... وذلك نحو : أمامك زيد ، وفي الدار عمرو " (١).

وقد احتجّوا لما ذهبوا إليه فقالوا : " إنما قلنا ذلك لأنّ الأصل في قولك : (أمامك زيد) ، و (في الدار عمرو) : حلّ أمامك زيد ، وحلّ في الدار عمرو ، فَحُذِفَ الفعل واكْتُفِيَ بالظرف منه ، وهو غير مطلوب فارتفع الاسم به كما ارتفع بالفعل " (٢)

ويظهر من ذلك أنّ ارتفاعه على الفاعلية . وهو ما صرّح به الرضي (ت ٦٨٦) حين علّل وجوب رفعه عندهم ، فقال : " وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أنّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان أو جملة ، فيوجبون ارتفاع (زيد) في نحو : (في الدار زيد) ، و (قائم زيد) على الفاعلية ، لئلا يتقدم الضمير على مفسره " (٣).

وقد ردّ ذلك بقوله : " وليس بشيء ، لأنّ حق المبتدأ التقدّم ، فالضمير متأخر تقديرا " (٤) . كما ردّ عبدالرحمن الأنباري قولهم السابق : إن الأصل في (أمامك زيد) حلّ أمامك زيد ، بقوله : " لا نسلّم أنّ التقدير في الفعل التقديم" (٥) . وَرَدَّ على قولهم : إن الفعل غير مطلوب بقوله : " لو كان

---

(١) الإنصاف ، جـ ١ : ٥١ (م ٦) . وينظر التبيين ، للعكبري ، ص ٢٢٣ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٢ : ٥٧ ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ٤٩٥ ؛ والهمع للسيوطي ، جـ ٥ : ١٣١ - ١٣٢، ١ : ١٠٧ ط١

(٢) الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ١ : ٥١ (م ٦).

(٣) شرحه ، جـ ١ : ٩٤. وينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ١ : ٦٥ (م ٩) ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٢ : ٣٦ - ٣٧ =١ : ١٠٣ ط ١ .

(٤) شرحه ، جـ ١ : ٩٤

(٥) الإنصاف ، جـ ١ : ٥٤ (م ٦) .

الفعل غير مطلوب ولا مقدّر لأدّى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوبا من غير ناصب " [١].

ووافقهم من البصريين الأخفش (ت ٢١٥) والمبّرد [٢] (ت ٢٨٦)، لكنّ الأخفش جعل ارتفاعه على الفاعليه جائزا إلى جانب جواز ارتفاعه على الابتداء [٣].

أمّا رفع الاسم بحرف الجرّ والظرف المتأخرين عنه فهو مذهب الفراء؛ لقوله في أثناء الكلام عن قول الله تعالى : (**الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ**) [٤] : " وإن شئت جعلت (كُتِبَ) في مذهب (قيل) فترفع الوصيّة باللام في الوالدين " [٥]. ولقوله : " وقوله (**أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ**) [٦] مردود عَلَىٰ قَوْلِهِ: **(أَمَّنْ خَلَقَ)** [٦] ... وإن شئت جعلت رفعه بـ (مع) " [٧]. ولقول النحاس في إعراب أوّل الفاتحة : " ... وقال الفراء : (الحمد) رفع بالمحلّ وهو اللام " وأضاف النحاس قائلا : " جعل اللام بمنزلة الاسم؛ لأنّها لا تقوم بنفسها " [٨].

---

(١) م . ن ، ص . ن ، وينظر ص ٢٤٧ (م ٢٩).

(٢) ينظر م . ن ، ص ٥١.

(٣) ينظر م . ن ، ص . ن ، وشرح الرضي، ج ١ : ٩٤.

وقد نسبت إجازة الوجهين أيضا إلى الكوفيين . ينظر المغني، لابن هشام، ص٤٩٥، والهمع، للسيوطي، ج ٥ : ٢ : ١٠٨ ط ١.

(٤) من قوله تعالى : (**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ**) من الآية (١٨٠) في سورة البقرة .

(٥) معاني القرآن، ج ١ : ١١٠، وينظر م . ن ، ص ٣٥٨، ٤٦١.

(٦) من قوله تعالى : (**أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**) إلى قوله : (**أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ**) الآية (٦٠) في سورة النمل .

(٧) معاني القرآن، ج ٢ : ٢٩٧.

(٨) إعراب القرآن، ج ١ : ١١٩.

ويبدو لي أنّ سبب ذلك عنده راجع إلى قوله: إنّ للظرف وحرف الجر محلاً من الإعراب، لأنه إذا كان لهما محلّ من الإعراب جاز أن يقعا موقع الأسماء. وسيأتي تفصيل ذلك في موطن آخر.(١).

ولعل ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢) كان متأثرا به حين قال عن نحو: (زيد في الدار)، و (رأيت الذي في الدار)، و (مررت برجل في الدار): "هذا كلّه كلام تامّ لا يفتقر معه السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر)"(٢).

أما الكسائي فجعل رافع المبتدأ الضمير الذي في حرف الجر (٣).

الترجيح:

الذي يترجح عندي أن يعرب الاسم مع الظرف أو الجار والمجرور مبتدأ سواء أكان متقدما أم متأخرا. فيكون رفعه بالابتداء كما تقدم. ويكون الظرف أو الجار والمجرور متعلقا بخبر محذوف.

---

(١) ينظر المبحث الثامن والأربعون، ومعاني القرآن، ج ١: ٣٤٥، و ج٢: ٢٧٣، ٣٦٠.

(٢) الرد على النحاة، تح. د. محمد إبراهيم البنا، (القاهرة: دار الاعتصام، ط ١، ١٣٩٩هـ)، ص ٧٩، وينظر قضايا الجملة الخبرية، للدكتور العوفي، ص ١٥٠.

(٣) ينظر إعراب القرآن، للنحاس، ج ١: ١١٩.

المبحث السادس والثلاثون

ارتفاع اليمين بجوابه *

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

لَعَمْرُكَ مَا أَمْرِي عَلَيَّ بِغُمَّةٍ نَهَارِي وَلَا لَيْلِي عَلَيَّ بِسَرْمَدِ

: " والعمر مرفوع بجواب القسم " .(١)

التوضيح :

من المعروف أنّ المبتدأ في نحو (لعمرك ما أمري على بغمّة) نص في اليمين ، وما بعده جوابه ، وقد جعل أبو بكر ارتفاعه بجوابه وكأنّ الجواب عنده هو الخبر . وقد نَسَبَ هذا الرأي في الزاهر إلى الفراء فقال : " قال الفراء : الأيمان ترتفع بجواباتها " (٢) .

---

* مذهب البصريين أنّه مرفوع بالابتداء ، لأنه مبتدأ وخبره عندهم محذوف . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٣ ، : ٥٠٢ ـ ٥٠٣ = ٢ : ١٤٧ط. بولاق؛ والمقتضب للمبرد ، ج ٢ : ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، واللسان ، لابن منظور ، ج ٤ : ٦٠١ (ع م ر).

(١) الشرح ، ص ٢٢٨.

(٢) ج ١ : ٤٦٦.

وهذا الرأى الذى نسبه إلى الفراء تجدُه فى معانى القرآن، وقد بيّن أنّ الرافع هو تقدير (أنْ) مع الجواب، فقال: " وكلُّ يمين ترتفع بجوابها العرب تقول: حلف صادق لأقومنّ وشهادة عبدالله* لتقومنّ " (١). وقال فى موضع آخر عن اليمين: " وقد يكون رفعه بتأويل جوابه، لأنّ العرب تقول: الحقّ لأقومنّ، ويقولون: عزمة صادقة لآتينّك، لأنّ فيه تأويل: أنْ آتيك " (٢) وجاء فى مجالس ثعلب: " قال أبو العباس: قال الفراء: الأيمان ترتفع بجواباتها. وهذا موضع هذا " (٣). وفى اللسان لابن منظور (ت ٧١١) عن نحو: لعمرك إنهم ... " قال أهل البصرة: أضمر له ما رفعه: لعمرك المحلوف به ... وقال الفراء: الأيمان يرفعها جواباتها " (٤).

ويبدو من هذا الرأى عند الفراء أنّ جملة جواب القسم فى تأويل مصدر مرفوع. وأنّ هذا المصدر هو الخبر الذى يرفع المبتدأ بناء على مذهب الكوفيين فى ترافع المبتدأ والخبر. والظاهر من الأمثلة المتقدمة أنّه لا فرق عنده بين ما كان المبتدأ فيه نصّا فى اليمين وما كان فيه غير نصٍّ فى اليمين.

---

(١) جـ ٢ : ٢٤٧.

(٢) جـ ٢ : ٤١٢ - ٤١٣.

(٣) جـ ٢ : ٤٣٩ = ٥٠٧ وينظر المقتضب، للمبرد (مقدمة المحقق)، جـ١ : ٣٦.

(٤) مادة (عمر) جـ٤ : ٦٠١

* هكذا في الأصل، ولعلها (شهادة عند الله).

الترجيـــح :

الذى أميل إليه فى هذه المسألة هو رأى البصريين ، وهو حذف الخبر مع اليمين الواقع مبتدأ ، وهذا هو المشهور [(١)]، ويؤيده ظهور الخبر فى حكاية سيبويه (ت ١٨٠) عن العرب حيث قال : " وتصديق هذا قول العرب : على عهد الله لأفعلن " [(٢)].

---

(١) ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٣ : ٥٠٢ ـ ٥٠٣ = ٢ : ١٤٧ ط ١ ، والمقتضـــب ، للمبرد ، جـ ٢ : ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، وشروح الألفية عند قول ابن مالك عن حذف الخبر :

وَبَعْدَ لَولَا غَالِبًا حَـذْفُ الْخَـبَرْ حَتْمٌ وَفِى نَصٍّ بِمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ

(٢) الكتاب ، جـ ٣ : ٥٠٣ = ٢ : ١٤٧ ط ٠ بولاق ٠

المبحث السابع والثلاثون

حـذف العائد المنصوب من الجملة الخبرية ..*

العـــرض :

١ - قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول طرفة :

أَرَىٰ الْعَيْشَ كَنْزاً نَاقِصاً كُلَّ لَيْلَةٍ وَمَا تَنْقُصِ الأَيَّامُ والدَّهْرُ يَنْفَـــدِ

: " وموضع (ما) نصب بـ (تنقص) ... ويجوز أن تضمر هاء يرتفع (ما) بعودتها ... ويكون التقدير : وما تنقصه الأيّام والدهر ينفد " (١).

٢ - وقال فى معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

وَمِنَّـــا قَبْلَه السَّاعِـى كُلَيْـــبٌ فَأَيُّ الْمَجْدِ إِلاَّ قَدْ وَلِينَـــــا

: " قال هشام بن معاوية : أنشد الكسائى هذا البيت برفع (أىّ) بما عاد مـــن

---

* مذهب سيبويه - أنّ ذلك ضعيف فى النثر وجائز فى الشعر، وذهب جمهور البصريين إلى منعه إلاّ فى الضرورة ومنعه بعضهم فى الضرورة أيضا .
ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ٨٥ - ٨٦ =١ : ٤٣-٤٤ط.بولاق؛ وإعراب القرآن للنحاس ، جـ ٣ : ٣٥٣ ؛ وضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ١٧٧ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيّان ، جـ ٨ : ٢١٩ ؛ وخزانة الأدب ، للبغدادى ، جـ ١ : ١٧٣؛ وحاشية يس على التصريح ، جـ ١ : ١٦٥.

(١) الشرح ، ص ٢٠١.

الهاء المضمرة ، أراد : فأيّ المجدِ إلاّ قد ولينا ه . قال :وإنما أضمر الهاء لمّا لم يصل إلى نصب (أيّ) بـ (ولينا) ، وشبّهه بقولهم :(ما عبداللّه إلاّ أضرب)، معناه : ما عبد اللّه إلا أضربه، ونصب (عبد اللّه) خطأ.

والفراء يرفع أيّا بما عاد من الهاء المضمرة ، ويحتجّ بأنّ أيّاً لها صدر الكلام ، إذ كانت لا يسبقها العامل فيها فصار الذى بعدها كالصلة ، وأضمرت الهاء كما تضمر فى الصلة . ولا يجيز الفراء (ما عبد اللّه إلاّ أضرب) على إضمار (١) الهاء ، لأنّ عبد اللّه لا يضمر له فى خبره الهاء ، إذ يكون قبلَه وبعدَه . ونصب عبد اللّه خطأ فى قول جماعة من النحويين ؛ لأنّ (إلاّ) لا ينصب ما بعدَها ما قبلَها .

وقال هشام : رَوَى بيت عمرٍو أبو عمرو والأصمعىُّ بالنصب :

(فأيَّ المجدِ إلاّ قد ولينا) بنصب (أيّ) . ولم يعرف هشام لروايتهما مذهبا

قال أبو بكر : والصواب عندى رواية الكسائى ، لأن (إلاّ) أداة ما نعة تمنع ما بعدها من نصب ما قبلَها " (٢).

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول الحارث بن حلّزة :

لَا أَرَى مَنْ عَهِدتُ فِيها فَأَبْكِي الـ ... ـيَومَ دَلْهاً وَمَا يَرُدُّ الْبُكَاءُ (٣)

: " و (ما) نصب بـ (يردّ) ، ومعناها : الاستفهام ، كأنه قال : وأىّ شىء يردّ البكاء . ويجوز أن تكون فى موضع رفع بما عاد من الهاء المضمرة ، كأنّه قال :

---

(١) ضبط الدال فى المطبوع بالفتح ولعلّه سهو فالحديث عن المبتدأ ، لأنّه لو كان منصوبا لما قال بعد ذلك على إضمار الهاء .

(٢) م . ن ، ص ٤٠٧.

(٣) قوله : (دلها) معناه : باطلا وضياعا ، أى بكائى يذهب ضياعا . (عن الشرح).

وأيُّ شيء يردّه البكاء " [١] .

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول لبيـــد :

بَلْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ نَوارَ وَقَدْ نَأَتْ وَتَقَطَّعَتْ أَسْبَابُهَا وَرِمَامُهَـــا *

: " ((ما) ظاهرها ظاهر الاستفهام ... ويجوز أن يكون في موضع رفع بما عاد من الهاء المضمرة ، ويكون التقدير : أيُّ شيء تذكّره من نوار ؟ " [٢] .

التوضيح :

أجاز أبو بكر في المواضع الأول والثالث والأخير السابقة حذف العائد المنصوب من جملة الخبر على (ما) الاستفهامية . ونقل في الموضع الثاني مثل ذلك عن هشام والفراء في (أيّ المجد إلا قد ولينا) . وقد اختلف تعليلهما . فهشام أوجب رفع المبتدأ مع خلوّ الفعل بعده من الضمير لأنّ (إلاّ) قد حالت بينهما وهي عنده لا يعمل ما بعدَها فيما قبلَها ، وجعل العائد على المبتدأ مقدّرا . وهذا يعني أنه لا يخصُّ حذف العائد المنصوب من جملة الخبر بما يكون فيه المبتدأ اسم استفهام وقد وضّح ذلك بتشبيهه (أيّ المجد إلا قد ولينا) بقولهم :(ما عبدُ اللّه إلاّ أضرب). أما الفراء فلم ينظر إلى (إلاّ) وإنّما علّل رفع (أيّ) مع حذف العائد بأنّ لها صدر الكلام ، ومعنى هذا أنّه يخصّ ذلك بما كان له صدر الكلام ويؤكد هذا منعه رفع المبتدأ مع حذف العائد من خبره في نحو : (ما عبد اللّه إلا أضرب) . ولم يتضح لـــي

---

(١) (١) م . ن ، ص ٤٣٧ .

(٢) م . ن ، ص ٥٣٣ .

* أسبابها : حبالها . والرمام : الحبال الضعاف . (عن الشرح).

تعليل الفراء منع (ما عبد اللّه إلا أضرب) ، على إضمار الهاء بأن عبد اللـــه لا يضمر فى خبره الهاء إذ يكون قبله وبعده . ولعلّه يريد أنّ نحو : (عبداللّه أضربه) لا يصحّ حذف الهاء منه ، لأنّ عبد اللّه ليس من الأسماء التى لهـــا الصدارة فيكون قبل الفعل وبعده ، فإذا حذفت الهاء تسلط الفعل على عبدالله لأن مرتبته بعد الفعل . أمّا نحو (أىّ) فإنّها لا يسبقها العامل فيها فلا تكـــون بعد العامل فيصحّ أن يحذف العائد .

وما ذهب إليه الفراء تجده فى معانى القرآن حيث يقول عن (ما ذا) فى قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ (١) : " ... وإن شئت رفعتها من وجهين : أحدهما : أن تجعل (ذا) اسما يرفع (ما) ... والرفع الآخر أن تجعل كـــلّ استفهام أوقعت عليه فعلا بعده رفعا ، لأنّ الفعل لا يجوز تقديمه علـــى الاستفهام فجعلوه بمنزلة (الذى) إذ لم يعمل فيها الفعل الذى بعدها ... ومما يشبه الاستفهام مما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذى يقع عليه قولهم : كلُّ الناس ضربت ، وذلك أنّ فى (كلّ) مثل معنى : (هل أحد إلا ضربت) ، ومثـــل أىُّ رجل لم أضرب ، وأىُّ بلدة لم أدخل ... " (٢) .

وقد نُسِبَ ما ذهب إليه إلى الكوفيين عموما . قال ابن عصفور (ت٦٦٩) عن حذف ذلك العائد للضرورة : " هذا مذهب المحققين من البصريين وأمّـــا الكوفيون ومن أخذ بمذهبهم من البصريين فإنهم يجيزون حذفه فى سعة الكلام بشرط أن يكون المبتدأ (كلّ) أو اسم استفهام ، نحو قولك : كلُّ الدراهـــم

---

(١) من الآية (٢١٥) فى سورة البقرة .

(٢) جـ ١ : ١٣٨ - ١٤٠ ، وينظر م . ن ، ص ٢٤٢ ، و جـ ٢ : ٩٥ ، وشرح الرضى جـ ١ : ٩١ - ٩٢ ، والهمع ، للسيوطى ، جـ ٢ : ١٦ = ١ : ٩٧ ط١ .

قبضت ، وأيّ رجل ضربت " [١] . وقال أبو حيان (ت ٧٤٥) عن قراءة ابن عامر (وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) [٢] برفع (كلّ) [٣] : " والظاهر أنه مبتدأ والجملة بعده في موضع الخبر وقد أجاز ذلك الفراء وهشام وورد في السبعة فوجب قَبُولُه، وإن كان غيرهما من النحاة قد خصّ حذف الضمير الذي حذف من مثل (وعد) بالضرورة" [٤].

وحذف العائد المنصوب عند هشام دون اشتراط كون المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة كما تقدم قد نَسَبَه إليه بعضهم . قال السيوطي (ت ٩١١) عن ذلك الحذف : " وقيل يجوز ذلك بكثرة وعليه هشام من الكوفيين" [٥].

وتقدم عند ابن عصفور أن ذلك الحذف ضرورة عند المحققين من البصريين . لكنّ ابن مالك (ت ٦٧٢) نقل في التسهيل [٦] الإجماع على جواز حذف العائد على (كلّ) وما أشبهها في العموم والافتقار . " وقال شرّاح كلامه لم نر هذا الإجماع ، بل منعه البصريون ، أما نقله في شبه (كلّ) فقد قال أبوحيان :

---

(١) ضرائر الشعر ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) من الآية (١٠) في سورة الحديد .

(٣) ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٦٢٥ ؛ والمقنع في معرفة مرسوم المصاحف للداني ، تح . محمد أحمد دهمان ، (دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٣، تصوير عن ط ١ ، ١٩٤٠م) ، ص ١٠٨ . وقراءة الجمهور (وكلًّا) بالنصب .

(٤) البحر المحيط ، ج ٨ : ٢١٩ .

(٥) الهمع ، للسيوطي ، ج ٢ : ١٦=١ : ٩٧ط ١ . وينظر م . ن ، ج ٣ : ١٤=١ : ١٦٧

(٦) تح . محمد كامل بركات ، (مصر : دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ) ، ص ٤٨ ؛ وخزانة الأدب ، للبغدادي ، ج١ : ١٧٣ .

لا أعلم له سلفا فى ذلك " [١] . وقال الدماميني (ت ٨٢٧) : " ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع " [٢] .

وكما نقل ابن مالك الإجماع على جواز حذف العائد على (كلّ) نقل عن البصريين جوازه مع غيرها وعن الكوفيين المنع [٣] . وهذا يتعارض مع ما تقدّم عن هشام كما يتعارض مع منع المبرد (ت ٢٨٦) من البصريين لذلك حتى فى الضرورة . [٤] .

ولعلّ معتمد ابن مالك ما نسب إلى سيبويه (ت ١٨٠) من إجازته [٥] أو ما جاء على لسان سيبويه نفسه عن هذا الحذف وهو : " ولا يحسن فى الكلام ولكنه قد يجوز فى الشعر وهو ضعيف فى الكلام . قال الشاعر ،وهو أبو النجم العجلى :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فهذا ضعيف ، وهو بمنزلته فى غير الشعر ؛ لأنّ النصب لا يكسر البيت " [٦].

---

(١) خزانة الأدب ، للبغدادى ، جـ ١ : ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) حاشية يس على التصريح ، جـ ١ : ١٦٥ .

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ، جـ ١ : ٣٤٧ ، وشفاء العليل ، للسلسيلى ، جـ ١ : ٢٩٢ ، والهمع ، للسيوطى ، جـ ٣ : ١٤= ١ : ١٦٧ : ط١ .

(٤) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٣ : ٣٥٣ .

(٥) ينظر م . ن ، ص . ن ، ومشكل إعراب القرآن للقيسى ، جـ ٢ : ٣٥٧ ،والهمع ، للسيوطى ، جـ ٣ : ١٣ = ١ : ١٦٧ط١ .

(٦) الكتاب ، جـ ١ : ٨٥ = ١ : ٤٣-٤٤ ط . بولاق .

فأنت ترى أن سيبويه أجازه فى الشعر وضعفه فى الكلام ، وإذا جعل رأى سيبويه هذا دالا على الجواز مع الضعف ومنسوبا إلى البصريين [١] فإنّه لا ينبغى تطبيقه على قراءة ابن عامر السبعيّة ووصفها بالضعف . ولعلّ هذه القراءة المتواترة لم تبلغ سيبويه .

وممن ضعف هذه القراءة مع تواترها القيسى [٢] (ت ٤٣٧) ومن الغريب أنّ أحد الباحثين قد وصفها بالشذوذ وكأنه لا يعلم أنّها قراءة سبعية [٣] كما نَصّ على وصفها بالشذوذ ابن عصفور . [٤]

وممن أجاز ذلك الحذف بقلّة ابن أبى الربيع [٥] (ت ٦٨٨) ، والبغدادى [٦] (ت ١٠٩٣) إلى جانب ما تقدم عن أبى حيان من قبوله لوروده فى قراءة سبعية .

---

(١) وينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٢ : ٣٠ .

(٢) ينظر الكشف ، جـ ٢ : ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٣) ينظر التأويل النحوى ، للدكتور عبدالفتاح الحموز ، (الرياض : مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ) ، ص ٢٧٧ ، ٤٧٩ .

(٤) ينظر حاشية يس ، جـ ١ : ١٦٥ .

(٥) ينظر البسيط ، جـ ١ : ٥٦٥ ، والهمع ، للسيوطى ، جـ ٢ : ١٦ =١: ٩٧ط ١ .

(٦) ينظر خزانة الأدب ، جـ ١ : ١٧٤ .

الترجيح :

لا أميل إلى جواز حذف العائد المنصوب في باب المبتدأ مطلقا ، وأرى الاقتصار على المسموع من ذلك لقلّته دون وصفه بالضعف لوروده في قراءة ابن عامر السابقة وشواهد نثرية أخرى منها :

١ - قراءة (أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) (١) برفع ميم (حكم) (٢).

٢ - قول العرب (ما عبد اللّٰه إلا اضرب) المتقدم في العرض .

٣ - وقولهم (زيدٌ ضربت) .(٣)

وإلى جانب ذلك هناك العديد من الشواهد الشعرية التي لا ضرورة فيها لامكان تغيير حركة الرفع بحركة النصب دون أن يتغير الوزن ، كما مر في استشهاد سيبويه .(٤)

---

(١) من الآية (٥٠) في سورة المائدة .

(٢) وهي قراءة يحيى بن وثاب وغيره . ينظر مختصر في شواذ القراءات ، لابن خالويه ، ص ٣٢ ؛ والمحتسب ، لابن جني ، ج ١ : ٢١٠ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٣ : ٥٠٥.

(٣) حجة القراءات ، لأبي زرعة ، ص ٦٨٩.

(٤) وينظر الكتاب ، ج ١ : ٨٥ = ١ : ٤٤ ط. بولاق ؛ ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ١٣٩-١٤٠ ؛ وضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ١٧٧ ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ١ : ٣٤٥ - ٣٤٨.

المبحث الثامن والثلاثون

ارتفاع الاسم بعد (لولا) بها *

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

فَلَوْلَا ثَلَاثٌ هُنَّ مِنْ عِيشَةِ الْفَتَى ... وَجَدٌّ لَكَ لَمْ أَحفِلْ مَتَى قَامَ عُوَّدِي

: " والثلاث يرتفع بـ (لولا) " (١)

التوضيح :

يرى أبو بكر أنّ الاسم بعد (لولا) مرفوع (بها)، وذلك حين قال عن (فلولا ثلاث) : والثلاث يرتفع بـ(لولا) .

وارتفاع الاسم بعد (لولا) بها هو رأي الفراء لقوله : " وقوله: **(لَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ)** (٢) رفعهم بـ (لولا) " (٣). وقوله عن (لولا)

---

* مذهب البصريين أنّه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف .
ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٢ : ١٢٩ = ١ : ٢٧٩ ط. بولاق ، والمقتضب ، للمبرد جـ٣ : ٧٦ ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ١ : ٧٠ (م ١٠) ، والبيان ، له كذلك ، جـ ١ : ٩٠ ، وشرح الرضي ، جـ ١ : ١٠٤ ، ورصف المباني ، للمالقي ، ص ٣٦٢ .

(١) الشرح ، ص ١٩٤ .

(٢) من الآية (٢٥) في سورة الفتح .

(٣) معاني القرآن ، جـ ١ : ٤٠٤ .

و (لو ما) " وهما ترفعان ما بعد هما " [١].

وقد نسب ذلك إلى الكوفيين عموما قال النحاس (ت٣٣٨) عن الاسم بعدها : " والكوفيون يقولون : رفع بـ (لولا) " [٢]، وقال ابن الشجرى (ت ٥٤٢) : " قال الفراء وغيره من الكوفيين، (لولا) ترفع ما بعدها لانعقاد الفائدة بها [٣]

وهذا النقل عنهم جميعا فيه تجوّز ، فإنّ الكسائى شيخ الكوفيين يرى أنّ الاسم بعد (لولا) يرتفع بتقدير فعل . وإلى جانب ذلك أنّ الذين ذهبوا إلى أنّ الاسم يرتفع بـ (لولا) اختلفوا . وممن ذكر هذا الخلاف المرادى (ت ٧٤٩) حيث قال : " وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم بعد (لولا) ليس بمبتدأ ثم اختلفوا فقال الكسائى : مرفوع بفعل مقدّر ، تقديره : لولا وجد زيد ، وقال بعضهم : هو مرفوع بـ (لولا) ، لنيابتها مناب (لو لم يوجد) . حكاه الفراء عن بعضهم ، وردّه بأنّك تقول : لولا زيد لا عمرو لأتيتك ، ولا يعطف بـ (لا) بعد النفى، وقال الفراء : هو مرفوع بـ (لولا) نفسها لا لنيابتها مناب (لو لم يوجد) " [٤]

---

(١) م . ن ، جـ ٢ : ٨٥ . وينظر أمالى ابن الشجرى ، جـ ٢ : ٢١١ ، وشرح الرضى، جـ ١ : ١٠٤ ؛ والجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٥٤٤ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ٢١٢ ؛ وشفاء العليل ، للسلسيلى ، جـ ١ : ٢٧٧ .

(٢) إعراب القرآن ، جـ ١ : ٤٣٨-٤٣٩.

(٣) الأمالى الشجرية ، جـ ٢ : ٢١١ . وينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ١ : ٧٠ (م ١٠) ؛ والتبيين ، للعكبرى ، ص ٢٣٩ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ١ : ٩٦ ؛ وشرح الكراسة ، للأبّذى ، جـ ١ : ٤٩، و جـ ٢ : ٨٩٦ ؛ ورصف المبانى ، للمالقى ، ص ٣٦٢ .

(٤) الجنى الدانى ، ص ٥٤٤ . وينظر شرح الرضى ، جـ ١ : ١٠٤ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ٢١٢ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ٢ : ٢٦٣ ؛ والهمع للسيوطى ، جـ ٢ : ٤٣ = ١ : ١٠٥ ط ١.

وقد نسب بعضهم ما ذهب إليه الكسائى إلى الكوفيين [١] .

وأبو بكر حين ذهب إلى أنّ ما بعد (لولا) يرتفع بها لم يحدد موقفه من الخلاف بين الفراء الذى يرى أنّها هى الرافعة لاختصاصها بالأسماء [٢] وبعض الكوفيين الذين قالوا : إنها هى الرافعة لنيابتها مناب (لو لم يوجد) .

وكما احتجّ الفراء لرفع (لو لا) ما بعدها بأنّها مختصّة بالأسماء احتجّ الآخرون بأنّ معناها معنى الفعل [٣] وبوقوع (أنّ) بعدها وهى لا تأتى مبتدأ وذلك نحو قولك : لو لا أنّ زيدا ذاهب لأكرمتك .[٤] .

وقد رُدّ على اختصاصها بالأسماء بورود الفعل بعدها ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَلاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَلاّ أُحِبُّهَا فَقُلْتُ : بَلَى لَولا يُنَازِعُنِى شُغْلِى [٥]

ورُدّ على أنّ معناها معنى الفعل بأنّ تقديرها بذلك يبطل معناها ؛ لأنّ معناها تعليق شىء بشىء والفعل لا يعلّق ولا جواب له . وأنّ الحروف لو عطت بمعناها

---

(١) ينظر التبيين ، للعكبرى ، ص ٢٣٩ ، والموفى ، للكنغراوى ، ص ٢٠

(٢) ينظر شرح الرضى ، جـ ١ : ١٠٤ .

(٣) ينظر التبيين ، للعكبرى ، ص ٢٤١ .

(٤) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ١ : ٧٣ (م ١٠) ، والتبيين للعكبرى ، ص ٢٤١ .

(٥) ينظر التبيين ، للعكبرى ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ١ : ٩٥-٩٦ .

لعمل نحو (ما) النافية ؛ لأن معناها أنفى[١] . وأُجيب عن وقوع (أنّ) المفتوحة بعدها وهى لا تأتى مبتدأ بأنّه " إنّما امتنع كون المفتوحة مبتدأً فى موضع يصحّ دخول (إنّ) المكسورة عليها كقولك : (أنّ زيدا منطلق يعجبنى) فإنّك لو أدخلت (إنّ) المكسورة عليها هُنا صحّ فامتنع من ذلك لئلاّ يتوالى حرفا توكيد ، ففى الموضع الذى لا يصحّ دخول (إنّ) المكسورة عليها يصحّ أن يكون مبتدأ يدلّ على ذلك قوله تعالى : **(إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا)**[٢] ... فكذلك المفتوحة بعد (لولا) لا يصحّ أن تدخل عليها (إنّ) المكسورة ، فجاز أن يكون مبتدأ " [٣] .

وممن مال إلى رأى الكوفيين وهو رفع ما بعد (لولا) بها : ابن كيسان[٤] (ت ٢٩٩) ، وعبدالرحمن الأنبارى[٥] ، والمالقى[٦] (ت ٧٠٢) .

---

(١) ينظر التبيين ، للعكبرى ، ص ٢٤٣ .

(٢) الآيتان (١١٨ ، ١١٩) فى سورة طه .

(٣) التبيين ، للعكبرى ، ج : ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٤) ينظر الموفقى ، ص ١١٠ ، والأشباه والنظائر ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٤٦ ، وابن كيسان النحوى ، لمحمد الدعجانى ، (ر . م) ص ٢٦٠ .

(٥) ينظر الانصاف ، ج ١ : ٧٥ (م ١٠) والأشباه والنظائر ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٤٦ .

(٦) ينظر رصف المبانى ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

الترجيح :

الراجح في نظري أنّ ما بعد (لولا) مرفوع بالابتداء وخبره محذوف لورود الشواهد بالتصريح بالخبر " منها قول النبي صلى الله عليه وسلم : (يا عائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة، فجعلت لها بابين). ويروى (حديث عهدهم بكفر)" [1]. ومنها " قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة : إني ذاكر لك أمرا لولا مروان أقسم عليّ فيه لم أذكره لك " [2].

ومن المنظوم قول الشاعر :

لَوْلاَ زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِراً ... وَلَمْ أَكُنْ جَانِحاً لِلسِّلْمِ إِنْ جَنَحُوا [3]

وقول الآخر :

لَوْلا ابن أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبُهُ ... يَوْماً وَلاَ نَابَهُ وَهْنٌ وَلاَ حَذَرُ [4]

---

(١) شواهد التوضيح، لابن مالك، ص ٦٥. وينظر البسيط، لابن أبي الربيع، ج ١ : ٥٩٤ - ٥٩٦؛ وتوضيح المقاصد، للمرادي، ج ١ : ٢٨٩ - ٢٩٠؛ وشرح أبيات المغني، للبغدادي، ج ٥ : ١١٨ - ١٢٠؛ وشرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل، (بيروت : دار الفكر، ط ٢، د. ت)، ص ٤١ - ٤٢، وحاشية الخضري، ج ١ : ١٠٦.

(٢) شواهد التوضيح، لابن مالك، ص ٦٦.

(٣) ينظر م. ن، ص. ن.

(٤) ينظر م. ن، ص. ن.

وينظر كذلك شرح الكافية بالشافية، له أيضا، ج ١ : ٣٥٤ - ٣٥٦؛ والمساعد لابن عقيل، ج ١ : ٢٠٩؛ والمقاصد النحوية، للعيني، ج ١ : ٥٦٠.

المبحث التاسع و الثلا ثون

(إن) بعد (ما) النافية نافيـة مؤكـد ة لهـــا *

العـــرض :

١ - قال أبو بكر فى معرض الحد يث عن قول امرىء القيس :

فَقَالَتْ : يَمِيْنَ اللّٰهِ مَالَكَ حِيْلَـــةٌ وَمَاإِنْ أَرَىٰ عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِـــى

: " و (ما) جحد ، لا موضع لها . و (إن) جحد أيضا ، جمع بينها وبين (مـا) لأنّها تخالفها فى اللفظ " (١) .

٢ - وقال فى معرض الحد يث عن قول الحا رث بن حلّزة :

وَفَعَلْنَـــا بِهِمْ كَمَـا عَلِمَ اللّٰـ ـهُ وَمَاإِنْ لِلْحَائِنِـــــين دِمَـاءُ* *

: " و (إن) معناها الجحد ، وهى مؤكدّة لـ (ما) " (٢) .

---

* مذ هب البصريين أنّ (إنْ) إذا جاءت بعد (ما) النافية كانت زائد ة كافة لـ (ما) عن العمل . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٤ : ٢٢٠=٢ : ٣٠٥ ط. بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، جـ ٢ : ٣٦٠ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ٢ : ٦٣٦ (م ٨٩) ؛ والأشباه والنظائر ، للسيوطى ، جـ ٢ : ١٥٤ .

(١) الشرح ، ص ٥٣ .

(٢) م . ن ، ص ٤٩٦ .

* * ويروى (للحائنين ذماء) بذال معجمة . والذماء : بقية الروح . (عن الشرح) .

التوضـــيح :

يرى أبو بكر أنّ (إنْ) التالية لـ (ما) النافية ، كما في (ما إن أرى) و (ما إنْ للحائنين دماء) نافية كذلك مؤكّدة لـ (ما) وعلّل الجمع بينهمـــا باختلافهما في اللفظ ، وذلك لقوله : و (إنْ) معناها الحجد وهي مؤكّدة لـ (ما) وقوله : و (ما) جحد ، و (إنْ) جحد أيضا جمع بينها وبين (ما) لأنّها تخالفها في اللفظ . ويريد بالجحد : النفي ، كما تقدم في مبحث سابق .(١)

وما ذهب إليه أبو بكر هو رأي الكوفيين . قال الفراء بعد إيراد قـول الشاعر :

ما إنْ رأينا مِثْلَهُنَّ لِمَعْشَـــرٍ سودِ الرؤوسِ فَوَالِجٍ وَفُيُـــــول*

: " و (ما) جحد ، و (إنْ) جحد ، فجمعتا للتوكيد "(٢) . وقال : " وربّما جمعوا بين (ما) و (لا) و (إنْ) التي على معنى الجحد ، أنشدني الكسائي في بعـــض البيوت : (لا ما إن رأيت مثلك) فجمع بين ثلاثة أحرف "(٣) .

وقال النحاس (ت ٣٣٨) : " في هذا جوابان للنحويين الكوفيين . أحدهما : أنّه لما اختلف اللفظان جاز ذلك كما قال :

---

(١) ينظر المبحث الثامن .

(٢) معاني القرآن ، ج ١ : ٣٧٤ .

(٣) م . م ، ص ٢٦٢ ، وينظر م . ن ، ص ٤٨٠ ؛ وشرح الرضي ، ج ١ : ٢٦٧ ، وخزانة الأدب ، للبغدادي ، ج ٢ : ١٢٤ .

* فوالج : جمع فالج ، وهو البعير ذو السنامين . ينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ٢ : ٣٤٦ (ف ل ج) . وفيول : جمع فيل .

فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِـــــــنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَـــــةُ آخَرِينَـــــا *

فجمع ما بين (ما) و (إن) ومعناهما جحد " [1] . وقال عبدالرحمن الأنبـــاري (ت ٥٧٧) : " ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنْ) إذا وقعت بعد (ما) ، نحو : (ما إن زيد قائم) فإنّها بمعنى (ما) " [2] .

وقالوا في احتجاجهم : " جمع بينها وبين (ما) لتوكيد النفي كما جمع بين (إنّ) واللام لتوكيد الإثبات " [3] . وقد رُدّ ذلك بأنّ النفي إذا دَخَل على النفي صار إثباتا أمّا إثبات الإثبات فإنه لا يصير نفيا . [4] .

ويروى قول الشاعر :

بَنِي غُدَانَـةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَـــبٌ وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِـــنْ أَنْتُمُ الْخَـــزَفُ **

برفع (ذهب) ونصبه [5] . قال ابن هشام (ت ٧٦١) : " وزعم الكوفيون على رواية

---

(١) إعراب القرآن ، ج ٣ : ٢٣٦ .

(٢) الإنصاف ، ج ٢ : ٦٣٦ (م ٨٩) ، وينظر شرح الرضى ، ج ١ : ٢٦٧ ؛ والجنى الداني ، للمرادي ، ص ٢٣١ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ٢٧٨ ؛ وشفاء العليل ، للسلسيلي ، ج ١ : ٣٢٩ ؛ والمقاصد النحوية ، للعيني ، ج ٢ : ٩١ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، ج ١ : ١٩٧ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٢ : ١١٢ =ا : ١٢٣ ط ٠١ .

(٣) الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٦٣٩ (م ٨٩) .

(٤) ينظر المسائل البصريات ، للفارسي ، ج ١ : ٦٥٠ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٦٣٩ - ٦٤٠ (م ٨٩) ؛ وشرح الرضي ، ج ١ : ٧٦ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، ج ١ : ١٩٧ .

(٥) ينظر الصحاح ، للجوهري ، ج ٤ : ١٣٨٥ ؛ وشرح الرضي ، ج ١ : ٢٦٧ ؛ وشرح أبيات المغني ، للبغدادي ، ج ١ : ١٠٦ .

* الطب : الطوية والإرادة أو الشأن والعادة . ينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ١ : ٥٥٤ (طبب) .

** الصريف : الفضة ، والخزف : ما عمل من الطين وشوى بالنار . ينظر م . ن ، ج ٩ : ٦٧ ، ١٩٠ (خزف) و (صرف) .

النصب أنّ (إن) نافية مؤكّدة لا كافّة، ويلزمهم ألاّ يبطل عملها "[1]. وقال الرضي (ت ٦٨٦) عن زيادة (إنْ) بعد (ما) مع الإعمال: إنها شاذة وعند المبرد (ت٢٨٦) قياس[2].

الترجيح:

الذي يبدو لي أنّ جعل (إنْ) بعد (ما) نافية مرجوح لما يلي:

١ - "أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلاّ مفصولا بينهما، كما في (إنّ زيدا لقائم)"[3].

٢ - أنّه قد ثبتت زيادة (إن) بعد (ما) الموصولة الاسميّة والحرفيّة، ولا مسوّغ لذلك إلاّ شبهها لفظا بـ(ما) النافية فتعيّن أن تكون معها زائدة.

ومثال زيادتها مع (ما) الاسمية قول الشاعر:

يُرَجّي المَرءُ ما إن لا يَرَاهُ ... وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

ومثال زيادتها مع الحرفيّة قول الآخر:

ورجّى الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إن رأيتَه ... عَلى السِّنِّ خيراً لا يَزالُ يَزِيدُ[4]

---

(١) خزانة الأدب، للبغدادي، جـ ٢ : ١٢٤، وينظر الهمع، للسيوطي، جـ ٢ : ١١٢ = ١ : ١٢٣ - ١٢٤ ط ٠١.

(٢) ينظر شرحه، جـ ١ : ٢٦٧.

(٣) م٠ن، ص٠ن.

(٤) ينظر المساعد، لابن عقيل، جـ ١ : ٢٧٩، والتصريح، لخالد الأزهري، جـ ١ : ١٩٧.

هذا إلى جانب ما ذكر من أنّ النفى بعد النفى إثبات . لذا فإن الراجح فى نظرى أن (إن) بعد (ما) النافية زائدة للتوكيد كما هو مذهب البصريين. والله أعلم .

المبحث الأربعـــــون

حذف الخبر فى باب (إنّ) مع النكرة فقط *

العـرض :

قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول طرفـــة:

وَتَبْسِـمُ عَنْ أَلْمَى كَأَنَّ مُنَـــوَّرًا تَخَلَّـــلَ حُـرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ لَـهُ نَدِ**

: " والمنوّر اسم (كأنّ) ، وخبر (كأنّ) مضمر ، والتقدير : كأنّ به منـــورا، فحذف خبر (كأنّ) لأنّ الاسم نكرة ، وموضع الخبر معروف .

أنشد نـــا الفراء :

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيّـاً عَرَفْتَ قَرابَـــتِى وَلكنَّ زَنْجِيّـــاً عَظِـيْمَ الْمَشَافِـرِ

معناه : ولكنّ بك [1] ، فحذف الخبر . وقال الأعشـــى :

إنَّ مَحَـلاً وإنَّ مُـرْتَحَـــــلاً وإنَّ فِى السَّـفْرِ إذْ مَضَـوا مَهَـــلاً

معناه : إنّ لنا محلاً ، فحذف الخبر لدلالة المعنى عليه " [2] .

---

* مذهب البصريين جواز حذف الخبر فى هذا الباب سواء أكـــان الاسم نكرة أم معرفة . ينظر الكتاب ، لسيبويه ،جـ٢ : ١٤١-١٤٢=١ : ٢٨٣-٢٨٤ ط بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرّد ، جـ ٤ : ١٣٠ ؛ والمحتسب ، لابن جنى ، جـ١ : ٣٤٩ والخصائص ؛ له كذلك ، جـ ٢ : ٣٧٤ ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ١ : ١٠٤ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ،جـ١ : ٣١١ ؛وشفاء العليل للسلسيلى جـ١ : ٨٢، ٣٥٤ ؛والهمع ، للسيوطى ، جـ٢ : ١٦١=١ : ١٣٦ ط ٠١.

(١) وينظر مجالس ثعلب ، جـ ١ : ١٠٥=١٢٨ ط١

(٢) الشرح ، ص ١٤٥.

** المنور : الأقحوان الذى ظهر نوره ، أى زهره . والدعص : كثيب من الرمل ، وليس بالكثير . وحُرّ الرمل : أكرمه . (عن الشرح).

التوضيح :

علّل أبو بكر حذف خبر (كأنّ) في (كأنّ منورا) بأنّ الاسم نكرة وموضع الخبر معروف واستشهد ببيتين ورد فيهما الاسم نكرة وقد حذف الخبر في أحدهما مع (لكنّ) في (ولكنّ زنجيّا) وفي الآخر مع (إنّ) في (إنّ محلاً وإنّ مرتحلا).

واشتراط تنكير الاسم لحذف الخبر في هذا الباب هو مذهب الكوفيين . قال ابن جني (ت ٣٩٢) : " والكوفيون لا يجيزون حذف خبر (إنّ) إلّا إذا كان اسمها نكرة " . ويلاحظ هنا أنه خصّ ذلك بخبر (إنّ) ويفهم منه أنّهم يجيزون حذف خبر أخواتها مع المعرفة وهذا هو ظاهر كلام الفارسي (ت ٣٧٧) فيما نقله عنه ابن جني أيضا حين قال : " فأمّا احتجاج أبي العباس عليهم بقوله :

خَلَا أنّ حيّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا ... عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلاَ

أي : أو أنّ الأكارم نهشلا تفضّلوا . (قال أبو علي[٢] : وهذا[٢]) لا يلزمهم ؛ لأنّ لهم أن يقولوا : إنّما منعنا حذف خبر المعرفة مع (إنّ) المكسورة أمّا مع (أنّ) فلن[٣] نمنعه "[٤] . ولكن غيرهما قد أطلقوا في نقل ذلك عن

---

(١) المحتسب ، ج ١ : ٣٤٩ ، وينظر الخصائص ، ج ٢ : ٣٧٤ .

(٢-٢) في خزانة الأدب ، للبغدادي ، ج ٤ : ٣٨٥ (فقد قال أبو علي: هذا) .

(٣) في الخزانة أيضا (فلا) .

(٤) الخصائص ، ج ٢ : ٣٧٤ . وخزانة الأدب ، للبغدادي ، ج ٤ : ٣٨٥ .

الكوفيين فى الباب كلّه ، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣) فى أثناء الحديث عن حذف الخبر فى هذا الباب : " ولا يرى الكوفيون حذف الخبر إلا مع النكرة " [١] .

وقال الرضى (ت ٦٨٦) عن حذف الخبر أيضا فى الباب نفسه : " والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك " [٢] . ويؤيّد إطلاق هؤلاء تعليل أبى بكر حذف خبر (كأنّ) بأنّ اسمها نكرة فيما تقدم .

ومع ما نسب إلى الكوفيين من منع حذف خبر (إنّ) أو (إنّ) وأخواتها إلّا إذا كان اسمها نكرة تجدُ الكسائى والفراء قد قدّرا الخبر مع المعرفة وذلك فيما نقله عنهما النحاس (ت ٣٣٨) حين قال فى أثناء إعراب قوله تعالى : (**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ**)[٣] : " فى خبر (إنّ) هٰهنا أقوال : فمن مذاهب الكسائى : أنّه قد يقدّم قبلها ما يدلّ عليها من قوله عز وجلّ : (**أَفَمَنْ يُلْقَىٰ فِى النَّارِ خَيْرٌ**) [٤] وغيره ... وقيل : المعنى : إنّ الذين كفروا بالذكر لمّا جاءهم كفروا بمعجز ودلّ على هذا أنّ بعده (**وإنّه لكتاب عزيز**) وهذا مذهب الفراء على معنى قوله " [٥] . وقول الفراء عن الآية :

---

(١) شرح المفصل ، ج ١ : ١٠٤

(٢) شرحه على الكافية ، ج ٢ : ٢٦٢ ، وينظر : المغنى فى النحو ، لابن فلاح ، ج ٢ : ٩١١ ، والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ٣١١ ، وشفاء العليل ، للسلسيلى ، ج ١ : ٨٢ ، ٣٥٤ - ٣٥٥ ، والهمع ، للسيوطى ، ج ٢ : ١٦١=١ : ١٣٦ ط١ ، وخزانة الأدب ، للبغدادى ، ج ٤ : ٣٨٢ .

(٣) الآية (٤١) فى **سورة** فُصّلَت .

(٤) من الآية (٤٠) فى السورة نفسها .

(٥) إعراب القرآن ، ج ٣ : ٤٣ . وينظر البحر المحيط ، لأبى حيان ، ج ٧ : ٥٠٠ .

: " يقال : أين جواب* (إنّ) ؟ فإن شئت جعلته (أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ) [1] ، وإن شئت كان في قوله : (وإنَّه لكِتَابٌ عزِيزٌ) ، فيكون الجواب معلوما فيترك . فكأنّه أعربُ الوجهين ، وأشبهُ بما جاء في القرآن " [2] .

وإلى جانب ذلك قد حكى ابن عصفور (ت٦٦٩) حذف الخبر مع المعرفة إلى الكوفيين عموما ، فقال : " وزعم أهل الكوفة أنّ أحسن ما يكون حذف الخبر إذا كان الموضع موضع تفصيل ، نحو قولهم : (إنّ الزَّبَابَةَ وإنّ الفأْرة) يريدون : إنّ الزَّبَابَةَ خِلاف الفأْرة وإن الفأرة خِلاف الزبابة " [3] .

ولكن لا أظنّ هذا الرأي إلاّ للفراء ، لأنّه قد نُقِلَ عنه نحو ذلك وأنّه لا يجيزه إلا بتكرير (إنّ) [4] . وعلى كلّ فإنّ نسبة اشتراط تنكير الاسم عند حذف خبر (إنّ) إلى الكوفيين جميعا فيها تجوّز ولعلّه رأي لبعضهم فعممت النسبة ، لأنّ الكسائي والفراء قد أجازا حذفه في الآية السابقة لدلالة المعنى عليه بل إنّ في كلام الفراء المتقدم ما يوحي بأنّ هناك مواضعَ أخرى في القرآن حذف فيها الخبر لقوله : (وأشبه بما جاء في القرآن).

وممّن مال إلى اشتراط تنكير الاسم لحذف الخبر السهيلي (ت ٥٨١) وذلك حين قال : " وإنما يجوز في (إنّ) و (كأنّ) وأخواتها أن تحذف الخبر إذا

---

(١) من الآية (٤٤) في سورة (فصلت).

(٢) معاني القرآن ، ج ٣ : ١٩.

(٣) شرح الجمل ، ج ١ : ٤٤٣.

(٤) ينظر هامش الكتاب ، لسيبويه ، ج ٢ : ١٤١=١ : ٢٨٣-٢٨٤ ط بولاق، وشرح المفصل لابن يعيش ، ج ١ : ١٠٤ ؛ وشرح الرضي ، ج : ٢٦٢.

* يريد الخبر

أوقعتها على النكرات ، فإذا أوقعتها على المعارف لم يجز الحذف "[١] . وقد جعل ما ورد الخبر فيه محذوفا مع المعرفة من الندار[٢] . وكأنّه لا يرى القياس عليه ، لقوله السابق : فإذا أوقعتها على المعارف لم يجز الحذف .

الترجيح :

الراجح عندي جواز حذف خبر (إنّ) وأخواتها مع المعرفة كما جاز مع النكرة لورود شواهد بذلك لا تقلّ عن شواهد حذفه مع النكرة إن لم تزد عليها من ذلك :

١ - قراءة (**أَئِنَّكَ أَوْ أَنْتَ يُوسُفُ**)[٣] . قال ابن جني (ت ٣٩٢) : " كأنّه قال : أئنّك لغير يوسف أو أنت يوسف "[٤] .

٢ - قراءة (**ولكنّ رَسولَ اللّٰه**)[٥] . قال ابن جني أيضا : " أي ولكنّ رسولَ محمد "[٦] .

---

(١) أماليه ، ص ١١٥ ، وينظر أبو القاسم السهيلي ، للدكتور محمد إبراهيم البنّا ، ص ٣٨٣ .

(٢) ينظر أماليه ، ص ١١٦ ، وأبو القاسم السهيلي ، للدكتور البنا ، ص ٣٨٣ .

(٣) من الآية (٩٠) في سورة يوسف . وهي قراءة أبيّ ، ينظر المحتسب ، لابن جني ، ج ١ : ٣٤٩ ، والبحر المحيط ، لأبي حيّان ، ج ٥ : ٣٤٢ .

(٤) المحتسب ، ج ١ : ٣٤٩ .

(٥) من الآية (٤٠) في سورة الأحزاب . وهي رواية عبدالوهاب عن أبي عمرو . ينظر المحتسب ، لابن جني ، ج ٢ : ١٨١ ، والبحر المحيط ، لأبي حيّان ، ج ٧ : ٢٣٦ .

(٦) المحتسب ، ج ٢ : ١٨١ .

٣ - " قوله عليه السلام للمهاجرين : **(أتعرفون ذلك لهم ؟)** يعني الأنصار . قالوا : بلى ، قال : **(فإنّ ذاك)** . أي فإن ذاك لهم " [١] .

٤ - " وروى أنّ رجلا جاء إلى عمر بن عبدالعزيز فجعل يمت بقرابته فقال عمر : فإنّ ذاك . ثم ذكر حاجة ، فقال : لعلّ ذاك . لم يزده على أن قال: فإنّ ذاك ولعلّ ذاك . أي إنّ ذاك كما قلت ، ولعلّ حاجتك أن تقضى " [٢] .

٥ - جاء في الكتاب لسيبويه(ت ١٨٠) : " ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحد ؟ إنّ الناس (ألب) عليكم . فيقول : إنّ زيدا وإنّ عمرا ، أي إنّ لنا " [٣] .

---

(١) أمالي السهيلي ، ص ١١٦ ، وينظر . الأمالي ، لابن الشجري ، ج ١ : ٣٢٢ ، وشرح الرّضي ، ج ٢ : ٣٦٢ .

(٢) أمالي ابن الشجري ، ج ١ : ٣٢٢ ، وينظر شرح الرضي ، ج ٢ : ٣٦٢ .

(٣) ج ٢ : ١٤١ = ١ : ٢٨٤ ، وينظر خزانة الأدب ، للبغدادي ، ج ٤ : ٣٨١ .

المبحث الحادى والأربعون

تأنيث (كان) لِتَوَهُّم تأنيث اسمها . *

العـــرض :

قال أبو بكر [1] فى معرض الحديث عن قول لبيـــــد :

فَمَضَى وَقَدَّمَهـــا وَكَانَتْ عَـــادَةً مِنْهُ ، إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ ، إِقدَامُهـــا

: " وإنّما أنّث (كان) والإقدام مذكّر لأنّ الكسائى قال : إذا كان خبر (كان) مؤنّثا واسمها مذكّرا ، وأوليتها الخبر فمن العرب من يؤنث (كان) ويتوهّـــم أنّ الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤنثا . فكان يجيز : كانت عادةً حسنةً عطاءُ اللّه تعالى ، وكانت رحمةً المطرُ البارحة . وقال غير الكسائى : إنما بنى الشاعـــــر

---

* إذا ولى كان خبرها مؤنثا واسمها مذكرا وقد لحقتها تاء التأنيث فإن سيبويه يعلّل تأنيثها بأنّ الاسم هو الخبر فى المعنى . ويـــــرى المـــبرد أن اسمها مضمر فيها مؤنث والاسم المؤخر بدل منه . ويرى أكـــــــثر البصريين أنّ اسمها فى معنى اسم مؤنث ، لكنّهم حملوا ذلك على الضرورة كما سيأتى فى التوضيح . ينظر : الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ٥٠-٥١=١ : ٢٤-٢٥ ط بولاق ؛ وإعراب القرآن ،للنحاس،جـ١ : ٤١٣ ؛ وشرح القصائد السبع له كذلك ، جـ ١ : ٣٩٣-٣٩٤ ؛ وشفاء العليل ، للسلسيلى ، جـ ١ : ٤١٣ ؛ وروح المعانى ، للآلوسى ، جـ ٧ : ١٢٣ .

(١) أورد ما قاله هنا فى كتابه المذكـر والمؤنث ، ص ٦٠٨ - ٦١٠ ، مع بعـض الاختلاف .

كلامه (وكانت تقد متها) ، لأنّ التقد مة مصد ر قدّمها ، إلاأنّه لما انتهى إلى القافية فلم يجد التقد مة تصلح لها فقال : إقد امها واحتج بقول الشاعر :

أَزَيْدَ بَنَ مَصْبُوحٍ فَلَو غَيْرُكُم صَبَا غَفَرْنَا وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغَفْرُ

فزعم الكسائى أنّه أنّث (كانت) لأنّه أراد : كانت سجيّة من سجايانا الغفر ٠ وقال الذ ى خالفه : بل بنى على المغفرة فانتهى إلى آخر البيت و المغفرة لا تصلح له فقال : الغفر ، لأنّ الغفر والمغفرة مصد ران ٠ واحتجّ عليه من خالفه بقول الشاعر :

أَجَرْتُ عَلَيْهِمُ فآبَوا وَكَانَتْ بَدِيعاً أن يَكُونَ وَلِيَّ أَمْرِ ٠

فزعم أنّه أراد : كانت بد يعا كينونته وَلِيَّ أَمْرٍ ٠ فلم يستقم البيت بالكينونة فقال : (أن يكون) إذ كانت فى معناها ٠ وقال الكسائى : البد يع مؤنّث بمنزلة البد عة واحتجّ عليه من خالفه بقول حاتم :

أَمَاوِيَّ قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ وَقَدْ عَذَرَتْنَا فِى طِلَابِكُمْ عُذْرُ

وقال : [أراد] (١) عُذْرَىٰ ، فانتهى إلى القافية و (عُذْرَىٰ) لا تصلح فيها ٠ كما قال الآخر :

لِلّٰه دَرّ ك إِنّى قد رميتُهُمُ لولا حُدِدتُ وَلَا عُذْرَىٰ لِمَحْدُودِ *

فقال الكسائى : قوله : (عُذْرُ) أراد (عُذُر) مثقّلة جمع عذ ير مثل نَذِير وَنُذُر فخفّفت وهى المعذ رة ٠٠٠ قال الفراء :

وكلٌّ قَدْ ذَهَبَ مذ هبا وقول الكسائى أشبهُ بِمذْهَبِ العرب " (٢) ٠

---

(١) زياد ة عن المذكّر والمؤنّث يسقيم بها المعنى ٠

(٢) الشرح ، ص ٥٥١ ـ ٥٥٢ ٠

* " حُدَّ الإ نسانُ : منع من الظفر ٠ وكلُّ محروم محدود " ٠ اللسان ، لابن منظور ، ١٤٣٢ (حدد) ٠

التوضيح :

توسط خبر (كان) في (كانت عادة منه ... إقدامها) بينها وبين اسمها وهو مؤنّث والاسم مذكّر ، وقد لحق (كان) تاء التأنيث . وعلّل الكسائي ذلك ، فيما نقله عنه أبو بكر ، بأنّه لما ولي (كان) خبرها وهو مؤنّث توهّم تأنيث الاسم . ويظهر من إجازة : (كانت عادةً حسنةً عطاء اللّٰه تعالى) ، و (كانت رحمةً المطر البارحة) أنّ ذلك ليس ضرورة .

ونقل أبو بكر أيضا أنّ غير الكسائي يرى أنّ الشاعر بنى كلامه على أنّ الاسم مصدر مؤنّث فلمّا انتهى إلى القافية ولم يستقم له وضعه استبدل به مصدراً مذكّراً واستدلّ على ذلك بأنّ الفعل (قدّم) مصدره (التقدمة) واستدلّ كذلك بشواهد أخرى لحقت فيها تاء التأنيث (كان) مع عدم تأنيث خبرها ، كما لحقت فعلا غير ناسخ . وقد خرّج الكسائي ما لحقت فيه تاء التأنيث (كان) على أنّ خبرها يرجع إلى التأنيث ، وخرّج ما لحقت فيه الفعل غير الناسخ على أنّ فاعله جمع تكسير وليس مصدرا .

وقد ذكر ابن الشجري (ت ٥٤٢) الرأي الذي نقله أبو بكر عن غير الكسائي، ونسبه للكسائي . ولا أظنّ ذلك إلاّ سهوا منه رحمه اللّه ؛ لأنّ الكسائي قد ردّ كلّ ما استدل به مخالفه على ذلك الرأي كما رأيت .

---

(١) ينظر الأمالي الشجرية ، ج ١ : ١٣٠ .

ويبد و أنّ الفراء يميـل إلى رأى الكسائى، لقوله : وقول الكسائى أشبه بمذ هب العرب .

وقد عقد أبو بكر فى كتابه المذ كّر والمؤنّث بابا بعنوان (المذ كّـر الذ ى يجعل اسم (كان) ويجعل خبره مؤنّثا مقد ما عليه) . قال فيه :

" اعلم أنّ اسم (كان) إذ ا كان مذ كّر ا ، والخبر مؤنّثا مقدّ ما عليه كان لـك فى كان وجهان : التذ كير والتأنيث ، تقول من ذ لك : كان رحمةً المطر الـذ ى أصابنا البارحة ، وكانت رحمةً . فمن ذ كّر (كان) قال المطر مذ كّر ... ومـن أنّث قال : لمّا كان الخبر قد ولى (كان) وهو مؤنّث أنّثت (كان) تقد يـرا أنّ الا سم مؤنّث ؛ لأ نّ الأ خبار سبيلها أن تكون موافقة للأ سماء . وكذ لك تقـول : كان رحمةً رزق اللّه ، على ما مضى من التفسير . ومن قال هذ ا لم يقل : (كانـت شمسا وجهك) . و (كانت بليّةً علينا عبد اللّه) ؛ لأ نّ هذ ا إنّما يجوز فـى المصاد ر التى تذ كيرها وتأنيثها بمعنى . ولا يجوز فى الأ سماء التى ليسـت بمأخو ذ ة من فعل . فإن أنكر عليك التأنيث فى المسألتين الأو ليين منكـر فاحتجّ عليه بقول اللّه عزّ وجلّ : (ثُمَّ لَمْ يَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) [1] . قـرأ أهل المد ينة وعاصم وأبو عمرو بتأنيث (تكن) [2] وهى لـ (أ ن) و (أ ن) مذ كّـر

---

(١) من الآ ية (٢٣) فى سورة الأ نعام .

(٢) فى السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٢٥٥ " قرأ نافع ، وأبو عمرو ، وعاصم فى رواية أبى بكر (ثم لم تكن) بالتاء (فتنتهم) نصبا . وقرأ حمزة والكسائى (ثم لم يكن) بالياء (فتنتهم) نصبا) ".

لأنّ خبر (كان) قد تقدّم على اسمها وهو مؤنّث ، فقدّر بتأنيث الخبر أنّ الاسم مؤنّث . ومن ذلك قول لبيـــد :

فمضى وقد مها وكانت عادة " [1] .....البيت

ثم ذكر بعد ذلك الخلاف السابق فيه .

ويلاحظ هنا أنّه لم يصرّح بالتوهّم ولكن ذلك مفهوم من قوله : أنّثت (كان) تقديرا أنّ الاسم مؤنّث ، لأنّ الأخبار سبيلها أن تكون موافقـــة للأسماء ، كما يلاحظ أنّه خصّ ذلك بما كان فيه الاسم من المصادر الـــتي تذكيرها وتأنيثها بمعنى .

وقد عرض النحاس (ت ٣٣٨) في أثناء شرح البيت نفسه لذكر هذا الخلاف أيضا ونسب رأي الكسائي إلى الكوفيين ، ونسب رأي المخالف له إلى أكثر البصريين فقال : " زعم الكوفيون أنّه لمّا أولى (كان) خبرها ، وفـــرّق بينها وبين اسمها توهّم التأنيث فأنّث . وحكى الكسائي عن العرب : (كانـــت عادةً حسنةً من اللّه المطرُ) ... وقال أكثر البصريين : إنّما أنّث الإقدام ، لأنّه بمعنى التّقدمة " [2] .

وذلك عند البصريين ضرورة كما هو ظاهر رأي المخالف للكسائي فيما نقله أبو بكر ، وإن كان النحاس لم يشر إلى ذلك ، فقد صرّح به غيره . قال السلسيلي

---

(١) ص ٦٠٧ - ٦٠٨ .

(٢) شرح القصائد التسع ، ج ١ : ٣٩٣ - ٣٩٤ .

(ت ٧٧٠) : " ... وهذه المسألة الإخبار بالمؤنّث ليست مذهب البصريين بل يجيزونها في الضرورة وإجازتها مطلقا مذهب الكوفيين " [١] . وقال الآلوسي (ت ١٢٧٠) في أثناء الحديث عن قراءة : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [٢] : " ... خلا أنّ التأنيث فيها على مذهب الكوفيين فإنّهم يجيزون في سعة الكلام تأنيث اسم (كان) إذا كان مصدرا مذكرا والخبر مؤنّثا مقدما كقوله :

... ... وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْغَدْرُ

ويستشهدون على ذلك بهذه القراءة . وذهب البصريون إلى أنّ ذلك ضرورة " [٣].

وقد أحسن الكوفيون بإجازة ذلك لورود القراءة السبعية به لكن حمله على التوهّم فيه نظر ؛ لأنّ التوهّم إن جاز على العرب فإنّه لا يجوز أن يحمل عليه كتاب اللّٰه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . بل إنّ الدكتور سيّد رزق الطويل يرى في مقال له عن ظاهرة التوهّم في الدراسات النحويّة والتصريفية أنّ العربيّ لا وهم عنده فيما نطق وأنّ علاج النصوص المخالفة للقياس بمنهج التوهّم عمل معيب . [٤].

---

(١) شفاء العليل ، ج ١ : ٤١٣.

(٢) من الآية (٢٣) في سورة الأنعام .

(٣) روح المعاني ، ج ٧ : ١٢٣. وينظر تفسير الطبري ، ج ١١ : ٢٩٨ ، وقد نسب شذوذ هذه القراءة السبعية إلى أهل العربية . ولعله يريد بهم البصريين لأنّ الكوفيين يجيزونها كما رأيت .

(٤) ينظر مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، العدد الأول ، ١٤٠٢ - ١٤٠٣هـ ، ص ٩٥.

أمّـا حمل البصريين نحو ذلك على الضرورة فهو مردود بـــورود القراءة السبعية ، وبما حكاه الكسائى عن العرب كما سبق ، لأنّه ليس فى النّثر ضرور كما أنّه لا ضرورة فى كتاب اللّه .

الـترجيـــح :

الراجح فى نظرى جواز تأنيث (كان) إذا كان اسمها مذكّرا وقد وليهـا الخبر مؤنّثا . وأنّ ذلك ليس ضرورة لورود الشواهد النثرية به وفى مقد متهـــا قراءة (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) [1] . وتوجيه ذلك كما ذكر النحويّون أنّ الاسم هو الخبر فى المعنى أو أنّ الاسم وإن كان مذكّرا فإنّه فى معنى التأنيث.[2] والوجه الأخير قد حسنه أبو حيان (ت ٧٤٥) فى تخريج القراءة السابقة ، لأنّـــه يصح تأويل (أن قالوا) بالمقالة . كأنه قال : فلم تكن فتنتهم إلا مقالتهم .[3] ولعلّ من نظائر ذلك .

١ - جواز تأنيث الفعل للفاعل فى نحو : قامت الرجال ألا ترى أن الفاعـــل جمع مذكّر ، وأنّث الفعل له لا مكان تأوّل الرجال بالجماعة ؟

٢ - أنّ رجلا من اليمن قال : فلان لغوب ، جاءته كتابى فاحتقرها . فقيـــل

---

(١) من الآية (٢٣) فى سورة الأنعام .

(٢) ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ٥٠-٥١ =٢٤-٢٥ ط. بولاق ؛ ومعانى القرآن وإعرابه ، للزجاج ، جـ ٢ : ٢٥٨ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ١ : ٥٤٠ ، ومشكل إعراب القرآن للقيسى ، جـ ١ : ٢٦٠ ؛ والبيان ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ١ : ٣١٦ ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ٦ : ٦٤ =٢ : ١٧٠ ط ١ .

(٣) ينظر البحر المحيط ، جـ ٤ : ٩٥ .

لـه : أتقول : جا ءته كتابى ؟ قال نعم . أليس بصحيفة ؟[1]

وبناء على هذا يمكن أن يقال عن حكاية الكسائى عن العرب (كانت عادة حسنة من اللّه المطر) : إنها فى تقدير : كانت عادة حسنة من اللّه الإغاثة) .

---

(١) ينظر الخصائص ، لابن جنى ، جـ ١ : ٢٤٩ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ١ : ٢٨٠ .

المبحث الثانى والا ربعون

العامـــل فى المشـــغول عنـه .*

العـــرض :

١ - قال أبو بكر فى معرض الحد يث عن قول زهير :

فَكُلًّا أَرَاهُم أَصْبَحُوا يَعْقِلُونَـــــــــهُ صَحِيحَاتِ أَلفٍ بَعْدَ أَلْفٍ مُصَمَّتِ**

: " وموضع (كلّ) نصب بـ (أر ى) ، والمعنى : فأرى كلًّا أصبحوا يعقلونه ، فلـــمّا تقدّ م المفعول عن موضعه أد خلوا هاء فى موضعه تخلفه ويشتغل الفعل (بها) [1]. واسم أرى [2] الهاء والميم " [3] .

٢ - وقال فى معرض الحد يث عن قول عمرو بن كلثوم :

مَلَأْنَا الْبَرَّ حَتَّى ضَـــــاقَ عَنَّـــــا وَنَحْنُ الْبَحْـــرَ نَمْلَـــؤُه سَفِينَـــا

---

* ذهب البصريون إلى أنّه منصوب بفعل مقدّر قبله يفسره الفعل الـــذ ى بعد ه ، فالتقد ير فى مثل (زيد ا ضربته) : ضربت زيد ا ضربته .ينظـر الكتاب لسيبويه ،جـ١ : ٨١=١ : ٤١ ط . بولاق ، والمقتضب ، للمبرّد ،جـ٢ : ٧٤، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأ نبارى ، جـ ١ : ٨٢ (م ١٢) ، وشرح الرضى ، جـ ١ : ١٦٣.

(١) فى المطبوع (بما) والصواب ما أثبت .

(٢) يطلق على مفعولى (ظنّ) وأخواتها اسما وخبرا . ينظر الشرح الصفحات :٥٣ س٩ ، ١٩٢ س١٣ ، ٢٨٥سي١١ ،و١٨٣س١٠-١١، ١٧ وغير ذلك .

** العقل : الدية ، والمصتم : التام . (عن الشرح).

(٣) الشرح ، ص ٢٨٠ .

: " ويجوز فى (البحر) الرفع والنصب ... ومن نصبه نصبه بـ (نملأ) ، والتقدير: ونحن نملأ البحر سفينا ، والهاء مع البحر بمنزلة الشيء الواحد ، ... قال اللّٰه تعالى : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) (١) . فنصب (كلّا) بالخلق " (٢) .

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول رجل من كندة :

أَحْمَى الدُّرُوعَ لَهُمْ فَسَرْبَلَهُمْ بِهَا ... وَالنَّارَ كَحَّلَهُمْ بِهَا تَكْحِيلا

: " والنار منصوبة بـ(كحّل) . والواو ظرف للفعل ، والتقدير : كحّلهم بالنار ، فلمّا قدّم النار ، نصبها بما بعدها ، كما قال اللّٰه عزّ وجلّ : (وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (٣) الآية . تقديره : وأعدّ للظالمين ، فلمّا قدّمهم نصبهم بما بعدهم " (٤) .

التوضيح :

من المعروف أن الاسم المنصوب فى (كلّا أراهم) و (البحر نملأه) و (النار كحّلهم بها) يعرب مشغولا عنه لاشتغال الفعل الذى بعده بضميره . وقد نصب أبو بكر ذلك الاسم بالفعل الذى بعده . وذكر أنّه مع الضمير بمنزلة الشيء الواحد ، كما أطلق على الواو التى قبل المشغول عنه فى(و النار كحّلهم بها) ظرفا للفعل .

---

(١) الآية (٤٩) فى سورة القمر .

(٢) الشرح ، ص ٤٢٨ .

(٣) من الآية الأخيرة فى سورة الإنسان .

(٤) الشرح ، ص ٥١٢ .

وتلك الآراء كلّهـا آراء كوفيّة ، قال عبدالرحمن الأنبارى (ت ٥٧٧) :

" ذ هب الكفيون إلى أنّ قولهم : (زيدا ضربته) منصوب بالفعل الواقع على الهاء "[١] وقد اختلف الكسائى والفراء بعد ذ لك فى الهاء أى فى المشغول به ، فقال الكسائى: " الهاء ملغاة ، و (زيدا) منتصب بـ (ضربت) الظاهرة ، قال : وإنّمـا أعيد ت الهاء لأ نّها خلفت المفعول إذ فارق موضعه ، والأ صل : ضربت زيدا . فلمّـــا قدّمت (زيدا) قبل الفعل أعد ت الهاء إلى موضعه " [٢] . وقال الفـــــراء :" إنّ المشغول عامل فى الظاهر والمضمر " [٣] ؛ " لأ نّهما فى المعنى لشىء واحـــد "[٤] . ويبد و أنّ أبا بكر قد اختار قول الفراء حين جعل المشغول عنه والضمير بمنزلـــة الشىء الواحد ولم يلغ الهاء . وللفراء قول آخر هو : أن "الهاء كناية عن المصد ر تقـول : زيدا ضربت الضرب قال : انتصب (زيد) بما انتصب به الهاء " [٥] . وهذا الـرأ ى لا يمكن تطبيقه ، فيما يبد و لى ، على ضمير المفرد ة المؤنثة والمثنى والجمـــع

---

(١) الإنصاف ، جـ ١ : ٨٢ (م ١٢) ، وينظر التبيين للعكبرى ، ص ٢٢٦ ؛ وشرح المفصـل ، لابن يعيش ، جـ ٢ : ٣٠ ؛ وشرح الرضى ، جـ ١ : ١٦٣ ؛ وشرح ابن عقيل ، جـ١ : ١٧٣ .

(٢) تذكرة النحاة ، لأ بى حيان ، ص ٦٠٣ ، وينظر المساعد لابن عقيل ، جـ ١ : ٤١٣ ، والتصريح ، لخالد الأ زهرى ، جـ ١ : ٢٩٧ ، والهمع للسيوطى ، جـ ٥ : ١٥٨ = ٢ : ١١٤ ط ١ .

(٣) المساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ٤١٣ ، وينظر التصريح ، لخالد الأ زهرى ، جـ ١ : ٢٩٧ .

(٤) التصريح ، لخالد الأ زهرى ، جـ ١ : ٢٩٧ .

(٥) تذكرة النحاة ، لأ بى حيان ، ص ٦٠٣ .

والضمائر المضافة إلى ملابس المشغول عنه . وحُكِيَ عن الكوفيين رأيٌ آخرُ أيضا وهو : " أنّ زيدا منصوب بالفعل ، والضمير بدل منه بدل المضمر من المظهر والأصل ضربت زيدا (إياه) ، لكن لما قدم الاسم الظاهر وولى المنفصل الفعل صار متصلا " [1] . وهو لا يمكن تطبيقه كذلك على نحو : (زيدا ضربت أخاه)، و (زيد مررت به) [2] .

وقد اعْتُرِضَ بنحو هذين المثالين على رأيهم الأوّل وهو أنّ الفعل عامل في الاسم وفي ضميره ، لأنّ موقع الضمير من الإعراب أصبح مختلفا عن موضع الاسم.[3] والجواب عند الكسائي والفراء أنّ العامل في مثل هذا " ما دلّ عليه ذلك الظاهر وسدّ مسدّه ... فالعامل في (زيدا) هو قولك : (مررت به) لسدّه مسدّ (جاوزت) وفي (عمرا) (ضربت أخاه) لسدّه مسد (أهنت) " [4] . وبناء على ذلك يقول أبو بكر في إيضاح الوقف عن قوله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا) [5] .: " ومن نصب [6] (الأرض) كان وقفه على (السموات) حسنا،

---

(١) الصفوة الصفيّة في شرح الدرة الألفية ، لإبراهيم بن الحسين النيلي، تح. محسن سالم العميري ، (مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي (ر.د) رقمها ٤٤٨ - ٤٤٩ ، ١٤٠٤هـ) ، ج ٢ : ٨٥٢ - ٨٤٣ ؛ وينظر شرح الرضي وفيه عن الكسائي والفراء " وليس الضمير المؤخّر عندهما من التوابع الخمسة " ، ج ١ : ١٦٣.

(٢) ينظر شرح الرضي ، ج ١ : ١٦٣.

(٣) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٢ : ٣١؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ٤١٣؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، ج ١ : ٢٩٧ ؛ والهمع ، للسيوطي ج٥ : ٥٨ ≡ ٢ : ١١٤ ط١

(٤) شرح الرضي ، ج ١ : ١٦٣. وينظر حاشية يس ، ج ١ : ٢٩٧.

(٥) من الآية (١٠٥) في سورة يوسف .

(٦) وهو قراءة السدي كما ذكر ذلك أبو بكر نفسه في نهاية كلامه عن الآية . وينظر الكشاف ، للزمخشري ، ج ٢ : ٣٤٦.

لأنّ الأرض تنتصب بقوله :(يمرون عليها)،لأنّ التأويل : والأرض يجوزونهـــا " [١].

ولعلّ ما ذهب إليه الكوفيون من عدم إضمار فعل قبل المشغول عنه قد لقي قبولا عند ابن الطراوة (ت ٥٢٨) ، وابن مضاء (ت ٥٩٢) وبعض المحدثين حيث أنكروا ذلك الإضمار [٢] ثم اختلفوا بعد ذلك في العامل في المشغول عنه ، فذهب ابن الطراوة إلى أنّ العامل فيه هو القصد إليه بالذكر [٣]. وذهب ابن مضاء إلى أنّ المتكلّم هو الذي يرفع وينصب [٤]. وذهب الشيخ عبدالمتعال الصعيدي إلى جعله مبتدأ منصوبا [٥]. وذهب آخـــرون إلى أنّه معمول للفعل الظاهر [٦]. ومـــن

---

(١) جـ٢ : ٧٢٧.

(٢) ينظر الرد على النحاة ، لابن مضاء ، ص ٢٠،٢١ ، ٢٢ ؛ وإحياء النحو ، لإبراهيـــم مصطفى (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٩م)، ص ١٥١-١٥٢ ؛ وفي النحو العربي نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي ، ص ١٧١ ؛ والنحـــو العربي نقد وبناء ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، (بيروت : دار صادر ، ١٣٨٨هـ) ، ص ٩٣-٩٤ ؛ وقضايا الجملة الخبرية ، للدكتور معيض العوفي ، جـ ١ : ٣٧١.

(٣) ينظر نتائج الفكر ، للسهيلي ، ص ٧١ ؛ وأبوالحسين بن الطراوة وأثره في النحو ، للدكتور محمد إبراهيم البنا ، (القاهرة : دار الاعتصام ، ط١ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ٧٥ ، 9ابن الطراوة النحو ى ، للدكتور عياد الثبيتي ، ص ٣١٢.

(٤) ينظر الرد على النحاة ، ص ٩٨.وهذا مبني على نظريته في إلغاء العامل ، وقد أيده بعض المحدثين منهم الدكتور شوقي ضيف ، ينظر : مقدمته لتحقيق الرد على النحاة ، (القاهرة : دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٨٢م) ، ص ٣٣ ، ٣٥، ٦٧، ومنهم الدكتور فاضل السامرائي ، ينظر أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعـــنى مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد ، العدد(٢١) ، ١٩٧٧م ، ص ٤٢٨.

(٥) ينظر النحو الجديد ، (مصر : دار الفكر العربي ، ١٣٦٦هـ) ، ص ١٩٢.

(٦) ينظر مقدمة الدكتور محمد إبراهيم البنا لتحقيق كتاب الرد على النحـــاة ص ٢٢ ؛ وفي النحو العربي نقد وتوجيه ، للدكتور المخزومي ، ص ١٧٢-١٧٣ ؛ =

هؤلاء أستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصاري. وإليك نصّ ما قاله في إحدى محاضراته : "إنّ مذهب الكوفيين هنا يعتمد اعتمادا تاما على مقياس الحسّ اللغوي حين يقول في المثال الذي بين أيدينا (محمدا أكرمته) : إنّ الذي وقع عليه الإكرام شخص واحد لم يتعدّد ولم يتغيّر . فلماذا لا يكون العامل فيه واحدا أيضا لا يتعدّد ولا يتغيّر ، هو الفعل المذكور في الجملة (أكرم) ؟ ولا تثريب علينا أن نعبّر عن الشخص الواحد تارة بالاسم الظاهر وتارة بالضمير فكلا هما يرجع إلى شخص واحد ، وهو شخص محمد ، فلم يتعدّد ولم يتغير بأي حال من الأحوال وهذا هو الذي يتفق تمام الاتّفاق مع الإحساس اللغوي حين نسمع هذه العبارة (محمدا أكرمته) ، فلا شك أنّ الذي نفهمه ويتبادر إلى أذهاننا أنّ الإكرام وقع على شخص واحد . وهذا هو الإحساس اللغوي الصادق . وما يقال في هذا المثال يقال في بقية الأمثلة التي ترد في باب الاشتغال . هذا إلى جانب أن الكوفيين يعتمدون على قاعدة أصولية في النحو هي : (ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير) " *.

أما عن واو الظرف فقال النحاس (ت٣٣٨) في أثناء الحديث عن قوله تعالى : (**وَالظَّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيما**) [1] : " نصب (الظالمين) عند سيبويه بإضمار فعل ... وأمّا الكوفيون فقالوا نصبت لأنّ الواو ظرف لـ (أعدّ)"[2].

وجعلوا هذه الواو ظرفا للفعل لأنهم يشترطون أو الفراء منهم على الأقل أن يتقدم المشغول عنه كلام ، لقوله : "إذا رأيت اسما في أوّله كلام وفي

== والنحو العربي نقد وبناء ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، ص ٩٣-٩٤ ؛ وقضايا الجملة الخبرية ، للدكتور ميعض العوفي ، ج ١ : ٣٧١.

(١) من الآية الأخيرة في سورة الإنسان .

(٢) إعراب القرآن ، ج ٣ : ٥٨٦. وينظر مشكل إعراب القرآن ، للقيسي ، ج٢ : ٤٤٣-٤٤٤.

* ألقى هذه المحاضرة على طلاب السنة المنهجية عام ١٤٠٣هـ.

آخره فعل قد وقع على راجع ذكره جاز في الاسم الرفع والنصب . فمن ذلك قوله: (والسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ)[1] . وقوله : (والأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ)[2] يكون نصبا ورفعا ، فمن نصب جعل الواو كأنّها ظرف للفعل متصلة بالفعل ، ومن رفع جعل الواو للاسم ورفعه بعائد ذكره "[3] . وقال في موضع آخر : " وقوله : (والأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ)[4] نصبت (الأنعام) بـ (خلقها) لمّا كانت في الأنعام واو ، كذلك كل فعل عاد على اسم بذكره قبل الاسم واو ، أو فاء ، أو كلام يحتمل نقلة الفعل إلى ذلك الحرف الذي قبل الاسم ففيه وجهان : الرفع والنصب . أما النصب فأن تجعل الواو ظرفا للفعل ، والرفع أن تجعل الواو ظرفا للاسم "[5] . وقال : " ألا ترى أن الواو تكون مع الفعل ومع الاسم ؟ فتقول : عبدالله ضربته وزيدا تركته ، لأنك تقول : وتركت زيدا ، فتصلح في الفعل الواو كما صلحت في الاسم "[6] . فإذا لم يتقدم المشغول عنه واو أو كلام فإنه يمنع النصب لقوله : " وقد قال بعض النحويين : زيد ضربته ، فنصبه بالفعل كما تنصبه إذا كان قبله كلام . ولا يجوز ذلك إلّا أن تنوي التكرير كأنّه نوى أن يوقع الضرب على زيد قبل أن يقع على الهاء ، فلمّا تأخّر الفعل أدخل الهاء على التكرير . ومثله مما يوضحه قولك : بزيد مررت به . ويدخل على من قال : (زيدا ضربته) على كلمة

---

(١) من الآية (٤٧) في سورة الذاريات .

(٢) الآية (٤٨) في السورة نفسها .

(٣) معاني القرآن ، جـ ١ : ٢٤٠-٢٤١ .

(٤) من الآية (٥) في سورة النحل .

(٥) معاني القرآن ، جـ ٢ : ٩٥ .

(٦) م . ن ، ص ١٤ ، وينظر م . ن ، ص ٢٢٠ .

... أن يقول : زيدا مررت به ، وليس ذلك بشيء ، لأنّه ليس قبله شيء يكون ظرفا للفعل " (١) .

واشتراط الفراء تقدم كلام على المشغول عنه يخالف ما عليه جمهور النحويين حيث يرون أنّ المشغول عنه قد لا يتقدمه شيء وعندئذ يكون رفعه راجحا على نصبه . وأعتقد أنّهم لم يقرروا ذلك إلّا لورود الشواهد به (٢) ، وقد ذكروا من ذلك (٣) قراءة نصب (جنّات) في قوله تعالى : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ . جَنَاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) (٤) ، وفي قوله جلّ شأنه : (ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ . جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) (٥) . لكنّ الفراء قد جعل نحو ذلك منصوبا بنية الاتصال بما قبله وإن كان لم يبيّن نوع هذا الاتصال ، وذلك حين قال عن كلمة (النار) في قوله تعالى: (قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (٦) : " ... ولو

---

(١) م . ن ، ج ٢ : ٢٥٥-٢٥٦ ، وينظر : شرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٩٣ ، وشرح الأشموني ، ج ٢ : ٨٠ .

(٢) وينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ٨١-٨٣ = ١ : ٤٢ ط . بولاق ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٢ : ٣١-٣٢ ؛ وشرح ابن عقيل ، ج ١ : ١٧٧ .

(٣) ينظر شرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٩٣ ؛ وشرح ابن عقيل ، ج ١ : ١٧٧ ، وشرح الاشموني ، ج ٢ : ٨٠ .

(٤) من الآيتين (٣٠ ، ٣١) في سورة النحل . والقراءة هي قراءة زيد بن ثابت وأبي عبدالرحمن . ينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٥ : ٤٨٨ .

(٥) من الآيتين (٣٢ ، ٣٣) في سورة فاطر . والقراءة للجحدري وهارون عن عاصم . ينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٧ : ٣١٤ .

(٦) من الآية (٧٢) في سورة الحج .

نصبتها بما عاد من ذكرها ونويت بها الاتصال بما قبلها كان وجها " [1] .

ويلاحظ هنا أنه جعل نصب المشغول عنه بما عاد عليه [2] كما جعلـــه في موضع آخر بوقوع الفعل على راجع الذكر [3] . ولعل السبب في ذلك راجع إلى أنّ الاسم والضمير عنده بمنزلة شيء واحد كما تقدم.

وقد جعل أبو بكر الـــواو مـــع المفعول به المتقدّم على الفعل ظرفـــا للفعل دون أن يشتغل الفعل بضمير ذلك المفعول فقال في معرض الحديث عن قول رجل من كندة :

وَالْبِيْضَ أَلْبَسَهُمْ شَدِيدًا حَرُّهَـــا فَكَفَى بِذَلِكَ لِلْعِـــدَى تَنْكِيـــلًا

: " والبيض نصب بألبسهم والواو ظرف للفعل، كأنّه قال : وألبسهم البيض " .

ولم أقف على هذا عند غيره ولكن لا يستبعد أن يكون قد أخذه عن الفراء وأنّ حكم المفعول به المقدم على فعله عند الفراء كحكم المشغول عنه في اشتراط تقدم كلام عليه .

الترجيـــح :

الراجح في نظري أنّ المشغول عنه منصوب بالفعل الذي بعده إمـــا بذاته إن صحّ المعنى واللفظ بتسليطه عليه، نحو : (زيدا ضربته) وإمّا بمعنـــاه

---

(١) معاني القرآن ، جـ ٢ : ٢٣٠ ، وينظر م.ن، جـ ٣: ٩

(٢) وينظر م.ن، جـ ٢ : ٢٠٧ ، وجـ ٣ : ٩.

(٣) ينظر م.ن ، جـ ١ : ٣٧٦ ، وجـ ٢ : ٢٥٥ ، ٣٧٣.

إن اختلّ المعنى بتسليطه عليه ، نحو : (زيدا مررت به) أى جاوزته ، و (زيدا ضربت أخاه) أى أهنته كما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم . وقد تقدم بيان ذلك [1] . أمّا الضمير المتصل بالفعل فيبدو لى أنّه لمّا قدم الاسم للعناية به خلفه ضميره لحفظ موقعه فى الجملة ، لأنه عند ما يقال : زيدا ضربت قد يبقى السامع منتظرا لمفعول آخر ، لأنك قد تقول : زيدا ضربت أخاه . فإذا قلت زيدا ضربته ، اتضح للسامع أنّ المضروب هو زيد . وكذلك الحال عند ما تقول : زيدا ضربت غلاما لا يتضح المراد من تقديم زيد إلّا عند ذكر ضميره وهنا يصبح ذكره واجبا ، بخلاف الأوّل .

أما اشتراط تقدم واو أو أى شىء قبل المشغول عنه يكون ظرفا للفعل فلا أميل إليه وإن كان الترجيح فى مثل هذا يحتاج إلى استقراء للشواهد ؛ لأنّ الفراء لم يكن ليشترط ذلك إلا بعد تتبع كلام العرب .

---

(١) وينظر شرح الرضى ، جـ ١ : ١٦٣ .

المبحث الثالث والاربعون

الحـذف والإيصـــال *

العـــرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عنترة :

إِنْ كُنْـتِ أَزْمَعْـتِ الْفِـرَاقَ فَإِنَّمَا ... زُمَّتْ رِكَابُكُـمُ بِلَيْلٍ مُظْلِـمِ

: " و (الفراق) منصوب بـ (أزمعت) . والمعنى أزمعت على الفراق ، فلما أسقط الصفة نصب الفراق بالفعل . أنشد الفـراء :(١)

نُغَالِـي اللَّحْـمَ لِلأَضْيَـافِ نِيّـا ... وَنَبْذُلُـه إِذَا نَضِجَ الْقُـدُورُ

أراد : نغالي باللّحم فأسقط الصفة ونصب . وأنشـد الفراء أيضا :

وَأَيْقَنْتُ التَّفَـرُّقَ يَومَ قَـالوا : ... تُقُسِّـمَ مَالَ أَربـدَ بِالسِّهَـامِ

أراد : وأيقنت بالتفرق " (٢).

---

* مذهب البصريين منع حذف الباء مع الفعل اللازم في النثر والنظـم إذا كان يتعدى بحذفها إلى مفعول واحد . ينظر الكتاب لسيبويـه ، جـ١ : ٣٩٥=١ : ١٩٨ط بولاق ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ٢ : ٢٠٤ ؛ وشـرح القصائد التسع ، له كذلك ، جـ١ : ٣٤٦ ؛ وما يجوز للشاعر ، للقيرواني ، ص ١٣٤ ، كما نُقِلَ عنهم إنكار تعدية الفعل اللازم بحرف الجر مطلقا كما سيأتي في التوضيح .

(١) وينظر معاني القـرآن ، جـ ٢ : ٣٨٣ ، وإيضاح الوقـف ، لأبي بكـر ، جـ ١ : ١٨٩ .

(٢) الشرح ، ص ٣٠٣-٣٠٤

التوضيـــح :

يرى أبو بكر أنّ أصل (أزمعت الفراق) و (نعالى اللحم) و (أيقنـــت التفرق) : (أزمعت على الفراق) و (نعالى باللحم) و (وأيقنت بالتفرق) ، ولما أسقط حرف الجر نصب ما بعده بالفعل .(١)

ويلاحظ أنّ حرف الجر المحذوف بعد الفعلين (نعالى) و (أيقنـت) هو الباء . والتعدية بحذف الباء جائزة عند الكوفيين . قال النحاس (ت ٣٣٨) في أثناء الحديث عن قوله تعالى : **(فاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ)**(٢) : " (بما تؤمر) : مصدر عند البصريين ، أي : بأمرنا . وقال الكسائي : التقدير : بما تؤمر به مثـــل : **(أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُم)** (٣) أي بربّهم . قال أبو جعفر : لا يجوز حذف البـــاء عند البصريين في كلام ، ولا شعر " (٤). وقال النحاس أيضا : " وقرأ أبو عبدالرحمن السلمي **(دَحْوراً)** (٥) بفتح الدال يجعله مصدرا ... وأمّا الفراء فقدّره على أنّـــه اسم الفاعل ، أي ويقذفون بما يدحرهم ، أي بدحور ، ثم حذف الباء ، والكوفيـون

---

(١) وينظر إيضاح الوقف ، جـ ١ : ١٨٩ .

(٢) من الآية (٩٤) في سورة الحجر .

(٣) من الآية (٦٠) في سورة هود .

(٤) إعراب القرآن ، جـ ٢ : ٢٠٤ .

(٥) من قوله تعالى : **(وَيُقْذَفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ)** الآيتـــين (٨ ، ٩) في سورة الصافات . وينظر : المحتسب ، لابن جني ، جـ ٢ : ٢١٩ ، والبحر المحيط ، لأبي حيان ، جـ ٧ : ٣٥٣ .

يستعملون هذا كثيرا ، كما أنشد وا لجرير :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ"[1]

وقال الفراء في أثناء الحديث عن قوله تعالى : (واعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللّهِ)[2] : " الكلام العربي هكذا بالباء ، وربّما طرحت العرب الباء ، فقالوا : اعتصمت بك واعتصمتك . قال بعضهم :

إذَا أَنْتَ جَازَيْتَ الإخَاءَ بِمِثْلِهِ وَآسَيْتَنِي ثُمَّ اعْتَصَمْتَ حِبَالِيا .

فألقى الباء ، وهو كقولك : تعلقت زيدا ، وبزيد ، وأنشد بعضهم :

تَعَلَّقْتُ هِنْدا نَاشِئًا ذَاتَ مِئْزَرٍ وَأَنْتَ وَقَدْ فَارَقْتَ لَمْ تَدْرِ ما الْحُلُمْ"[3]

وقال في موضع آخر :" تقول : يقذفون بالحجارة ، ولا تقول : يقذف فون الحجارة . وهو جائز ..." [4] .

وممن تبع الكوفيين في إجازة ذلك الزجاج[5] (ت ٣١١) ، وابن جني[6] (ت ٣٩٢).

وذكر ابن ابي الربيع (ت ٦٨٨) أن إسقاط حرف الجر مطلقا مما يعدّى به الكوفيون الفعل اللازم ، وينكره البصريون[7] . وقال : " وسبب ذلك أنّك

---

(١) إعراب القرآن ، جـ ٢ : ٧٤٠. وينظر شرح القصائد التسع ، له كذلك ، جـ ١ : ٣٤٦ وما يجوز للشاعر ، للقيرواني ، ص ١٣٤.

(٢) من الآية (١٠٣) في سورة آل عمران .

(٣) معاني القرآن ، جـ ١ : ٢٢٨.

(٤) م . ن ، جـ ٢ : ٣٨٣. وينظر اللسان ، لابن منظور ، جـ ١٥ : ١٣١ (غ ل ١)

(٥) ينظر إعراب القرآن ومعانيه ، جـ ١ : ١٩١.

(٦) ينظر المحتسب ، جـ ١ : ٢١٩ ، والمغني ، لابن هشام ، ص ٥٢٦.

(٧) ينظر البسيط ، جـ ١ : ٤١٨.

"إذا قلت : ذهبت إلى الشام ، أو دخلت في الدار ، أو مررت بزيد ، أو غير ذلك مما يطلب أن يعمل بحرف جر ، فالفعل يطلبه بالنصب ؛ لأنّه طالب له على أنه فضلة ، وكل فضلة عند العرب منصوبة ، وحرف الإضافة طالب بالخفض ، وبلا شكّ أنّه لا يمكن ظهور النصب والخفض في كلمة واحدة ؛ لما في ذلك من التضاد ، فلا بد من ظهور عمل أحدهما وتعليق الآخر ، والحروف لا تعلق والأفعال جاء فيها التعليق ... فإذا زال الحرف وحذف اتّساعا ظهر عمل الفعل ؛ لأن مانعه قد زال " (١).

الترجيح :

الراجح في نظري أن يقتصر في تعدية الأفعال اللازمة بحذف حرف الجر على السماع فيقبل ما ورد منه ولا يقاس عليه . والله أعلم .

---

(١) م . ن ، ص ٤١٩-٤٢٠.

المبحث الرابع والأربعون

علّة بناء الظروف المضافة إلى الأفعال . *

العـرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

أَلاَ رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِـحٍ ... وَلاَ سِيَّمَا يومٌ بِدَارَةِ جُلْجُـلِ

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي ... فَيَا عَجَباً لِرَحْلِهـا الْمُتَحَمَّـلِ

: " اليوم موضعه رفع على الرد على اليوم الذي بعد (سيّما) ، إلا أنّه نصب في اللفظ ؛ لأنّه مضاف غير محض . قال اللّه عزّ وجلّ : **(وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ. ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ. يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا)** (١) فموضع اليوم رفع، إلاّ أنّه نصب ؛ لأنّ إضافته غير محضة . قال الشاعر :(٢)

مِنْ أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوتِ أَفِرّ ... أَيَوْمَ لاَ يُقْدَرُ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

---

* تبنى عند جمهور البصريين للتناسب ، لذا لا تبنى إلاّ إذا أضيفت إلى الفعل المبنى . ينظر معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، ج ٢ : ٢٤٨ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ٥٣٤ ، و ج ٣ : ٢٣١ ، ٥٩٨ ، ٦٤٧ ؛ وشرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، تح . د. رمضان عبدالتواب ، و د . محمود فهمي حجازي ، و د . محمد هاشم عبد الدايم ، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م) ، ج ١ : ٢١٠ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٤ : ٦٣ ، و ج ٨ : ٤٠٧ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٢ : ٢٦٦ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، ج ٢ : ٤٢ ؛ والدرر ، للشنقيطي ، ج ١ : ١٨٧ .

(١) الآيات (١٧ ، ١٨ ، ١٩) في سورة الانفطار . وقراءة النصب في (يوم لا تملك) هي قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو . ينظر السبعة لابن مجاهد ، ص ٦٧٤ .

(٢) هو علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أو الحارث بن المنذر . ورجح البغدادي نسبته للأخير . ينظر شرح أبيات المغني ، ج ٥ : ١٣٤ .

فاليوم الذى بعد الألف وبعد (أم) مخفوض على الردّ على اليومين الأوّلين .

وقال الآخر :

عَلَى حِينَ انْحَنَيْتُ وَشَابَ رَأْسِى فَأَىَّ فَتَىً دَعوتَ وأىَّ حِينِ

وقال الآخر :

عَلى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصبا وَقُلْتُ : أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

ومن روى البيت الأوّل (ولا سيّما يوم) قال : موضع (ويوم عقرت) خفض على النسق على اليوم الأوّل ، إلاّ أنّه نصب، لأنّ إضافته غير محضة . وقال الفراء: لا يجوز أن يكون (يوم عقرت) مردودا على قوله : (ألا رب يوم لك منهنّ صالح)، لأنّه مضاف غير محض وهو معرفة "[1].

التوضيح :

قال أبو بكر عن اليومين فى (يوم عقرت) وفى (يوم لا تملك) : إنهما فى موضع رفع إلاّ أنهما نصبا فى اللفظ . ويعنى بالنصب فى اللفظ أنّهما مبنيّان على الفتح كما هو مبيّن فى مبحث سابق[2] . ويلاحظ أنّه حكم عليهما بالبناء دون أن يفرّق بين ما أضيف إلى الفعل الماضى وما أضيف إلى الفعل المضارع ، وعلّل بناءهما بأنّ إضافتهما غير محضة ، واستشهد على تلك الإضافة بالأبيات السابقة وقد ورد فيها ظرف الزمان مضافا إلى المضارع فى (أيوم لا يقدر) ، ومضافا إلى

---

(١) الشرح ، ص ٣٤.

(٢) ينظر المبحث الثالث

الماضي في (على حين انحنيت) ، وفي (على حين عاتبت) [١] .

وتعليل بناء ظرف الزمان المضاف إلى الجملة الفعلية بأنّ إضافته غير محضة تجده عند الفراء حيث يقول عن كلمة (يوم) الثانية في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[٢]

... وقد تكون في موضع خفض إلّا أنّها أضيفت إلى (يفعل) فنصبت إذ أضيفت إلى غير محض " [٣] .

والمراد بالإضافة غير المحضة/ما كان المضاف إليه ليس اسما بل كان جملة سواء أكانت اسمية أم فعلية ، وسواء أكانت مبدوءة بمعرب أم بمبني . وليس المراد بغير المحضة ما هو معروف من نحو : (رب راجينا عظيم الأمل) ، لقول الفراء فيما نقله عنه أبو بكر : لا يجوز أن يكون (يوم عقرت) مردودا على (ألا رب يوم لك منهنّ صالح) ؛ لأنّه مضاف غير محض وهو معرفة . وقوله في معاني القرآن : " العرب إذا أضافت اليوم إلى (فَعَلَ) أو (يَفْعَلَ) أو كلمة مجملة لا خفض فيها نصبوا في موضع الخفض والرفع " [٤] وقوله عن قول الله تبارك وتعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [٥] : " ترفع اليوم بـ (هذا) ، ويجوز أن

---

(١) وينظر إيضاح الوقف ، ج ١ : ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٢) الآيات (٤ ، ٥ ، ٦) في سورة المطففين .

(٣) معاني القرآن ، ج ٣ : ٢٤٦ .

(٤) م . ن ، ج ٢ : ٢٢٦ .

(٥) من الآية (١١٩) ، في سورة المائدة .

تنصبـــه [١]؛ لأنّه مضاف إلى غير اسم" [٢]. وقال النحاس عن نصب (يـوم) في الآية نفسها: "... وقال الكسائي والفراء: بني (يوم) هـهنا على النصـب لأنّه مضاف إلى غير اسم" [٣]

فسبب بناء ظرف الزمان المبهم عندهما هو إضافته إلى غير الاسـم أي إلى الجملة حتى لو كان فعلها مضارعا، لأنّه لا تظهر عليه علامة الإضافة. وجواز بناء الظرف المذكور مع إضافته إلى المضارع قد نسب إلى الكوفيـين وقد ذكر بعضهم أنّ العلّة في ذلك إضافته إلى الفعل أو إلى الجملة.[٤]. واكتفى كثيرون بنسبة الجواز إليهم دون تعليل [٥]. وقد ذكر ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨)

---

(١) وهو قراءة نافع. ينظر السبعة، لابن مجاهد، ص ٣٥٠.

(٢) معاني القرآن، جـ ١ : ٣٢٦.

(٣) إعراب القرآن، جـ ١ : ٥٣٣. وينظر المذكر والمؤنث، لأبي بكر، ص ٢٢٣؛ والمسائل البصريات، للفارسي، جـ ١ : ٣٥٥ - ٣٥٦؛ والجامع، للقرطبي، جـ ٦ : ٣٨٠.

(٤) ينظر مشكل إعراب القرآن، للقيسي، جـ ٢ : ٤٤٨ - ٤٦١؛ وأمالي ابـن الشجري، جـ ١ : ٤٦؛ والبيان، لعبد الرحمن الأنباري، جـ ١ : ٣١١؛ والتبيان للعكبري، جـ ١ : ٤٧٧، وجـ ٢ : ١٢٦٥؛ والبحر المحيط، لأبي حيان، جـ ٤ : ٦٣، وجـ ٨ : ٤٠٧.

(٥) ينظر شرح القصائد العشر، للتبريزي، ص ٣٧؛ وشرح الكراسة، للأبذي (رسالة)، جـ ١ : ٢٣٠؛ وشرح الألفية، لابن الناظم، ص ١٥٣؛ وشرح الرضي، جـ ٢ : ١٠٧، - وفيه "يجوز بناؤه اعتبارا بالعلّة الضعيفة" ولم يتضح لـي المراد بتلك العلة -؛ وتوضيح المقاصد، للمرادي، جـ ٢ : ٢٦٨؛ والمساعد لابن عقيل، جـ ٢ : ٣٥٦؛ وشرحه على الألفية، جـ ٢ : ١٠؛ وشفاء العليـل للسلسيلي، جـ ٢ : ٧١٦؛ وشرح الأشموني، جـ ٢ : ١٦٣؛ والتصريح، لخالـد الأزهري، جـ ٢ : ٤٢؛ والهمع، للسيوطي، جـ ٣ : ٢٣١ = ١ : ٢١٨ ط ١.

عمّن أجازوا البناء مع الجملة مطلقا حجة أخرى غير ما ذكره الفراء من عدم ظهور الخفض عليها. لكنّه لم يصرح بصاحب تلك الحجة، وإنّما قال: "وحجّة من أجاز البناء أنّ الأصل في الإضافة لا تكون للجملة حتى تقترن بحرف يصرفها إلى المفرد. لكن العرب اتّسعت في الظروف من غير حرف يردّ الجملة في تأويل المفرد، فكأنّ الظرف في الأصل مضاف إلى الحرف، ولذلك قلّ*، وإن كان الأكثر هنا الإعراب. وإنه لحسن من التعليل إن ساعده سماع لا يحتمل التأويل"(١) ثم أورد بعض الشواهد على ذلك وذكر أنّه يمكن حملها على النصب على الظرفية. ويبدو لي أنه يريد بـ (من أجاز) الكوفيين، لأنّهم هم المشهور عنهم الجواز. فربّما كانت هذه حجة أخرى لهم إلى جانب ما تقدّم.

والكوفيون مع تجويزهم بناء الظرف المضاف إلى الجملة يرجّحون إعرابه مع المعرب وبناءه مع المبني، قال الفراء: "زعم الكسائي أنّ العرب تؤثر الرفع إذا أضافوا اليوم إلى (يفعل) و (تفعل) و (أفعل) و (نفعل)، فيقولون: هذا يوم نفعل ذاك، وأفعل ذاك، ونفعل ذاك. فإذا قالوا: هذا يوم فعلت، فأضافوا (يوم) إلى (فعلت) أو إلى (إذ) آثروا النصب ... وتجوز في (الياء والتاء) ما يجوز في (فعلت)، والأكثر ما فسّر الكسائي"(٢). وقال ثعلب: "إذا أضفت الأوقات إلى مرفوع فارفع وإلى منصوب فانصب. ويجوز ذا في ذا وذا في ذا"(٣). ويريد بالمنصوب المبني على الفتح على عادة الكوفيين في عدم

---

(١) البسيط، ج ٢ : ٨٧٩. وينظر المساعد، لابن عقيل، ج ٢ : ٣٥٦.

(٢) معاني القرآن، ج ٣ : ٢٤٥، وينظر م. ن، ص ٨٣.

(٣) المجالس، ج ١ : ٤٤ = ٥٥.

* قال المحقق، الدكتور عياد الثبيتي: "والمعنى قلّ البناء، والأولى أن تكون العبارة: (ولذلك بُنيَ) ليكون لقوله (وإن كان الأكثر هنا الإعراب) فائدة".

التفريق بين أنواع الإعراب والبناء.[١]

وممن وافق الكوفيين في جواز بناء ظرف الزمان المضاف إلى المضارع الأخفش[٢] (ت ٢١٥)، ولعلّه هو المراد بنسبة ذلك إلى بعض البصريين[٣]. وممن تبعهم الفارسي[٤] (ت ٣٧٧)، وابن مالك[٥] (ت ٦٧٢)، وابن هشام[٦] (ت ٧٦١). ومن المحدثين د. محمد عبد القادر هنادي[٧].

وقد اختلف ابن مالك عنهم في التعليل فقال: "بل سببه شبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه، وإلى غيره، وذلك أنّ (قمت) من قولك: (حين قمت قمت) كان كلاما تاما قبل دخول (حين) عليه، وبعد دخولها حدث له افتقار فشبّه (حين) وأمثاله بـ (إنْ)"[٨].

---

(١) ينظر المبحث الثالث.

(٢) ينظر التصريح، لخالد الأزهري، ج ٢: ٤٢.

(٣) ينظر شرح الرضي، ج ٢: ١٠٧؛ والمساعد، لابن عقيل، ج ٢: ٣٥٦.

(٤) ينظر شرح الألفية، لابن الناظم، ص ١٥٣؛ وتوضيح المقاصد، للمرادي، ج ٢: ٢٦٨؛ وشرح الأشموني، ج ٢: ٢٦٣؛ والتصريح، لخالد الأزهري، ج ٢: ٤٢.

(٥) ينظر المراجع المذكورة في التعليق السابق، والألفية، ص ٣٣.

(٦) ينظر المغني، ص ٥٧٢؛ وشرح شذور الذهب، ص ٧٨-٨١.

(٧) ينظر جهود الفخر الرازي في النحو والصرف، (مكة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، "رسالة" رقم ٦٦٧، ١٤٠٥هـ)، ص ٢٧٤، ٢٧٥، وظاهرة التأويل، (رسالة)، ص ٢٤٥.

(٨) توضيح المقاصد، للمرادي، ج ٢: ٢٦٦؛ والتصريح، لخالد الأزهري، ج ٢: ٤٢.

الترجيـــح :

الراجح في نظري تعليـــل الكوفيين لـورود عـدة شواهـــد بنيت فيها أسماء الزمان المبهمة مع الفعل المضارع المعرب ومع الجملة الاسميّة المصدرة باسم معرب كما بنيت مع الماضي . ومن تلك الشواهد :

١ - قراءة نافع (قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (١)، بفتح ميم (يوم) (٢) ويؤيّدها قراءة السبّة بضمّ الميم (٣) على الخبر لـ (هذا)، وإن كان يحتمل مجيء قراءة الفتح على الظرفيّة فإنّ الأليق التوفيق بين القراءتين (٤).

٢ - ما استشهد به الفراء حين قال : " ... وكقوله :

في شهرَ يصطادُ الغلامُ الدُّخـــلا

فمن نصب (شهرا) فإنه يجعل الإضافة إلى هذا الكلام أجمع كما قالوا : زمـــن الحجاجُ أميرٌ "(٥) .

٣ - قول الشاعر :(٦)

إذا قُلْتُ : هذَا حِينَ أسلُو يَهيجُنِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الْفَجْرُ(٧)

---

(١) من الآية (١١٩) في سورة المائدة .

(٢) ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٢٥٠.

(٣) ينظر م . ن ، ص . ن.

(٤) ينظر مثلا البحر المحيط ، لأبي حيان ، جـ ٤ : ٦٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، جـ ٢ : ٤٢ ؛ وحاشية الصبّان ، جـ ٢ : ٢٦٣.

(٥) اللسان ، لابن منظور ، جـ ١٥ : ٤٦٢ (تفسير اذ ، واذا ، واذن).

(٦) هو أبو صخر الهذلي .

(٧) ينظر المغني ، لابن هشام ، ص ٥٧٢؛ وشرح أبياته ، للبغدادي ، جـ ٧ : ١٢٥.

٤ - وقوله :[1]

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللّٰهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ[2]

٥ - وقوله :

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِي[3]

ومع ذلك أرى أن يقتصر في البناء مع الفعل المضارع والجملة الاسمية على المسموع لقلّة ما ورد منه .

---

(١) هو موبال بن جهم المذحجي أو مبشر بن الهذيل الفزاري .

(٢) ينظر توضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ٢ : ٢٦٨ ؛ والمقاصد النحوية ، للعيني ، جـ ٣ : ٤١٢ ، وشرح الأشموني ، جـ ٢ : ٢٦٣ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٣ : ٢٣٠ = ١ : ٢١٨ ط١ ، والدرر ، للشنقيطي ، جـ ١ : ١٨٧ .

(٣) ينظر شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص ٨٠ ؛ والمقاصد النحوية ، للعيني ، جـ ٣ : ٤١١ ؛ وشرح الأشموني ، جـ ٢ : ٢٦٣ ؛ وشرح التصريح ، لخالد الأزهري جـ ٢ : ٤٢ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٣ : ٢٣٠ = ١ : ٢١٨ ط ١ .

المبحث الخامس والأربعون

علّة بنـــاء (حيث) على الضـــمّ.*

العـــرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول زهـــير :

فَشَـدَّ وَلَمْ يُنْظِرْ بُيُوتـًا كَثِيـــــيرَةً لدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحلَهـا أُمُّ قَشْعَمِ

: " وموضع (حيث) خفض بـ (لدى) ... وانّما ضمّت وهي في موضع خفض لأن أصلهـا (حوث) فعدلت عن الواو إلى الياء ، وجعلت ضمّة الثاء خلفا من الواو. هذا قول الكسائي . وقال الفراء : ضمّت لتضمّنها معنى المحلّين ، ومن العرب من يظهر الواو في (حيث) ، فيقول : (حوث) ، فإذا قلت : عبد اللّه حيث زيد ، فمعناه : عبد اللّه في مكان فيه زيد ، فلمّا قامت (حيث) مقام محلّين أعطيت أثقل الحركات"(١)

---

* علّل سيبويه بناءها بأنها من الظروف المبهمة التي لا تتصرف تصرّف غيرها ولا تكون نكرة . وأنّها لما كانت كذلك شبهت بالأصوات وحركت بالضم لأنها غاية نحو . قبل وبعد . ينظر الكتاب ، ج٣ : ٢٨٥-٢٨٦=٢ : ٤٤ ط. بولاق. وينظر كذلك المقتضب للمبرد ، ج٣ : ١٧٣ ، و ج ٤ : ٣٤٦ ، واللسان ، لابن منظور ، وفيه : " وأهل البصرة يقولون : (حيث) مضافة إلى جملة فلذلك لم تخفض" . ج : ٢ : ١٤١ (ح ي ث) .

(١) الشرح ، ص ٢٧٧.

التوضيح :

اختلف الكسائي والفراء في علّة بناء (حيث) على الضم، فيما نقله عنهما أبو بكر، فيرى الكسائي أنّها إنما ضمّت لأنّ أصلها (حوث) فلمّا عدل بها عن الواو إلى الياء أعطيت الضمّة لتكون خلفا عن الواو. وقد تبعه هشام الضرير حين قال: " كان أصلها (حوث) فحوّلت الضمة "[1]. كما نسب هذا التعليل في اللسان، لابن منظور (ت ٧١١) إلى بعضهم[2]. ولعلّهما هما المراد ان.

وذهب الفراء إلى أنّها ضمّت لتضمنّها معنى محَلَّين، أي ظرفين، وفسّر ذلك بقوله: إذا قلت: عبد اللّه حيث زيد فمعناه: عبد اللّه في مكان فيه زيد. فالمحلّان عنده هما: (في مكان) و (فيه). وقد جَعَلَ تضمُّنَ المعنيين أيضا علّةً لضمّ (قبل) و (بعد) في حال قطعهما عن الإضافة، ولضمّ الضمير (نحن) وذلك حين قال عن (بعد): " إنما اختاروا لها الضمّ لتضمنّها معنيين، معناها في نفسها ومعنى المحذوف بعدها، فقويت فحُمِّلتْ أثقلَ الحركاتِ، كما قالوا: الخِصب حيث المطر، فضموا (حيث) لتضمّنها معنى محَلَّين... وكذلك (نحن قمنا)، ألزموا (نحن) الضم لتضمنه معنى التثنية والجمع.. "[3].

وقد تبع أبو بكر في كتابه إيضاح الوقف الفراء، وأدخل في ذلك ضمّ أوّل الفعل المبني للمجهول، فقال: " وذلك أنّك إذا قلت: (ضرب) و (شتم) كان الفعل يدلّ على ضارب ومضروب، وشاتم ومشتوم، فضمّوا أوّله لتكون الضمّة

---

(١) مجالس ثعلب، جـ ٢ : ٥٥٨ = ٦٢٦ط ١.

(٢) جـ ٢ : ١٤٠، ١٤١ (ح ى ث).

(٣) الزاهر، لأبي بكر، جـ ٢ : ٣٦١، وينظر مجالس ثعلب، جـ ٢ : ٥٥٨=٦٢٦ط ١.

دالّة على اثنين كما قالوا : زيد حيث عمرو ، فأعطوا (حيث) الضمّة فى كلّ حال لأنّها تدلّ على محلّين .. وكذلك قالوا : (نحن قمنا) ، فجعلوا النون فى (نحن) مضمومة فى كلّ حال لأنّ (نحن) تتضمن معنى التثنية والجمع" (١).

ويبدو لى من الخلاف بين الكسائى والفراء فى (حيث) أنّ تعليلهما يشمل سبب البناء واختيار الضمّ له ؛ لقول الكسائى : وإنّما ضمّت وهى موضع خفض ، وقول الفراء: ضمّت لتضمّنها معنى مَحَلَّين .

كما يبدو أن الفراء لم يرتض رأى الكسائى ؛ لأنّ هناك من العرب من يقول : (حوث) ، فتبقى الضمّة مع وجود الواو .(٢) وُرِدّ رأى الكسائى أيضا بأنّ الضمّة إنما تدلّ على الواو عند ما تسقط لا عند ما تقلب ياء (٣) . ويَرِدُ على رأى الفراء كذلك أنّ (حيث) قد جاءت معربة بالحركات (٤)، كما جاءت مبنية على الفتح (٥) . وأنّ تقدير (زيد حيث عمرو) بـ (زيد فى مكان فيه عمرو) يمكن تطبيقه على نحو : (زيد عند عمرو) ، فيقال : (زيد فى مكان فيه عمرو) . ثم هل

---

(١) جـ ١ : ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٢) وينظر ما ينصرف ومالا ينصرف ، للزجاج ، تح. هدى محمود قراعة ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة ، ١٣٩١هـ) ، ص ٩١ .

(٣) ينظر اللسان ، لابن منظور ، جـ ٢ : ١٤١ (ح ى ث) .

(٤) ينظر م . ن . ، ص ١٤٠ .

(٥) ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ٣ : ٢٨٦، ٢٨٢ ، ٢٩٩ = ٢ : ٤٤ ، ٥١ ط. بولاق ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٤ : ٩١ ؛ واللسان ، لابن منظور ، جـ ٢ : ١٤٠ .

يمكن تقديرها كذلك في نحو قوله تعالى : (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ)[1]؟ .

ومما يجدر ذكره أنّ تعليل الفراء لبناء (حيث) على الضمّ هو تعليل للكوفيين جميعا في رفعها اسمين، حيث يرى الكسائي وهشام "أن قولنا (زيد حيث عمرو) (حيث) فيه رافعة لـ (زيد) و (عمرو)، لأنّ معناه : زيد في مكان فيه عمرو . فقد نابت (حيث) مناب ظرفين هما : (في مكان) و (فيه) في المعنى، فرفعت الاسمين اللذين كانا يرتفعان بهما "[2]. وقال ثعلب : " (حيث) رفعوا بها شيئين، لأنّها تقوم مقام صفتين ... "[3] ويعني بالصفتين ظرفين، وقال ابن كيسان (ت ٢٩٩) عن نحو : (قمت حيث زيد قائم) : " وأهل الكوفة يجيزون حذف قائم ويرفعون زيد بـ (حيث) ... وينصبون خبره ويرفعونه، فيقولون : قامت مقام صفتين، والمعنى : زيد في موضع فيه عمرو ، فعمرو مرتفع بـ (فيه) وهو صلة للموضع ، وزيد مرتفع بـ (في) الأولى، وهي خبر وليست بصلة لشيء "[4] .

و رُدَّ ما ذهبوا إليه بـ " أنّ هذا شيء لا نظير له في كلام العرب ... والصحيح أنّ الاسم الذي بعد (حيث) مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف بدليل ظهوره إذا قلت : (زيد حيث عمرو جالس) ، فلو رفعت (حيث) (عمرا) لبقي (جالس) لا إعراب له، ولأنّ حيث تلزم الإضافة إلى الجمل إلا ما جاء

---

(١) من الآية (٤٤) في سورة القلم .

(٢) تذكرة النحاة ، لابي حيان، ص ٦٤٤.

(٣) المجالس، ج ٢ : ٥٥٨ = ٦٢٦ ط ١

(٤) اللسان، لابن منظور، ج ٢ : ١٤٠ - ١٤١ (ح ي ث).

شـاذّاً ... فلو ارتفع الاسم بعد (حيث) بها لزم عروّها عن الإضافة ، فهـذا أمر لا عهد لأحد بمثله في كلام العرب " [1].

الترجيـح :

الراجح في نظري أنّ (حيث) "حين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهـت (الذي) ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها ، وافتقارها إلى جملـة بعدها توضحها ، فبنيت كبناء الموصولات " [2]. أمّا علّة اختيار بنائها على الضمّ فليس عندي فيه شيء ، ولا أرى فائدة في التعليل له . والله أعلم .

---

(١) تذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٦٤٤ ـ ٦٤٥.

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٤ : ٩١ ، وينظر المقتضب ، للمبرد ، جـ ٤ : ٣٤٦ مع هامشها.

المبحث السادس والأربعون

كسر (أمس) على الحكاية .*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول زهير :

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ... وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي

: " و (الأمس) نسق على (اليوم) ، وسبيل (أمسِ) أن يكون مكسورا إذا كان معرفة لا ألف ولا لام فيه ، كقولك : مضى أمسِ ، ورأيته أمسِ ، فإذا دخلت عليه الألف واللام عُرِّب بوجوه الإعراب ، كقولك : مضى الأمسُ بما فيه ولقيته الأمسَ ، وربما أدخل عليه الألف واللام وترك على كسره ، كقول الشاعر :[1]

وإنّي حُبِسْتُ الْيَوْمَ والأَمسِ قَبْلَهُ ... ببابك حتّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

وإنّما ألزم الكسر إذا كان معرفة لا ألف ولا لام فيه لأنّ أصله عندهم الأمر ، كقولك : أمس عندنا يا رجل ، فلمّا سمي به ترك على كسره " [2] .

---

* ذهب الخليل إلى أنّ أصل (أمس) (بالأمس) ، فحذف الباء والألف واللام تخفيفا ، وقد ضَعَّفَ ذلك سيبويه بأنّك تقول : ذهب أمسِ بما فيه . ينظر الكتاب جـ٢ : ٢٦٢-٢٦٣=١ : ٢٩٤ ط بولاق . ويرى سيبويه فيما حكى عنه الزجاج أنّ (أمس) مبنيّة ، وبنيت لتضمّنها معنى الألف واللام ، ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٤ . ويرى المبرد أنّها بنيت لتضمنها معنى (مِنْ) التي لابتداء الغاية . ينظر المقتضب ، جـ ٣ : ١٧٣ .

(١) هو نصيب كما في اللسان ، لابن منظور ، جـ ٦ : ٨ (أ م س) .

(٢) الشرح ، ٢٨٩ - ٢٩٠ .

التوضيـــــح :

يرى أبو بكر أن أصل كلمة (أمس) فعل أمر من أمسى يمسى ،ولَمَّا سُمِّيَ بِهِ هذا الوقت الدال على اليوم الذى قبل يومك ترك على كسره .(١)

وما ذهب إليه هو رأى الكوفيين ومنهم الفراء فى أحد قوليه ، حيث ذكر ثلعب " أنّ الكسائى قال : كسرت أمس من أجل أنّك تقول : أمس بخير " (٢) وقال الرضى (ت ٦٤٦) : " وكذا مذهب الفراء فى (أمس) أنّه من (أمسى يمسى) "* وقال النحاس (ت ٣٣٨) عن (أمس) : " وللكوفيين فيه قولان : أحدهما : أنّه منقول من قولهم : أمس بخير ، والآخر : أنّ خلقة السين الكسر ، هذا قول الفراء " (٣)

---

(١) وينظر اللسان ، لابن منظور ، جـ ٦ : ٨ (أ م س).

(٢) مجالس العلماء ، للزجاجى ، ص ٩٩ . وينظر توضيح المقاصد للمرادى ، جـ ١ : ٦٥ ؛ والنحو والصرف فى مناظرات العلماء ، للدكتور الزاكى ، ص ١٧٧.

(٣) إعراب القرآن ، جـ ٣ : ٥٤٧ - ٥٤٨ . وينظر الحروف ، لأبى الحسين المزنى ، تح . د . محمود حسنى ، ود . محمد حسن عواد ، (الأردن ، دار الفرقان ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٦٤ ؛ واللسان ، لابن منظور ، ٦ : ٨ (أ م س) ، وفى الحروف " قال الفراء : سألت الكسائى عن كسر (أمس) فقال : أخذ من قولهم : أمس عندنا يا رجل . قال الفراء : ولو كان من هذا لما دخل عليه الألف واللام . قال الفراء : كسر السين من خاصية فى السين ".

ويبدو أنّ الفراء قد رجع وأيّد الكسائى ، لما رأيت من نقل الرضى عنه ، ولأنّه قد أجاز دخول الألف واللام على الفعل فى نحو : (الآن) ، ينظر معانى القرآن ، جـ ١ : ٤٦٨.

* شرحه ، جـ ٢ : ١٢٦-١٢٧.

فهو عندهم : " ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكى سمّى بفعل الأمر من المساء كما لو سمّى بـ (أصبح) من الصباح : فقولك : (جئت أمس) ، أى اليوم الذى كنّا نقول فيه : أمس عندنا أو معنا ، وكانوا كثيرا ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أرادوا الانصراف عنهم ، فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتّى صارت اسما للوقت " (١) .

وممن أخذ بمذهب الكوفيين السهيلى (ت ٥٨١) ، حيث قال : " وهذه العلميّة فى (أمس) بمنزلة (أطرقا) اسم علم لمكان بالحجاز ، جاء بلفظ الأمر " (٢) ثم قال : " وهذا هو الصواب لا ما ذهب إليه من علّل البناء فى (أمس) بتضمن الحرف (٣) أو مشابهته الحرف (٤) فإنّ ذلك ينكسر عليهم فى (غد) بما ليس عنه مندوحة ولا صرف " (٥) . وقال أيضا : " من كسر أمس فى كلّ حال فإنما سمّى بالفعل وفيه ضمير محكى " (٦) .

---

(١) همع الهوامع ، للسيوطى ، ج ٣ : ١٨٨ =١ : ٢٠٨ ط١ وينظر التذيل والتكميل ، لأبى حيان ، الجزء الثالث تح . حماد حمزة البحيرى ، (القاهرة : جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية ، شعبة اللغويات (ر ٠ د) ، ١٤٠٠هـ ، منها نسخة بمكتبة كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة) ، مج ١ : ٣٦٩

(٢) نتائج الفكر ، ص ١١٤ .

(٣) ممّن علّل بذلك الفارسى وابن جنى ، وابن الشجرى وغيرهم . ينظر الخصائص ، لابن جنى ، ج ١ : ٣٩٤ ؛ والأمالى الشجرية ، ج ٢ : ٢٦٠ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٤ : ١٠٦ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٣ : ١٨٧ =١١ : ٢٠٨ ط ١ .

(٤) ممن علّل به السيرافى . ينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ١٢٦ .

(٥) نتائج الفكر ، ص ١١٦ .

(٦) توضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ١ : ٦٥ .

الترجيـــــح :

الراجح فى نظـــرى أنّ (أَمْـــسِ) أصـله أمر من (أمســـى يمسى) كما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم ؛ لأنّ حَمْلَه على الحكاية أظهر مـن تضمينه معنى الحرف أو مشابهته له أو للأسماء المبهمة أو تضمينه معنى الفعـــل الماضى [١] ؛ لموافقة كلمة (أمس) لفعل الأمر فى نحو (أمس عند نا يارجـــل) ، ولأنّ التسمية بالجمل معروفة فى كلام العرب مثل (أطرقا) كما ذكر السهيلـــى فيما تقدّم ، ومثل (تأبّط شرّا) و (برق نحره) و (شاب قرناها) . [٢]

أمّـا إضافته وتنكيره وادخال (ال) عليه وإعرابه بالحركات الظاهـرة [٣] فلعلّه ناتج عن الخروج به من نيّة الحكاية وجعله بمنزلة الاسم كما أجاز ذلك سيبويه (ت ١٨٠) ، والفراء فى المحكى ، جاء فى الكتاب : " وفى الحكاية قالوا : (مـــذ شُبَّ إلى دُبَّ) [٤] ، وإنْ شئت (مذ شُبٌّ إلى دُبٌّ) " [٥] . أمّا منعه من الصرف [٦] فلعلّه

---

(١) تنظر تلك الآراء فى الهمع ، للسيوطى ، جـ ٣ : ١٨٧ =١ : ٢٠٨ ط ١ .

(٢) ينظر مثلا شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ١ : ٦١ ، وجـ ٤ : ١٠٣ .

(٣) ينظر الهمع ، للسيوطى ، جـ ٣ : ١٩٠-١٩١ =١ : ٢٠٩ ط ١ .

(٤) جزء من مثل تمامه (أعييتنى من شب إلى د ب) . ينظر الأمثال للقاسم بن سلام ص ١٢٢ ، ومجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميدانى ، تح . محمد محيى الدين ، (بيروت . دار المعرفة ، عن ط . مطبعة السنّة المحمديّة ، ١٣٧٤هـ) ، جـ ٢ : ٧ .

(٥) جـ ٣ : ٢٦٩ =٢ : ٣٦ ط . بولاق ، وينظر م . ن ، ص ٢٦٨ =٢ : ٣٥ ط ١ . ومعانى القرآن ، جـ ١ : ٤٦٧-٤٦٨ ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٤ : ١٠٣ ؛ وشرح الرضى ، جـ ٢ : ١٢٦ .

(٦) ينظر الهمع ، للسيوطى ، جـ ٣ : ١٨٦ = ١ : ٢٠٩ ط ١ .

راعى فيه وزن (الفعل) ، كما قال سيبويه : " إذا سميت رجلا بـ (إضرب) أو (أُقتل) أو (إذهب) لم تصرفه "[1]. وإذا صحّ هذا كان فيه دليل على أنّ من ألزمه الكسر في الرفع والنصب والخفض راعى حكاية الفعل . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ، جـ ٣ : ١٩٨= ٢ : ٤ ط.بولاق .

المبحث السابع والأربعون

مما يعرب مفعولا مطلقا :

أ - المصدر المؤوّل بالحال *

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

: " ونصب (أسى) على المصدر ؛ لأنّ قوله : (لا تهلك) في معنى : لا تأس ، فكأنّه قال : لا تأس أسى . هذا قول الكوفيين . وقال البصريون . نصب (أسى) لأنّه مصدر وضع في موضع الحال ، والتقدير عندهم : لا تهلك آسيا " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول زهير :

فَتَعْرُكُكُمْ عَرْكَ الرَّحَى بِثِفَالِهَا وَتَلْقَحْ كِشَافًا ثُمَّ تُنْتَجْ فَتُتْئِمِ * *

---

* مذهب جمهور البصريين ذكره أبو بكر كما سيأتي في العرض وينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ٣٧٠ = ١ : ١٨٦ ط . بولاق ، والمقتضب ، للمبرد ، جـ ٢ : ٢٣٤ ، وشرح ابن عقيل ، جـ ١ : ٢١٥ ، والهمع ، للسيوطي ، جـ ٤ : ١٥ = ١ : ٢٣٨ ط ١ . وذهب الأخفش إلى أنه مفعول مطلق وعامله مقدّر كما سيأتي في التوضيح .

** " الثفال : جلدة أو خرقة تجعل تحت الرحى ليكون ما سقط من الطحين في الثفال . والكشاف : أنْ تحمل على الناقة في كلّ سنة فتلقح ، وذلك أردأ النِّتَاج . الشرح ، ص ٢٦٨ .

" ولقحت الناقة تلقح إذا حملت " . اللسان ، لابن منظور ، جـ ٢ : ٥٧٩ (ل ق ح)

(١) الشرح ، ص ٢٥ .

: " والكشاف منصوب على المصدر فى قول الكوفيين . وقال البصريون : هو مصدر وضع موضع الحال " [١] .

التوضيح

من المعروف أنّ المنصوب فى نحو (جاء زيد ركضا) اختلف فيه البصريون والكوفيون [٢] . وقد جعل أبو بكر من ذلك (لاتهلك أسى) ، و (تلقح كشافا) ثمّ ذكر الخلاف فيه بين الفريقين كما تقدّم فى العرض ، والمهمّ الآن ما ذهب إليه الكوفيون حيث ذكر أنّهم ينصبون (أسى) فى (لا تهلك أسى) على المصدر ، وقد وضّح ذلك بقوله : كأنه قال : لا تأس أسى [٣] . ويفهم من هذا أنّ المصدر الواقع موقع الحال عند البصريين مفعول مطلق عند الكوفيين والعامل فيه الفعل المتقدّم فهو عندهم من المصادر المعنوية التى تتفق مع الفعل فى المعنى وتختلف عنه فى اللفظ ، نحو : أعجبنى حبّا ، وكرهته بغضا [٤] .

ومن نسبة ذلك إليهم قول المرادى (ت ٧٤٩) عن ذلك المصدر الواقع موقع الحال : " وذهب الكوفيون إلى أنّه مفعول مطلق منصوب بالفعل قبله وليس فى موضع

---

(١) م . ن ، ص ٢٦٩ . وينظر الزاهر ، جـ ١ : ٤٧٦ .

(٢) وقد تقدمت الإشارة إلى مذهب البصريين فى التعليق على عنوان هذا المبحث أمّا رأى الكوفيين فسيأتى الكلام عنه .

(٣) وينظر الزاهر ، جـ ١ : ٤٧٦ .

(٤) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ١ : ١١٢ ، و جـ ٢ : ٦٠ .

الحال " [١] . وقول الأشمونى (ت ٩٠٠) عنه " ذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب على المصدريّة ... لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوّله بفعل من لفظ المصدر فـ (طلع زيد بغتة) عندهم فى تأويل : (بغت زيد بغتة) و (جاء ركضا) فى تأويل : (ركض ركضا) " [٢] . وهو عندهم مفعول مطلق مبيّن للنوع . [٣]

وقد ذهب الدكتور شوقى ضيف إلى أنّ الكوفيين متّبعون فى ذلك الأخفش (ت ٢١٥) ، حيث قال فى محاولته إثبات أنّ الأخفش إمام المدرسة الكوفية : " وذهب الأخفش - وتبعه الكوفيون - إلى إعراب المصدر فى هذا الموضع مفعولا مطلقا ، وكان يجعله معمولا لفعل مقدّر من لفظه ، وذلك الفعل هو الحال " [٤] . ويبدو لى أنّهم لم يتّبعوه ؛ لأنّهم ، كما رأيت ، يجعلون العامل فى ذلك المصدر هو الفعل الظاهر على أنّه مؤول بفعل من لفظ المصدر . أما الأخفش فكما ذكر عنه يقدّر فعلا آخر ، ويجعل ذلك الفعل المقدّر هو الحال [٥] ، وهو بهذا ينحو نحو

---

(١) توضيح المقاصد ، جـ ٢ : ١٤٠ .

(٢) شرحه على الألفية ، جـ ٢ : ١٧٩ . وينظر شرح ابن عقيل ، جـ ١ : ٢١٥ ؛ والمساعد له كذلك ، جـ ٢ : ١٤ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ١ : ٢٣٨ ، ط ١ ؛ والأشباه والنظائر ، للسيوطى ، جـ ٣ : ٢٠١ - ٢٠٣ ؛ والموفى ، للكنغراوى ، ص ٣٧ - ٣٨ .

(٣) ينظر الهمع ، للسيوطى ، جـ ٤ : ١٥ = ١ : ٢٣٨ ط ١ .

(٤) المدارس النحويّة ، ص ٩٩ ، وينظر نفسه ، ص ٩٦ .

(٥) وينظر توضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ ٢ : ١٤٠ ، والهمع ، للسيوطى ، جـ ٤ : ١٥ = ١ : ٢٣٨ ط ١ .

البصريين الذين يؤوّلون ذلك المصدر بمشتق دون تقدير فعل كما تقدّم . بل إنّه قد نُقِل عنهم أنّهم يجوّزون تقدير فعل كما قدّر الأخفش وأنّهم لا يوجبون في ذلك المصدر أن يكون مؤولا بالمشتق .(١)

ويرى بعضهم أنّ ما ذهب إليه الكوفيون ضعيف ؛ لأنّه لو كان كذلك لما اقتصر فيه على السماع ، ولم يمتنع من وقوع المعرفة فيه ، وأنّ اللقاء لا يدلّ على المفاجأة في نحو : لقيته مفاجأة .(٢).

وممن مال إلى رأي الكوفيين أبو سعيد السيرافي(٣) (ت ٣٦٨) .

الترجيح :

الذي أميل إليه في نحو :(جاء زيد مشيا) أنّ مشيا نُصِبَ على أنّه مصدر في موضع الحال مؤوّل بالمشتق وذلك لما يلي :

١ - أنّ المثال المذكور يصحّ أنْ يكون جوابا لقول القائل : كيف جاء زيد ؟(٤)

٢ - ورود الجملة الحالية معطوفة على ذلك المصدر في قوله تعالى :

---

(١) ينظر مختصر الزاهر ، للزجاجي ، ورقة ٦٢ يسار ، ورسالة في توجيه النصب في إعراب (فضلا) وغيرها ، لابن هشام ، تح . د. حسن موسى الشاعر ، (عمّان : دار الأرقم ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ) ، ص ٤٨ ؛ والأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ج ٣ : ٢٠٣.

(٢) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٢ : ٦٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ١٣ ، ١٤

(٣) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٢ : ٦٠.

(٤) ينظر م . ن ، ص . ن.

(فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) [١] " فجملة (هم قائلون) ، من القيلولة ، حال معطوفة على (بياتا) وهو مصدر في موضع الحال . والمعنى : جاءها عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين " [٢] .

٣ - أنّ المصدر قد وقع موقع الحال ولم يتقدّمه فعل يمكن تضمينه معناه كما في قراءة : (تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ . هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ) [٣] بنصب (رحمة) [٤] فهدى ورحمة حالان من الآيات . [٥]

٤ - أنهم لمّا كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات اتّساعا ، نحو (زيد عدل) استجازوا جعلها أحوالا على المبالغة . [٦]

---

(١) من الآية (٤) في سورة الأعراف

(٢) التصريح ، لخالد الأزهري ، جـ ١ : ٣٩١ . وينظر الكشاف ، للزمخشري ، جـ ٢ : ٦٦ - ٦٧ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، جـ ٤ : ٢٦٨ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ٢ : ١٦٧ ؛ وشرح الأشموني ، جـ ٢ : ١٩٤ .

(٣) الآيتان (٢ ، ٣) في سورة لقمان .

(٤) هي قراءة السبعة باستثناء حمزة . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٥١٢ .

(٥) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٢ : ٥٩٩ ؛ والحجة ، لابن خالويه ، ص ٢٨٤ ؛ وحجة القراءات ، لأبي زرعة ، ص ٥٦٣ ؛ والكشف ، للقيسي ، جـ ٢ : ١٨٧ ؛ والكشاف ، للزمخشري ، جـ ٣ : ٢٢٩ ؛ والبيان ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ٢ : ٢٥٣ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، جـ ٧ : ١٨٣ ؛ والإتحاف ، للدمياطي ، ص ٣٤٩ .

(٦) ينظر التصريح ، لخالد الأزهري مع حاشية يس عليه ، جـ ١ : ٣٧٤

ب - ومما يعرب مفعولا مطلقا

المفعول لأجله .*

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

فَفَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَّ دَمْعِيَ مِحْمَلِي

: " والصبابة منصوبة على المصدر كما تقول : أقبل عبد الله ركضا . فتنصب (ركضا) على المصدر ، والتقدير : ركض عبدالله ركضا . قال الشاعر :

يعجبه السَّخْونُ والْعَصِيدُ والتَّمْرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ(١)

نصب الحب على المصدر ، والتقدير : يحب السخون حبّا .

قال امرؤ القيس :

فَصِرْنا إِلى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلامُنَا وَرُضْتُ وذَلَّتْ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلالِ

فنصب (أيّ) على المصدر ، لأنّ التقدير : وأذللت أيّ إذلال (٢) .

---

* مذهب البصريين أنّ المفعول لأجله منصوب بالفعل المتقدّم بعد حذف لام العلّة . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ٣٩٦ = ١ : ١٨٥ ط . بولاق ، وجـ ٣ : ١٢٦ = ١ : ٤٦٤ ؛ والمقتضب ، للمبرد ، جـ ٢ : ٣٤٧ ؛ وأسرار العربية ، لعبد الرحمن الأنباري ، تح. محمد بهجة البيطار ، (دمشق : المجمع العلمي ١٣٧٧هـ) ، ص ١٨٩ ؛ وشرح الرضي ، جـ ١ : ١٩٢ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري جـ ١ : ٣٣٧ .

(١) جاء في اللسان ، لابن منظور ، جـ ١٣ : ٢٠٦ (س خ ن) " السّخون من المرق ما يسخن " . ثم أورد البيت .

(٢) وينظر المقتضب ، للمبرد ، جـ ١ : ٢١٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، جـ ٢ : ٣٥ ، والمحتسب ، لابن جني ، جـ ٢ : ٢٦٠ .

وقال اللّه عز وجلّ : (أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) [١] نصب النبات على المصدر [٢] لأن التقدير : نبتم نباتا [٣] " [٣] .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ [٤]

: " والمخافة منصوبة على المصدر " [٥] .

وهناك ثلاثة مواضع مماثلة للموضع الأخير أكتفي بالإحالة إليها [٦] .

التوضيح :

أعرب أبو بكر (صبابة) في (ففاضت دموع العين مني صبابة) و (مخافة) في (ولست بحلّال التلاع مخافة) مصدرين منصوبين . وهما مفعولان لأجله كما هو ظاهر . وهو يريد بالنصب على المصدر النصب على المفعولية المطلقة

---

(١) من الآية (١٧) في سورة نوح .

(٢) وينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ٤: ٨١-٨٢ = ٢٤٤ ط . بولاق ، والكشاف ، للزمخشري جـ ٤ : ١٦٣ ؛ واللسان ، لابن منظور ، جـ ٢ : ٩٥ (ن ب ت) ، وقيل : " انتصاب (نباتا) بـ (أنبتكم) على حذف الزوائد أي إنباتا ، أو على إضمار فعل أي فنبتم نباتا " . البحر المحيط ، لأبي حيان ، جـ٨ : ٣٤٠.

(٣) الشرح ، ص ٣١.

(٤) التلاع : مجاري الماء تستر من نزل فيها . ينظر م . ن ، ص ١٨٥.

(٥) م . ن ، ص ١٨٦.

(٦) ينظر م .ن ، الصفحات : ٢٦٥ س ١٣ ، و ٣٩٩ س ٤ ، و ٤٧٩ س ٦.

لأنّه قاس نصب (صبابة) على (أقبل عبد اللّه ركضا) ، وقدّر (أقبل) بـ (ركض) فهو عنده من قبيل المصادر المتفقة مع أفعالها في المعنى دون اللفظ كما هو واضح من استشهاده على ذلك بالشواهد التي من هذا القبيل .

وما ذهب إليه منسوب إلى الكوفيين . قال ابن القواس (ت ٦٩٦) في معرض الحديث عن ناصب المفعول لأجله : " ذهب الزجاج [1] والكوفيون إلى أنّه ينتصب انتصاب المصدر الملاقي للفعل في معناه دون لفظه ، نحو : قعدت جلوسا لأنّه كما يفهم من نحو (قعدت) الجلوس يفهم من نحو : (زرتك طمعا) الزيارة والطمع " [2] . وقال السيوطي (ت ٩١١) في أثناء الكلام عن ناصب المفعول له أيضا : " وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط حرف الجرّ ، ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه وكأنّه عندهم من قبيل المصدر المعنوي . فإذا قلت : ضربت زيدا تأديبا ، فكأنّك قلت : أدّبته تأديبا " [3] .

---

(١) ونُسب إلى الزجاج رأيٌ آخر وهو أنّ المفعول لأجله مفعول مطلق أيضا لكن عامله مقدر من لفظه وليس الفعل الظاهر فالتقدير عنده في نحو (جئت إكراما لك) جئتك أكرمك إكراما . ينظر التصريح ، لخالد الأزهري ، ج ١ : ٣٣٧ ، والهمع ، للسيوطي ، ج ٣ : ١٣٣ = ١ : ١٩٥ ط ١ ، وحاشية الصبان ، ج ١ : ١٢٣ ، وحاشية الخضري ، ج ١ : ١٩٤ .

(٢) شرح ألفيّة ابن معطي ، ج ١ : ٥٨٢ .

(٣) الهمع ، ج ٣ : ١٣٣ = ١ : ١٩٥ ط ١ . وينظر أسرار العربية لعبد الرحمن الأنباري [illegible] ، ص ١٨٩ ؛ وشفاء العليل ، للسلسيلي ج ١ : ٤٦١ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، ج ١ : ٣٣٧ ، وحاشية الصّبان ، ج ١ : ١٢٣ ، وحاشية الخضري ، ج ١ : ١٩٤ .

وقد ضعّف ابن القوّاس رأيهم فقال بعد نقله السابق عنهم : " وهو ضعيف لأنّ (قعدت) يفهم منه الجلوس وإن لم يقترن أحد هما بالآخر بخلاف (زرتك) فإنّه لا يفهم منه الطمع إلا إذا اقترن به " (١).

ومع إعراب أبي بكر كلمتي (صبابة) و (مخافة) في (ففاضت دموع العين مني صبابة) وفي (ولست حلّال التلاع مخافة) منصوبتين على المصدر قال عن (مخافة) في قول طرفة :

وَإِنْ شِئْتَ لَم تُرْقِلْ وَإِنْ شِئْتَ أَرْقَلَتْ مَخَافَةَ مَلْوِيٍّ مِنَ الْقِدِّ مُحْصَدِ

: " والمخافة منصوب على الجزاء . والمعنى من مخافة ملويّ فلمّا أسقطت الخافض نصبت ما بعده على الجزاء ، وهو كقولك : قد أعطيتُك خوفا وفرقا ، أي من أجل الخوف والفرق " (٢). وما ذهب إليه هنا شبيه بمذهب البصريين . فكأنّ له رأيين في ناصب المفعول لأجله رأيا يتبع فيه الكوفيين ورأيا يميل فيه إلى مذهب البصريين .

الترجيح :

الراجح في نظري أنّ المفعول لأجله منصوب بالفعل المتقدم عليه بعد نزع الخافض كما هو مذهب البصريين .(٣). وذلك لما يلي :

١ - أنّ " معنى (ضربته تأديبا) : (ضربته ، للتأديب) اتّفاقا . وقولك

---

(١) شرح ألفيّة ابن معطي ، جـ ١ : ٥٨٢.

(٢) الشرح ، ص ١٨٠.

(٣) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

: (للتأديب) ليس بمفعول مطلق فكذا (تأديبا) الذى بمعناه " [١] .

٢ - أنّ المفعول المطلق لا يخرج عن النصب على المصدرية بخلاف المفعول لأجله الذى يجوز جرّه . بل إنّ الأكثر فى المعرّف بـ (ال) الجرّ نحو : ضربت ابنى للتأديب " [٢] .

والله أعلم .

---

(١) شرح الرضى، ج ١ : ١٩٢.

(٢) ينظر مثلا شرح ابن عقيل، ج ١ : ١٩٥.

المبحث الثامن والأربعون

حرف الجر له موضع من الإعـــــراب .*

العـــرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

مُهَفْهَفَةٌ بَيْضَاءُ غَيْرُ مُفَاضَـــــةٍ تَرَائِبُهَـــا مَصْقُولَـةٌ كَالسَّجَنْجَلِ

: " ومن رواه مصقولة بالسجنجل نصب الباء بـ (مصقولة) " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلّزة :

يَخْلِطُونَ الْبَرِيءَ مِنَّا بِذِي الـــذَّنْـ ـبِ وَلَا يَنْفَعُ الْخَلِيَّ الخَـــلَاءُ * *

: " والباء صلة يخلطون وهي نصب به " (٢) .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث أيضا :

---

* مذهب البصريين أنّ موضع الإعراب لمجروره إذا كان في موضع نائـــب فاعل أو مفعول به ، ولمتعلقه إذا كان خبرا أو صفة أو حالا . ينظر : الكتاب لسيبويه ، جـ ١ : ٥٥ ، ٢٧ ، وجـ ٢ : ٨٧ ، ٩٨ ، ٩٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ = ١ : ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ط. بولاق ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ١ : ٩٠ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ١ : ٢٨٠ ، ٢ : ٣١ ؛ والأشباه والنظائر ، للسيوطي ، جـ ٢ : ١٥٨ ؛ والهمع ، له كذلك ، جـ ٢ : ٢٦٨ ؛ وحاشية الصبّان ، جـ ٢ : ٦١ ؛ وحاشيـــة الخضري ، جـ ١ : ١٧٠ .

(١) الشرح ، ص ٥٩ .

(٢) م . ن ، ص ٤٤٩ .

* * الخلي : البريء . والخلاء بفتح الخاء : البراءة ، وبالكسر : المتاركة . ينظر م . ن .

أَتَلَهَّىٰ بِهَا الْهَوَاجِـــــرَ إِذْ كُـــ ـلُّ ابنِ هَمٍّ بَلِيَّـــةٌ عَمْيَـــــاءُ

: " والباء صلة (أتلهّى) وهى منصوبة بـه " (١) .

٤ ـ وقال فى معرض الحديث عن قول عمرو بن لأى :

فَلَيْسَ ذَا دِيناً يُدَانُ بِـــــــهِ فَاقْصِدْ بِنَا فِى الْحُكْمِ وَالْقَسْـــــــمِ

: " والباء موضعها رفع ؛ لأنّها قامت مقام ما لم يسم فاعله " (٢) .

٥ ـ وقال فى معرض الحديث عن قول طرفة :

عَدَوْلِيَّةٌ أو مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِـــــنٍ يَجُورُ بِهَا الْمَـلاّ حُ طَوْرًا وَيَهْتَدِى

: " وموضع (سفين) خفض إذا خفضت العدولية ، ورفع إذا رفعت العدولية ؛ لأنّها نسق عليها ، كما تقول : نحن بخير وكثير صيدنا ، فتنسق (كثيرا) على الباء ؛ لأنها فى محل رفـع "(٣) .

وهناك مواضع ذكر فيها أنّ اللام خبر لـ (كان) (٤) . و(من) خـــبر لـ (ظلّ) (٥) ، و (فى) و الباء ، و (عن) ، أحوال (٦) .

---

(١) م . ن ، ص ٤٤٥.

(٢) م . ن ، ص ١٣ . وتنظر ص ٢٢٣ س ١٤.

(٣) م . ن ، ص ١٣٧.

(٤) ينظر م . ن ، ص ٣٦٣ س ١٤.

(٥) ينظر م . ن ، ص ٩٧ س ١٤.

(٦) ينظر م . ن ، ص ١٠٧ س ١٠ ، و ٣٩٧ س ٤ ، و ١٣٦ س ١١ ـ ١٦ ، و ٢٦٧ س ٩.

التوضيـــح :

نصّ أبو بكر على نصب الباء في (معقولة بالسجنجل) وفي (يخلطون البريء بذي الذنب) وفي (أتلهى بها) كما ذكر أنّها في موضع رفع في (يدان به) وفي (نحن بخير).

ويبدو لي أنّه يقصد بقوله: وموضع (سفين)... إلخ وموضع (من سفين)؛ لأنّه قاسها على الباء في (نحن بخير)، والأنسب أن يقيس حرفا على حرف لا اسما مجرورا على حرف، وبناء على ذلك تكون (مِنْ) في (من سفين) في موضع رفع أو خفض بحسب روايتي (عدولية)؛ لأنها معطوفة عليها كما قال ذلك.

وما ذهب إليه أبو بكر من نصب حرف الجر هو مذهب جمهور الكوفيين ومن بينهم الفراء، وذلك أنّ حروف الجر عندهم منصوبة وكأنّهم يسوونها بالظروف[1]. قال أبو حيان (ت ٧٤٥) عند ذكر الخلاف في (مرّ زيد بعمرو): " ومذهب الفراء أنّ حرف الجر هو الذي في موضع نصب "[2]. وحكى عبدالرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) عن الكوفيين أنّهم قالوا في الاحتجاج لنصب خبر (ما) الحجازيّة: " ... ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض لأنّ الأصل (ما زيد بقائم) فلمّا حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا،

---

(١) ينظر الأصول لابن السراج، ج ١ : ٢٠٤، والمبحث الثاني عشر، ص ١١٩ - ١٢٠

(٢) الأشباه والنظائر، للسيوطي، ج ٢ : ١٥٨، والهمع، له أيضا، ج ٢ : ٢٦٨ =١ : ١٦٣ ط ١

لأ ن الصفات منتصبات الأ نفس ، فلمّا ذ هبت أبقت خلفا منها " [١] .

ولذ لك قال الفراء عن قوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَراً) [٢] : " نصبت (بشرا) لأ نّ الباء قد استعملت فيه ، فلمّا حذ فوها أحبّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه ، فنصبوا على ذ لك " [٣] . وقال النحاس (ت ٣٣٨) في أثناء الحد يث عن إعراب الآ ية نفسها : " وقال الكوفيون : لما حذ فت الباء نصبت . وشرح هذ ا على ما قال أحمد بن يحى ، أنّك إذ ا قلت : ما زيد بمنطلق فموضع الباء موضع نصب ، وهكذ ا سائر حروف الخفض . قال : فلمّا حذ فت الباء نصبت لتد لّ على محلّها " [٤] .

وقد خالف الكسائي فقال : " الباء لا موضع لها من الإعراب ، والمرور واقع على مجهول إذ ا قلت : مررت بزيد "[٥] وإنّما لم يكن لحرف الجر موضع من الإعراب عند ه لأ نّه أ د ا ة [٦] . وهذ ا التعليل منه مقبول ، لكن قوله السابق : إن المرور واقع على مجهول ، غير مقبول ، فيما أرى ، لأ نّ المرور قد وقع على زيد .

أمّا جعل حرف الجر في موضع رفع كما تقد م في العرض فهو مذ هب الفراء ، لأ نّه لمّا كان الباء عند ه في نحو : (مرّ زيد بعمرو) في موضع

---

(١) الإنصاف ، جـ ١ : ١٦٥ (م ١٩) .

(٢) من الآية (٣١) في سورة يوسف .

(٣) معاني القرآن ، جـ ٢ : ٤٢ .

(٤) إعراب القرآن ، جـ ٢ : ١٣٩ .

(٥) م . ن ، جـ ١ : ١١٦ .

(٦) إعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه ، ص ٩ .

نصب " ادّعى أنه إذا بنى للمفعول كان في موضع رفع " [١] . وقال في أثناء الحديث عن قوله تعالى : ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [٢] : " نصبت (خالصة) على القطع وجعلت الخبر في اللام التي في الذين ... ولو رفعتها [٣] كان صوابا تردّها على موضع الصفة التي رفعت ؛ لأنّ تلك في موضع رفع، ومثله في الكلام قوله : إنا بخير (و) كثير صيدنا " [٤] فجعل الصفة أي اللام في (للذين) في موضع رفع، لأنها خبر (هي) ورد عليها (خالصة) عند رفعها . ويظهر من إيراد (إنّا بخير وكثير صيدنا) أنّ (كثيرا) معطوف على موضع الباء في (بخير) . ويؤيد ذلك ما سبق عن هذا المثال عند أبي بكر .

وربّما أنّه يجيز أن يجعل حرف الجر في موضع خفض . ولعلّ أبا بكر كان متابعا له في ذلك عند ما جعل (من سفين) كما ترجح عندي ، في موضع خفض على العطف على (عد وليّة) في (عد وليّة أو من سفين ابن يامن) .

وممن جعل لحرف الجر موضعا من الإعراب كما ذهب إليه جمهور الكوفيين ابن خالويه (ت ٣٧٠) لقوله عن الباء في (أعوذ بالله) : " وموضع الباء نصب ، لأنها قد حلت محل مفعول " [٥] .

---

(١) الأشباه والنظائر ، للسيوطي، جـ ٢ : ١٥٨ ، والهمع، له كذلك، جـ ٢ : ٢٦٨ =١٦٣:١ ط١ . وينظر : توضيح المقاصد ، للمرادي، جـ ٢ : ٣١ ، وحاشية الخضري ، جـ ١ : ١٧٠.

(٢) من الآية (٣٢) في سورة الأعراف .

(٣) وهي قراءة نافع . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٢٨٠.

(٤) معاني القرآن، جـ ١ : ٣٧٧.

(٥) إعراب ثلاثين سورة ، ص ٥.

الترجيـــح :

الراجح فى نظرى مذهب البصريين[1] لخلوّه من التعسف الذى رأيتـه عند الكوفيـين .

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

المبحث التاسع والأربعون

الجرّ بواو (ربّ) *

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

فَمِثْلِكِ حُبْلَىٰ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

: " (فمِثْلِك) مخفوضة بإضمار (ربّ) ، كأنّه قال : فرب مثلك، قال الشاعر :

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغُرَابُ مَيِّتٌ سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ

أراد : ورب منهل ، فحذف (ربّ) ، وأقام الواو مقامها . وقال الآخر :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

أراد : ورب رسم ، فأسقط (رب) وأسقط الواو التي تخلفها . وقال الآخر[1] :

مِثْلِكِ أَوْخَيْرٍ تَرَكْتُ رَدِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ[2]

وحبلى خفض على الإتباع لـ (مثل) .. والمرضع نسق على الحبلى ... ويروى (فمثلك بكرا قد طرقت ومرضع فالبكر منصوبة على القطع[3] من (مثل) ،

---

* مذهب جمهور البصريين أنّ الجار هو (ربّ) المضمرة بعدها ، والواو دالّة عليها . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ١٠٦ ، ٢٦٣ ، وجـ ٢ : ١٦٣ = ١ : ٥٤ ، ١٣٣ ، ٢٩٤ ط . بولاق ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ١ : ٣٧٦ (م ٥٥) ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ٢ : ٢٣٤ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٣ : ٢٩٧ .

(١) هو : أبو الربيس الثعلبي أو الجون المحرزي . ينظر الخزانة ، للبغدادي، جـ٢ : ٥٣٢

(٢) في الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٢ : ١٦٤=١ : ٢٩٤ط.بولاق "ومثلك رهبى ..." . وفي الخزانة، للبغدادي ، جـ ٢ : ٥٣٢ " فمثلك ... ..."و " الرويّة : الناقة المهزولة ".

(٣) ينظر المبحث الثالث عشر .

والمرضع مخفوضة بالواو التى خلفت (رب) ، كأنّك قلت : و ربّ امرأة أخرى ترضع ولدها قد طرقتها " (١).

٢ - وقال فى معرض الحديث عن قول امرىء القيس أيضا :

وَقِرْبَـةِ أَقْوامٍ جَعَلْـتُ عِصامَهـا عَلَى كَاهِـلٍ مِنِّى ذَلُولٍ مُرَحَّـلِ

: " والقربة مخفوضة بالواو التى تخلف (رب) " (٢).

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول لبيـد :

وَجَـزُورِ أَيْسَـارٍ دعوتُ لِحَتْفِهـا بِمغَالِـقٍ متشابِـهٍ أَعْلا مُهَـا *

: " والجزور خفض بالواو التى تخلف (ر ب) " (٣).

التوضيـح :

أعرب أبو بكر الاسم بعد الواو فى (ومرضع) وفى (وقربـة أقوام) وفى (وجزور أيسار) مجرورا بالواو التى خلفت (رب) . وأعرب الاسم بعد الفاء فى (فمثلك) مجرورا بإضمار (رب) ، وإضمار (رب) بعد الفاء لا خلاف فيه بين الكوفيين والبصريين (٤)، لكنّه استشهد على ذلك بقول الشاعر :

ومنهـل فيـه الغراب ميـت ... ... البيت .

---

(١) الشرح ، ص ٣٩ - ٤٠.

(٢) م . ن ، ص ٨٠.

(٣) م . ن ، ص ٥٨٨.

(٤) ينظر الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ١٨٥.

* المغالق : القداح التى تعلق الرهن .

ويظهر من هذا الاستشهاد أنّ (رب) تضمر بعد الواو كما تضمر بعد الفاء. بل إنّه قد صرّح بإضمارها بعد الواو في عدّة مواضع من الشرح. من ذلك قوله في معرض الحديث عن قول طرفة :

وَبَرْكٍ هُجُودٍ قَدْ أثارت مَخَافَتِي نَوَادِيَهُ أَمْشِي بِعَضْبٍ مُجَرَّدِ .

: " والبرك مخفوض بإضمار (رب) " (١).

وهو بهذا الصنيع قد خلط بين مذهبين في مسألة واحدة ولم يفرق بينهما . مذهب البصريين القائل : إن ما بعد الواو مجرور بـ (رب) المحذوفة (٢) ومذهب الكوفيين القائل : إنّ ما بعد الواو مجرور بالواو نفسها .

والمهم الآن هو رأي الكوفيين ، لورود الإعراب به في الشرح . ومن نسبته إليهم قول عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) : " ذهب الكوفيون إلى أنّ واو (رب) تعمل في النكرة الخفض بنفسها " (٣).

وحجتهم على ذلك أنّها لما نابت عن (رب) وهي تعمل الخفض عملت عملها كما أنّ واو القسم لمّا نابت عن الباء عملت عملها، وأنّها لو كانت عاطفة

---

(١) الشرح ، ص ٢١٨ ، وينظر م . ن ، الصفحات : ٧٥ س ٧ ، و ٨١ س ٤ ، و ٢٣٠ س ١٥ ، و ٣٤٢ س ٥ ، و ٣٤٥ س ١٨.

(٢) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٣) الإنصاف ، ج ١ : ٣٧٦ (م ٥٥) ، وينظر شرح الرضي، ج ٢ : ٣٣٣ ؛ وشرح ألفيّة ابن معطي ، لابن القواس ، ج ١ : ٤١٠ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي، ج ٢ : ٢٣٤ ؛ والجنى الداني، له كذلك ، ص ١٨٥ ؛ والمغني، لابن هشام، ص ٤٠٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل، ج ٢ : ٢٩٧ ؛ والبرهان ، للزركشي، ج ٤ : ٤٣٥؛ وشرح الأشموني، ج ٢ : ٢٣٩ ؛ والهمع ، للسيوطي، ج ٤ : ٢٢٢ = ٢ : ٣٦ ط١ ، وحاشية الخضري ، ج ١ : ٢٣٥.

لما جاز الابتداء بها في أوّل القصائد كقول رؤبة :[1]

وَبَلَـــدٍ عَامِيَـــــةٍ أَعْمَـــاؤُهُ كَأَنَّ لَـــوْنَ أَرْضِـــهِ سَمَـــاؤُهُ[2] .

وَرُدّت نيابتُها عن (رب) بورود الاسم مجرورا بغير عوض في نحو :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِه[3] .. .. البيت .

ويبدو لي أنّهم يخرّجون مثل هذا على حذف الواو أيضا ، لقول أبي بكر عنه: فأسقط (ربّ) وأسقط الواو التي تخلفها ، كما تقدّم في العرض . وإن صحّ هذا عنهم فهو مردود في نظري ؛ لاحتمال أن يكون الشاعر أراد إضمار (رب) وحدها . وهذا أولى من إضمار حرفين . ورُدّ إخراجها عن العطف لورودها أول القصائد بأنه يحتمل أن يكون الراوي أسقط شيئا من أوّلها ، أو أنّ الشاعر عطف بها على شيء في نفسه[4] ، وبأنّها لو كانت جارّة لدخلت عليها واو العطف كما دخلت على واو القسم[5] . وقد علّل الكوفيون امتناع ذلك بأنّ هذه الواو كانت حرف عطف قياسا على الفاء ، و (بل) ، ولمّا كانت بمعنى (ربّ) امتنع دخول العطف عليها بناء على

---

(١) ينظر ديوانه : تصحيح وليم بن الورد البروسي ، (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ٣ والعنوان على الغلاف : مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة ... الخ .

(٢) ينظر الإنصاف ، جـ ١ : ٣٧٦ - ٣٧٧ (م ٥٥) ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ٤٠٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٢٩٧ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٤ : ٢٢٢ = ٢ : ٣٦ ط ٠١ .

(٣) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ١ : ٣٧٨ (م ٥٥) .

(٤) ينظر الجنى الداني ، للمرادي ، ص ١٨٥ ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ٤٠٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٢٩٧ ؛ والدرر ، للشنقيطي ، جـ ٢ : ٠٣٩ .

(٥) ينظر المغني ، لابن هشام ، ص ٤٠٠ ؛ وخزانة الأدب ، للبغدادي ، جـ ١ : ٠٣٩ .

أصلهـــــا[١] . ويؤخذ عليهم تخصيصُها دون الفاء ، و (بل) وكلاهما حـرف نسق مثلها وقد ورد بعدهما الاسم مجرورا كما ورد بعدها [٢] .

وممن أخذ بمذهبهم المبرّد (ت ٢٨٦) ، لقوله في الرّد على من احتجّ بإضمار (رب) بعد الواو : " ليس كما قالوا ؛ لأنّ الواو بدل من (رب) "[٣] .

الترجيـــح :

الراجح عندي أنّ العامل في المجرور بعد الواو هو (رب) المحذوفة كما ذهب إليه جمهور البصريين لجواز ظهورها بعد الواو ، نحو (ورّب بلد)، ولو كانت عوضا عنها لما جاز الجمع بينهما [٤] . ولا تّفاق الكوفيين وجمهور البصريين على أنّ ما بعد الفاء و (بل) مجرور بإضمار (رب) [٥] ، والحروف الثلاثـــة حروف نسق فلا فمعنى لتخصيص الواو بالنيابة .

---

(١) ينظر شرح الرضي، ج ٢ : ٣٣٤.

(٢) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٣٧٩- ٣٨٠ (م ٥٥).

(٣) المقتضب ، ج ٢ : ٣٤٧ ، وينظر م . ن ، ص ٣١٨ ، والمسائل البصريـــات ، للفارسي، ج ١ : ٦٩٩ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري، ج ١ : ٣٧٦ (م٥٥)، وشرح الرضي ، ج ٢ : ٣٣٣ ؛ و شرح ألفيّة ابن معطي، لابن القواس، ج ١ : ٤١٠ ؛ والجنى الداني ، للمرادي ، ص ١٨٢ . وغير ذلك .

(٤) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري، ج ١ : ٣٨١ (م٥٥) ؛ والهمـــع، للسيوطي، ج ٤ : ٢٢٣ = ٢ : ٣٧ ط ١ ؛ والخزانة ، للبغدادي ، ج ١:٣٩.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك، ج ٢ : ٨٢١ ؛ والمراجع المذكـــورة في التعليق السابق . وخالف من البصريين المبرد حيث ذهب إلى أنّ ما بعـــد الفاء مجرور بالفاء نفسها ، ينظر المغني ، لابن هشام، ص ١٧٣.

المبحث الخمسون

موضع (أنّ) بعد حذف حرف الجر .*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلّزة :

وَأَتَانَا عنِ الأَراقِمِ أَنْبَا ... ءٌ وَخَطْبٌ نُعْنَى بِهِ وَنُسَاءُ

أَنَّ إِخْوَانَنَا الأَراقِمَ يَغْلُو ... نَ عَلَيْنَا فِي قَولِهِم إِحْفَاءُ

: " ... ويجوز أن يكون (أنه) في موضع نصب في قول الفراء ، وخفض في قول الكسائي ، على معنى بأنّ ولأنّ " (١) .

التوضيح :

اختلف الكسائي والفرّاء في محل (أنّ) بعد حذف حرف الجرّ

فذهب الكسائي إلى أنّها في محلّ جرّ بذلك المحذوف ، وذهب الفراء إلى أنّها

---

* مذهب الخليل والأخفش والمبرد أنّ موضعها نصب . وذهب إلى ذلك الفراء وأبو بكر كما سيأتي . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٣ : ١٢٧ ، ١٢٨ = ج ١ : ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ط . بولاق ، ومعاني القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ١٤٤ ، والمقتضب ، للمبرد ، ج ٢ : ٣٤٦ - ٣٤٧ . وهو أيضا مفهوم كلام سيبويه . ينظر الكتاب ، ج ٢ : ١٢٦ = ١ : ٤٦٤ ط . بولاق ، و ج ١ : ٣٦٧ - ٣٦٩ = ج ١ : ١٨٤ - ١٨٦ . حيث قاس حذف حرف الجر هنا على حذفه من المفعول لأجله .

(١) الشرح ، ص٤٤٨ . وينظر إيضاح الوقف ، ج٢ : ٦٨١ ، ٨١٨ ، والزاهر ، ج١ : ١٩٨ .

فى محل نصب بعد نزع الخافض . والذى يعنينى هو رأى الكسائى، لأنّ الفراء يوافق البصريين فيما ذهب إليه .(١)

ورأى الكسائى يشمل (أنّ) و (أنّ) قال الفراء : "وقوله (وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ ..) (٢) : وجلة من أنّهم ، فإذا ألقيت (من) نصبت ، وكلّ شيء فى القرآن حذفت منه خافضا فإنّ الكسائى كان يقول : هو خفض على حاله "(٣). وقال : " وقوله : (سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ) (٤) يصلح فى (أنّ) (من) و (عن) ، فإذا ألقيتا كانت (أنّ) فى موضع نصب . وكان الكسائى يقول: هى فى موضع خفض فى كثير من أشباهها "(٥).

وقال السيوطى (ت ٩١١) ذاكرا حجّة الكسائى : " (ومحلّهما) :أى أنّ وأن بعد الحذف فيه خلاف . (قال الخليل والأكثر : نصب) (و) قال (الكسائى : جرّ) لظهوره فى المعطوف عليه فى قوله :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ "(٦)

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٢) من الآية (٦٠) فى سورة المؤمنون .

(٣) معانى القرآن، جـ ٢ : ٢٣٨.

(٤) من الآية (١٧١) فى سورة النساء .

(٥) معانى القرآن ، جـ ١ : ٢٩٦ ، وينظر : م . ن ، ص ٥٨ ، و جـ ٢ : ١٧٣ ، وإيضاح الوقف ، لأبى بكر ، جـ ٢ : ٦٤٧، وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٢ : ١٠٧ ، ومشكل إعراب القرآن ، للقيسى ، جـ ١ : ٩٧.

(٦) الهمع ، جـ ٥ : ١٢ = جـ ٢ : ٨١ ط ١.

ونسب إليه ذلك جماعة من النحويين لكنّهم أدخلوا معه الخليل بن أحمد [١] (ت ١٧٠) . ويبدو لي أنّه سهو منهم ؛ لأنّهم قد خُطّئوا في ذلك [٢]، ولأنّ سيبويه حين ذكر هذا الرأي نصّ على أن قول الخليل هو الأول وهو أن موضع (أنّ) نصب بعد حذف حرف الجرّ [٣] . كما يبدو لي أنّ ابن عقيل (ت ٧٦٩) قد سها كذلك حين نسب النصبَ إلى الكسائيّ والجرَّ إلى الأخفش (ت ٢١٥) فقال : " واختلف في محل (أنّ) و (أنْ) عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش إلى أنّهما في محل جرّ . وذهب الكسائي إلى أنّهما في محل نصب " [٤] . ولعلّه أراد العكس ؛ لأنه قد ثبت أنّهما في محل جرّ عند الكسائي، كما صرّح بذلك ابن عقيل نفسه في المساعد على تسهيل الفوائد [٥] ، ولأنّ الأخفش قال بعد الآية التالية : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ) [٦] : " إنّما هو (من أن

---

(١) ينظر إعراب القرآن، للنحاس، ج ١ : ٢٤٦ ، وشرح الرضي، ج ٢ : ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك، ج ٢ : ٦٣٤؛ والمساعد ، لابن عقيل، ج ٢: ٤٣٠ ، وشرح الألفية ، لابن الناظم، ص ٩٧ ؛ والمقاصد النحوية ، للعيني، ج ٢ : ٥٥٩ ؛ وشرح الأشموني، ج ٢ : ٩١ .

(٢) ينظر المغني، لابن هشام، ص ٥٨٠ ؛ والتصريح، لخالد الأزهري، ج ١: ٣١٣؛ والهمع ، للسيوطي، ج ٥ : ١٢ = ج ٢ : ٨١ ط ١ ؛ وحاشية الصبّان، ج ٢ : ٩١ ؛ وحاشية الخضري، ج ١ : ١٨١.

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٣ : ١٢٧ ، ١٢٨ ، والهمع، للسيوطي، ج ٥ : ١٢= ج ٢: ٨١ ط ١.

(٤) شرح ابن عقيل، ج ١ : ١٨٠.

(٥) ينظر ج ٢ : ٤٣٠.

(٦) من الآية (١١٤) في سورة البقرة .

يذكر فيها اسمه) ، ولكن حروف الجر تحذف مع (أنّ) كثيرا ، ويعمل ما قبلها فيها حتى تكون في موضع نصب " [١].

ويظهر أنّ أبا بكر يختار مذهب الفراء والبصريين ، لإعرابه (أنّ) و (أنّ) نصبا بعد نزع الخافض في أكثر من موضع في الشرح وفي غيره من غير نسبة. من ذلك قوله في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلّزة :

أَعَـلَيْنَا جُنَـاحُ كِنْدَةَ أَنْ يَغْـ ... ـنَمَ غَـارِيهِمُ ومِنَّـا الْجَـزَاءُ

" و (أن) نصب بفقد الخافض " [٢]

الترجيـــح :

ما ذهب إليه الكسائي هو الراجح في نظري ، لما يلي :

١ - أنّه علّل لحذفها بطول الصلة وما حذف للطول فهو مرادكحذف العائد المنصوب من الصلة .[٣].

٢ - ظهور الجار مع المصدر الصريح مثل : عجبت أنّك ذاهب، وعجبت من ذهابك ، ولا يجوز : (عجبت ذهابك) بالنصب [٤]. فيدلّ هذا، فيما أرى على أنّ حرف الجرّ مراد مع المصدر المؤوّل .

---

(١) معاني القرآن ، جـ ١ : ١٤٤.

(٢) الشرح ٤٧٩ ، وينظر م . ن ، الصفحات : ١٩٣ ، ٣٨٩ ، ٤٠٤ ، ٤٢٠. وإيضاح الوقف ، جـ ١ : ٥٢٣ ، و جـ ٢ : ٥٧٢.

(٣) ينظر شرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٨ : ٥١ - ٥٢ و المقاصد النحوية ، للعيني جـ ٢ : ٥٥٨ ، والتصريح ، لخالد الأزهري مع حاشية يس عليه ، جـ ١ : ٣١٣

(٤) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٨ : ٥١ ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، جـ ٢ : ٦٣٣.

٣ - ورود السماع بحذف حرف الجر مع بقاء عمله ومنه :

أ - قول الفراء : " سمعناهم يقولون : اللّٰهِ لتفعلن : فيقول المجيب : اللّٰهِ لأفعلن " (١)

ب - " قولهم : لَهِ أَبوك يريدون : لِلّٰه أبوك " (٢)

جـ - قولهم " إذا قيل لأحدهم : كيف أصبحت ؟: قال : خيرٍ عافاك اللّٰه فخفض ، يريد : بخير " (٣).

وقد ذكر ابن مالك (ت ٦٧٢) مواضع أخرى وأجاز القياس عليها(٤). وإلى جانب ذلك هناك عدد من الشواهد الشعرية أكتفى بالإحالة إلى بعض مواضعها مراعاة للاختصار (٥).

---

(١) معاني القرآن جـ ٢ : ٤١٣ ؛ وينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٣ : ٤٩٨=جـ٢:١٤٤ ط ٠ بولاق ؛ وسر صناعة الإعراب ، لابن جني ، جـ ١ : ١٣٢٠

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٨ : ٥٣؛ وينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٣:١٢٨ =١ : ٤٦٥ ط٠ بولاق ٠

(٣) معاني القرآن ، للفراء ، جـ ١ : ١٦٩ ؛ وينظر م ٠ ن ، جـ ٢ : ٤١٣ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٢٩٩؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٤ : ٢٢١=جـ٢:٣٦ ط ١٠

(٤) ينظر تسهيل الفوائد ، ص ١٤٨-١٤٩ ؛ و المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ :٢٩٨-٢٩٩٠

(٥) ينظر مثلا ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ١٤٤-١٤٥ ؛ والمساعد ، لابن عقيل جـ ٢ : ٢٩٥- ٢٩٩ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٤ : ٢٢١ = ٢:٣٦ ط ١٠

المبحث الحادى والخمسون

علّة حذف النون من نحو (المكرمى زيدا) .*

العـرض :

قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول عنترة :

الشَّاتِمَىْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَـــــا وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَقِيْتُهما دَمِـــــى

: " وموضع (عرضى) خفض بإضافة (الشاتمى) إليه . ويجوز أن يكون فى موضـــع نصب بـ (الشاتمى) ، ومعناه : الشاتمين ، إلا أنّ النون حذفت من التثنية بناء على حذفها من الواحد ، والاختيار الخفض ... وروى العباس بن الفضل عن أبـى عمرو : (**وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةَ**) (١) بنصب الصلاة (٢) على ما مضى من التفسير . وقال الفرزدق :

---

* مذهب سيبويه والمبرد أنّ النون تحذف من نحو ذلك لطول الاســـم كما حذفت من (اللَّذين) و (الذين) . ينظر الكتاب ، جـ ١ : ١٨٦ = ١ : ٩٥ ، ط . بـــولاق ؛ والمقتضـــب ، جـ ٤ : ١٤٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ، جـ ٢ : ٤٠٢ . وهذا أحد تعليلى الفراء . ينظر الهمع ، للسيوطى جـ ١ : ١٦٧ = ١ : ٤٩ ط ١ ؛ والتعليل الآخر سيأتى فى التوضيح .

(١) من الآية (٣٥) فى سورة الحج .

(٢) وينظر المحتسب ، لابن جنى ، جـ ٢ : ٨٠ . وفيه أيضا أنها " قراءة ابن أبى إسحاق والحسن " .

أَسِيْدُ ذُو خَرِيْطَـــــةٍ نَهَـــــارًا مِنَ الْمُتَلَقِّطِي قَـرَدَ(١) القُمَـامِ"(٢)

التوضيـح :

أجاز أبو بكر حذف نون اسم الفاعل المقترن بـ (ال) العامل عمل فعله في حال التثنية والجمع . وذلك حين قال عن (عرضي) في (والشاتمي عرضي) : ويجـــوز أن يكون في موضع نصب بـ (الشاتمي) ، ومعناه : الشاتمين . ثم استشهد على ذلك بقراءة (**وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةَ**) (٣) بنصب الصلاة مع حذف النون من (المقيمـــين) وبقول الفرزدق (من المتلقّطي قرد القمام) . وقد علّل حذف النون مع الإعمـــال بأنّه مبني على حذفها من الواحد .

وهذا التعليل تجده عند الفراء حيث قال عن نحو ذلك : "وإنما جاز النصب مع حذف النون لأنّ العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب ، فيقولون : هو الآخذ حقّه ، فينصبون الحقّ . لا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة ، فبنـــوا الاثنين والجمع على الواحد ، فنصبوا بحذف النون" (٤) . وحكى النحاس (ت٣٣٨)

---

(١) رواه سيبويه بالجرّ . وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . ينظر الكتـاب ، جـ ١ : ١٨٥ = ١ : ٩٥ ط . بولاق . وراه الفراء بالنصب والجرّ ، ورواه أبو عبيدة بالنصب كما أورده أبو بكر . ينظر معاني القرآن ، جـ ٢ : ٢٢٦ . والنقائـــض ، نقائض جـرير والفـرزدق ، باعتناء بيفان ، (ليدن: مطبعة بريل ، ١٩٠٥ - ١٩٠٧م) ، جـ ٣ : ١٠٠٦

(٢) الشرح ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٣) من الآية (٣٥) في سورة الحج .

(٤) معاني القرآن ، جـ ٢ : ٢٢٦ .

عن ثعلب مثل ، هذا في أثناء حديثه عن جواز نصب الصلاة في قوله تعالى: (وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ)[١] ، فقال : " وقال أحمد بن يحيى : جاز النصب مع حذف النون يجريه مجرى الواحد ؛ لأنّك في الواحد تنصبه ، فتقول: هو الآخذ درهما "[٢] .

الترجيح :

لا أميل إلى تعليل حذف النون من اسم الفاعل المقترن بـ (ال) في حال التثنية والجمع بأنه بناء على حذفها من الواحد ؛ لأنّه قد ورد إعمال نحو ذلك مع عدم اقترانه بـ (ال) ، كقراءة (وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ)[٣] بالنصب مع حذف النون[٤] ، وقراءة : (إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الأَلِيمَ)[٥] بالنصب مع حذف النون[٦] أيضا ، وقراءة (وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ)[٧]

---

(١) من الآية (٣٥) في سورة الحج .

(٢) إعراب القرآن ، جـ ٢ : ٤٠٢ .

(٣) من الآية الثانية في سورة التوبة .

(٤) هي قراءة أبي السمال . ينظر المحتسب ، جـ ٢ : ٨٠ ، وخزانة الأدب ، للبغدادي ، جـ ٢ : ١٨٨ .

(٥) من الآية (٣٨) في سورة الصافات .

(٦) وهي قراءة أبي السمال ورويت عن عاصم . ينظر مختصر في شواذّ القراءات ، لابن خالويه ، ص ١٢٧ ، والمحتسب ، لابن جني ، جـ ٢ : ٨١ ، والكشاف ، للزمخشري ، جـ ٣ : ٣٣٩ ، والبحر المحيط ، لأبي حيان ، جـ ٧ : ٣٥٨ .

(٧) من الآية (١٠٢) في سورة البقرة .

بحذف النون [١] كذلك، وغير ذلك [٢]. والمفرد فيما تقدم منون كما هو معلوم ولذا أرى أنّ الحذف للتخفيف [٣] سواء أقترن اسم الفاعل من ذلك بـ (ال) أم تجرّد عنها . ولا داعي لردّ الحذف مع التجرّد وحمل تلك الشواهد على اللحن [٤] أو السهو من القارىء [٥]، أو التكلّف في تخريجها على غير الحذف [٦].

---

(١) وهي قراءة الأعمش ، ينظر المحتسب ، لابن جني ، جـ ١ : ١٠٣ ؛ والكشاف ، للزمخشري ، جـ ١ : ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٢) ينظر مختصر في شواذ القراءات ، لابن خالويه ، ص ١٧٧ ؛ والمحتسب ، لابن جني ، جـ ٢ : ٨٠.

(٣) وينظر البحر المحيط ، جـ ١ : ٣٣٢.

(٤) ينظر المحتسب ، لابن جني ، جـ ١ : ١٠٣ ، و جـ ٢ : ٨٠ ؛ والبسيط ، لابن أبي الربيع ، جـ ٢ : ١٠٣٨ـ١٠٣٩.

(٥) ينظر التبيان ، للعكبري ، جـ ٢ : ١٠٨٩.

(٦) ينظر المحتسب ، لابن جني ، جـ ١ : ١٠٣ ؛ والكشاف ، للزمخشري ، جـ ١ : ٣٠١ ـ ٣٠٢ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، جـ ١ : ٣٣٢ ، و جـ ٧ : ٣٥٨.

المبحث الثانى والخمسون

حذف نون المثنى لغير الإضافـــة *

العـرض :

قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول عنـــترة:

فيها اثْنَتَـــانِ وأَرْبَعُونَ حَلُـــــوبَـــةً سُودًا كَخَافِيَـةِ الْغُرَابِ الأَسْحَـــمِ

: " ويقال : اثنتان وثنتان، ومنهم من يسقط النون ، فيقول : ثنتا . قال الشاعر:[1]

لَنَـــا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثَلاَثٌ فَبَعْضُهَـــــا لأَولاَدِهَا ثِنْتَا وَفِى بَيْتِنَا[2] عَـنْزُ "[3]

التوضيـــح :

أجاز أبو بكر حذف نون (ثنتين) دون أن تكون مضافة إلى شى بعدها . وذلك لقوله : ومنهم من يقول : ثنتا ، ثم استشهد بالبيت السابق . ويظهر لى من

---

* مذهب البصريين أن ذلك ضرورة إلا من (اللّذان) فإنه يجوز فى النثر لطول الاسم بالصلة . ينظر الأمالى الشجرية ، جـ ٢ : ٣٠٦ ، وارتشاف الضّرب، لأبى حيان ، جـ ١ : ٢٥٦، والأشباه والنظائر ، للسيوطى ، جـ ٢ : ١٤٦.

(١) نسبه فى المذكر والمؤنث ، ص ٢٠٧ إلى أبى شنبل الأعرابى .

(٢) ويروى (وما بيننا) ينظر سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، جـ ٢ : ٤٨٧ ،والممتع فى التصريف ، لابن عصفور ، تح . د. فخر الدين قباوة (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٣٩٩هـ) جـ ٢ : ٥٢٧.

(٣) الشرح ، ص ٣٠٥.

نسبته الحذف إلى بعض العرب أنّ ذلك لغة وهو بهذا جار على مذهب جمهور الكوفيين [١] . قال أبو حيان (ت ٧٤٥) بعد ذكر الأوجه التي يجوز فيها حذف النون : " وما سوى ما ذكر فحذفها فيه ضرورة على مذهب البصريين خلافا للكسائي فإنّه أجاز ذلك في الكلام ، نحو قام الزيدا " [٢] ثم قال : " ويشهد له ما سمع : بيضك ثنتا وبيضي مائتا [٣] ، أي ثنتان ومئتان " [٤] . وقال ابن الشجري (ت ٥٤٢) : إنْ ثنّيت (الذي) ففيه ثلاث لغات : اللذان بتخفيف النون ، واللذان بتشديدها ، اللذا بحذف النون ... هذا قول الكوفيين . وقال البصريون : إنّما حذف النون لطول الاسم بالصلة " [٥] . ويظهر من هذا النص أنّ حذف النون من (اللذان) جائز باتفاق [٦] وإنما الاختلاف في التعليل [٧] . وقال السيوطي (ت ٩١١) :

---

(١) ويرى الفراء حذفها ضرورة . ينظر الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السّيد البطليوسي ، تح . د . مصطفى إمام ، (القاهرة : مكتبة المثنى ، ط ١ ، ١٩٧٩م) ، ص ٢٨٥ ، وذهب إلى ذلك أبو بكر في كتابه المذكر والمؤنث ، ص ٢٠٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ، ج ١ : ٤٢٥٦ وينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٦٩ = ١ : ٥٠ ط ١ .

(٣) قال ابن جني في الخصائص ، ج ٢ : ٤٣١ : " وممّا ينسبونه إلى كلام الطير قول الحجلة للقطاة : أقطي قطا فبيضك ثنتا وبيضي مائتا " ؛ وينظر ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ١٠٩ ؛ واللسان ، لابن منظور ، ج ٩ : ١٤٣ (ح ج ل) ، والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ١ : ٣٣٢ .

(٤) الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٦٩ = ١ : ٥٠ ط ١ .

(٥) الأمالي الشجرية ، ج ٢ : ٣٠٦ ، وينظر الخزانة للبغدادي ، ج ٢ : ٤٤٩ - ٥٠٠ ؛ والدرر ، للشنقيطي ، ج ١ : ٢٣ .

(٦) ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ١٨٦ = ١ : ٩٥ ط بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، ج ٤ : ١٤٦ . والتعليق على عنوان هذا المبحث .

(٧) والذي أميل إليه هو تعليل البصريين ؛ لأنّ المصادر قصرت تلك اللغة على =

: " وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن أياز في مؤلّف ... منها :لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة وجوّزه الكوفيون " (١).

الترجـــح :

لا أميل إلى جواز حذف نون المثنى في السعة كما ذهب إليه جمهـــور الكوفيين ؛ لأنّه لا يوجد ما يؤيّده أمّا حكاية (بيضك ثنتا وبيضـــي مئتا) فقد قال ابن عصفور (ت ٦٦٩) : لا يحفظ غيره في كلام العرب (٢). وأما ما ورد من ذلك في الشعر فهو محمول على الضرورة . والله أعلم .

= الاسم الموصول . ينظر الصحاح ، للجوهري ، جـ ٦ : ٢٤٨١ ؛ والأمالي ، لابن الشجري ، جـ ٢ : ٣٠٦ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ١ : ٢٠٩ ، وأوضـــح المسالك ، لابن هشام ، جـ ١ : ٩٩ ، والمقاصد النحوية ، للعيني ، جـ٢ :٤٢٥.

(١) الأشباه والنظائر ، جـ ٢ : ١٤٦.

(٢) ينظر ضرائر الشعر ، ص ١٠٩

المبحث الثالث والخمسون

رافـــــع الاســـــم بعـــد (إذا) *

العـــرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفـة :

إذا نحن قلنا أسمعينـا انبرت لنـــا على رسلها مطروفـة لم تشـــدّد

---

* مذهب جمهور البصريين أنّه معمول لفعل يفسره الفعل الظاهر بعده. وذلك راجع إلى منعهم إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمّية. ينظر الكتـــاب، لسيبويه، جـ ٣ : ١١٩ = ١ : ٤٦١ ط. بولاق؛ والمقتضب، للمبرد، جـ ٢ : ٧٥- ٧٦، ٣ : ١٧٧، جـ ٤ : ٣٤٨؛ ومشكل إعراب القرآن، للقيسي، جـ ٢ : ٤٤٦، ٤٦٥؛ وأوضح المسالك، لابن هشام، جـ ٢ : ١٩٤؛ وخزانة الأدب، للبغدادي، جـ ١ : ٤٥١؛ وروح المعاني، للآلوسي، جـ ٣٠ : ٦٤ مج ١٠؛ والفتوحات الإلهيـة، للجمل، جـ ٤ : ٤٦٤.

وظاهر مذهب سيبويه جواز ابتداء الاسم بعد (إذا) على قبح، لقوله عنها وعن (حيث) : " ويقبح إن ابتدأت الاسم بعد هما إذا كان بعده فعل ... والرفـع بعد هما جائز؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعد هما فتقول : اجلس حيث عبدالله جالس، واجلس إذا عبد اللّه جلس " . الكتاب، جـ ١ : ١٠٧ = ٥٤ ط. بولاق. وينظر نفسه، ص ٨٣ = ٤٢، و جـ ٣ : ٥٨ = ١ : ٤٣٣ . ولكنّه نقض ذلك لقولـه في موضع متأخّر : " و(إذا) هذه لا تضاف إلاّ إلى الأفعال " . الكتاب، جـ ٣ : ١١٩= ٤٦٤ ط. بولاق. وينظر المقتضب، للمبرد، جـ ٢ : ٧٥ (الهامش). ولعلّ هذا هو السبب في نقل الجواز والمنع عنه. ينظر شرح الكافية الشافية، لابن مالـــك، جـ ٢ : ٩٤٤؛ وشرح الرضي، جـ ١ : ١٧٤؛ وشرح الألفية، لابن الناظـــم ص ١٥٣؛ وتوضيح المقاصد، للمرادي، جـ ٢ : ٢٦٩؛ والجنى الداني، له كذلك، ص ٣٦٠ - ٣٦١؛ وشرح ابن عقيل، جـ ٢ : ١١؛ والمساعد، له كذلك، جـ ١ : ٥٠٧ =

: " و (نحن) فى موضع رفع بما عاد من النون والألف فى (قلنـــا) " [1].

وهناك أربعة مواضع ممثالة أكتفى بالإحالـة إليها .[2]

التوضيـــح :

جعل أبو بكر الاسم إذا وقع بعد (إذا) كما فى (إذا نحن قلنـــا) مرفوعا بما عاد عليه من الجملة ، وكذلك فى بقيّة المواضع المشار إليها . ورفـع الاسم بالعائد عنده يعنى أنّـه مبتدأ مخبر عنه بالجملة كما تقدّم فى غير هذا المبحث [3] . وإذا كان الأمر كذلك فإنّه يجيز وقوع المبتدأ بعد (إذا).

= وقد حمل بعضهم إجازته الابتداء بعد (إذا) على أنّـه من باب تقديـم الفاعل على الفعـــل وأن القبح جاء من ذلك . ينظر المقتضب ، للمـبرّد جـ ٢ : ٧٦ (الهامش) . وأمّـا قول سيبويه بعد البيت التالى :

إذا ابنُ أَبِى موسى بـــلالٌ بلغته فَقَام بِفَأْسٍ بـــين وُصَلَيْكِ جَـــازِرُ

: " فالنصب عربى كثير والرفع أجود " . فإنه لا يقصد الرفع فى البيت، فيما يبدو لى، وإنّما يقصد رفع المشغول عنه فى نحو (زيدا ضربته) إذا لم يتقدم عليه شـىء لقوله بعد ذلك : " لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول : ضربت زيدا وزيدا ضربت ، ولا يعمل الفعل فى مضمر ولا يتناول به هذا المتناول البعيد". الكتاب ، جـ ١ : ٨١ ـ ٨٣ = ١ : ٤٢ ، ط . بولاق .

(١) الشرح ، ص ١٩١.

(٢) ينظر م . ن ، الصفحات : ٥١ س ١٣ ، و ٦١ س ١٦ ، و ٣٧٢ س ١٢ ، و ٤١٨ س ٣ .

(٣) ينظر المبحث الرابع والثلاثون .

وجواز الابتداء بعدها هو مذهب الكوفيين ، حيث يرون أنّه يجوز أن تليها الأسماء كما تليها الأفعال . نقل ذلك عن الكسائي* . وقال الفراء : "إذا رأيت ما قبل الفعل يحسن للفعل والاسم جعلت الرفع والنصب سواء ولم يغلّب واحد على صاحبه مثل قول الشاعر :

إذَا ابْنَ أبِي مُوسَىٰ بِلالاً أَتيتَـــــه فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَـــازِرُ(١)

فالرفع والنصب في هذا سواء" (٢). وقد قال قبل ذلك عن الرفع في نحو ما تقدّم : إنّه بعائد ذكره (٣). وقال ابن يعيش (ت ٦٤٣) : " وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ والخبر بعدها " (٤)، أي بعد (إذا) .

---

(١) ورواه سيبويه ، كما سبق في التعليق على عنوان هذا المبحث ، برفع (ابـــن) و (بلال) ، و (بلغته) مكان (أتيته) . ورواية الرفع تؤيد كلام الفراء.

(٢) معاني القرآن ، ج ١ : ٤١٢.

(٣) ينظر م.ن ، ص.ن

(٤) شـــرح المفصـــل ، ج ٤ : ٩٧ . وينظر مشكل إعراب القرآن، للقيسي ج ٢ : ٤٤٦ ، ٤٦٥ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري، ج ٢ : ٦٢٠ (م ٨٥) ؛ وشرح مقصورة ابن دريد ، لابن هشام اللخمي، تح. مهدي عبيد جاســـم، (بيروت : مؤسسة الرسالة، ط ١ ، ١٤٠٧هـ)، ص ٣٨٩ عنوان الغلاف (ابـــن هشام اللخمي وجهوده اللغوية مع تحقيق كتابه إلخ) ؛ والتبيان، للعكـــبري، ج ٢ : ١٢٦٣ ؛ وشرح الرضي، ج ١ : ١٧٤ ؛ والبحر المحيط، لابي حيان، ج ٨: ٤٣٢ ، والمغني، لابن هاشم، ص ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، وشـــرح ابن عقيـــل، ج ٢ : ١١، والمقاصـــد النحويـــة، للعيـــني ، ج ٣ : ٤٢٦ ؛ والبرهـــان، للزركشي، ج ٤ : ١٩٦ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري، ج ٢ : ٤٠ ؛ والفتوحـــات الإلهية ، للجمل، ج ٤ : ٤٦٤ ، ٤٩٢ ؛ وحاشية الصبان، ج ٢ : ٢٦٥ ؛ وروح المعاني ، للآلـــوسي، ج ٣٠ : ٦٤ مج ١٠.

* ينظر ارتشاف الضرب ، لأبي حيان، ص ١١٠٠ (مخطوط).

وحجّتُهم فى عدم اختصاصها بالأفعال أنّها ليست شرطا فى الحقيقة وأنّ تقدير فعل بعدها خلاف الأصل (١). ونقل عنهم الرضى (ت٦٨٦) : "أن الجملة الاسمية [بعدها] لا بدّ أن يكون الخبر فيها فعلا إلا فى الشاذّ ..."(٢).

" ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم فى جواز وقوع الاسميّة المشروطة بعدها لكن على ضعف " (٣) ، حيث وصفه سيبويه بالقبح (٤)، ووصفه الأخفش بأنّه مما هو خلاف الأصل (٥). وقد نسب إليه الجواز عدد من النحويين دون الإشارة إلى ذلك (٦). كما أنّ بعض هؤلاء قد أهملوا ذكر الكوفيين واقتصروا

---

(١) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش، جـ ٤ : ٩٧ ؛ وروح المعانى، للآلوسى، جـ ٣٠:٦٤ مج ١٠.

(٢) شرحه، جـ ١ : ١٧٤ ؛ وينظر ارتشاف ، الضرب، لأبى حيان، ص ١١٠٠ (مخطوط)

(٣) شرح الرضى، جـ ١ : ١٧٤ ؛ وينظر ارتشاف الشرب، لأبى حيان، ص ١١٠٠ . (مخطوط).

(٤) ينظر الكتاب، جـ ١ : ١٠٦-١٠٧ = ١ : ٥٤، ط . بولاق؛ وينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٥) ينظر معانى القرآن، جـ ١ : ٧٨.

(٦) ينظر الخصائص لابن جنى، جـ ١ : ١٠٥ ؛ وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، جـ ٢ : ٩٤٤ ؛ وشرح الألفية، لابن الناظم، ص ١٥٣ ؛ وارتشاف الضرب، لأبى حيان، ص ١١٠٠ (مخطوط). ؛ وتوضيح المقاصد، للمرادى، جـ ٢ : ٢٦٩ ؛ والجنى الدانى، له كذلك، ص ٣٦١ ؛ والمغنى لابن هشام، ص ٩٧، ٦٤٣ - ٦٤٤ ؛ وشرح ابن عقيل، جـ ٢ : ١١ ؛ والمقاصد النحوية، للعينى، جـ ٣ :٤١٦ ؛ وشرح الاشمونى، جـ ٢ : ٢٦٥ ؛ والتصريح، لخالد الأزهرى، جـ ٢ : ٤٠ ؛ والهمع، للسيوطى، جـ ٣ : ١٨١ = ١ : ٢٠٧ ط ١.

على نسبة ذلك إليه وحده [١].

وممن تبع الكوفيين الأعلم الشنتمرى (ت ٤٧٦)، لقوله عن جواز إيلاء (إذا) الفعل أو المبتدأ: " وكلا المذهبين حسن صحيح إن شاء الله"[٢]. وابن مالك (ت ٦٧٢)، لقوله: " وقد تغنى ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل "[٣]. أى بعد (إذا). وأيّدهم من المحدثين أستاذنا الدكتور أحمد مكّى الأنصارى قائلا عن قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)[٤]: " إذا أردت الفطرة السليمة فى الإعراب واستلهمت الحسّ اللّغوى المرهف أعربت كلمة (السماء) مبتدأ وما بعدها خبرا ... وبه قال الأخفش والكوفيون "[٥]. ثم دعا إلى تطبيق ذلك على الآيات والأبيات المماثلة، ورأى أنّه أولى من اللجوء إلى التأويل أو التقدير الذى يفكّك ترابط الجملة ويفتتها[٦]. واقتفى أثره فى تأييدهم تلميذه د. محمد عبد القادر هنادى.[٧].

---

(١) وهم ابن جنى، وابن مالك، وابنه بدر الدين، والمرادى، والأشمونى، والسيوطى. ولم أدر لم أهمل هؤلاء ذكر الكوفيين مع أنّ ذلك هو رأى زعيمى المدرسة الكوفية الكسائىّ والفراء؟. ولا أظنّ أنّ رأيهم لم يصل إليهم؛ لأنّه قد نقله سابقهم ولاحقهم كما رأيت.

(٢) تحصيل عين الذهب، بهامش الكتاب، لسيبويه، (مصر: المطبعة الأميرية ببولاق، ط ١، ١٣١٦هـ)، جـ ١ : ٤٢.

(٣) تسهيل الفوائد، (مصر: دار الكتاب العربى، ١٣٨٧هـ)، ص ٩٤.

(٤) الآية الأولى فى سورة الانشقاق.

(٥) سيبويه والقراءات، ص ١١٥؛ وينظر نظريّة النحو القرآنى، ص ١٥٩

(٦) ينظر سيبويه والقراءات، ص ١١٦-١١٧؛ ونظريّة النحو القرآنى، ص ٥٩، ٦٣ - ٦٥

(٧) ينظر جهود الفخر الرازى، (ر. د)، ص ٨١؛ وظاهرة التأويل فى القرآن الكريم، (ر. م)، ص ٣٤٠.

الترجيـــح :

الراجح فى نظرى ما ذهب إليه الكوفيـــــون وهـــو جـواز وقـــوع المبتدأ بعد (إذا) لما يلى :

١ - كثرة ما ورد من نصوص نثريّة وشعريّة ظاهرها جواز ذلك، أحصى منهـــــا أستاذنا الدكتور الأنصـــــارى اثنتين وعشرين آية [١]، وما يربو علـــــى ستمائة بيت كلّها من عصور الاحتجاج.[٢].

٢ - أنّ الخليل (ت١٧٠)، وسيبويه (ت ١٨٠)، ويونس (ت ١٨٢)، والمبرّد (ت٢٨٦) لم يمنعوا إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية إلّا لأنّ معناها معنى الزمن المستقبل وهم يمنعون إضافة الزمن المستقبل إلى الجملة الاسمية فلا يجوز عندهم أن تقول: يكون هذا يوم زيد أمير [٣]. وما منعوه قد ورد ما يماثله فى القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ. يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾ [٤]. قال أبو حيان (ت٧٤٥) : " (يوما) [٥] بدل من (يوم التلاق) وكلاهما ظرف مستقبل، والظرف المستقبـــل عند سيبويه لا يجوز إضافته إلى الجملة الاسمية، لا يجوز : أجيئك يوم زيـد ذاهب إجراء له مجرى (إذا) " [٦]. وقال الجمل (ت ١٢٠٤) عن (يوم هم بارزون)

---

(١) ينظر نظرية النحو القرآنى، ص٦٤-٦٥ وهى الآيات : (٨ - ١١) فى ســـــورة المرسلات، و (١ - ١٣) فى سورة التكوير، و (١ - ٤) فى سورة الانفطـــار، و (١، ٣) فى سورة الانشقاق.

(٢) ينظر نظرية النحو القرآنى، ص٢٠٥-٢٩٤.

(٣) ينظر : الكتاب، لسيبويه، ج ٣ : ١١٩= ١ : ٤٦١، ط. بولاق، والمقتضـــب، للمبرد، ج ٣ : ١٧٧.

(٤) من الآيتين (١٦، ١٧) فى سورة غافر.

(٥) كذا فى الأصل.

(٦) البحر المحيط، ج ٧ : ٤٥٥.

أيضا : " ظرف مستقبل كـ (إذا) ، مضاف إلى الجملة الاسميّة "[1] لذا فإنه ينبغي جواز إضافة (إذا) كما أضيف ذلك الزمن الذي في معناها.

٣ - أن ابن جني (ت ٣٩٢) قد أبطل بالتحليل تقدير فعل بعد (إذا) في قول ضيغم الأسدي :

إذَا هُو لَمْ يَخْفِنِي فِي ابْنِ عَمِّي - وإنْ لَمْ أَلْقَهُ - الرَّجل الظَلُومُ

حيث قال ما ملخصه : إنّ (هو) في البيت ضمير الشأن وضمير الشأن لا بدّ أن يفسر بجملة ، ومفسّره الجملة المذكورة بعده ، وإذا كانت الجملة التي بعده مفسّرة له بقي الفعل المقدّر قبله لا دليل عليه ، فيبطل إضماره ويلزم جعل ضمير الشأن متبدأ [2] .

٤ - أنّ تقدير فعل بعدها في نحو (إذا نحن قلنا) تكلّف ظاهر فيما يبدو لي . والله أعلم .

---

(١) الفتوحات الالهية ، ج ٤ : ٨٠

وينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٣ : ٦ ؛ والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ج ١٥ : ٣٠٠ ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ٢ : ٩٤٥ ؛ وشرح الرضي ، ج ٢ : ١٠٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، ٢ : ٤١ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٣ : ٢٣٢ = ٢١٨ ط ٠١

(٢) الخصائص ، ج ١ : ١٠٤ - ١٠٥ (باختصار) وينظر قضايا الجملة الخبرية ، للدكتور معيض العوفي ، ج ١ : ١٤٦ .

المبحث الرابع والخمسون

منـــع إعمـال المصـدر المـنون .*

العـرض :

قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثـوم :

حُدَيَّا النَّـاسِ كُلِّهِـم جَمِيعـا مُقَارَعَـةً بَنِيهِـم عَنْ بَنِينَـا

: " و (بنيهم) نصب بفعل مشتق ، معناه : نقارع بنيهم " (١)

التوضـيح :

قدّر أبو بكر لنصب (بنيهم) فى البيت السابق فعلا مشتقا من لفـظ المصدر المنون (مقارعة) .. وتجد مثل هذا منسوبا إلى الكوفيين قال ابن خالويه (ت ٣٧٠) عنهم فى أثناء الحديث عن قوله تعالى : (**أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَومٍ ذِى مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ**) (٢) : " وإنما انتصب (يتيم) عندهم بفعل مشتقّ من هذا ، والتقدير أو إطعام يطعم يتيما " (٣) .

---

* مذهب البصريين جواز إعماله من غير تقدير فعل قال سيبويه : " هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع فى عمله ومعناه . وذلك قولك عجبت من ضرب زيدا " . الكتاب ، جـ ١ : ١٨٩ = ١ : ٩٧ ط . بولاق . وينظر المقتضب ، للمبرد ، جـ ١ : ١٥٢ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ ٣ : ٤ ؛ وشرح الأشمونى جـ ٢ : ٢٩٠ .

(١) الشرح ، ص ٣٩٩ .

(٢) الآتيان (١٤ ، ١٥) فى سورة البلد .

(٣) إعراب ثلاثين سورة ، ص ٩١ .

وقدّروا فعلا بعد المصدر المنون من لفظه لأنّهم يمنعون إعماله قال ابن عقيل (ت ٧٦٩) : " ومنع الكوفيون إعمال المنون . وقالوا : إنّ العمل بعده لفعل"[١] أي لفعل مقدّر . وحجّتهم أنّه " إذا نوّن أو دخلته الألف واللام صحّت له الاسميّة وبطل عمله " [٢] .

ويبدو لي أنّ في إطلاق نسبة ذلك إليهم جميعا تجوّزا ؛ لأنّ ظاهر كلام الفراء جواز إعمال المصدر المنون . حيث قال عن قوله تعالى : (**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ**)[٣] " نصبت (يتيما) بإيقاع الإطعام عليه"[٤]. كما أجاز إعمال اسم المصدر المنون حين قال : " وقوله : (**وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا**) [٥] نصبت (شيئا) بوقوع الرزق عليه " [٦]. وقد نسب مثل هذا القول عن اسم المصدر المنون إلى الكوفيين عموما

---

(١) المساعد ، جـ ٢ : ٢٣٤ . وينظر توضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ٣ : ٤، وشرح الأشموني ، جـ ٢ : ٢٩٠ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، جـ ٢ : ٦٣ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ٥ : ٧١= ٢ : ٩٣ ط ١ ؛ والموفي ، للكنغراوي ، ص ٧٧.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه ، ص ٩١.

(٣) الآيتان (١٤ ، ١٥) في سورة البلد .

(٤) معاني القرآن ، جـ ١ : ٣١٨ - ٣١٩ ، وينظر ، جـ ٢ : ١١٠ ، و جـ ٣ : ٣٢٤.

(٥) من الآية (٧٣) في سورة النحل .

(٦) معاني القرآن ، جـ ٢ : ١١٠.

حيث قال القيسي (ت ٤٣٠) في أثناء الحديث عن الآية نفسها : " انتصب (شيء) على البدل من (رزق) ، وهو عند الكوفيين منصوب بـ (رزق) . والرزق عند البصريين اسم وليس بمصدر فلا يعمل إلاّ في الشعر " (١).

وإذا كان الأمر كذلك عند الكوفيين مع اسم المصدر المنون فإنه كان الأولى بهم إعمال المصدر المنون ، لأنّه لو صحّت له الاسمية بتنوينه فأبطلت عمله كما ادّعوا لكان اسم المصدر أولى بمنع الإعمال ، لأنّه اسم وليس مصدرا حقيقيا .

وتجدر الإشارة إلى أنّ التقدير الذي تبنّاه الكوفيون بعد المصدر ليس من خصائص مذهبهم وإنما التقدير من خصائص المذهب البصري غالبا غير أننا رأينا الكوفيين هنا يعتنقونه . فهي من المسائل التي تدخل في باب تبادل المواقع بين البصريين والكوفيين .

الترجيح :

الذي يترجح عندي جواز إعمال المصدر المنون كما ذهب إليه البصريون(٢) والفراء . وذلك لما يلي :

١ - أنّ تقدير فعل بعده تكلّفٌ لا داعي له ، والأصل عدم التقدير .(٣)

٢ - أنّ إعماله منوّنا موافق لمعنى الفعل ، لأنه يشبهه بالتنكير .(٤)

---

(١) مشكل إعراب القرآن، جـ ٢ : ١٩-٢٠ ؛ وينظر البيان ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ٢ : ٨١ .

(٢) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٣) ينظر الهمع، للسيوطي، جـ ٥ : ٧١ = ٢ : ٩٣ ط ١ .

(٤) ينظر شرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٦ : ٦٠ ، والتصريح ، لخالد الأزهري ، جـ ٢ : ٦٣ .

المبحث الخامس والخمسون

معمول الصفة المشبّهة المقترن بـ (ال)*

العـــرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

كِبِكْرِ الْمُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُـــــفْـــــرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ محلّل(١).

: " سألت أبا العباس أحمد بن يحيى عن إعراب (البياض) ، فقال : يجوز الخفـــض والنصب والرفع ، فمن خفضه أضاف (المقاناة) إليه، وصلح الجمع بين الألـــف واللام والإضافة لأنّ الألف واللام معناهما الانفصال والتقدير . كبكر المقانـــاة البياض قوني بصفرة . قال : ولا يجوز لمن خفض (البياض) بالإضافة أن يجعـــل

---

* يجوز فيه عند البصريين الرفع على الفاعلية بالصفة المشبهة والنّصب على التشبيه بالمفعول به ، والجرّ على الإضافة اللفظية . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ١ : ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ = ١ : ٩٩ - ١٠٠ ، ١٠٣ ط . بولاق ، والمقتضب للمبرد ، جـ ٤ : ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٢ .

(١) قال أبو بكر عن المقاناة : " الألف واللام للبيض ، والمعنى : كبيضـــة بكر البيض التي قونـي بياضها بصفرة .. وقال يعقوب : إنما أراد بالمقانـــاة ههنا المشاكلة ، أي كبيضة مخلوط بياضها بصفرة ، يعني بيضة النعامـــة الأولى ... ثم رجع إلى نعت المرأة فقال : غذاها نمير الماء ... والنمـــير : الماء العذب الذي يبقى في الأجواف " . الشرح ، ص ٧١-٧٢ .

الباء صلة (المقاناة ، لأنّ (المقاناة) فى مذهب الأسماء فلا يجوز أن توصل بالباء فخطأ فى قول الكسائى والفراء (مررت برجل وجيه الأب فى الناس) ، لأنّ وجيها فى مذهب الأسماء ، فلا يجوز أن يوصل بـ (فى) . وكذلك (مررت برجل راغب الأب فيك) خطأ لما ذكرنا . قال : ومن نصب (البياض) نصبه على التفسير ، كما تقول : مررت بالرجل الحسن وجها ، ومن رفع (البياض) جعل الألف واللام بدلا من الهاء ، ورفعه بفعل مضمر ، والتقدير : كبكر المقاناة قونى بياضها بصفرة . انقطع كلام أبى العباس هنا " (١) .

التوضيح :

المقاناة فى البيت السابق اسم مفعول من الفعل (قانى) المتعدى إلى مفعول واحد . وهو إذا كان كذلك يجرى مجرى الصفة المشبهة باسم الفاعل .(٢) وقد أجاز ثعلب فى (البياض) بعد (المقاناة) ثلاثة أوجه الخفض والنصب والرفع كما تقدّم .

والخفض لا أعلم فيه خلافاً ما ذكر لكن الجديد فيه أنّه منع وصل الصفة المشبّهة بحرف الجر أى تعلّق الجار والمجرور بها . وقد نسب ذلك إلى الكسائى والفراء حين قال : فخطأ فى قول الكسائى والفراء (مررت برجل وجيه الأب فى الناس) . وعلّة المنع عندهم : أنّ وجيها فى مذهب الأسماء فلا يجوز أن يوصل بـ (فى) . وهذا الرأى لم أقف عليه عند غيرهم ولعلّه مما انفردوا به .

---

(١) م . ن . ، ص ٧٠ .

(٢) ينظر شرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٦ : ٩١ ؛ والإيضاح فى شرح المفصّل ، لابن الحاجب ، جـ ١ : ٦٤٥ ؛ وشرح الرضى ، جـ ٢ : ٢١١ ؛ والهمع ، للسيوطى =

أما النصب فقد قال : إنه على التفسير مع اقترانه بـ (ال) ،وهو يريد بالتفسير هنا التمييز بقوله : كما تقول : مررت بالرجل الحسن وجها .

وانتصاب معمول الصفة المشبهة المقترنة بـ (ال) على التمييز هو مذهب جماعته الكوفيين بناء على إجازتهم تعريف التمييز كما قال الرضي [1] (ت ٦٨٦) . وممن أخذ برأيهم في جعل معمول الصفة المشبهة المقترن بـ (ال) تمييزا أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) قائلا : " لا فرق بين دخول الألف واللام وعدمها لو قال : هو حسن وجها . وإذا قد جاء الجماء الغفير ، وفاه إلى فيّ ، وأرسلها العراك ، ولم يمتنع من كون مثل هذا منصوبا على الحال ، لأن فائدته فائدة النكرة فلم يمتنع

= جـ ٥ : ١٠٢-١٠٣ = ٢ : ١٠٢ ط ١ . وربما يكون النحاس لا يرى ذلك ، لقوله في أثناء شرح البيت المذكور : " ويروى : كبكر المقاناة البياض بصفرة شبهه بالحسن الوجه . وفيه بعد ، لأنه تشبيه بما ليس من بابه وقد أجازوا مررت بالمعطى الدرهم " . شرح القصائد التسع ، جـ ١ : ١٥٥ ، وينظر الهمع في الموضع السابق ذكره .

(١) ينظر شرحه ، جـ ٢ : ٢١٠ . وينظر كذلك شرح مقصورة ابن دريد ، لابن هشام اللخمي ، ص ٣١١ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ٣ : ٤٧ ؛ والمساعد لابن عقيل ، جـ ٢ : ٢١٧ .

وعن جواز تعريف التمييز عندهم مع غير الصفة المشبهة . ينظر معاني القرآن ، للفراء ، جـ ١ : ٧٩ ، و جـ ٢ : ٣٠٨ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ١ : ٣٩٤ ، و جـ ٢ : ٥٥٥ ؛ وشرح الرضي ، جـ ١ : ٢٢٣ ؛ وشرح ألفية ابن معطي ، لابن القواس ، جـ ١ : ٥٨٠ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ١ : ٢٦٥ ، و جـ ٢ : ١٧٥ ؛ وشرح ابن عقيل ، جـ ١ : ٨٦ ؛ والمساعد ، له كذلك ، جـ ٢ : ٦٦ ؛ والتصريح لخالد الأزهري ، جـ ١ : ٣٩٤ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٤ : ٧٢=١ : ٢٥٢ ط ١ ؛ وابن الطراوة النحوي ، للدكتور عيّاد الثبيتي ، ص ٤١ .

أن يكون هذا منه " [١] .

وعقب ابن يعيش (ت ٦٤٣) على ذلك بقوله : " وهو وجه حسن لولا شناعة في اللفظ " [٢] .

أما الرفع فقد جعله ثعلب بفعل مضمر حين قال : ومن رفع (البياض) جعل الألف واللام بدلا من الهاء [٣] ورفعه بفعل مضمر والتقدير كبكر المقاناة قونى بياضها . ويبدو لي أنّه يريد برفعه بفعل مضمر رفعه على البدل من الضمير في المقاناة إلا أنّه جرى على عادة الكوفيين في تقدير فعل من جنس العامل في المبدل منه كما تقدّم في مبحث التكرير [٤] . ورأيت في ذلك المبحث أنّهم قد يستغنون بتقدير العامل دون ذكر التكرير [٥] .

وإذا صحّ ذلك فلعلّ الفارسي كان متأثرا به حين أجاز جعل (الأبواب) بدلا في قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [٦] . وكذلك (العين) في نحو : مررت برجل حسنة العين . [٧]

" ويردّه حكاية الفراء : مررت بامرأة حسن الوجه ، وحكاية الكوفيين: بامرأة قويم الأنف ، وأنه يجوز : برجل مضروب الأب " [٨] . حيث إنّ (حسن)

---

(١) شرح المفصل ، ج ٦ : ٨٥ .
(٢) م . ن ، ص . ن .
(٣) جعل الألف واللام بدلا من الهاء هو مذهب الكوفيين وقد تقدّم تفصيله في المبحث الثاني والثلاثين .
(٤) ينظر المبحث السابع عشر .
(٥) ينظر ص ١٥٦ ، ١٥٩
(٦) الآية (٥٠) في سورة ص .
(٧) ينظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، تح . صلاح الدين عبدالله السنكاوي ، (العراق : وزارة الأوقاف ، ١٩٨٣م) ، ص ١٤٣ ، ١٤٥ ؛ وشرح الرضي ج ٢ : ٢٠٩ - ٢١٠ .
(٨) التصريح ، لخالد الأزهري ، ج ٢ : ٨٤ .

و (قويم) وصفان للمرأة وليس فيهما علامة التأنيث حتى يمكن الإضمار فيهما ويكون ما بعد هما بد لا ، وكذلك في المثال الأخير إذ لو جعل الأب بد لا لم يكن كلّا ولا بعضا ولا اشتمالا .[١] .

الترجيح :

لا أميل إلى منع تعلّق الجار والمجرور بالصفة المشبهة عند إضافتها إلى معمولها ؛ لأن تلك الإضافة في تقدير الانفصال كما ذكر ثعلب نفسه ، كما لا أميل إلى جعل المعرف بـ (أل) بعد الصفة المشبهة بد لا من المضمر فيها لما ورد على ذلك فيما تقدم .

أما انتصابه بعدها على التمييز فهو راجح في نظري ؛ لصحة المعنى عند حمله على ذلك ؛ لأن من نصب الوجه في نحو : جاء الحسن الوجه " قد علم أنهم لا يعنون من الوجوه إلا وجه المذكور "[٢] ، ولأنّ نصبه على التشبيه بالمفعول به كما ذهب إليه البصريون[٣] فيه نظر ، لأنّك إذا قلت : (زيد حسن الوجه) لم ترد أن تخبر أن زيداً فعل بالوجه شيئا ، بل الوجه فاعل في المعنى ؛ لأنه هو الذي حَسُنَ[٤] ، والفاعل في المعنى له نظائر نُصِبَ فيها على التمييز مثل طبت نفسا وضقت ذرعا ، إذ الأصل طابت نفسي ، وضاق ذرعي .[٥]

---

(١) ينظر م . ن ، ص . ن .

(٢) شرح المفصّل ، لابن يعيش ، ج ٦ : ٨٨ .

(٣) ينظر التعليق على عنوان هذ المبحث .

(٤) ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ١١٥ = ١ : ٥٩ ط . بولاق .

(٥) ينظر معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٧٩ .

المبحث السادس والخمسون

العطف بالجرّ على المنصوب باسم الفاعل وعكس ذلك .*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

: " والصفيف منصوب بمنضج ، والقدير نسق على الصفيف في التقدير ، والتقدير : من بين منضج صفيفَ شواء أو قدير معجّل . أجاز الكسائي والفراء عبدالله مُكْرِمُ أخيك في الدار وأباك ، وعبدَ الله مكرمُ أخاك في الدار وأبيك وأنشد الفراء :

---

* الذي يظهر لي أنّ مذهب البصريين منع العطف بالجر على المنصوب باسم الفاعل لقول السيوطي بعد ذكر جواز ذلك عند الكوفيين والبغداديين : " وأوجب غيرهم النصب " . الهمع ، جـ ٥ : ٢٩٦ = ٢ : ١٤٦ ط ١ . وينظر حاشية الصبان ، جـ ٢ : ٣٠٥ ، وحاشية الخضري ، جـ ٢ : ٢٨ .

أما العطف بالنصب على المضاف إليه اسم الفاعل فهو جائز عند البصريين والكوفيين . ينظر مثلا الكتاب لسيبويه ، جـ ١ : ١٦٩ = ١ : ٨٦ ط . بولاق ، ومعاني القرآن للفراء ، جـ ١ : ٣٤٦ ، ٣٩٠ ، والمقتضب للمبرد ، جـ ٤ : ١٥١ ثم ذهب جمهور البصريين ومنهم سيبويه إلى أنه منصوب بإضمار فعل أو وصف منون . ينظر الكتاب في الموضع المذكور ، والتصريح ، لخالد الأزهري ، جـ ٢ : ٧٠ . وذهب الكوفيون إلى أنه معطوف على المحل كما سيأتي .

فَبَيْنَا نَحْنُ نَنْظُرُه أَتَانَا مُعَلِّقَ شِكْوَةٍ وزِنَادَ رَاعِ (١)

نصب (الزناد) على معنى : أتانا معلّقا شِكوة " (٢).

التوضيح :

ذكر أبو بكر أنّ الكسائى والفراء يجوزان العطف بالجر على المنصوب باسم الفاعل كما يجوزان العطف بالنصب على المضاف إليه اسم الفاعل.والظاهر من كلامه أنّ المعطوف فى كلا الحالين معطوف على المحلّ . يؤخذ ذلك من قوله : (والقدير) نسق على (الصفيف) فى التقدير ، وقوله : نصب (الزناد) على معنى : أتانا معلقا شكوة .

ومضمون ما ذكره أبو بكر قد ورد فى معانى القرآن للفراء حيث قال : " وقوله (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا والشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) (٣) الليل فى موضع نصب فى المعنى فردّ الشمس والقمر على معناه لما فرّق بينهما بقوله (سكنا) . فإذا لم تفرّق بينهما بشيء آثروا الخفض ، وقد يجوز أن ينصب وان لم يحل بينهما بشيء . أنشد بعضهم :

وَبَيْنَا نَحْنُ نَنْظُرُهُ أَتَانَا معلِّقَ شَكْوَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

---

(١) ضبطت (الشكوة) فى الشرح بكسر الشين ، وفى معانى القرآن ، للفراء ، كما سيأتى ، وفى اللسان ، لابن منظور ، جـ ١٤ : ٤٤١ (ش ك ا) ليس فيها إلا الفتح . وهى وعاء كالدلو أو القربة الصغيرة .

(٢) الشرح ص ٩٧-٩٨ .

(٣) من الآية (٩٦) فى سورة الأنعام ، و (جاعل) فيها اسم فاعل وهى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو وابن عامر . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٢٦٣ .

وتقول : أنت آخذُ حقّك وحقَّ غيرك فتضيف فى الثانى وقد نوّنت فى الأوّل ؛ لأنّ المعنى فى قولك : أنت ضاربُ زيدا ، وضاربُ زيدٍ سواء ، وأحسن ذلك أن تحول بينهما بشىء ، كما قال امرؤ القيس :

فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

فنصب الصفيف وخفض القدير على ما قلت لك " (١).

ونُسِبَ مثلُ ذلك إلى الكوفيين . قال أبو حيان (ت ٧٤٥) أجاز الكوفيون هذا ضاربُ زيد ا وعمرٍو ، بالخفض محمولا على زيد ؛ لأنه يكون مخفوضا " (٢).

وجاء فى التصريح لخالد الأزهرى (ت ٩٠٥) عن المعطوف على المجرور بإضافة اسم الفاعل اليه " ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم، وهم الكوفيون وطائفة من البصريين " (٣) .

ويرجع الفراءُ العطفَ على المحلِّ إلى التوهم ، حيث قال : " إذا طالت الكلمة بعض الطول أو فرقت بينهما بشىء هنالك يجوز التوهم كما تقول : أنت ضارب زيد ظالما وأخاه . حين فرقت بينهما بـ(ظالم) جاز نصب الأخ وما قبله مخفوض " (٤) . ولا أوافق أنّ المعطوف فى قراءة (**وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً**) (٥) من باب التّوهم كما تقدّم نحوُ ذلك فى غير هذا المبحث .(٦).

---

(١) جـ ١ : ٣٤٦.

(٢) شرح أبيات المغنى، للبغدادى، جـ ٧ : ١٥ . و ينظر المساعد ، لابن عقيل، جـ ٢ : ٢٠٦ ؛ والهمع، للسيوطى، جـ ٥ : ٢٩٦ = ٢ : ١٤٥ ط ١.

(٣) جـ ٢ : ٧٠

(٤) معانى القرآن، جـ ١ : ٣٩٠.

(٥) من الآية (٩٦) فى سورة الأنعام . وقد تقدم تخريج القراءة.

(٦) ينظر المبحث الحادى والأربعون، ص ٣١٣ . وينظر الخلاف فى إعراب الآية على تلك القراءة فى البحر المحيط، لأبى حيان، جـ ٤ : ١٨٦-١٨٧.

وممن أخذ برأى الكوفيين فى جواز العطف بالجر على المنصوب البغداديون[1] بل إن بعضهم أفرد هم بذلك[2] والأ و لى أنهم تابعون للكوفيين وممن أخذ برأيهم فى أنّ المعطوف بالنصب على المجرور معطوف على المحلّ ، ابن يعيش[3] (ت ٦٤٣) وابن مالك[4] .

الترجيح:

لا أميل إلى العطف بالجرّ على المنصوب باسم الفاعل لعدم ورود سماع بذلك لا يحتمل التأويل وقول امرىء القيس السابق الذى استدل به الكوفيون خرّجه بعضهم على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، والتقدير : من بين منضج صفيف شواء أو طابخ قدير . ويدل على ذلك التقدير أنّ (بين) تقتضى الإضافة إلى اثنين متجانسين[5] . وإضافةً إلى ذلك أنّ الأصل فى اسم الفاعل المستوفى للشروط الإعمال لا الإضافة .[6] .

---

(١) ينظر المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٢٠٦ ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ٥ : ٢٩٦ = ٢ : ١٤٥ ط ١ .

(٢) ينظر المغنى ، لابن هشام ، ص ٥١٢ ؛ وحاشية الصبان ، جـ ٢ : ٣٠٥ ؛ وحاشية الخضرى ، جـ ٢ : ٢٨ .

(٣) ينظر شرح المفصّل ، جـ ٦ : ٦٩ .

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ، جـ ٢ : ١٠٤٧ ؛ وشرح الأشمونى ، جـ٢ : ٣٠٥ .

(٥) ينظر المغنى ، لابن هشام ، ص ٥١٢ ؛ والمقاصد النحوية ، للعينى ، جـ ٤ : ١٤٨ ؛ وشرح أبيات المغنى ، للبغدادى ، جـ ٧ : ١٥ .

(٦) ينظر حاشية يس ، جـ ٢ : ٧٠ .

أمّا العامل في المعطوف بالنصب على المضاف إلى اسم الفاعل فالراجح في نظري أنّه اسم الفاعل المضاف إلى المعطوف عليه ، كما ذهب إليه الكوفيون ومن أخذ برأيهم ، لأنه كما يقول ابن مالك : " لا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه " [1]. ولعلّ مما يؤيد ذلك أنّ العرب يؤثرون نصب ذلك المجرور بالإضافة إذا حال بينه وبين اسم الفاعل شيء ، كما يقول الكسائي ، فيقولون : " هو ضارب في غير شيء أخاه " [2]. كما تقدّم في غير هذا المبحث إيراد عدّة شواهد عمل فيها اسم الفاعل في حال الجمع مع حذف النون ، نحو : (مررت بالمكرمي زيدا) [3]. فإذا جاز نصب المضاف إليه فالأولى جواز ذلك في المعطوف على محله ، لأنّه مفعول في المعنى . [4] ولأنّ الأصل في اسم الفاعل المستوفي لشروط الإعمال العملُ كما سبق أن أشرت إلى ذلك .

---

(١) شرح الكافية الشافية ، جـ ٢ : ١٠٤٧.

(٢) معاني القرآن ، للفراء ، جـ ٢ : ٨١.

(٣) ينظر المبحث الحادي والخمسون ، ص ٣٧٥ ، ٣٧٦

(٤) ينظر شرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٦ : ٦٩.

المبحث السابع والخمسون

مجيء (أو) بمعنى (بل) وبمعنى الواو .*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

وَلَيْسَ مَوْلَايَ امْرُؤٌ هَوَ خَانِقِي ... عَلَى الشُّكْرِ وَالتَّسْآلِ أَوْ أَنَا مُفْتَدِ

: " ... وعلى رواية العامّة (أو) بمعنى (بل) ، كأنّه قال : بل أنا مفتد منه .

وقال اللّه عز وجل : (إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [1] . وأنشد الفراء :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَىٰ ... وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

معناه : بل أنت .

ويقال : (أو) بمعنى الواو . والتقدير : وأنا مفتد . قال اللّه عزّ وجلّ : (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) [2] ، معناه : (آثما وكفورا) " [3] .

---

* مذهب جمهور البصريين أنّ (أو) لا تأتي بمعنى (بل) . ينظر المقتضب للمبرد ، جـ ٣ : ٣٠٤ ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ٢ : ٤٧٨ (م ٦٧) والبيان ، له كذلك ، جـ ٢ : ٣٠٨ ، وفي الإنصاف أنّها عند البصريين أيضا لا تأتي بمعنى الواو .

(١) من الآية (١٤٧) في سورة الصافات .

(٢) من الآية (٢٤) في سورة الإنسان .

(٣) الشرح ، ص ٢٠٨ .

التوضيـــح :

ذكر أبو بكر أنّ (أو) تأتى بمعنى (بل)، وبمعنى الواو . و قال عنها مثل ذلك فى كتابه الأضداد[1].

ومجئ (أو) بمعنى الواو قد نسبه عدد من النحويين إلى الكوفيـــين[2] مع أنّ مجيئها كذلك ليس خطأً بهم ؛ لأنّك تجـــدُه عنـــد جماعـــة من كبـــار البصـــريين[3] منهـــم سـيبويـه[4] (ت ١٨٠) ، وقطـــرب (ت ٢٠٦)[5] ، وأبو

---

(١) ص ٢٧٩ ـ ٢٨٢.

(٢) ينظر مشكل إعراب القرآن، للقيسى، جـ ٢ : ٢٤٣ ، وآمالى ابن الشجرى، جـ ٢ : ٣١٧ ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى، جـ ٢ : ٤٧٨ (م ٦٧) ؛ وشرح الجمل، لابن عصفور ، جـ ١ : ٢٣٤ـ٢٣٥ ؛ والبحر المحيط، لأبى حيان، جـ ١ : ٨٣ ، ٨٥ ؛ والمغنى، لابن هشام، ص ٦٥ ؛ والتصريح، لخالد الأزهرى، جـ ٢ : ١٤٦ ؛ والهمع، للسيوطى، جـ ٥ : ٢٤٨ = ٢ : ١٣٤ ط ١ ؛ والفتوحات الإلهيّة، للجمل، جـ ١ : ٢٣ .

(٣) وينظر أبو عمر الجرمى، لمحسن سالم العميرى، (مكة : جامعة أم القـــرى مركز البحث العلمى، "ر . م"، رقم ١٧٢ ، ١٣٩٩هـ)، ص ٢١٤ ، ٢١٥.

(٤) ينظر الكتاب، جـ ٣ : ١٨٥ ـ ١٨٦ = ١ : ٤٩٠ ط . بولاق ؛ وينظر المساعـــد، لابن عقيل، جـ ٢ : ٤٥٩ ، فقد نسب مثل ما قاله سيبويه فى الموضع المشار إليه فى الكتاب إلى الجرمى .

(٥) ينظر الخصائـــص، لابن جنى ، جـ ٢ : ٤٦٠ ، ٤٦١ ، وسر صناعة الإعراب، له كذلك، جـ ١ : ٤٠٦.

عبيدة [١] (ت ٢١٥) ، وأبو زيد الأنصارى [٢] (ت ٢١٥) ، والأخفش [٣] (ت ٢١٥) ، والجرمى [٤] (ت ٢٢٥) ، والمبرد [٥] (ت ٢٨٦) . وإلى جانب ذلك تجد الفراء يقول : " لا تكون (أو) بمنزلة الواو ولكنّها تكون فى الأمر المفوّض ، كما تقول : إن شئت فخذ درهما أو اثنين " [٦].

أمّا مجيئها بمعنى (بل) فقد منعه جمهور البصريين [٧] ، وأجازه سيبويه بشرطين ، تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل [٨] . أمّا الكوفيون فقد أجازوه مطلقا ومن ذلك عندهم قول الفراء : " وكذلك تفعل العرب فى (أو) فيجعلونها نسقا مفرّقة لمعنى ما صلحت فيه (أحد) و (إحدى) ، كقولك : اضرب أحدهما : زيدا أو عمرا ، فإذا وقعت فى كلام لا يراد به (أحد) ، وإن صلحت ، جعلوها على جهة

---

(١) ينظر مجاز القرآن ، جـ ٢ : ١٤٨ ، ١٧٥ ؛ والأضداد ، لأبى بكر ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠

(٢) ينظر اللسان ، لابن منظور ، جـ ١٤ : ٥٤ (أ و ا) .

(٣) ينظر معانى القرآن ، جـ ١ : ٣٣ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٦٥ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٤٥٩ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ٢ : ١٤٦ ، والهمع ، للسيوطى ، جـ ٥ : ٢٤٨ = ٢ : ١٣٤ ط ١ .

(٤) ينظر المراجع المذكورة فى التعليق السابق باستثناء الأول . وينظر كذلك أبو عمر الجرمى ، لمحسن سالم العميرى ، (ر . م) ، ص ٢١٤ .

(٥) ينظر المقتضب ، جـ ٣ : ٣٠٢ .

(٦) معانى القرآن ، جـ ٢ : ٣٦٢ . وينظر أبو عمر الجرمى ، لمحسن سالم العميرى ، (ر . م) ، ص ٢١٥ .

(٧) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٨) مثال ذلك : لست بشرا أو لست عمرا ولا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا . ينظر الكتاب ، جـ ٣ : ١٨٨ = ١ : ٤٩١ ط . بولاق ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٦٧ ؛ والمقاصد النحوية ، للعينى ، جـ ٤ : ١٤٥ ؛ وشرح الأشمونى ، جـ ٣ : ٨٢

(بل) ، كقولك في الكلام : اذ هب إلى فلان أو د ع ذ لك فلا تبرح اليوم . فقد د لّك هذا على أنّ الرجل قد رجع عن أمره الأوّل وجعل (أو) في معنى (بل) ومنه قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [1] ، وأنشد نى بعض العرب :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رونَقِ الضُّحَىٰ وَصُورَتِها أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

يريد : بل أنت " [2] . وقال عبد الرحمن الأنبارى (ت ٥٧٧) ، ذ هب الكوفيون إلى أنّ (أو) تكون بمعنى الواو وبمعنى (بل) " [3] .

ومعنى (بل) في البيت السابق واضح وإن كان ابن جنى (ت ٣٩٢) قد حاول إبقاء (أو) فيه على معنى الشك وتبعه في ذ لك عبد الرحمن الأ نبارى ، وابن عصفور [4] (ت٦٦٩) . وفي د لالتها على الشكّ في البيت نظر ؛ لأ نه ، كما يقول الرضي (ت ٦٨٦)

---

(١) من الآ ية(١٤٧) في سورة الصافات .

(٢) معانى القرآن ، جـ ١ : ٧٢ ، وينظر م . ن ، ص ٢٥٠ ؛ و جـ ٢ : ٣٩٣ . ومجالس ثعلب ، جـ ١ : ١١٢=١٣٥ط ١ ؛ وإيضاح الوقف ، لأبى بكر ، جـ١ : ٤٤٠ ؛ والخصائص ، لابن جنى ، جـ٢ : ٤٥٧ ، ٤٦١ ؛ والمحتسب ، له أيضا ، جـ١ : ٩٩ ؛ وسر صناعة الإعراب ، له كذلك جـ ١ : ٤٠٦ ؛ وشرح عمد ة الحافظ ، لابن مالك ، ص ٦٢٥ ؛ واللسان ، لابن منظور ، جـ ١٤ : ٥٤ (أ و ١) ؛ والجنى الد انى ، للمراد ى ، ص ٢٤٦ ؛ وتوضيح المقاصد ، له كذلك ، جـ ٣ : ٢١٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٤٥٧ .

(٣) الإنصاف ، جـ٢ : ٤٧٨ (م٦٧) . وينظر أمالى ابن الشجرى ، جـ٢ : ٣١٨ ؛ والبيان ، لبعد الرحمن الأنبارى ، جـ ٢ : ٣٠٨ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، جـ ١ : ٢٣٥ ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، جـ ٣ : ١٢٢٠ ؛ وشرح الأ لفية ، لابن الناظم ، ص ٢٠٨ ، والبحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ١ : ٤٨٣ ؛ والجنى الد انى ، للمراد ى ، ص ٢٤٦ ، وتوضيح المقاصد ، له ، جـ ٣ : ٢١٠ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٦٧ ؛ والمقاصد النحويّة ، للعينى ، جـ ٤ : ١٤٥ ؛ وشرح الأ شمونى ، جـ ٣ : ٨١ ؛ والتصريح ، لخالد الأ زهرى ، جـ ٢ : ١٤٦ ؛ وحاشية الخضرى ، جـ ٢ : ٦٥ ؛ والموفى ، للكنغراوى ، ص ١٥٣ .

(٤) ينظر الخصائص ، جـ ٢ : ٤٥٨ ؛ والإنصاف ، جـ ٢ : ٤٨١ ؛ وشرح الجمل ، جـ ١ : ٢٣٥ .

: " لا يحتمل العطف ، إذ لا يصحّ قيام الجملة بعدها مقام قوله :(مثل قرن الشمس) كما هو حقّ المعطوف " [١] ثم قال : إنّ الآية كذلك يقصد قوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [٢] . أي لا يحتمل فيها العطف ، لأنه لا يمكن عطف جملة (يزيدون) على المفرد ، وهو (مائة ألف) . وقد قدّر ابن جني قبل جملة (يزيدون) مبتدأ ، أي: أو هم يزيدون . وجعله من قبيل عطف جملة على جملة ولكنّه لم يفصح عن الجملة المعطوف عليها .[٣] لذا يبقى رأي الرضي في أنّ (أو) في الآية متمحضة للإضراب قائما [٤].

وقد يرد على الكوفيين أن الإضراب لا يأتي إلاّ بعد غلط أو نسيان وهذا منفي عن الله عز وجلّ ، فكيف جعلت (أو) بمعنى (بل) في الآية [٥] ؟ وقد أجاب الرضي عن ذلك فقال : " وإنما جاز الإضراب بـ (بل) في كلامه تعالى لأنّه أخبر عنهم بأنهم مائة بناء على ما يحزر الناس من غير تعمّق مع كونه تعالى عالما .. فأضرب عما يغلط فيه غيره " [٦].

ومن تبع الكوفيين في مجيء (أو) بمعنى (بل) أبو عبيدة [٧]، وابن

---

(١) شرحه ، جـ ٢ : ٣٦٩.

(٢) الآية (١٤٧) في سورة الصافات .

(٣) ينظر المحتسب ، جـ ٢ : ٢٢٧.

(٤) وينظر خزانة الأدب للبغدادي ، جـ ٤ : ٤٢٣.

(٥) ينظر المقتضب ، للمبرد ، جـ ٣ : ٣٠٥.

(٦) شرح الرضي ، جـ ٢ : ٣٦٩.

(٧) ينظر مجاز القرآن ، جـ ٢ : ١٧٥ ، والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٤٥٧.

جرير الطبرى [١] (ت ٣١٠) ، وأبو على الفارسى [٢] (ت ٣٧٧)، وابن جنى [٢]، والجوهرى [٣] (٣٩٣) ، والهروى [٤] (ت ٤١٥) ، وابن برهان [٢] (ت ٤٥٦) ، وابن مالك [٥] (ت ٦٧٢) والرضى [٦]، وعباس حسن من المحدثين [٧] .

الترجيح :

الراجح فى نظرى جواز مجىء (أو) بمعنى (بل) ، لما يلى :

١ - تمحض (أو) للإضراب فى الآية والبيت السابقين لعدم احتمال العطف كما تقدّم .

٢ - ما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال عن الآية السابقة : " بل يزيدون " [٨].

---

(١) ينظر تفسيره ، جـ ٢ : ٢٣٧.

(٢) ينظر المحتسب ، جـ ١ : ٩٩ ، ٣٤٩ ، وشرح اللمع ، لابن برهان ، جـ ١ : ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، وشرح عمدة الحافظ ، لابن مالك ، ص ٦٢٥ ، وشرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٢٠٨ ، والجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٢٤٦ ، وتوضيح المقاصد ، له ، جـ ٣ : ٢١٠ ، والمغنى ، لابن هشام ، ص ٦٧ ، وشرح الأشمونى ، جـ ٣ : ٨١ ،والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ٢ : ١٤٥.

(٣) ينظر الصحاح ، جـ ٦ : ٢٢٧٥ (أ و ا).

(٤) ينظر الأزهية ، ص ١٢٠.

(٥) ينظر شرح عمدة الحافظ ، ص ٦٢٦.

(٦) ينظر شرحه ، جـ ٢ : ٣٦٩ ، وخزانة الأدب ، للبغدادى ، جـ ٤ : ٤٢٣.

(٧) ينظر النحو الوافى ، جـ ٣ : ٦٠٧.

(٨) تفسير ابن كثير ، (دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ) ، جـ ٣ : ٢٢.

٣ - ما حكاه الفراء : " اذهب إلى زيد أودع ذلك فلا تبرح اليوم " [١] . وقد عقب عليه ابن مالك بقوله : " فهذا إضراب صريح " [٢] .

---

(١) شرح عمدة الحافظ ، لابن مالك ، ص ٦٢٥ ؛ وشرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٢٠٨ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٤٥٧ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، جـ ٢ : ١٤٦ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ، ص ٦٢٥ ؛ وينظر شرح الكافية الشافية ، جـ ٣ : ١٢٢١ .

المبحث الثامن والخمسون

من حروف النداء عندهم (آ) و (آي) .*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

أَفاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صُرمِي فَأَجْمِلِي

: " قوله : : (أفاطم) معناه : يا فاطم وفي الاسم المنادى تسع لغات : يقال : يا فاطم بإثبات (يا) ، ويقال : فاطم بإسقاط (يا) ... ويقال : (وا)[1] فاطم ، ويقال أيضا : أفاطم ، ويقال : آفاطم بهمزة بعدها ألف ، ويقال : أي فاطم ... ويقال : آي فاطم بإثبات ألف وياء بعد الهمزة . قال الفراء سمعت أعرابيّا يقول: آي أمه ، وأخرى: أي أمّة . ويقال : أيا فاطم ... ويقال : هيا فاطم ".[2]

---

* حروف النداء عند جمهور البصريين خمسة هي : (يا) ، و (أيا) ، و (هيا) ، و (أي) ، والهمزة . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٢ : ٢٢٩ = ١ : ٣٢٥ ط . بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرّد ، جـ ٣ : ٣٣ ؛ والأصول ، لابن السراج ، جـ ١ : ٣٢٩ ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، جـ ٣ : ١٢٨٨ ؛ وتذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٥٧٥ ، ٦٠٢ .

(١) في المطبوع (وأ) بهمزة على الألف . والصواب ما أثبت استنادا إلى ما في الزاهر ، للمؤلف ، جـ ٢ : ٢٦٣ .

(٢) الشرح ، ص ٤٢-٤٣ ؛ وينظر الزاهر في الموضع السابق ذكره .

التوضيـــح :

ذكر أبو بكر في أثناء حديثه عن اللغات في المنادى الحروف : (وا)، و (آ) بهمزة بعدها ألف ، و (آي) بإثبات ألف وياء بعد الهمزة .

ثم أورد على الأخير حكاية الفراء قول الأعرابي : آي أمّه . وذكّر هذه الحروف مـــع حروف النداء المعروفة يدلّ على أنّها عنده حروف نداء.

والحرفان (آ) و (آي) من حروف النداء عند الكوفيين . قال ابن مالـــك (ت ٦٧٢): " ولم يذكر البصريون في حروف النداء (آ) لكن ذكرها الكوفيون "[1]. وقال أيضا : " وزاد الكوفيون (آ) و (آي) بالمدّ ".[2]

ووافقهم الأخفش (ت٢١٥) قال ابن عصفور (ت٦٦٩) : وزاد أبو الحســـــن الأخفش (آ) ممدودة ، و (آي) كذلك".[3]

أما (وا) فيظهر من إيرادها في لغات المنادى أنّها من أدوات النداء ، وهي كذلك عند الفراء لقول أبي حيان (ت٧٤٥) :" وزعم س [4] أنّ الحروف التي ينبه بها

---

(١) شرح عمدة الحافظ ص ٢٧٧. وينظر المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٤٨٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ، جـ ٣: ١٢٨٩ . وينظر شرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٢١٩، وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ٣: ٢٦٦ ، والجنى الداني ، له كذلك، ص ٢٤٩ ، ٣٩٨ ، وتذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٤٤ وفيه :" وزاد الكوفيون في نداء البعيد (أو ، أي) " .وهو محرّف عن :(آ) ، و (آي) ، والهمع ، للسيوطي جـ ٣: ٣٦= ١: ١٧٢ ط ١.

(٣) شرح ألفية ابن معطي ، جـ٢: ١٠٣٣. وينظر المساعد ، لابن عقيل ، جـ٢: ٤٨٢.

(٤) شرح الجمل ، جـ ٢ : ٨٢ . وينظر الجنى الداني ، للمرادي ، ص ٢٤٩ ،والمساعد لابن عقيل ، جـ ٢ : ٤٨٢ ، والهمع ، للسيوطي ، جـ ٣ : ٣٦ = ١: ١٧٢ ط ١.

(٥) يقصد سيبويه .

يعنى ينادى بها (يا) و (أيا) ، و (هيا) ، و (أى) ، والألف ، وزاد الفراء أى زيد[١]، و وازيد "[٢] لكنّ ذلك ليس خاصا به لقول أبى حيّان نفسه عنها : " وأجاز البصريون استعمالها فى نداء البعيد ".[٣]

الترجيح :

إضافة (آ) و (آى) إلى حروف النداء راجحة فى نظرى بناء على ما حكاه الكوفيون وحكاه معهم الأخفش وهم ثقاة . وحكاية الثقة مقبولة كما يقول ابن مالك[٤] وقال السيوطى (ت٩١١) :" وقد حكاهما الكوفيون عن العرب الذين يوثق بعربيّتهم".[٥]

وأرى أنّ أصلهما (أ) و (أى) زيدت الألف بعد الهمزة فيهما لمدّ الصوت زيادة فى التنبيه . ويُقوّى ذلك جعلهما لنداء البعيد؛[٦] لأنّه ينبغى معه رفع الصوت ومدّه ليسمعه المنادى .

---

(١) (أى) محرفة عن (آ ى).

(٢) تذكرة النحاة ، ص ٥٧٥.

(٣) م . ن ، ص ٤١ . وينظر المقتضب ، للمبرد ، جـ ٤ : ٢٣٣.

(٤) شرح عمدة الحافظ ، ص ٢٧٧.

(٥) الهمع ، جـ ٣ : ٣٦=١ : ١٧٢ ط ١.

(٦) ينظر تذكرة النحاة ، لأبى حيان ، ص ٤٤، والهمع ، للسيوطى ، جـ ٣ : ٣٦= ١ : ١٧٢ ط ١.

المبحث التاسع والخمسون

إعراب (أيّها الليل) ونحوهـا *

العـرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انجَلِـــي بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ فِيكَ[1] بِأَمْثَـــلِ

:" و (أيّها) مرتفع ، لأنّه منادى مفرد ، والليل مرتفع على الإتباع لـ (هذا) ، لأنّ الأصل فيه : ألا أيّ هو هذا الليل . والطويل نعت لليل . قال الفراء : يقـــال: يـأيّها الرجل أقبل ، ويـأ يّـهذا الرجل أقبل ، ويا أيّهُ الرجل . فمن قال : يـأيّها الرجل أقبل قال : ((الرجل) تابع لـ (هذا) ، فاكتفى بـه من (ذا) ، ومن قال : يـأيّهـــذا الرجل أقبل أخرج الحرف على أصله ... وقال البصريون : الليل صفة لـ (أيّ) لازمة ".[2]

---

* (ها) التي في (أيها) عند جمهور البصريين لتوكيد التنبيه ، وما بعدها صفة لـ (أي) . وقد أشار إلى ذلك أبو بكر كما سيأتي في العرض . وذهب الأخفش إلى أنّ (أيّ) موصولة وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٢:١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٧ = ١: ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ط . بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، جـ ٤ : ٢١٦ ؛ ومجالس ثعلب ، جـ ١:٤٢ = ٥٢ ط ١ ؛ واللسان ، لابن منظور ، جـ ١٤ : ٥٩ (أيا) ؛ والمساعد ، لابن عقيـــل ، جـ ٢:٥٠٦ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٣ : ٥٢ = ١: ٥٧٥ ط ١ .

(١) و يـــروى أيضا (منك) . ينظر ما سبق في الهامش(٤) ، ص ١٨٧

(٢) الشرح ، ص ٧٧ - ٧٨ .

التوضيـــح :

يرى أبو بكر أنّ أصل (ها) التي في (أيّها) مبقاة من اسم إشارة محذوف والاسم المعرّف بـ (ال) بعدها تابع لاسم الإشارة المحذوف، لقوله عن (أيها الليل) : الليل تابع لـ (هذا) ... كما نقل نحو ذلك عن الفراء، وهو قوله عن (يا أيّها الرجل): الرجل تابع لـ (هذا)، فاكتفى به من (ذا) . وقد علّل الفراء حذف اسم الإشارة بالاكتفاء عنه بتابعه، ويرى أنّ الأصل ذكرهما معا لقوله : ومن قال : يا أيّهذا الرجل أقبل أخرج الحرف على أصله . ونقل عنه ثعلب أنّه يجيز الاكتفاء أيضا باسم الإشارة عن التابع، نحو : يا أيهذا أقبل . ويردّ بذلك على البصريين في جعلهم ما بعد (أيّها) صفة لـ (أي)[1].

وقد قدّر أبو بكر ضميرا قبل اسم الإشارة المحذوف عند ما قال : لأن الأصل فيه : ألا أي هو هذا الليل . وهذا التقدير هو تقدير الكوفيين وعلى رأسهم الفراء لقوله عن (يا أيّها الرجل) : "هو : يأيّ هذا الرجل . أراد : يأيّ هو هذا الرجل" [2]. وجاء في الهمع للسيوطي (ت٩١١) : " وقيل : إنّ (هاء) التنبيه في (يأيّها الرجل) ليست متّصلة بـ (أيّ)، بل مبقاة من اسم الإشارة . والأصل : يا أيّ هذا الرجل، فـ (أيّ) منادى ليس بموصوف، و (هذا الرجل) استئناف بتقدير (هو) لبيان إبهامه، وحذف (ذا) اكتفاء بـ (ها) من دلالة الرجل عليها . وعليه

---

(١) ينظر مجالس ثعلب، ج ١ : ٤٢ = ٥٢ ط . ويرى سيبويه أنّ اسم الإشارة في (يا أيّهذا) صفة لـ (أي) . ينظر الكتاب، ج ٢ : ١٩٣ = ١ : ٣٠٩، ط. بولاق.

(٢) مجالس ثعلب، ج ٢ : ٥٨٦ = ٦٥٤ ط ١

الكوفيـون ".[١]

ووافقهم ابن كيسان (ت ٢٩٩) فى أنّ (ها) مبقاة من اسم الإشارة (هذا)، ولكنّه خالف فى إعراب اسم الإشارة فجعله تبيينا لـ (أىّ)[٢].

وينبغى أن تكون (ها) عند هم فى نحو : (يـا أيها الرجلان) ، و (يا أيهـا الرجال) مبقاة من (هذان) ومن (هؤلاء) كما كانت مبقاة من (هذا) فى نحو (يا أيهـا الرجل)٠ وقد ذكر أبو بكر ذلك مع (هؤلاء) فى كتابه إيضاح الوقف والابتداء حين قال: " وتقف على قوله : (**يا أيّها النّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ**)[٣]: (يا أيّها) ، لأنّ الأصل فيه : (يا هؤلاء الناس) فاكتفى بـ (الناس) من (أولاء) فحذفوا ".[٤]

وهناك رأى آخر لهم نقله ابن منظور (ت ٧١١) بقوله : " وقال الكوفيون : إذا قلت : يا أيّها الرجل ، فـ (يا) نداء ، و (أىّ) اسم منادى و (ها) تنبيـه ، والرجل صفة ، قالوا : ووصلت (أىّ) بالتنبيه فصارا اسما تاما ، لأنّ (أيّا) و (ما)و(مَنْ) أسماء ناقصة لا تتم إلاّ بالصلات" [٥].

---

(١) جـ ٣ : ٥٢ = ١ : ١٧٦ ، ١ ، وينظر المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٥٠٦٠

(٢) ينظر توضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ ٣ : ٣٠٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٥٠٧ ؛ وشرح الأشمونى ، جـ ٣ : ١١٦ ؛ وابن كيسان النحوى ، للدكتور محمد البنا ، (مصر : دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ) ص ١٥٣ ؛ وابن كيسان النحوى، للدعجانى ، (ر ٠ م) ، ص ٢٦١ ، ٣٣٠٠

(٣) من الآية (٢١) فى سورة البقرة ٠

(٤) جـ ١ : ٢٧٧٠

(٥) اللسان ، جـ ١٤ : ٥٧ (أيا)٠

وهذا الرأى أقلّ تكلّفا من الرأى السابق، ويتّفق مع رأى البصريين فى جعل (ها) تنبيها، وجعل ما بعدها صفة. لكنّهم زادوا عليهم جعل التنبيه صلة لـ (أى) كما توصل (ما) و (مَنْ)، وهذا مخالف لما هو معروف فى الصلات. وربّما يرجع ما نقله عنهم ابن منظور إلى رأيهم الأوّل وهو أنّ (ها) مبقاة من اسم الإشارة، لأنّ (ها) فى اسم الإشارة للتنبيه، ولأنّه لم يحدد الموصوف، وإنّما قال: والرجل صفة فلعلّهم يريدون به وصف اسم الإشارة المحذوف. وإذا صحّ هذا فإنهم يتّفقون مع الأخفش (ت٢١٥) فى جعل (أى) موصولة. ويرد عليهم ما ورد عليه وهو "أنّ (أيّا) الموصولة لا تكون إلا مضافة لفظا أو نيّة، والإضافة منتفية فى هذه بوجهيها"[(١)]. وأنّه لو صحّ أنّها موصولة لجاز ظهور المبتدأ بعدها.[(٢)]

الترجيح:

الراجح عندى فى إعراب نحو: (يا أيّها الرجل) هو، كما قال الزجاج (ت٣١١)، أنّ "(ها) لازمة لـ (أى) للتنبيه وهى عوض من الإضافة فى (أىّ)، لأنّ أصل (أىّ) أنْ تكون مضافة إلى الاستفهام والخبر، والمنادى فى الحقيقة الرجل، و (أىّ) وصلة إليه".[(٣)]

وقد بيّن السيرافى (ت٣٦٨) كيف كانت (أىّ) وصلة إلى المنادى الحقيقى بقوله: "أرادوا نداء الرجل فلم يمكن نداؤه، من أجل الألف واللام، وكرهوا نزعهما

---

(١) الهمع، للسيوطى، جـ ٣ : ٥٣ = ١ : ١٧٥ ط ١.

(٢) ينظر توضيح المقاصد، للمرادى، جـ ٣ : ٣٠٠؛ والهمع، للسيوطى، جـ ٣ : ٥٢ = ١ : ١٧٥ ط ١.

(٣) اللسان، جـ ١٤ : ٥٧ (أيا).

وتغيير اللفظ فأدخلوا (أيّ) وصلة إلى نداء الرجل على لفظه ".[1]

فيبدو لي أن هذا التعليل مقبول ؛ لأنّه خال من التقديرات المتكلّفة التي ذهب إليها الكوفيون . والله أعلم .

---

(١) هامش الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٢ : ١٨٨ - ١٨٩ = ١ : ٣٠٦ ط . بولاق ؛ وينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٢ : ٧ ، وشرح الرضي ، جـ ١ : ١٤١-١٤٢ .

المبحث الستون

الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة .*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صُرْمِي فَأَجْمِلِي .

: " قال الفراء : (يافاطمة أقبلي) و (يا فاطمة أقبلي) ، فمن قال : يافاطمة (هو [1]) نداء مرفوع [2]، ومن قال : يا فاطمة كان له مذهبان : أن تقول : أردت

---

* لا أعلم أحدا صرّح بمنع ذلك عند البصريين . ولكنّ منعهم مفهوم من تعميم النحويين المنع واستثناء الكوفيين . ينظر مثلا شرح الكافية الشافية ، لابن مالك . جـ ٣ : ١٣٤٨ ؛ وشرح الرضى ، جـ ١ : ١٥٦ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٥٤١. ويؤيد ذلك منع سيبويه حذف الألف مطلقا والاكتفاء عنها بالفتحة إلّا في الضرورة . ونسبه أبو حيان إلى أصحابه أي البصريين ينظر الكتاب ، جـ ٤ : ١٨٨ = ٢ : ٢٩١ ط . بولاق ؛ والبحر المحيط ، جـ ٥ : ٢٢٦. وينظر كذلك إعراب القرآن للنحاس ، جـ ٢ : ٩٢ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ٣ : ٣٠٦ ؛ وشرح الأشموني ، جـ ٣ : ١١٩ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٤ : ٣٠٠ = ٢ : ٥٤ ط ١.

(١) كذا في المطبوع . ولعلّه (فهو) أو (قال : هو) ليستقيم جواب الشرط .

(٢) ظاهر إطلاق الفراء الرفع على المنادى المفرد يدلّ على أنّه معرب . وهذا الرأي منسوب إلى الكوفيين ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ١ : ٣٢٣ (م ٤٥) ؛ وشرح الرضى ، جـ ١ : ١٣٢ ؛ وتذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٦٨١ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٣ : ٣٨ = ١ : ١٧٣ ط ١ ؛ وكان حقه أن يخصّ بمبحث ولكن منعني من ذلك أنّه قد نسب إلى الفراء أن المنادى المفرد مبني ، ينظر الإنصاف وشرح =

أن أقول : يا فاطم بالترخيم ، فرددت التاء وقدرت فيها فتح الترخيم . والمذهب الآخر أن يقول : أردت يا فاطمتاه فأسقطت الألف والهاء وتركت التاء على فتحها . قرأت القراء : (يَا بُنَيَّ[1] ارْكَبْ مَعَنَا) [2] على معنى : يا بنيّاه . قال أبو بكر وأنشدني أبو العبّاس للنابغة :

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

وذكر أبو العبّاس في فتح (أميمة) الوجهين اللذين ذكرهما الفراء " [3] .

التوضيح :

نقل أبو بكر عن الفراء جواز الاستغناء بالفتحة عن الألف في (يافاطمتاه) وذكر أن ثعلبا أجاز ذلك أيضا في (يا أميمتاه) ، وأخذ بهذا أبو بكر نفسه في كتابه إيضاح الوقف حيث قال في أثناء الحديث عن قوله تعالى (يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ

= الرضي في الموضعين السابق ذكرهما . والكوفيون لا يفرقون بين أنواع الإعراب وأنواع البناء كما تقدم في المبحث الثالث . فلعلّه أراد بالرفع البناء . بل إنّك تجد إطلاق الرفع عليه عند سيبويه مع أنّ ذلك المنادى مبني عند البصريين . ينظر الكتاب ، ج ٢ : ١٨٢ = ١ : ٣٠٣ ط . بولاق . والإنصاف في الموضع السابق .

(١) (يا بنيّ) بالفتح قراءة عاصم . وباقي السبعة (يا بنيِّ) بالكسر . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٣٣٤ . ويا بنيَّ "أصله ثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء المتكلم ، فحذفت ياء المتكلم تخفيفا وهي بحالها أو بعد قلبها ألفا ، وأدغمت ياء التصغير في لام الكلمة " . الفتوحات الإلهية ، للجمل ، ج ٢ : ٣٩٩ .

(٢) من الآية (٤٢) في سورة هود

(٣) الشرح ، ص ٤٣-٤٤ .

﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [١] : " ومن قرأ (يَا أَبَتَ) بالنصب [٢] كان له مذهبان: أحدهما أن يقول : أردت (يا أب) بالترخيم ... والوجه الآخر أن تقول : أردت الندبة (يا أبتاه) " [٣].

وترى هنا أنه قد صرّح بأن تلك الألف للندبة ، وهي كذلك عند الفراء وثعلب . حيث قال الفراء في معرض الحديث عن الآية السابقة : " ولو قيل : (يا أبت) لجاز الوقف عليها بالهاء من جهة ولم يجز من أخرى . فأمّا جواز الوقوف على الهاء فأنْ تجعل الفتحة فيها من النداء ولا تنوي أنْ تصلها بألف الندبة وأمّا الوجه الذي يجوز الوقف على الهاء فأن تنوي : يا أبتاه ثمّ تحذف الهاء والألف ، لأنها في النيّة متّصلة بالألف كاتّصالها في الخفض بالياء من المتكلّم " [٤].

وقال أبو بكر في كتابه المذكور : " وأنشدنا أبو العبّاس :

كِلِينِي لِهَمّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ ... وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

وقال لنا : يجوز أنْ يكون أراد الترخيم ... ويجوز أن يكون أراد الندبة (يا أميمتاه)" [٥]

وقد نسب ما ذهبوا إليه إلى الكوفيين عموما . من ذلك قول ابن مالك (ت ٦٧٢) " ... ثم نبّهت على أنّ الكوفيين يجيزون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة فيقولون في ندبة (زيد) : (وا زيدَ) " [٦]. وقال الرضي (ت ٦٨٦) : " ويجوز

---

(١) من الآية (٤) في سورة يوسف .

(٢) وهي قراءة ابن عامر . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٣٤٤.

(٣) ج ١ : ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٤) معاني القرآن ، ج ٢ : ٣٢.

(٥) ج ١ : ٢٩٧.

(٦) شرح الكافية الشافية ، ج ٣ : ١٣٤٨. وينظر التسهيل ، ص ١٨٦.

الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو : يا زيدَ ، و وازيدَ " [١] .

ووافقهم بعض البصريين لقول أبى حيان (ت ٧٤٥) فى أثناء الحديث عن قراءة قوله تعالى (يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً) [٢] بفتح تاء (أبت) [٣] : " ... أو الألف فى (أبتا) للندبة فحذفها . قاله الفراء وأبو عبيدة وأبو حاتم وقطرب " [٤] .

الترجيح :

حذف ألف الندبة والاستغناء عنها بالفتحة مردود ، فيما يبدو لى ، لما يلى :

١ - أنّه لم يرد به سماع . قال ابن مالك بعد ذكر رأى الكوفيين فيما تقدّم : " وليس لهم دليل على ذلك " [٥] . وقال الرضى (ت ٦٨٦) عنه : " ولم يثبت " [٦] .

٢- أن حمل قراءة النصب فى قوله تعالى (يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) [٢]

---

(١) شرحه ، جـ ١ : ١٥٦ . وينظر تذكرة النحاة ، لأبى حيان ، ص ٦٧٢ ، والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٥٤١ ، وشفاء العليل ، للسلسيلى ، جـ ٢ : ٨٢٣ ، والهمع ، للسيوطى ، جـ ٣ : ٦٩ = ١ : ١٨٠ ط ١ .

(٢) من الآية (٤) فى سورة يوسف .

(٣) وهى قراءة ابن عامر كما تقدم .

(٤) البحر المحيط ، جـ ٥ : ٢٧٩ ، وينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٢ : ١٢١ .

(٥) شرح الكافية الشافية ، جـ ٣ : ١٣٤٨ .

(٦) شرحه ، جـ ١ : ١٥٦ .

على الندبة غير مناسب ، لأنّ هذا الموضع ليس موضع ندبة [١] . وأنّ الألف المحذوفة في قراءة (يا بنيَّ ارْكَبْ مَعَنَا) يحتمل أنْ تكون حذفت لالتقائها مع الراء [٢] . إلى جانب أنّ بعضهم قال : إنّ الندبة خاصّة بكلام النساء [٣] .

٣ - أن القصد من ألف الندبة مدّ الصوت على المندوب وحذفها يتنافى مع الغرض التي جلبت من أجله فيما أرى .

---

(١) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٢ : ١٢١ ، والبحر ، لأبي حيان ، جـ ٥ : ٢٧٩ .

(٢) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٢ : ٩٢ - ٩٣ ، والبحر ، لأبي حيان ، جـ ٥ : ٢٦٥ .

(٣) ينظر الأصول ، لابن السراج ، جـ ١ : ٣٥٨ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٢ : ١٣ ، ١٤ .

المبحث الحادي والثلاثون

اسم الفعل (فَعَالِ) معدول عن المصدر .*

العـرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول رجل من كندة :

سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ بِمَقْتَلِ رَبِّهِمْ حِجْرِ ابْنِ أُمِّ قَطَامِ عَزَّ قَتِيلَا

:" و (قطام) : مخفوضة بإضافة الأمّ إليها ، وهي مخفوضة في كلّ حال ... وإنّما صارت مخفوضة في كلّ حال لأنها تجري مجرى الأمر من قولك : قوال قوال ، ونزال نزال ، ونظار نظار . قال الفراء : كان الأصل في هذه الأشياء مصدراً فصرفت عن المصدر إلى الأمر ، ففتح أوّلها ليفرق بين الأمر والمصدر ، وكسر آخرها لأنّ المجزوم إذا حرّك حرّك إلى الخفض ".(١)

التوضيـح :

يرى الفراء فيما نقله عنه أبو بكر أنّ اسم الفعل (فعال) معدول عن المصدر ، وذلك المصدر المعدول عنه هو (فعال) لقوله : ففتح أوّلها ليفرق بين الأمر والمصدر

---

* مذهب سيبويه أنّ اسم الفعل (فعال) معدول عن فعل الأمر (افعل)، وحرّك بالكسر لأنّ الكسر ممّا يؤنّث به . ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٢٧٢ ، ٢٧٧ = ج ٢ : ٣٧-٣٨ ، ٤٠ ط. بولاق . وتبعه على ذلك أكثر النحويين . ينظر المخصص ، لابن سيده ، ج ١٧ : ٦٣ ، وأمالي ابن الشجري ، ج ٢ : ١١٠ ، والإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب ، ج ١ : ٥٠٠ ، وشرح الرضي ، ج ٢ : ٧٦ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٤٧ = ١ : ١٦ ط ١.

(١) الشرح ، ص ١١.

أمّا كسر آخره فهو ناتج، كما يفهم من كلا مه، عن التقاء الساكنين؛ لأنّ تلك الصيغة ساكنة الآخر وقبلها ألف. وما علّل به ينطبق على ما التقى فيه الساكنان في كلميتين مثل: أكرمِ الرجل. أمّا إذا كان الساكنان في كلمة واحدة وأوّلهما حرف علّة فإنّ حرف العلّة يحذف ويبقى الحرف الصحيح ساكنا نحو: (نم) و (قل) و (بع).

ويرى أبو بكر أنّ معنى تلك الصيغة هو معنى فعل الأمر (فَاعِلْ) لقوله في كتابه المذكر والمؤنث عن قولهم: قوال قوال، ونظار نظار: "يريدون: قاول قاول وناظر ناظر. قال الفراء: الأصل فيها أن تكون مصادر..."[1]. ولعلّه قد أخذ ذلك عن الفراء. ويرى كثير من النحويين أنّ معناها معنى فعل الأمر (افْعَلْ) فمعنى نحو (حذار) احْذَرْ، و (دراك) أَدْرِكْ.[2]

وقد ذهب بعض النحويين واللّغويين إلى أنّ تلك الصيغة معدولة عن مصدر كما ذهب إليه الفراء لكنّ المصدر المعدولة عنه هو المفاعلة. ومن هؤلاء المبرد (ت٢٨٦) لقوله: "فمما لا يكون إلا معرفة مكسورا ما كان اسما للفعل نحو: نزال يا فتى، ومعناه: انزل، وكذلك تراك زيدا، أي اتركه، فهما معدولان عن المتاركة والمنازلة"[3]. وقد علّل البناء على الكسر بأنّها معدولة عن مصادر مؤنثة[4]. ومنهم الجوهري (ت٣٩٣)

---

(١) ص ٦٠٠.

(٢) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث.

(٣) الكامل، جـ ٢: ٦٩ وينظر المقتضب، جـ ٣: ٣٦٨. وقد صحح السيوطي هذا الرأي. ينظر الهمع، جـ ١: ٩٥ = ١: ٢٩ ط ١.

(٤) ينظر الكامل، جـ٢: ٦٩ والمقتضب، جـ ٣: ٣٦٩، ٣٧٢.

لقوله : " و (نزال) مثل (قطام) بمعنى (النُّزُل) - وهو معدول عن المنازلة ".(١)

وذهب بعض المعاصرين إلى إخراج هذه الصيغة عن أسماء الأفعال ورأوا أن تلحق بالمصادر من هؤلاء الدكتور تمام حسان لقوله : " .. على أنّ هناك صيغا قياسية تأتي على معنى خوالف الإخالة (٢) ولا تعدّ منها ، مثل : نزال ودراك ... والأولى بهذه الصيغ القياسية أن تلحق بقسم المصادر من أقسام الكلم " .(٣) وعلّل ذلك بأن المصدر في نحو : (ضربا زيدا) يؤدّي معنى الفعل مع عدم خروجه عن المصدريّة .

ومنهم الدكتور محمد جبر، لا ستدلا له برأي الدكتور تمام حسّان وبآراء بعض المستشرقين الذين يرون أنّ المصدر (فَعَالِ) كان أصله (فِعَال)، ثُمَّ قال بعد ذلك : وبهذا تتظافر الصيغة والوظيفة في إخراج صيغة (فَعَالِ) الأمريّة من عداد الخوالف وإلحاقها بالمصادر ".(٤)

الترجيح :

الذي يبدو لي أنّه ربّما يكون أصل صيغة (فَعَالِ) المصدر (فِعَال) كما ذكر الفراء ، وتدلّ على معنى فعل الأمر من ذلك المصدر ، ثم تُوسّع فيها لتدلّ على معنى فعل الأمر (افْعَل) ، فيكون (نَزَالِ) مثلا من (النِّزال) بمعنى (نَازل) ثم توسع فيه بعد ذلك ليدلّ على معنى الفعل (انْزِل) ، وبني لتضمّنه معنى الأمر ، وحرّك بالكسر

---

(١) الصحاح ، ج ٥ : ١٨٢٩ ، وينظر ج ٣ : ٠٣٧٨.
وممن ذهب إلى أن أصلها مصادر الرضي ، لكنه لم يحدد المصدر المعدولة عنه. ينظر شرحه ج ٢ : ٠٦٦.

(٢) يقصد بخوالف الإخالة أسماء الأفعال .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٠١١٧.

(٤) أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠م) ، ص ٠١٧٣.

للإبقاء على حروف المصدر المأخوذ منه ، إذ لو بنى على السكون لالتقى ساكنـــــان ولحذف الألف وأصبحت الصيغة (نَزَلْ) ... والله أعلم .

المبحث الثاني والستون

العامل في جـــواب الأمـــــر .*

العـرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَىٰ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

:" قال بعض أهل اللغة : (نبك) مجزوم على تأويل الأمر ، وقال : التقدير : قفا فلنبك . واحتجّ بقول اللّٰه عزّ وجلّ : **(ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا)**(١) . قال : فمعناه : ذرهم فليأكلوا . قال : وكذلك قوله عزّ وجلّ : **(قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا)**(٢) . فمعناه : فليغفروا . وقال آخرون : (نبك) مجزوم لأنّه جواب جزاء مقدّر ، والتقدير : قفا إنْ تقفا نبك ، كما تقول للرجل : اقصد فلانا ينفعك . معناه : إنْ تقصده ينفعك . وقال الفراء : الأمر لا جواب له في الحقيقة ، وذلك أنّك إذا قلت للرجل : أطعِ اللّٰه يدخلك الجنة ، التقدير : أطع اللّٰه إنْ تطعه يدخلك الجنّة ؛ لأنّه لا يدخل الجنـــة

---

* مذهب الخليل وسيبويه والمبرد أنّ جواب الطلب مجزوم بالطلب نفسه لما يتضمنه من معنى (إنْ) الشرطيّة . ينظر الكتاب ، جـ ٣ : ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ = ١ : ٤٤٩ ، ٤٥٠ ط . بولاق ؛ والمقتضب ، جـ ٣ : ٨٠ ، ١٣٣ ؛ وشرح الرضي ، جـ ٢ : ٢٦٥ ؛ وشرح ألفية ابن معطي ، لابن القواس ، جـ ١ : ٣٣٥ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ٤ : ٢١٢ ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ٢٤٩ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٣ : ٩٦ ؛ وشرح الأشموني ، جـ ٣ : ٢٣٢ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، جـ ٢ : ٢٤١ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٤ : ١٣٣ = جـ ٢ : ١٥ ط ١ .

(١) من الآية (٣) في سورة الحجر .

(٢) من الآية (١٤) في سورة الجاثية .

بأمرك إنّما يدخل الجنة إذا أطاع اللّه تبارك وتعالى " .(١)

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرىء القيس أيضا :

وإنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنّي خَلِيقَةٌ فَسُلّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَنسُلِ

: " وموضع (تنسل) جزم ، لأنّه جواب للجزاء المقدّر والتقدير : فسلّي ثيابي من ثيابك ، أي إن تسلّيها تنسل ".(٢)

وهناك موضعان مماثلان للموضع الأخير ، أكتفي بالإحالة إليهما .(٣)

التوضيح :

ذكر أبو بكر قولين في العامل في جواب الأمر . أحدهما : أنّه مجزوم بلام أمر مقدّرة ، والآخر أنّه جواب جزاء مقدّر . ولم يصرّح بأصحاب هذين القولين .

ويبدو لي أنّ الفراء على رأس أصحاب القول بتقدير جزاء مقدر إن لم يكن هو وحده المعني بقول أبي بكر : وقال آخرون : (تنبك) مجزوم لأنّه جواب جزاء مقدّر ، لقوله بعد ذلك : وقال الفراء : الأمر لا جواب له في الحقيقة ... إلخ ، ولأنّ ذلك قد حكي عنه . قال أبو حيان (ت ٧٤٥) : " وقال الفراء جواب الأمر معه شرط مقدّر تقول : أطع اللّه يدخلك الجنّة أي إن تطعه يدخلك الجنّة ".(٤) وكان أبو حيان قد حكى قبل ذلك قول سيبويه (ت ١٨٠) ولا تتّفاقه مع تقدير الفراء عقّب عليهما بقوله :" ومخالفة هذا القول للذي قبله أنّ الشرط في هذا مقدّر بعد فعل الأمر ، وفي الذي قبله الأمر

---

(١) الشرح ، ص ١٨ .

(٢) م . ن ، ص ٤٦ - ٤٧ .

(٣) ينظر م . ن ، ص ٣٧٥ س ١١ ، و ٣٨٨ س ٦

(٤) البحر المحيط ، ج ٥ : ٤٢٦ .

مضمّن معنى الشـرط ".[1]

وما حكى عن الفراء تجد ما يشير إليه في معانى القرآن فى عدّة مواطن منهـا قوله : "إذا أوقعت الأمر على نكرة بعدها فعل فى أوّله الياء والتاء والنون والألـف كان فيه وجهان : الجزم على الجزاء والشرط ... كقول القائل : أعرنى دابة أركبها ".[2]

وقد أخذ أبو بكر برأى الفراء ، لجعله جواب الأمر فى (سلى ثيابى من ثيابـك تنسل) مجزوما لأنّه جواب جزاء مقدّر وكذلك فى الموضعين المماثلين اللذين سبقـت الإشارة إليهما .

وممن تبعه أيضا ابن السراج[3] (ت ٣١٦) ، وابن برهان[4] (ت٤٥٦) ، والزمخشرى[5] (ت٥٣٨) ، وعبد الرحمن الأنبارى[6] (ت ٥٧٧) ، وابن الناظم[7] (ت ٦٨٦) وأبو حيان[8] (ت٧٤٥) ، والمرادى[9] (ت٧٤٩) وغيرهم[10] . ونسب ابن مالك (ت٦٧٢) وغيره الأخذ بهذا الرأى إلى أكثر المتأخرين[11] ، ونسبه ابن هشام (ت٧٦١) للجمهور

---

(١) م . ن ، ص . ن .

(٢) جـ ٢ : ١٦٢ . وينظر جـ ١ : ١٥٧ ، ١٥٩ ، و جـ٢ : ٣٦ ، ١٨٧ ، ٣٠٦ ، و جـ ٣ : ٤٥ .

(٣) ينظر الأصول ، جـ ٢ : ١٦٢ .

(٤) ينظر شرح اللمع ، جـ ٢ : ٢٧٠

(٥) ينظر شرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٧ : ٤٧ .

(٦) ينظر الإنصاف ، جـ ٢ : ٥٤٤ (م٧٢) .

(٧) ينظر شرح الألفية ، ص ٢٦٨ .

(٨) ينظر الهمع ، للسيوطى ، جـ ٤ : ١٣٥ = جـ ٢ : ١٥ ط ١ .

(٩) ينظر توضيح المقاصد ، جـ ٤ : ٢١٣ .

(١٠) ينظر شرح الأشمونى ، جـ ٣ : ٢٣٣ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ٢ : ٢٤١

(١١) ينظر شرح الكافية الشافية ، جـ ٣ : ١٥٥١ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ ٢ : ٢١٢ ؛ وشرح الأشمونى ، جـ ٣ : ٢٣٢ ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ٤ : ١٣٥ = ٢ : ١٥ ط ١ .

ورجّحه هو أيضا [١]. وأضاف قائلا : " وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جـــواب شرط مقدّر لأنّ تقدير ه يستلز م ألا يتخلف أحد ... ولكن التخلف واقع "[١]. ثم أورد ردّ ابنه بد ر الدين عليه [٣]. والآية التي يشير إليها هي قوله تعالى :(**قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ**) [٤].

والذي يظهر لي من كلام ابن مالك أنّه لم يبطل ذ لك الرأي بالآ ية وإنما منـــع جعلها داخلة فيه فقال عنها :" وليس بصحيح قول من قال : إن أصله (قل لهم فإن تقـــل لهم يقيموا)،لأنّ تقد ير ذ لك يلزم منه ألاّ يتخلف أحد ..."[٥]

هذ ا عن جزم جواب الطلب لأ نّه جواب لجزاء مقدّر . وبقي القول الأوّل وهـو جزمه بلا م الأمر المقدّ رة . ويبد و لي أنّه قول كو في أيضا ، لأ نّ جواز إعمال لام الأ مر مقد رة هو مذ هب الكوفيين ، جاء في الأ شباه للسيوطي " ... هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عمله ؟ فمذ هب البصريين : لا ، و أنّه لا يجوز حذ ف شيء من الجوازم أصـــلا وابقاء عمله . ومذ هب الكوفيين : نعم " .[٦]

---

(١) ينظر المغني ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠.

(٢) م . ن ، ص . ن

(٣) ينظر م . ن ، ومضمون الردّ : أنّه يحتمل أن يكون على حذف المضاف،وأنّ الأ صـل يقم أكثرهم . أو أنّ المراد بالعباد المخلَصين منهم . وينظر التبيـــان ، للعكبري ، ج ٢:٧٦٩، وحاشية الصبان ، ج ٣ : ٢٣٣.

(٤) من الآية (٣١) في سورة ابراهيم .

(٥) شرح الكافية الشافية ، ج ٣:١٥٦٩ ، وقد خرج ابن مالك الآية على حذ ف لا م الأمر ، لأنّ الفعل المجزوم بعد الأمر (قُلْ) . وينظر الجنى الد اني ، ص ١٥٥.

(٦) ج ٢:١٤٧. وقد ذ كر الأخفش مثل ما نسبه السيوطي للكوفيين لكنّه لم يصرّح بنسبته إليهم وإنما قال : " وقد زعم قوم ..." إلخ . معاني القرآن ، ج ١ : ٧٥ . وينظر الإنصاف لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢:٥٣٠-٥٣٣، ٥٤٤(م٧٢) ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ، ج ٤: ٣٣٥.

وقد عزى ذلك إلى الكسائى منهم لكنه اشترط أن يتقدّمه الأمر من القول [١] كما فى الآية السابقة فى العرض وهى قوله تعالى :(**وَقُلْ لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا**)٠ وتبعه ابن مالك [٢] ٠ ولعلّ غيره من الكوفيين لم يشترط ذلك الشرط [٣] ٠

وقد ضعف بعضُ النحويين حذفَ لام الأمر مطلقا بـ " أنّه لا يستقيم من جهة المعنى فى كلّ موضع إلا بتجوّز وتكلّف فى بعض المواضع ٠ نحو (أكرمنى أكرمك) أما التجوز فلِمَا قيل من أنّ أمر المتكلم نفسه إنما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبى وأمّا التكلّف فلأن دخول لام الأمر على فعل المتكلّم قليل٠٠٠فلا يحسن تخريج الكثير عليه "[٤].

الترجيح :

الراجح فى نظرى أنّ العامل فى جواب الأمر هو الأمر نفسه كما هو مذهب الخليل ومن تبعه [٥] لتضمن الأمر معنى (إن) كتضمن (مَنْ) معناها [٦] ٠ وذلك أنّ الأمر لا يكون

---

(١) ينظر الجنى الدانى، للمرادى، ص ١٥٥ ؛ والمغنى، لابن هشام، ص ٢٤٨؛ والهمع، للسيوطى، جـ ٤:٣٠٨ = ٢ : ٥٥ ط ١٠

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية، جـ ٣ : ١٥٦٩ ؛ والمراجع المذكورة فى التعليق السابق ٠

(٣) ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تح، إبراهيم الأبيارى، (بيروت : دار الكتاب اللبنانى، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ) ، جـ ٣: ٨١١ ؛ وتوضيح المقاصد، للمرادى جـ ٤:٢١٢-٢١٣ ؛ والمساعد ، لابن عقيل، جـ ٣:٩٧، وشرح الأشمونى، جـ ٣ : ٢٣٢؛ والهمع، للسيوطى، جـ ٤:١٣٥ =٢:١٥ ط ١٠

(٤) حاشية الصبان، جـ ٣: ٢٣٢ - ٢٣٣٠

(٥) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث ٠

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك، جـ ٣:١٥٥١ ، وشرح الرضى، جـ٢:٢٦٦٠

إلا لغرض ، وإذا كان كذ لك فقد تضمّن فى المعنى أنّه سبب لمسبب ، فإذا ذكر المسبّب علم أنّ الأمر هو السبب وهذا معنى الشرط والجزاء [1]، فاستحقّ بذ لك أن يعمل فى الجواب كما يعمل الشرط فى جوابه .

---

(١) ينظر الإيضاح فى شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ٢ : ٣٦.

المبحث الثالث والستون

رفع الفعل المضارع بحروف المضارعة .*

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عنترة :

يُخْبِرْكِ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيعةَ أَنَّنِي أَغْشَى الْوَغَى وَأَعِفُّ عِنْدَ الْمَغْنَمِ

:" و (أغشى) مرتفع بالألف " .(١)

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلّزة :

إِذْ تَمَنَّوْنَهُم غُرُورًا فَسَاقَتْ هُمْ إِلَيْكُم أُمْنِيَّةٌ أَشْرَاءُ (٢)

:" و تمنونهم مرفوع في اللفظ بالتاء " (٣)

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول لبيد :

أَسْهَلْتُ وَانتَصَبَتْ كَجِذْعِ مُنِيفَةٍ جَرْدَاءَ يَحْصَرُ دُونَهَا جُرَّامُهَا (٤)

:" و (يحصر) مرفوع في اللفظ بالياء " .(٥)

---

* مذهب البصريين أنّ رافعه وقوعه موقع الاسم . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٣: ٩ - ١٠ ، ١١ = ١ : ٤٠٩ ، ٤١٠ ط. بولاق ، والمقتضب ، للمبرد ، جـ ٢ : ٥ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ٢ : ٥٥١ (م٧٤) ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٧ : ١٢ ، والمغني ، لابن فلاح (ر . د) ، جـ ١ : ١١٩ مج ٢.

(١) الشرح ، ص ٣٤٥.

(٢) قال أبو بكر في شرح هذا البيت : يقول : تَمَنَّيْتُمْ لِقَاءَهُمْ أشرا ، أي بطرا . فساقتهم إليكم أمنية ذات أشر .

(٣) م . ن ، ص ٤٩٠.

(٤) أسهلت : نزلت السهل . وانتصبت : أي الفرس . منيفة : نخلة طويلة . يحصر : يضيق صدره . جرامها : صرامها . (عن الشرح).

(٥) م . ن ، ص ٥٨٣.

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

عَلَىٰ آثارِنَا بِيضٌ حِسَانٌ نُحَاذِرُ أَنْ تُقَسَّمَ أَوْ تَهُونَا

:" وموضع (نحاذر) رفع في اللفظ بالنون " (١)

وهناك مواضع مماثلة قال فيها عن الفعل المضارع : إنّه مرفوع بالألف(٢)، أو بالتاء (٣)، أو بالياء (٤)، أو بالحرف الذي في أوّله (٥).

التوضيح :

يرى أبو بكر أنّ (المستقبل) أي الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوّله وهي : الألف ، والتاء ، والياء ، والنون .

وهذا الذي أخذ به هو مذهب الكسائي، وقد صرح بنسبته إليه في إيضاح الوقف والابتداء فقال : " ... وذلك أنّ الفعل المستقبل مرفوع بالحرف الذي في أوّله في قول الكسائي، ف (نستعين) مرفوع بالنون التي في أوّله ".(٦)

وتجد هذا الرأي منسوبا إلى الكسائي في عدد من كتب النحو.(٧)

---

(١) م . ن ، ص ٤٢١.

(٢) ينظر م . ن ، الصفحات : ٥٤ س ٣ ، و ٢١٨ س ١٦ ، و ٣٥٠ س ١٨ ، و ٤٤٥ س ١٣.

(٣) ينظر م . ن ، الصفحات : ٣١٩ س ١٢ ، و ٤٣٧ س ١٤ ،و ٥٨٠ س ١٠، و٤٦٥ س ١٦.

(٤) ينظر م . ن ، ص ٣٥٢ س ٢٠ ، و ٣٥٨ س ١٢.

(٥) ينظر م . ن ، ص ١٩٣ س ٤.

(٦) ج ٢١ : ١٥٣.

(٧) ينظر أسرار العربية ، لعبد الرحمن الأنباري ، ص ٢٨-٢٩ ؛ والإنصاف ، له كذلك ج ٢ : ٥٥١ (م ٧٤) ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ١٢ ؛ والمغني في النحو ، لابن فلاح ، (رسالة) ، ج ١ : ١١٩ مج ٢ ؛ وشرح الرضي ، ج ٢ : ٢٣١ ؛ وشرح ألفيّة ==

وحجته فى رفع الفعل بتلك الحروف " أنه قبلها كان مبنيا وبها صار مرفوعا ، فأضيف العمل إليها ضرورة إذ لا حادث سواها ".(١)

وقد ردّ ما ذهب إليه بأنّ تلك الحروف إذا دخلت على الفعل تصير كجزء من حروفه وجزء الشيء لا يعمل فى باقيه ، لأنّه لا يكون عاملا فى نفسه (٢). وبأن النواصب والجوازم تعمل فى الفعل مع وجود تلك الحروف (٣). وأجيب عن عملها فى الفعل وهى كالجزء منه بأنّ الفعل يعمل فى الفاعل وهو كالجزء منه فكذلك ههنا (٤). وأجيب عن عمل الناصب والجازم مع وجودها بأنّ ذلك راجع إلى ضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فيعزلها الطارىء المنفصل .(٥)

= ابن معطى ، لابن القواس ، جـ ١ : ٣١٤ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ ٤ : ١٧٢ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٣ : ٥٩ ، وشفاء العليل ، للسلسيلى ، جـ ٢ : ٩١٧ ، وشرح الأشمونى ، جـ ٣ : ٢٠٩ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ٢ : ٢٢٩ ، والهمع ، للسيوطى ، جـ ٢ : ٢٧٤ = ١ : ١٦٥ ط ١ ؛ والأشباه والنظائر ، له كذلك ، جـ ٢ : ٢٤٣ ؛ وحاشية الخضرى ، جـ ٢ : ١١٠ ؛ والموفى ، للكنغراوى ، ص ١١٤ .

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٧ : ١٢ . وينظر المغنى فى النحو ، لابن فلاح (ر ٠ د) ، جـ ١ : ١٢٢ مج ٢ ؛ وشرح الرضى ، جـ ٢ : ٢٣١ .

(٢) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ٢ : ٥٥٤ (م ٧٤) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٧ : ١٢ ؛ وشرح ألفيّة ابن معطى ، لابن القواس ، جـ ١ : ٣١٤ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ٢ : ٢٢٩ ؛ وحاشية الخضرى ، جـ ٢ : ١١٠ .

(٣) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ٢ : ٥٥٣ (م ٧٤) ؛ وأسرار العربية ، له كذلك ، ص ٢٩ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٧ : ١٢ ؛ وشرح ألفية ابن معطى ، لابن القواس ، جـ ١ : ٣١٤ .

(٤) ينظر المغنى فى النحو ، لابن فلاح ، (ر ٠ د) ، جـ ١ : ١٢٢ مج ٢ .

(٥) ينظر م ٠ ن ، ص ٠ ن ، وشرح الرضى ، جـ ٢ : ٢٣٠ ؛ وحاشية الصبان ، جـ ٣ : ٢٠٩ .

ويبد و أنّ الرضى (ت٦٨٦) يميل إلى رأى الكسائى، لقوله عن إرجاع الرفع إلى حروف المضارعة : " فإحالته عليها أولى من إحالته على المعنوى الخفى كما هو مذ هب البصريين والفراء " .(١)

ولعلّ من المناسب هنا الإشارة إلى مذ هب كلّ من الفراء (٢) وثعلب ، أمّا الفراء فيرى أنّ العامل فى المضارع تجرده من الناصب والجازم (٣)، ونسب إليه وإلى الأخفش (ت٢١٥) أنّ رافعه تعريته من العوامل مطلقا (٤) . وهو مذ هب جماعة من البصريين .(٥)

وردّ بعضهم الرفع بالتجرد بأنّه عد مى والعدم نسبته إلى الأشياء كلّها نسبة واحد ة . وأجيب بأنّ التجرد أمر وجودى ؛ لأنّه استعمال للمضارع على أوّل أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره ، والمجئ به على صفة ماليس بعد مى(٦)، وردّه سيبويه (ت١٨٠) ردا آخر ، فقال : " و من زعم أنّ الأفعال ترتفع بالا بتداء فإنّه ينبغى له أ ن

---

(١) شرحه ، ج ٢ : ٢٣١.

(٢) ينسب بعضهم مذ هب الفراء الذى بيانه إلى أكثر الكوفيين أو إلى الحذ اق منهم . ينظر الإ نصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ،ج٢ : ٥٥١(م٧٤)؛ وشرح الكافية الشافية ، لا بن مالك ، ج ٣ : ١٥١٩ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٤ : ١٧٢ ؛ وشرح الأشمونى ، ج ٣ : ٢٠٩ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٢٢٩؛ ونسبه ابن الناظم إلى الكوفيين مطلقا وذ لك راجع إلى ظنّه أنّه لاخلاف فى أنّ عامل المضارع معنوى ، ينظر شرح الألفية ، ص ٢٦٠ ،والأشباه والنظائر ، للسيوطى ، ج ٣ : ٢٤٣.

(٣) ينظر أسرار العربية ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ص ٢٩ ، وشرح المفصل لا بن يعيش ، ج ٧ : ١٢ ، وشرح عمدة الحافظ ، لابن مالك،ص ٣٢٩ ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢٣١، وشرح ألفية بن معطى ، لابن القواس ، ج ١ : ٣١٤ ، وتوضيح المقاصد ، للمراد ى ج ٤ : ١٧٢ ، وأوضح المسالك ، لابن هشام ، ج ٣ : ١٦٢ ، والموفى ، للكنغراوى ، ص ١٣٣ ، وأبو زكريا الفراء ، للد كتور أحمد مكى الانصارى ، ص ٤٢١.

(٤) ينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ٥٩ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج٢ : ٢٧٤=١ : ١٦٤ ط ١

(٥) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ١٢ ؛ والأشباه والنظائر ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٤٣ ، ـ ٢٤٤ . ونسبه ابن عصفور إلى الكوفيين . ينظر شرح الجمل ، ج ١ : ١٣١، وشرح ألفية ابن معطى ، لابن القواس ، ج ١ : ٣١٤ ؛ والتصريح ، لخالد الازهرى ، ج ٢ : ٢٢٩ ، وحاشية الخضرى ، ج ٢ : ١٠٩ ـ ١١٠.

(٦) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ١٢ ؛ وشرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٢٦١

ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ويجرّها إذا كانت في موضع ينجرّ فيه الاسم " [١]. ولعلّ الفراء قد اطّلع على ذلك الردّ فجعل الفعل مرفوعا بالتجرّد من الناصب والجازم، فلا يدخل عليه مثل ظننت زيدا يفعل، لأنّ (ظننت) يحتاج إلى منصوبين، فيجب على من قال: إن رفعه بالتجرد أن ينصبه، كما قال سيبويه؛ لأنّه لم يتجرد من العامل [٢].

وأما ثعلب فيرى أن رافعه مضارعته الأسماء [٣]، وقد نَسَبَ ذلك إلى سيبويه قال ابن يعيش (ت٦٤٣): " وقد توهّم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنّ مذهب سيبويه أن ارتفاعه بمضارعته الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه "[٤].

الترجيح:

ليس للخلاف في رافع المضارع فائدة، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي[٥]. وإن كان لا بدّ من الترجيح فالرّاجح في نظري رأي الفراء، لسلامته من النقض، كما يقول

---

(١) الكتاب، جـ ٣ :١١ = ١ :٤١٠ ط. بولاق.

(٢) وممن اختار رأي الفراء ابن الخباز أحمد بن الحسين (ت٦٣٧). ينظر الهمع، للسيوطي، جـ ٢ :٢٧٣ = ١ :١٦٤ ط ١، وابن مالك. ينظر شرح الكافية الشافية جـ ٣ : ١٥١٩؛ وشرح عمدة الحافظ، ص ١٠٩. وابن الناظم. ينظر شرح الألفية ص ٢٦٠؛ وابن الناظم النحوي، لمحمد علي حمزة سعيد، ص ٢٦٩. وابن هشام الأنصاري. ينظر أوضح المسالك، جـ ٣ :١٦٢.

(٣) ينظر توضيح المقاصد، للمرادي، جـ ٤ :١٧٢؛ والتصريح، لخالد الأزهري، جـ ٢ :٢٢٩؛ والهمع، للسيوطي، جـ ٢ :٢٧٤ = ١ :١٧٤ ط ١.

(٤) شرح المفصل، جـ ٧ :١٢.

(٥) ينظر الهمع، للسيوطي، جـ ٢ :٢٧٤ = ١ :١٦٥ ط. الأشباه والنظائر له كذلك، جـ ١ : ٢٤٤؛ وحاشية الخضري، جـ ٢ :١١٠؛ والنحو الوافي، لعباس حسن، جـ ٤ :٢٧٧؛ وقضايا الجملة الخبرية للدكتور معيض العوفي، جـ ١ :٢٠٢

ابن مالك [١]، ولأنه " كتب له البقاء إلى يومنا هذا ، كما يقول أُستاذنا الدكتور الأنصارى [٢]. أمّا الإعتراضات الواردة عليه فقد سبق بيان الردّ عليها .

---

(١) شرح الكافية الشافية ، جـ ٣ : ١٥١٩ .

(٢) أبو زكريا الفراء ، ص ٤٢١ ، وينظر مدرسة الكوفة ، للدكتور مهدى المخزومى ، ص ٢٩٣ ، ١٣٥ .

المبحث الرابع والستون

مجيء (كما) بمعنى (كي) *

العـــرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عنترة :

وإذَا صَحَوْتُ فَمَا أُقَصِّرُ عن نَـدًى ... وَكَمَا عَلِمْتِ شَمَائِلِـــي وَتَكَـــرُّمِي

:" (وكما علمت شمائلي) معناه : كعلمك شمائلي، أي ومثل علمك . فالكاف هنـا معناها : مثل . وتكون (كما) في غير هذا الموضع بمعنى (كي) . أنشد هشام وغيره:

وَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَـــــا فاصْرِفَنَّـــهُ ... كَمَا يَحْسَبُوا أنّ الْهَوَى حَيْثُ تَصْرِفُ "(١). (٢)

التوضيـح :

يرى أبو بكر أنّ (كما) تأتي بمعنى (كي)، لقوله : وتكون (كما) في غير هذا الموضع بمعنى (كي) . والظاهر أنّه يريد بجعلها بمعنى (كي) أنّها تنصب الفعل كما تنصبه (كي)، لا ستشهاده بالبيت السابق . حيث ورد فيه الفعـــل (يحسبـــوا) بعدها محذوف النون .

---

* مذهب جمهور البصريين أنّ (كما) لا تأتي بمعنى (كي) . ويمنعون نصب الفعل بها . ينظر الكتاب، لسيبويه، جـ ٣:١١٦= ١:٤٥٩ ط . بولاق؛ ومجالس ثعلب، جـ ١:١٢٧ = ١٥٤ ط ١ ؛ والإنصاف، لعبد الرحمن الأنباري، جـ ٢:٥٨٥ (م٨١) ؛ والهمع، للسيوطي، جـ ٤:١٠٣=٢:٦ ط ١ ؛ وشرح أبيات المغني، للبغدادي، جـ ٤:١١٩ .

(١) وفي مجالس ثعلب، جـ ١:١٢٧ = ١٥٤ ط ١ . (فاحفظنّه) مكان (فاصرفنه) ويروى (حيث تنظر) . ينظر الإنصاف، لعبد الرحمن الأنباري، جـ ٢:٥٨٦ (م٦٩) ؛ وضرائر الشعر، لابن عصفور، ص ١٤١ .

(٢) الشرح، ص ٣٤٠ .

وما ذهب إليه هو مذهب الكوفيين، لقول الكسائي : " (كما) تكون بمعنى (كي) "[1] ثم أنشد البيت المتقدّم في العرض . وقال هشام بن معاوية :"... وأصحابنا يقولون : (كما) مثل (كي) "[2] . وقال ثعلب : " زعم أصحابنا أن (كما) تنصب فإذا حيل بينهما رفعت ".[3]

ويفهم من حكاية ثعلب أنّه يشترط لنصبها مباشرتها الفعل[4]. كما يظهر أنهم لا يمنعون الرفع مع المباشرة ، لقول عبد الرحمن الأنباري(ت٥٧٧) فيما يحكيه عنهم : " وينصبون بها ما بعدها ولا يمنعون جواز الرفع ".[5]

وحجتهم على مجيئها بمعنى (كي) و في نصب الفعل بها " أنّه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم . قال الشاعر وهو صخر الغيّ :

جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أُخَفِّرَهَا والْقَومُ صِيدٌ كَأَنَّهُم رَمِدُوا [6]

أراد : كيما أخفرها ..."[7] ثم أوردوا ثلاثة شواهد مماثلة منها البيت المتقدم في العرض ، وتأوّل البصريون ذلك " على أنّ الأصل (كيما) حذفت ياؤه ضرورة، أو الكاف

---

(١) مجالس ثعلب ، ج ١ : ١٢٨ = ١٥٥ ط ١.

(٢) م . ن ، ص ١٢٧ = ١٥٤.

(٣) م . ن ، ص . ن ، وينظر شرح مقصورة ابن دريد، لابن هشام اللخمي ، ص ٤١٠ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٨٥ (م٨١)؛ وتذكرة النحاة ، لأبي حيان ص ٥٥٩-٥٦٠ ؛ والجنى الداني ، للمرادي ، ص ٤٥١؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١٠٢ = ٢ : ٦ ط ١.

(٤) وينظر شرح أبيات المغني ، للبغدادي ، ج ٤ : ١١٩.

(٥) الإنصاف ، ج ٢ : ٥٨٥ (م٨١).

(٦) أخفرها : أمنعها وأؤمنها وأجيرها . والأصْيد : هو الذي يرفع رأسه كبرا ، وكذلك الذي لا يستطع الالتفات من داء . ورمد : هلك . ينظر اللسان ، لابن منظور، ج٣: ١٨٦ (رمد) ، وص ٣٦٢ (صيد) ، و ج ٤ : ٢٥٣ (خفر).

(٧) الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٨٥-٥٩٠ (م٨١) .

الجارة كفّت بما وحذف النون من الفعل ضرورة " [1] أي إذا كان من الأفعال الخمسة .

وأصل (كما) عند الكوفيين (كيما) أيضا ، لقول ابن جنّي(ت٣٩٢) : " يحكي الكوفيون أنّ (كما) من حروف النصب للفعل ... وقال الكسائي، فيما أظنّ :إنّ أصله (كيما) ، فحذفت الياء " . ولقول ابن مالك (ت٦٧٢) : " وزعم الفارسي أنّ الأصل (كيما) فحذفت الياء " [2] وتعقيب أبي حيان (ت٧٤٥) عليه بقوله : " هذا الذي ذهب إليه الفارسي مذهب الكوفيين ".[3]

وقد أنكر ابن مالك أنّ أصلها كذا للفقال : " وهذا تكلّف لا دليل عليه ولا حاجة إليه "[4]. أمّا أبو حيان فقال : " بل هو تأويل عليه دليل ، وإليه حاجة ، وذلك أنّه لم يثبت النصب بـ (كما) في موضع خلاف هذا المختلف فيه ، فيحمل هذا عليه . والنصب ثابت بـ (كيما) ، والعلّة في (كيما) أصل وفي كاف التشبيه المكفوفة بـ (ما) ليس أصلا ... فالأولى أن يعتقد أنّ أصلها (كيما) ، لظهور التعليل فيها ، ولثبوت النصب بـ (كيما) " [5].

وذهب المبرد (ت٢٨٦) مذهب الكوفيين في النصب بها " [6] وكذلك ابن سيده (ت٤٥٨) ، وذكر أنّ أصلها (كيما) أيضا ، وأن حذف الياء منها لغة [7]، وكذلك ابن

---

(١) الهمع ، للسيوطي، ج ٤: ١٠٣ = ٢:٦ ط ١.

(٢) شرح أبيات المغني، للبغدادي، ج ٤:١١٨-١١٩.

(٣) م . ن، ص ١١٨.

(٤) م . ن، ص . ن؛ وينظر الجنى الداني، ص ٤٥١.

(٥) شرح أبيات المغني، ج ٤:١١٨.

(٦) ينظر الإنصاف، لعبد الرحمن الأنباري، ج ٢:٥٨٥ (م٨١) ؛ وشرح الرضي، ج ٢: ٢٤٠ ، والهمع، للسيوطي، ج ٤:١٠٢=٢:٦ ط ١.

(٧) ينظر اللسان، لابن منظور، ج ١٥: ٢٣٦ (ك ي أ).

مالك، ويرى أن أصلها كاف التشبيه كفّت بـ(ما) ودخلها معنى التعليل فنصبت بقلّة[1]، وكذلك المالقى (ت ٧٠٢) وذهب إلى أنها بسيطة، وأنّ لها ثلاثة مواضعَ أحدها نصب المضارع[2] وقد أنكر عليه المرادى (ت ٧٤٩) قوله: إنّها بسيطة، فقال: "ولم أر أحدا ذكر أنّ (كما) بسيطة غير هذا الرجل. وليس الأمر كما ذكر.."[3]. وقد استحسن مذهبهم أيضا الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد حين قال: "... وهذا كلّه جدل ولجاج فى الخصومة. والذى ذهب إليه الكوفيون أقرب من جميع ما قالوه"[4].

الترجيح:

لا أميل إلى النصب بـ(كما) لعدم ورود سماع بذلك لا يحتمل التأويل أما ما استشهد به الكوفيون ففيه احتمال والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

---

(١) ينظر توضيح المقاصد، للمرادى، جـ ٤: ١٨٠؛ والجنى الدانى، له أيضا، ص ٤٥١؛ وشرح أبيات المغنى، للبغدادى، جـ ٤: ١١٨.

(٢) ينظر رصف المبانى، ص ٢٨٨.

(٣) الجنى الدانى، ص ٤٥١.

(٤) الانتصاف من الإنصاف (بهامش الإنصاف لعبد الرحمن الأنبارى)، جـ ٢: ٥٨٨، وينظر نفسه، ص ٥٨٩، ٥٩٢.

المبحث الخامس والستون

حذف (لا) النافية و (أن) المصدرية مع بقاء عملها *

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيَافِ مِنَّا ... فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا

:" وموضع (أن) نصب على معنى : لأن لا تشتموا . فحذف الخافض واكتفى بـ(أن) من (لا) فأسقطها . قال الله عزّ وجلّ : (**رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ**) (١) معناه : لأن لا تميد. قال الشاعر :

رَأَيْنَا مَا يَرَى الْبُصَرَاءُ فِيهَا ... فَآلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا

معناه : أن لا تباع . وقال الراعي :

أَيَّامَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي ... لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلَا (٢)

---

* مذهب البصريين منع حذف (أن) وبقاء عملها من غير بديل ، والبديل عندهم ما ينتصب بعده الفعل بـ (أن) مضمرة . وهو الفاء ونحوها . ينظر المقتضب للمبرد ، جـ ٢ : ٨٢ ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ٢ : ٥٦٠ (م٧٧). كما يرون أيضا أنّ (لا) النافية لا يجوز حذفها ، وما ورد من ذلك أوّلوه على حذف مضاف ، نحو البيت الآتي في العرض فالتقدير فيه : كراهية أن تشتمونا وقد ذكر ذلك التأويل أبو بكر لكنه لم يصرّح بنسبته إليهم ، وينظر معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، جـ ٢ : ١٤٩ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٢ : ٤٩٥ ، و جـ ٣ : ٤٠٩ ؛ وشرح القصائد التسع ، له كذلك ، جـ ١ : ٤١٦ ، جـ ٢ : ٦٧٤ .

(١) من قوله تعالى : (**وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تميد بكم**) من الآيتين (١٥) في سورة النحل و (١٠) في سورة لقمان .

(٢) قال سيبويه :" كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة " . الكتاب ، جـ ١ : ٣٠٥ = ١ : ١٥٤ ط . بولاق . والوا و بمعنى (مع) .

معناه : أن لا تميل . وربما حذفوا (أنْ) واكتفوا منها بـ (لا) كقول الشاعر :

وَاحْفَظْ لِسَانَكَ لَا تَقُولَ فَتُبْتَلَى ... إِنَّ الْبَلَاءَ مُوَكَّلٌ بِالْمَنْطِقِ (١)

معناه : لأن لا تقولَ . وربّما حذفوا (أنْ) و (لا) جميعا . قال أبو النجم :

أو صيكِ أَنْ يَحْمَدَكِ الأَقَارِبُ ... وَيَرْجِعَ الْمِسْكِينُ وَهْوَ خَائِبٌ .

أراد: أن لا يرجعَ المسكين وهو خائب .

وقال بعض النحويين : أراد كراهة أن تشتمونا فحذف الكراهة وأقام (أن) مقامها . كما تقول : الشعر زهير ، تريد الشعر شعر زهير ".(٢)

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول لبيد :

أَقْضِي اللُّبَانَةَ لَا أُفَرِّطُ رِيبَةً ... أَوْ أَنْ تَلُومَ بِحَاجَةٍ لُوَّامُهَا *

: " ويروى : (أقضي اللبانة أن أفرّطَ ريبة) فمعناه : لأن(٣) أفرط ريبة ، فاكتفى بـ (أنْ) من (لا) ، كما قال اللّه عزّ وجل : (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا)(٤) أراد : لأن لا تضلّوا، فاكتفى بـ (أن) من (لا) فأسقطها . ومن رواه (لا أفرّطُ) أراد لأن لا أفرّط، فحذف (أن) واكتفى بـ (لا) منها ورفع المستقبل بفقد الناصب**. ويجوز في العربيّة

---

(١) في حماسة البحتري ، (مصر : المطبعة الرحمانية ، ط ١ ، ١٩٢٩م)، ص ٣٦٨ (أن تقول) مكان (لا تقول). والبيت فيه منسوب لصالح بن عبدالقدّوس المتوفى قبل ١٦٩هـ.

(٢) الشرح ، ص ٤٢٠-٤٢١ ؛ وينظر الأضداد ، ص ٣١١ .
* اللبانة : الحاجة ، وأفرّط : أقدم ، وقيل : أقصر . (عن الشرح).

(٣) هكذا في المطبوع . ولعله : لئلا ، كما هو ظاهر من السياق بعده .

(٤) من الآية الأخيرة في سورة النساء.

* * رفع المضارع بعد حذف (أن) جائز عند الكسائي والفراء كما أنّه جائز عند الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد. ينظر الكتاب ، جـ ٣:٩٩-١٠٠ =١:١:٤٥٢ ط . بولاق . ومعاني القرآن للفراء ، جـ ١:٥٣ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ١٢٦ ، والمقتضب ، جـ ٢:٨٢ ، ١٣٤ ، والأصول ، لابن السراج ، جـ ٢: ١٦٢ ، ١٧٧ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٢:٨٢٨.

(لا أفرّط ريبة) على إضمار (أن) كما قال الشاعر :

احْفَظْ لِسَانَكَ لَا تَقُولَ فَتُبْتَلَى إِنَّ الْبَلَاءَ مُوَكَّلٌ بِالْمَنْطِقِ " (١)

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول طرفة :

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِى أَشْهُدُ الْوَغَى وَأَنْ أَحْضُرَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى (٢)

: " ويروى (ألا أيّهذا اللائمى أشهدَ الوغى) بالنّصب ، فَمَنْ نصب أضمر (أنْ) ، ومن رفع قال : لمّا فقد المستقبل (أنْ) رُفع بالحرف الذى فى أوّلِهِ . قال الشاعر :

وَهَمَّ رِجَالٌ يَشْفَعُوا لى فَلَمْ أَجِدْ شَفِيعًا إِلَيْهِ غَيْرَ جودِيُعَادِلُه (٣)

وقال الآخر :

أَلَا لَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ أَعْرِفَكُمْ وَصَاغَنَا اللّٰهُ صِيغَةً ذَهَبَا

أراد قبل أن أعرفكم ، وأراد فى البيت الأوّل : وهمّ رِجالٌ أن يشفعوا " (٤).

التوضيح :

تشتمل المواضع السابقة على مسألتين أجازهما أبو بكر وكلاهما مما أجازه الكوفيون .

الأولى : حذف (أن) مع بقاء عملها ، لقوله : وربّما حذفوا (أن) واكتفوا منها بـ (لا) وقوله : وربما حذفوا (أن) و (لا) جميعا . وقوله : ويجوز فى العربية

---

(١) الشرح ، ص ٥٧٣.

(٢) وذكر أبو بكر أنه يروى : (أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرَ الْوَغَى).

(٣) من شواهد الهمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ١٤٣ = ٢ : ١٧ ط ١ . ولم ينسبه.

(٤) الشرح ، ص ١٩٣.

: لا أفرط ريبة ، على إضمار (أن) . وقد أورد على ذلك عددا من الشواهد إلى جانب روايتى النصب في بيتى لبيد وطرفة .

ومن إجازة ذلك عند الكوفيين قول عبد الرحمن الأنبارى (ت٥٧٧) : " ذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) الخفيفة تعمل فى المضارع النصب مع الحذف من غير بدل"[1] وقد نسب إليهم ذلك المبرد (ت٢٨٦) لكنه لم يصرّح بهم فقال عن (مره يحفرُها) : " وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار (أن) ، والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض ، نحو الفاء والواو ..." [2] وقد أجازه هو على بعد فقال : " وقد يجوز وهو بعيد ..." [3] .

ويظهر أنّ ثعلبا يوافق البصريين ، لقوله عن قول العرب (خذ اللص قبل يأخذ ك) : " هذا شاذ " [4].

وحجة الكوفيين على النصب بـ (أنْ) مضمرة السماع وأورد منه عبدالرحمن الأنبارى (ت٥٧٧) قراءة عبد الله بن مسعود رضى اللّٰه عنه (**وإذْ أخَذْنَا ميثَاقَ بَنِي**

---

(١) الإنصاف ، جـ ٢ : ٥٥٩(م٧٧) ، وينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٧ : ٥٢ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، جـ ٢ : ١٤٣ ؛ وشرح الرضى ، جـ ٢ : ٢٥١ ؛ ورصف المبانى ، للمالقى ، ص ١٩٤ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ١ : ٢٨٣ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ ٤ : ٢٢٤ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٣ : ١١٠ ؛ وشرح الأشمونى ، جـ ٣ : ٢٣٦ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ٢ : ٢٤٥ ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ٤ : ١٤٣ = ٢ : ١٧ ط ١ ؛ والخزانة ، للبغدادى ، جـ ٣ : ٥٨ ؛ وشرح أبيات المغنى له كذلك ، جـ ٦ : ١٨١ ؛ وحاشية الخضرى ، جـ ٢ : ١١٩ ؛ والدرر ، للشنقيطى جـ ١ : ٣ ، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، لمحمود شكرى الآلوسى ، (بغداد : دار مكتبة البيان ، بيروت : دار صعب ، د.ت) ، ص ٦٩.

(٢) المقتضب ، جـ ٢ : ٨٢ ، وينظر نفسه ص ١٣٤ ، والأصول لابن السراج ، جـ ٢ : ١٧٦.

(٣) المقتضب ، جـ ٢ : ٨٣ ، وينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، جـ ٢ : ٢٨٣ ، والهمع للسيوطي ، جـ ٤ : ١٤٢ = ٢ : ١٧ ط ١.

(٤) مجالس ثعلب ، جـ ١ : ٣١٧ = ٣٨٣ ط ١.

إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ) [1] على أنّ الأصل: (أَلَّا تَعْبُدُوا)، ورواية نصب (أحضرَ) في بيت طرفة السابق، وقول الشاعر: [2]

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ [3]

وردّ القراءة والبيت الأخير بأنّه يحتمل أن تكون (لا) في الآية ناهية [4]. وأن يكون أصل (أفعله) (أفعلُها) فحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها. [5] وقال عن رواية النصب في بيت طرفة: إنها محمولة على أنّه توهم الإتيان بـ (أن) فنصب عن طريق الغلط. [6]

ومما يمكن أن يستدلّ به الكوفيون على النصب بـ (أنْ) محذوفة قراءة (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ) [7] بنصب (أعبد) [8]، وقراءة (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرَ) [9]

---

(١) من الآية (٨٣) في سورة البقرة، وقد قرأها كذلك أبيّ. ينظر الكشاف، للزمخشري جـ ١: ٢٩٣؛ والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، جـ ٢: ١٣؛ والبحر المحيط، لأبي حيان، جـ ١: ٢٨٢، ٢٨٣.

(٢) نسبه لعامر بن الطفيل، ونُسِبَ في كتاب سيبويه لعامر بن جوين الطائي. ينظر جـ ١: ٣٠٦ = ١: ١٥٤ ط. بولاق.

(٣) الخباسة: الغنيمة. ونهنهت: كففت. ينظر اللسان، لابن منظور، جـ ٦: ٦٢ (خبس)، وجـ ١٣: ٥٥٠ (ن هـ هـ).

(٤) وينظر البيان، جـ ١: ١٠١، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، جـ ٢: ١٣

(٥) وينظر الحجة، للفارسي، جـ ١: ١٠٣؛ وما يجوز للشاعر، للقيرواني، ص ١٨٥؛ وشرح أبيات المغني، للبغدادي، جـ ٧: ٣٤٨ - ٣٤٩.

(٦) ينظر الإنصاف، جـ ٢: ٥٦٢ - ٥٦٢، ٥٦٤ - ٥٦٨ (م ٧٧).

(٧) من الآية (٦٤) في سورة الزمر.

(٨) وردت بدون نسبة في الكشاف، للزمشخري، جـ ٣: ٤٠٧؛ والجامع، للقرطبي، جـ ١٥: ٢٧٦؛ والبحر المحيط، لأبي حيان، جـ ٧: ٤٣٩، وردت منسوبة إلى الحسن في توضيح المقاصد، للمرادي، جـ ٤: ٢٢٣؛ والمساعد، لابن عقيل جـ ٣: ١١٠؛ وشرح الأشموني، جـ ٣: ٢٣٦؛ والتصريح، لخالد الأزهري، جـ ٢: ٢٤٥؛ والهمع، للسيوطي، جـ ٤: ١٤٣ = ٢: ١٧ ط ١.

(٩) الآية (٦) في سورة المدثر.

بنصب (تستكثر) [١]، وقراءة (ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا)[٢] بنصب (يجعل).[٣] على إضمار (أن) وقيل: "المعطوف عليه (أنّ الله أنزل) في أوّل الآية "*

ومنه أيضا قول العرب : (مره يحفرها) ، و (خذ اللص قبل يأخذك ، و (لا بدّ يتبعها) ، و (تسمعَ بالمعيدي خيرمن أن تراه) و (تصنعَ ماذا) ، و (تفعلَ ماذا ، على تقدير (أن) قبل الفعل في الجميع[٤] . وهناك شواهد أخرى أكتفي بالإحالة إليها .[٥]

المسألة الثانية التي أجازها أبو بكر : حذف (لا) النافية وذلك حين قال عن

---

(١) وهي قراءة الحسن . ينظر المحتسب ، لابن جني ، ج ٢ : ٣٣٧، والبحر المحيط لأبي حيان ، ج ٨ : ٣٧٢ ونسبها أيضا للأعمش .

(٢) من قوله تعالى :(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا) من الآية (٢١) في سورة الزمر .

(٣) ورد ت بدون نسبة في البيان ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٣٢٣ ، والتبيان ، للعكبري ، ج ٢ : ١١١٠، ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ، ج ٧ : ٤٢٢ إلى أبي بشر .

(٤) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٧٦ (م ٧٩)؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ٢ : ١٤٣، والضرائر ، له كذلك ص ١٥٢ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع ، تح ٠د٠ علي سلطان الحكمي ، (ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ١٠٢ ، ٣٢٦ ؛ ورصف المباني ، للمالقي ، ص ١٩٥ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٤ : ٢٢٣ ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ٧١٢ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ١١٠ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٣ : ٢٣٦ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، ج ٢ : ٢٤٥ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١٤٣ =٢ : ١٧ ط ٠١ .

(٥) ينظر عبث الوليد ، لأبي العلاء المعري ، ص ١٩٢ ؛ وأمالي السهيلي ، ص ٨٣ والضرائر ، لابن عصفور ، ص ١٥١، ١٥٢؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١٤٣ =٢ : ١٧ ط ٠١ .

* التبيان ، للعكبري ، ج ٢ : ١١١٠ .

قوله تعالى :(وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ)[١]: معناه : لئلا تميد ، وقال عن قوله تعالى : (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا)[٢]: أرد : لئلا تضلوا ، فاكتفى بـ (أن) من (لا) فأسقطها ، وذكر نحوا من هذا عن بيت عمرو بن كلثوم والأبيات الأخرى التي استشهد بها كما رأيت .

ومن إجازة ذلك الحذف عند الكوفيين قول الكسائي عن الآية السابقة :" المعنى : يبيّن الله لكم لئلا تضلوا "[٣] وقال الفراء في أثناء الحديث عنها أيضا : " ومعناه : ألا تضلّوا ، ولذلك صلحت (لا) في موضع (أن)..."[٤] . وقال النحاس (ت ٣٣٨) عن قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا)[٥] :" الكوفيون يقولون : (لا) مضمرة ، والمعنى لئلا تزولا "[٦].

---

(١) من الآيتين (١٥) في سورة النحل ، و(١٠) في سورة لقمان .

(٢) من الآية الأخيرة في سورة النساء .

(٣) الجامع ، للقرطبي ، جـ ٦ : ٢٩ ؛ وينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، جـ ٣ : ٤٠٩ ؛ والفتوحات الإلهية ، للجمل ، جـ ١ : ٤٥٥ .

(٤) معاني القرآن ، جـ ١ : ٢٩٧ ؛ وينظر نفسه ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وجـ ٢ : ٢٨٣ ، ٣٢٧ ، ٣٨٣ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ١ : ٤٧٧ ؛ والبحر المحيط والفتوحات في الموضعين السابق ذكرهما .

(٥) من الآية (٤١) في سورة فاطر .

(٦) شرح القصائد التسع ، جـ ١ : ٤١٦ ؛ وينظر نفسه ، جـ ٢ : ٦٧٤ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس أيضا ، جـ ٢ : ٢٠٧ ، ٦٠٠ ؛ والتبيان ، للعكبري ، جـ ١ : ٤١٤ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، جـ ٣ : ٤٠٩ ؛ والفتوحات الإلهية ، للجمل ، جـ ١ : ٤٥٥ .

ويبد و لى أنّ بعض النحويين قد أخذ قول الكوفيين السابق وجعله معنى من معانى (أنْ) ، كقول الهروى (ت ٤١٥): "الوجه الخامس تكون (أن) بمعـــنى: (لئلا) ، كقولك : ربطت الفرس أن تنفلت ، تريد : لئلا تنفلت " .(١)

ومما يجدر ذكره أن أبا بكر حكى فى كتابه الأضداد عن الفراء منع حذف (لا) مع العلم والظن والإرادة حين قال : " وقال بعض الناس : قول اللّه عزّ وجلّ : (إِنِّى أُرِيْدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِى وإِثْمِكَ) (٢) فمعناه : إنى أريد ألّا تبوء بإثمى ، فحذف ... وهذا القول خطأ عند الفراء ، لأنّ (لا) لا تضمر مع الإرادة ، كما لا تضمر مع العلم والظن " .(٣)

الترجيـــح :

أرى فى حذف (أن) وإبقاء عملها أن يقتصر على المسموع لقلّة ما ورد منه " فلا ينبغى أن يجعل ذلك قانونا كليا يقاس عليه " كما يقول أبو حيان(٤)(ت٧٤٥).

أما حذف (لا) النافية فلا أرى مانعا من جوازه إذا أمن اللبس كما لا أرى ما نعا من تقدير مضاف يناسب المعنى فتقدير (لئلا تميد بكم) وتقدير (مخافة أن تميـد بكم أو كراهـة أن تميـد بكم) فى قوله تعالى : (وَأَلْقَـىٰ فِـى

---

(١) الأزهية ، ص ٧٠ ، وينظر الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٤٢٣ ، والمغنى لابن هشام ، ص ٣٥ ، والبرهان ، للزركشى ، جـ ٤ : ٢٢٨ ، والإتقـــان ، للسيوطى ، جـ ١ : ٢٠٣

(٢) من الآية (٢٩) فى سورة المائدة .

(٣) ص ٣١٢ ، وينظر نفســه ، ص ٣١١.

(٤) الهمع ، للسيوطى ، جـ ٤ : ١٤٣ = ٢ : ١٧ ط ١.

الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ)[1] كلا هما لا يتنافى مع سياق الآية . والله أعلم .

وأما الإعتراض بأنه عند ما يحذف (لا) لا يفرق بين النفي والإيجاب[2] فالجواب عنه أن ذلك يستوى فيه حذف المضاف وحذف (لا)، لأن الذى يحدد الحذف هو القرائن وسياق الحديث .

---

(١) من الآية (١٥) فى سورة النحل .

(٢) ينظر شرح القصائد التسع، للنحاس، ج ٢: ٦٧٤ .

المبحث السادس والستون

(حتى) وفاء السّببيّة ولام التعليل تنصب المضارع بأنفسها.*

العـرض :

١ - قَالَ أبو بكر فى معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

تَجُـورُ بِذِى اللُّبَـانَةِ عَنْ هَـواهُ إِذَا مَـا ذَاقَهـا حَتَّى يَلِينَـا.(١)

: " و " يلينا) نصب بـ (حتى) ، والألف صلة لفتحة النون " .(٢)

٢ - وقال فى معرض الحديث عن عمرو بن كلثوم أيضا :

أَلَا لَا يَجْهَـلَنْ أَحَـدٌ عَلَيْنَـا فَنَجْهَـلَ فَوْقَ جَهْـلِ الْجَاهِلِينَا.

: " و (نجهل) منصوب بالفاء ، لأنّها جواب للجحد " .(٣)

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول زهير :

فَلَا تَكْتُمُنَّ اللّٰهَ مَا فِى صُدُورِكُـمْ لِيَخْفَى وَمَهْمَا يُكْتَمِ اللّٰهُ يَعْلَمِ

: " و (يخفى) نصب بلام (كى) " (٤).

---

* مذهب البصريين أنّ المضارع بعد (حتّى) وفاء السببيّة منصوب بإضمار (أن) وجوبا ، وبعد لام التعليل منصوب بإضمارها جوازا . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٣ : ٥، ٢٨ ، ٣=١ : ٤٠٧، ٤١٨، ٤١٩ ط. بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، جـ٢ : ٦ ، ١٣، ٣٧ ؛ واللامات ، للزجاجى ، ص ٦٦ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى جـ٢ : ٥٥٧ (م٧٦) ، ٥٧٥(م٧٩) ، ٥٧٩(م٨٠) ؛ وشرح الرضى ، جـ٢ : ٢٤٠ ؛ وتذكرة النحاة ، لأبى حيان ، ص ٥٦٠ ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ ٤ : ١١١=٢ : ٨ ط ١.

(١) تجور : تميل . واللبانة : الحاجة . (عن الشرح).

(٢) الشرح ، ص ٣٧٣ .

(٣) م . ن ، ص ٤٢٧ . وينظر إيضاح الوقف والابتداء ، جـ ١ : ١١٧.

(٤) م . ن ، ص ٢٦٦.

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول عنترة :

فَوَقَفْتُ فِيهَا نَاقَتِي وَكَأَنَّهَا ... فَدَنٌ لِأَقْضِيَ حَاجَةَ الْمُتَلَوِّمِ (١)

: " و (أقضي) في قول الكوفيين منصوب بلام (كي) (٢) وهو في قول البصريين منصوب بإضمار (أن) كأنه قال : لأن أقضي . وقال الكوفيون : معناه : لكي أقضي ". (٣).

وهناك موضع مماثل للموضع الأخير أكتفي بالإحالة إليه . (٤).

التوضيح :

يرى أبو بكر أن الفعل المضارع بعد (حتَّى) وفاء السببيّة ، ولام التعليل ، منصوب بها كما تقدّم في المواضع السابقة .

— والنصب بـ (حتَّى) واللام هو مذهب الكوفيين جميعا (٥). وقد صرح بنسبة النصب باللام إليهم كما رأيت . والأداتان تنصبان عند الجمهور منهم بالأصالة (٦).

---

(١) الفدن: القصر . والمتلوم : المتمكث . (عن الشرح).

(٢) لام (كي): هو إطلاق الكوفيين والبصريين على السواء . ينظر اللامات ، للزجاجي ، ص ٦٦ . وسميت بذلك ، لأنها للسبب كما أنّ (كي) للسبب . ينظر توضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ٣ : ١٩٣ .

(٣) الشرح ص ٣٩٧

(٤) ينظر م . ن ، ص ٥٧٥ .

(٥) ينظر معاني القرآن ، للفراء ، جـ١ : ٢٣٢ ، ٢٦١ ، ٣١٢ ، وجـ٣ : ٢٨٢ ؛ واللامات ، للزجاجي ، ص ٦٦ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ١ : ٤٠٨ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ٢ : ٥٧٥ (م٧٩) ، ٥٩٧ (م٨٣) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ٧ : ١٩ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، جـ ٢ : ١٤ ، وشرح الجمل ، لابن عصفور ، جـ ٢ : ١٤٠ ؛ وشرح ألفية ابن معطي ، لابن القواس ، جـ١ : ٣٤٥ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ٤ : ١٩٧ ، ٢٠٢ ؛ والجنى الداني ، له كذلك ، ص ١٥٦ ، ٥٠٦ ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ١٣٣ ، ٢٣١ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٣ : ٧٩ ، ١٠٨ ؛ وشرح الأشموني ، جـ٣ : ٢٢٠ ، ٢٢٤ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، جـ٢ : ٢٢٩ ، ٢٤٣ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٤ : ١١٢ ، ١٤٠ = ٢ : ٨ ، ١٧ ط١ ؛ وحاشية الخضري ، جـ٢ : ١١٤ .

(٦) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٧ : ٢٠ ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ٢٣١ ، وحاشية الصبان ، جـ ٢ : ٢٢٠ .

وذهب ثعلب إلى أنّ النصب بهما لنيابتهما عن (أن)[١].

وحجّتهم على النصب باللام " أنّها قامت مقام (كى) ، ...وكما أنّ (كى) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه "[٢] ومنهم من قال :" إنّما نصبت الفعل لأنّها تفيد معنى الشرط فأشبهت (إنْ) المخففة الشرطية ، إلا أن (إنْ) لمّا كانت أم الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما فجزموا بـ (إنْ) ، ونصبوا باللام "[٣].

" وقالوا : ولا يجوز أن يقال : إنها لام الخفض التى تعمل فى الأسماء ؛ لأنّا نقول : لو جاز أن يقال : إنّ هذه اللام الداخلة على الفعل هى اللام الخافضة والفعل بعدها ينتصب بتقدير (أنْ) لجاز أنْ يقال : أمرت بتكرم ، على تقدير : أمرت بأنْ تكرم ..."[٤]

وقالوا أيضا : " كما جاز أن تعمل فى بعض أحوالها فيه جزما جاز أيضا أن تعمل فى بعض أحوالها فيه نصبا "[٥].

ومن احتجاجهم للنصب بـ(حتى) " أنّها لا تخلو إمّا أن تكون بمعنى (كى) ... وإما أن تكون بمعنى (إلى أنْ) ... فإن كانت بمعنى (كى) فقد قامت مقام (كى) ، و(كى) تنصب فكذلك ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى (إلى أنْ) فقد قامت مقام (أنْ) ، و (أنْ) تنصب فكذلك ما قام مقامها ، وصار هذا بمنزلة واو القسم فإنها لمّا قامت مقام الباء عملت عملها "[٦].

---

(١) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ٧ : ٢٠ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ٢ : ١٩٧ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٢٣١ ؛ وشرح الأشمونى ، جـ ٢ : ٢٢٠ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ٢ : ٢٤٣ ؛ والهمع ، للسيوطى ، جـ٤ : ١٤ = ٢ : ١٧ ط ٠١.

(٢) الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ٢ : ٥٧٥ (م٧٩).

(٣) م ٠ ن ، ص ٠ ن ؛ وينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٧ : ٢٠.

(٤) الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ٢ : ٥٧٦ (م ٧٩).

(٥) م ٠ ن ، ص ٠ ن ٠

(٦) م ٠ ن ٥٧٦ (م٧٩)

ومع ذهابهم إلى النصب بهما يرون جواز ظهور (أنْ) بعدهما ويجعلونهما مؤكدة لهما . وجاز التأكيد بها لاختلافها عنهما في اللفظ [١]. وهو رأي ضعيف في نظري ؛ لأنّ ظهور (أنْ) يعطيها حقّ العمل دون حاجة إلى جعلها توكيدا لما قبلها من أدوات .

هذا إلى جانب أنّ بعض النحويين قد عارض مذهبهم في النصب بهما بأنه قد ثبت الجرّ بهما ، وعوامل الأسماء لا تعمل إلاّ في الأسماء [٢]" وأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله ، واعتقاد بقائه على أصله أولى ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل " [٣].

كما أنّهم ردّوا القول عن اللام : لو كانت هي الخافضة لجاز أن تقول : أمرت بتكرم ، بـ " أنّ حروف الجرّ لا تتساوى ، فإنّ اللام لها مزيّة على غيرها ؛ لأنّها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين وهي شاملة ، يحسن أن يسأل بها عن كلّ فعل ، فيقال : لم فعلت ؟ ؛ لأنّ لكل فاعل غرضا في فعله . وباللام يخبر عنه ويسأل عنه ... "[٤]

وقالوا عن تنظيرهم لام التعليل بلام الأمر : "إن لام الجرّ غير لام الأمر والدليل على ذلك أنّ لام الجرّ لا تقع مبتدأة بل لا بدّ أنْ تتعلق بفعل أو بمعنى فعل .. أمّا لام الأمر فيجوز الابتداء بها ..."[٥].

- أما النّصب بفاء السببية فهو رأي بعض الكوفيين منهم الكسائي وثعلب[٦]. وعلّل ثعلب النصب بها وبالواو فقال : " إنّما نصبا لأنّهما دلاّ على شرط ، لأنّ معنى (هلا تزرني فأحدثك) : (إن تزرني أحدثك) ، فلما نابت عن الشرط ضارعت (كي) فلزمت المستقبل وعملت عمله "[٧].

---

(١) ينظر م ن ، ص ٥٧٩(م٨٠) ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ٤ : ٢٠٢ ؛ وشرح الأشموني ، جـ٣ : ٢٢٤ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ٤ : ١١٢=٢ : ٨ ط١ .

(٢) ينظر الهمع ، للسيوطي ، جـ ٤ : ١١٢=٢ : ٨ ط١ .

(٣) شرح الرضي ، جـ٢ : ٢٤٠ .

(٤) الإنصاف ، لعبدالرحمن الأنباري ، جـ٢ : ٥٧٨(م٧٩) ؛ وينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ٧ : ٢٠ .

(٥) الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ٢ : ٥٧٩(م٧٩) .

(٦) ينظر م ن ، ص ٥٥٧-٥٥٨(م٧٦) ؛ وتذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٥٦١ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ٤ : ٢٠٠ ، ٢٠٨ ؛ والجنى الداني ، له كذلك ، ص ١٢٩ ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ١٧٣ ، والمساعد ، لابن عقيل ، جـ٣ : ٨٤ ، وشرح الأشموني ، جـ٣ : ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، والهمع ، للسيوطي ، جـ٤ : ١١٧ ، ١٣٠=٢ : ١٠ ، ١٤ ط١ ؛ وحاشية يس ، جـ٢ : ٢٣٨ .

(٧) الهمع ، للسيوطي ، جـ٤ : ١٣٠ =٢ : ١٤ ط ١ .

وذهب قوم منهم إلى أنّ المنصوب بعدها منصوب على الصرف والخلاف[١] لما قبله[٢]. وأسند بعضهم هذا الرأي إلى الفراء[٣]. ويبدو لي أنّه مسبوق به لقوله عن ذلك النصب : " وهو الذي يسميه النحويون الصرف ". ثُمّ عرفه فقال : " والصرف :أن يجتمع الفعلان بالواو ، أو (ثُمّ) ، أو الفاء ، أو (أو) وفي أوّله جحد أو استفهام، ثُمّ ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يكرّر في العطف فذلك الصرف "[٤].

وقد نسب بعضهم النصب بالخلاف بعد الفاء إلى الكوفيين عموما من ذلك قول عبدالرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) : " ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل المضارع بعد الفاء ... ينتصب بالخلاف "[٥]. ويبدو لي أنّ في هذه النسبة تجوزا إلاّ إذا كان الكسائي ومن وافقه لهم قولان أحدهما النصب بالخلاف ، والآخر النصب بالفاء كما تقدّم .

---

(١) الصرف والخلاف بمعنى واحد . ينظر شرح الرضي ، ج ٢ : ٢٤١ .

(٢) ينظر الجنى الداني ، للمرادي ، ص ١٢٩ ، وتوضيح المقاصد ، له كذلك ، ٢٠٠ ، ٢٠٨ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ٨٤ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٣ : ٢٢٢، ٢٢٩ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١١٧ = ٢ : ١٠ ط ١ .

(٣) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ٢١ ؛ وشرح الرضي ، ج ٢ : ٢٤١ ؛ والموفي ، للكنغراوي ، ص ١١٧ .

(٤) معاني القرآن ، ج ١ : ٢٣٥ ؛ وينظر نفسه ، ص ٣٣-٣٤ .

(٥) الإنصاف ، ج ٢ : ٥٥٧ (م٧٢) ؛ وينظر شرح الجمل، لابن عصفور، ج ٢ : ١٤٣، ١٤٨ ؛ وشرح ألفية ابن معطي ، لابن القواس ، ج ١ : ٣٤٦ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ج ١ : ١٥٩ ، و ج ٧ : ٥٢١ ؛ وحاشية يس ، ج ٢ : ٢٣٨ .

ومما أوردوه على النصب بالفاء أنّها لو كانت عاملة لدخلت عليها حروف العطف كما دخلت على واو القسم .(١).

ووافق أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥) الكسائيَّ ومن تبعه في النصب بالفاء (٢).

ولعلّ ابن مضاء (ت ٥٩٢) كان متأثرا بهم حين أنكر إضمار (أنْ) بعد تلك الحروف الثلاثة وغيرِها فقال : " ومما قالوا فيه مالم يفهم ، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل أبواب نصب المضارع . وقد تكلّمت منه على باب الفاء واو ليستدلّ بهما على غيرهما ..."(٣)

وقد أنكر ذلك الإضمار أيضا وجعل النصب للحروف الظاهرة عدد من الباحثين منهم أستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصاري(٤)، والدكتور شوقي ضيف (٥)، والدكتور أحمد مختار عمر(٦)، والدكتور محسن سالم العميري .(٧).

---

(١) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٧ : ٢٤ ؛ وشرح ألفية ابن معطى ، لابن القواس جـ ١ : ٣٤٥ ؛ ورصف المباني ، للمالقي ، ص ٤٤٣ .

(٢) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ٢ : ٥٥٧ (م٧٦) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٧ : ٢١ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، جـ ٢ : ١٤٣ ، ١٤٨ ؛ وشرح ألفية ابن معطى ، لابن القواس ، جـ ١ : ٣٤٦ ؛ وشرح الرضي ، جـ ٢ : ٢٤١ ؛ وأبو عمر الجرمي لمحسن سالم العميري (ر . م) ، ص ٢٤٨ .

(٣) الرد على النحاة ، ص ١١٥ . وينظر تجديد النحو ، للدكتور شوقي ضيف ، ص ٢٥ .

(٤) ينظر سيبويه والقراءات ، ص ١٧٨ .

(٥) ينظر تجديد النحو ، ص ٢٥ ، ٢٠٦-٢٠٨ .

(٦) ينظر البحث اللغوي عند العرب ، ص ١٠١

(٧) ينظر أبو عمر الجرمي ، (ر . م) ، ص ٢٥٢ .

الترجيح :

- الراجح فى نظرى ما ذهب إليه البصريون فى النصب بعد (حتّى) ولا م التعليل وهو أن الفعل بعدهما منصوب بإضمار (أنْ)[١] ؛ لأنّ جر الأسماء بهما ثابت ، والأولى كما تقدّم عدم إخراجهما عن اختصاصهما ما وجد إلى ذلك مندوحة ، وهى ظهور (أنْ) بعد اللا م جوازا ووجوبا ، وظهورها مع المعطوف على المنصوب بعد (حتّى) . فمثال ظهورها بعد اللا م جوازا قوله تعالى : **(وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)** [٢]، وقوله : **(وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)** [٣] فأظهرت فى (لأن أكون) وأضمرت فى (لنسلم)[٤]. ومثال ظهورها وجوبا قوله تعالى : **(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ)** [٥]. ومثال ظهورها مع المعطوف على المنصوب بـ (حتّى) قول الشاعر :[٦]

حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً مِن نفوسِهِمُ ... أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهْوَ مُخْتَارُ

قال عنه السيوطى (ت ٩١١) : وفيه د ليل لقول البصريين : أنّ (أنْ) مضمرة بعدها [٧]. أى بعد (حتى).

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٢) من الآية (١٢) فى سورة الزمر .

(٣) من الآية (٧١) فى سورة الأنعام .

(٤) ينظر الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ١٥٧ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ٢ : ٢٤٣ .

(٥) من الآية الأخير فى سورة الحديد .

(٦) هو يزيد السكونى . ينظر شرح أبيات المغنى ، للبغدادى ، جـ٨ : ٩٩ .

(٧) الهمع ، جـ٤ : ١١٢ = ٢ : ٩ ط ١ (بتصرف يسير).

وإلى جانب ذلك أنّ الفعل بعدهما يقدّر بمصدر نحو : جاء زيد ليتعلم ، وجاء للتعليم ، ومعلوم أنّ الفعل لا يؤوّل بمصدر إلّا بحرف فدلّ ذلك على أنّ (أنْ) مضمرة بعدهما [1] . واللّٰه أعلم .

- أمّا فاء السببية فالذى أميل إليه أنّ المضارع بعدها منصوب بالخلاف كما ذهب إليه جماعة من الكوفيين منهم الفراء كما تقدّم ، لأنّ معنى المخالفة لا يظهر إلا مصاحبا للنصب ، فَلِمَ لا يكون الخلافُ هو العاملَ ؟ .

وردّ بعضهم بأنّ الخلاف لو كان يعمل النصب لجاز أن ينصب الأوّل ؛ لأنّه مخالف للثانى [2] ، يمكن أن يجاب عنه بأنّ المخالفة لم تكن من الأوّل ؛ لأنّ معناه قد استقرّ بحسب موقعه من الإعراب وإنّما حصلت من الثانى ، لأنّه لو شارك الأوّل فى ذلك المعنى لاستحق حكمه ولكن عندما خولف به أدّت المخالفة إلى نصبه . وكذلك ما ورد عليه من أنّ المخالفة لو كانت تعمل لعملت النصب فى (عمرو) فى مثل (ما قام زيد بل عمرو) [3] ، يمكن الإجابة عنه بأنّ المخالفة ليست مفهومة من الاسم الثانى ، وإنما فهمت من حرف العطف (بل) ومثلها (لا) و (لكن) .

وبهذا تبقى الواو على بابها وهو العطف ، وتتجنّب إضمار (أنْ) بعدها ؛ لأنّ ذلك الإضمار فيه تكلّف ظاهر حيث يستلزم تصيّد مصدر مما قبل الفاء ليصح

---

(١) وينظر الإيضاح فى شرح المفصل ، لابن الحاجب ، جـ ٢ : ١٤ .

(٢) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ١ : ٢٤٧ (م ٢٩) ، ٢٥٠ (م ٣٠) ؛ وجـ ٢ : ٥٥٧ (م ٧٥) ، ٥٥٩ (م ٧٦) ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، جـ ٢ : ١٤٣ ؛ وشرح ألفيّة ابن معطى ، لابن القواس ، جـ ١ : ٣٤٦ .

(٣) ينظر المراجع المذكورة فى التعليق السابق .

العطف عليه ، وذلك المصدر المتصيّد معمول لكون مقدّر . فنحو (أنت لا تأتينا فتحدثنا) يقدر بـ (لم يكن منك اتيان فحديث) . وهذا التقدير ، كما يقول الدكتور شوقي ضيف : " لم يقصد إليه المتكلّم ، لأنه قصد أحد معنيين : إما أنّك لا تأتينا فكيف تحدثنا ، وإما أنّك لا تأتينا محدثا ، وهما جميعا لا يفهمان من تقدير النحاة للعبارة "[1].

---

(١) مقدمته لتحقيق كتاب الردّ على النحاة ، لابن مضاء ، ، ص ٢٧

المبحث السابع والستون

أصل (مهما) و (مهمن) .*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

أَغَرَّكِ مِنِّي أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي ... وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

: " قال الفراء : كان الأصل في (مهما) : (ما)، فحذفت العرب الألف منها ، وجعلت الهاء خلفا منها ، ثمّ وصلت بـ (ما) فدلّت على المعنى ، وصارت كأنّها صلة لـ (ما) ، وهي في الأصل اسم ، وكذلك (مَهْمَنْ) . قال زهير :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

... وقال الآخر في (مهمن) :

أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ فِي صَدِيقِهِ ... أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْدَمِ (١)

---

* ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ أصل (مهما) : (ماما) ، (ما) الأولى شرطية زيدت عليها (ما) التي تزاد بعد أدوات الشرط . ثم أبدلوا ألف الأولى هاء لئلا يكرروا لفظا واحدا ، وأجاز سيبويه أن يكون أصلها (مه) كـ(إذ) ضمّ إليها (ما) .

ينظر الكتاب ، جـ ٣ : ٥٩ - ٦٠ = ١ : ٤٣٣ ط . بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، جـ ٢ : ٤٧ ؛ وتأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، ص ٥٣٢ ؛ واللسان ، لابن منظور جـ ١٣ : ٥٤٢ (م هـ هـ) ؛ والجنى الداني ، للمرادي ، ص ٥٥٢ ؛ والمساعد ، لابن عقيل جـ ٣ : ١٣٧ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٤ : ٣١٦ = ٢ : ٥٧ ط ١ .

أما (مهمن) فالظاهر من نسبة عدّها من أدوات الشرط إلى الكوفيين كما سيأتي في التوضيح أنّ البصريين لا يعتدون بها . وممّا يؤيد ذلك قول قطرب : " لم يحمل الجزم بها عن فصيح " . الجنى الداني ، للمرادي ، ص ٥٥٢ ؛ وينظر الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، جـ ٣ : ١٢ .

(١) قال البغدادي : هذا البيت شبيه بشعر حاتم الطائي لكنّي لم أقف عليه منسوبا إليه . عن الخزانة ، جـ ١ : ٦٣١ (بتصرّف يسير) .

فموضع (مهمن) رفع بما فى (يستمع) "[1].

التوضيح :

نقل أبو بكر عن الفراء أنّ أصل (مهما) (ما) حذفت ألفها وجعل مكانها الهاء ، ثُمّ وصلت بـ (ما) . ويرى أنّ (مهمن) كذلك . وقد يتبادر إلى الذهن أنّ رأى الفراء عن (مهما) موافق لقول الخليل (ت١٧٠) عنها : " هى (ما) أدخلت عليها (ما) لغوا بمنزلتها مع (متى) ... ولكنّهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا ، فيقولوا : (ماما) ، فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى " [2].

والذى يظهر لى أن بينهما فرقا ، فالخليل يرى أنّ إبدال ألف الأولى هاء بعد زيادة (ما) الثانية ، كما يؤخذ من قوله عن الثانية : إنها لغو بمنزلة (ما) بعد (متى) ، أنّها حرف ؛ لأنّ (ما) التى تزاد بعد أدوات الشرط حرفيّة [3]. أمّا الفراء فيرى أنّ إبدال الألف وقع قبل الزيادة ، كما يرى أنّ (ما) التى زيدت عليها اسم ، ويفهم ذلك أيضا من قياسه (مهمن) على (مهما) حيث يقتضى أنْ يكون أصلها (مَنْ) أبدل مكان النون هاء ، ثم زيدت عليها (مَنْ) ، وهى اسم .

ولعلّ مما يدلّ على ذلك الفرق ذِكْرَ أبى بكر والتبريزى (ت ٥٠٢) للقولين قول الخليل وقول الفراء [4] . ويبدو أنّ رأى الخليل أقوى من رأى الفراء ؛ لأنّ الحروف

---

(١) الشرح ، ص ٤٥.

(٢) الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٣ : ٥٩ ـ ٦٠ = ١ : ٤٣٣ ط. بولاق .

(٣) ينظر مثلا الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٣٣٢ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٣٤٧.

(٤) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، جـ ١ : ٣٤٠ ـ ٣٤١ ؛ وشرح القصائد العشر ، ص ٤٨.

هى التى تزاد ، أمّا الأسماء فلم تعهد زيادتها بعد الأدوات .

وقد نسب ابن مالك (ت ٦٧٢) إلى الكوفيين أنّ أصل (مهما) (مه) بمعنى : كفّ ، زيد ت عليها (ما)[١]، والظاهر أنّهم لم يتفردوا بذ لك فقد أجازه سيبويه[٢] (ت ١٨٠) ، والأخفش [٣](ت ٢١٥) كما أنّ الفراء ذهب إلى غير ذ لك كما رأيت .

ويتضح من نقل أبى بكر المتقدم عن الفراء أنّ (مهمن) من أدوات الشرط عنده . وقد نسب ذ لك إلى الكوفيين عموما قال ابن يعيش (ت٦٤٣) : " وحكى الكوفيون فى أدوات الشرط (مهمن) "[٤] . واقتفى أثرهم فى ذلك ابن كيسان [٥](ت ٢٩٩) والصاغانى[٦] (ت ٦٥٠).

الترجيح :

الراجح فى نظرى أن (مهما) بسيطة كما ذكر بعضهم [٧]؛ " لأنه لم يقم

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ، جـ ٣ : ١٦٢١؛ وشرح الأشمونى ، جـ ٤ : ٨٠

(٢) ينظر الكتاب ، جـ ٣ : ٦٠ =١ : ٤٣٣ ط٠ بولاق ؛ وأمالى ابن الشجرى ، جـ٢ : ٢٤٧، وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ ٤ : ٢٤١ .

(٣) ينظر الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٥٥٢ ؛ وتوضيح المقاصد ، له كذلك ، جـ٤ : ٢٤١؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٣ : ١٣٧ ؛ والهمع ، للسيوطى جـ٤ : ٣١٦=٢ : ٥٧ ط ٠١

(٤) شرح المفصل جـ٧ : ٤٣؛ وينظر شرح الرضى ، جـ ٢ : ٢٥٣ ؛ والخزانة ، للبغادى جـ٣ : ٦٣١ ؛ ومدرسة الكوفة، للد كتور المخومى ، ص ٣١٦ ، ٣١٨٠

(٥) ينظر الموفقى فى النحوى ، ص ١٠٨؛ وابن كيسان النحوى ، للدعجانى، (رسالة م)ص ٢٤٧٠

(٦) ينظر التكملة والذيل والصلة ، تح٠عبدالعليم الطحاوى ، (القاهرة :مطبعة دارالكتب ١٩٧٠ - ١٩٧٩م) ، جـ ٦ : ٣٥٧٠

(٧) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٧ : ٤٢ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ ٤ : ٢٤١ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٣ : ١٣٧٠

على التركيب دليل . وقول أصلها : (ما ما) دعوى أصل لم ينطق به في موضع من المواضع " .(١)

أمّا (مهمن) فلا أميل إلى عدّها من أدوات الشرط ، لاحتمال أن تكون في الشاهد المتقدّم غير مركّبة ، وأن (مه) بمعنى : كُفَّ ، و (من) اسم الشرط المعروف مستقل عن (مه) كأنه قال : ما وى كُفَّ عن الاستماع إلى أقاويل الناس في صديقك ، فإنّ من يستمع إلى أقاويلهم في صديقه يندم ، ولا أعلم لمن عدّها شرطية دليلا غير ذلك الشاهد .

---

(١) الهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ٣١٦ = ٢ : ٥٧ ط ١ .

المبحث الثامن والستون

زيادة الواو وتقييدها بجواب (لمّا) و (حتّى إذا) .*

العـــرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وانْتَحَـــى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَـــلِ(١)

: " قال أبو عبيدة : (وانتحى) نسق على أجزنا وجواب (فَلَمَّا أَجَزْنَا) (هَصَرْتُ بِفَوْدَيْ رَأْسِهَا)(٢) . وقال غيره : (وانتحى) جواب (فلمّا) ، والواو مقحمة لمعنى التعجب، وإنما تقحم الواو مع (لمّا) ، و (حتى إذا) . قال اللّه عزّ وجلّ :(**فَلَمَّا أَسْلَمَـــا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ**)(٣) معناه : ناد يناه ، فأقحم الواو . وقال عزّ وجلّ : (**حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ . وَاقْتَرَبَ**)(٤)، معناه : اقترب فأقحم الواو على الجواب . وقال عزّ وجلّ :(**حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**)(٥)

---

* مذ هب جمهور البصريين منع زيادتها . وأنّ الجواب في ذ لك محذ وف للعلم بـــه ينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ٣ : ١٠٣ = ١ : ٤٥٣ ط. بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد، جـ ٢ : ٧٨ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٢ : ٨٣٠ ؛ والخصائص ، لابن جني ، جـ٢ : ٤٦٢ ، والإ نصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ٢ : ٤٥٦ (م ٦٤) ؛ وشرح المفصّل ، لابن يعيش ، جـ ٨ : ٩٤ ، وشرح الرضي ، جـ ٢ : ٣٦٨ .

(١) القفاف : جمع قف وهو ما غلظ من الأ رض . والعقنقل : المنعقد الداخل بعضه في بعض . (عن الشرح) .

(٢) هذ ه رواية في صدر البيت التالي للبيت السابق، وهو بتمامه :

هَصَرْتُ بِفَـــوْدَيْ رَأْسِهَـــا فَتَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الْكَشْحِ رَيَّا الْمُخَلْخَلِ

(٣) الآيتان (١٠٣ ، ١٠٤) في سورة الصافات .

(٤) الآية (٩٦) وبعض الآ ية (٩٧) في سورة الأنبياء .

(٥) من الآية (٧٣) في سورة الزُّمَر .

أراد : فتحت أبوابها ، فاقتحم الواو. وأنشد الفراء :

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونَكُمُ ... وَرَأَيْتُمُ أَبْنَاءَكُم شَبُّوا

وَقَلَبْتُمُ بَطْنَ الْمِجَنِّ لَنَا ... إِنَّ اللئيمَ العاجزَ الخَبُّ[1]

معناه : قلبتم ، فأقحم الواو. وقال أبو عبيدة : الواو فى هذه الأبيات واو نسق والجواب محذوف لعلم المخاطبين به ..." [2].

٢ - وقال فى معرض الحديث عن قول لبيد :

حَتَّى إِذَا يَئِسَ الرُّمَاةُ وَأَرْسَلُوا ... غُضْفًا دَوَاجِنَ قَافِلاً أَعْصَامُهَا. [3]

---

(١) ورد هذان البيتان ضمن قصيدة للأسود بن يعفر يتوسطهما بيت آخر بهذا الترتيب:

" وَقَلَبْتُمُ ظَهْرَ الْمِجَنِّ لنا ... إِنَّ اللئيمَ العاجزُ الخَبُّ

يَرْعَىٰ الجريبَ إِلى لَواقِحِ ... فَالسُّوبَانَ لَا يُثْنَىٰ لَهُ سِرْبُ

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ ... وَرأيتم أَبْنَاءَكُم شَبُّوا ".

د يوانه ، صنعة نورى القيسى ، (بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٣٨٨هـ) ، ص ١٩.

وقد ورد البيتان كما ذكرهما أبو بكر بدون نسبة فى معانى القرآن ، للفراء ، جـ١ : ١٠٧ ، ٢٣٨ ، و جـ ٢ : ٥١ ؛ ومجالس ثعلب ، جـ ١ : ٥٩ = ٧٤ ط ١ ؛ والمقتضب للمبرد ، جـ ٢ : ٧٨ ؛ وسر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، جـ ٢ : ٦٤٦ وغيرها ، وفيها جميعا (ظهر المجنّ).

وقملت بطونكم : كثرت قبائلكم. والخب بالفتح : الخدّاع ، وهو الجُرَبُز الذى يسعى بين الناس بالفساد . ينظر اللسان ، لابن منظور ، جـ١ : ٣٤٢ (خبب) ، وجـ١١ : ٥٦٨ (قمل).

(٢) الشرح ، ص ٥٥ - ٥٦.

(٣) غضفا : أى كلابا مسترخية الآذان . و قافلا أعصامها : معناه : يابسة قلائدها (عن الشرح).

: " وجواب (حتى إذا) (أرسلوا) ، والوا مقحمة ، كما قال تعالى : (**حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**)[1] أراد : فتحت أبوابها فأقحم الواو . وقال بعض النحويين : (أرسلوا) نسق على (يئس) والجواب محذوف ، أراد : حتّى إذا يئس الرماة وأرسلوا ظفرواولحقوا فحذف الجواب لمعرفة المخاطبين به "[2].

التوضيح :

أورد أبو بكر رأيا يتضمن زيادة الواو في بيت امرىء القيس السابق . وقد ذكر أنّها إنّما تقحم مع (لمّا) و (حتى إذا) وأورد على ذلك عددا من الشواهد التي يرى أنّها تؤيد ما يقول .

وجواز زيادة الواو مطلقا منسوب إلى الكوفيين عموما . قال النحاس(ت٣٣٨) في أثناء الحديث عن قوله تعالى : (**حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ.واقْتَرَبَ الْوَعْدُ**)[3]: " قال الكسائي والفراء : حتى إذا فتحت ياجوج وماجوج * اقترب الوعد . والواو عندهما زائدة "[4]. وقال ابن جني (ت٣٩٢): ".. ومن

---

(١) من الآية (٧٣) في سورة الزُّمَر . ومما يجدر ذكره أنّ قوما ذهبوا إلى أنّ الواو في هذه الآية هي واو الثمانية . وقال ابن هشام :" واو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط " ينظر الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، جـ١٠ : ٢٨٥ ، والمغني ، لابن هشام ، ص ٤٠١ - ٤٠٣ ، ومجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى،واو الثمانية للدكتور / سيد رزق الطويل ، ص ٣٤٥.

(٢) الشرح ، ص ٥٦٨.

(٣) الآية (٩٦) وبعض الآية (٩٧) في سورة الأنبياء .

(٤) إعراب القرآن ، جـ ٢ : ٣٨٣.

* (ياجوج وما جوج) كذلك في الأصل بناء على قراءة السبعة في الآية السابقة باستثناء عاصم فإنه قرأ بالهمز . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٤٣١.

ذلك ما يدّ عيه الكوفيون من زيادة واو العطف ، نحو قول اللّه عزّ وجلّ : (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) [1] قالوا : الواو هنا زائدة مخرجة عن العطف . والتقد ير عند هم فيها : حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها ..." [2]. وذكر ابن برهان (ت ٤٥٦) من شواهدهم قوله تعالى : (وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ)[3] ، أي ليكون [4] . وذكر عبدالرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) من شواهد هم أيضا قوله تعالى :(إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ، وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ، وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ، وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ، وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) [5] " والتقد ير فيه : أذ نت ، لأنّه جواب (إذا) "[6].

أمّا تقييد زياد تها مع (لمّا) و (حتّى إذا) فقد نصّ عليه الفراء حين قال : " وهو في (حتى إذا) و (فلما أن) مقسول لم يأت في غير هذ ين "[7] . وربّما

---

(١) من الآية (٧٣) في سورة الزمر .

(٢) الخصائص ، جـ ٢ : ٤٦٢ ؛ وينظر شرح اللمع ، لابن برهان ، جـ١ : ٢٤٥ ؛ وشرح المفضليات للتبريزي ، تح. علي محمد البجاوي ، (القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٧٧م)، جـ ٢ : ٩٢٧-٩٢٨؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ٢ : ٤٥٦(م٦٤) ؛ والتبيان للعكبري جـ ٢ : ١٠٩٢ ؛ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، جـ ١٥ : ١٠٤ ، ٢٨٥ ؛ ورصف المباني للمالقي ، ص ٤٨٧ ، والبحر المحيط ، لأبي حيان ، جـ ٧ : ٣٧٠ ، ٤٤٣ ؛ والجنى الداني ، للمرادي ، ص ١٩٣ ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ٤٠٠ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٥ : ٢٣٠ =٢ : ١٣٠ ط ١ ؛ والفتوحات الإلهية ، للجمل ، جـ ٣ : ٦١٤.

(٣) الآية (٧٥) في سورة الأنعام .

(٤) ينظر شرح اللمع ، جـ ١ : ٢٤٥.

(٥) من الآية الاولى إلى الآية الخامسة في سورة الانشقاق .

(٦) الإنصاف ، جـ٢ : ٤٥٧(م ٦٤) ؛ وينظر المقتضب ، للمبرد ، جـ ٢ : ٧٧-٧٨.

(٧) معاني القرآن ، جـ ١ : ٢٣٨؛ وينظر نفسه ، ص ١٠٧،١٠٨؛ وجـ ٢ : ٥٠-٥١ ، ٢١١-٣٩٠.

يكون هو أوّل من قيّد زيادتها بذ لك ، لأ نه قد جعل الجواب مقدرا فى الآيات السابقة فى سورة الا نشقاق ولم يجعل الواو فيها زائدة كما ذهب إليه جمهور الكوفيين . وقد علّل ذ لك بقوله : " لأ نّا لم نسمع جوابا فى (إذ) مبتد أة ولا قبلها كلام ولا فى (إذا) إذا ابتد ئت، وإنما تُجيب العربُ بالواو فى قوله : حتّى إذا كان ، وفلمّا أنّ كان ، لم يجاوزوا ذ لك ".(١)

ويبدو أن أبا بكر مقتف أثر الفراء حين حصر جواز إقحام الواو مع (لما) و (حتى إذا) كما سبق ، وغلّط فى كتابه إيضاح الوقف والابتداء من ذهب إلى زياد تها فى آيات سورة الا نشقاق المتقدمة (٢). وأخذ برأى الفراء أيضا فى ذلك الهروى (٣) (ت٤١٥).

ووافق الكوفيين فى جواز زيادتها مطلقا الأ خفش (٤) (ت ٢١٥) ونُسِبَ مثلُ ذ لك إلى المبرد(٥) (ت٢٨٦) ويبدو أنّه يجيز ذ لك على بعد ، لقوله : " وهو أبعد

---

(١) م . ن ، جـ ٣ : ٢٤٩ .

(٢) ينظر جـ ٢ : ٩٧١

(٣) ينظر الأزهية ، ٢٣٤-٢٣٦ .

(٤) ينظر معانى القرآن ، جـ ١ : ١٢٥ ، والإنصاف لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ٢ : ٤٥٦(م ٦٤) ، وشرح الرضى ، جـ ٢ : ٣٦٨ ، والجنى الدانى ، للمرادى ، ص ١٩٣ ، والمساعد، لابن عقيل ، جـ٢ : ٤٤٩ ، والأ شباه والنظائر ، للسيوطى ، جـ ٤ : ١٣ ، والهمع ، له كذلك ، جـ٥ : ٢٣٠=٢ : ١٣ ط١ ، وحاشية الصبان ، جـ ٢ : ٧٢ .

(٥) ينظر معانى الحروف ، للرمانى ، ص ٦٣ ، والإ نصاف ، لعبد الرحمن الأ نبارى جـ ٢ : ٤٥٦ (م ٦٤) ، والمغنى ، لابن هشام ، ص ٤٠٠ .

الأ قاويل ، أعنى زيادة الواو " [١] بل قال النحاس فى أثناء الكلام عن زيادة الواو : " كان أبو العباس محمد بن يزيد لا يعرّج على هذا القول وينكر أن يقع الشيء زائدا لغير معنى فى شيء من الكلام "[٢]

وممن اقتفى أثر الكوفيين أيضا فى جواز زيادتها مطلقا ابن قتيبة[٣](ت٢٧٦) والطبرى [٤](ت٣١٠) ، وابن برهان [٥](ت ٤٥٦)، وابن مالك[٦](ت ٦٧٢) ، ومن المحدثين عباس حسن ، وقد قال : "مذهب الكوفيين أوضح وأقل تعسفا " [٧]

---

(١) المقتضب ، جـ ٢ : ٧٧.

(٢) شرح القصائد التسع ، جـ ١ : ١٣٦ ، وينظر الأمالى ، لابن الشجرى ، جـ ١ : ٣٥٧.

(٣) ينظر تأويل مشكل القرآن ، ص ٢٥٢ ؛ والمعانى الكبير ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، جـ ١ : ٥٣٣.

(٤) ينظر جامع البيان عن تأويل القرآن ، (مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ط ٢ ، ١٣٧٣هـ) ، جـ ١٧ : ٩٢ ، و جـ ٢٣ : ٨٠ ، و جـ ٢٤ : ٣٦.

(٥) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ٢ : ٤٥٦ (م ٦٤).

(٦) ينظر شرح عمدة الحافظ ، ص ٦٤٨ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٤٤٩

(٧) النحو الوافى ، جـ ٣ : ٥٧٠.

الترجيـــح :

الراجح فى نظرى مذ هب البصريين وهو منع زيادة الواو ، لما يلى :

١ - احتمال أنّها على بابها وهو العطف فى الشواهد السابقة التى استدلّ بهـــا الكوفيون ، وأنّ الجواب محذوف [١] وحذ فه أبلغ فى المعنى لما فيه من التفخيم حيـــث يذهب معه الذ هن كلّ مذ هب .[٢]

٢ - تحاشى الحكم بزيادة شىء فى كتاب اللّٰه لم يؤ يّد بالدليل الذ ى لا يحتمل التأويل .

---

(١) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ٢ : ٤٥٩-٥٦٠ (م ٦٤) ؛ وشرح المفصل ، لا بن يعيش ، جـ ٨ : ٩٤ ؛ وشرح الرضى ، جـ ٢ : ٣٦٨ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ٤ : ١٦٥ .

(٢) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٢ : ٨٣١ ؛ والاقتضاب ، للبطليوسى ، ص ٤٠٣ ؛ والأمالى ، لابن الشجرى ، جـ ١ : ٣٥٧ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ١ : ٤٦١-٤٦٢ (م ٦٤) ؛ وشرح الرضى ، جـ ٢ : ١١٢ ؛ وتفسير ابن كثير ، جـ ٤ : ٦٧ .

القسم الثالث

مباحث الصرف الكوفي الوارد في الشرح

المبحث التاسع والستون

علّة تجرد (مطفل) ونحوها من علامة التأنيث*

العـرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول لبيـد :

أَدْعو بِهِنّ لِعاقِـــرٍ أَوْ مُطْفِـــلٍ بُذِلَتْ لِجِيرانِ الْجَمِيـعِ لِحَامُهـا.(١)

: " ولم تدخل في (مطفل) الهاء(٢) لأنه فعل لاحظّ للرجـــل فيـــه " (٣).

---

* اختلف البصريون فيما بينهم، فذهب الخليل والمبرّد إلى أنّ علة ذلك هي أنّه على معنى النسب، فقولك : (امرأة حائض) بمعنى ذات حيض . وذهب سيبويه إلـــى أنّه صفة (شيء) و (شيء) مذكّر، فكأنّهم قالوا : هذا شيء حـائض .
ينظر الكتاب، جـ ٣ : ٢٣٧، ٣٨٣ - ٣٨٤ = ٢ : ٢٠، ٩١ ط. بولاق؛ والمقتضب، جـ ٢ : ١٦٤؛ والمذكر والمؤنث، لأبي بكر، ص ١٤٩، ١٥٢؛ والمخصّص، لابن سيده، جـ ١٦ : ١٢٠، والإنصاف، لعبد الرحمن الأنباري، جـ ٢ : ٧٥٨ (م١١١)، وشرح المفصل، لابن يعيش، جـ ٥ : ١٠٠، ١٠١.

(١) بهنّ : أي بالقداح .

(٢) أطلق أبو بكر على تاء التأنيث الّتي تلحق الاسم هاء في أكثر من موضع في الشرح. وهذا يتّفق مع مذهب جمهور الكوفيين القائل : إن أصل تلك العلامة هاء . ينظر شرح المفصل، لابن يعيش، جـ ٥ : ٨٩؛ وشرح الرضي، ٢ : ١٦١؛ وشرح الشافية له كذلك، جـ ٢ : ٢٨٩؛ وتوضيح المقاصد، للمرادي، جـ ٥ : ٣٠.
ومع ذلك لم أفرد هذه المسألة بمبحث مستقلّ واكتفيت بالإشارة إليها هنا لأنّ أبا بكر لم يصرّح بذلك الأصل، إلى جانب أنّ الفراء وبعض البصريين الذين يرون أنّ أصلها تاء قد أطلقوا عليها هاء . ينظر الكتاب، لسيبويه، جـ ٣ : ٢٢٠، ٢٣٧، ٣٨٥، جـ ٤ : ٢٣٨ = جـ ٢ : ١٢، ٢٠، ٩٢، ٣١٣ ط. بولاق؛ والمذكر والمؤنث للفراء، ص ٥٧؛ والمقتضب للمبرد، جـ ١ : ٢٠١؛ وشرح الشافية، للرضي، جـ ٢ : ٢٨٨.

(٣) الشرح ٥٨٩.

التوضيح :

علّل أبو بكر تجرد الوصف (مطفل) بأنّه فعل لا حظّ للرجل فيه . وهذا التعليل هو تعليل الكسائي[1] والفراء وغيرهما من الكوفيين[2] . قال الفراء عن تجرّد (حائض) ونحوها : " إنّما دعاهم إلى ذلك أنّ هذا وصف لا حظّ فيه للذكر، وإنّما هو خاص للمؤنث ، فلم يحتاجوا إلى الهاء ، لأنّها إنّما أدخلت في (قائمة) و (جالسة) لتفرّق بين فعل الأنثى والذكَر ، فلمّا لم يكن للذكر في الحيض والطّمث وما ذكرنا حظّ لم يحتاجوا إلى فرق ".[3]

---

(١) ينظر المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٣ : ٣٠١ ؛ والهمع ، للسيوطي ، جـ ٦ : ٦٣ = ٢ : ١٧٠ .

(٢) ينظر المذكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ١٣٩ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٢ : ٣٨٨ ؛ والتبصرة ، للصيمري ، جـ ٢ : ٦٢٩ ؛ والصحاح ، للجوهري ، جـ ٤ : ١٦٧٧ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ٢ : ٧٥٨ (م ١١١) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٥ : ١٠١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، جـ ٢ : ٥٥٩ ؛ وشرح الرضي جـ ٢ : ١٦٥ ؛ وشرح ألفيّة ابن معطي ، لابن القواس ، جـ ٢ : ١٢٤٦ ؛ واللسان ، لابن منظور ، جـ ١١ : ١٧٧ (ح م ل) ؛ وشرح الشافية ، للجا برد ي ، (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، بيروت ؛ عالم الكتب) ، جـ ١ ص ١٢٧ ؛ والمساعد لابن عقيل ، جـ ٣ : ٣٠١ .

(٣) المذكر والمؤنث ، ص ٥٨ ؛ وينظر المذكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ١٣٩ .

وما ذهبوا إليه قوبل بالردّ . فقيل : إنّ ذلك غير مطّرد فيما كان مختصّا بالمؤنّث ؛ لأنّه قد جاء فيما يشترك فيه المذكّر والمؤنّث ، فقالوا : جمل بازل وناقة بازل ، ورجل بالغ ، وامرأة بالغ ، ورجل سافر وامرأة سافر ، ورجل أيّم ، وامرأة أيّم ، ورجل عاشق وامرأة عاشق [1] . وأجاب أبو بكر في كتابه المذكّر والمؤنّث بأنّ الناقة تطلق على الأنثى والذكر فإطلاقها لا يوجب التأنيث الحقيقي ، وأنّ بالغا وسافرا وعاشقا نعوت مذكّرة وصف بهنّ الإناث فلم يؤنّثن ، وأنّ أيّما وما شاكله كعانس أغلب إطلاقه على النساء . فصار بمنزلة طالق وحائض . فمخرج ذلك عند أبي بكر على التغليب . واستدلّ على التغليب بقولهم : أمير بني فلان امرأة ، وفلانة وصيّ بني فلان ووكيل فلان . وقال : لأنّ الغالب على الإمارة والوصيّة ، والوكالة أن تكون للرجال . [2]

ولعلّ مما يؤيد ردّ أبي بكر أنّه لو قيل : مررت بحائض ، لم يحصل لبس بحذف الموصوف بخلاف قولك : مررت بعاشق ، فإنّ الذي يتبادر إلى الذهن

---

(١) ينظر المقتضب ، للمبرد ، جـ ٣ : ١٦٤ ؛ والمذكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ١٤٠ ، ١٤٣ ؛ والتبصرة ، للصيمري ، جـ ٢ : ٦٢٩ ؛ والصحاح ، للجوهري جـ ٤ : ١٦٧٧ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ ٢ : ٧٧٧ (م١١١) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ٥ : ١٠١ ؛ وشرح الرضي ، جـ ٢ : ١٦٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ، لابن القواس ، جـ ٢ : ١٢٤٦ .

(٢) الكتاب المذكور ، ص ١٤١ ، ١٤٣ . ولم أعثر على إطلاق الناقة على الذَّكَر والأنثى عند غيره . وأعتقد أنّه لم يقل ذلك إلّا بدليل من كلام العرب .

أنّ الموصوف مذكّر ، وكذلك لو قيل : مررت بعانس ؛ لأنّ الغالب في(عاشق) أن يكون وصفا للمذكر وفي (عانس) أن يكون وصفا للمؤنث .

وقيل : " لو كان الاختصاص سببا لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببا لحذفها من الفعل فيقال : المرأة طَلُقَ ... كما يقال: طالق " .(١) وقد أجاب أبو بكر أيضا عن ذلك فقال : " لو أليقت التاء من (فعلت) فقيل : طَلُقَ جاريتك ، وحاض هند ، للزمنا أن نقول في المستقبل : يَطْلُقُ هند ويحيض جاريتك ، وهذا لا يجوز ؛ لأنّ الياء علامة المذكر فلا يجوز أن تدخل علامة المذكر في فعل المؤنث ... فلمّا كان ذلك كذلك وفّقوا بين الماضي والمستقبل ".(٢) وقيل : " لا يلزمهم ؛ لأنّهم لم يعمّموا في الأسماء فضلا عن الأفعال ... " (٣)

وقيل كذلك : إنما ذهبوا إليه ينتقض بقولهم : مرضعة ، بإثبات التاء فيما يختصّ بالمؤنث (٤) . وأجيب عنه بأنّه " لا يلزمهم أيضا لأمرين : أحدهما :

---

(١) الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٧٨١ (م١١١) ، وينظر المذكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ١٤٠.

(٢) المذكر والمؤنث ، ص ١٤٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ٢ : ٥٥٩.

(٤) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ٣٨٨.

إنما جعلوه مجوّزا لا موجبا ... الثانى : أنّهم إنما علّلوا الواقع فى كلام العرب من حائض وطامث فلا يلزمهم التعميم "[1]. وقال ابن عقيل (ت ٧٦٩) عن تلك الصفات : " لا تلحقها التاء ، وقال الكوفيون خلا الفراء : يجوز أن تلحقها . وقال الفراء : ربما أتى بعض هذا فى الشعر "[2]. وقول الفراء المذكور تجده فى كتابه فى المذكر والمؤنث وبعده : " وليس ذلك بحسن فى الكلام "[3]. ويبدو أنه قد عاد عن ذلك لقوله : " والمرضعة الأمّ والمرضع التى معها صبى ترضعه . ولو قيل فى الأم : مرضع ... ولو قيل فى التى معها صبى مرضعة كان صوابا "[4].

وإلى جانب ذلك قيل : إنّ التاء تلحق (مرضع) إذا أريد أنّها فى حالة إرضاع أمّا إذا أريد أنّها فى فترة إرضاع فلا تلحقها ، وقد جاء ذلك فى كتاب سيبويه حيث قال : " ... وكذلك قولهم: مرضع إذا أراد : ذات رضاع ولم يجروها على (أرضعت) ولا (ترضع). فإذا أراد ذلك قال: مرضعة "[5]. وإذا كان الأمر كذلك فلا يرد على الكوفيين قولهم (مرضعة ونحوه . لأنه ربما أريد به أنّها فى حالة إرضاع كما فى قوله تعالى: **(يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ)**.[6]

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل ، لابن الحاجب ، جـ ٢ : ٥٥٩ .

(٢) المساعد ، جـ ٣ : ٢٩٩ .

(٣) ص ٥٨ .

(٤) معانى القرآن ، جـ ٢ : ٢١٤ .

(٥) جـ ٣ : ٣٨٤ = ٢ : ٩١ ط . بولاق .

(٦) من الآية الثانية فى سورة الحج . وينظر اللسان ، لابن منظور ، جـ ٨ : ١٢٧ (رضع) ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيان ، جـ ٦ : ٣٥٠ ، كما ينظر المذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ١٤٢ .

وذهب مذهب الكوفيين كلّ من أبي حاتم السجستاني[١] (ت ٢٥٥)، وابن قتيبة[٢] (٢٧٦)، وابن خالويه[٣] (ت ٣٧٠)، والزبيدي[٤] (ت ٣٧٩).

ويقول بعض الباحثين عن تجرد تلك الصفات من علامة التأنيث: "لعلّ هذا راجع إلى مرحلة قديمة من عمر اللغة لم تكن فيها علامات التأنيث قد استخدمت بعد".[٥].

واستدلّ على ذلك ببعض الأدلّة، أهمها أنّ "الصفات حين تكون خبرا في كثير من اللغات تظلّ في حالة التذكير ... وحتى في غير الأخبار، أي حين تكون الكلمة صفة، فإنها تبقى مع المؤنث على حالها مع المذكر في الفارسيّة والانجليزيّة"[٦].

وما ذهب إليه رأي حسن لكن ينقصه الدليل القطعي، فيما يبدو لي، لأنّه قد يقال عكس ذلك وهو أن يكون الأصل وجود العلامة، لوجود المؤنث بجانب المذكر

---

(١) ينظر المذكر والمؤنث، لأبي بكر، ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) ينظر أدب الكاتب، ص ٢٢٩، ٢٣٠، والاقتضاب في شرح أدب الكاتب، للبطليوسي، (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م)، ص ١٧١

(٣) شرحه على مقصورة ابن دريد، ص ٤٤٩.

(٤) الواضح في علم العربية، ص ٢٤٢.

(٥) ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات الساميّة، للدكتور أحمد إسماعيل أحمد عمايرة، (الأردن: عمان: مركز الكتاب العلمي، ط ١، ١٤٠٧هـ)، ص ٢٤.

(٦) م. ن، ص. ن.

منذ البداية ، ثم بمَرِّ العصور وتعدّد اللغات ترك بعضهم العلامة كما فى تلك اللغات التى ذكرها ولعلّ أقرب مثال على ذلك اللهجة العامية الآن التى تركت التقيد بعلامات الإعراب وحركات بنية الكلمة .

الترجيح :

الراجح فى نظرى عن تجرد (حائض) ونحوها من علامة التأنيث هو تعليل الكوفيين لبعده عن التكلّف ولوجود ما يؤيّده وهو أنّ العرب تقول : امرأة قاعدة إذا أرادوا الجلوس ،وتقول: امرأة قاعد للتى قعدت عن الحيض . وتقول : امرأة طاهر إذا أرادوا الطهر من الحيض . فإذا أرادوا أنّها نقيّة من العيوب والدنس قالوا : طاهرة [1]. أمّا ما ورد على ذلك فقد تقدمت الإجابة عنه .

---

(١) ينظر المذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

المبحث السبعون

سبب حذف الواو من مضارع المثال *

العرض :

قال أبو بكر عن (يفره) في قول زهير :

وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَفِرْهُ وَمَنْ لَا يَتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمِ

:" وكان الأصل فيه : يوفره ، فحذفت الواو لوقوعها بين الكسر والياء ، كما حذفت من (يزن) ، (و (يلد). وقال الكسائي : حذفت الواو فرقا بين الواقع وغير الواقع. فالواقع قولك : يزن الأموال ، ويلد الأولاد ، وغير الواقع وجل يوجل ، ووحل يوحل"(١)

التوضيح :

ذكر أبو بكر أن الأصل في الفعل (يفره) : (يوفره) ، أي أنّه حذف فاؤه وهو حرف العلّة الواو. والفعل إذا كان معتلّ الفاء يطلق عليه مثالا كما هو معروف لمماثلته الصحيح . وقد نقل تعليل ذلك الحذف عن الكسائي وهو أنه للفرق بين الواقع وغير الواقع. ويقصد بالواقع المتعدى ، وبغير الواقع : اللازم ، فتحذف من المتعدى

---

* مذهب البصريين أنّ سبب حذف فاء المثال في (يعد) ونحوه هو وقوع الواو بين الياء والكسرة . ولا فرق في ذلك بين المتعدى كالمثال السابق واللازم ونحو : وَثِقَ يثق ، ووقدت النار تقد. ينظر الكتاب لسيبويه ، ج ٤ : ٥٢ - ٥٣ = ٢٣٢ - ٣٣ ٢ط . بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، ج ١ : ٢٢٦ ، وج ٢ : ١٢٧ ؛ والمنصف ، لابن جني ، ج ١ : ١٨٤ ، ١٨٨ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٧٨٢ (م١١٢) ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٤ : ١٨٥ ، والأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ج ٣ : ٢٧٥.

(١) الشرح ، ص ٢٨٧.

نحو : (يزن) ،و(يلد) ، وتثبت فى اللازم ، نحو (يوجل) و (يوحل).

وما علل به الكسائى تجده عند الفراء كما تجده منسوبا إلى الكوفيين عموما . حيث قال الفراء : "... فأمّا الذى يقع فالواو منه ساقطة ، مثل (وزن يزن) ، والذى لا يقع تثبت واوه فى (يفعل)"[(١)]. وقال عبد الرحمن الأنبارى (ت ٥٧٧) : " ذهب الكوفيون إلى أنّ الواو من نحو (يعد) و (يزن) إنّما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى".[(٢)]

وردّ ما ذهبوا إليه بأنّه قد ورد ذلك الحذف فى اللازم كثيرا ، نحو (وقع يقع) و (وضع فى السير يضع) ، و (وقدت النار تقد) ، و (وبلت السماء تبل) ، (وأل يئل). أى التجأ إلى موضع ونجا ، و (وكف يكف) وغير ذلك .[(٣)]

والظاهر أنّ أبا بكر يميل إلى رأى البصريين[(٤)]، لقوله السابق (عن (يفره) : كان الأصل فيه (يوفره) فحذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء[(٥)]. كما يظهر أنّ شيخه ثعلبا يميل إلى رأيهم أيضا ، لقوله : " وعد يعد ، ووزن يزن كان يوزن ويوعد فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء .. ووجل يوجل ثبت الواو لأنّ بعدها فتحة فلم يجتمع ما يستثقل "[(٦)].

---

(١) معانى القرآن ، جـ ٢ : ١٥٠ ؛ وينظر المنصف ، لابن جنى ، جـ ١ : ١٨٨ ؛ والممتع فى التصريف ، لابن عصفور ، جـ ٢ : ٤٣٥ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٤ : ١٨٥ .

(٢) الإنصاف ، جـ ٢ : ٧٨٢ (م١١٢) ؛ وينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ١٠ : ٥٩ ؛ وشرح الشافية ، للرضى ، جـ ٣ : ٩٢ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٤ : ١٨٥ ؛ والأشباه والنظائر ، للسيوطى ، جـ ٣ : ٢٧٥ .

(٣) ينظر المنصف ، لابن جنى ، جـ ١ : ١٨٨ ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ٢ : ٧٨٣ (م١١٢) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ١٠ : ٥٩ - ٦٠ ؛ والممتع ، لابن عصفور ، جـ ٢ : ٤٣٥ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، جـ ٤ : ١٨٥ .

(٤) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٥) وينظر الشرح ، ص ٢٩٧ .

(٦) مجالس ثعلب ، جـ ٢ : ٣٦٠ = ٤٢٨ ط ١ . وفيه مكان يستثقل (يستنقل). وينظر مسائل الخلاف المأثورة بين المبرد وثعلب ، لخالد عبدالله العجيمى ، (رسالة ماجستير) (الرياض : جامعة الإمام ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٤هـ) ، ص ١٨٤ .

الترجيح :

الراجح في نظري رأي البصريين وهو أنّ علّة حذف الواو من الفعل (يعد) ونحوه هي وقوعها بين الياء والكسرة لورود ذلك الحذف في المتعدي واللازم كما تقدم أما ما يرد من نحو (نَعِد) و (أَعِد) و (تَعِد) مما حذفت الواو منه مع غير الياء فقد أجيب عنه بأنّها حذفت من ذلك حملا لتلك الحروف على الياء ؛ لأنّها أخوات ، فلمّا حذفت الواو مع أحدها للعلة المذكورة حذفت مع الباقي لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة . وأجيب أيضا عن بقاء الواو في نحو (يُوعِد) مع وقوعها بين الياء والكسرة بأن الأصل في ذلك يؤوعد فالهمزة حالت بين الواو والياء ، وأنّهم لو حذفوا الواو لتولا إعلالان وهم لا يوالون بين إعلالين [1] .

---

(١) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٧٨٢ - ٧٨٣ ، ٧٨٥ - ٧٨٧ (م ١١٢)

المبحث الحادى والسبعون

قلب الياء واوا فى (مضوفة) ونحوها .*

العـرض :

قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول طرفة :

وَكَـرِّى إِذَا نَـادَى الْمُضَـافُ مَحَنَّبًا كَسِيدِ الْغَضَا نَبَّهْتَـهُ الْمُتَـوَرِّدِ .(١)

:" قال أبو عبيدة : المضاف الذى قد أضافته الهموم . وأنشد :(٢)

وَكُنْتُ إِذَا جَـارِى دَعَـا لِمَضُـوفَةٍ أُشَـمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّـاقَ مِـئْزَرِى (٣)

وقال النحويون : المضوفة وزنها من الفعل (مَفْعُلَةٌ) ، والأصل فيها (مَضْيُفَةٌ) ، فاستثقلت الضمة فى الياء ؛ لأنّها إعراب ، والياء تكون إعرابا فى حال . فلم يدخل إعراب على إعراب ، فألقيت ضمّة الياء على الضاد ، وصارت اليـاء واوا لانضمام

---

* مذهب جمهور البصريين أن (مفعلة) إذا كانت عينها ياء نقلت ضمّتها إلى الساكن قبلها ، ثم تقلب الضمّة كسرة للإبقاء على الياء ، لقربها من آخر الكلمة فـ (معيشة) يجوز أن تكون (مَفْعُلَةَ) أى (مَعْيُشَةٌ) ، ثم أصبحت (معيشة) لما تقدّم ، ويجوز أن تكون (مَفْعِلَة) . أما (مضوفة) فيرون أنّها شاذّة . ينظر الكتاب لسيبويه ، جـ ٤ : ٣٤٩ = ٢ : ٣٦٤ ط. بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، جـ ١ : ٢٣٩ ؛ والتصريف ، للمازنى مع المنصف لابن جنى ، جـ ١ : ٢٩٦-٩٨ ؛ والمسائل البصريات للفارسى ، جـ ١ : ٦٥٥-٦٥٦ ؛ والمحتسب ، لابن جنى ، جـ ١ : ٢١٣-٢١٤ ؛ والصحاح للجوهرى ، جـ ٦ : ٢١٩٨ ؛ والتبصرة ، للصيمرى ، جـ ١ : ٨٩١ ؛ و شرح المفصل ، لابن يعيش ، جـ ١٠ : ٦٧ ، ٨١ ؛ وشرح الشافية ، للرضى ، جـ ٤ : ١٣٤ ؛ وشرحها ، للجاربردى ، ص ٢٩١ (مجموعة الشافية جـ ١) ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ ٦ : ٣٨ ؛ وشرح الأشمونى ، جـ ٤ : ٢٣١ .

(١) المضاف : الملجأ الملحق المدرك ، ومحنّب : فرس أقنى الذراع ، والسّيد : الذئب . والغضا شجر . ونبّهته : هيّجته . والمتورد : الذى يطلب الورد . (عن الشرح) .

(٢) ينظر مجاز القرآن ، جـ ١ : ١٧٠ .

(٣) المضوفة : الأمر يشفق منه ويخاف . اللسان ، لابن منظور ، جـ ٩ : ٢١١ (ضيف) .

ما قبلَهـــا".(١)

التوضيـح :

ذكر أبو بكر أنّ النحويين قالوا : إنّ وزن (مَضُوفَة) (مَفْعُلَة) ، وأنّ أصلها : مَضْيُفَة ، أى أن عينها ياء فاستثقلت الضمّة على الياء فألقيت على الحرف الصحيح ، ثم قلبت الياء واوا ، لانضمام ما قبلها .

وأرجح أنّه يقصد بأولئك النحويين نحويى الكوفة لما يلى :

١ - أن أبا بكر نفسه نقل عن ثعلب قوله : " وقال النحويون ، يعنى الكسائى والفراء وهشاما ..."(٢) ففسرهم بنحويين كوفيين فيحتمل أنّه هنا سار على ذلك .

٢ - أن أولئك النحويين الذين ذكرهم قالوا : الياء تكون إعرابا فى حال. وجعل الياء إعرابا هو مذهب الكوفيين فى نحو :(مُسْلِمِينَ) و (مُسْلِمَيْنِ).(٣)

٣ - أن جمهور البصريين يمنعون قلب الياء واوا فى نحو (مضوفة) ، والقياس عند هم أن تكون (مضيفة)(٤)

---

(١) الشرح ، ص١٩٥ ، وينظر الزاهر ، جـ ١ : ٣٥٩.

(٢) الزاهر، جـ١:١٢٣ . وينظر نفسه ، ص ٢٨٧.

(٣) ينظر الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجى، ص ١٣٠ ، ١٤١ ، والإنصاف ، لعبد الرحمـــن الأنبارى ، جـ ١ :٣٣ (م ٣) ؛ المغنى، لابن فلاح النحوى ، (ر ٠ د) جـ ٢ : ٣٥٠ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ ١ : ٩١ ؛ والمساعد ، لابن عقيل، جـ ١ : ٤٨ ؛ والهمع ، للسيوطى، جـ ١ :١٦١ = ١:٤٧ ط ١ ، وحاشية الصبان ، جـ ١ : ٩٩ ، والموفى، للكنغراوى ، ص ١٥.

(٤) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

٤ - أنه قد وجد من الكوفيين من صرّح بقلب الياء فى عين (مَفْعُلَةٍ)، وهو الفراء حين قال عن (مضوفة) " وقد تقلب فيه الياء إلى الواو فيقال :

وَكُنْتُ إِذَا جَارِى دَعَا لِمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِى

جعلها (مَفْعُلَةً) وهى من الياء، فقلبها إلى الواو لضمّة ما قبلَها، كما قالوا قد سور به "(١)

ويفهم من تنظير الفراء لمضوفة بـ (سور به) أنّه يقيس قلب الياء فى (مضوفة) على لغة من يقلب الياء فى نحو : (سير به، وبيع)، واوا مراعاة لأصل بناء الفعل الماضى للمجهول (٢). ويفهم أيضا من قوله : وقد تقلب فيه، أى فى (مَفْعُلَة)، الواو ياء أنّها قد تبقى على حالها، كما أن الأكثر فى بناء (ساربه) للمجهول (سير به).(٢)

وقلب الياء واوا فى (مفعلة) لغة. جاء فى التهذيب لأبى منصور الأزهرى (ت ٣٧٠) " قال المؤرج : هى المعيشة قال : والمعوشة لغة الأزد، وأنشد لحاجز بن الجعيد :

مِنَ الْخَفِرَاتِ لَا يُتْمُّ غَذَاها وَلَا كَدُّ الْمَعُوشَةِ وَالْعِلَاجُ "(٣)

---

(١) معانى القرآن، جـ ٢ : ١٥٢ ؛ وينظر المنصف، لابن جنى، جـ ١ : ٣٠١ ؛ والمحتسب، له كذلك، جـ ١ : ٢١٤ ؛ والصحاح، للجوهرى، جـ ٦ : ٢١٩٨ ؛ واللسان، لابن منظور جـ ١٣ : ٣٩٦ (مأن).

(٢) ينظر الكتاب، لسيبويه، جـ ٤ : ٣٤٢ = ٢ : ٣٦٠ ط. بولاق ؛ والمقتضب، للمبرد، جـ ١ : ٣٤٤ ؛ وشرح المفصّل لابن يعيش، جـ ٧ : ٧٠ ؛ والمساعد لابن عقيل، جـ ١ : ٤٠٢ ؛ والتصريح، لخالد الأزهرى، جـ ١ : ٢٩٤ - ٢٩٥.

(٣) جـ ٣ : ٦٠، وينظر اللسان، لابن منظور، جـ ٦ : ٣٢٢ (عيش)؛ وتاج العروس، للزَّبيدى، جـ ٤ : ٣٢٨.

ويبد و أنّ المؤرج (ت ١٩٥) ، وهو بصرى من أعيان أصحاب الخليل[١]، يوافق الكوفيين فى قلب الياء واوا فى نحو (مضوفة) لظاهر حكايته أن المعو شـــة ، وهى من العيش لغة الأزد. وتجد نحوا من ذ لك عند أبى عبيدة [٢] (ت ٢١٥).

وممن وافقهم أيضا : الأخفش (ت ٢١٥) . قال المازنى (ت ٢١٩) بعد ذكـر رأى الخليل : " وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه ويقول : (مَفْعُلَه) من العيـــــش (معوشة) "[٣]. واستد لّ الأخفش بقولهم : مضوفة ، وكوسى ، وطوبى[٤]. وقـــــد أفرد ه بذ لك الرأى معظم من ذ كر الخلا ف فى هذ ه المسألة .[٥]

وقد ردّ بعضهم رأيه بعدّ ة رد ود ، والردّ عليه رد على الكوفيين لا تّفاقـه معهم . ومن تلك الردود :

١ - أنّ الياء فى (بيض) جمع (بيضاء) لم تقلب واوا مع ضمّ ما قبلها ، لأ نّـه على وزن (فُعل).[٦] وأجيب عن ذ لك بأنّ المفرد لا يقاس على الجمع، لأ نّ الواوين

---

(١) ينظر بغية الوعاة ، للسيوطى، جـ ٢ : ٣٠٥.

(٢) ينظر مجاز القرآن، جـ١ : ١٧٠.

(٣) المنصف ، لابن جنى، جـ ١ : ٢٩٧.

(٤) ينظر م، ن ، ص ٣٠١ ؛ والإ يضاح فى شرح المفصل ، لابن الحاجب ، جـ ٢ : ٤٣٧.

(٥) ينظر المراجع المذ كورة فى التعليق على عنوان هذ ا المبحث باستثناء الكتاب، لسيبويه .

(٦) ينظر المقتضب للمبرد جـ ١ : ٢٣٨ - ٢٣٩.

المتطرفتين تقلبان في آخر الجمع ، نحو (جشيّ) جمع (جاث) ، ولا تقلبان في المفرد ، نحو (عتوّ) مصدر (عتا) ، وبأنّ الجمع أثقل من المفرد فهو أدعى إلى التخفيف.(١)

٢ - "أن (مضوفة) شاذ فلا تبنى عليه القواعد".(٢) وأن طوبى، وكوسى لو قيل فيهما: فِعلى، لم يعلم أنّهما فُعلى (٣).

٣ - " قول العرب : (أعيس بين العيسة) فالعيسة مصدر كالحمرة ".(٤) أي ولو كان كذلك لقيل: (بين العوسة) .

٤ - " قولهم مبيع أصله مبيوع فنقلت الضمة إلى الباء ، ثم كسرت لتصح الياء " (٤).

وهذا الاعتراض يردّه الأخفش؛ لأنّه يرى أن المحذوف من نحو (مبيوع) هي العين (٥)، " فيصير بعد النقل والحذف مبوع ، فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لئلا يتوهم أنه من ذوات الواو ، كمقول، وليس كسر الفاء لأجل الياء المحذوفة .... فلم يخالف مذهبه ".(٦)

---

(١) ينظر المسائل البصريات ، للفارسي، ج ١ : ٦٥٦ ؛ والممتع في التصريف ، لابن عصفور ، ج ٢ : ٤٦٩ ، وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٦ : ٤٠ ؛ وشرح الأشموني ج ٤ : ٢٣٢.

(٢) توضيح المقاصد ، للمرادي ، ج٦ : ٤٠. وينظر الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ٢ : ٤٣٧ ؛ وشرح الشافية للجاربردي ، ص ٢٩١ (مجموعة الشافية ج ١).

(٣) ينظر المرجعين الأخيرين في التعليق السابق .

(٤) توضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٦ : ٣٨ ؛ وشرح الأشموني ، ج٤ : ٢٣١.

(٥) ينظر المقتضب ، للمبرد ، ج ١ : ٢٣٨ ؛ وأمالي ابن الشجري ، ج ١ : ٢٠٤-٢٠٩ ؛ وشرح الشافية ، للرضي ، ج ٣ : ١٤٣ ، ١٤٧.

(٦) حاشية الخضري ، ج٢ : ٢٠٦ ؛ وينظر الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ٢ : ٤٣٧ ؛ وشرح الشافية ، للرضي ، ج ٣ : ١٤٧.

ويبد و أنّ الأخفش يوجب قلب الياء في (مفعله) لقول أبي على (ت٣٧٧) :

" قول الخليل في (معيشة) ، إنها مَفْعُلَة أو مَفْعِلَة ، قال أبو الحسن : لا يكون إلا مَفْعِلَة " [١]. أي لو كانت (مَفْعُلَة) للزم أن تكون معوشة [٢]. ولذلك وردت عليه الاعتراضات السابقة .

أما الفراء فمفهوم كلامه كما تقدم جواز قلب الياء إذا سبقت بالضمة ولهذا لا يرد عليه شيء مما سبق . وقد ورد ما يؤيد جواز قلب الياء واوا وإبقائها من ذلك :

١ - سمع في جمع عائط [٣] عيط ... وعوط بقلب الياء واوا [٤]. وقال الرضي (ت ٦٨٦): " وقد يترك في باب (بيض) جمع أبيض الضمة بحالها فتقلب الياء واوا وذلك لخفّة الوزن " [٥] .

٢ - أن (مضوفة) في البيت السابق قد رويت : مضيفة [٦]، وأجاز ابن مالك (ت ٦٧٢) الوجهين في (طوبى) ، و (كوسى) ، مؤنثا الأطيب والأكيس ، وفي مشية حيكى ، وقسمة ضيزى ، ونص على أن الوجهين في ذلك مسموعان من العرب [٧].

---

(١) المسائل البصريات ، ج ١ : ٦٥٥_٦٥٦ .

(٢) ينظر شرح الشافية للجار بردى ، ص ٢٩١ (مجموعة الشافية ج ١) .

(٣) جاء في اللسان لابن منظور ٧ : ٣٥٧ (عيط) : " عاطت الناقة .. لم تحمل سنين من غير عُقْر " .

(٤) ينظر معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٧٣ ؛ واللسان في الموضع السابق ذكره ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٦ : ٣٧ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٤ : ٢٣١ .

(٥) شرح الشافية ، ج ٣ : ١٣٦ .

(٦) ينظر الصحاح ، للجوهري ، ج ٤ : ١٣٩٢ ، وحاشية الصبان ، ج ٤ : ٢٣٢ .

(٧) ينظر تضويح المقاصد ، للمرادي ، ج ٦ : ٤١ - ٤٢ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٤ : ٢٣٣ .

وقد قرىء (طِيبَىٰ لَهُمْ)[1].

٣ - أن " من العرب من يبقى الضمة فيقول في (مهيب) مهوب "[2] وهو من الهيبـــة.

الترجيـــح :

الراجح في نظري منع قلب الياء واوا في عين (مَفْعُلَة) كما ذهب إليه البصريون . لكن لا أميل إلى وصف ما ورد من ذلك بالشذوذ لثبوت أنّه لغة ، وأرى أنّه من القليل الذي لا يقاس عليه ويقتصر فيه على السماع .

---

(١) من قوله تعالى : (الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ). الآيـة (٢٩) في سورة الرعد .

وتنظر تلك القراءة في الكشاف ، للزمخشري ، جـ ٢ : ٣٥٩ ، والبحر ، لأبـي حيان جـ ٥ : ٣٩٠ ، وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ٦ : ٤١ ، وشرح الأشموني ، جـ ٤ : ٢٣٣ .

ونسبها الزمخشري إلى مكوزة الأعرابي ، ونسبها أبو حيان إلى بكرة الأعرابي .

(٢) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، جـ ٤ : ٢١٤٤ ؛ وينظر الصحاح للجوهـــري ، جـ ١ : ٢٣٩ ، واللسان ، لابن منظور ، جـ ١ : ٧٨٩ (هيب).

المبحث الثانـي والسبعون

المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع .*

العـرض :

قال أبو بكر عن الفعل (تناول) في قول طرفـة :

خَـذُولٌ تُرَاعِـي رَبْرَبًـا بِخَمِيلَـةٍ ... تَنَاوُلُ أَطْرَافَ الْبَرِيـرِ وَتَرْتَـدِي

:" وقوله : (تناول أطراف البر ير) أصله تتناول ، لأنه فعل للمؤنث مستقبل .

قال اللّٰه عز وجل : (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا)،* فمعناه : تتنزل الملائكـة ، فاستثقل الجمع بين تاءين ، فحذف إحداهما . قال الفراء : يجوز أن يحذف الأولى ويجوز أن يحذف الثانية ، لأن حركتهما متّفقة . وقال هشام : المحذوفة هـي الأولى . وقال البصريون : المحذوفة هي الثانية ، (لأن الأولى علم واستقبـال علم الاستقبال لا يسقط)[1]" [2].

٢ - واستشهد في معرض الحديث عن قول عنترة :

وَازْوَرَّ مِنْ وَقْـعِ الْقَنَا بِلَبَانِـهِ ... وَشَكَا إِلَيَّ بِعَبْرَةٍ وَتَحَمْحُـمِ

---

* مذهب البصريين ، كما ذكره أبو بكر ، أنّ الذي يجوز حذفه من نحو (تتناول) هو التاء الثانية . كما سيأتي في العرض . وينظر الكتاب ، لسيبويه ، جـ ٤ : ٤٧٦=٢ : ٤٢٥-٤٢٦ ط. بولاق ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، جـ٢ : ٦٤٨(م٩٣)، وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، جـ ٦ : ١١٣ ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ١٨٦ ؛ وشرح الأشموني ، جـ ٤ : ٢٦٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، جـ ٢ : ٤٠١ ؛ وحاشية الخضري ، جـ ٢ : ٢١٢ .

(١) يبدو لي أنّ واو العطف فيما بين القوسين قد جعلت في غير موضعها ، وأنّ ترتيب الكلام هكذا : (لأنّ الأولى علم استقبال ، وعلم الاستقبال لا يسقط).

(٢) الشرح ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .

** من الآية (٤) في سورة القدر .

بقوله تعالى : ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ﴾(١). ثم قال : " وتقـــرأ (تَزَاوَرُ)(٢) بتخفيف الزاى ، والأصل فيه تتزاور ، فحذفوا إحدى التاءين "(٣).

التوضيـح :

ذكر أبو بكر ثلاثة آراء فى التاء المحذوفة من نحو (تَنَاوَلُ). أحدهـا للفراء وهو : أنه يجوز أن تكون المحذوفة تاء المضارعة ، أو أن تكون تاء صيغة التفاعل ، لاتفاقهمـا فى الحركة والثانى لهشام بن معاوية (ت٢٠٩) ، وهو : أنّ المحذوفة هى الأولى. ولم يذكر علّة ذلك عنده . والأخير للبصريين . وهو : أنّها الثانية ؛ لأن الأولى دالّة على الاستقبال أى المضارعة .

ورأى هشام السابق قد نسبه بعض النحويين إليه ، ونسبه آخرون إلى الكوفيين. قال ابن مالك (ت٦٧٢) : " والمحذوفة هى الثانية ، لا الأولى خلافا لهشام "(٤) .

وقال عبد الرحمن الأنبارى (ت٥٧٧) : " ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا اجتمع فى أوّل المضارع تاء المضارعة ، وتاء أصلية* نحو (تتناول) ، و (تتلوّن) ، فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية* نحو (تناول) ، وتلوّن) ".(٥).

---

(١) من الآية (١٧) فى سورة الكهف . وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٣٨٨

(٢) وهى قراءة عاصم وحمزة والكسائى. ينظر م.ن ، ص . ن.

(٣) الشرح ، ص٣٦١.

(٤) تسهيل الفوائد ، ص ٣٢٤. وينظر المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٤ : ٢٧٩ ؛ وتوضيـــح المقاصد ، للمرادى ، جـ ٦ : ١١٤ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٦٨٦ ؛ وشرح الأشمونى ، جـ ٤ : ٢٦٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ٢ : ٤٠١.

(٥) الإنصاف ، جـ ٢ : ٦٤٨ (م٩٣). وينظر توضيح المقاصد ، للمرادى ، جـ ٦ : ١١٤ ؛ وشرح الأشمونى ، جـ ٤ : ٢٦٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ٢ : ٤٠١ ؛ وحاشية الخضرى ، جـ ٢ : ٢١٢.

* الأولى أن يقال : تاء صيغة (التفاعل) أو (التفعّـل).

ويبد و أنّ الفراء يتّفق مع سيبويه (ت١٨٠) ؛ لأنّ سيبويه لم يمنع حذ ف الأولى وإنما جعله خلا ف الأ ولى. فقال : "إن شئت أثبتهما ، وإن شئت حذ فت إحد اهما " ثم قال : " وكانت الثانية أولى بالحذ ف ..."(١).

ويحتمل أن يكون أبو بكر متابعا للفراء ؛لأ نّه لم ينصّ على واحد ة منهمـــا وإنّما قال : فحذ فوا إحد اهما .

وحجة الكوفيين على حذ ف التاء الأولى هى أنّها زائد ة والزائد أضعف مـــن الأصلى(٢). وأنّ للثانية معنى كالمطاوعة وحذ فها يخلّ به.(٣).

وأجيب عن الأول بأنه ليس كلُّ زائد ضعيفا ؛لأ ن الزائد الضعيف هو الـذ ى لم يكن له معنى، أمّا التاء الأ ولى فقد جاء ت لمعنى وهو المضارعة وفى حذ فهـــا إسقاط لذ لك المعنى . وأنّ لذلك نظائرَ منها ثبوت التنوين وحذ ف الياء مـــن المنقوص والألف من المقصور ؛ لأ ن التنوين جاء لمعنى . ومنها حذ ف النـــون والتاء عند د خول ياء التصغير فى نحو (منطلق) و (مغتسل)(٤). وأجيب عـــن الثانى بأنّ الأولى جاء ت لمعنى وهو المضارعة ، وأنّ الثقل لم يحصل بسببها وإنّما حصل بسبب الثانية فكانت هى التى يجوز حذ فها .(٥)

---

(١) الكتاب ، جـ ٤:٤٧٦=٢:٤٢٥-٤٢٦ ط. بولاق .

(٢) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ٢:٦٤٨(م ٩٣).

(٣) ينظر التصريح ، لخالد الأزهرى ، جـ ٢:٤٠١، وحاشية الصبان ، جـ ٢:٢٦٣ ، وحاشية الخضرى ، جـ ٢:٢١٢.

(٤) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، جـ ٢:٦٤٩(م ٩٣).

(٥) ينظر حاشية يس ، جـ ٢: ٤٠١ ، وحاشية الخضرى ، جـ ٢:٢١٢.

وظاهر قول عبد الرحمن الأنباري عند ذكر احتجاج الكوفيين : " لمّا اجتمع في أوّل هذا الفعل حرفان متحرّكان من جنس واحد - وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية استثقلوا اجتماعهما ، فوجب أن تحذف إحداهما "[1] أنّ حذف إحدى التاءين واجب ، وليس الأمر كذلك . بل هو جائز - وقد صرّح به سيبويه كما تقدّم ، واستدلّ لاجتماع التاءين بقوله تعالى : (تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ)[2].

الترجيح :

الراجح في نظري رأي البصريين وهو أنّ التاء التي يجوز حذفها من (تتناول) ونحوه هي التاء الثانية ؛ " لأنّ المثلين إذا التقيا إنّما يحصل الاستثقال عند النطق بثانيهما "[3] ، ولأنّه قد حذف ثاني المثلين كما في قراءة بعضهم (وَنُزِّلُ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا)[4]. قال ابن مالك : " وفي هذه القراءة دليل على أنّ المحذوفة من تاءي (تتنزل) حين قلت : (تنزل) إنّما هي الثانية ، لأنّ المحذوفة من نوني (نُزِّلُ) في القراءة المذكورة إنّما هي الثانية ".[5]

---

(١) الإنصاف ، ج ٢ : ٦٤٨ (م٩٣).

(٢) من الآية (٣٠) في سورة فصّلت .

(٣) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ٤ : ٢١٨٧ - ٢١٨٨ .

(٤) من الآية (٢٥) في سورة الفرقان . وقال ابن جنّي عن هذه القراءة : إنها رويت عن ابن كثير وأهل مكّة ورواها خارجة عن أبي عمرو . ينظر المحتسب ، ج ٢ : ١٢٠ ، وينظر كذلك البحر ، لأبي حيان ، ج٦ : ٤٩٤ .

(٥) شرح الكافية الشافية ، ج ٤ : ٢١٨٧ .

الخاتمة

تلخيص المعالم الكبرى لنتائج البحث وبيان الجديد فيه

أهم ما توصّل إليه البحث من نتائج يتلخص فيما يلي :

- الكشف عن مصطلحات وآراء للكوفيين غير مشهورة عنهم في كتب النحو .
- تصحيح نسبة بعض الآراء والمصطلحات .
- تحديد مفهوم بعض الآراء والمصطلحات .
- تبادل الكوفيين المواقع مع البصريين في بعض المواضع .
- تأثُّر الكوفيين وتأثيرُهم .

ولعلّ هذه النتائج من أهمّ الغايات التي يهدف إليها البحث من وراء إحياء النحو الكوفيّ الذي لم يصل إلينا شيء من مصادره الأولى[1] وكان ضياعُها سببا في اندثار كثير من الآراء الكوفية. أمّا الآراء التي كتب لها البقاء فقد كانت عرضةً للتحريف من جرّاء تناقلها في كتب النحو عبر القرون العديدة . وتوصّلُ البحث إلى بعض المصطلحات أو الآراء غير المشهورة عن الكوفيين يعدُّه الباحث خطوة أولى في طريق البحث عن الآراء التي ضاعت بضياع كتب النحو الكوفي، كما يعدُّ تصحيحَ نسبة بعض الآراء والمصطلحات وما بعده من النتائج المذكورة بدايةً لإعادة النظر فيما وصل إلينا من آراء الكوفيين . وأعود الآن إلى بيان تلك النتائج:

أ - **الكشف عن مصطلحات وآراء غير مشهورة عن الكوفيين :**

من المصطلحات غير المشهورة عنهم مصطلح (المستقبل) ، ومصطلح (ما لم يسم فاعله) ومصطلح (الرد) . وقد وضح البحث أنّ المصطلح الأول مبنيّ على رأيهم في مسألتين

---

(١) ينظر هامش (١) في ص (ب) من المقدمة .

الأولى : أنّ المضارع يدلُّ على الاستقبال ، والأخرى أن الأصل في الأفعال الإعراب[١] ، أمّا المصطلح الثاني فمع كثرة تداوله لا أعلم أحدا قبل أستاذنا الدكتور الأنصاري نسبه إلى أحد منهم[٢] ، وكذلك المصطلح الأخير تكرر استعماله فيما وصل إلينا من كتبهم ولا تجده ينسب إليهم إلاّ نادرا .[٣]

ومن الآراء الرأيُ المشار إليه آنفا وهو أنّ المضارع (المستقبل) لا يدلُّ على الحال وإنما يدلُّ على الاستقبال . ومنها أنّ البدل على نيّة تكرار العامل[٤] ، وجواز تسكين المضارع غير المجزوم للتخفيف[٥] ، وجواز إسكان ياء المنقوص المنصوب في غير الضرورة[٦] . ووصل اسم الفاعل المقترن بـ (ال) كما يوصل (الذي) نحو (القائم أكرمت عمرو)[٧] . واشتراط واو أو كلام يتقدّم المشغول عنه عند الفراء[٨] . وأنّ جوزا بناء الظرف المضاف إلى الفعل المضارع مبنيّ على أنّه مضاف إلى غير اسم فيستوي في ذلك عندهم المضاف إلى الماضي والمضارع والجملة الاسمية[٩] . وغير ذلك من الآراء .[١٠]

---

(١) تنظر ص ٤٧ - ٤٨

(٢) تنظر ص ١٠٢

(٣) تنظر ص ١٤٤

(٤) تنظر ص ١٦٠ - ١٦١

(٥) تنظر ص ١٩٢ - ١٩٤

(٦) تنظر ص ٢٠١ - ٢٠٢

(٧) تنظر ص ٢١٨ - ٢١٩

(٨) تنظر ص ٣٢١ - ٣٢٣

(٩) تنظر ص ٣٣٢ - ٣٣٣

(١٠) تنظر ص ٢٨١ - ٢٨٢ ، ٢٦٨ ، ٣٣٨ - ٣٣٩ ، ٣٩٢ ، ٤٢١ - ٤٢٢ ، ٤٥٩ - ٤٦٠ ، ٤٨٢ - ٤٨٣

ب - تصحيح نسبة بعض المصطلحات والآراء :

أرجع عدد من النحويين والباحثين بعض المصطلحات والآراء الكوفية إلى أصول بصريّة ، وترجّح بالبحث أنّها لم تخرج عن مذهب الكوفيين ، ونسب بعضهم إلى الكوفيين مصطلحات وآراء ترجّح بالبحث أيضا أنّها ذات أصول بصريّة . فمن النوع الأول :

١ - مصطلح النسق مصطلح كوفيّ ويرى بعض الباحثين أنّه من وضع الخليل بن أحمد (ت ١٧٠) استنادا إلى منظومة في النحو لم تثبت نسبتها إليه ، كما نسب استعماله إلى سيبويه (ت١٨٠) ولم يشر إلى موضع وروده عنده .(١)

٢ - من المصطلحات الكوفية (الحشو) بمعنى الزيادة وذهب بعض الباحثين أيضا إلى أنّه ورد استعماله عند سيبويه بذلك المعنى ، وبالبحث تبيّن أنّ سيبويه لم يستعمله بذلك المعنى وإنما استعمله بمعنى صلة الموصول .(٢)

٣ - ومن مصطلحاتهم (الفعل الواقع) أي المتعدّي ، وقد ذهب بعض الباحثين كذلك إلى أنّ الفراء استفاده من سيبويه ، وتبيّن أنّ سيبويه لم يرد به التعدية وإنّما أراد به حصول الفعل وحدوثه .(٣)

٤ - من الآراء الكوفية وصل الاسم الظاهر المعرف بـ (ال) كما يصول (الذي) ، وردّ عليهم بعض النحويين بأنّ ذلك الاسم مبهم لا يدلُّ على معهود فهو بمنزلة النكرة وما بعده صفة له ، والثابت عن الكوفين أنّ هذا الردَّ هو حجتُّهم لجعله موصولا ، وأنّ المعرفة عندهم لا توصل .(٤)

---

(١) تنظر ص ٦١ - ٦٣

(٢) تنظر ص ٨٧ - ٨٨

(٣) تنظر ص ١١٠

(٤) تنظر ص ٢٢٦

٥ - ذهب بعض الباحثين إلى أنّ الكوفيين تابعون للأخفش (ت ٢١٥) في إعراب المنصوب في نحو (جاء ركضا) مفعولا مطلقا ، وتبيّن بالبحث أنّ هناك فرقا بين رأيهم ورأيه ، فالعامل عنده في ذلك المفعول المطلق فعل محذوف ، بينما عامله عندهم الفعل الظاهر ، لتضمّنه فعلا من لفظ المفعول المطلق .(١)

٦ - مذهب الكسائي أنّ محلّ (أنّ) و (أنْ) بعد حذف الجارّ خفضٌ . ونسب عدد من النحويين ذلك إلى الخليل بن أحمد ، وترجّح بالبحث أنّ ذلك سهو منهم (٢) .

٧ - يرى الأخفش أنّ (مَفْعُلَة) إذا كانت عينها ياءً قلبت واوا لانضمام ما قبلها ، وقد أفرده بذلك كثير من النحويين ، ولكن تبيّن أنّ ذلك أيضا رأي الكوفيين وأنّ تعليل الأخفش يختلف عن تعليلهم في هذه المسألة .(٣)

ومن النوع الثاني ، أي ممّا نسب إلى الكوفيين وهو ذو أصول بصريّة :

١ - مصطلح (حروف الإضافة) نسبه عدد من النحويين إلى الكوفيين والثابت بالبحث أنّه مصطلح بصري .(٤)

٢ - ذكر بعض الباحثين أنّ مصطلح (الغاية) من المجمع على نسبته إلى الكوفيين وثبت أيضا أنّه مستعمل عند البصريّين (٥).

٣ - نقل بعض النحويّين عن الكسائيّ في نحو قول لبيد :

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً ... مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامُهَا

أنّه إنّما أنّث (كان) واسمها مذكر ؛ لأنّ الاسم في معنى التأنيث ، وتبيّن أنّ هذا الرأي لغير الكسائي وأنّ الكسائيّ لا يرتضيه .(٦)

---

(١) تنظر ص ٣٥٠
(٢) تنظر ص ٣٧١
(٣) تنظر ص ٤٨٢ - ٤٨٣
(٤) تنظر ص ١١٧ - ١١٨
(٥) تنظر ص ١٢٣
(٦) تنظر ص ٣١٠

٤ - نسب بعضهم إلى الكسائيّ أيضا أنّ محلّ (أنّ) و (أنْ) بعد حذف الجار نصب ، وأنّ محلهما عند الأخفش جر . وتبين أنّ ذلك سهو منه وأنّ الصواب عكس ذلك (١) .

٥ - نسب عدد من النحويين مجيء (أو) بمعنى الواو إلى الكوفيين وثبت بالبحث أنّ ذلك مذهب كثير من البصريين ، وأنّ الفراء يمنعه .(٢)

٦ - نسب بعضهم إلى الكوفيين كذلك أنّ أصل (مهما) : (مه) بمعنى :(كف) وتبيّن أنّ ذلك أيضا رأى سيبويه والأخفش وأنّ الفراء ذهب إلى غير هذا الرأى (٣) .

وإلى جانب ما سبق هناك عدد من المصطلحات والآراء الكوفية عُمِّمَ في نسبتها إلى الكوفيين أو خُصِّصَتِ النسبةُ إلى بعضهم والواقع العكس ، من ذلك :

١ - نسب إلى الكسائيّ أنّه يطلق على الظروف وحرف الجر (صفات) وأنّ الفراء يطلق عليها (محالّ) وتبين بالبحث أنّ كلاّ منهما قد استعمل كلا المصطلحين.(٤)

٢ - نُسِبَ إليهم جميعا أنّ الاسم بعد (لولا) مرفوع بها مع أنّ الكسائيّ يرفعه بفعل مقدّر بعدها .(٥)

٣ - نسب إليهم جميعا أنّ الفعل بعد فاء السببية منصوب بالخلاف مع أنّ الكسائيّ أيضا وبعض أصحابه ذهبوا إلى أنّه منصوب بالفاء نفسها .(٦).

٤ - نسب إليهم كذلك أنّ التاء التي يجوز حذفها من التاءين المبدوء بهما المضارع هي الأولى مع أنّ الفراء أجاز حذف أيٍّ منهما .(٧)

---

(١) تنظر ص ٣٧١
(٢) تنظر ص ٤٠٢
(٣) تنظر ص ٤٦١
(٤) تنظر ص ١١٤ - ١١٦
(٥) تنظر ص ٢٩٣ - ٢٩٤
(٦) تنظر ص ٤٥٣ - ٤٥٤
(٧) تنظر ص ٤٨٩

جـ - تحديد مفهوم بعض المصطلحات والآراء :

١ - مصطلح (القطع) أكثر ما يطلق على ما يُنْصَبُ حالا عند البصريين ، ولكنّ الفراء يفرق بين النّصب على الحال والنصب على القطع وهذا يدلّ على أنّ الحال غير القطع والمشهور عن الكوفيين أنّ المنصوب على القطع كان أصله وصفا معرّفا بال فلمّا حذفت منه (ال) قطع عن متبوعه ونصب فكان نصبه على القطع .(١)

٢ - قال البغدادى (ت١٠٣٠) عن البدل : وهو المعبّر عنه عند الكوفين بالردّ . والذى ترجّح أنّ الرد عندهم بمعنى الإتباع ، أمّا البدل فيقابله عندهم الترجمة .(٢)

٣ - مصطلح (الترجمة) : نقل بعضهم أنّه يقابل البدل ونقل آخرن أنّه يقابل عطف البيان ، والموجود فى كتب الكوفيين يؤيّد النقلين .(٣)

٤ - نقل بعضهم أنّ الكوفيين يسمّون البدل تكريرا وتبيّن بالبحث أنّ التكرير هو تكرير العامل . يستوى فى ذلك العامل فى البدل وفى غيره .(٤)

٥ - يطلق الكوفيّون على حروف الجرّ مصطلح (الصفة) . وقد اختلف فى التعليل لذلك فذهب بعضهم إلى أنّها سُمّيت بذلك لأنّها تقع صفاتٍ لما قبلَها . وعلّل آخرون تلك التسمية بأنّها لمّا كانت تُحْدِثُ فيما بعدَ ها صفةً سُمّيت صفة ، نحو قولك :(اجلس فى الدار)، فـ (فى) دلّت على أنّ الدار وعاء للجلوس . وقد رجّحت التفسير الأخير .(٥)

٦ - نقل عدد من النحويين أنّ للكوفيّين مذهبين فى العامل فى المبتدأ والخبر . أحدهما : أنّهما مترافعان والآخر : أنّ المبتدأ مرفوع بالعائد من الخبر . والواقع أنّه ليس لهم مذهبان وإنّما هو اختلاف حالين فإذا كان الخبر مفردا ترافعا ، وإذا كان جملة رُفِع المبتدأ بالعائد من الجملة .(٦)

---

(١) تنظر ص ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩
(٢) تنظر ص ١٤٢ - ١٤٥
(٣) تنظر ص ١٤٩ - ١٥٢
(٤) تنظر ص ١٥٠
(٥) تنظر ص ١٣٠
(٦) تنظر ص ٢٧١ - ٢٧٢

د - من تبادل المواقع بين البصريين والكوفيين :

من المعروف أن التقدير والتأويل ومنع القياس على القليل من خصائص المذهب البصرى بعكس المذهب الكوفىّ وقد وردت آراء كوفيّة يغلب عليها ذلك بينما سلك فيها البصريّون خلاف المشهور عنهم ، نحو :

١ - فعل الأمر مبنى عند البصريين وذهب الكوفيّون إلى أنّه معرب ، ولجأوا إلى التقدير فقالوا : إنّ عامله حذف مع حرف المضارعة . فنحو (اضرب) أصله عندهم (لتضرب)(١)

٢ - ذهب كثير من البصريين إلى جواز تنكير (غدوة) وقد منع الفراء ، فى أحد قوليه ، تنكيرها وإدخال (ال) عليها ، ووصف القراءة التى وردت بذلك بالشذوذ مع أنّها قراءة سبعيّة ، ويعضدّها السماع عن العرب.(٢)

٣ - ذهب الكوفيون إلى وصل اسم الفاعل المقترن بـ (ال) كما يوصل الذى . نحو القائم أكرمت عمرو، أى الذى أكرمته عمرو (٣) وفى ذلك من التكلّف ما فيه .

٤ - أجاز البصريون صرف (أفعل مِنْ) فى الضرورة ومنع الكوفيون ذلك معتمدين على التأويل حيث قالوا : إنّ (مِنْ) قامت مقام الإضافة .(٤)

٥ - أجاز البصريون حذف الخبر فى باب (إنّ) سواء أكان الاسم نكرة أم معرفة ، وذهب الكوفيون فيما نسب إليهم إلى اشتراط تنكير الاسم لحذف الخبر . مع ورود الشواهد بتأييد مذهب البصريين .(٥)

٦ - أجاز البصريون إعمال المصدر المنوّن ، ومنعه الكوفيون ، ولجأوا إلى تقدير فعل بعد ذلك المصدر يكون عاملا فيما بعده .(٦)

---

(١) ينظر ص ١٧٢ - ١٧٣
(٢) ينظر ص ٢١١ - ٢١٣
(٣) ينظر ص ٢١٨ - ٢١٩
(٤) تنظر ص ١٩٦
(٥) تنظر ص ٣٠٣ - ٣٠٤
(٦) تنظر ص ٣٨٨ - ٣٨٩

٧ - ذهب البصريون إلى أنّ الاسم بعد (أيُّها) في نحو : (يا أيُّها الرجل) صفة لـ (أيّ) ، وذهب الكوفيون إلى أنّه تابع لاسم إشارة محذوف واسم الإشارة المحذوف خبر لمبتدأ محذوف أيضا والتقدير عندهم : يا أيّ هو هذا الرجل .(١)

٨ - ذهب البصريون إلى أنّ الواو حُذِفت من (يَعِدُ) ونحوه لوقوعها بين الياء والكسرة وذهب الكوفيون إلى أنّها حُذفت فرقا بين المتعدى واللازم مع ورود السماع بحذفها فيهما .(٢)

هـ - تأثُّر الكوفيّين وتأثيرهم :

تبيّن من خلال البحث أنّ هناك مصطلحاتٍ كوفيةً لها جذور بصريّة ومصطلحات وضعها الكوفيون ابتداء واستعملها بعض البصريّين ، وأنّ هناك آراءً بصريّةً تأثّر بها بعضُ الكوفيين وآراء كوفيّة تأثّر بها بعضُ البصريين .

فمن المصطلحات التي لها جذور بصرية مصطلحات : الكناية ، والخفض ، والجحد ، والصفة ، والإجراء . فقد ورد مصطلح الخفض عند الخليل (٣) ، كما ورد عنده وعند سيبويه استعمال مصطلح الإجراء (٤) ونسب إلى البصريين وعلى رأسهم سيبويه استعمال مصطلح (الكنايات) وأنّ (الضمائر) نوع من (الكنايات) . فكلّ مضمر عندهم مكنّى(٥). وورد استعمال مصطلحي (الجحد) و(الصفة) على لسان الليث (ت ؟) صاحب الخليل.(٦)

---

(١) تنظر ص ٤١٢ - ٤١٣
(٢) تنظر ص ٤٧٩
(٣) تنظر ص ١٣٨
(٤) نمظر ص ١٦٧
(٥) تنظر ص ٧٩ - ٨٠
(٦) تنظر ص ٩٢ - ٩٣ ، ١١٦ - ١١٨

ومن ذلك إطلاق الكوفيين على ضمير الشأن الضمير المجهول ، ونسب إلى البصريين أنّهم لا ينكرون أنّه مجهول كما نُسِبَ إلى الكوفيين موافقتهم على ضمير الشأن وقد قدره بالشأن والأمر كلٌّ من ثعلب وأبي بكر (١).

ومن ذلك أيضا أنّ إطلاق أنواع الإعراب على المبنيات هو المشهور عن الكوفيين ولكنّك تجد ذلك قد ورد عند سيبويه والمبرد (ت ٢٨٦) مع نصهما على التفريق بين النوعين.(٢)

وهناك مصطلحات مشهورة عن البصريين وتجد استعمالها عند بعض الكوفيين فقد ورد استعمال مصطلح الصرف عند الفراء كما ورد عنده وعند أبي بكر مصطلحا الضمائر والعطف ، وورد عند أبي بكر أيضا مصطلح التعدية .(٣)

ومن المصطلحات التي وضعها الكوفيون ابتداء حسب ما توصّل إليه البحث واستعملها بعض البصريين مصطلحات (المستقبل) و (النسق) و (ما لم يسم فاعله) حيث ورد استعمالها عند المبرد .(٤)

ومن الآراء البصريّة التي تأثّر بها بعضُ الكوفيّين منع زيادة (من) حيث تبعهم الفراء مخالفا بذلك الكسائي الذي ذهب إلى جواز زيادتها.(٥) ومنها أنّه نُسِبَ إلى الكوفيين اشتراطُ تنكير الاسم لحذف الخبر في باب (إنّ) ، وأجاز الكسائي والفراء حذفه مع المعرفة كما هو مذهب البصريين .(٦) ونسب إلى الكوفيين أيضا أنّ المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع هي الأولى وذهب الفراء إلى عدم التحديد كما هو مذهب سيبويه .(٧)

---

(١) تنظر ص ٨٢
(٢) تنظر ص ٥٥ - ٥٦
(٣) تنظر الصفحات : ٦٤ ، ١١١ ، ١٦٧
(٤) تنظر ص ٤٩ ، ١٠٥ والمقتضب ، ج ٢ : ٣٨
(٥) تنظر ص ٢٣٣
(٦) تنظر ص ٣٠٤
(٧) تنظر ص ٤٨٨ ، ٤٩٠

وممن وافق الكوفيين من البصريين الأخفش (ت٢١٥) وقد كان أكثرهم موافقة حيث وافقهم في أن فعل الأمر مجزوم، وفي منع صرف (أفعل من) في الضرورة، وفي جواز حذف الموصول وبقاء صلته، وفي جواز بناء الظروف المضافة إلى الأفعال المضارعة، وفي جواز مجيء الجملة الاسمية بعد (إذا)، وفي إضافة (آ) و (آي) إلى حروف النداء، وفي جوزا زيادة الواو، وفي قلب الياء واوا في عين (مَفْعُلَة).(١)

ومنهم قطرب (ت ٢٠٦) في جواز الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة (٢)، وأبو عبيدة (ت ٢١٥) في جواز حذف الاسم الموصول، وفي جواز مجيء (أو) بمعنى (بل) (٣)، والجرمي (ت٢٢٥) في أنّ فاء السببية تنصب المضارع بنفسها (٤)، والمازني (ت٢٤٨) في جواز حذف الاسم الموصول (٥)، وأبو حاتم السجستاني (ت٢٥٥) في أنّ إسكان ياء المنقوص لغة المنصوب، وفي الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة، وفي التعليل لتجرّد (حائض) ونحوها من علامة التأنيث (٦) والمبرّد في الجرّ بواب (ربّ)، وفي النصب بـ (كما)، وفي جواز زيادة الواو.(٧)

ثم هناك عدد من العلماء من غير البصريين تأثروا بالكوفيين في استعمال بعض مصطلحاتهم أو الأخذ ببعض آرائهم فمن أبرز من استعمل بعض مصطلحاتهم ابن قتيبة (ت٢٧٦) (٨) وابن كيسان (ت٢٩٩)، وابن جرير الطبري (ت٣١٠)، وابن شقير (ت٣١٧)، وابن خالويه (ت ٣٧٠).

أما الذين أخذوا ببعض آرائهم فيطول المقام بذكرهم وقد تقدمت الإشارة إلى كثير منهم قبل كلّ ترجيح تقريبا.

وختاما أسأل الله التوفيق والسداد في جميع الأعمال والأقوال إنّه نعم المولى ونعم النصير والحمد لله أوّلا وآخرا وظاهرا وباطنا. وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلّم تسليما كثيرا.

---

(١) تنظر الصفحات: ١٧٧، ١٨٨، ٢٣٧، ٣٣٥، ٣٨٤، ٤٠٩، ٤٦٧، ٤٨٤
(٢) تنظر ص ٤١٩
(٣) تنظر الصفحتان: ٢٣٧، ٤٠٥
(٤) تنظر ص ٤٥٣
(٥) تنظر ص ٢٣٧
(٦) تنظر الصفحات: ٢٠١، ٢٠٢، ٤١٩، ٤٧٦.
(٧) تنظر الصفحات: ٣٦٨، ٤٣٩، ٤٦٧.
(٨) تنظر الصفحات: ٣٨، ٤٩، ٥٧، ٦٣، ٨٨، ٩٣، ١٠٤ إلى ١٠٥، ١١٠ - ١١١، ١٢٢، ١٣٤، ١٣٨ - ١٣٩، ١٥٣، ١٦٢.

الفهارس

١ـ المصادر والمراجع
٢ـ الآيات القرآنية
٣ـ الأحاديث النبوية والآثار
٤ـ الأمثال
٥ـ الأشعار والأرجاز
٦ـ الأعلام
٧ـ القبائل
٨ـ المذاهب النحوية
٩ـ الموضوعات

١ - فهرس المصادر والمراجع

مخطوطات ومطبوعات ودوريات

الهمزة

ابن آجرّوم : محمد بن محمد (ت ٧٢٣)

١ - متن الآجرومية : دار الفكر ، مصور عن طبعة تونس : مكتبة المنار ، ١٣٦٥هـ

الآلوسي : محمود شكري (ت ١٣٤٢)

٢ - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، بغداد : دار مكتبة البيان ، بيروت :دار صعب.

الآلوسي : محمود بن عبدالله الحسيني (ت ١٢٧٠).

٣ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ.

الأبّدي : إبراهيم بن محمد بن عبيد (ت٦٨٠)

٤ - شرح الكراسة المنسوبة للجزولي (السفر الأول) تح . سعد حمدان الغامدي ، رسالة دكتوراه عنوانها (الأبّدي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية) مكة: جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، برقم ٧٧٥-٧٧٦ ، ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ.

إبراهيم مصطفى (ت ١٣٨٢).

٥ - إحياء النحو ، القاهرة : لجنة التأليف والنشر ، ١٩٥٩ م

ابن الأثير : عزّ الدين ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠).

٦ - الكامل في التاريخ . بيروت : دار الكتاب العربي ، ط ٢ ، ١٣٨٧هـ.

٧ - اللباب في تهذيب الأنساب ، بيروت : دار صادر .

أحمد أمين (ت ١٣٧٣).

٨ - ضحى الإسلام ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ٧ ، ١٩٦٤م ، ج ٢.

الأحمر : خلف بن حيان (ت ١٨٠).

٩ - مقدّمة في النحو ، تح. عزّ الدين التنوخي ، دمشق : وزارة الثقافة ، ١٣٨١هـ.

الأخفش : سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥).

١٠- معاني القرآن ، تح. الدكتور فائز فارس ، الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ.

الأزهرى : خالد بن عبدالله (ت٩٠٥).

١١ - التصريح بمضمون التوضيح ، بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ .

الأزهرى : محمد بن أحمد أبو منصور (ت٣٧٠)

١٢ - تهذيب اللغة، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون وآخرين ، المؤسسة المصرية العامة والدار المصرية للتأليف ، ١٣٨٤هـ.

الإسفراييني:تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد (ت٦٨٤).

١٣ - فاتحة الإعراب فى إعراب الفاتحة ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، الأردن : جامعة اليرموك ، ١٤٠٠هـ.

إسماعيل باشا (ت ١٣٣٩).

١٤ - إيضاح المكنون ، بيروت : دار العلوم الحديثة ، بدون تاريخ .

١٥ - هديّة العارفين، بيروت : دار العلوم الحديثة . بدون تاريخ

الأسود بن يعفر (ت نحو ٢٢ ق. هـ) .

١٦ - ديوانه ، صنعة نورى القيسى ، بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٣٨٨هـ.

الإشبيلى : محمد بن خير (ت ٥٧٥).

١٧ - فهرست محمد بن خير الإشبيلى فيما رواه عن شيوخه ، بيروت : المكتب التجارى ، وبغداد : مكتبة المثنى والقاهرة: مكتبة الخانجى ، ط ٢ ، ١٣٨٢هـ.

الأشمونى : على بن محمد (ت ٩٠٠) .

١٨ - شرحه لألفيّة ابن مالك ، مع حاشية الصبان ، تصحيح مصطفى حسين أحمد ، بيروت : دار الفكر بدون تاريخ .

الأفغانى : سعيد

١٩ - من تاريخ النحو ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٨هـ.

امرؤ القيس (ت نحو ٨٠ ق ٠ هـ)٠

٢٠ - ديوانه ، تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٨٤م٠

الأنبارى : عبدالرحمن بن محمد أبو البركات (ت ٥٧٧)٠

٢١- أسرار العربية ، تحقيق الشيخ محمد بهجة البيطار ، دمشق : المجمع العلمى العربى ، ١٣٧٧هـ٠

٢٢ - الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ، بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ ٠

٢٣ - البيان فى غريب إعراب القرآن ، تحقيق الدكتور طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ٠

٢٤ - نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ١٩٦٧م٠

الأنبارى : القاسم بن محمد بن بشار (ت ٣٠٤)

٢٥ - شرح ديوان المفضليات ، بعناية كارلوس يعقوب لايل ، بيروت :مطبعة الآباء اليسوعيين ١٩٢٠م ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد٠

الأنبارى محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر (ت ٣٢٨)٠

٢٦ - الأضداد ، تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم ، الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٦٠م٠

٢٧ - إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عزّ وجلّ ، تحقيق محيى الدين عبدالرحمن رمضان ، دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٠هـ٠

٢٨ - الزاهر ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، العراق : وزارة الثقافة والإعلام ودار الرشيد ، ١٩٧٩م٠

٢٩ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٤ ، ١٤٠٠هـ٠

٣٠ - المذكر والمؤنث ، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابى ، بغداد : وزارة الأوقاف ، ١٩٧٨م٠

الأنصاري : أحمد مكيّ (دكتور) .

٣١ - أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون ، ١٣٨٤هـ.

٣٢ - الدفاع عن القرآن ، جامعة القاهرة بالخرطوم ، ١٣٩٣هـ.

٣٣ - سيبويه والقراءات ، مصر : دار المعارف ، ١٣٩٢هـ.

٣٤ - نظرية النحو القرآني ، جدة :دار القبلة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

٣٥ - محاضرات في النحو العربي ، أملاها على طلاب السنة المنهجية بالدراسات العليا العربية بجامعة أم القرى . بحوزتي .

الأهدل : محمد بن أحمد (ت ١٢٩٨) .

٣٦ - الكواكب الدرية : دار الفكر ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

الباء

ابن الباذش : أبو جعفر أحمد بن علي (ت ٥٤٠)

٣٧ - الإقناع في القراءات السبع ، تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش ، مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ.

البحتري : الوليد بن عبيد (ت ٢٨٤)

٣٨ - الحماسة بتعليق كمال مصطفى ، مصر :المطبعة الرحمانية ، ط١، ١٩٢٩م

بدوي طبانة (دكتور) .

٣٩ - معلقات العرب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١ ١٣٧٨هـ.

برجستراسر : جوتهلف برك (ت ١٣٥٢).

٤٠ - التطور النحوي ، ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، الرياض : دار الرفاعي ، ١٤٠٢هـ.

ابن برّهان العكبري : عبدالواحد بن علي (ت ٤٥٦).

٤١ - شرح اللمع ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الكويت : المجلس الوطني ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ.

بروكلمان : كارل بروكلمن (ت ١٣٧٥).

٤٢ - تاريخ الأدب العربي ، الجزء الثاني ، ترجمة الدكتور عبدالحليم النجار ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٧م.

بشـــر : كمال محمد (دكتور) .

٤٣ - دراسات فى علم اللغة، مصر : دار المعارف ، ١٩٧٣م .

البَطَلْيَوسى : عبدالله بن محمد السّيد (ت ٥٢١).

٤٤ - الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، بيروت :دار الجيل ، ١٩٧٣م.

٤٥ - الحلل فى شرح أبيات الجمل،تحقيق الدكمتور مصطفى إمام ، القاهرة : مكتبة المثـــنى ط ١ ، ١٩٧٩م.

البغدادى : عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣).

٤٦ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، بيروت : دار صادر ، مصور عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ

٤٧ - شرح أبيات المغنى ، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، بيروت ودمشق : دار المأمون ، ط ١ ، ١٣٩٣هـ - ١٤٠١هـ.

البنـا : محمد إبراهيم (دكتور)

٤٨ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره فى النحو ، القاهرة : دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ

٤٩ - ابن كيسان النحوى : مصر :دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ.

٥٠ - أبو القاسم السهيلى ومذهبه النحوى ، جدة :دار البيان العربى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

البهبيتى : نجيب محمد

٥١ - المعلقات سيرة وتاريخا ، الدار البيضاء : دار الثقافة ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ.

التـــاء

التبريزى : يحيى بن على (ت ٥٠٢).

٥٢ - شرح القصائد العشر ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٤٠٠هـ.

٥٣ - شرح المفضليات ، تحقيق على محمد البجاوى ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٧٧م

ابن تغرى بردى : يوسف بن تغرى بردى بن عبدالله (ت ٨٧٤).

٥٤ - النجوم الزاهرة ، نسخة مصورة عن دار الكتب ، مصر : وزارة الثقافة والمؤسسة المصرية العامة للكتاب ، بدون تاريخ .

تمـام حسان (دكتور) .

٥٥- الأصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٨٢هـ .

٥٦- اللغة العربية معناها ومبناها ، المغرب : الدار البيضاء :دار الثقافة ، بدون تاريخ.

التنوخي : المفضل بن محمد (ت ٤٢٢) .

٥٧- تاريخ العلماء النحويين ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح الحلو ، الرياض : جامعة الإمام ، ١٤٠١هـ.

الثاء

الثبيتي : عيّاد عيد (دكتور) .

٥٨- ابن الطراوة النحوي ، نادي الطائف الأدبي ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ.

الثعالبي : عبدالله بن محمد (ت ٤٢٩).

٥٩- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ، بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ.

ثعلب : أحمد بن يحيى أبو العباس (ت ٢٩١).

٦٠- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق أحمد زكي العدوي ، القاهرة وبيروت :الهيئة العامة للكتاب ، ١٣٨٤هـ ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٣٦٣هـ.

٦١- مجالس ثعلب ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة : دار المعارف ، القسم الأول ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩م، والقسم الثاني ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٠م.

الجيم

الجابر دي : أحمد بن الحسن (ت ٧٤٦).

٦٢- شرح الكافية الشافية ، ضمن كتاب (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) ، بيروت: عالم الكتب ، بدون تاريخ .

جبر : محمد عبدالله (دكتور)

٦٣- أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠م ،

٦٤- الضمائر في اللغة العربية ، القاهرة : دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٣م.

الجرجانى : عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١)

٦٥- المقتصد فى شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، العراق : وزارة الإعلام ودار الرشيد ، ١٩٨٢م.

الجرجاوى : عبد المنعم عوض (ت ١١٩٥)

٦٦- شرح الجرجاوى على شواهد ابن عقيل ، بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، بدون تاريخ .

جرجى زيدان (ت ١٣٣٢)

٦٧- تاريخ آداب اللغة العربية ، مطبعة الهلال ، ط ٣ ، ١٩٣٦م

ابن الجزرى : محمد بن محمد (ت ٨٣٣)

٦٨ - غاية النهاية فى طبقات القراء ، عنى بنشره برجستراسر ، بيروت :دار الكتب العلمية، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ.

٦٩ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ.

٧٠ - النشر فى القراءات العشر ، تصحيح الشيخ على محمد الضباع ، بيروت : دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ .

جلال الدين المحلّى : محمد بن أحمد (ت ٨٦٤).

٧١ - تفسير الجلالين ، بهامش الفتوحات الإلٰهيّة ، بيروت : دار إحياء التراث العربى، بدون تاريخ .

جماعة من المستشرقين .

٧٢ - دائرة المعارف الإسلامية ، ترجمة محمد ثابت الفندرى ، وأحمد الشنتناوى وإبراهيم زكى خورشيد وعبدالحميد يونس وحافظ جلال . طهران : انتشارات جهان، ط ١ ، ١٣٥٣هـ ، وط ٢ ، القاهرة : دار الشعب ، ١٩٦٩م.

الجمل : سليمان بن عمر العجيلى (ت ١٢٠٤).

٧٣ - الفتوحات الإلٰهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، بيروت : دار إحياء التراث ، بدون تاريخ .

ابن جنى : عثمان أبو الفتح (ت ٣٩٢).

٧٤- الخصائص ، تحقيق الشيخ محمد على النجار ، ١٣٧٢هـ ، بيروت :دار الهدى ، ط ٢ ، بدون تاريخ .

٧٥ - سر صناعة الإعراب تحقيق الدكتور حسن هنداوى ، دمشق :دار العلم ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

٧٦ - اللمع فى العربية ، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ.

٧٧ - المحتسب فى تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح شلبى وعلى النجدى ناصف ، القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الجزء الأول ، ١٣٨٦هـ ، الجزء الثانى ، ١٣٨٩هـ.

٧٨ - المنصف ، تحقيق الأستاذ إبراهيم مصطفى (ت ١٣٨٢) وعبدالله أمين ، مصر : مطبعة الحلبى ، ط ١ ، ١٣٧٣هـ.

الجوّارى : أحمد عبد الستار.

٧٩ - نحو الفعل ، بغداد : المجمع العلمى العراقى ، ١٣٩٤هـ.

ابن الجوزى : عبدالرحمن بن على (ت ٥٩٧).

٨٠ - مناقب الإمام أحمد بن حنبل ، خانجى وحمدان ، ط ٢.

٨١ - المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم ، (حيدر آباد - الدكن : دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٧هـ.

الجوهرى : إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣).

٨٢ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ.

الحـــاء

ابن الحاجب : عثمان بن عمر أبو عمرو (ت ٦٤٦).

٨٣ - الإيضاح فى شرح المفصل ، تحقيق الدكتور موسى بناى العليلى ، العراق : وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢هـ.

٨٤ - الكافية فى النحو ، تحقيق الدكتور طارق نجم عبدالله ، جدة : مكتبة دار الوفاء ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ.

الحلوانى : محمد خير

٨٥ - الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، حلب :دارالقلم العربى ،بدون تاريخ

الحمّوز : عبدالفتاح أحمد (دكتور)

٨٦ - التأويل النحوى فى القرآن الكريم ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ.

الحـــوفى : أحمد محمد (دكتور)

٨٧ - الحياة العربية من الشعر الجاهلى ، القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، ط ٤ ، ١٣٨٢هـ

أبو حيان : محمد بن يوسف الأندلسى (ت ٧٤٥).

٨٨ - ارتشاف الضرب ، الجزء الأول ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعـــة النسر الذهبى ، ١٩٨٦م.

٨٩ - ارتشاف الضرب ، ميكروفيلم ، بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى برقم ٨٧ مصور عن نسخة دار الكتب ٢٣٧٠٦ عمومى ٨٢٨ خصوصى .

٩٠ - البحر المحيط ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ.

٩١ - تذكرة النحاة ، تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن ، بيروت : مؤسسة الرسالـــــة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ.

٩٢ - التذييل والتكميل ، الجزء الثانى ، تحقيق حماد حمزة البحيرى ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٠هـ . منها نسخة بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .

الخاء

ابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠).

٩٣ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، تصحيح عبدالرحيم محمود ، طهران :انتشـارات ناصر خسرو ، مصور عن طبعة دار الكتب ، ١٣٦٠هـ.

٩٤ - الحجة فى القراءات السبع ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، بيروت :دار الشروق ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ.

٩٥ - شرح ابن خالويه على مقصورة ابن دريد ، تحقيق محمود جاسم محمد ، وعنوان الغلاف ، (ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد) ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ.

٩٦ - مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، بعناية برجستراسر ، مصر : المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤م.

الخضري : محمد بن مصطفى (ت ١٢٨٧).

٩٧ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ.

الخطيب البغدادي : أحمد بن علي (ت ٤٦٣).

٩٨ - تاريخ بغداد ، بيروت : دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ .

ابن خلدون : عبدالرحمن بن محمد (ت٨٠٨)

٩٩ - مقدمة ابن خلدون ، تحقيق الدكتور عبدالواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، ط١ ، ١٣٧٩هـ

ابن خلكان : أحمد بن محمد (ت ٦٨١)

١٠٠ - وفيات الأعيان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، بيروت :دار الثقافة ، ١٩٧١م.

الخوارزمي : محمد بن أحمد (ت ٣٨٧).

١٠١- مفاتيح العلوم ، مصر : مطبعة الشرق عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية ، ط ١ ، ١٣٤٢هـ.

الخونساري : محمد باقر .

١٠٢- روضات الجنات ، تحقيق أسد الله إسماعليان ، طهران : المطبعة الحيدرية ، ١٣٩٠هـ.

الخولي : أمين .

١٠٣- الاجتهاد في النحو ، بحث قدمه إلى مؤتمر المستشرقين باستنبول سنة ١٩٥١م.

الدال

الداني : عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤).

١٠٤- التيسير في القراءات السبع ، تصحيح أتوبرتزل ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ.

١٠٥- المقنع في مرسوم مصاحف أهل الأمصار ، تحقيق محمد أحمد دهماني ، دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٣هـ (تصوير) ط ١ ، ١٩٤٠م.

الداودي : محمد بن علي (ت ٩٤٥).

١٠٦- طبقات المفسرين ، تحقيق علي محمد عمر ، مصر : مكتبة وهبة ، بدون تاريخ .

الدعجاني : محمد حمود الدعجاني .

١٠٧- ابن كيسان النحوي ، رسالة ماجستير ، مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، رقم ١٢٨ ، ١٣٩٧ - ١٣٩٨هـ.

الدمياطي البنا : أحمد بن عبدالغني (ت ١١١٧).

١٠٨- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، بيروت : دار الندوة الجديدة ، مصور عن طبعة عبدالحميد حفني بمصر ، ١٣٥٩هـ.

الذال

الذهبي : محمد بن أحمد (ت ٧٤٨).

١٠٩- تذكرة الحفاظ ، حيدر آباد - الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف الثمانية ، ط ٤ ، ١٣٩٠هـ.

١١٠- دول الإسلام في التاريخ ، حيدر آباد - الدكن : دائرة المعارف النظامية ، ط ١ ، ١٣٣٧هـ

١١١- سير أعلام النبلاء ج ٣ ، **تحقيق إبراهيم الزيبق** وشعيب الأرناؤوط بيروت :مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ.

١١٢- العبر في خبر من عبر ، تحقيق فؤاد السيد ، الكويت ، ١٩٦١م .

١١٣- معرفة القراء الكبار ، تحقيق بشار عواد معروف ، وشعيب الأرناؤوط ، وصالح مهدي عباس ، بيروت :مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ.

الـــراء

رؤبة بن عبد الله العجاج (ت ١٤٥)

١١٤ - ديوانه ، تصحيح وليم بن الورد البروسى ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ
وعنوان الغلاف : (مجموعة آثار العرب وهو مشتمل على/ديوان رؤبة بن العجاج ٠٠٠)

الرازى : محمد بن عمر (ت ٦٠٦)

١١٥ - التفسير الكبير ، طهران : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، بدون تاريخ

الرافعى : مصطفى صادق (ت ١٣٥٦هـ)

١١٦ - تاريخ آداب العرب ، بيروت : دار الكتاب العربى ، ط ٤ ، ١٣٩٤هـ٠

ابن أبى الربيع : عبيد الله بن أحمد الإشبيلى (ت٦٨٨)

١١٧ - البسيط فى شرح جمل الزجاجى ، تحقيق الدكتور عياد عيد الثبيتى ، بيروت : دار الغرب الإسلامى ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ ٠

١١٨ - الملخص فى ضبط قوانين العربية ، تحقيق الدكتور على سلطان الحكمى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ٠

ابن رشيـــق : الحسن بن رشيق القيروانى (ت ٤٦٣)

١١٩ - العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ، مصر : مطبعة السعادة ، ط ٣ ، ١٣٨٣هـ٠

الرضى : محمد بن الحسن الاستراباذى (ت ٦٨٦)

١٢٠ - شرح الرضى على الكافية ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ

١٢١ - شرح الشافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نورالحسن ومحمد الزفزاف والشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ، بيروت :دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ٠

الرمانى: على بن عيسى (ت ٣٨٤)

١٢٢ - معانى الحروف ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح شلبى ، جدة : دار الشروق ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ٠

الزاى

الزاكى : محمد آدام (دكتور)

١٢٣ - النحو والصرف فى مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ١٤٠٥هـ٠

الزُّبيد : محمد بن الحسن أبو بكر (ت ٣٧٩)

١٢٤ - طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم ، مصـــر : دار المعارف ، ١٩٧٣م٠

١٢٥ - الواضح فى علم العربية ، تحقيق الدكتور أمين على السيد ، مصر : دار المعارف ، ١٩٧٥م٠

الزَّبيدى : محمد بن محمد مرتضى (ت ١٢٠٥).

١٢٦ - تاج العروس ، بيروت : دار الحياة ، مصور عن الطبعة الأولى بالمطبعة المنيرية بمصر ، ١٣٠٦هـ.

الزجاج : إبراهيم بن السرى (ت ٣١١)

١٢٧ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبيارى ، بيروت : دار الكتاب اللبنانى ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ.

١٢٨ - ما ينصرف ومالا ينصرف ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٩١هـ.

١٢٩ - معانى القرآن وإعرابه ، الجزء الأول والثانى ، تحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبى ، بيروت وصيدا : المكتبة العصرية ، ١٩٧٣م.

الزجاجى : عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧).

١٣٠ - أخبار أبى القاسم الزجاجى ، تحقيق الدكتور عبدالحسين المبارك ، العراق : وزارة الثقافة والإعلام ودار الرشيد ، ١٩٨٠م

١٣١ - اشتقاق أسماء الله الحسنى ، تحقيق عبدالحسين المبارك ، بيروت : مؤسسة الرسالة ط ٢ ، ١٤٠٦هـ

١٣٢ - أمالى الزجاجى ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة : المؤسسة العربية الحديثة ، ط ١ ، ١٣٨٢هـ

١٣٣ - الإيضاح فى علل النحو ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، بيروت : دار النفائس ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ.

١٣٤ - الجمل فى النحو ، تحقيق الدكتور توفيق الحمد ، بيروت : مؤسسة الرسالة والأردن : دار الأمل ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ.

١٣٥ - حروف المعانى والصفات ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٢هـ.

١٣٦ - اللامات ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٨٩هـ.

١٣٧ - مجالس العلماء ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي والرياض : دار الرفاعي ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ.

١٣٨ - مختصر الزاهر ، ميكروفيلم ، بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ١٥٣ لغة . مأخوذ عن مخطوط دار الكتب بالرقم ٥٥٧.

أبو زرعة : عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة (ت القرن الرابع).

١٣٩ - حجة القراءات ، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني ، بيروت :مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ.

الزركشي : محمد بن عبد الله (ت٧٩٤)

١٤٠ - البرهان في علوم القرآن ، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم ، بيروت : دار المعرفة، ط ٢ ، ١٣٩١هـ.

الزركلي :خير الدين بن محمود (ت ١٣٩٦)

١٤١ - الأعلام ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٥ ، ١٩٨٠م.

الزمخشري :محمود بن عمر (ت ٥٣٨).

١٤٢ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، بيروت :دار المعرفة ، بدون تاريخ .

١٤٣ - المستقصى في أمثال العرب ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ.

١٤٤ - المفصل في علم العربية ، بيروت :دار الجيل ، ط ٢ ، بدون تاريخ .

الزوزني : الحسين بن أحمد (ت ٤٨٦).

١٤٥ - شرح المعلقات السبع ، بيروت : مكتبة المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٩م.

أبو زيد الأنصاري : سعيد بن أوس (ت ٢١٥).

١٤٦ - النوادر في اللغة ،تحقيق الدكتور محمد عبدالقادر أحمد ، بيروت والقاهرة :دار الشروق ، ط ١ ١٤٠١هـ.

أبو زيد القرشي : محمد بن أبي الخطاب (ت١٧٠)

١٤٧ - جمهرة أشعار العرب ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة :دار نهضة مصر، ط١ ، ١٣٨٧هـ.

السين

الساقي : فاضل مصطفى (دكتور) .

١٤٨ - اسم الفاعل بين الا سمية والفعلية ، القاهرة : المطبعة العالمية ، ١٩٧٠م.

السامرائي : إبراهيم (دكتور) .

١٤٩ - الفعل زمانه وأبنيته ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ.

١٥٠ - النحو العربي نقد وبناء ، بيروت : دار صادر ، ١٣٨٨هـ.

السا مرائي : فاضل (دكتور) .

١٥١ - أسلوب الا شتغال ووظيفته في أداء المعنى ، مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد ، العدد (٢١) ١٩٧٧م.

السخاوي : علي بن محمد (ت ٦٤٣).

١٥٢ - سفر السعادة وسفير الإفادة ، تحقيق محمد أحمد الد الي ، دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٣هـ

ابن السراج : محمد بن سهل أبو بكر (ت ٣١٦)

١٥٣ - الأ صول في النحو ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

سركيس : يوسف إليان (ت ٣٥١).

١٥٤ - معجم المطبوعات العربية والمعربة ، مصر : مطبعة سركيس ، ١٣٤٦هـ.

سعيد : محمد علي حمزة .

١٥٥ - ابن الناظم النحوي ، بغداد : دار التربية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٥م.

ابن السكيت : يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤).

١٥٦ - إصلاح المنطق ، تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر والأ ستاذ عبدالسلام هارون ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٠م.

السلسيلي : محمد بن عيسى أبو عبد الله (ت ٧٧٠).

١٥٧ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحقيق الدكتور الشريف عبدالله على الحسيني، مكة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ.

السمعاني : عبدالكريم بن محمد (ت ٥٦٢).

١٥٨ - الأنساب ، تحقيق عبدالرحمن اليماني ، بيروت : محمد أمين دمج ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ.

السنجرجي : مصطفى عبدالعزيز (دكتور).

١٥٩ - المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، مكة : المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٦هـ.

السهيلي : عبدالرحمن بن عبدالله أبو القاسم (ت ٥٨١).

١٦٠ - أمالي السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، مصر : مطبعة السعادة ، ١٩٧٠م

١٦١ - نتائج الفكر في النحو ، تحقيق الدكتور البنا أيضا ، ليبيا : جامعة قاريونس ، ١٣٩٨هـ.

سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر (ت ١٨٠).

١٦٢ - كتاب سيبويه ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٧٧م والطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣١٦هـ.

ابن سيده : علي بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨).

١٦٣ - المخصص ، تحقيق لجنة دار الآفاق الجديدة ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، بدون تاريخ.

السيرافي : الحسن بن عبد الله أبو سعيد (ت ٣٦٨).

١٦٤ - شرح كتاب سيبويه ، الجزء الأول ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب والدكتور محمود فهمي حجازي والدكتور محمد هاشم عبدالسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م.

١٦٥ - شرح كتاب سيبويه ، ميكروفيلم ، بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، خمسة أجزاء بالأرقام ١٩٦ للأول ، ١٩٨ للثاني ، ١٩٩ للثالث ، ٢٠٠ للرابع و ٢٠١ للخامس وهي مصورة نسخة دار الكتب رقم ١٣٧ .

١٦٦ - ضرورة الشعر ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب ، بيروت :دار النهضة العربية ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

السيوطى : عبدالرحمن بن أبى بكر جلال الدين (ت ٩١١).

١٦٧ - الإتقان ، مصر : مصطفى البابى الحلبى ، ط ٤ ، ١٣٩٨هـ.

١٦٨ - الأشباه والنظائر فى النحو ، بيروت : دار الحديث ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ مصورة عن طبعة حيدر آباد بالهند .

١٦٩ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار المكتبة الحياة ، بدون تاريخ .

١٧٠ - طبقات الحفاظ ، تحقيق على محمد عمر ، مصر : مكتبة وهبة ، ط ١ ، ١٣٩٣هـ.

١٧١ - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد جاد المولى وعلى البجاوى ومحمد أبى الفضل إبراهيم ، مصر : عيسى البابى الحلبى وشركاه ، بدون تاريخ .

١٧٢ - همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم واشترك معه فى الجزء الأول الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ - ١٤٠٠هـ . والطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧هـ.

الشين

أبو شامة : عبدالرحمن بن إسماعيل (ت ٦٦٥).

١٧٣ - إبراز المعانى من حرز الأمانى فى القراءات السبع **للامام الشاطبى** ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، مصر : مطبعة الحلبى ، ١٩٨٢م.

ابن الشجرى : هبة الله بن على أبو السعادات (ت ٥٤٢).

١٧٤ - الأمالى الشجرية ، بيروت : دار المعرفة ، بدون تاريخ .

ابن شقير : أحمد بن الحسن (ت ٣١٧).

١٧٥ - الجمل فى النحو ، تحقيق على سلطان الحكمى ، رسالة ماجستير ، مكة : جامعة أم القرى مركز البحث العلمى برقم ٢١٤ ، ١٤٠٠هـ.

شـلبي : عبدالفتاح إسماعيل (دكتور) .

١٧٦ - أبو علي الفارسي ، مكتبة نهضة مصر ، ١٣٧٧هـ.

الشنتمري ، يوسف بن سليمان .

١٧٧ - تحصيل عين الذهب ، بهامش الكتاب لسيبويه ، مصر : المطبعة الأميرية ببـــــولاق ، ط ١ ، ١٣١٦هـ.

الشـنقيطي : أحمد بن الأمين (ت ١٣٣١)

١٧٨ - الدرر اللوامع على همع الهوامع ، بيروت : دار المعرفة ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ.

شـوقي ضيف (دكتور).

١٧٩ - تجديد النحو ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢م.

١٨٠ - المدارس النحوية ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٩م.

الصـاد

صاحب أبو جناح (دكتور)

١٨١ - الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ، العراق :جامعة البصرة ، ١٤٠٥هـ.

الصاغاني : الحسن بن محمد بن الحسن (ت ٦٥٠)

١٨٢ - التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق عبدالعليم الطحاوي ، القاهرة : مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٩م.

الصـبان : محمد بن علي (ت ١٢٠٦).

١٨٣ - حاشية الصبان على الأشموني ، تصحيح مصطفى حسين أحمد وأحمد الرفاعي ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

الصعيدي : عبدالمتعال .

١٨٤ - النحو الجديد ، مصر : دار الفكر العربي ، ١٣٦٦هـ.

الصـفدي : الخيل بن أيبك (ت ٧٦٤).

١٨٥ - الوافي بالوفيات ، باعتناء س . ديدرينغ فرانز شتاينر بڤسبادن ، ط ٢ ، ١٣٩٤هـ.

الصولى : محمد بن يحيى أبو بكر (ت ٣٣٥).

١٨٦ - أخبار الراضى بالله والمتقى لله ، عنى بنشره ج . هيورث د ن ، بيروت ، دار المسيرة ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ.

الصيمرى : عبدالله بن على (من نحوىّ القرن الرابع) .

١٨٧ - التبصرة والتذكرة ، تحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى علىّ الدين ، مكة جامعة أم القرى .

الطبرى : محمد بن جرير (ت ٣١٠).

١٨٨ - تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل آى القرآن) ، تحقيق محمود محمد شاكر ومراجعة أحمد محمد شاكر ، مصر : دار المعارف ، ١٣٧٤هـ.

١٨٩ - جامع البيان ، السابق ، طبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر ، ط ٢ ، ١٣٧٣هـ.

طلب : عبدالحميد السيد (دكتور)

١٩٠ - تاريخ النحو وأصوله ، القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٧٦م

الطنطاوى : الشيخ محمد

١٩١ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، بتعليق عبدالعظيم الشناوى ومحمد عبدالرحمن الكردى ، ط ٢ ، ١٣٨٩هـ.

الطوسى : محمد بن الحسن (٤٦٠)

١٩٢ - تفسير التبيان ، تحقيق أحمد حبيب العاملى ، النجف : مكتبة الأمين ، ١٣٨٩هـ.

الطويل : سيد زرق (دكور)

١٩٣ - الخلاف بين النحويين ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

١٩٤ - ظاهرة التوهم فى الدراسات النحوية والتصريفية . مقال نشر بمجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، العدد الأول ، ١٤٠٢ - ١٤٠٣هـ.

١٩٥ - واو الثمانية . مقال نشر بمجلة معهد اللغة العربية أيضا ، العدد الثانى ، ١٤٠٤هـ.

أبو الطيب اللغوى : عبد الواحد بن على (ت ٣٥١)٠

١٩٦ - مراتب النحويين ، تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٣٩٤هـ٠

العين

عبابنة : جعفر نايف (دكتور) ٠

١٩٧- مكانة الخليل بن أحمد فى النحو العربى ، عمان : دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ٠

العبادى : أحمد بن قاسم (ت ٩٩٤)٠

١٩٨- رسالة فى اسم الفاعل المراد به الاستمرار فى جميع الأزمنة ، تحقيق الدكتور محمد حسن عواد، الأردن :دار الفرقان ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ٠

عباس حسن

١٩٩ - النحو الوافى مع ربطه بالأساليب الرفيعة ، مصر : دار المعارف ، ط ٥ ، ١٩٧٥م٠

ابن عبد ربه : أحمد بن محمد (ت ٣٢٨)

٢٠٠- العقد الفريد ، المطبعة الأزهرية المصرية ، ط ١ ، ١٣٢١هـ٠

عبد الحميد : الشيخ محمد محيى الدين

٢٠١- الانتصاف من الإنصاف بهامش الإنصاف لعبد الرحمن الأنبارى ، بيروت : دار الفكر، بدون تاريخ ٠

عبدالرحمن السيد (دكتور)

٢٠٢ - مدرسة البصرة نشأتها وتطورها ، مصر : دار المعارف ، ط ١ ، ١٣٨٨هـ٠

عبده الراجحى (دكتور) ٠

٢٠٣ - دروس فى المذاهب النحوية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠م٠

أبو عبيد : القاسم بن سلام (ت ٢٢٤)٠

٢٠٤ - الأمثال ، تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش ، مكة : جامعة الملك عبدالعزيز ، مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ٠

أبو عبيدة : معمر بن المثنى التيمى (ت ٢١٥)٠

٢٠٥ - مجاز القرآن ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، مصر : مطبعة الخانجى ، ١٣٧٤هـ٠

٢٠٦ - النقائض نقائض جرير والفرزدق ، باعتناء المستشرق بيفان ، ليدن ، مطبعة بريل ، ١٩٠٥م٠

العجيـــمى : خالد بن عبد الرحمن .

٢٠٧- مسائل الخلاف المأثورة بين المبرد وثعلب ، رسالة ماجستير ، الرياض : جامعـــــة الإمام ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٤هـ.

ابن عصفور : على بن مؤمن الإشبيلى (ت ٦٦٩).

٢٠٨- شرح جمل الزجاجى ، تحقيق الدكتور صاحب أبى جناح ، العراق : وزارة الأوقـــاف ، ١٤٠٠هـ.

٢٠٩- ضرائر الشعر ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، ط ١ ، ١٩٨٠م.

٢١٠- الممتع فى التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، بيروت :دار الآفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٣٩٩ هـ.

ابن عقيـل : عبدالله بن عبدالرحمن (ت ٧٦٩).

٢١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهامش حاشية الخضرى ، بيروت :دار الفكـــر ، ١٣٩٨هـ .

٢١٢- المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، مكة المكرمـــــة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، الجزء الأول ،وجامعة أم القرى الأجزاء الثانى والثالث والرابع مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ.

العكـــبرى : عبدالله بن الحسين أبو البقاء (ت ٦١٦).

٢١٣- التبيان فى إعراب القرآن ، تحقيق على محمد البجاوى ، مصر : عيسى البابى الحلبى ١٣٩٦هـ.

٢١٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق الدكتور عبدالرحمـــــن ابن سليمان العثيمين ، بيروت : دار الغرب الإسلامى ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ.

٢١٥- المشـــوف المعلم فى ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ، تحقيق ياسين محمد السواس ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، ١٤٠٣هـ.

العكبرى = ابن بَرْهان العكبرى .

أبو العلاء المعرى = المعرى .

أبو على الفارسى = الفارسى .

ابن العماد : عبدالحى بن العماد الحنبلى (ت ١٠٨٩)

٢١٦ . شذرات الذهب ، مصر : مكتبة القدس ، ١٣٥٠هـ

عمايرة : أحمد اسماعيل أحمد (دكتور)

٢١٧ - ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية ، عمّان : دار الكتاب العلمى ط١، ١٤٠٧هـ

عمر : أحمد مختار (دكتور)

٢١٨ - البحث اللغوى عند العرب ، القاهرة ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٣٩٨هـ.

٢١٩ - معجم القراءات القرآنية بالاشتراك مع الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، الكويت : جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ - ١٤٠٥هـ.

العمرى : محمد بن أحمد بن سعيد .

٢٢٠ - خصائص لغة تميم أصواتا وبنية ودلالة ، رسالة ماجستير ، مكة : جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الشريعة ، مركز البحث العلمى ، برقم ٣٨٠ ، ١٣٩٦هـ.

٢٢١ - لغات قيس ، رسالة دكتوراه ، مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، رقم ٥٩٣، ١٤٠٢هـ.

العميرى : محسن سالم .

٢٢٢ - أبو عمر الجرمى ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الشريعة ، مركز البحث العلمى ، رقم ١٧٢ ، ١٣٩٩هـ.

العوفى : معيض بن مساعد (دكتور)

٢٢٣ - قضايا الجملة الخبرية فى كتب إعراب القرآن ومعانيه ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ.

العيـنى : محمود بن أحمد (ت ٨٥٥)

٢٢٤ - المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية ، بهامش خزانة الأدب للبغـــدادى ، بيروت : دار صادر ، بدون تاريخ . مصور عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ.

الغـــين

أبو غـدة : عبدالفتاح .

٢٢٥ - العلماء العزّاب الذين آثروا العلم على الزواج ، بيروت : مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ.

الفـاء

ابن فارس : أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥).

٢٢٦ - الصاحبى ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة : عيسى البابى الحلبى ، ١٩٧٧م.

الفارسى : الحسن بن أحمد أبو على (ت ٣٧٧).

٢٢٧ - الحجة فى علل القراءات السبع ، تحقيق على النجدى ناصف والدكتور عبدالفتاح شلبى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ.

٢٢٨ - المسائل البصريات ، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد ، مصر : مطبعـــة المدنى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ

٢٢٩ - المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوى ، العراق : وزارة الأوقاف ، ١٩٨٣م

الفارقـى : الحسن بن أسد أبو نصر (ت ٤٨٧).

٢٣٠ - الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغانى ، بيروت : مؤسســـة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ.

فايـل : جو تهولد فيل (ت ١٣٠٦).

٢٣١ - مقدمة الإنصاف لعبد الرحمن الأنبارى ، طبعة أوربـة.

أبو الفـــداء : إسماعيل بن علي عماد الدين (ت ٧٣٢).

٢٣٢ - المختصر في أخبار البشر ، المطبعة الحسينية المصرية ، ١٣٢٥هـ.

الفـــراء : يحيى بن زياد أبو زكريا (ت ٢٠٧).

٢٣٣ - المذكر والمؤنث ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب ، القاهرة : مكتبة دار التراث ، ١٩٧٥م.

٢٣٤ - معاني القرآن تحقيق الشيخ محمد علي النجار (الجزء الأول والثاني) وأحمد يوســـف نجاتي (اشترك في الثاني) وعلي النجدي نصاف والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، (الجزء الثالث) ، بيروت : عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٨٠م.

ابن فلاح : منصور بن فلاح اليمني (ت ٦٨٠).

٢٣٥ - المغني في النحو ، تحقيق عبدالرزاق السعدي ، رسالة دكتوراه ، عنوانها (ابن فـــلاح النحوي مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني) ، مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، رقم ٤٥٤ - ٤٥٣ ، ١٤٠٤هـ.

القاف

ابن قاضي شهبة : أبو بكر بن أحمد (ت ٨٥١).

٢٣٦ - طبقات النحاة واللغويين ، تحقيق الدكتور محسن غياض ، النجف ، مطبعة النعمان ، ١٩٧٤م.

ابن قتيبة : عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦).

٢٣٧ - أدب الكاتب ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط ٤ ، مصر : مطبعـــة السعادة ، ١٣٨٢هـ.

٢٣٨ - تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية ، ط ٣ ، ١٤٠١هـ.

٢٣٩ - المعاني الكبير ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

القرافى : أحمد بن إدريس شهاب الدين (ت ٦٨٢).

٢٤٠ - الاستغناء فى أحكام الاستثناء ، تحقيق الدكتور طه محسن ، العراق :وزارة الأوقـــاف ، ١٤٠٢هـ.

القرطبى : محمد بن أحمد الأنصارى (ت ٦٧١).

٢٤١ - الجامع لأحكام القرآن ، بيروت : دار التراث العربى ، ١٩٦٥م عن ط ٢ ، ١٣٧٢هـ.

القفطـى : على بن يوسف (ت ٦٤٦).

٢٤٢ - إنباء الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم ، القاهـــرة ، مطبعة دار الكتب ، ١٣٧٤هـ.

٢٤٣ - المحمدون من الشعراء ، تحقيق رياض عبدالحميد مراد ، دمشق : مجمع اللغة العربية .

القلانسى : محمد بن الحسين بن بندار (ت ٥٢١).

٢٤٤ - إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهى فى القراءات العشر ، تحقيق عمر حمدان الكبيسى ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ.

ابن القواس : عبدالعزيز بن جمعة الموصلى (ت ٦٩٦).

٢٤٥ - شرح ألفية ابن معطى ، تحقيق الدكتور على موسى الشوملى ، الرياض :مكتبة الخريجى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

القـوزى : عوض حمد القـوزى .

٢٤٦ - المصطلح النحوى نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى ، الرياض : جامعـــة الرياض ، عمادة شئون المكتبات ، ط ١ ، ١٤٠١هـ.

القـيروانى : محمود بن جعفر (ت ٤١٢).

٢٤٧ - ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام والدكتور محمد مصطفى هدارة ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٢م.

القيسي : مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧)٠

٢٤٨ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، بيروت :مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ٠

٢٤٩ - مشكل إعراب القرآن ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دمشق : مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ٠

الكاف

ابن كثير : إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤)٠

٢٥٠ - البداية والنهاية ، بيروت : مكتبة المعارف ، ط ٢ ، ١٩٧٧م٠

٢٥١ - تفسير ابن كثير ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ٠

كحالة : عمر رضا ٠

٢٥٢ - معجم المؤلفين ، لبنان : مكتبة المثنى ودار إحياء التراث ٠

الكنغراوي : عبدالقادر بن عبدالقادر صدر الدين (ت ١٣٤٩)٠

٢٥٣ - الموفى في النحو الكوفي ، بتعليق الشيخ محمد بهجة البيطار ، دمشق : المجمع العلمي العربي ، بدون تاريخ ٠

ابن كيسان : محمد بن أحمد (ت ٢٩٩) ٠

٢٥٤ - معلقة عمرو بن كلثوم بشرحه ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، القاهرة ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ٠

٢٥٥ - الموفقي في النحو ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي وهاشم طه شلال ، العراق : مجلة المورد مجلد ٤ ، العدد ٢ ، ١٩٧٥م٠

اللام

اللخمي : محمد بن أحمد بن هشام (ت ٥٧٧)

٢٥٦ - شرح مقصورة ابن دريد ، تحقيق مهدى عبيد جاسم ، وعنوان الغلاف (ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية مع تحقيق كتابه شرح ٠٠٠٠) ، بيروت :مؤسسة الرسالة ، ط ١، ١٤٠٧هـ٠

الميم

المالقى : أحمد بن عبدالنور (ت ٧٠٢)٠

٢٥٧ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دمشق: دار القلم ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ٠

ابن مالك : محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢)

٢٥٨ - ألفية ابن مالك ، بيروت : دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ٠

٢٥٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، مصر : دار الكتاب العربى ، ١٣٨٧هـ٠

٢٦٠ - شرح التسهيل ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١ ، ١٩٧٤م٠

٢٦١ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدورى ، العراق :وزارة الأوقاف ، ١٣٩٧هـ٠

٢٦٢ - شرح الكافية الشافية ، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدى ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمى ، بدون تاريخ ٠

٢٦٣ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق الشيخ محمد فؤاد عبدالباقى ، بيروت : عالم الكتب بدون تاريخ ٠

المـــبرد : محمد بن يزيد أبو العباس (ت٢٨٦)٠

٢٦٤ - الكامل ، تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم ، القاهرة :دار الفكر العربـــــى، بدون تاريخ ٠

٢٦٥ - المقتضب ، تحقيق الشيخ محمد الخالق عضيمة ، مصر : المجلس الأعلى للشـــئون الإسلامية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ٠

ابن مجاهد : أحمد بن موسى (ت ٣٢٤)٠

٢٦٦ - السبعة فى القراءات ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف ، مصر :د ار المعارف ، ط ٢ ،١٤٠٠هـ

المخزومى : مهد ى (دكتور) ٠

٢٦٧ - فى النحو العربى قواعد وتطبيق ، ط ٣ ، ١٩٨٥ م

٢٦٨ - مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ، مصر :مصطفى البابى الحلبى ، ط ٢ ، ١٣٧٧هـ٠

المد تى : على محمد نور

٢٦٩ - أبو بكر بن الأنبارى حياته وجهوده اللغوية فى النحو والصرف وفقه اللغة الريـاض: رسالة ماجستير ، جامعة الإمام ، كلية اللغة العربية ، رقم ٢١ - ٢١ -٢١/٢١ ، ١٤٠٠هـ رسالة ماجستير ٠

المراد ى : حسن بن قاسم (ت ٧٤٩)

٢٧٠ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن على سليمان القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٦ - ١٣٩٧هـ٠

٢٧١ - الجنى الدانى فى حروف المعانى ، تحقيق طه محسن ، العراق : جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ٠

المزنى: أبو الحسين (ت ؟)

٢٧٢ - الحروف ، تحقيق الدكتور محمود حسنى والدكتور محمد حسن عواد ، الأردن : د ار الفرقان ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ٠

ابن مضاء: أحمد بن عبدالرحمن بن مضاء اللخمي القرطبي (ت ٥٩٢).

٢٧٣ - الرد على النحاة ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢م.

٢٧٤ - الرد على النحاة ، نفسه ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، القاهرة : دار الاعتصام، ط ١ ، ١٣٩٩هـ.

المعري : أحمد بن عبدالله بن سليمان أبو العلاء (ت ٤٤٩).

٢٧٥ - رسالة الملائكة ، بيروت : المكتب التجاري ، ط ٢ ، ١٩٧٧م.

٢٧٦ - عبث الوليد ، شرح ديوان البحتري ، الرياض ، دار الرفاعي ، ط ٣ ، ١٤٠٥هـ.

ابن معطي : يحيى بن عبد المعطي المغربي زين الدين (ت٦٢٨).

٢٧٧ - الفصول الخمسون ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مصر :عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ.

مفتي : خديجة أحمد .

٢٧٨ - نحو القراء الكوفيين ، مكة المكرمة ، المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ.

المفضل بن سلمة بن عاصم (ت ٢٩١).

٢٧٩ - الفاخر ، تحقيق عبدالعليم الطحاوي ، مصر : وزارة الثقافة ، ط ١ ، ١٣٨٠هـ.

مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض .

٢٨٠ - مجلّة رسالة الخليج العربي ، السنة الثانية ، العدد السادس ، ١٤٠٣هـ.

مكرم : عبدالعال سالم (دكتور)

٢٨١ - معجم القراءات القرآنية ، بالاشتراك مع الدكتور أحمد مختار عمر ، الكويت :جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ - ١٤٠٥هـ.

ابن منظور : محمد بن مكرم (ت ٧١١)

٢٨٢ - لسان العرب ، بيروت : دار صادر ودار بيروت ، ط ٢ ١٣٧٤هـ.

الميداني : أحمد بن محمد (ت ٥١٨)

٢٨٣ - مجمع الأمثال ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت : دار المعرفة عن طبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ.

النون

ابن الناظم : محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦).

٢٨٤ - شرح ألفية ابن مالك ، طهران : انتشارات ناصر خسرو ، بدون تاريخ

النحاس : أحمد بن إسماعيل أبو جعفر (ت ٣٣٨)؛

٢٨٥ - إعراب القرآن ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، بغداد : مطبعة العاني ، ١٣٩٧هـ.

٢٨٦ - التفاحة في النحو ، تحقيق كوركيس عواد ، بغداد : مطبعة العاني ، ١٣٨٥هـ.

٢٨٧ - شرح القصائد التسع المشهورات ، تحقيق أحمد خطاب ، بغداد : مطبعة الحكومة ودار الحرية ١٣٩٣هـ.

٢٨٨ - القطع والائتناف ، تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر ، العراق : وزارة الأوقاف ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ.

ابن النديم ، محمد بن إسحاق (ت ٤٣٠/٩) .

٢٨٩ - الفهرست ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٨هـ.

النيلي : إبراهيم بن الحسين (من علماء القرن السابع الهجري)

٢٩٠ - الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، تحقيق محسن سالم العميري ، رسالة دكتوراه ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، رقم ٤٤٨ - ٤٤٩ ، ١٤٠٤هـ.

الهاء

الهروي : علي بن محمد (ت ٤١٥)

٢٩١ - الأزهية في علم الحروف ، تحقيق عبدالمعين الملوحي ، دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٢هـ.

ابن هشام : عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصارى (ت ٧٦١)

٢٩٢ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ، بيروت دار إحياء التراث العربى ، ط ٦ ، ١٩٨٠م

٢٩٣ - رسالة فى توجيه نصب فضلا وغيرها . تحقيق حسن موسى الشاعر ، عمّان : دار الأرقم ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ.

٢٩٤ - شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ، مصر : مطبعة السعادة ، بدون تاريخ .

٢٩٥ - مغنى اللبيب عن كتب الأعارب ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمدعلى حمد الله دمشق : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٨٤م.

هنادى : محمد عبد القادر .

٢٩٦ - جهود الفخر الرازى فى النحو والصرف ، رسالة دكتوراه ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، برقم ٦٢٧ ، ١٤٠٥هـ.

٢٩٧ - ظاهرة التأويل فى إعراب القرآن الكريم ، رسالة ماجستير ، مكة المكرمة : جامعة أم القرى مركز البحث العلمى ، برقم ٥٨٥ ، ١٤٠٢هـ.

الـــواو

الـــورد : عبد الأمير محمد أمين .

٢٩٨ - منهج الأخفش الأوسط فى الدراسة النحوية ، بيروت : مؤسسة الأعلمى ، وبغداد : دار التربية ط ١ ، ١٣٩٥هـ.

الـيـــاء

يـــس العليمى : ياسين بن زين الدين أبى بكر بن عُليم الحمصى (ت١٠٦١)

٢٩٩ - حاشية يس على التصريح ، بهامش التصريح لخالد الأزهرى ، بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ

اليافعـــى : عبد الله بن أسعد (ت ٧٦٨)

٣٠٠ - مرآة الجنان ، لبنان : مؤسسة الأعلمى ، ط ٢ ، ١٣٩٠.

ياقوت بن عبد الله الحموى (ت ٦٢٦).

٣٠١ - معجم الأدباء ، دار الفكر ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ.

ياقوت : أحمد سليمان (دكتور).

٣٠٢ - ظاهرة الإعراب فى النحو العربى ، الرياض : جامعة الرياض : عمادة شئون المكتبات ، ط ١ ، ١٤٠١هـ.

ابن أبى يعلى : محمد بن محمد (ت ٥٢٦)

٣٠٣ - طبقات الحنابلة ، تصحيح محمد الفقى ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧١هـ.

ابن يعيش : يعيش بن على (ت ٦٤٣).

٣٠٤ - شرح المفصل ، بيروت : عالم الكتب ، والقاهرة : مكتبة المثنى بدون تاريخ .

اليغمورى : يوسف بن أحمد (ت ٦٧٣)

٣٠٥ - نور القبس المختصر من المقتبس فى أخبار النحاة والأدباء ، لمحمد المرزبانى(ت٣٨٤) تحقيق رودلف زلهايم ، فرانتس شتايز بفسبادن ، ١٣٨٤هـ.

اليمانى : عبد الباقى بن عبدالمجيد (ت ٧٤٣)

٣٠٦ - إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين ، تحقيق الدكتور عبدالمجيد ديـــــاب الرياض : شركة الطباعة العربية السعودية ، ١٤٠٦هـ.

٢ - فهرس الآيات

اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
الفاتحة					
٢	١٨٤	٤١	٣٥	١٩٧	٩٦
٥	٢١٠	٤٨	٢٢٥	٢١٥	٢٨٧
٦-٧	١٤٩	٦٧	١٨٩	٢١٧	١٥٩
٧	٦٨	=	١٩٢	٢٤٦	٢٢٥
=	١٣٨	٨٣	٤٤٥	٢٥٣	٢٧٠
البقرة		٩٠	١٥٧	٢٥٤	٢٠٢
١-٢	٩٥	٩٣	١٨٩	٢٦٦	٢٤٨
٢	٢٦٩	=	١٩٢	٢٦٨	١٨٩
٧	٢٧٧	٩٦	٢٥١	=	١٩٢
٢١	٤١٣	١٠٢	٣٧٦	٢٨٠	٧٩
٢٣	٦٨	١١٤	٣٧١	**آل عمران**	
٢٦	١٢٨	١٣٨	١٣١	١٠	٢٠٣
=	٢٣٨	١٦٩	١٨٩	١٥	٢٧٧
=	٢٤٢	=	١٩٢	٣٠	٢٥٠
=	٢٤٤	١٨٠	٢٧٩	٤٥	١٣٤
=	٢٤٥	١٨٤	١٥٨	٨٠	١٨٩
٣١	٢٥٧ هـ	١٨٥	١٥٨	=	١٩٢

اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
١٠١	٢٧٧	١٧٦	٤٤٢	١٥٤	٢٤٣
١٠٣	٣٢٨	=	٤٤٧	الأعراف	
١٥٣	٢٥	المائدة		٤	٣٥٢
١٦٠	١٨٩	١٣	٢٤٣	١٢	٢٧٠
=	١٩٢	٢٩	٤٤٨	٣٢	٣٦٢
١٩٥	١٣٣	٥٠	٢٩١	٧٥	١٦٢
النساء		٨٩	٢٠٣	١٤٥	٢١٠
٣٣	٢٠٣	١١٩	٣٣٢	١٥٥	١٠٩
٥٨	١٨٩	=	٣٣٦	١٧٥	١٧٢
=	١٩٢	الأنعام		التوبة	
٦٦	١٥٩	٢٣	٣١١	٢	٣٧٦
٩٠	٢١٩	=	٣١٣	٤٠	٢٢
١٠٢	٢٤٩	=	٣١٤	يونس	
١٥٥	٢٤٣	٥٢	٢١٣	٣٥	١٩٢
١٦٠	١٨٩	٧١	٤٥٦	٥٨	١٧٦
=	١٩٢	٧٥	٤٦٦	=	١٧٩
١٦٢	١٤٢	٩٤	٢٣٦	هود	
=	١٤٣	=	٢٣٩	٢٨	١٩٢
١٧١	٣٧٠	٩٦	٣٩٦	=	١٩٣
		=	٣٩٨		

اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
٤١	١٣٣	الحجر		مريم	
٤٢	٤١٧	٣	٤٢٥	٤	٢٥٧هـ
=	٤٢٠	٩٤	٣٢٧	=	٢٦٠
٦٠	٣٢٧	النحل		٦٢	٢١٥
يوسف		٥	٣٢٢	طه	
٤	٤١٨	١٥	٤٤١	٢٩	١٥١
=	٤١٩	=	٤٤٧	٣٠	١٥١
١٢	٢١٠	=	٤٤٩	٧٧	٢٠٨
٣١	٣٦١	٣٠	٢٢٣	١١٨_١١٩	٢٩٥
٩٠	٣٠٦	٣١	٢٢٣	الأنبياء	
١٠٥	٣١٩	٣٧	١٠٤	٢	٦٥
الرعد		٧٣	٣٨٩	٢_٣	١٤٣
٢٩	٤٨٧	الإسراء		٣	١٥٦
إبراهيم		١١٠	٢٦٣	٣١	٢٥١هـ
٢٨	١٤٤	الكهف		٩٦_٩٧	٤٦٣
٢٩	١٤٤	١٧	٤٨٩	= =	٤٦٥
=	٢٧١	٢٨	٢١١	٩٧	٨١
٣١	٤٢٨	=	٢١٢	١٠٣	١٩٤
٣٧	٢٠٩	=	٢١٣	الحج	
				٢	٤٧٥

اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة رقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
٢٠	٢٥٤	٩٢	١٧٢	فاطر	
=	٢٥٩	القصص		٣٢-٣٣	٣٢٣
٣٣	٣٠٣	٨٢	٢٦	٤١	٤٤٧
٣٥	٣٧٤	العنكبوت		٤٣	١٩٤
=	٣٧٥	٢٥	٢٣٩	يس	
=	٣٧٦	٤٦	٢٣٧	٢٠-٢١	١٦٢
٤٥	٦٤	=	٢٣٩	٤٩	١٩٢
٤٦	٨١	لقمان		الصافات	
٧٢	٣٢٣	٢-٣	٣٥٢	٨-٩	٣٢٧
المؤمنون		١٠	٤٤١	٣٨	٣٧٦
٤٠	٢٤٣	=	٤٤٧	٤٦	٢٣٥
٦٠	٣٧٠	١٦	٧٧	٤٧	٨٧
النور		=	٨١	١٠٣ - ١٠٤	٤٦٣
٤١	٢٧٠	الأحزاب		٤٧	٤٠١
٥٨	٢٧٠	٣٨	١٣١	=	٤٠٤
الفرقان		=	١٣٢	=	٤٠٥
٢٥	٤٩١	٤٠	٣٠٦	٦٣	٧٨
النمل		٦٢	١٣١	ص	
٩	٨٠	سبأ		١١	٨٥
٦٠	٢٧٩	١٣	٢٢٨	٣٢	٦٧
٦٧	٧١			٥٠	٣٩٤

اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
الزمر		الجاثية		٢٠	١٩٢
١٢	٤٥٦	١٤	٤٢٥	القلم	
٢١	٤٤٦	=	٤٢٩	٩	٢٤٨
٦٤	٤٤٥	الفتح		=	٢٥٠
٦٧	١٣٠	٢٣	١٣١	=	٢٥٢
٧٣	٤٦٣	٢٥	٢٩٢	٤٤	٣٤١
=	٤٦٥	الذاريات		المعارج	
=	٤٦٦	٤٧	٣٢٢	١٦	١٥٩
غافر		٤٨	٣٢٢	نوح	
٢	١٥٨	القمر		١٧	٣٥٤
٣	١٥٨	٣٨	٢١٥	المدّثّر	
١٦ - ١٧	٣٨٦	٤٩	٣١٧	٦	٤٤٥
٤٦	١٠٩	الحديد		٩	١٥١
٨٥	١٣١	١٠	٢٨٨	=	٢٦٢
فصلت		٢٩	٢٥٦	٢٧	١٤٥هـ
٣٠	٤٩١	الحشر		٢٨ - ٢٩	١٣٠
٤٠	٣٠٤	٩	٢٠٨	٢٩	١٤٥
٤١	٣٠٤	الجمعة		٣٥ - ٣٦	١٣٠
=	٣٠٥	٥	٢٢٣	القيامة	
٤٤	٣٠٥	=	٢٢٥	٤٠	٢٠٤
الزخرف		=	٢٢٨	الإنسان	
٣٥	٢٤٦	المُلْك		٥	١٦٦
		٢٠	١٨٩	٢٠	٢٣٦

اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
٢٤	٤٠١	الانشقاق		الشمس	
٣١	٣١٧	١	٣٨٥	٣	٧٩
=	٣٢١	١ ـ ٥	٤٦٦	الضحى	
النازعات		البروج		٣	٣٢ هـ
٤٠	٢٥٤	١٤ ـ ١٥	١٥٨	القدر	
=	٢٥٥	الأعلى		١	٧٢
٤١	٢٥٦	٦	٢٠٥	٤	٤٨٨
الانفطار		=	٢٠٧	المسد	
١٧ ـ ١٩	٥٢	البلد		٤	١٣٢
= =	٣٣٠				
المطففين		١٤ ـ ١٥	٣٨٨	الإخلاص	
٤ ـ ٦	٣٣٢	= =	٣٨٩	١	٨٠

٣ - فهرس الأحاديث والآثار :

الصفحـــة

— قال رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلّم :

(يا عائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين)

ويروى (حديثٌ عهدهم بكفر) . ٢٩٦

— وقال صلّىٰ اللّٰه عليه وسلّم للمهاجرين : (أتعرفون ذلك لهم) يعنى للأنصار .

قالوا : بلى ، قال : (فإن ذاك) . ٣٠٧

— قال عبدالرحمٰن بن الحارث لأبى هريرة : إنّى ذاكر لك أمرا لولا مروان أقسم علـــىّ

فيه لم أذكره لك . ٢٩٦

٤ - فهرس الأمثـــال

	الصفحة
أعط القوس باريها	٢٠٤
أعييتِنى من شبّ إلى دبّ	٣٤٦
تسمع بالمعيدى خير من أن تراه	٤٤٦

٥ - فهرس الأشعار والأرجاز

البيت		الصفحة
الهمزة		
أ		
آذنتنا ببينها أسماء	رب ثاو يمل منه الثواءُ	٣٣
لا أرى من عهدت فيها فأبكي الـ	ـيوم دلها وما يرد البكاءُ	٢٨٥
أتلهى بها الهواجر إذ كل	ـ ابن هم بليّة عمياءُ	٣٥٩
وأتانا عن الأراقم أنباء	ء وخطب نُعنى به ونُساءُ	٣٦٩،١٤٨
أنّ اخواننا الأراقم يغلو	ن علينا في قولهم إحفاءُ	١٤٨،٢٨ ٣٦٩
يخلطون البريء منا بذي الذ	ـنب ولا ينفع الخليّ الخلاءُ	٣٥٨
أيّها الناطق المرقّش عنّا	عند عمرو وهل لذاك بقاءُ	٢٧٦
لا تخلنا على غرائك إنّا	قبل ما قد وشى بنا الأعداءُ	١٢٣
قبل ما اليوم بيضت بعيون الـ	ـناس فيها تعيّط وإبداءُ	٨٤
أيّما خطّة أردت فأدّو	ها إلينا تمشي بها الأملاءُ	٢٩
أو نقشتم فالنقش تجشمه النا	س وفيه الصلاح والإبراءُ	٦٥
أو سكتّم عنا فكنّا كمن أغـ	ـمض عينا في جفنها أقذاءُ	٢٩
ليس ينجي موائلا من حذار	رأس طود وحرّة ورجلاءُ	٧٦
فاتركوا البغي والتعدّي وإمّا	تتعاشوا ففي التعاشي الداءُ	٢٠٠
أعلينا جناح كندة أن يغـ	ـنم غازيهم ومنّا الجزاءُ	٣٧٢
لم يخلّوا بني رزاح ببرقا	ء نطاع لهم عليهم دعاءُ	١٦٥
إذ تمنّونهم غرورا فساقت	ـهم إليكم أمنيّة أشراءُ	٤٣١

البيت		الصفحة
آية شارق الشقيقة إذ جـ	ءوا جميعا لكلّ حيّ لواءُ	٢٧٦
وفعلنا بهم كما علم اللّـ	ـه وما إن للحائنين دماءُ	٢٩٧
ومع الجون جون آل بني الأو	س عنود كأنّها دفواءُ	٢٧٥
مثلها تخرج النصيحة للقو	م فلاة من دونها أفلاءُ	١٥٥
فكموت عار جنبه فتركته	جذ لان جاد قميصه ورداؤُه	١٩٩
وبلد عامية أعماؤه	كأن لون أرضه سماؤُه	٣٦٧

الباء

ألا ليتني متّ قبل أعرفكم	وصاغنا اللّه صيغة ذهبا	٤٤٣
وإني حبست اليوم والأمس قبله	ببابك حتى كادت الشمس تغربُ	٣٤٣
وما زرت ليلى أن تكون حبيبة	إليّ ولا دين بها أنا طالبُه	٣٧٠
وقاهم جدّهم ببني أبيهم	وبالأشقين ما كان العقابُ	٨٤
يرجّى الفتى ما إن لا يراه	وتعرض دون أدناه الخطوبُ	٣٠٠
حتى إذا قملت بطونكم	ورأيتم أبناءكم شبّوا	٤٦٤
وقلبتم بطن المجنّ لنا	إن اللئيم العاجز الخبُّ	٤٦٤
يرعى الجريب إلى لواقح	فالسوبان لا يُثنى له سربُ	٤٦٤
لم أر مثل الفتيان في غِيَرِ الـ	ـأيّام ينسون ما عواقبُها	٢٤٦
أوصيك أنْ يحمدك الأقارب	ويرجع المسكين وهو خائبُ	٤٤٢
كِليني لهمّ يا أميمة ناصب	وليل أقاسيه بطيء الكواكبِ	٤١٧
لهم شيمة لم يعطها اللّه غيرهم	من الناس والأحلام غير عوازبِ	٢٥٥
ما ولد تكم حيّة ابنة مالك	سفاحا وما كانت أحاديث كاذبِ	٢٥٦
ولكن نرى أقدامنا في نعالكم	وآنا فنا بين اللحى والحواجبِ	٢٥٥ ، ٢٥٦

البيت		الصفحة
التاء		
ومنهل فيه الغراب ميت	سقيت منه القوم واستقيتُ	٣٦٤ ، ٣٦٥
الجيم		
من الخفرات لا يتم غذاها	ولا كدّ المعوشة والعلاجُ	٤٨٣
الحاء		
بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى	وصورتها أو أنت فى العين أملحُ	٤٠١ ، ٤٠٤
لولا زهير جفانى كنت منتصرا	ولم أكن جانحا للسلم إن جنحُوا	٢٩٦
الدال		
فتى لو ينادى الشمس ألقت قناعها	أو القمر السارى لألقى المقالدَا	٢٠٠
ألا أيّهذا السائلى أين أصعدت	فإنّ لها فى أهل يثرب موعدَا	٢٥
آل الزبير سنام المجد قد علمت	ذاك القبائل والأثرون من عددَا	٨٣ ، ٢٣١
ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته	على السنّ خيرا لا يزال يزيدُ	٣٠٠
يعجبه السخون والعصيد	والتمر حبّا ماله مزيدُ	٣٥٣
جاءت كبير كمسا أخفّرها	والقوم صيد كأنّهم رمدُوا	٤٣٨
لخولة أطلال ببرقة ثهمد	ظللت بها أبكى وأبكى إلى الغد	٢٨
كأنّ حدوج المالكيّة غدوة	خلايا سفين بالنواصف من دد	١٦٤ ، ٢١١
عدولية أو من سفين ابن يامن	يجور بها الملاح طورا ويهتدى	٣٥٩
خذول تراعى ربربا بخميلة	تناول أطراف البرير وترتدى	٤٨٨
وتبسم عن ألمى كأنّ منوّرا	تخلّل حرّ الرمل دعص له ندى	٣٠٢
فطورا به خلف الزميل وتارة	على حشف كالشنّ ذا و مجدّدِ	٣٣
أمرّت يداها فتل شزر وأجنحت	لها عضداها سقيف مسندِ	٢٨ ، ١٠٠

البيت		الصفحة
وأتلع نهّاض إذا صعّدت به	كسكّان بوصيّ بدجلة مصعدِ	٢٤
ووجه كقرطاس الشآمي ومشفر	كسِبت اليماني قدّه لم يحرّدِ	٦٤ هـ
وإن شئت سامى واسطَ الكور رأسُها	وعامت بضبعيها نجاء الخفيدِ	٤٥
وإن شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت	مخافة ملويٌّ من القدّ محصدِ	٣٥٦
وأعلم مخروت من الأنف مسارن	عتيق متى ترجم به الأرض تزددِ	١٤١
على مثلها أمضي إذا قال صاحبي	ألا ليتني أفديك منها وأفتدي	٦٧
ولست بحلّال التلاع مخافة	ولكن متى يسترفد القوم أرفدِ	٣٥٤
متى تأتني أصبحك كأسا رويّة	وإن كنت عنها غانيا فاغن وازددِ	١٧٠
رحيب قطاب الجيب منها رفيقة	بجسّ الندامى بضّة المتجرّدِ	٢٥٥ ، ٢٦٠
إذا نحن قلنا أسمعينا انبرت لنا	على رسلها مطروفة لم تشدّدِ	٣٨١
ألا أيّهذا اللائمي أشهد الوغى	وأن أحضر اللذات هل أنت مخلدي	٤٤٣
فلولا ثلاث هنّ من عيشة الفتى	وجدّك لم أحفل متى قام عوّدي	٢٧٥ ، ٢٩٢
وكرّي إذا نادى المضاف محنّبا	كسيد الغضى نبّهتَه المتورّدِ	٤٨١
أرى العيش كنزا ناقصا كلّ ليلة	وما تنقص الأيام والدهر ينفدِ	٢٨٤
بلا حدث أحدثته وكمحدث	هجائي وقذفي بالشكاة ومطردي	١٣٦
ولكن مولاي امرؤ هو خانقي	على الشكر والتسآل أو أنا مفتدِ	٤٠١
فلو شاء ربّي كنت قيس بن خالد	ولو شاء ربّي كنت عمرو بن مرثدِ	٦٠
أنا الرجل الجعد الذي تعرفونه	خشاش كرأس الحية المتوقدِ	١٥٥
وبرك هجود قد أثارت مخافتي	نواديه أمشي بعضب مجرّدِ	٣٦٦
لعمرك ما أمري عليّ بغمّة	نهاري ولا ليلي عليّ بسرمدِ	٢٨١
ألم يأتيك والأنباء تنمي	بما لاقت لبون بني زيادِ	٢٠٦
حنتني حانيات الدهر حتّى	كأنّي خاتل أدنو لصيدِ	٣٣

البيت		الصفحة
قريب الخطو يحسب من رآنى	، ولست مقيدا ، أنى بقيدِ	٣٣
يا دار ميّة بالعلياء فالسند	أقوت وطال عليها سالف الأبدِ	٢٢٣ ، ٢٢٦-٢٢٨
للّه درّك إننى قد رميتهم	لولا حددت ولا عذرى لمحدودِ	٣٠٩
ومثلك معجبة بالشبا	ب صاك العبير بأحسادِها	١٢٦
فقلت له : هاتها	فجاء بأدماء مقتادِها	٢٢٩
الراء		
من أىّ يومىّ من الموت أفر	رْ أيوم لا يقدر أم يوم قدرْ	٥٢ ، ١٤٠ ، ٣٣٠
سوامق جبّار أثيث فروعه	رَ وعالين قنوانا من البسر أحمرَا	١٢٨
فأنت الجواد وأنت الذى	إذا ما النفوس ملأن الصدورَا	٢٤٢
جدير بطعنة يوم اللقا	ء تضرب منها النساء النحورَا	٢٤٢
رُ		
مثلك أو خير تركت رذيّة	تقلّب عينيها إذا طار طائرُ	٣٦٤
إذا ابن أبى موسى بلالا أتيته	فقام بفأس بين وصليك جازرُ	٣٨٢هـ ، ٣٨٣
إذا قلت : هذا حين أسلو يهيجنى	نسيم الصبا من حيث يطّلع الفجرُ	٣٣٦
أزيد بن مصبوح فلو غيركم صبا	غفرنا وكانت من سجيّتنا الغفرُ	٣٠٩
أما وىّ قد طال التجنّب والهجر	وقد عذرتنا فى طلابكم عذرُ	٣٠٩
تبرّأ من دمّ القتيل وبزّه	وقد علقت دمّ القتيل إزارُها	١٥٦
... ...	وقد خاب من كانت سريته الغدرُ	٣١٣
لولا ابن أوس نأى ما ضيم صاحبه	يوما ولا نابه وهن ولا حذرُ	٢٩٦
حتّى يكون عزيزا من نفوسهم	أو أنْ يبين وهو مختارُ	٤٥٦
اللّه يعلم أنّا فى تلفّتنا	يوم الفراق إلى إخواننا صورُ	٢٠٦
حيثما يثنى الهوى بصرى	من حيثما سلكوا أدنو فأنظورُ	٢٠٦
نغالى اللحم للأضياف نيّا	ونبذله إذا نضج القدورُ	٣٢٦

البيـــت			الصفحة
فلو كنت ضبيّـا عرفت قرابـتي	رِ	ولكنّ زنجيّا عظيم المشافـرِ	٣٠٢
وكنت إذا جارى دعا لمضوفـة		أشمّر حتى ينصف الساق مئزرِى	٤٨١، ٤٨٣
أجرت عليهم فآبـوا وكانـت		بديعا أن يكـون ولىّ أمـرِ	٣٠٩
فكيف بليلـة لا نوم فيهـا		ولا قمر لسار بها منـيرِ	٩٦
الـــزاى			
لنا أعنز لبن ثلاث فبعضهـا	زُ	لأولادها ثنتا وفى بيتنـا عنزُ	٣٧٨
فلما شراها فاضت العين عبرة		وفى الصدر حزّاز من اللـوم حامزُ	٢٥٥
العـــين			
رأينا ما يرى البصراء فيهـا	عَ	فآلينا عليها أن تبـاعا	٤٤١
على حين عاتبت المشيب على الصبا	عُ	وقلت : ألمّا تصح والشيـب واز عُ	٣٣١
لحافى لحاف الضيف والبرد برده		ولم يلهنى عنه غـزال مقنّـعُ	٢٥٨
هجوت زبّان ثم جئت معتـذرا	عِ	من سبّ زبان لم تهجو ولم تـدعِ	٢٠٦
وبينا نحن ننظره أتانا		معلّق شكوة وزنـاد راعِ	٣٩٧
كنّا نرقّعها فقد مـزّقت		واتّسع الخرق على الراقـعِ	١٩٣
قد أصبحت أمّ الخيـار تدّعى		علىّ ذنبا كلّـه لم أصنـعِ	٢٨٩
الفـــاء			
بنى غدانـة ما إن أنتم ذهـب	فُ	ولا صريف ولكن أنتـم الخـزفُ	٢٩٩
وطرفك إمّا جئنا فاصر فنّـه		كما يحسبوا أنّ الهـوى حيث تصرفُ	٤٣٧
القـــاف			
كأنّ أيديهـن بالقـاع القـرق	قٌ	أيدى جوار يتعاطـين الـورقْ	٢٠٠
احفظ لسانك لا تقول فتبتلـى	قَ	إنّ البلاء موكّـل المنـطقِ	٤٤٢، ٤٤٣

البيت		الصفحة
اللام		
لا عهد لي بنيضال	لُ أصبحت كالشنّ البالُ	٢٠٦
خلا أن حيا من قريش تفضلوا	لَ على الناس أو أنّ الأكارم نهشلاً	٣٠٣
فلم أر مثلها خباسة واجد	ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعلَه	٤٤٥
أيّام قومي والجماعة كالّذي	لزم الرحالة أن تميل مميلاً	٤٤١
سائل بن أسد بمقتل ربّهم	حجر بن أمّ قطام عزّ قتيلاً	٥٣، ٤٢١
أحمى الدروع لهم فسربلهم بها	والنار كحّلهم بها تكحيلاً	٣١٧
والبيض ألبسهم شديدا حرّها	فكفى بذلك للعدى تنكيلاً	٣٢٤
أحبّ أن أصطاد ضبّا سحبلا	ترعى الربيع والشتاء أرملاَ	١٣١
إنّ محلا وإنّ مر تحلا	وإنّ في السفر إذ مضوا مهلاَ	٣٠٢
... ...	في شهر يصطاد الغلام الدّخلاَ	٣٣٦
وناع يخبّرنا بمهلك سيّد	لُ تقطّع من وجد عليه الأناملُ	١٩٠
ألم تعلمي يا عمرك اللّه أنّني	كريم على حين الكرام قليلُ	٣٣٧
وهمّ رجال يشفعوا لي فلم أجد	شفيعا إليه غير جود يعادلُه	٤٤٣
يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم	ولا حبال محب واصل تصلُ	٢٣٤
هي الشفاء/لو تجود به	وليس منها شفاء الداء مبذولُ	٧٦
وربّما فات قوما جلّ أمرهم	من التأني وكان الحزم لو عجلُوا	٢٥٣
لميّة موحشا طلل	يلوح كأنّه خلل	١٥٠
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	لِ بسقط اللوى بين الدخول فحومل	٢٦، ٥٩، ١٢٥هـ، ١٥٩، ١٢١، ٢٣٤، ٤٢٥
فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها	لما نسجتها من جنوب وشمأل	١٢٥هـ

البيت		الصفحة
وقوفا بها صحبى علىّ مطيّهم	يقولون : لا تهلك أسى وتجمّلِ	٥٦، ١٢٥، ٣٢٨
كدأبك من أمّ الحويرث قبلها	وجارتها أمّ الرباب بمأسلِ	١٤٧
إذا قامتا تضوّع المسك منهما	نسيم الصبا جاءت بريّا القرنفلِ	٢٢٣
ففاضت دموع العين منّى صبابة	على النحر حتّى بلّ دمعى محملِى	٣٥٣
ألا ربّ يوم لك منهن صالح	ولا سيّما يوم بدارة جلجلِ	٥٢، ١٤٠، ٢٢٢، ٣٣٠
ويوم عقرت للعذارى مطيّتى	فيا عجبا لرحلها المتحمّلِ	٥٢ ، ١٩١
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة	فقالت : لك الويلات إنّك مرجلِى	١٣٦ ، ١٤٧
تقول وقد مال الغبيط بنا معا	: عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزلِ	١٣١
فقلت لها :سيرى وأرخى زمامه	ولا تبعدينى من جناك المعلّلِ	١٧١
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعٍ	فألهيتها عن ذى تمائم محولِ	١٢٦، ٣٦٤
أفاطم مهلا بعض هذا التدلّل	وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملِى	٥٣ ، ٤٠٨، ٤١٦
أغرّك منّى أنّ حبّك قاتلى	وأنّك مهما تأمر القلب يفعلِ	٤٥٩
وإن تك قد ساءتك منى خليقة	فسلّى ثيابى من ثيابك تنسلِ	٤٢٦
تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا	علىّ حراصا لو يسرون مقتلِى	٢٤٨
فقالت : يمين اللّه مالك حيلة	وما إن أرى عنك الغواية تنجلِى	٩١، ٢٩٧
فقمت بها أمشى تجرّ وراءنا	على إثرنا أذيال مرط مرحّلِ	٥٧
فلما أجزنا ساحة الحىّ وانتحى	بنا بطن خبت ذى قفاف عقنقلِ	٤٦٣
هصرت بفودى رأسها فتمايلت	علىّ هضيم الكشح ريّا المخلخلِ	٤٦٣هـ
مهفهفة بيضاء غير مفاضة	ترائبها مصقولة كالسجنجلِ	٢٦١ ، ٣٥٨
وفرع يزين المتن أسود فاحم	أثيث كنقو النخلة المتعثكلِ	١٦٤
كبكر المقاناة البياض بصفرة	غذاها نمير الماء غير محلّلِ	١٣٦، ٢٥٤، ٣٩١

البيـــت		الصفحـة
ألا أيُّها الليل الطويل ألا انجلـى	بصبح وما الإ صباح فيـك بأمثـــلِ	٤١١،٢٠٥،١٨٧
وقربة أقوام جعلت عصامهـــا	علىكاهـل منّى ذلول مرحّـــلِ	٣٦٥
مكـرّ مفـرّ مقبـل مد بر معـا	كجلمود صخـر حطّه السيل من عـلِ	٢٢١
ضليع إذا أستد برته سـدّ فرجـه	بضـاف فويق الأ رض ليس بأعـزلِ	١١٣
كأنّ سراته لد ى البيت قائمـــا	مداك عـــروس أو صلاية حنظـلِ	١١٣
فأدبرن كالجزع المفصّل بينـــه	بجيد معم فى العشيرة مخـــولِ	١٠٠
فظلّ طهاة اللحم من بين منضـــج	صفيف شواء أو قدير معجّـــلِ	٣٩٦ ، ٣٩٨
قعدت له وصحبتى بين ضـــارج	وبين العذيب بعد مـا متأمـــلِ	٢٤١ ، ٢٧٥
علا قطنا بالشيم أيمن صو بـــه	وأيسره على الستـــار فيذ بـــلِ	٢٧
فأضحى يسحّ الماء حول كتيفـــة	يكبّ على الأذقان دو ح الكنهبـــلِ	٢٧
وتيماء لم يترك بها جذ ع نخلـــة	ولا أجما إلاّ مشيدا بجنـــدلِ	١٤٠
فصرنا إلى الحسنىٰ ورق كلا منـــا	ورضت وذلّت صعبـــة أىّ إذ لالِ	٣٥٣
كأنّى بفتخاء الجناحـــين لـــقوة	على عجل منى أطأطىء شيمالِـــى	٢٠٦
لأنت البيت أكرم أهلـــــــه	وأقعد فى أفيائه بالأ صائـــلِ	٢٢٦
فاليوم فاشرب غير مستحقـــــب	إثما من اللّه ولا واغـــــلِ	١٨٩
حتّى تركناهم لـــــدى معـرك	أرجلهم كالخشب الشائـــــلِ	١٥٧
رسم دار وقفـت فى طللـــــــه	كدت أقضى الحياة من جللِـــــه	٣٦٤ ، ٣٦٧
ما إن رأينا مثلهن لمعشـــــر	سود الرؤوس فوالج وفيـــولِ	٢٩٨

الميم

تعلقت هندا ناشئا ذات مـــئزر	وأنت وقد فارقت لم تـدر ما الحلمُ	٣٢٨
فما كان قيس هلكه هلك واحـــد	ولكنّه بنيان قـــوم تهـــدّمَا	١٥٧
إذا هو لم يخفنى فى ابن عمّـــى	- وإن لم ألفه - الرجل الظلـــومُ	٣٨٧

البيت		الصفحة
تمرّون الديار ولم تعوجوا	كلا مكم عليّ إذا حرامُ	٣٢٨
عفت الديار محلّها فمقامها	بمنى تأبّد غولها فرجامُها	١٥٦
فمدافع الريان عرّى رسمها	خلقا كما ضمن الوحيّ سلامُها	٢٦٦
دمن تجرّم بعد عهد أنيسها	حجج خلون حلالها وحرامُها	١٢٦
بل ما تذكر من نوار وقد نأت	وتقطعت أسبابها ورمامُها	٢٨٦
فمضى وقدّمها وكانت عادة	منه إذا هي عرّدت إقدامُها	٣٠٨، ٣١٢، ٤٩٦
فغدت كلا الفرجين تحسب أنّه	مولى المخافة خلفها وأمامُها	٢٦٧
حتى إذا يئس الرماة وأرسلوا	غضفا دواجن قافلا أعصامُها	٤٦٤
أقضى اللبانة لا أفرط ريبة	أو أن تلوم بحاجة لوّامُها	٤٤٢
ترّاك أمكنة إذا لم أرضها	أو يغتلق بعض النفوس حمامها	١٩٣
أسهلت وانتصبت كجذع منيفة	جرداء يحصر دونها جرامها	٤٣١
أنكرت باطلها وبؤت بحقها	يوما ولم يفخر على كرامها	٠٤٥
وجزور أيسار دعوت لحتفها	بمغالقٍ متشابهٍ أعلامُها	٣٦٥
أدعو بهنّ لعاقر أو مطفل	بُذلت لجيران الجميع لحامُها	٤٧١
فلمّا عرفت الدار قلت لربعها	ألا انعم أيها الربع واسلمِ	٣١
تبصر خليلي هل ترى من ظعائن	تحمّلن بالعليان من فوق جرثمِ	١٦٤، ١٨٥
تداركتما عبسا وذبيان بعدما	تفانوا وبقّوا بينهم عطر منشمِ	١٦٥
ينجّمها قوم لقوم غرامة	ولم يهريقوا بينهم ملء محجمِ	١٠٨
فلا تكتمنّ اللّٰه ما في صدوركم	ليخفى ومهما يكتم اللّٰه يعلمِ	٤٥٠
فتعرككم عرك الرحى بثفالها	وتلقح كشافا ثم تنتج فتتئمِ	٣٤٨
فتنتج لكم غلمان أشأم كلّهم	كأحمر عاد ثم ترضع فتفطمِ	١٠٠
فتغلل لكم ما لا تغل لأهلها	قرى بالعراق من قفيز ودرهمِ	٩١

البيت		الصفحة
فشدّ ولم ينظر بيوتا كثيرة	لدى حيث ألقت رحلها أمّ قشعم	١١٣ ، ٣٣٨
فكلّا أراهم أصبحوا يعقلونه	صحيحات ألف بعد ألف مصتّم	٣١٦
ومن يعص أطراف الزجاج فإنّه	يطيع العوالي ركّبت كلّ لهذم	١٩٩ ، ٢١٨
ومن يوف لا يذ مم ومن يفض قلبه	إلى مطمئنّ البرّ لا يتجمجم	٥٩
ومن لا يزل يسترحل النّاس نفسه	ولا يعفها يوما من الذمّ ينددم	٣٣
ومن يجعل المعروف من دون عرضه	يفره ومن لا يتّق الشتم يشتم	١٠٨ ، ٤٧٨
شمئمت تكاليف الحياة ومن يعش	ثمانين عاما لا أبالك يسأم	٩٥
ومهما تكن عند امرىء من خليقة	ولو خالها تخفى على الناس تعلم	٤٥٩
وأعلم ما في اليوم والأمس قبله	ولكنّني عن علم ما في غد عمي	٣٤٣
أما وىّ مهمن يستمع في صديقه	أقاويل هذا الناس ما وىّ يندم	٤٥٩
من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه	ولا يحد عن سبيل المجد والكرم	٢٤٧
وأيقنت المتفرق يوم قالوا	تقسّم مال أربد بالسهام	٣٢٦
يا دار عبلة بالجواء تكلّمي	وعمي صباحا دار عبلة واسلمي	٢٢٣ ، ٢٢٧
إن كنت أزمعت الفراق فإنّما	زمّت ركابكم بليل مظلم	٣٢٦
فيها اثنتان وأربعون حلوبة	سودا كخافية الغراب الأسحم	٣٧٨
وكأنّما تنأى بجانب دفها الـ	ـوحشي من هزج العشيّ مؤوّم	١٤١
هرّ جنيب كلّما عطفت له	غضبى اتّقاها باليدين وبالفم	١٤١
ينباع من ذفرى غضوب جسرة	زيّافة مثل الفنيق المكدم	٢٠٦
وإذا صحوت فما أقصّر عن ندى	وكما علمت شمائلي وتكرّمي	٦٤هـ ، ٤٣٧
يخبرك من شهد الوقيعة أنّني	أغشى الوغى وأعفّ عند المغنم	٤٣١

البيت		الصفحة
عهدى به مدّ النهار كأنّما	خضب البنان ورأسه بالعظلمِ	٢٥٥
بطل كأنّ ثيابه فى سرحة	يحذى نعال السبت ليس بتوأمِ	٣٣ ، ١٠١
يا شاة ما قنص لمن حلّت له	حرمت علىّ وليتها لم تحرمِ	٨٣ ، ٢٣١
وأزورّ من وقع القنا بلبانه	وشكا إلىّ بعبرة وتحمحمِ	٤٨٨
والخيل تقتحم الخبار عوابسا	من بين شيظمة وأجرد شيظمِ	٢٦٦
الشاتمى عرضى ولم أشتمهما	والناذرين إذا لقيتهما دمِى	٣٧٤
فليس ذا دينا يدان به	فاقصد بنا فى الحكم والقسمِ	٣٥٩

النون

ن

لا تنوِ إلاّ الذى خير فما شقيته	إلا نفوس ألأ لى للشر ناوونَا	٢٤٧
تجور بذى اللبانة عن هواه	إذا ما ذا قها حتّى يلينَا	٤٥٠
وسيّد معشر قد توّجوه	بتاج الملك يحمى المججرينَا	٢٢٢
كأنّ سيوفنا فينا وفيهم	مخاريق بأيدى لاعبينَا	١٨٥
حديّا الناس كلّهم جميعا	مقارعة بنيهم عن بنينَا	٤٣٠
إذا عضّ الثقاف بها اشمأزّت	وولتهم عشوزنة زبونَا	١٤١
عشوزنة إذا انقلبت أرنّت	تدقّقفا المثقّف والجبينَا	١٤١
ورثت مهلهلا والخير منهم	زهيرا نعم ذخر الذاخرينَا	١٤٨
وعتّابا وكلثوما جميعا	بهم نلنا تراث الأكرمينَا	١٩٩
ومنّا قبله الساعى كليب	فأىّ المجد إلاّ قد ولينَا	١١٤ ، ٢٨٤
وكنا الأيمنينا إذا التقينا	وكان الأيسرين بنو أبينَا	٣٢
نزلتم منزل الأضياف منّا	فعجلنا القرى أن تشتمونَا	٤٤١

البيت		الصفحة
على آثارنا بيض حسان	نحاذر أن تقسّم أو تهونَا	٤٣٢
ألا لا يجهلن أحد علينا	فنجهل فوق جهل الجاهلينَا	٤٥٠
ملأنا البرّ حتّى ضاق عنّا	ونحن البحر نملؤه سفينَا	٣١٦
إذا ما الغانيات برزن يوما	وزجّجن الحواجب والعيونَا	١٤٥
فما إن طبنا جبن ولكن	منا يا نا ود ولة آخرينَا	٢٩٩
فكفى بنا فضلا على من غيرنا	حبّ النبيّ محمد إيّانَا	٢٣٢ ، ٢٤٣
إذا الجوزاء أردفت الثريّا	ظننت بآل فاطمة الظنونَا	٢٠٦
فلو سئلت عنّي النوار ورهطها	إذا أحد لم تنطق الشفتانِ	٢٥٥
أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به	رئمان أنف إذا ما ضنّ باللبنِ	١٤٣
على حين انحنيت وشاب رأسي	فأيّ فتى دعوت وأي حينِ	٣٣١
تذكّر ما تذكّر من سليمى	على حين التواصل غير دانِي	٣٣٧

الهاء

علفتها تبنا وماء باردا	حتّى شتت همّالة عيناهَا	١٤٥

الياء

إذا أنت جازيت الإخاء بمثله	وآسيتني ثمّ اعتصمت حباليَا	٣٢٨

٦ - فهـــــــرس الأعـــــــلام

الصفحـــــــــــــــة

(أ)

ابن آجرّوم = محمد بن محمد

الآلوسى = محمود بن عبدالله الحسينى

إبراهيم السامرائى (دكتور) ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١-٤٣

إبراهيم بن السرى بن سهل الزجّاج (ت٣١١) ٤٨، ٤٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٩٠، ٢٤٥، ٣٢٨، ٣٥٥، ٤١٤

أبيّ بن كعب الأنصارىّ ، رضى الله عنه (ت٢١) ١٣٠ ، ٢٤٩،

أحمد أمين بك (ت١٣٥٥) ٧

أحمد بن الحسن بن شقير (ت٣١٧) ٣٨، ٤٩، ٧٢، ٨٨، ٩٣، ١٢٢، ١٣٤ ، ٥٠٢

أحمد عبن عبدالرحمن بن مضاء القرطبى (ت٥٩٢) ٢٨٠، ٣٢٠، ٤٥٥

أحمد عبدالغنى الدمياطى البنا (ت١١١٧) ٢٠٩

أحمد بن عبدالله ، أبو العلاء المعرى (ت٤٤٩) ٢٠١

أحمد بن عبدالنور المالقى (ت٧٠٢) ١٧٧، ٢٩٥، ٤٤٠

أحمد بن عبيد بن ناصح ، أبو جعفر ، المعروف بأبى عصيدة (ت٢٧٨) ٤ ، ٢٥، ٢٠١

أحمد بن على الخطيب البغدادى (ت٤٦٣) ١٠

أحمد بن عمّار المهدوى (ت ٤٤٠) ٢٣٨

أحمد بن فارس بن زكريّا (ت٣٩٥) ٤٩، ٦٣، ٨٨، ٢٠٨، ٢٣٧

أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨) ١١، ١٩، ٤٨، ٤٩، ٧٢، ٨٦، ٩٧، ١٠٣، ١١٥، ١٢٢، ١٣٤، ١٥٩ ، ١٦٠، ١٧٢، ١٩٣، ٢٠٨، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٩٣، ٣٠٤، ٣١٢، ٣٢١، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٤٤، ٣٦١، ٣٧٥، ٤٤٧، ٤٦٥، ٤٦٨ ، ٥٠١

أحمد بن محمد بن ولّاد (ت٣٣٢) ٢٢٩

أحمد مختار عمر (دكتور) ٦ ،٤٥٥

أحمد مكى الأنصارى (دكتور) ٧،٤٧،٥٠،٦٤،٧٥،٩٣،١٠٢،١٠٧،١٢١،١٢٢،١٥٣،
١٦٨،١٩٧،٢٠٩،٣٢١،٣٨٥،٣٨٦،٤٣٦،٤٥٥ ، ٤٩٤

أحمد بن موسى بن مجاهد(ت٣٢٤) ٧٢،١١٠،١٣٩،١٦٢،١٩٠،١٩١

أحمد بن يحيى الشيبانى أبو العباس ثعلب (ت٢٩١) ٣،٤،٥،١٨،٢١،٢٤،٣٧،٤٧،٥٥، ٦١،٦٨،٧٧،٧٨ ،
٨٠،٨٢،٨٥،٨٩،٩٢،٩٦،١٠٢،١٠٩،١١١،١١٦،١٢٥-
١٢٧،١٣٦،١٤٥،١٥٠،١٥١،١٦٦،١٨٠،١٨١،١٨٤ ،
١٩٣،٢٢٦،٢٣٦،٢٥٤،٢٥٦،٢٦٢،٢٨٢،٣٣٤،٣٤١،
٣٤٤،٣٦١،٣٧٦،٣٩١،٣٩٢،٣٩٤،٤١٢،٤١٧،٤١٨ ، ٤٣٤
٤٣٥،٤٣٨،٤٤٤،٤٥٢،٤٥٣،٤٧٩،٤٨٢

ابن أبى الأحوص = الحسين بن عبدالعزيز

ابن الأخضر = على بن عبدالرحمن

الأخفش = سعيد بن مسعدة

الأزهرى = خالد بن عبدالله

الأزهرى أبو منصور = محمد بن أحمد

إسماعيل بن حماد الجوهرى (ت٣٩٣) ٢٨٢،٤٠٥،٤٢٢

الأشمونى = على بن محمد

الأصمعى = عبدالملك بن قريب

ابن الأعرابى = محمد بن زياد

الأعشى = ميمون بن قيس

الأعلم الشنتمرى = يوسف بن سليمان

الأعمش = سليمان بن مهران

امرىء القيس بن حجر الكندى (ت نحو ٨٠ ق.هـ) ١١، ٢٦، ٢٧، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ٦٦، ٦٧، ٨٤، ١٠٠، ١١٣، ١٢٥-١٢٧، ١٣١، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٤، ١٧٠، ١٨٠، ١٨٧، ١٨٩، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٢١-٢٢٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦١، ٢٧٥، ٢٩٧، ٣٣٠، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٩١، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٦، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٥٩، ٤٦٣، ٤٦٥.

أمين الخولـــى ٧

الأنبارى = القاسم بن محمد

ابن الأنبارى = عبدالرحمن بن محمد

ابن الأنبارى = محمد بن القاسم

ابن إياز = الحسين بن بدر

(ب)

باول كراوس (ت١٣٦٣) ٣٩، ٤٣

بدر الدين ابن الناظم = محمد بن محمد بن مالك

ابن بَرهان العكبرى = عبدالواحد بن على

بروكلمان = كارل بروكلمـــن

البغدادى = عبدالقادر بن عمر

أبو بكر بن الأنبارى = محمد بن القاسم

بكر بن محمد بن حبيب أبو عثمان المازنى (٢٤٩) ٢٣٧، ٤٨٤، ٥٠٢

البنا الدمياطى = أحمد بن عبدالغنى

(ت)

التبريزى = يحـــيى بن على

تمام حسان (دكتور) ٤٢، ٤٤، ٤٢٣

(ث)

ثعلب = أحمد بن يحيى

(ج)

أبو الجراح العقيلى (ت ؟) ٢١١، ٢١٣

الجرجانى = عبدالقاهر بن عبدالرحمن

الجرمى = صالح بن إسحاق

جرير بن عطية (الشاعر) (ت١١٠) ٣٢٨

ابن الجزرى = محمد بن محمد

أبو جعفر الرؤاسى = محمد بن أبى سارة

الجمل = سليمان بن عمر

ابن جنى = عثمان بن جنى

جوتهولد فيل (ت١٣٠٦) ٤

الجوهرى = إسماعيل بن حماد .

(ح)

أبو حاتم السجستانى = سهل بن محمد

حاتم الطائى : حاتم بن عبدالله (ت ٤٦ ق.ه) ٣٠٩

ابن الحاجب = عثمان بن عمر

حاجز بن الجعيد (ت ؟) ٤٨٣

الحارث بن حلّزة اليشكرى (ت نحو ٥٠ ق.ه) ١١، ٢٨، ٢٩، ٣٣، ٧٦، ٧٧، ٨٤، ١٢٣، ١٤٨، ١٥٥، ١٦٥، ٢٠٠، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٩٧، ٣٥٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٤٣١.

الحسن بن أحمد الفارسى أبو على (ت ٣٧٧) ٥٠، ١٦٠، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٩، ٢٥١، ٣٠٣، ٣٣٥، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٦، ٤٣٩، ٤٨٦

الحسن بن عبدالله السيرافى، أبو سعيد (ت٣٦٨) ٣٨، ٨٧، ٣٥١، ٤١٤

حسن بن قاسم المرادى (ت٧٤٩) ٢٠٢، ٢٩٣، ٣٤٩، ٤٢٧، ٤٤٠

الحسن بن محمد الصاغانى (ت٦٥٠) ٤٦١

الحسن بن يسار البصرى (ت١١٠) ١٥٨، ٢٦٣، ٢١٧

الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠) ١٩، ٤٩، ٦٣، ٧٣، ٩٣، ١٠٣، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٤، ١٧٤، ١٨٢، ٣٦٢، ٣٨٨، ٤٧٦، ٥٠٢

الحسين بن بدر بن إياز (ت٦٨١) ٣٨٠

الحسين بن عبدالعزيز بن أبى الأحوص (ت٦٧٩) ١٧٧

الحمامى = على بن أحمد بن عمر

حمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦) ١٩٣

أبو حيّان = محمد بن يوسف

(خ)

خالد بن عبدالله الأزهرى (ت٩٠٥) ٦٩، ٩٨، ٩٩، ١٠٣، ١١٨، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٣٩٨

ابن خالويه = الحسين بن أحمد

ابن خروف = على بن محمد

الخضرى = محمد بن مصطفى

الخطيب البغدادى = أحمد بن على

خلف الأحمر : خلف بن حيّان الأحمر (ت نحو ١٨٠) ٦٢

الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت١٧٠) ٢٦، ٣٦، ٤٢، ٤٧، ٦١ - ٦٣، ٨٩، ٩٣، ٩٦، ١١١، ١١٥، ١١٦، ١٣٨، ١٦٧، ٢١٥، ٢١٦، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٦، ٤٢٩، ٤٦٠، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٠

الخوارزمى = محمد بن أحمد .

خويلد بن خالد أبو ذؤيب الهذلى (تنحو ٢٧) ١٥٦.

(د)

الدانى = عثمان بن سعيد .

الدماميني = محمد بن أبي بكر

الدمياطي البنا = أحمد بن عبدالغني

الدهان = سعيد بن المبارك .

(ذ)

أبو ذؤيب الهذلي = خويلد بن خالد .

(ر)

الراعي النميري = محمد بن عبد الله .

رؤبة بن عبدالله العجاج (ت ١٤٥) ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٣٦٧.

ابن أبي الربيع = عبيد الله بن أحمد .

أبو رجاء العطاردي = عمران بن تميم .

الرضي = محمد بن الحسن .

الرماني = علي بن عيسى .

(ز)

زبان بن عمار التميمي ، أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤) ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٧، ١٨٥، ٣٧٤

الزُّبيدي = محمد بن الحسن

الزجاج = إبراهيم بن السري

الزجاجيّ = عبدالرحمن بن إسحاق

الزمخشري = محمود بن عمر

زهير بن أبي سلمى المزني (ت ١٣ ق٠هـ) ١١، ٣١، ٣٣، ٥٩، ٩١، ٩٥، ١٠٠، ١٠٨، ١١٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٨٥، ١٩٩، ٢١٨، ٣١٦، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٨، ٤٥٠، ٤٥٩، ٤٧٨.

زياد بن معاوية ، النابغة الذبياني(ت نحو١٨ق٠هـ) ١١، ٢٢٣، ٢٢٧ ـ ٢٢٩، ٢٥٤، ٤١٧.

أبو زيد الأنصاري = سعيد بن أوس

أبو زيد القرشي = محمد بن أبي الخطاب

(س)

السجستانى : سهل بن محمد

ابن السراج : محمد بن السرى بن سهل .

سعيد الأفغانى ٥ ،٧٠

سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصارى(ت٢١٥) ٣، ٢٣، ٢٠٩، ٢١٥، ٤٠٣.

سعيد بن المبارك بن على بن الدهان (ت٥٦٩) ٢٧٢

سعيد بن مسعدة المجاشعى، الأخفش الأوسط (ت٢١٥) ٣، ٢٣، ١٥١، ١٥٣، ١٦٠، ١٧٧، ١٨٨، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٧٩، ٣٣٥، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٧١، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٤، ٤٣٤، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٨٤، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٢

ابن السكيت = يعقوب بن إسحاق

السلسيلى = محمد بن عيسى

سليمان بن عمر بن منصور الشهير بالجمل (ت١٢٠٤) ٣٨٦

سليمان بن محمد بن عبدالله أبو الحسين بن الطراوة (ت٥٢٨) ٥٠، ٢٥٩، ٣٢٠

سليمان بن مهران الأعمش (ت١٤٨) ١٩٤

سهل بن محمد السجستانى (ت٢٥٥) ٣، ٢٣، ٢٠١، ٤١٩، ٤٧٦، ٥٠٢

السهيلى = عبدالرحمن بن عبدالله

سيبويه = عمرو بن عثمان

ابن سيده = على بن إسماعيل

السيرافى = الحسن بن عبدالله

السيوطى = عبدالرحمن بن أبى بكر

سيد رزق الطويل (دكتور) ٣١٣

(ش)

ابن الشجرى = هبة اللّه بن على

ابن شقير = أحمد بن الحسن

الشماخ بن ضرار بن حرملة (ت ٢٢) ٢٥٥

شوقى ضيف (دكتور) ٣،٧،٢١،٣٥٠،٤٥٥،٤٥٨

(ص)

الصاغانى = الحسن بن محمد

صالح بن إسحاق الجرمى أبو عمر (ت٢٢٥) ٤٠٣،٤٥٥،٥٠٢

الصبان = محمد بن على

صخر الغىّ : صخر بن عبداللّه الخيثمى (ت ؟) ٤٣٨

الصولى = محمد بن يحيى

(ض)

الضبى = المفضل بن محمد

ضيغم الأسدى (ت ؟) ٣٨٧

(ط)

الطبرى = محمد بن جرير

ابن الطراوة = سليمان بن محمد

طرفة بن العبد بن سفيان الوائلى (ت نحو ٦٠ق٥هـ) ١١،٢٤،٢٥،٢٨،٣٣،٤٥،٦٠،٦٧،١٠٠،١٣٦،١٤١،١٥٥،١٧٠،٢١١،٢٥٥،٢٥٦،٢٧٥،٢٨١،٢٨٤،٢٩٢،٣٠٢،٣٥٤،٣٥٦،٣٥٩،٣٦٦،٣٨١،٤٠١،٤٤٣،٤٤٥،٤٨١،٤٨٨

(ع)

ابن عامر = عبدالله بن عامر

ابن عباس = عبداللّه بن عباس

عباس حسن ١٠٧،٢٦٥،٤٠٦،٤٦٨

العباس بن الفضل بن عمرو (ت١٨٦) ٣٧٤

عبدالحق بن غالب بن عطيّة (ت٥٤٢) ٢٣٨
عبدالحليم النجار (دكتور) ٣٩
عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧) ١٩، ٣٨، ٤٩، ٧٢، ١٠٣، ١١٥، ١١٩، ١٢٢، ١٣٨، ١٧٣، ٢١٨، ٢١٩، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٦٩.

عبدالرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١) : ٦٥، ٨٦، ١١١، ١١٨، ١٣٨، ١٦٧، ٢٢٧، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٨٨، ٣٥٥، ٣٧٠، ٣٧٩، ٤١٠، ٤١٢، ٤٢٨، ٤٥٦.

عبدالرحمن بن الحارث بن هشام (ت٤٣) ٢٩٦

أبوعبدالرحمن السلمي = عبدالله بن حبيب

عبدالرحمن بن صخر الدوسي أبو هريرة ، رضي الله عنه (ت٥٩) : ٢٩٦

عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي أبو القاسم (ت٥٨١) : ١٦٨ ، ٣٠٥ ، ٣٤٥.

عبدالرحمن بن محمد ، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧) : ١٦١، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٦، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٥٨، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٨، ٣٦٠، ٣٦٦، ٤٠٤ ، ٤٢٧، ٤٣٨، ٤٤٤، ٤٥٤، ٤٦٦، ٤٧٩، ٤٨٩، ٤٩١.

عبدالسلام محمد هارون ٩

عبدالعزيز بن جمعة الموصلي ، ابن القواس(ت٦٩٦) : ١٥٢، ٣٥٥، ٣٥٦.

عبدالقادر بن عبدالقادر بن عبدالله ، صدر الدين الكنغراوي (ت ١٣٤٩) : ١١٨، ١٢٣، ٢٧١.

عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣) ٢٠، ١٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٩٠، ٤٩٨

عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت٤٧١) ٤٣

عبدالله بن حبيب ، أبو عبدالرحمن السلمي (ت١٧٤) ٢١١-٢١٤، ٣٢٧.

عبدالله بن الحسين العكبري ، أبو البقاء (ت٦١٦): ٢٧١.

عبدالله بن عامر اليحصبيّ (ت١١٨) ٢١٣-٢١٥، ٢١٧، ٢٨٨، ٢٩١.

عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ، رضي الله عنه (ت٦٨) : ٤٠٦

عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل (ت٧٦٩) ٦١، ١١٨، ١٥٢، ٢٤٤، ٢٦٥، ٣٧١، ٣٨٩، ٤٧٥.

عبدالله بن مسعود الهذلى ، رضى اللّه عنه (ت٣٢): ٤٤٤

عبداللّه بن مسلم بن قتيبة الدينورى (ت٢٧٦) : ٤٩ ، ٦٣، ٧٢، ٨٨، ٩٣، ١٠٤، ١٢٢، ١٣٨، ٤٦٨، ٥٠٢

عبد الله بن يوسف ، ابن هشام الأنصارى (ت٧٦١): ١٩٨، ١٧٧، ٢٣٥، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٩٩، ٣٣٥، ٣٣٩، ٤٢٧

عبدالمتعال الصعيدىّ (ت١٣٧٧) ٣٢٠

عبدالملك بن قريب الأصمعىّ (ت٢١٦) ٢٨، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٨٥

عبده الراجحى (دكتور) ٧

عبدة بن الطبيب ، عبدة بن زياد (الطبيب) بن عمرو (ت نحو ٢٥) : ١٥٧

عبدالواحد بن على بن برهان العكبرى (ت ٤٥٦) : ١٧٦، ٤٠٦، ٤٢٧، ٤٦٦، ٤٦٨

أبو عبيد = القاسم بن سلاّم

عبيد الله بن أحمد بن أبى الربيع الإ شبيلى (ت٦٨٨) : ١١٧ ، ١٢٠، ١٣٨، ١٧٥، ٢٤٥، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٩٠، ٣٢٨، ٣٣٣

أبو عبيدة = معمر بن المثنى

عثمان بن جنّى الموصلىّ ، أبو الفتح (ت ٣٩٢) : ١١٨، ١٦٥، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٦٤، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٢٨، ٣٨٧، ٤٠٤، ٤٣٨، ٤٦٥

عثمان بن سعيد أبو عمرو الدانى (ت٤٤٤) ١٩١، ١٩٦

عثمان بن عمر أبو عمرو بن الحاجب (ت٦٤٦) ٨٢

ابن عصفور = على بن مؤمن بن محمد

أبو عبيدة = أحمد بن عبيد

ابن عطيّة = عبدالحق بن غالب

ابن عقيل = عبدالله بن عبد الرحمن

العكبرى = عبدالله بن الحسين أبو البقاء

العكبرى = عبدالواحد بن على بن برهان

أبو العلاء المعرى = أحمد بن عبدالله بن سليمان

على بن أحمد بن عمر الحمامى (ت٤١٧) ١٩٢

علي بن إسماعيل أبو الحسن بن سيده (ت٤٥٨) ١٢٢، ٤٣٩.

علي بن حمزة الكسائـــــي (ت١٨٩) ٣، ٤، ٢٣، ٢٨، ٢٩، ٤٨، ٦١، ٦٨، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٩٢، ٩٦، ١٠٨، ١١٠، ١١٤-١١٧، ١٢٧، ١٣٣، ٢٢٩، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٦، ١٨١، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٣، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٧-٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٠٨-٣١٢، ٣١٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٨ - ٣٤١، ٣٤٤، ٣٦١، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٨ - ٤٤٠، ٤٤٧، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٦٥، ٤٧٢، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠١

علي بن عبدالرحمن بن الأخضر الإ شبيلي (ت٥١٤) : ١٧٧

علي بن عيسى بن علي الرماني (ت٣٨٤) ٧٣، ١٦٠.

علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور (ت٦٦٩) ١٠٣، ١٠٤، ١٩٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠، ٣٠٥، ٣٨٠، ٤٠٤، ٤٠٩.

علي بن محمد الأ شمونى (ت٩٠٠) ٢٦٥، ٣٤٩

علي بن محمد بن علي، ابن خروف (ت٦٠٩) ٢٥٨، ٢٥٩

علي بن محمد الهروى (ت٤١٥) ٤٠٦، ٤٤٨، ٤٦٧.

علي بن يوسف بن إبراهيم القفطى (ت٦٤٦) ١٠

أبو علىّ الفارسى = الحسن بن أحمد .

عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، سيبو يه (ت١٨٠): ٢٢، ٢٣، ٣٦، ٤٢، ٥٥، ٥٦، ٦٣، ٧٠، ٧٤، ٨٧-٨٩، ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١١٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٧، ١٦٨، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠١، ٢١٥، ٢٤٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٢١، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٧١، ٣٨٤، ٣٨٦، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤٢٦، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٦١، ٤٧٥، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٥، ٤٩٧، ٥٠٠، ٥٠١

أبو عمرو بن العلاء = زبّان بن عمار .

عمرو بن كلثوم التغلبي (ت نحو ٤٠ق٠هـ) ١١، ٣٢، ١١٤، ١٤١، ١٤٨، ١٨٥، ١٩٩، ٢٢٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣١٦، ٣٨٨، ٤٣٢، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٥٠،

عمرو بن لأي بن موألة (ت ؟) ٣٥٩

عمران بن تيم ، ويقال :ابن ملحان ، أبو رجاء العطاردي (ت١٠٥): ٢١٣

عنترة بن شداد العبسيّ (ت٢٢ ق٠هـ) ١١، ٣٣، ٨٣، ١٠١، ١٤١، ٢٠٦، ٢٢٣، ٢٢٧ - ٢٢٩، ٢٣١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٦، ٣٢٦، ٣٧٤، ٣٧٨، ٤٣١، ٤٣٧، ٤٥١، ٤٨٨٠

عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩) ١٦٧

(ف)

ابن فارس = أحمد بن فارس بن زكريا٠

الفارسي أبو علي= الحسن بن أحمد

فايل = جو تهولد ڤيل

الفراء = يحيى بن زياد

الفرزدق = همام بن غالب

الفضل بن قدامة العجلي ، أبو النجم (ت١٣٠) ٢٨٩ ، ٤٤٢٠

(ق)

القاسم بن سلام الهروي ، أبو عبيد (ت٢٢٤) ٤، ٢١٤٠

القاسم بن محمد بن بشار الأنباري أبو محمد(ت٣٠٤) ٤، ١٦، ٢٠، ١٩٣، ٢٠١

ابن قتيبة = عبدالله بن مسلم

القرطبي = محمد بن أحمد ٠

قطرب = محمد بن المستنير ٠

القفطي = علي بن يوسف

القلانسي = محمد بن الحسين بن بندار ٠

ابن القواس = عبدالعزيز بن جمعة الموصلى

القيسى = مكى بن أبى طالب.

(ك)

كارل بروكلمن (١٣٧٥) ٥

الكسائى = على بن حمزة

كمال محمد بشر (دكتور) ٥

الكنغراوى = عبدالقادر بن عبد القادر.

ابن كيسان = محمد بن أحمد .

(ل)

لبيد بن ربيعة العامرىّ (ت ٤١) ١١، ٤٥، ١٢٦، ١٥٦، ١٩٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٨٦، ٣٠٨، ٣١٢، ٣٦٥، ٤٣١، ٤٧١، ٤٩٦

الليث بن المظفّر بن نصر بن سيّار (ت ؟) ٤٧، ٩٢، ١١٧، ٥٠٠

(م)

مؤرّج بن عمرو بن الحارث السدوسى (ت١٩٥) ٤٨٣، ٤٨٤.

المازنى = بكر بن محمد بن بقية.

المالقى = أحمد بن عبدالنور.

مالك بن د ينار البصرى (ت١٣١) ٢١٣

ابن مالك = محمد بن عبدالله

المبرد = محمد بن يزيد

مجاهد بن جبر المكى (ت١٠٤) ١٣٣

ابن مجاهد = أحمد بن موسى

محسن سالم العميرى (دكتور) ٤٥٥

محمد آدم الزاكى (دكتور) ٢٣٧

محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان (ت٢٩٩) ١١، ٣٧، ٣٨، ٤٩، ٥٧، ٦٣، ٧٢، ٩٣، ١٠٥، ١٣٨، ١٦٠، ١٦٣، ١٧٨، ٢٥٩، ٢٩٥، ٣٤١، ٤١٤، ٤٦١، ٥٠٢

محمد بن أحمد بن الأزهرى ، أبو منصور الأزهرى (ت٣٧٠) ٤٨٣

محمد بن أحمد بن أبى بكر القرطبى (ت٦٧١) ٢٧٥

محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمى (ت٣٨٧) ١١٧

محمد بن إسحاق النديم (ت٤٣٨؟) ٢٠

محمد بن أبى بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧) ٢٨٩

محمد بن جرير بن يزيد الطبرى (ت٣١٠) ٤٩، ٦٣، ٧٢، ٨٨، ٩٣، ١١٠، ١٢٢، ١٣٤، ١٥٣، ١٦٢، ٤٠٥، ٥٠٢، ٤٦٨ ،

محمد بن الحسن الاستراباذى ، الرضى (ت٦٨٦) ٥٥، ١٢٤، ١٧٤، ١٨٨، ٢٠٢، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٧٨، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٤٤، ٣٨٤، ٣٩٣، ٤٠٤ - ٤٠٦ ، ٤١٨، ٤١٩، ٤٣٤، ٤٨٦.

محمد بن الحسن بن عبيد الله ، أبو بكر الزبيدى (ت٣٧٩) : ٧٣، ١٧٨، ٤٧٦.

محمد حسن عواد (د كتور) ٤٢

محمد بن الحسين بن بندار القلا نسى (ت٥٢١) ١٩٢

محمد حمود الدعجانى (دكتور) ٥٧، ٧٥

محمد بن أبى الخطاب القرشى (ت١٧٠) ١١

محمد بن أبى سارة ، أبو جعفر الرؤاسى (ت١٨٧؟) : ٢ ، ٤

محمد بن السرى بن سهل أبو بكر بن السراج (ت٣١٦) : ٦٣، ٧٢، ٧٨، ٨٠، ١١٥، ١١٩، ١٢٧، ٢٢٧، ٣٢٧.

محمد الطنـــــطاوى ٧

محمد عبدالخالـق عضيمـة ٥٦

محمد عبدالقادر هنـــادى (دكتور) ٣٣٥ ، ٣٨٥

محمد عبدالله جبر (دكتور) ٧٣، ٤٢٣.

محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب ، رسول الله صلى الله عليه وسلم : ١٩٨، ٢١٧، ٢٩٦، ٣٠٧.

محمد بن عبدالله بن مالك الطائى الجيانى (ت٦٧٢) :

٢٢، ١٠٦، ١٥٠، ١٥٢، ١٩٤، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٣٣، ٢٣٧،
٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٣٥، ٣٧٣، ٣٨٥، ٣٩٩،
٤٠٠، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٣٩،
٤٦١، ٤٦٨، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩١.

محمد بن عبدالله بن نمير ، الراعى النميرى (ت نحو ٩٠) : ٤٤١

محمد بن على الصبان (ت ١٢٠٦) ٩٨، ٩٩، ١١٨، ١٢١، ٢٠٢.

محمد بن عيسى السلسيلى (ت ٧٧٠) ٣١٢

محمدبن القاسم أبو بكر بن الأ نبارى(ت٣٢٨) : ورد ذكره فى معظم الصفحـــات .

محمد بن محمد بن آجروم (ت ٧٢٣) ١٧٨

محمد بن محمد بن الجزرى (ت٨٣٣) ١٩٧، ٢٠٨

محمد بن محمد بن مالك بدر الدين ابن الناظم (ت٦٨٦) : ٤٢٧، ٤٢٨.

محمد محيى الدين عبدالحميد (ت١٣٩٣) ٤٤٠

محمد بن المستنير بن أحمد ، قطرب (ت٢٠٦) ٢٣، ٥٦، ٤٠٢، ٤١٩، ٤٧٦، ٥٠٢

محمد بن مصطفى الخضرى (ت ١٢٨٧) ٩٨، ٩٩، ١١٨.

محمـد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١) ٩٤، ١٦٧، ٢٨٢، ٣٣٩، ٤١٣

محمد بن يحيى بن عبدالله أبو بكر الصولى (ت٣٣٥) : ١٩

محمد بن يزيد بن عبدالأكبر المبرد (ت٢٨٦) ٣، ٥، ٢٣، ٣٥، ٤٩، ٥٥، ٥٦، ٨٩، ١٠٥، ١٢٤، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٧،
١٩٠، ١٩٥، ٢١٥، ٢٧٩، ٢٨٩، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٦٨، ٣٨٦، ٤٠٢،
٤٢٢، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٦٧، ٤٦٨، ٥٠١، ٥٠٢

محمد بن يوسف بن على ، أبو حيان الأ ندلسى (٧٤٥) : ٨٢، ١٠٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٧٥، ١٨١،
١٩٦، ٢٠٢، ٢١٣، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٥٠، ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٨٨، ٢٩٠،
٣١٤، ٣٦٠، ٣٧٩، ٣٨٦، ٣٩٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٩، ٤٢٦، ٤٢٧،
٤٣٩، ٤٤٩.

محمود بن عبدالله الحسيني الآلوسى (ت١٢٧٠) ٢١٤، ٣١٣

محمود بن عمر الزمخشرى (ت٥٣٨) ٨٢، ٨٨، ١١٨، ١٩٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٤٢٧.

محمود محمد الطناحى (دكتور) ٦٢

المبرد ى = حسن بن قاسم .

ابن مسعود = عبدالله بن مسعود.

مصطفى عبدالعزيز السنجرجى (دكتور) ٥ - ٧

ابن مضاء = أحمد بن عبدالرحمن

معاذ الهراء : معاذ بن مسلم الهراء (ت١٨٧) ٤

المعمرى = أحمد بن عبدالله بن سليمان .

معقل بن ضرار = الشاح بن ضرار .

معمر بن المثنى التيمى، أبو عبيدة (ت٢١٥) ٢٥، ١٦٢، ٢٣٧، ٣٢٥، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤١٩، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٨١، ٤٨٤، ٥٠٢

معيض بن مساعد العوفى (دكتور) ٢٦٥

المفضل بن محمد الضبى (ت١٤٥) ٤، ١١

مكى بن أبى طالب حموش القيسى (ت٤٣٧) ١١١، ٢٩٠، ٣٩٠.

ابن منظور = محمد بن مكرم

المهدوى = أحمد بن عمار .

مهدى المخزومى (دكتور) ٦، ٧، ٢١، ٣٨ - ٤٤، ٦٤، ٧٣.

ميمون بن قيس بن جندل ، الأعشى (ت ٧) ١١، ٢٥، ١٢٦، ٢٠٠، ٢٢٩، ٢٤٢، ٢٤٣، ٣٠٢.

(ن)

النابغة الذبيانى = زياد بن معاوية .

أبو النجم العجلى = الفضل بن قدامة .

النحـــاس = أحمد بن محمد بن إسماعيل

ابن النديم = محمد بن إسحاق

نصر بن عاصم الليثى (ت٨٩) ٢١٣

(هـ)

هبة الله بن على أبو السعادات ابن الشجرى(ت٥٤٢) : ٢٣٢، ٢٩٣، ٣١٠، ٣٧٩.

ابن هشام الأنصارى = عبدالله بن يوسف .

هشام بن معاوية الضرير (ت٢٠٩) ٤، ٢٣٤ - ٢٣٧، ٢٨٤ - ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٤١، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٨٢، ٤٨٨، ٤٨٩.

الهـــروى = على بن محمد

أبو هريرة = عبدالرحمن بن صخر

همام بن غالب التميمى ، الفرزدق (ت١١٠) ٢٥٥، ٣٧٤.

(و)

ابن ولاّد = أحمد بن محمد .

(ى)

ياقوت بن عبدالله الحموى (ت٦٢٦) ١٠

يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧): ورد ذكـــره فى معظم الصفحـــــــــات.

يحيى بن على الخطيب التبريزى (ت٥٠٢) ٢٥١، ٤٦٠.

يحيى بن المبارك اليزيدى (ت٢٠٢) ١٩١، ١٩٢.

اليزيدى = يحيى بن المبارك

يعقوب بن إسحاق ، ابن السكيت (ت٢٤٤) ٤٧، ٩٢، ١١٦، ١٣٨.

ابن يعيش : يعيش بن على بن يعيش (ت٦٤٣) : ٦١، ٦٩، ٨٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٦٧، ٢٣٢، ٣٠٤، ٣٨٣، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٣٥، ٤٦١.

يوسف بن سليمان ، الأعلم الشنتمرى (ت٤٧٦) ١٥٢، ٣٨٥.

يونس بن حبيب الضبّى (ت١٨٢) ٣٨٦.

٧ - فهـــرس القبا ئـــل

القبيلـــــــــــة	الصفحة
الأ زد	٤٨٣ ، ٤٨٤
بنـــو أســـــــد	١٩٣ ، ١٩٨
تميـــــــم	١٩٣،١٩٤،١٩٦،١٩٧،١٩٨،٢٤٤،٢٤٥
الحجازيـــــــون	١٩٣
بنو ســـــليم	٢٣٤
طيّـــئ	٢٠٢ ، ٢٠٣
الكلا بيـــون	٢٠٢ ، ٢٠٣
النجد يون	١٩٣

٨ - فهرس المذاهب النحوية

البصريون ٢، ٥، ٧، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٨٦، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ١٠٣، ١١١، ١١٥-١١٧، ١١٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٨، ١٧٣-١٧٥، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٧، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٥٨- ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٧-٢٨٩، ٣٠١، ٣١٢- ٣١٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٩٠، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٩- ٤١٢، ٤١٤، ٤١٩، ٤٢٨، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٤، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٧- ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٦ - ٥٠٢

البغداديون ٥، ١٦٧، ٢٣٧، ٣٩٩.

الكوفيون : ورد ذكرهم في معظم صفحات الرسالة.

٩ - فهـــرس الموضوعـــات

أ - الفهرس الإجمالـــي :

المقدمـــة ... ... أ - ز

التمهيـــد ... ... ١ - ٢٩

القســم الأول : المصطلحات الكوفية الواردة في الشرح ... ... ٣٠ - ١٦٨

القسم الثانى : مباحث النحو الكوفى الوارد فى الشرح ... ... ١٦٩ - ٤٦٩

القسم الثالث : مباحث الصرف الكوفى الوارد فى الشرح ... ... ٤٧٠ - ٤٩١

الخاتمـــة ... ... ٤٩٢ - ٥٠٢

الفهـــارس ... ... ٥٠٣ - ٥٨٢

ب - الفهرس التفصيلـــي

المقدمـــة ... ... أ

موضوع البحـــث ... ... أ

دوافعة وأهدافـــه ... ... ب

طريقـة السير فيه ... . جـ

الرموز و المصطلحات المستعملة في الرسالة ... ... ز

تمهيـــــد ١

أولا : النحو الكوفي : ٢

١ - نشأة المذهب الكوفي ٢

٢ - إنكاره ٥

٣ - خصائصـه ٦

ثانيا : القصائد السـبع : ٨

١ - تسميتها ٨

٢ - عـددهـا ١١

ثالثا : ترجمة أبي بكر ومنهجه في الشرح ١٢

١ - ترجمتـــــه ١٢

أ - اسمه ومولده ونشأته ١٦

ب - حياته العلمية والمعيشيّة ١٧

جـ - شيوخه وتلاميـذه ١٨

د - وفاتـــه ١٩

هـ - مؤلفاتـــه ١٩

و - مذهبه النحوي ٢٠

٢ - الشرح ومنهجه ٢٤

- ملحوظة تتعلق ببعض الأخطاء في الشرح ٢٧

القسم الأول

المصطلحات الكوفية الواردة في الشرح

١ - الفعل الدائم ٣١

٢ - الفعل المستقبل ٤٥

٣ - إطلاق أنواع الإعراب على المبنيّات ٥٢

٤ - النسق ٥٩

٥ - الكنايات ٦٦

٦ - الضمير المجهول ٧٦

٧ - الصلة والحشو ٨٣

٨ - الجحد ٩١

٩ - التبرئة ٩٥

١٠- ما لم يسمّ فاعله ١٠٠

١١- الفعل الواقع وغير الواقع ١٠٨

١٢- المحلّ والصفة ١١٣

١٣- القطع ١٢٥

١٤- الخفض ١٣٦

١٥- الرد والمردود ١٤٠

١٦- الترجمة ١٤٧

١٧ التكرير ١٥٥

١٨- ما يجرى وما لا يجرى ١٦٤

القسم الثاني

مباحث النحو الكوفيّ الوراد في الشرح

١٩- فعل الأمر مجزوم ١٧٠

٢٠ - الإعراب من جهتين ١٨٠

٢١ - ردّ إجازة صرف (أفعل من) للضرورة ١٨٥

٢٢ - تسكين آخر المضارع للتخفيف ١٨٩

٢٣ - إسكان ياء المنقوص المنصوب ١٩٩

٢٤ - إشباع الحركات ٢٠٥

٢٥ - منع تنكير غدوة ٢١١

٢٦ - وصل اسم الفاعل المقترن بـ (ال) ٢١٨

٢٧ - وصل النكرة وما أُوِّل بها ٢٢١

٢٨ - زيادة (مَنْ) ٢٣١

٢٩ - حذف (ما) الموصولة وبقاء صلتها ٢٣٤

٣٠ - حذف صدر الصلة مع قصرها ٢٤١

٣١- تبادل الموقع بين (لو) و (أنْ) المصدرية ٢٤٨

٣٢ - نيابة (ال) عن المضاف إليه ٢٥٤

٣٣ - ترافع المبتدأ والخبر ٢٦١

٣٤ - رفع المبتدأ بالعائد من الجملة ٢٦٦

٣٥ - ارتفاع الاسم بالظرف وحرف الجرّ ٢٧٥

٣٦ - ارتفاع اليمين بجوابه ٢٨١

٣٧ - حذف العائد المنصوب من الجملة الخبرية ٢٨٤

٣٨ - ارتفاع الاسم بعد (لو لا) بها ٢٩١

٣٩ - (إن) بعد (ما) النافية نافية مؤكدة لها ٢٩٧

٤٠ - حذف الخبر فى باب (إنّ) مع النكرة فقط ٣٠٢

٤١ - تأنيث (كان) لتوهّم تأنيث اسمها ٣٠٨

٤٢ - العامل فى المشغول عنه ٣١٦

٤٣ - الحذف والإيصال ٣٢٦

٤٤ - علّة بناء الظروف المضافة إلى الأفعال ٣٣٠

٤٥ - علّة بناء (حيث) على الضم ٣٣٨

٤٦ - كسر (أمس) على الحكاية ٣٤٣

٤٧ - مما يعرب مفعولا مطلقا: ٣٤٨

أ - المصدر المؤوّل بالحال ٣٤٨

ب - المفعول لأجله ٣٥٣

٤٨ - حرف الجرّ له موضع من الإعراب ٣٥٨

٤٩ - الجر بواو (رب) ٣٦٤

٥٠ - موضع (أنْ) بعد حذف حرف الجر ٣٦٩

٥١ - علّة حذف النون من نحو (المكرمى زيدا) ٣٧٤

٥٢ - حذف نون المثنى لغير إضافة ٣٧٨

٥٣ - رافع الاسم بعد (إذا) ٣٨١

٥٤ - منع إعمال المصدر المنون ٣٨٨

٥٥ - معمول الصفة المشبهة المقترن بـ (ال) ٣٩١

٥٦ - العطف بالجر على المنصوب باسم الفاعل وعكس ذلك ٣٩٦

٥٧ - مجىء (أو) بمعنى (بل) وبمعنى الواو ٤٠١

٥٨ - من حروف النداء عند: هم (آ) و (أى) ٤٠٨

٥٩ - إعـراب (أيها الليـل) ونحوهـا ٤١١
٦٠ - الاستغنـاء بالفتحة عن ألف الندبـة ٤١٦
٦١ - اسـم الفعـل (فَعَالِ) معدول عن المصدر ٤٢١
٦٢ - العامـل فى جواب الأمـر ٤٢٥
٦٣ - رفـع المضارع بحروف المضارعـة ٤٣١
٦٤ - مجـيء (كما) بمعنى (كـى) ٤٣٧
٦٥ - حذف (لا) النافية و (أن) المصدريـة مع بقاء عملهـا ... ٤٤١
٦٦ - (حتى) وفاء السببية ولام التعليـل تنصب الفعل بأنفسها ... ٤٥٠
٦٧ - أصـل (مهما) و (مهمن) ٤٥٩
٦٨ - زيادة الواو وتقييدها بجواب (لمّا) و (حتى إذا) ٤٦٣

القسم الثالث

مباحث الصرف الكوفـيّ الوارد فى الشـرح

٦٩ - عـلّـة تجرد (مطفل) ونحوها من علامـة التأنيـث ٤٧١
٧٠ - سبب حذف الواو من مضـارع المثـال ٤٧٨
٧١ - قـلب الياء واوا فى مضوفـة ونحوها ٤٨١
٧٢ - المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع ٤٨٨
الخاتمـة ٤٩٢

الفهـارس : ٥٠٣
١ - المصـادر والمراجع ٥٠٤
٢ - الآيات القرآنيـة ٥٣٦
٣ - الأحاديث النبوية والآثار ٥٤٢

٤ - الأمثـــــال ٥٤٣
٥ - الأشعار والأرجاز ٥٤٤
٦ - الأعـــــلام ٥٥٧
٧ - القبائـــــل ٥٧٤
٨ - المذاهب النحوية ٥٧٥
٩ - الموضوعـــات ٥٧٦
١٠- الفهرس الإجمالى ٥٧٦
١١- الفهرس التفصيلى ٥٧٧

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا - فرع اللغة

ملحق

برسالة (النحو الكوفي) في شرح القصائد السبع الجاهليات
لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)

المقدمة من الطالب

محمد إبراهيم يوسف شبيه

لنيل درجة

الماجستير

في النحو والصرف

إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد مكي الأنصاري

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

١٨٤٧
جامعة أم القرى
مركز الوثائق والمكتبات
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

سبقت الإشارة في مقدمة رسالتي (**النحو الكوفي في شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)** . إلى أنّ استخراج النحو الكوفي من الشرح شقّ عليّ واحتاج الأمر إلى جمع الآراء الكوفية للاسترشاد بها . واستكمالا للفائدة رأيت بعد جمع تلك الآراء جعلها في ملحق خاص بها مستقل عن الرسالة ؛ لأنّها أنارت الطريق أمامي في استخراج المسائل من الشرح من ناحية ولأنّها من ناحية أخرى خارجة عن مسمّى الرسالة .

ومما يجدر ذكره أن هناك عددا من النحويين والباحثين جمعوا قدرا كبيرا من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين . وقد رأيت الاستفادة من تلك المسائل التي جمعوها ؛ لأنّه يُهمني منها جانبُها الكوفيّ . فقمت بمقارنة ما جمعوه لمعرفة ما تفرد به كلّ واحد منهم ثم استكمال بقيّة المسائل بعد ذلك . ووجدت أنّ أكبر قدر من تلك المسائل عند الدكتور سيد رزق الطويل فجعلت استكمالي لبقية المسائل مبنيا على ما جمعه .

وقبل الدخول في ذلك أودّ أن أنبّه إلى جانب رأيت عدم إدخاله في هذا الملحق ، هو جانب المصطلحات ؛ لأنّ البحث قد كثر فيه وشمل جميع مسائله تقريبا . وممن تكلّم فيه الدكتور المخزومي [١] ، وأستاذنا الدكتور الأنصاري [٢] ، والدكتور عبدالرحمن السيّد [٣] ، والدكتور الطويل [٤] ، والدكتورة خديجة مفتي [٥] . وإلى جانب هؤلاء هناك بعض الباحثين دعتهم دراساتهم إلى عقد مقارنة موجزة بين مصطلحات المدرستين الكوفيّة والبصريّة .[٦]

---

(١) ينظر مدرسة الكوفة ، ص ٣٠٣ ـ ٣١٦ .
(٢) ينظر أبو زكريا الفراء ، ص ٤٣٦ ـ ٤٥٤ .
(٣) ينظر مدرسة البصرة ، ص ٣٤٣ ـ ٣٥٠ .
(٤) ينظر الخلاف بين النحويين ، ص ٢٣٦ ـ ٢٤٢ .
(٥) ينظر نحو القراء الكوفيين ، ص ٣٢٩ ـ ٣٥١ .
(٦) ينظر مثلا نشأة النحو ، للشيخ محمد الطنطاوي ، ط ٢ ، ١٣٨٩ ، ص ١٣ ، والمدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، ص ١٦٥ ـ ١٦٨ ، ومكانة الخليل بن أحمد ، للدكتور جعفر عبابنة ، ص ١٥٨ ـ ١٧٨ ، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، للدكتور فتحي الدجني ، (الكويت : وكالة المطبوعات ، ط ١ ، ١٩٧٤م) ، ص ٣١٧ ، وقضايا الجملة الخبريّة ، للدكتور معيض العوفي ، ص ١٠٩ ـ ١١٨ ، والأصول ، للدكتور تمام حسان ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

كما أنّ هناك رسائل قد خُصِّصَتْ للبحث في المصطلحات فقط. منها رسالة بعنوان (المصطلحات النحوية ، نشأتها وتطورها) لسعيد أبي العز إبراهيم ، قدّمها للحصول على درجة الماجستير عام ١٣٩٧ هـ ، تشتمل على ثلاثة فصول خصص الفصل الثاني للمصطلح بين المدرستين[١]. ومنها رسالة بعنوان (المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري) قدمها الدكتور عِوض حمد القوزي لنيل الماجستير من جامعة الرياض عام ١٣٩٩ هـ . وقد قسّمها إلى ثلاثة فصول أيضا جعل الفصل الثالث خاصاً بالمصطلح بين البصريين والكوفيّين[٢]. ومنها رسالة مقدمة من ميمونة الفوتاوي بعنوان (مصطلحات النحو الكوفي من كتاب معاني القرآن للفراء) لنيل الماجستير من الجامعة الإسلاميّة عام ١٤٠٥ هـ .

وأعود الآن إلى المسائل التي خصص لها الملحق وتنقسم إلى ثلاثة أقسام .

١ - القسم الأول : المسائل التي استخرجها النحويون القدماء .

٢ - القسم الثاني : المسائل التي استخرجها المحدثون .

٣ - القسم الثالث : مسائل مضافة إلى ما تم استخراجه .

والمسائل في القسمين الأولين مسائل خلافية تمثل أراء الكوفيين كما تمثل آراء البصريين والمهم تمثيلها للآراء الكوفية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

أولاً : ما استخرجه النحويون القدماء

١ - أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧)

له كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) . وقد اختلف في عدد المسائل التي شملها . فذكر أبو حيان (ت ٧٤٥) أنّها عشر ومائة مسألة[٣]، ويظهر من سرد

---

(١) ينظر المصطلح النحوي ، لعوض القوزي ، صفحة ح - ط .

(٢) ينظر م . ن ، ص ١٥١ - ١٨٩ .

(٣) ينظر تذكرة النحاة ، ص ٧٠٤ .

السيوطي (ت ٩١١) لها أنّها اثنتان ومائة مسألة[١]، بينما ورد في الكتاب نفسه ثماني عشرة ومائة مسألة[٢]، وأضاف الشيخ محمد محيي الدين محقق الكتاب ثلاث مسائل ذكر أنّها زيدت في بعض النسخ[٣]، ولا أرى داعيا لإيراد هذه المسائل في هذا الملحق، لأنّ الكتاب الذي يضمها مطبوع ومشهور .

٢ - **أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦) :**

له كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) . وقد سرد أبو حيان رؤوس بعض مسائله ثم قال بعدها : " ذكر أبو البقاء في كتابه جميع المسائل التي ذكرها شيخه في كتاب الإنصاف مسألة مسألة ، وزاد هذه فقط وهي اثنان* وعشرون مسألة "[٤].

ومما يجدر ذكره أنّ من بين هذه المسائل التي سردها أبو حيان أربعَ مسائل قد وردت في (الإنصاف) و (التبيين)[٥] ، وثلاث مسائل لم ترد في نسخة (التبيين)

---

(١) ينظر الأشباه والنظائر ، ج ٢ : ١٤٠ - ١٤٦ .

(٢) ينظر جـ ٢ : ٨٢٠ .

(٣) ينظر م . ن ، ص ٨٢١ .

* كذا في الأصل ، والأولى (اثنتان)

(٤) تذكرة النحاة ، ص ٧١٥ ، وقد أحصيت ما سرده فوجدته ثلاثاً وعشرين مسألة .

(٥) إحداهما برقم (٢) في الإنصاف ، وبرقم (٢٠) في التبيين . والثانية برقم (٢٧) و (٥٩) والثالثة برقم (١٢٠) و (٦٥) . والأخيرة برقم (٣٥) و (٦٧) . وينظر تذكرة النحاة ، ص ٧١٤ س ٢٠ ، ٧ ، ٥ ، ٥ .

التى وصلت إلينا ، كما أنّها ليست من مسائل الإنصاف ولم يذكر أبو البقاء مخالفة الكوفيين إلاّ فى واحدة هى : -

١ - أ* : " (منذ) مفردة ، و (مذ) محذوفة منها . وقال الفراء: أصل (منذ) (من ذو) ، و (ذو) هى الطائية بمعنى (الذى) . وقال غيره من الكوفيين : أصلها (من إذ) ، فحذفت الهمزة وضمّت الميم " (١)

أما المسألتان اللتان لم يَنْسِب إليهم فيهما خلافاً فإحداهما من المسائل التى تناولهما إحصاء الدكتور الطويل (٢) ، والأخرى ستأتى فى القسم الثالث من هذا الملحق (٣) .

وكتاب التبيين صدر قريباً بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، وقد أحصى المسائل التى وردت فيه ولم ترد فى (الإنصاف) فبلغت ثلاثين مسألة (٤) أى بزيادة أربع عشرة مسألة على ماذكره أبو حيان (٥) . لكن هذه المسائل ليست كلّها خلافيّة بين البصريين والكوفيين والمتعلّق منها بالخلاف بينهم خمس مسائل . ذكره أبو البقاء فى مسألتين منها هما :

---

* وضعت الأعداد للدلالة على التسلسل العام للمسائل ، وضعت الحروف للدلالة على عدد المسائل الخاصة بالشخص الذى يدور الحديث عنه .

(١) تذكرة النحاة ، ص ٧١٤ ، وينظر الهمع ، للسيوطى ، ج ٣ : ٢٢٤ = ١ : ٢١٧ ط ١ والخلاف بين النحويين للدكتور الطويل ، ص ٣٢٨ .

(٢) ينظر الخلاف بين النحويين ، المسألة (٣٧٦) ص ٣٤٨ ، وهى فى الهمع ، للسيوطى ، ج ٥ : ٢٢٤ = ٢ : ١٢٩ ط ١ .

(٣) هى المسألة رقم (٢٣٦) ص ٧٣

(٤) ينظر التبيين ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٥) هى المسائل : ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٣ ، ٤١ ، ٧٩ ، ٨٠ وذلك بعد حذف ما ذكره أبو حيان وقد ورد فى الإنصاف والتبيين وهى أربع مسائل وما ذكره ولم يرد فى التبيين وهى ثلاث مسائل .

٢ - ب - " المعرب بحقّ الأصل هو الاسم . والفعل المضارع محمول عليه .
وقال بعض الكوفيين : المضارع أصل في الإعراب أيضاً "[١] ومما يجدر ذكره أن الزجاجي (ت ٣٣٧) قد عمم النسبة كما لم يخصّ بذلك المضارع حين قال : " وقال الكوفيون : أصل الإعراب للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف . فكلّ شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلّة أزالته عن أصله " .[٢]

٣ - جـ - " إذا اجتمع في الكلام مفعول به صحيح وظرف وحرف جرّ فالقائم مقام الفاعل هو المفعول الصحيح ، وقال الكوفيون : يجوز أن يقام الظرف وحرف الجر مقامه " .[٣]

أمّا الخلاف في الثلاث الباقية فلم يذكره أبو البقاء ، ولكن ذكره المحقق الدكتور العثيمين، وهي :

٤ - د - " لا يجوز أنْ يقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح في الاختيار وإنّما بابه الشعر . ومن البصريين من قال : يجوز " .[٤]

---

(١) م . ن ، مسألة (٨) ص ١٥٣ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ، ص ٧٨ .

(٣) التبيين ، ص ٢٦٨ (م ٣٨) ، وينظر الهمع ، للسيوطي ، جـ ٢ : ٢٦٥ = ١ : ١٦٢ ط ١ وقد شملها إحصاء الدكتور الطويل . وينظر الخلاف بين النحويين المسألة (٢٧٠) ص ٣٢٦ .

(٤) التبيين ، ص ٢٧٠ (م ٣٩) .

وعلق المحقق بقوله : " والذى جوزه من البصريين هو الأخفش " (١) .

ثم أورد قول عبد الرحمن الأنبارى فى البيان فى غريب إعراب القرآن :

" .. .. وأجازه الأخفش والكوفيون " (٢) .

٥ - هـ : " المنادى المبنى مبنى لما ذكرناه (٣) ، وموضعه نصب . وقال بعض النحويين : هو مرفوع بنفس (يا) " (٤) . وعلق الدكتور العثيمين على كلمة (مرفوع) بقوله : " لعلّها منصوب ، وقد ذكر المرادى فى الجنى الدانى : ٣٥٥ أنه نقل عن الكوفيين نصب المنادى بـ (يا) على أن (يا) وأخواتها أسماء أفعال تتحمل ضميراً مستكنا . وإذا ثبت ذلك عنهم كانت مسألتنا هذه من مسائل الخلاف بين الفريقين " (٥) .

٦ - و : " خبر (لا) فى قولك : (لا رجل أفضل منك) مرفوع على موضع (لا رجل) . وقال الأخفش : هو معمو (لا) كخبر (إن) " (٦) .

وعلق عليها المحقق قائلاً : " ولم يذكرها ابن الأنبارى فى الإنصاف مع أن الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين " (٧) ثم أورد كلام الرضى عنها وهو : " وعند الكوفيين أنّ خبر (إنّ) وأخواتها وكذلك خبر (لا) التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ... " (٨) .

---

(١) م . ن ، ص . ن ، هامش رقم (١) .

(٢) جـ ٢ : ٢٦٥ .

(٣) يشير إلى ما ورد فى المسألة (٧٩) وهو : "المنادى مبنى ، لوقوعه موقع المبنى" ص ٤٤٠ .

(٤) التبيين ، ص ٤٤٢ (م ٨٠) .

(٥) م . ن ، ص . ن ، هامش رقم (٢) .

(٦) م . ن ، ص ٣٦٨ (م ٥٧) .

(٧) م . ن ، ص . ن (التعليق على عنوان المسألة) .

(٨) م . ن ، ص . ن . وشرح الرضى ، جـ ١ : ١١٠ .

وهناك مسألتان من المسائل التى لم ترد فى الإنصاف ذكر فيها أبو البقاء رأى الفراء وحده وهما[١] :

٧ - ز - النون فى التثنية والجمع عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا فى الواحد. وقال الفراء: فُرّق بها بين ألف التثنية وبين ألف النصب فى الواحد "[٢].

٨ - ح - " المنادى المفرد مبنى لوقوعه موقع المبنى ، وقال الفراء : : مبنى لأنّ أصل (يازيد) يازيداه ، وما قبل الألف ها هنا مفتوح أبداً ، فلمّا حذفت الألف ضمّ ، كما أنّ المضاف إليه فى (قبل) و (بعد) لما حذف ضم ، فقيل : من قبلُ ومن بعدُ "[٣].

ولأبى البقاء كتاب بعنوان (المسائل الخلافية فى النحو) . وما هو إلا جزء من كتاب التبيين السابق ، كما قال ذلك الدكتور العثيمين[٤] ، يبدأ من أوّل الكتاب وينتهى بالمسألة الخامسة عشرة منه .

٣ - الحسين بن بدر بن إياز (ت ٦٨١)

له كتاب بعنوان (الإسعاف فى الخلاف) كما ذكره السيوطى[٥] (ت ٩١١) لكنّه لم يذكر من مسائلة إلاّ مسألتين قال : إنّهما مما استدركه على عبد الرحمن الأنبارى

(١) ينظر الهمع ، للسيوطى ، جـ١ : ١٦٤ = ١ : ٤٨ ط١ ، وجـ٣ : ٣٨ = ١ : ١٧٣ .

(٢) التبيين ص ٢١١ (م ٢٤) .

(٣) م . ن ، ص ٤٤٠ (م ٧٩) .

(٤) ينظر التبيين (الدراسة) ص ٧٢ .

(٥) وله كتب أخرى فى النحو أيضا منها قواعد المطارحة وشرح الضرورى لابن مالك ، وشرح فصول ابن معطى . وقال عنه أبو حيان : أبن إياز أبو تعاليل . ينظر بغية الوعاة ، جـ ١ : ٥٣٢ .

وإحدى هاتين المسألتين قد وردت عند أبي البقاء [١] . أمّا الأخرى فهي :

٩ - : " لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة وجوزه الكوفيون " [٢]

٤ - أحد علماء اليمن (؟) :

له كتاب بعنوان (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) وهو مخطوط ذكره الدكتور العثيمين . وقال عنه : " لأحد علماء اليمن لم أعرف اسمه . منه نسخة خطية في مكتبة شهيد علي باشا " [٣] وقد أحال إليه عند تحقيق كتاب التبيين في ست وثلاثين مسألة . كلّها من المسائل التي تناولها عبد الرحمن الأنباري ثم وردت عند أبي البقاء [٤] . ويظهر من تلك الإحالات أنّ المؤلّف قد قسم الكتاب إلى أقسام منها : قسم للأسماء [٥] ، وقسم للأفعال [٦] وقسم للحروف [٧] .

---

(١) وهي المسألة المتقدمة برقم (٢) .

(٢) الأشباه والنظائر ، ج ٢ : ١٤٦ ، وينظر المبحث الثاني والخمسون .

(٣) ينظر التبيين (الدراسة) ، ص ٨٢ .

(٤) ينظر هوامش عناوين المسائل : ٤ ، ٦ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ - ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ - ٤٥ ، ٤٧ - ٥١ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٨٢ - ٨٥

(٥) ينظر مثلاً هوامش المسائل : ٤ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩

(٦) ينظر مثلاً هوامش المسائل : ٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٢ - ٤٥ ، ٤٧

(٧) ينظر مثلاً هوامش المسائل : ٤٨ - ٥١ ، ٦ ، ٦٨

ثانيا : المسائل التي استخرجها المحدثون*

١ - صدر الدين الكنغراوي (ت ١٣٤٩ هـ) :

وهو الوحيد ، فيما أعلم ، الذي جمع آراء الكوفيين بطريقة يختلف بها عن سابقيه ولاحقيه في هذا المجال . إذ وضع كتاباً خاصّاً بنحو الكوفيين سماه: (الموفي في النحو الكوفي) ، وقد أشار في مقدمته إلى سبب وضعه ومنهجه فيه فقال : " هذا كتاب وضعته على مذهب الأئمة الكوفيين ومصطلحاتهم إذ وجدتها أهملت ، وهي تحتاج إلى النظر والتبَصُّر من أَهل التأويل ... فجعلتها في غضون كتاب من كتب كثيرة اطّلعت عليها ، ورتّبتها على ترتيب كتب المتأخّرين ".(١)

وبالاطّلاع على هذا الكتاب وجدت مايؤكّد أنّه رحمه اللّٰه قد اطّلع على كتب كثيرة ، كما ذكر ، واستخلص منها هذا الكتاب المهم في موضوعه ، لكن توجد عليه بعض الملاحظات التي قلّلت من الانتفاع به . منها الإيجاز الشديد حيث إن التأليف في هذا المجال ينبغي أن يكون أكثر وضوحاً ؛ لأنّ آراء الكوفيين ومصطلحاتهم غير مألوفة للدارسين حتى تقدّم بهذا الإيجاز ، وقد شعر بذلك المؤلّف نفسه حين قال عنها : إنّها قد أهملت وهي تحتاج إلى النظر والتبصر .. إلخ ، ومع ذلك تجد الكتاب يقع في مائة واثنتين وستّين صفحة ولا يتجاوز كلام المؤلف ما معدله حوالي أربعة أسطر في الصفحة الواحدة/ أمّا البقية فهي تعليق بضرب بعض الأمثلة أو الإحالات للشيخ محمد بهجة البيطار .

---

* إذا كان بعض هذه المسائل قد تقدم عند أحد النحويين أو الباحثين أو كان مما شمله جمع الدكتور الطويل فسأكتفي بالإشارة إلى ذلك مراعاة للاختصار .

(١) ص ٩ .

٢ - الدكتور مهدى المخزومى :

ضرب أمثلة مما زاده الكوفيون فى النحو العربى بلغت هذه الأمثلة أربع عشرة مسألة . منها مسألتان من مسائل الإنصاف [١] ومنها ست مسائل وردت فى إحصاء الدكتور الطويل[٢] وبقيّة المسائل هى :

١٠ - أ - " أضافوا إلى أدوات الجزم أداة جديدة هى (مهمن) "[٣] .

١١ - ج - " أضاف الفراء إلى جموع القلّة الأربعة المعروفة ... جمعاً خامساً ، هو (فَعَلَّة) بفتح العين والفاء كـ (أَكَلَة ، وحَمَلَة و حَفَظَة) "[٤] .

١٢ - هـ : " أضافوا إلى معانى (لو) معنى جديداً ، هو المصدريّة ، وأن تكون بمنزلة (أن) إلا أنّها لا تنصب ولم يثبتها من النحاة القدماء إلا الفراء "[٥]

١٣ - و : " أضافوا إلى معانى (هل) أن تكون بمعنى (قد) ... والذى أثبت هذا المعنى لـ (هل) هو الكسائى والفراء "[٦]

---

(١) ينظر ج ٢ : ٥٨٥ (م ٨١) ، و ٧١٧ (م ١٠٣) ، ومدرسة الكوفة ، ص ٣١٩ (م ٣) ، و ٣١٨ (م ١) .

(٢) ينظر مدرسة الكوفة ، ص ٣٢٠ (م ٤) ، و ٣٢٢ (م ١) ، و ٣٢٣ (م ٢ ، ٦)، و٣٢٤ (م ١) . والخلاف ، للدكتور الطويل ، ص ٣١٤ (م ٢٢٣) ، و٣٣٧ (م ٣١٨)، و٢٩٣ (م ١٣٢) ، و ٣١٩ (م ٢٤١) ، و ٣٦٠ (م ٤٤٧) ، و٣١١ (م ٢٠٤) .

(٣) مدرسة الكوفة ، ص ٣١٩ .

(٤) م . ن ، ص ٣٢٢ .

(٥) م . ن ، ص ٣٢٣ . وينظر المبحث الثلاثون .

(٦) مدرسة الكوفة ، ص ٣٢٣ .

١٨٤٧

١٤ - ز : " أضافوا إلى معنى (ال) معنى جديداً هو التعظيم، وهو المعنى المستفاد من دخولها على لفظ الجلالة، وعلى الأعلام . أمّا البصرية فلا يعرفونه "[١].

١٥ - ط : أضافوا إلى وجهي البناء في (حيثُ) وجهاً ثالثاً وهو البناء على الكسر "[٢].

٣ - الدكتور فاضل السامرائي:

له مقال بعنوان (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري) نشر عام ١٩٧٠ م[٣] ذكر فيه اثنتين وعشرين مسألة[٤]، منها مسألتان تقدمتا في القسم الأول[٥] ومنها مسألة وردت عند الدكتور المخزومي[٦] ومنها سبع عشرة مسألة شملها إحصاء الدكتور الطويل[٧]. والمسألتان الباقيتان هما[٨]:

---

(١) م . ن ، ص . ن

(٢) م . ن ، ص ٣٢٤ .

(٣) في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد العدد (١٣) ص ٤١٥ - ٥٢٤ .

(٤) ينظر م . ن ، ص ٤١٧ - ٤٢٠ .

(٥) إحداهما رقم (١) وهي من مسائل الكبرى . والأخرى رقم (٩) وهي من مسائل ابن إياز .

(٦) ينظر م . ن ، ص ٤١٩ (م ١٨) ، ومدرسة الكوفة ، ص ٣٢٤ (م ١) .

(٧) ينظر الخلاف بين النحويين المسائل : (٤٢٢ ، ٤٢٤) ص ٣٥٦ ، (٤٢٦) ص ٣٥٧ ، (٤٣٣ ، ٤٣٤) ص ٣٥٨ ، (٣٦٠) ص ٣٤٥ ، (٣٦٧) ص ٣٤٧ ، (٣٠٠) ص ٣٣٣ ، (٢٤٦ و ٣٥١) ص ٣٢٠ و ٣٤٣ ، (٣٦٢) ص ٣٤٧ ، (٤٤٠) ٣٥٩ ، (٤٣٥) ص ٣٥٨ ، (١٤٠) ص ٢٩٥ - ٢٩٦ ، (١٧٢ ، ٢٠٦) ص ٣٠٣ و ٣١١ ، (١٤٢) ص ٢٩٦ ، (١٧١) ص ٣٠٣ ، (٢٣٨) ص ٣١٨ .

وهذه المسائل في المقال المذكور بالأرقام : ١ - ٩ ، ١١ - ١٧ ، ٢٠ .

(٨) وتنظران في الهمع، للسيوطي بحسب ترتيبهما ، ج ٥ : ١٣٦ ، ١٧٢ = ٢ : ١٠٩ ، ١١٦ ط ١ .

١٦ ـ أ : " يعلّق الكوفيون الباء في البسملة بمحذوف تقديره : أتلو ، وأقرأ والبصريون يقدرون : ابتدائي باسم اللّٰه " (١).

١٧ ـ ب : " الموصوف عند البصريين أخص من الصفة أو مساوٍ لها ولذلك امتنع وصف المعرف باللام بالمبهم "(٢).

ويلاحظ أنه لم يذكر رأي الكوفيين اعتماداً على أنه مفهوم وهو جواز وصف الأعم بالأخص نحو مررت بالرجل أخيك . وهذا الرأي منسوب إلى الفراء منهم(٣).

٤ ـ الدكتور محمّد خير الحلواني :

له كتاب بعنوان (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف) أصله رسالة ماجستير قدمها إلى جامعة بغداد عام ١٩٧١ م ، وقد ذكر فيها ستاً وعشرين مسألة(٤) مما لم يتناوله صاحب الإنصاف .

منها مسألة أخذها عن الدكتور المخزومي(٥) . ومنها مسألة ظنّ أنّها لم تذكر عند عبد الرحمن الأنباري ، وهي : (الاختلاف في طبيعة الإعراب أحركةٌ هو أم حرف) (٦) وفي نظري أنّها داخلة في المسألة الثالثة من مسائل الإنصاف . وهي : أنّ الكوفيين يرون إعرابَ المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف . (الواو والألف والياء) . ويراه البصريون بحركات مقدّرة على تلك الحروف . ومنها مسألتان وردت عند الدكتور فاضل السامرائي(٧) ومنها مسألتان داخلتان في

(١) مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد عدد (١٣) ص ٤١٨ ـ ٤١٩ .
(٢) م . ن ، ص ٤٢٠ .
(٣) ينظر شرح الأشموني ج٣ : ٤٦ . والهمع ، للسيوطي ، ج ٥ : ١٧٢ = ٢ : ١١٦ ط ١ .
(٤) ينظر ص ١١٧ - ١١٩ من ذلك الكتاب (حلب : دار القلم العربي ، ١٩٧٤ م) .
(٥) ينظر م . ن ، ص ١١٨ هامش (٦) ، ومدرسة الكوفه ، ص ٢٨٤ ، ٣٢٣ .
(٦) ينظر الخلاف النحوي ، ص ١١٩ هامش (٣) .
(٧) ينظر م . ن ، ص ١١٧ س ٦ ، و ص ١١٨ هامش (٨) . و مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد عدد (١٣) المسألتان : (١٧) ص ٤١٩ ، و (٢٠) ص ٤٢٠ .

المصطلحات ، ومنها سبع مسائل شملها إحصاء الدكتور الطويل.[١] [٢]

وقد وقع عنده سهو في التمثيل لإحدى هذه المسائل وهي قوله : " يذهب نحاة الكوفة إلى جواز تقديم الفاعل أو نائبة على الفعل ، ولذلك أعرب الفراء (ما) في قوله تعالى : (**وما أُهِلَّ لِغَيرِ اللّٰهِ بِهِ**)[٣] رفعاً بما لم يسم فاعله "[٤].

حيث ظنّ أنّ (ما) مرفوعة بالفعل (أُهِلّ) . والصواب أنّ الفراء رفعها بالفعل (حُرِّمَ) المتقدم في أول الآية[٥] وهي قوله تعالى : (**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيرِ اللّٰهِ بِهِ**) الآية . ولا يمكن رفع (ما) بالفعل (أُهِلّ) ؛ لأنّه صلة له ولا يمكن تأخيره عنه .

أما بقيّة المسائل فهي :

١٨ - أ : " أنّ الكوفيين يرون اللام الواقعة في جواب القسم جواباً له ، ويراها البصريون موصّلة للقسم "[٦].

١٩ - ب : " إعراب الكوفيين للاسم في الاختصاص حالاً مثل (جميعا) . وإعراب البصريين له منصوباً بفعل مضمر "[٧].

---

(١) ينظر الخلاف النحوي ، ص ١١٧ هامش (٧ ، ٩) .

(٢) ينظر م . ن ، ص ١١٧ هامش (٥ ، ٦) و ص ١١٨ هامش (٤ ، ٥) ، و ص ١١٩ هامش (١ ، ٥ ، ٦ ، ٩) . وينظر الخلاف بين النحويين ، للدكتور الطويل ، المسائل : (٢١٥) ص ٣١٣ ، (٢٤٣) ص ٣٢٠ ، (١٦٠) ص ٣٠٠ ، (١٨٧) ص ٣٠٧ ، (٣٧٧) ص ٣٤٩ ، (٢٢٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٥) ص ٣١٥ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، (٢٨٢) ص ٢٢٩ .

(٣) من الآية (٣) في سورة المائدة .

(٤) الخلاف النحوي ، ص ١١٧ - ١١٨ .

(٥) ينظر معاني ، ج ١ : ٣٠١ .

(٦) الخلاف النحوي ، ص ١١٧ هامش (٣) .

(٧) م . ن ، ص . ن ، هامش (٤) .

٢٠ - ج : " يذهب الكوفيون إلى أنّ التاء فى (علّامة) للتأنيث ويراها البصريون للمبالغة " (١)

٢١ - د : " يجيز الكوفيون تقديم الجار والمجرور مع اسم الفاعل المتصل به (ال) الموصولة " (٢) . ويلاحظ أنّه اقتصر فى نسبة ذلك إليهم على (ال) فقط . والذى نسبه السيوطى إليهم جواز تقديم متعلّق الصلة على الموصول سواء أكان اسميّاً أم حرفيا . ولم يقصر ذلك مع صلة (أل) (٣) .

٢٢ - د : " واختلفوا فى أصل الضمير (أنا) ، و (أنت) " (٤) . ورأى الكوفيين أن مجموع كلّ منهما هو الضمير (٥)

٢٣ - هـ : " واختلفوا فى علّة ثقل الفعل " (٦) وعلّته عند الكسائى والفراء وهشام أن الاسم يستتر فى الفعل ، والفعل لا يستتر فى الاسم . وعلّته عند ثعلب أنّ الأسماء جوامد لا تتصرف والأفعال تتصرف فهى أثقل منها (٧)

٢٤ - هـ : " واختلفوا ... فى (ها) . أكلّها ضمير أم الهاء هى الضمير والألف صلة للفتحة ؟ " (٨) . ولم يوضح أىّ الرأيين للكوفيين ، كما لم يوضح رأيهم فى المسألتين السابقتين . ويظهر أنّ رأيهم هنا هو الأول ، لأن سيبويه (ت ١٨٠) قال : " والهاء التى فى رأيتها " (٩) فلم يجعلها كلّها ضميرا .

---

(١) م . ن ، ص ١١٨ هامش (٢) .
(٢) م . ن ، ص . ن ، هامش (٤) .
(٣) ينظر الهمع ، جـ ١ : ٣٠٤ - ٣٠٥ = ١ : ٨٨ ط ١ .
(٤) الخلاف النحوى ، ص ١١٨ هامش (٥) .
(٥) ينظر الهمع ، للسيوطى ، جـ ١ : ٢٠٧ - ٢٠٨ = ١ : ٦٠ ط ١ .
(٦) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش (٣) .
(٧) ينظر الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجى ، ص ١٠١ .
(٨) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش (٤) .
(٩) الكتاب ، جـ ٢ : ٣٥٥ = ١ : ٣٨٠ ط . بولاق .

٢٥ - ز : " ... (واختلفوا) فى إعراب (فصاعداً) "[١] ولم ينقل ذلك الخلاف وأحال إلى مجالس ثعلب . وفيه : " قولهم جاءنى ثلاثةٌ فصاعداً ، فأمّا أهل البصرة فيقولون : صعد صاعداً ، ونحن نقول : هو مثل قوله (وحفظاً)[٢] ونقوله بالواو ، والفاء ، و (ثم) ، وسيبويه لايقوله بالواو "[٣] .

٢٦ - ح : " و (اختلفوا) فى الوقف على المنادى ذى التاء "[٤] . ويلاحظ أنه عمم حين قال : (المنادى ذى التاء) . وليس الأمر كذلك بل هو خاص بنداء (أبتِ) و (أمت) . قال ابن الشجرى (ت ٥٤٢) فى أماليه ، وهو المصدر الذى أحال إليه ، : " وفى الوقف عليهما مذهبان : مذهب البصريين الوقف على الهاء كما يوقف على الهاء فى (ياعمة) و (ياخالة) ، وقال الكوفيون: الوقف عليهما يا أبتْ ، ويا أمتْ "[٥]

٢٧ - ط : " و (اختلفوا) فى (بلى) أهى مركبة من (بل) والياء ليحسن الوقوف عليها أم هى بسيطة "[٦] ورأى الكوفيين هو الأول حيث ذهبوا إلى " أنها (بل) زيدت عليها الياء "[٧]

---

(١) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش (٧) .

(٢) ربّما يريد الإشارة إلى قوله تعالى : (**إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ . وحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ**) الآيتان (٦ - ٧) فى سورة الصافات .

(٣) جـ ١ : ١٧٨ = ٢١٥ ط ١ .

(٤) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش (٨) .

(٥) جـ ٢ : ١٠٥ .

(٦) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش (١٠) .

(٧) إعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ١ : ١٩١ . وينظر معانى القرآن ، للفراء ، جـ ١ : ٥٣ .

٢٨ - ى : " و (واختلفوا) فى إعراب الجمل بعد الأفعال : (أخبر) و (ذكر) وأمثالها ، أهى مفعولة لهذه الأفعال أم لفعل القول مقدراً" [١]

ورأى الكوفيين هو عدم التقدير ، لأن تلك الأفعال فى معنى القول [٢]

٢٩ - ك : " و (اختلفوا) فى تحريك حرف الحلق من مثل (جهرة) ، و (زهرة) [٣] ".

ورأى الكوفيين هو جواز ذلك التحريك [٤]

٣٠ - ل : " و (اختلفوا) فى وزن صيرورة وأمثالها " [٥] ورأى الكوفيين " أنّ الأصل فُعلولة بضم الفاء ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء ، وحمل عليها ذوات الواو " [٦]

٥ - الدكتور : محيى الدين توفيق إبراهيم :

له كتاب بعنوان (ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف ...) [٧] وهو رسالة دكتوراه) تقدم بها إلى كلية الآداب فى جامعة القاهرة عام ١٣٩٢ هـ . وقد ذيل هذا الكتاب بملحق بالمسائل الخلافية التى لم يذكرها عبد الرحمن الأنبارى فى كتابه (الإنصاف) اشتمل هذا الملحق على اثنتين وخمسين مسألة . منها

---

(١) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش (١١)

(٢) ينظر المحتسب ، لابن جنى ، ج ١ : ١٠٩ .

(٣) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش (١٢)

(٤) ينظر المحتسب ، ج ١ : ٨٤ .

(٥) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش (١٣) .

(٦) الهمع ، للسيوطى ، ج ٦ : ٢٥١ = ٢ : ٢١٨ ط ١ .

(٧) (جامعة الموصول ، ١٣٩٩ هـ) .

تسع مسائل تقدمت عند غيره،[١] ومسألتان داخلتان في المصطلحات،[٢] وخمس عشرة مسألة شملها إحصاء الدكتور الطويل.[٣] والمسائل الباقية، وعددها ست وعشرون

---

(١) وتفصيلها كالآتي: مسألة عند أبي البقاء وقد تقدمت برقم (٤ - د)، وهي عنده برقم (١٥) ص ٣٢٥ ومسألتان عند الدكتور المخزومي، وقد تقدمت إحداهما برقم (١٤ - ز)، وينظر عن الأخرى مدرسة الكوفية ص ٣٢١ (م ٥)، وهما عند برقم (٤٤) ص ٣٣٩ ورقم (٤٠) ص ٣٣٧ . ومسألتان عند الدكتور فاضل السامرائي، وقد تقدمت احداهما برقم (١٦ - أ)، وينظر عن الأخرى مجلّة كلية الآداب عدد (١٣) ص ٤١٨، وهما عنده برقم (١) ص ٣١٧ ورقم (٣٣) ص ٣٣٤ . وأربع مسائل عند الدكتور الحلواني، وقد تقدمت ثلاث منها بالأرقام (١٩، ٢٥، ٢٦) وينظر عن الرابعة الخلاف النحوي، ص ١١٩ هامش (١) وتلك المسائل عنده بالأرقام (٣٤) ص ٣٣٥، (٣٧) ص ٣٣٦، (٥٠) ص ٣٤٢، (٥١) ص ٣٤٣ .

(٢) هما رقم (١٢) ص ٣٢٣، و (٣٢) ص ٣٣٣ .

(٣) هي المسائل: (٢) ص ٣١٧، (١٠) ص ٣٢٢، (١٣) ص ٣٢٤، (١٤) ص . ن، (١٦) ص ٣٢٦، (١٨) ص ٣٢٨، (١٩) ص . ن، (٢٩) ص ٣٣٣، (٣١) ص . ن، (٣٥) ص ٣٣٥، (٣٨) ص ٣٣٦، (٤١) ص ٣٣٨، (٤٢) ص . ن، (٤٣) ص ٣٣٩، (٤٧) ص ٣٤٠ .

وهي بهذا الترتيب في الخلاف بين النحويين بالأرقام: (٢٣٤) ص ٣١٧، (١٢٨) ص ١٩٢، (٢٩٠) ص ٣٣١، (٤٤٠) ص ٣٥٩، (١٩٨، ٢٠٣) ص ٣٠٩، ٣١٠، (١٤٢) ص ٢٩٦، (٤٢٧) ص ٣٥٧، (١٢٧) ص ٢٩٢، (٢٧٤) ص ٣٢٧، (١٩٢) ص ٣٠٨، (٣٦٥) ص ٣٤٦، (٢٧٩) ص ٣٢٨، (٢١٩) ص ٣١٤، (٣٧٧) ص ٣٢٨، (٢٩٤) ص ٣٣١ .

مسألة ، أكتفى بالإحالة إليها ، نظراً لكثرتها واستقلالها بملحق خاص مع بيان رأى الكوفيين فى كلّ مسألة منها .[١]

ومما يلاحظ عليه أنّه بنى اختلاف الفريقين فى مصطلحى (القطع) و (الحال) على الخلاف بينهما فى إعراب نحو (مشياً) من (جاء زيد مشياً) ذلك الذى يذهب الكوفيون إلى أنّه مفعول مطلق ولا يقولون : إنه قطع ويذهب البصريون إلى أنّه مصدر وقع موقع الحال.[٢]

٦ - الدكتور سيّد رزق الطويل

ألّف كتاباً بعنوان (الخلاف بين النحويين) وهو رسالة تقدّم بها إلى جامعة الأزهر عام ١٩٧٤ م . وقد تناول هذا الكتاب (مسائل الخلاف) وقسم الحديث عنها إلى ثلاثة أقسام والمهم منها القسم الثالث حيث قال فيه :

" سأحاول أن أقدم إحصاء كاملاً للمسائل الخلافية ، سواء أكانت جزئية أم عامّة "[٣].

وقد أحصى تسعاً وأربعين وأربعمائة مسألة ، بدأها بذكر رؤوس مسائل الإنصاف لعبد الرحمن الأنبارى ، ثم استخرج بقيّة المسائل من كتابى (ارتشاف الضّرب لأبى حيان) ، و (شرح الأشمونى لألفية ابن مالك) . وبدراسة هذا الإحصاء لاحظت ما يلى:

---

(١) هى المسائل : (٣ - ٦ ، ٨ - ٩) ص ٣١٩ - ٣٢١ ، (١١) ص ٣٢٢ ، (١٧) ص ٣٢٧ (٢٠ - ٢٨) ص ٣٢٩ - ٣٣٣ ، (٣٠) ص ٠ ن ، (٣٦) ص ٣٣٥ ، (٣٩) ص ٣٣٦ ، (٤٥ - ٤٦) ص ٣٣٩ - ٣٤٠ ، (٤٨ - ٤٩) ص ٣٤١ - ٣٤٢ ، (٥٢) ص ٣٤٣ .

(٢) ينظر المسألة (١٢) ص ٣٢٣ - ٣٢٤ . كما ينظر المبحثان الثالث عشر ، والسابع والأربعون .

(٣) ص ٢٤٣ .

أولاً : شمل مائة وستاً وسبعين مسألة وهي موجودة عند غيره . وقد اكتفيت بورودها عنده عن ذكرها في هذا الملحق* ، وقد أحلت إلى أرقامها في أثناء الحديث عمن وردت عندهم[1] ، ماعدا ست مسائل لم أتعرض لذكرها لأنها خاصة بالمصطلحات[2] .

ثانياً : يوجد خمس مسائل لم ينص فيها على موضع الخلاف[3] . كما يوجد سبع وعشرون مسألة مكرّرة . وهذا التكرار إما أن يكون بإعادة المسألة

---

(١) وتفصيلها كالآتي (١٢١) مسألة ذكرها عبد الرحمن الأنباري . و (٣) مسائل ذكرها أبو البقاء ، و (٦) مسائل من المسائل التي ذكرها الدكتور المخزومي ، و (١٧) مسألة من المسائل التي ذكرها الدكتور فاضل السامرائي ، و (٧) مسائل من المسائل التي ذكرها الدكتور الحلواني ، و (١٥) مسألة من المسائل التي ذكرها لدكتور محيي الدين .

(٢) وهي المسائل : (١٢٣ ، ٤٣٥) ص ٢٩١ ، ٣٥٨ ، (١٨٤) ص ٣٠٦ ، (١٨٩) ص ٣٠٧ ، (٢٧٢ و ٢٧٥) ص ٣٢٧ ، (٣٦٨) ص ٣٤٧ .
وتنظر تلك المسائل بذلك الترتيب في مدرسة الكوفه للدكتور المخزومي ، في الصفحات ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣١١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ .

(٣) هي المسائل : (١٦٧) ص ٣٠٢ ، (١٧٣) ص ٣٠٣ ، (٢٦٧) ص ٣٢٥ ، (٢٨٠) ص ٣٢٨ ، (٤٤٦) ص ٣٦٠ .

* وسأشير إلى أرقام ما يخص كلّ باب منها في هوامش القسم الثالث إن شاء اللّٰه .

بصيغة أخرى[1]، وإمّا أن تكون المسألة داخلة في مسألة أخرى أعمّ منها[2].

وأرى أنّه معذور في هذا التكرار لكثرة المسائل التي تناولها، كما أنّه ربّما يكون معذوراً في أخطاء مطبعية وقعت في بعض المسائل قد تمس موضع الخلاف[3].

ثالثاً: هناك مسائل فاتته وهي من استخراج سابقيه، ونظراً لقلّتها ووجودها في أكثر من كتاب، ولم يُنَص في بعضها على رأي الكوفيين، رأيت إثباتها، وقد بلغ

---

(١) وتلك المسائل هي: (٢٠٦) ص ٣١١ تقدمت برقم ١٧٢ ص ٣٠٣، (٢١٦) ص ٣١٣ تقدمت برقم ٢٩ ص ٢٥٧، (٢٥٢) ص ٣٢٢ تقدمت برقم ٢٤ ص ٢٥٥، (٢٨٣) ص ٣٢٩ تقدمت برقم ٣٩ ص ٣٦٢، (٣٠٣) ص ٣٣٤ تقدمت برقم ٣٣ ص ٢٥٩، (٣٠٧) ص ٣٣٥ تقدمت برقم ٧٨ ص ٣٧٦، (٣٥١) ص ٣٤٣ تقدمت برقم ٢٤٦ ص ٣٢٠، (٣٧٣) ص ٣٤٨ تقدمت برقم ٦٨ ص ٢٧٢، (٤١٠) ص ٣٥٤ تقدمت برقم ٣٩٩، (٤٣٥) ص ٣٥٨ تقدمت برقم ١٢٣ ص ٢٩١، (٤٤٨) ص ٣٦١ تقدمت برقم ٣٢٥ ص ٣٢٨.

(٢) وتلك المسائل هي: (٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩) ص ٣٣٠ داخلة في (١٨٨) ص ٣٠٧، (٤٢٨) ص ٣٥٧ مبنية على (٣٠٠) ص ٣٣٣، (٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩) ص٣٣٧ - ٣٣٩ داخلة في (٤٤٧) ص ٣٦٠.

(٣) ينظر مثلاً المسائل: (١٧٥) ص ٣٠٤، (٢٦١) ص ٣٢٤، (٣٠٣) ص ٣٣٤، (٣٠٥) ص ٠ ن، (٣٥٢) ص ٣٤٤. والصواب في الآية: **(مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ)** من الآية (١٠٧) في سورة المائده. حيث سقط عنده كلمة (عليهم). (٣٦١) ص ٣٤٦. والصواب في الآية **(وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا)** من الآية (٦٣) في سورة النساء. حيث تقدمت عنده (في) على (لهم).

عددُها ثلاثين مسألة[1] هي المسائل المتقدمة ، يضاف إليها ستٌ وعشرون مسألة من جمع الدكتور محيي الدين لم أثبتها للعلة التي ذكرتها في أثناء الحديث عن المسائل التي استخرجها .

رابعاً : هناك مسائل فاتته ولم ترد عند سابقيه ، وهي التي خَصَّصْتُ لها القسم الثالث الآتي .

خامساً : هناك مسائل يؤخذ عليه فيها بعض الملاحظات ، ولا أَرُدُّ ذلك إلا إلى السهو ، وجلّ من لا يسهو . وهذه المسائل هي :

٣١ - أ - قوله : " هل يطلق المفرد على الجمع السالم والمثنى ؟ " ثم قال (كقوله : بعض بطنكم ، أي بطونكم "[2] . والملاحظة هي تخصيص الجمع بالسالم والأولى عدم ذلك ، لأن (بطون) جمع تكسير وليست جمعاً سالماً .

٣٢ - ب - قوله عن الجمع في الكنى مثل (أبو بكر) : " وقال الكوفيون : نقول : أبو زيد ين . أي يجمع الجزء الثاني "[3] والذي وجدته عن ذلك : " وجوّز الكوفيون تثنيتها وجمعهما ، فتقول : أَبَوا البكرَين ، وآباء البكرين "[4] . ولم أجد تثنية الجزء الثاني فقط كما ذكره .

---

(١) من بينها ثلاث مسائل وردت عنده وأثبتُّها فيما تقدّم لاقتضاء سياق الحديث لها وهي ذوات الأرقام (١) ، و (٣) ، و (٦) ، و (٧) . وأرقامها عنده بحسب الترتيب السابق هي (٢٧٨) ص ٣٢٨ ، و (٢٧٠) ص ٣٢٦ ، (٢٥٨) ص ٣٢٤ ، و (١٢٢) ص ٣٩١ .

(٢) المسألة (١٥٠) ص ٢٩٨ .

(٣) المسألة (١٥١) ص ٠ ن .

(٤) الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٤١ = ١ : ٤٢ ط ١ .

٣٣ : جـ - قوله : " الخلاف فى حركة ما لا ينصرف حالة الجرّ : يقول أبو حيان : ونيابة الفتحة عن الكسرة على سبيل التحتم عند البصريين ولا يعرفون غيره ، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة ، وحكوا : سمعت لغاتهم "[1] وكلام أبى حيان هو : " ونيابة الكسرة عن الفتحة فيما ذُكِرَ على سبيل التحتم عند البصريين ... "[2] إلى آخر ما نقل عنه ويبدو لى أنّ أبا حيان لا يقصد بما ذُكِرَ حركةَ ما لا ينصرف ، وإنّما يقصد جمع المؤنث السالم لتقدّم الكلام عنه عنده[3] ولأنّ نيابة الكسرة عن الفتحة لا تكون إلا معه .

٣٤ - د : = قال : " (إنَّ) بمعنى (نعم) : لا يجوز تخفيفها عند الكوفيين عاملة أو مهملة ... "[4] وقد أخذ ذلك عن أبى حيان . لكنّ أبا حيان لا يقصد بذلك (إنَّ) بمعنى (نعم) ، وإنّما يقصد (إنَّ) الداخلة على المبتدأ والخبر ، لقوله : " ويجوز أن تخفف (إنَّ) فتكون كالمشدوده عملاً وأحكاماً ... وذهب الكوفيون إلى أنّ (إنَّ) لا يجوز تخفيفها "[5] .

---

(١) المسالة (١٧٦) ص ٣٠٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ، جـ ١ : ٤١٩ .

(٣) م . ن ، ص ٤١٨ - ٤١٩ ، وينظر الهمع ، للسيوطى ، جـ ١ : ٦٧ = ١ : ٢٢ ط ١

(٤) المسألة (٢٥٢) ص ٣٢٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ، ص ٥٩٧ (مخطوط) . وهذه المسألة هى من مسائل الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى برقم (٢٤) .

٧ - الدكتور جميل علّوش

له كتاب بعنوان (ابن الأنباري وجهوده في النحو)[1] أورد فيه تسعاً وثلاثين مسألة مما لم يرد في الإنصاف. وقد كانت طريقته في عرضها الاكتفاء بذكر موضع الخلاف دون بيان رأي الفريقين فيها ، وتلك المسائل عند من تقدمه[2] ماعدا مسألة واحدة هي :

---

(١) (ليبيا : تونس : الدار العربي للكتاب ، ١٩٨١ م) .

(٢) وتفصيلها : ثلاث مسائل وردت في الإنصاف لعبد الرحمن الأنباري ، وهي ذوات الأرقام (١٣) ، (٨٨) ، (٢٤) وهي عنده بالأرقام : (ح) ص ٢٥٩ ، (١٣ أ) ص ٢٦٢ ، (٤ / حـ) ، ص . ن . ومسألتان تقدمتا بالرقمين (٢) ، (٩) ، وهما عنده برقم (٦ / أ) ص ٢٦٢ ، (٢ / جـ) ص ٢٦١ ، ومسألة وردت عند الدكتور المخزومي ينظر مدرسة الكوفه ، ص ٤٢١ (م ٥) وهي عنده برقم (٣ / ب) ٢٦٢. وإحدى عشرة مسألة وردت عند الدكتور فاضل السامرائي ، ينظر مجلة كلية الآداب عدد (١٣) ما بين ص ٤١٧ و ٤١٩ وهي عنده بالأرقام (١ / أ ، ب ، د) ص ٢٦٠ (٢ / أ ، ب ، د ، هـ ، ز ، ح ، ن) ص ٢٦٠ - ٢٦٢ ، (٥ / أ) ص ٢٦٢ . ومسألة عند الدكتور الحلواني ، ينظر الخلاف النحوي ، ص ١١٩ وهي عنده برقم (٣ / جـ) ، ص ٢٦٢ ، وأربع عشرة مسألة عند الدكتور محيي الدين في كتاب ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ما بين ص ٣١٧ ، ٣٣٠ بالأرقام (٣) ، (٤) ، (١٨) ، (٢١) ، (١) ، (٥) ، (٨) ، (١٦) ، (١٩) ، (٢٢) ، (٧) ، (١٩) أيضا ، (٣٨) ، (١٤) ، وهي عنده بذلك الترتيب بالأرقام (١ / أ ، ب ، جـ ، د) ص ٢٥٨ ، (٢ / أ ، ب ، جـ ، د ، هـ ، و ، ز) ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، (١ / جـ) ص ٢٦٠ ، (٢/ك) ص ٢٦١ ، (٤ / د) ص ٢٦٢ . وست مسائل عند الدكتور الطويل ينظر الخلاف بين النحويين ما بين ص ٣٣٣ ، ٣٥٢ المسائل (٣٠٠) (٣١٢) ، (٣٣١) ، (٣٩٤) ، (٣٤٧) ، (٣١٩) وهي عنده بالأرقام (٢ / و ، ط ، ي ، ل م) ص ٢٦١ ، (٤ /ب) ص ٢٦٢ .

٣٥ - " هل يجوز الجزم بـ (أن) المصدرية "(١). ورأى بعض الكوفيين جوازَ ذلك(٢).

وإلى جانب هؤلاء الذين تقدم الحديثُ عنهم هناك عدد آخر من الباحثين ذكروا مسائل تشتمل على آراء كوفية منها ماهو منسوب إلى الكوفيين عموماً ومنها ما هو منسوب لأشخاص معينين منهم. ولم يكن مقصدهم من ذكرها الاستقصاء وإنما أوردوها للتمثيل ومن هؤلاء الباحثين أستاذنا الدكتور الأنصاري، حيث أحال في دراسته عن الفراء إلى العديد من آرائه في جميع الأبواب تقريباً(٣) مع تمثيله بطائفة منها(٤). ومنهم أيضاً الدكتور شوقي ضيف حيث مثل في أثناء حديثه عن مدرسة الكوفة بالعديد من آراء الكوفيين(٥). ومنهم كذلك الدكتور عبد الأمير الورد الذي أورد تسعاً وأربعين مسألة(٦) اتفق فيها الأخفش مع الكوفيين(٧).

---

(١) ص ٢٦٢ رقم (٤ /أ).

(٢) ينظر المغني، لابن هشام، ص ٢٧، والهمع للسيوطي، جـ ٤ : ٩١ = ٢ : ٣ ط ١.

(٣) ينظر أبو زكريا الفراء، ص ٤١٢ - ٤١٨.

(٤) ينظر م. ن، الصفحات ٤١٨ - ٤٣٥ وغيرها.

(٥) ينظر المدارس النحوية، ص ١٦٨ - ١٧١، ١٧٢ - ٢٤٠.

(٦) ذكر أنها خمسون مسألة ولكنه لم يورد إلاّ ذلك العدد.

(٧) ينظر منهج الأخفش الأوسط، ص ٣٩٨ - ٤٠٥.

وينظر كذلك على سبيل التمثيل ابن الحاجب النحوي، للدكتور طارق الجنابي (بغداد مطبعة أسعد، ١٩٧٤ م)، ص ١٦٠ - ١٨٦، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي للدكتور فتحي الدجني ص ٢٨٥ - ٣١٢، وابن الناظم النحوي، لمحمد علي سعيد، ص ٨٥ - ١٤٨، وابن كيسان النحوي، لمحمد الدعجاني، (ر. م) ص ٢٢٤ - ٢٦٦، وابن الطراوة النحوي، للدكتور عياد الثبيتي، ص ١١٢ - ١٥٥، والمدرسة النحوية في مصر والشام، للدكتور عبد العال سالم مكرم، (بيروت: دار الشروق ط ١، ١٤٠٠ هـ) ص ٧٦ - ٧٧، ١٩٤ - ١٩٦، ٢٠١ - ٢٠٨، ٣٨٦ - ٣٩٥.

ثالثا : المسائل المضافة

تقدّم فى أثناء الحديث عن المسائل التى أحصاها الدكتور الطويل الإشارة إلى أنّه قد فاتته مسائل ، وهذه المسائل هى التى دعت إلى كتابة هذا الملحق ليكون إكمالاً لما بدأه .

ولا أدّعى أنّ هذه المسائل يمكن أن تشمل كلّ ما فاته ؛ لأن استقصاء ذلك أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً بسبب تعدد كتب النحو التى تعرضت لنسبة الآراء إلى أصحابها وعدم توافقها فى ذكر بعض الآراء إلى جانب أنّ عدداً من تلك الكتب لم يصل إلينا . ولكن الذى يمكن أن أقوله هو أنى حاولت قدر المستطاع إحصاء جميع المسائل الكوفيه فى همع الهوامع للسيوطى .

وكان إختيارى لهذا الكتاب راجعاً إلى تأخّر صاحبه نسبيا وسعة اطّلاعه فى كتب النحو وكثرة مؤلفاته النحوية وغيرها . وقد برز ذلك فى الكتاب المختار حيث تجده ينسب كثيراً من الآراء إلى أصحابها . وقد التزمت بنص الكتاب كلّما كان ذلك متيسّراً . ولم أكن مقتصراً عليه فى استخراج جميع المسائل فهناك بعض المسائل مستخرجة من كتب أخرى . وحاولت أن أذكر فى كلّ باب من أبواب النحو أو الصرف ما يندرج تحته من تلك المسائل حسب الإمكان ، وأن أحيل عند ذكر عنوان كلّ باب إلى ما يندرج تحته من المباحث التى تقدمت فى الرسالة ، أو من المسائل التى أحصاها الدكتور الطويل(١) ، ليسهل الرجوع إليها لمن أراد الاطلاع على الآراء الكوفية فى أى باب من الأبواب ، وذلك على النحو التالى :

---

(١) وتلك المسائل تقع بين صفحتى ٢٤٦ - ٣٦١ فى كتابة الخلاف بين النحويين وسأكتفى بالإشارة إلى أرقام المسائل فقط عند الإحاله .

أقســـــام الكـــــلام

٣٥ - حدّ الاسـم : " قـال الكسـائـى : الاسم : مـا وصف " .[١] وقـال الفـــراء: " الاسم ما احتمل التنويـن ، أو الإضـافـة ، أو الألـف والـلام " [٢] أو " الاسم ما دخل عليه حـرف مـن حـروف الخفض وهذا قـول هشام وغـيره . ولـــه قـول آخـر : أن الاسـم مـانـودى "[٣]

٣٦ - حدُّ الفعـل : " قـال الكسـائـى : الفعـل : مـا دلّ علـى زمـان " [٤] وقـــال الصاحـبى (ت ٣٩٥) : " والـذى نذهب إليـه مـا حكيناه عـن الكسـائـى مـن أن الفعـل مـا دل علـى زمـان كـ (خـرج) و (يخـرج) دلنـا بهمـا علـى مـــاض ومستقبـل " [٥]

٣٦ - " الفعـل ثلاثـة أقسـام خـلافـاً للكوفيـين فـى قـولهـم : قسمـان وجعلهـم الأمـــر مقتطعـاً مـن المضـارع " [٦]

الإعـــراب والبنـــاء*

٣٧ - مـن أنواع الإعراب " الجـزم خـلافـاً للمـازنـى ، فـى قـولـه : إنه ليـس بإعـــراب ، إنمـا هـو يشبـه الإعـراب ، وهـو مـذهب الكـوفيـين " [٧]

---

(١) الصاحـبى ، لأحمـد بـن فـارس ، ص ٩٠ .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص ٩٣ .

(٥) م . ن ، ص ٩٤ .

(٦) الهمع ، جـ ١ : ص ١٥ = ١ : ٧ ط ١ ، و ص ٢٦ = ١ : ٩ وسأكتفى بوضع أرقام أجزاء وصفحات الطبعة الأولى بين قوسين عند الإشارة إلى الهمع فيما يأتى .

* وينظر الخلاف بين النحويين ، المسائل : (٧٢ ، ١٨٥) ، وينظر المبحث التاسع عشـــر والمبحث العشرون .

(٧) الهمع ، جـ ١ : ٦٤ (١ : ٢١) ، وينظر الزاهر ، لأبى بكر ، جـ ١ : ٣٨٥ ، ومختصره ، للزجاجى (مخطوط) ص ٤٩ .

الأسماء الستة*

٣٨ - " قال العجّاج :

خالط من سلمى خياشيمَ وفا

فأفرده لفظاً حالة النصب ، فخصّه البصريون بالضرورة ، وجوزه الأخفش والكوفيون ، وتابعهم ابن مالك في الاختيار، تخريجاً على أنّه حُذِفَ المضاف إليه ونوى ثبوته " (١)

٣٩ - " قصر الفراء الإعراب بالحروف على الخمسة الأول ، [أي أبوك ، وأخوك ، وحموك وفوك ، وذو مال] ، ومنع ذلك في (هن) ، وتابعه قوم " (٢)

٤٠ - " ذهب الفراء إلى أن وزنها [أي أبوك ، و حموك ، وأخوك ، وذو مال] فَعْل بالفتح والإسكان ، و (فوك) فُعْل بضم الفاء والإسكان " (٣) ونُسِبَ وزن فَعْل في (أبوك) إلى الكوفيين (٤)

المثنى والجمع**

٤١ - من شروط التثنية والجمع إتّفاق اللفظ ، " وهل يشترط إتفاق المعنى ؟ فيه أقوال ... والثاني : لا . وصحّحه ابن مالك تبعاً لأبي بكر بن الأنباري قياساً على العطف ، ولوروده في قوله تعالى : (**وإلٰه آبائك إبْراهيم وإسْماعيل وإسْحاق**) * * * "(٥)

---

* وينظر الخلاف ، (م ٢) .

(١) الهمع ، جـ ١ : ١٣١ (١ : ٤٠)

(٢) الهمع ، جـ ١ : ١٢٣ (١ : ٣٩) .

(٣) م . ن ، ١٣١ (١ : ٤٠) .

(٤) ينظر الأشباه ، للسيوطي جـ ٣ : ٢٢٢ .

** وينظر الخلاف بين النحويين ، المسائل : (٣) ، (٤) ، (٦٢) ، (١٤٣) ، (١٩٥) ، (١٥٠) (١٥١) ، (١٤٩) ، (١٤٨) . وينظر المسائل : (٧) ، (٩) ، (٣١) ، (٣٢) ، (٣٣) المتقدمة في هذا الملحق .

(٥) الهمع ، جـ ١ : ١٤٣ (١ : ٤٣) .

*** من الآية (١٣٣) في سورة البقرة .

٤٢ - قال السيوطى : " وجوز الكوفية تثنية نحو بعلبك وجمعه ... وبعضهم تثنية ما ختم بويه وجمعه ، وهو اختيارى "(١)

٤٣ - " ومما لا يثنى لتعريفه أجمع وجمعاء فى التوكيد . وإخوته خلافا للكوفيين " (٢)

إعراب المعتل*

٤٤ - " ذهب الفراء فى نحو (يُعْيِى) و يُحْيِى) إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها ، وتدغم فتظهر علامة الرفع فيها " (٣)

النكرة والمعرفة**

الضمائر***

٤٥ - قال الكوفيون : " المضمر يصلح لكلّ مذكور ، فلا يخص شيئاً بعينه،

---

(١) م . ن ، ١٤٠ - ١٤١ = (١ : ٤٢) .

(٢) م . ن ، ١٤٣ (١ : ٤٣)

* وينظر المبحث الثانى والعشرون والمبحث الثالث والعشرون والمبحث الرابع والعشرون .

(٣) الهمع ، جـ ١ : ١٨٥ (١ : ٥٣) ، وينظر المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٤ : ٢٦١ .

** ينظر الخلاف بين النحويين : (م ١٠١) ، (م ١٨٣) وهما فى الهمع ، حسب الترتيب ، جـ ١ : ١٩٢ ، ١٨٩ (٥٥ ، ٥٦) وينظر المبحث الخامس والعشرون .

*** وينظر الخلاف بين النحويين ، للدكتور الطويل المسائل التالية والى جانب كلٍّ منها موضعها فى الهمع : (٩٦) جـ ١ : ٢٠٩ (٦٠ - ٦١) ، و (٩٨) ١ : ٢١٢ (٦١) ، و (١٨٤) ١ : ١٩٤ (٥٨) ، و (١٨٦) ١ : ٢٢٤ (٦٤) ، و (٢٠٥) ، و (١٨٨) ١ : ٢٢٩ (٦٦) ، و (١٨٧) ١ : ٢٠٧ (٦٠) ، و (١٨٩) ١ : ٢٣٢ (٦٧) ، و (١٩٠) ١ : ٢٢٧ ، ٢٣٣ (٦٥ ، ٦٧) . و (١٠٠) ١ : ٢٣٦ ، ٢٣٧ (٦٨) ، و (١٩١) ١ : ٢٣٩ (٦٨ - ٦٩) و (١٩٢) ١ : ٢٦٥ ، ٢٦٦ (٧٧) .

وينظر أيضا (م ٢٢) فى هذا الملحق ، والهمع ١ : ٢٠٨ (٦٠) .

وقد يكون المذكور قبله نكرة فيكون نكرة أيضاً على حسب ما يرجع إليه ، ولذلك تدخل عليه (ربّ) من قولهم : ربه رجلاً " (١)

٤٦ - من ضمائر الرفع المنفصلة (نَحْنُ) " واختلف فى علة بنائه على الضم فقال الفراء وثعلب : لما تضمن معنى التثنية والجمع قوى بأقوى الحركات ... وقال هشام : الأصل : (نَحُنْ) بضم الحاء وسكون النون فنقلت حركة الحاء على النون واسكنت الحاء "(٢)

٤٧ - " إذا اجتمع ضميران فأكثر متصله ... فإنّ أُخّر الأخصّ تعيّن الفصل ، نحو الدرهم أعطيته إيّاك ... وذهب الفراء إلى تعيّن الانفصال إلا أن يكون ضمير مثنى ، أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتّصال ، والانفصال أحسن ، نحو الدرهمان أعطيتهماك ، والغِلْمانُ أعطيتهموك .. ووافق الكسائىّ الفراءَ ، وزاد جواز الاتصال إذا كان الأوّل ضمير جماعة الإناث نحو : الدراهم أعطيتهنكنّ " (٣)

٤٨ - "لو تقدم المفعول على الفعل نحو : زيداً ضرب غلامه ، لم يجز ذلك عند الفراء " (٤)

٤٩ - إذا كان المعمول الذى اتصل به الضمير مقدّم الرتبة نحو (ضرب غلامُه زيداً) فإنّ الجمهور يمنعون التقديم ... وحكى الصفّار الإجماع عليه ، لكن أجازه أبو عبد اللّه الطوال من الكوفيين ، وعزى إلى الأخفش " (٥)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ، جـ٥ : ٨٧ " وقال الفراء : " الحال تنصب فى معرفة الأسماء ونكرتها ، كما تقول : هل من رجل يضرب مجرداً . فهذا حال وليس بنعت " معانى القرآن جـ٢ : ٢١٦ فالذى يظهر لى أنه جعل الضمير فى (يضرب) نكرة لعوده على نكره وجعل (مجرداً) حالاً منه . وينظر عن هذه المسألة أيضا الأصول ، لابن السراج ، جـ١ : ٤٠٦ (٤٩٥) .

(٢) الهمع ، جـ ١ : ٢٠٨ - ٢٠٩ (٦٠) .

(٣) م . ن ، ٢١٩ - ٢٢٠ (٦٣) .

(٤) م . ن ، ٢٢٩ (٦٦) .

(٥) م . ن ، ٢٣٠ (٦٦) .

(ضمـــير الشـــأن)

٥٠ - " مذهب البصريين أنّ تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المونث أحسن من خلاف ذلك نحو : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)[١] (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)[٢]. ويجوز التذكير مع المونّث ، حُكِيَ (إنه أمة اللّه ذاهبة) ، والتأنيث مع المذكر ، كقراءة : (أَوَ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ)[٣] . بالفوقية[٤] فإن الاسم (أن يعلمه) وهو مذكر ، وأوجب الكوفيون الأوّل "[٥]. ونقل أبو بكر[٦] من بؤنبادى عن الفراء أنّ التذكير يجب مع المذكر فقط أما المؤنث فقد أجاز معه التذكير ، نحو : إنه قامت هند ، إلا إذا كان فعله مذكراً فيجب التذكير نحو إنه قام الهندات ،[٦] كما نقل أن الكسائى يوافق البصريين .[٧]

٥١ - " ومنع الأخفش والفراء وقوعه مبتدأ وقالا : لا يقع إلا معمولاً "[٨] .

" ومنع الفراء وقوعه فى باب (كان) "[٩] .

---

(١) الآيه الأولى فى سورة الإخلاص .

(٢) من الآية (٩٧) فى سورة الأنبياء .

(٣) من الآية (١٩٧) فى سورة الشعراء

(٤) بالفوقية مع نصب (آية) كما ضبطها المحقق هى قراءة ابن عباس ، ويبدو لى أنه لا شاهد فيها ولعل المراد قراءة ابن عامر والجحدرى بالفوقية فى (تكن) ورفع (آية) فقد وجهت على أن فى (تكن) ضمير القصة . ينظر البحر المحيط ، لأبى حيان ج ٧ : ٤١ ، ومعجم القراءات ، للدكتور عبد العال و الدكتور أحمد مختار ، ج ٤ : ٣٢٨ .

(٥) الهمع ، ج ١ : ٢٣٣ - ٢٣٤ (٦٧) .

(٦) وينظر معانى القرآن ، ج ١ : ٣٦٢ .

(٧) ينظر المذكر والمؤنث ، ص ١٦٩ .

(٨) الهمع ، ج ١ : ٢٣٤ (٦٧) .

(٩) م . ن ، ٢٣٥ (٦٧) . ويبدو أن هذا رأىٌ آخر للفراء ، لأنه قد صرح بوقوعة مع (كان) حين قال: : " ... ومن نصب قال من عادة (كان) عند العرب مرفوع ومنصوب فأضمروا فى (كان) اسماً مجهولاً وصيروا الذى بعده فعلاً لذلك المجهول " معانى القرآن ، ج ١ : ٣٦١ وينظر المبحث السادس .

(ضمـــير الفصـــل)

٥٢ - " ذهب قوم من الكوفيين إلى : جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً وخرجوا عليه (أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ) (١) . وذهب قـــوم منهم إلى جواز وقوعه بعد اسم (لا) . نحو : لا رجل هو منطلق "(٢) .

٥٣ - " ذهب الكسائى والفراء إلى جواز وقوعه فى غير الابتداء والنواسخ نحو : ما بال زيد هو القائمَ ، وما شأن عمرو هو الجالسَ ، ومررت بعبد اللّٰه هو السيدَ ، بنصب الجميع " (٣) .

٥٤ - " وذهب الفراء إلى جواز وقوعه أوّلَ الكلام قبل المبتدأ والخبر ، وجعل منه : (وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ) (٤) (٥) " .

٥٥ - : " ولو وقع قبله (إلاّ) نحو : ما كان زيد إلا هو الكريم ، فقـــال البصريون : يتعيّن الابتدائية ولا يجوز الفصل ، وجوزه الكسائى " (٦) .

٥٦ - : " إن وقع بعده مشتق رافع للسببى فإن طابق الضمير الاسم نحو : ظننت زيداً هو القائم أبوه أو هو القائمة أو القائم جاريته ، فقال البصريون تتعين الابتدائية ، ولا يجوز الفصل . وجوزه الكسائى . وفصل الفراء بين أن يكون الفصل خلفاً من موصوف فيوافق الكسائى أو غير خلف فيوافق البصريين . وإن لم يطابق ، نحو : كان زيد هى القائمة جاريتـــــه ، فالبصريون يمنعون هذا التركيب أصلاً ... وجوزه الكسائى على الفصل . ويجرى ما ذكر فى باب ظن ، وفى ثانى وثالث باب أعلم " (٧) .

---

(١) من الآيه (٩٢) فى سورة النحل .

(٢) الهمع ، جـ ١ : ٢٣٨ - ٢٣٩ (٦٨) .

(٣) م . ن ، ٢٣٩ (٦٩) .

(٤) من الآية (٨٥) فى سورة البقرة .

(٥) الهمع ، جـ ١ : ٢٣٩ (٦٩) .

(٦) م . ن ، ٢٤٢ (٦٩)

(٧) م . ن ، ٢٤٢ (٦٩ - ٧٠) .

٥٧ - " ولو عطف على ما بعده الضمير بالواو فإن كرر الضمير تعيّن في المعطوف الرفع إن اختلفا ، نحو : كان زيد هو القائم وهو الأمير ، وأجاز هشام نصبه . ورفعُ المعطوف والمعطوف عليه إن اتفقا نحو : إن كان زيد هو المقبل وهو المدبرُ . وأجاز والفراء نصبهما " .(٢)

العلم *

أسماء الإشارة **

٥٨ - من أسماء الإشارة : " تِيك بكسر التاء ، و (تَيك) بفتحها ، و (ذيك) وأنكرها ثعلب ، و (تِلك) بكسر التاء ، و (تَلك) بفتحها حكاهما هشام ، و (تِيلِك) بكسر اللام والتاء ، و (تالِك) بكسر اللام ، حكاهما الفراء " (١)

الموصولات ***

٥٩ - (أيٌّ) المَوْصولةُ : " البصْريّون على أنّهُ لا يلْزمُ تقدُّمُ عامِلِها ولا استقباله فيجوز : أُحب أيُّهم قرأ ، ويعجبني أيُّهم قام ، وأوجبهما الكوفيون " (٢)

---

(٢) م . ن ، ٢٤٤ - ٢٤٣ (٧٠)

* ينظر الخلاف بين النحويين : (م ٢٠٤) وهي في الهمع ، جـ ١ : ٢٤٦ (٧١) . وينظر كذلك المبحث الخامس والعشرون .

** وينظر الخلاف بين النحويين ، المسألة (٩٥) وهي في الهمع ، جـ١ : ٢٥٨ ، ٢٨٣ (٧٥ ، ٨٢) و (١٠٣) في الهمع ، جـ ١ : ٢٩٠ (٨٤) .

(١) الهمع ، جـ ١ : ٢٥٩ (٧٥) .

*** وينظر الخلاف بين النحويين المسائل : (١٠٢) وهي في الهمع ، جـ ١ : ٣١٣ (٩١) ، و (١٠٤) الهمع ، جـ ١ : ٢٩٢ (٨٤) ، و(٢٠٢)، و (٢٠١) الهمع ١ : ٢٩٩ ، ٣٠١ (٨٧)، و (١٩٧) الهمع ١ : ٣١١ (٩٠) و (١٩٨ ، ٢٠٣) الهمع ١ : ٣٠٥ (٨٨) ، و (١٩٣) الهمع ١ : ٢٨٥ (٨٣) ، و (١٩٤) الهمع ١ : ٢٩٧ (٨٧) ، و (٣٠٩) وهي في التصريح لخالد الأزهري ، جـ ١ : ١٤٢ .

وينظر كذلك المباحث : السادس والعشرون إلى الحادي والثلاثين .

(٢) الهمع ، جـ ١ : ٢٩٢ (٨٤) . وينظر النحو في المناظرات ، للدكتور الزاكي ، ص ٢٧٤ .

٦٠ - (أى) الموصولة : " أنكر ثعلب كونها موصولاً ، وقال لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء " (١)

٦١ - " جوّز الكسائى الوصل بجملتى الأمر والنهى ، نحو : الذى اضربه أو لا تضربه زيد ... وجوّزه هشام بجملة مصدّرة بـ (ليت) ، و (لعلّ) و (عسى) ، نحو : الذى ليته أو لعلّه منطلق زيد ، والذى عسى أن يخرج زيد " (٢)

٦٢ - الضمير العائد : " إن تأخر المخبر عنه وتقدّم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور ، نحو : الذى قام أنا ، والذى قام أنت ، لأنّ الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع . وجوّز الكسائى عوده مطابقا للمتكلّم والمخاطب كما لو تقدّم " (٣)

٦٣ - " أجاز الكسائى حذف (المتعلَّق) الخاص فى القريب نحو : نزلنا المنزل الذى أمسِ أو الذى البارحة أو الذى آنفاً ، بخلاف نزلنا المنزل الذى يوم الخميس " (٤)

٦٤ - العائد من صلة (ال) نحو : الضاربها زيد هند " اختلف فى محله ... فذهب الأخفش إلى أنّه منصوب والمازنى إلى أنه مجرور والفرء إلى جواز الأمرين " (٥)

٦٥ - العائد : " إن جر بإضافة صفة غير ناصبة ، نحو : جاء الذى أنا ضاربه أمس ، أو غير صفة ، نحو : جاء الذى وجهه حسن ، لم يجز حذفه وأجازه الكسائى " (٦)

---

(١) الهمع ، جـ ١ : ٢٩٢ (٨٤) ، وينظر المغنى ، لابن هشام ، ص ٨٢ .

(٢) الهمع جـ ١ : ٢٩٥ - ٢٩٦ (٨٥) .

(٣) م . ن ، ٢٩٩ (٨٦) .

(٤) م . ن ، ٣٠٢ (٨٧) . وينظر المجالس ، لثعلب ، جـ ١ : ٢٦٦ = ٣٢١ ط ١ .

(٥) الهمع ، جـ ١ : ٣٠٧ (٨٩) .

(٦) م . ن ، ٣١٠ (٩٠) .

٦٦ - " إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه ، نحو : جاءني الذي ضربت نفسه ، وجاءني الذي ضربت وعمراً ، خلاف . فالأخفش والكسائي على الجواز ، وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع واختلف عن الفراء في ذلك "(١)

٦٧ - " زعم الكسائي أن العرب لا تستعمل (مَنْ) نكرة إلا في موضع يختص بالنكرة ، كوقوعها بعد (ربّ) " (٢)

٦٨ - (من) و (ما) " يقعان شرطا واستفهاماً وأنكر الفراء نحو : من قائم؟"(٣).

٦٩ - " في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول اسمياً أو حرفيا مذاهب . أحدها : المنع مطلقاً ، وعليه البصريون . والثاني الجواز مطلقاً وعليه الكوفيون " (٤)

٧٠ - أجاز الكسائي تقديم معمول صله (كي) عليها ، نحو : جاء زيد العلمَ كي يتعلم . وأجاز الفراء تقديم معمول صلة (أنْ) عليها نحو : أعجبني العسلَ أن تشرب " (٥)

٧١ - حذف (أن) : " في جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب : أحدها : الجواز في الاسمي غير (ال) دون الحرفي غير (أنْ) ، وعليه الكوفيون والبغداديون ... قال تعالى : (**ومِنْ آياتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ**) (٦) . أي أنْ يريكم "(٧)

---

(١) م . ن ، ٣١٤ (٩١) .

(٢) م . ن ، ٣١٦ (٩٢) .

(٣) م . ن ، ٣١٥ (٩٢) .

(٤) الهمع ، جـ ١ : ٣٠٤ (٨٨) . وينظر الخلاف النحوي للدكتور الحلواني ، ص ١١٨ .

(٥) الهمع ، جـ ١ : ٣٠٢ (٨٨) .

(٦) من الآية (٢٤) في سورة الروم .

(٧) الهمع ، للسيوطي ، جـ ١ : ٣٠٦ (٨٨ - ٨٩) .

المعـــرف بـ (ال)*

المبتـدأ والخـــــبر**

٧٢ - حذف العائد على المبتدأ : " ... وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجب نحو : أبوك ما أحسَنَ ، أى أحسنه وعليه الكسائى "(١)

٧٣ - هل يغنى عن رابط المبتدأ عطفُ جملة فيها ضمير المبتدأ بالواو على الجملة المخبر بها الخالية منه ؟ " أجازه هشام وحده نحو : زيد قامت هند وأكرمها . ومنعه الجمهور "(٢)

٧٤ - " البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم أم تأخر . وقال الفراء : لا ضمير فيه إلا إذا تأخر ، فإن تقدم فلا، والإجّاز أن يؤكد ويعطف عليه ، ويبدل منه ، كما يفعل ذلك مع التأخير "(٣).

---

* ينظر المبحث الثانى والثلاثون والخلاف بين النحويين للدكتور الطويل ، المسألة (٤٤٠) وهى فى الهمع ، جـ ١ : ٢٧٦ (٨٠) .

** ينظر المباحث الثالث والثلاثون إلى الثامن والثلاثين والخلاف النحوى المسائل التالية وإلى جانب كلٍّ منها موضعها فى الهمع إن وجد : (٥) جـ ٢ : ٩ (١ : ٩٥) ، و (٦) جـ ٥ : ١٣٢ (٢ : ١٠٧) ، و (٧) جـ ٢ : ١٠ (١ : ٩٦) ، و (٢٩ ، ٢١٦) جـ ٢ : ٢١ ، جـ ٥ : ٣٥ (١ : ٩٨ ، ٢ : ١٠٨) ، و (٩ ، ٢١٢) جـ ٢ : ٣٦ - ٣٧ (١ : ١٠٣) ، و (٢١٠) جـ ٢ : ٤٩ (١ : ١٠٧) ، و (٢٠٧) جـ ٢ : ٦ (١ : ٩٤) ، و (٢٠٨) جـ ٢ : ٦ (١ : ٩٤) ، و (٢٠٩) جـ ٢ : ٤٤ (١ : ١٠٥) ، و (١٠) جـ ٢ : ٤٣ (١ : ١٠٥) ، و (٢١١) ، و (٢١٣) جـ ٢ : ١٤ ، ١٧ (١ : ٩٧) ، و (٢١٧) ٢ : ٢٤ (١ : ٩٩) ، و (٢١٨) ، و (٢١٩) ، و (٢٢٠) ، و (٢٢١) ، و (٢٢٢) ، و (٢٤٦ ، ٣٥١) ٢ : ١٧٠ (١ : ١٣٨) ، و (٥٨) .

(١) م . ن ، ص ١٧ = ١ : ٩٧ .

(٢) م . ن ، ص ٢٠ = ١ : ٩٨ .

(٣) م . ن ، ص ٢٢ - ٢٣ = ١ : ٩٩ .

٧٥ - " إذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين فإن كان الظرف نكرة نحو : المسلمون جانب ... جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم . وعنهم رواية أن الرفع واجب " (١)

وقد يكون من هذه الرواية قول الفراء : " العرب يقولون : هو رجل دونك وهو رجل دونٌ ، فيرفعون إذا أفردوا ، وينصبون إذا أضافوا ." (٢)

٧٦ - " إذا قلت : اليوم الجمعة ، جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة مما تضمن عملاً كالسبت ... وأما الأحد وما بعده من الأيام فلا يجوز فيه إلا الرفع ... وأجاز الفراء وهشام النصب بناءً على (الآن) ، أي على معنى أنّ الآن أعم من الأحد " (٣)

٧٧ - " هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ، ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف إليه من غير عطف ، كقولهم : (راكب الناقة طليحان) ؟ .

قولان : أحدهما : لا . وعليه أكثر البصريين . والثاني : نعم . وعليه الكسائي ، وهشام وجزم به ابن مالك ، على أنّ التقدير : راكب الناقة والناقة طليحان ، فحذف المعطوف ، لوضوح المعْنى " (٤)

٧٨ - دخول الفاء على الخبر : " جوز الفراء والأعلم دخولها في كلّ خبر هو أمر ، أو نهي ، نحو : زيد فاضربه ، وزيد فلا تضربه " (٥)

٧٩ - " إذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين ، وأجازه ابن السراج " (٦)

---

(١) م . ن ، ص ٢٥ (١ : ٩٩)

(٢) معاني القرآن ، ج ١ : ١١٩ .

(٣) الهمع ، ج ٢ : ٢٥ - ٢٦ (١ : ١٠٠) .

(٤) م . ن ، ص ٥٢ (١٠٨) .

(٥) م . ن ، ص ٥٩ (١١٠) .

(٦) م . ن ، ص ٦١ (١١٠) .

٨٠ - من وجوب تقديم الخبر " أن يكون مسنداً - دون أما - إلى (أنّ) المفتوحة المشددة وصلتها ... وجوّز الفراء والأخفش تأخيره قياساً على المسند إلى (أنْ) المخففة "(١)

(الحال سادة مسد الخبر .)

في نحو : ضربي زيداً قائماً

٨١ - " اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا ؟ فقال قوم : لا خبر له ، وأن الفاعل المجرور لفظاً أغنى عن الخبر ، وقال الكسائي ، وهشام ، والفراء ، الحال نفسها هي الخبر وجاز نصب قائماً ، وإن كان خبراً ، لما لم يكن عين المبتدأ ، لأن القائم هو زيد ، لا الضرب . فلما كان خلافه انتصب على الخلاف " (٢)

" وحكى عن الكوفيين عموماً أنهم قدروه ثابت أو موجود بعد (قائما) "(٣)

٨٢ - " وعن تحمل هذه الحال للضمير اختلف الكسائي وهشام مع الفراء فقالا : فيها ضميران مرفوعان : أحدهما صاحب الحال . والآخر من المصدر . وقال الفراء : لا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها وتعريها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط . نحو ضربي زيداً إن قام " (٤)

٨٣ - الأصل أن يكون المبتدأ مع تلك الحال مصدرا صريحاً " وهل يجري ذلك في المصدر المؤول نحو : أن ضربت زيداً قائماً ، أو أن تضرب زيداً قائماً ؟ الجمهور : لا ، والكوفيون : نعم "(٥)

---

(١) م . ن ، ص ٣٦ (١ : ١٠٣)

(٢) م . ن ، ص ٤٥ (١ : ١٠٥ - ١٠٦) بتصرف .

(٣) م . ن ، ص ٤٦ (١ : ١٠٦) بتصرف .

(٤) م . ن ، ص ٤٥ (١ : ١٠٥ - ١٠٦) بتصرف .

(٥) م . ن ، ص ٤٨ (١ : ١٠٦) .

٨٤ - فى جواز وقوع هذه الحال فعلاً أقوال : أحدها : وعليه سيبويه والفراء المنع • الثانى : الجواز • وعليه الأخفش والكسائى وهشام وابن مالك للسماع ••• الثالث : المنع فى المضارع المرفوع ••• وعزى للفراء "(١)

٨٥ - " فى توسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله ، نحو ضربى زيداً فرساً راكبا ، قولان : أحدهما الجواز وعليه البصريون والكسائى •• والثانى : المنع وعليه الفراء " (٢)

٨٦ - " فى جواز وقوع هذه الحال جملة اسمية أقوال : أحدها : المنع سواء كانت بواو أو دونها ، وعليه سيبويه • والثانى : الجواز مطلقاً ، وعليه الكسائى ، واختاره ابن مالك لورود السماع به ••• والثالث الجواز بالواو لا دونها • وعليه الفراء "(٣)

٨٧ - " فى جواز إتباع المصدر المذكور ، بأن يقال : ضربى زيداً الشديدُ قائما ، قولان : أحدهما : الجواز قياساً وعليه الكسائى وابن مالك ، والثانى المنع " (٤)

٨٨ - " إذا كنيت عن المصدر الذى سدت الحال مسد خبره قبل ذكر الحال ، نحو ضربى زيداً هو قائماً ، فقولان : أحدهما : الجواز • وعليه البصريون ••• والثانى المنع وعليه الفراء " (٥)

---

(١) م • ن ، ص ٤٨ - ٤٩ (١ : ١٠٦ - ١٠٧) •

(٢) م • ن ، ص ٥٠ (١ : ١٠٧) •

(٣) م • ن ، ص • ن •

(٤) م • ن ، ص ٥١ (١ : ١٠٧) •

(٥) م • ن ، ص • ن •

٨٩ - " أجازوا : أما ضر بيك فكان حسناً ، على أنّ (حسنا) صفة للضرب، ومنعه الفراء على أنه صفه للياء و(١) الكاف (٢) " .

٩٠ - " أجاز الكسائى وهشام : عبد اللّٰه وعهدى بزيد قديمين ، على تقدير العهد لعبد الله وزيد قديمين فقدم عبد اللّٰه ، ورفع ما بعده ، وثنى (قديمين) ، لأنّه لعبد اللّٰه وزيد ، وكانا خبراً للعهد ، كما يكون الحال خبراً للمصدر . ومنع ذلك الفراء " (٣)

---

(١) هكذا ورد عند السيوطى بالواو . ويبدو لى أنّها ربّما كانت محرفة عن (أو) ، كما يبدو لى أنّ حسناً فى المثال السابق ليس صفة للضرب أو للياء أو للكاف وإنما هو خبر كان .

(٢) م . ن ، ص ٥١ (١٠٧) .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(كـان) وأخـواتهـا*

٩١ - " جوز الجمهور رفع الاسمين بعد (كان) . وأنكره الفراء .[1] وَرُدّ بالسماع .
... ونقل عن الكسائي أنّ (كان) ملغاة ، ولا عمل لها ، ووافقه ابن الطراوة "[2]

٩٢ - " ألحق الفراء بها : أسحر ، وأفجر ، وأظهر . ذكرها في كتابه الحدود قال أبو حيان ولم يذكر لها شاهداً على ذلك " [3]

٩٣ - " شرط ما تدخل عليه (دام) ، و (ليس) ، والمنفي بـ (ما) من جميع أفعال هذا الباب ... ألا يكون خبره مفرداً طلبيا ، لأن له الصدر ، وهذه لا يتقدّم خبرها ، فلا يقال : لا أكلّمك كيف مادام زيد ، ولا أين مازال زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد . ولم يشترط ذلك الكوفيون"[4] .

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كلٍّ منها موضعها في الهمع إن وجد : " ١١٩ " ٢ : ٦٤ (١ : ١١١) . " ٢٢٧ " ٢ : ٩٢ (١ : ١١٨) . " ٢٢٥ " . " ١٧ " ٢ : ٨٩ (١١٧) " ١٨ " ٢ : ٨٨ (١١٧) . " ٢٢٦ " ٢ : ١٠٠ (١ : ١٢٠) .

(١) ظاهر كلامه في معاني القرآن أنّ ذلك جائز ، لقوله عن الخبر في الآية التالية : (فَقَدْ كَذَّبْتُم فَسَوفَ يَكُونُ لِزَامًا) من الآية (٧٧) في الفرقان : "والرفع فيه جائز لو أتى" جـ ٢٠ : ٢٧٥ .

(٢) الهمع ، جـ ٢ : ٦٤ (١ : ١١١) .

(٣) م . ن ، ٧١ (١١٢ - ١١٣) .

(٤) م . ن ، ٧٢ (١١٣)

٩٤ - اختلف في جواز دخول (كان) وبعض أخواتها على ما خبره ماض " فالصحيح جوازه وعليه البصريون ... وشرط الكوفيون في ذلك اقرانه بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة " (١)

٩٥ - " وأما دام فنصّ كثير من المتأخير على أنّها لا تتصرف ، وهو مذهب الفراء . وجزم به إبن مالك " (٢)

٩٦ - " الأصح أن وزن (كان) (فَعَلَ) بفتح العين . وقال الكسائي : فَعُل بالضم " (٣)

٩٧ - عن حذف الخبر في هذا الباب قال الفراء : " يجوز في (ليس) خاصة أن يقول : (ليس أحد) ، لأن الكلام .. قد يتوهم تمامه بـ (ليس)" (٤)

٩٨ - توسط الخبر في هذا الباب : " منعه الكوفيون في الجميع ، لأن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدم على ما يعود عليه " (٥)

٩٩ - " (كان طعامك آكلاً زيد) جائز من قول الكوفيين ، وخطأ من قول البصريين" (٦)

---

(١) م . ن ، ص ٧٣ (١١٣) .

(٢) م . ن ، ص ٧٧ (١١٤) .

(٣) م . ن ، ص ٧٨ (١١٥) .

(٤) م . ن ، ص ٨٥ (١١٦) .

(٥) م . ن ، ص ٨٧ (١١٧) . و لا أدرى كيف منعوا ذلك وقد ورد في القرآن الكريم في عدة مواطن . نحو قوله تعالى : (**وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ**) من الآية (٤٧) في سورة الروم . وقوله تعالى : (**لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**) من الآيه (١٧٧) في سورة البقره . ولا أدرى أيضا كيف نسب إليهم ذلك جميعاً وقد أجازه كل من الكسائي والفراء . ينظر معاني القرآن ، ج ١ : ٤٥٧ . والمبحث الحادي والأربون . . بل إن ابن شقير قال : " كان آكلاً طعامك زيد) جائز من كل قول . ينظر الأشباه والنظائر ، للسيوطي نفسه ج ٢ : ٥٦ .

(٦) الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ج ٢ : ٥٧ .

١٠٠ - " (طعامك آكلاً كان زيد) جائز من قول البصريين والكسائي، وخطأ من قول الفراء "(١)

١٠١ - " (آكلاً كان زيد طعامك) جائز من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين، إلا على كلامين من قول الكسائي " (٢)

١٠٢ - " إذا قلت : (زيدٌ طعامك آكلاً كان) أو (طعامك آكلاً زيد كان) جاز من قول البصريين والكسائي ، وكانتا خطأ من قول الفراء ؛ لأنه لا يقدم مفعول خبر (كان) عليه إذا (كان) خبر (كان) مقدماً ٠ من قبل أنه لو أراد رده إلى (فَعَلَ) و (يَفْعَلُ) لم يجز " (٣)

١٠٣ - " (آكلاً زيد طعامك (كان)) جائزة من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائي على كلامين "(٤) وكذلك الحال مع (زيد طعامك آكلا كان ٠

١٠٤ - (كان) : " جوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع ، كقوله :

أنت تكون ماجدٌ نبيلُ

وجوّز أيضا زيادتها آخراً ، نحو : زيد قائم كان " ٠

١٠٥ - " أجاز الفراء زيادة سائر أفعال هذا الباب ، وكلّ فعل لازم من غير هذا الباب إذا لم ينقضّ المعنى ، نحو ما أضحى أحسن زيداً ٠ وزيدٌ أضحى قائم٠ وأستدل على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله :

فاليوم قربتَ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجبِ

ولم يرد أن يأمره بالذهاب " (٦)

---

(١) م ٠ ن ، ص ٠ ن ٠

(٢) م ٠ ن ، ص ٠ ن ٠

(٣) م ٠ ن ، ص ٠ ن ٠

(٤) م ٠ ن ، ص ٠ ن ٠

(٥) الهمع ، ج ٢ : ٩٩ (١ : ١٢٠) ٠

(٦) م ٠ ن ، ص ١٠٠ - ١٠١ (١ : ١٢٠) ٠

الحروف المشبهة بـ (ليس)*

١٠٦ - من شروط انتصاب الخبر مع (ما) أن لا تؤكد بـ (ما) فإن أكدت بـ(ما) بطل العمل . وحكى عن جماعة من الكوفيين إجازة النصب كقوله :

لا يَنْسِكَ الأَسَى تأسِيّاً فما ما مِنْ حمام أحدٌ معتصما[1]

١٠٧ - ومن شروط نصب الخبر مع (ما) أيضا أن يتأخر " وأجاز الفراء نصبه مطلقا نحو : ما قائماً زيد "[2]

١٠٨ - " أجاز الكسائى إضمار (ما) ، فأنشد :

فَقُلْتُ لَهَا : وَاللَّهِ يَدْرِى مُسَافِرٌ إِذَا أَضْمَرَتْهُ الأَرْضُ مَا اللَّهُ صَانِعُ

أى ما يدرى . ومنع ذلك البصريون "[3]

١٠٩ - (إنْ) : " زعم الكوفيون أنّها تأتى بمعنى (إذ) وخرجوا عليه : (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ)[4] [5] " .

١١٠ - " لو زيدت (كان) بين اسم (ما) وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفراء وأجازه البصريون والكسائى ، نحو : ما زيد كان بقائم "[6] .

---

* وينظر الخلاف النحوى المسائل التالية وإلى جانب كلّ منها موضعها فى الهمع إن وجد: " ٢٣١ " ٢ : ١١١ (١ : ١٢٣) و " ١٩ " ٢ : ١١٠ (١٢٣) ، . " ٢٠ " ٢ : ١١٣ (١٢٤) . " ٢٣٢ " . " ٢٣٥ " ٢ : ١٧٧ (١٤١) . " ٢٣٣ " ٢ : ١١٦ (١٢٤) . " ٢٢٩ " .

وينظر كذلك ابن الأنبارى وكتابه الإنصاف ، للدكتور مجى الدين توفيق (م ٣٩) ص ٣٣٦ - ٣٣٧ والهمع ، جـ ٢ : ١٢٤ (١٢٦) .

كما ينظر المبحث التاسع والثلاثون .

(١) ينظر الهمع ، جـ ٢ : ١١٢ (١ : ١٢٤) .

(٢) م . ن ، ص ١١٣ (١٢٤) .

(٣) م . ن ، ص ١١٥ (١٢٤) .

(٤) من الآية (٢٧) فى سورة الفتح .

(٥) الهمع ، جـ ٢ : ١١٨ (١ : ١٢٥)

(٦) م . ن ، ص ١٢٦ : (١٢٧) .

١١١ - " لو كان الخبر (مِثْلاً) لم يجز دخول الباء عند هشام وأجازه البصريون والكسائي ، نحو : ما زيد بمثلك " (١)

١١٢ - " لو كان الخبر ظرفا ، فإن جاز أن يستعمل اسما جاز دخول الباء عليها (٢) وإن لم يستعمل اسماً ، كـ (حيث) ، لم يجز عند البصريين . وأجازه هشام ، نحو : ما زيد بحيث يُحبّ " (٣)

١١٣ الباء أيضا : " أجاز الكسائي دخولها في الخبر إذا كان كاف التشبيه . حكى : ليس بكذلك " (٤)

١١٤ - " لا يختص دخول الباء بخبر (ما) الحجازية ... ولا يختص أيضا بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيين " (٥)

١١٥ - إذا عطف على خبر (ما) أجنبي تعيّن الرفع : " وأجاز الكوفيون النصب إن نصب الخبر ، والجرّ إن جُرّ ، وحكوا ما زيد قائماً فمتخلّفاً أحد . أي إذا لم يتخلف أحد . ويقال عندهم : ما زيد بمنطلق ولا خارجٍ عمرو إذا لم تحذف (لا) . فإن حذفت (لا) امتنع الجرّ عندهم إلاّ هشاماً فإنّه يجرّ كما إذا لم تحذف " (٦)

---

(١) م . ن ، ص . ن .

(٢) هكذا في المطبوعتين والأولى (عليه) .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن .

(٥) م . ن ، ص ١٢٦ - ١٢٧ (١٢٧) .

(٦) م . ن ، ص ١٣٠ (١٢٨) .

أفعـــال المقـــاربـــة*

(إنَّ) وأخـواتهـــــــــا**

١١٦ - " زعـم ثعلـب أنّ الفـراء قـال : (إنَّ) مقـررة لقسـم متـروك استغنـى عنـه بهـا . والتقـديـر : واللّـه إن زيـداً لقـائـم " (١)

١١٧ - " سُمع مـن العـرب نصب الجـزأيـن بعـدهـا . فقيـل : هـو مـؤوّل وعليـــه الجمهـور ... وقيـل خـاص بـ (ليـت) ، وعليـه الفـراء " (٢)

١١٨ - " تقـع (أنَّ) المفتـوحـة اسمـاً لـهـذه الأحـرف بشـرط الفصل بالخـبر إلا (ليتَ) بـلا شـرط ... وأجـاز هشـام : إنَّ أنَّ زيـد منطلـق حـقّ ، بمعـنى : إن إنطـــلاق زيـد حـقّ . وأجـاز الكسـائـى والفـراء إدخـال (أنَّ) ... وقـال الفـراء : لـو قال قائـل : أنّـك قـائـم يعجبـنى جـاز أن تقـول : أنّ أنَّـك قـائـم يعجبـنى . قـــال أبـو حيـان : وهـــذا مـن الفـراء بنـاء علـى رأيـه أنَّ (أنّ) يجـوز الابتداء بهـا" . (٣)

---

* ينظر الخلاف بين النحويين المسألتين التاليتين وإلى جانب الأولى موضعها فـــى الهمع : " ٢٣٦ " جـ ٢ : ١٣٨ (١ : ١٣٠) " ٢٣٧ " .

** ينظـر الخلاف بين النحويـين أيضا المسائل التاليه وإلى جانب كـلّ منها موضعها فـــى الهمع إن وجد : " ٢٢ " جـ ٢ : ١٥٥ (١ : ١٣٤) " ٢٤ " ٢ : ١٨٣ - ١٨٤ (١ : ١٤٢) " ٢٣٨ " ٢ : ١٨٣ (١٤٢) . " ٢٤٤ " . " ٢٥٦ " . " ٢٥٧ " . " ٢٣٩" ٢ : ١٥٠ (١٣٣) . " ٢٤٠ " ٢ : ١٥١ (١٣٣) . " ٢٤١ " ٢ : ١٥٣ (١٣٤) . " ٢٤٣ " ٢ : ١٦١ (١٣٦) " ٢٤٥ " ٢ : ١٦٦ (١٣٧) . " ٢٥٠ " . " ٢٥٧ " . " ٣٩٠ " " ٢٤٩ " ٢ : ١٧٤ (١ : ١٣٩) . " ٢٥١ " ٢ : ١٧٥ (١٤٠) . " ٢٤٨ " ٢ : ١٧٦ (١٤٠) . " ٢٣٥ ، ٢٤٧ " ٢ : ١٧٧ (١٤٠) . " ٢٥٣ " ٢ : ١٨٤ (١٤٢) . " ٢٥ " ٢ : ١٧٥ (١٤٠) . " ٢٥٤ " . " ٢٦ " . " ٢٥٥ " ٢ : ١٩١ . " ٢٣ " ٥ : ٢٩٠ - ٢٩١ (٢ : ١٤٤) . وينظـر كذلـك المبحـث الأربعـون .

(١) الهمع ، جـ ٢ : ١٤٩ (١ : ١٣٢) .

(٢) م . ن ، ص ١٥٦ (١٣٤) .

(٣) م . ن ، ص ١٥٨ - ١٥٩ (١٣٥) .

١١٩ - من المذاهب فى حذف الخبر فى هذا الباب " أن الحذف خاص بـ (إنّ) دون سائر أخواتها . ونقله أبو حيان عن الكوفيين " (١)

١٢٠ - " لا تدخل (اللام) ... على واو (مع) المغنية عن الخبر وجوّزه الكسائى . وحكى : إنَّ كل ثوب لو ثمنه " (٢)

١٢١ - " أجاز الفراء الجمع بين لامين ، نحو : إنَّ زيداً للقد قام .. ومنع ذلك البصريون " (٣)

١٢٢ - ذهب الفراء إلى أنَّ (إنْ) المخففة بمنزلة : (قد) إلّا أنّ (قد) تختص بالأفعال ، و (إن) تدخل عليها وعلى الأسماء " (٤)

١٢٣ - " نقل أبو حيان عن الفراء أنه جوز إيلاء الفعل (ليت) ، لأنها بمعنى (لو) . وأنشد حفظه اللّٰه

فليت دفعت الهمّ عنى ساعة (٥)

وخرجه البصريون على حذف الاسم" (٦)

١٢٤ - " ذهب الفراء إلى وجوب الإعمال فى (ليت) ، و (لعلّ) (مع وصلهما بـ (ما)) ولم يجوّز فيهما الإلغاء "(٧)

١٢٥ - أجاز الفراء العطف بالرفع على الاسم مع أفعال الباب كلّها بعد الخبر مطلقاً . وقبله بشرط خفاء الإعراب فى الاسم. كما أجاز ذلك فى سائر التوابع، نحو ليتك وعلىٌّ قائمان وليتك نَفْسك قائم ، وإنّ زيداً قائم نَفْسُهُ أو بطةُ أو الظريف (٨)

---

(١) م . ن، ١٦٤ (١٣٦) .

(٢) م . ن، ١٧٥ (١٤٠) .

(٣) م . ن ، ١٧٦ (١٤٠) .

(٤) م . ن، ١٨٤ (١٤٢) .

(٥) تمامه : (فبتنا على ما خيَّلت ناعِمىْ بالِ) . ينظر م . ن، ١٦٣ هـ (٢) .

(٦) م . ن، ١٩٠ (١٤٣) .

(٧) م . ن، ١٩١ (١٤٤)

(٨) ينظر المساعد ، لابن عقيل ، جـ ١ : ٣٣٧ - ٣٣٨ . والهمع جـ ٥ : ٢٩٢ (٢ : ١٤٤) .

(لا) التي لنفي الجنس*

١٢٦ - من الأراء في قولهم : (لا أبا لك) ونحوه " أنّها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معامله المضاف في الإعراب والمجرور باللام في موضع الصفة لها ، وهي متعلقة بمحذوف والخبر أيضا محذوف وعليه هشام " (١)

ظنَّ وأخواتها**

١٢٧ - أثبت الكوفيون (هبْ) في أفعال الظن و (ألفى) بمعنى (وجد) في أفعال اليقين. وألحق هشام منهم بأفعال هذا الباب : (عرف) و (أبصر) (٢)

١٢٨ - " زعم الفراء أن الظن يكون شكاً ، ويقينا وكذباً . وأكثر البصريين ينكرون الثالث "(٣)

١٢٩ - في التعليل لامتناع نحو : (ضربتُني) " قال الفراء : لمّا كان الأغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع (فعلت) على اسمه إلا بالفصل " (٤)

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كلٍّ منها موضعها في الهمع إن وجد : " ٥٣ " . " ٢٦٠ " ٢ : ١٩٤ - ١٩٥ (١ : ١٤٤) . " ٢٥٩ " ٢ : ٢٠٤ (١٤٧) . " ٢٣٤ " ٢ : ٢٠٦ (١٤٧) . " ٢٥٨ " .

(١) الهمع ، جـ ٢ : ١٩٧ (١ : ١٤٥) .

** وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كلٍّ منها موضعها في الهمع إن وجد : " ٣٨٦ " ٢ : ٢١٠ ، ٢١٤ (١ : ١٤٨ ، ١٤٩) . "٣٨٥" . " ٢٨٧ " ٢ : ٢٢٩ (١٥٣) . " ٣٨٨ " ٢ : ٢٣٠ (١٥٣) . " ٣٨٩ " . " ٣٩١ " . " ٣٩٢ " ٢ : ٢٤٣ (١٥٧)

(٢) ينظر الهمع، جـ ٢ : ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ (١ : ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١) .

(٣) م . ن ، ص ٢١٥ (١٤٩) .

(٤) م . ن ، ص ٢٤٠ - ٢٤١ (١٥٦) .

١٣٠ - " جـوّز الكسـائى رفعَ نسـق أوّل مفعولىّ (ظـنّ) إذا لـم يظهـر الإعـراب فـى المسند إليهـا ، نحـو : أظـنّ عبـدَ اللّـه وزيـد قـاما ، أو يقـومـان ، أو مـالهما كثير بخلاف : قـائمين أو قـائماً . وخـالفه الفـراء والبصريـون وهـذا النقـل عنـه هـو الصـواب " (١)

١٣١ - مـن شـروط إجـراء القـول مجـرى الظـن أن يكـون القـول فعـلاً مضارعـاً " وذهـب الكـوفيـون إلـى جـواز إعمال الأمـر " (٢)

أعلـــــم وأرى *

الفـاعـل * *

١٣٢ - مـن لأقـوال فـى رافـع الفـاعـل : " أنّ رافعـه الإسنـاد أى النسبـة فيكون العامـل معنـوياً . وعليـه هشـام " (٣) " وذهـب قـوم مـن الكـوفيـين : إلى أنّـه يرتفـع بإحداثـه الفعـل " (٤)

" (وقـال) الكسائى : (رافعـه) كونـه داخـلاً فـى الـوصـــف " . (٥)

١٣٣ - " ذهـب الكسـائى إلـى جـواز حـذف الفـاعـل لدليل كالمبتـدأ والخـبر . ورجّحـه السهيلـى وابـن مضـاء " (٦)

---

(١) م . ن ، جـ ٥ : ٢٩٣ (٢ : ٢٤٥) .

(٢) م . ن ، جـ ٢ : ٢٤٧ (١ : ١٥٧) .

* ينظر الخلاف بين النحويّين المسألة (٣٩٣) ، والهمع جـ ٢ : ٢٥١ ، ٢٥٢ (١ : ١٥٨ ، ١٥٩) .

* * وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كلٍّ منها موضعها فى الهمع إنّ وجد : (١٧١ " ٢ : ٢٥٥ (١ : ١٥٩) . " ٢٦٣ " . " ١٦٨ " ٦ : ٦٥ (٢ : ١٧١) . " ١٦٩ " ٦ : ٦٧ (٢ : ١٧١) . " ١٧٠ " .

وينظر أيضا المبحث الحادى والأربعون .

(٣) الهمع ، جـ ٢ : ٢٥٤ (١ : ١٥٩) .

(٤) م . ن ، ص ن .

(٥) م . ن ، ص ٢٥٣ (١٥٩) .

(٦) م . ن ، ص ٢٥٥ (١٦٠) .

١٣٤ - " أجاز الكسائى تقديم المحصور بـ (إلاَّ) فاعلاً كان أو مفعولا، لأمن اللبس فيه بخلاف (إنما) " .(١)

١٣٥ - " أجاز الفراء وابن الأنبارى تأخير الفاعل إن حصر المفعول . ومنعا تقديمه إن حصر هو ، لأنّ الفاعل إذا تأخّر كان فى نيّة التقديم " (٢)

نائب الفاعل*

١٣٦ - يتعين إنابة المفعول الأول فى باب (اختار) عند الجمهور ، " وجوّز الفراء وابنُ مالك إقامة الثانى نحو : اختير الرجالُ زيداً "(٣)

١٣٧ - " أجاز الكوفيون والأخفش نيابة (الظرف) غير المتصرف، نحو : سير عليه سحر ، وجلس عندك " (٤)

١٣٨ - فى نيابة المجرور إن جرّ بحرف غير زائد أقوال : منها : " الثانى ، وعليه هشام : أنّ النائب ضمير مستتر فى الفعل ... والثالث ، وعليه الفراء : النائب حرف الجرّ وحده وأنّه فى موضع رفع كما أن الفعل فى (زيد يقوم) فى موضع رفع " (٥)

---

(١) م . ن ، ص ٢٦٠ (١٦١) . وينظر ج ٣ : ٢٧٦ - ٢٧٧ (٢٣١) .

(٢) م . ن ، ٢٦١ (١٦١) .

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها فى الهمع إن وجد : " ١٣٨ " ٦ : ٣٦ (٢ : ١٦٤) . " ٢٦٥ " ٢ : ٢٦٣ (١ : ١٦٢) " ٢٧٠ " ٢ : ٢٦٥ (١٦٣) . " ٢٦٦ " ٢ : ٢٦٧ (١ : ١٦٣) . " ٢٦٨ " . " ٢٦٩ " ٢ : ٢٦٧ (١٦٣) . " ٢٦٣ " ٢ : ٢٧١ (١٦٤) . " ٢٦٤ " .

(٣) الهمع ، جـ ٢ : ٢٦٤ (١٦٢:١) . وفيه : " وأشار أبو حيان إلى أن هذا الخلاف مبنى على الخلاف فى إقامة المجرور مع وجود المفعول به الصريح " .

(٤) م . ن ، جـ ٢ : ٢٦٧ (١٦٣) .

(٥) م . ن ، جـ ٢ : ٢٦٨ (١٦٣) . وينظر المبحث الثامن والأربعون

١٣٩ - إذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة أقيم أحدها ونصب الباقى بتعدى الفعل المبنى للمفعول إليه عند سيبويه والجمهور ... وذهب الفراء وابن كيسان إلى أنّه منصوب بفعل مقدر " (١)

١٤٠ - " ... ولا يجوز أيضا إنابة التمييز . وجوّزه الكسائى وهشام ، فيقال فى (امتلأت الدار رجالاً) : أمتلئ رجالٌ . وحكى : (خذه مطيوبةً به نفسى) " (٢)

١٤١ - إذا بنى (كان) للمجهول جوّز الفراء إقامة الخبر سواء أكان مفرداً أم جملة " وجوزه أيضاً فى (جعل) من باب المقاربة ، فيقال جُعِلَ يفعل كذلك من غير تقدير فى الفعل . ووافقه الكسائى فى البابين إلا أنّه يقدر فى الفعل ضمير المجهول . والبصريون على المنع مطلقاً " (٣)

١٤٢ - من الأقوال فى نائب الفاعل إذا بنى الفعل اللازم للمفعول : " الثانى ضمير المجهول وعليه الكسائى وهشام ... الثالث : أنه فارغ لا ضمير فيه ، وعليه الفراء " (٤)

الاشتغال*

١٤٣ - النصب على الاشتغال مع الفصل بأجنبى ، نحو زيداً أنت تضربه " جوزه الكسائى قياساً على اسم الفاعل . أجازوا (زيداً أنت ضارب)" (٥)

---

(١) م . ن ، ج ٢ : ٢٦٩ - ٢٧٠ (١٦٣) .

(٢) م . ن ، ج ٢ : ٢٧٠ (١٦٤) .

(٣) م . ن ، ٢ : ٢٧١ (١٦٤) .

(٤) م . ن ، ص . ن .

* ينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ١٢ " . والهمع ج ٥ : ١٥٨ (٢ : ١١٤) . وينظر أيضا المبحث الثانى والأربعون .

(٥) الهمع ، ج ٥ : ١٥١ (٢ : ١١٢) .

١٤٤ - النصب على الاشتغال أيضا " منعه قوم فى ليس) ... (و) فى (كان) نقله فى الارتشاف عن المازنى وبعض الكوفيين " (١)

١٤٥ - مما يترجح فيه النصب أن يلى الاسم همزة استفهام " خلافاً للفراء فى باب (ظنّ) حيث أوجب فيه الرفع . قال : لأن من عادة العرب إلقاءها إذا لم يكن فيها الهاء " (٢)

١٤٦ - مما يترجح فيه النصب عند الكسائى أن يتقدم الاسمَ ما هو فاعل فى المعنى ، بأن كان الاسم المتقدم على المشتغل عنه ، وفاعل المشغول دالين على شيء واحد ، نحو : أنا زيداً ضربتُه وأنت عمراً كلمتَه (٣)

تعدّى الفعل ولزومه *

١٤٧ - يمتنع عند هشام تقديم المفعول الثانى إذا اتصل به ضمير يعود على الأول سواء تقدم عليه فقط ، نحو : أعطيت درهمه زيداً أم تقدم على العامل نحو : درهمه أعطيت زيداً . والجواز فى الصورتين مذهب أكثر البصريين وبعضهم منعه فى الأولى دون الثانية . (٤)

---

(١) م . ن ، ج ٥ : ١٥٢ (٢ : ١١٢) .

(٢) م . ن ، ج ٥ : ١٥٤ (١١٣) .

(٣) م . ن ، ج ٥ : ١٥٦ (١١٣) بتصرف .

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها فى الهمع إن وجد : " ١١ " ٣ : ٧ (١ : ١٦٥) . " ٢٨٨ " ٣ : ١٠ (١٦٦) . " ٢١ " . " ٢٧٢ " ٣ : ٨ (١٦٥) . وينظر أيضا ابن الأنبارى وكتابه الإنصاف للدكتور محيى الدين توفيق (م ٥) ص ٣١٩ ، والهمع للسيوطى ٥ : ١٢ (٢ : ٨١) وينظر كذلك المبحث الثالث .

(٤) ينظر الهمع ، ج ٣ : ١٧ (١ : ١٦٧) .

١٤٨ - يمتنع نحو : أعطيت مالكه الغلام، لعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة " والكوفيون جوزوا ذلك على تقدير تناول الفعل الغلام أولاً " (١)

١٤٩ - " (قال الكوفيون : [ويتعدى الفعل بـ] تحويل حركة العين) نحو : كَسِيَ زيدٌ بوزن فَرِحَ وكسى زيدٌ عمراً " .(٢)

التنازع في العمل *

١٥٠ - " إذا تعلّق عاملان فأكثر من الفعل وشبهه باسم عمل فيه أحدهما .

وقال الفراء : كلاهما يعملان إن اتفقا في الإعراب المطلوب نحو قام وقعد زيد " (٣)

١٥١ - " إن ألغى الثاني-رافعا-أضمر فيه-مطابقاً... مالم تؤد المطابقة إلى مخالفة مخبر عنه فالإظهار.....وجوز الكوفية مع الإظهار وجهين آخرين حذفه لدلالة معمول الآخر عليه ... وإضماره موخراً عن معمول الآخر مطابقاً للمخبر عنه نحو : ظننت وظنّاني الزيدين قائمين إيّاه . فيدل عليه المثنى، لأنه يتضمن المفرد " (٤)

المفعول المطلق * *

١٥٢ - نحو : الويل له ، والخيبة له " إدخال (أل) ليس مطرداً في جميعها، وإنما هو سماع نص عليه سيبويه ، فلا يقال : السقى لك والرعى .

وقال الفراء والجرمي بقياسه " (٥)

---

(١) م . ن ، ص . ن .

(٢) م . ن ، ٥ : ١٥ = ٨٢ ط ١ .

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع إنّ وجد : " ١٣ " ٥ : ١٣٧ (٢ : ١٠٩) . " ٣٩٦ " . " ٣٩٤ " ٥ : ١٤٠ - ١٤١ (٢ : ١٠٩) . " ٣٩٥ " .

(٣) الهمع ، جـ ٥ : ١٣٧ (٢ : ١٠٨ - ١٠٩)

(٤) م . ن ، ١٣٨ - ١٣٩ (١٠٩) .

* * وينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ٢٧٣ " .

(٥) الهمع ، للسيوطي ، ٣ : ١٠٩ (١ : ١٨٩) .

المفعـول لأجلـــه*

المفعـول فيـــه**

١٥٣ - " أجاز الكسوفيون تصرف ما عُيِّنَ من (عتمة) ، و (ضَحوة) ، و (ليـل) ، و (نهار) . فتقول : سير عليه عتمةً ، وضَحْوةً ، وليلٌ ، ونهارٌ " (١)

١٥٤ - " ألْحَقَ الفراءُ بـ (دخلتُ) : (ذهبتَ) ، و (انطلقتُ) ، فقال :العرب عدَّت إلى أسماء الأماكن (دخلتُ) ، و (ذهبتُ) ، و (انطلقتُ) " (٢)

١٥٥ - نحو قعدت مقعد زيد " مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق ولا يجوز أن يعمل فيه غيره ، فلا يقال : ضحكت مجلس زيد . وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس ، نحو هو مني مقعد القابلة ، ومعقد الإزار ، ومنزلة الولد ... وذهب الكسائي إلى أنَّ ذلك مقيس" (٣)

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ٢٧٤ " والهمع، جـ ٣ : ١٣٣ (١ : ١٩٥) . والمبحث السابع والأربعون (ب) .

** ينظر الخلاف بين النحويين المسائل التاليه وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع إن وجد : " ٢٧٧ " ٣ : ١٤٨ (١ : ١٩٨) . " ٢٧٩ " ٣ : ١٥٢ (١ : ٢٠٠) . " ٢٨٠ " . " ٢٨١ " ٣ : ١٥٧ - ١٥٨ (١ : ٢٠١) . " ٣٩ ، ٢٨٣ " ٣ : ١٦٠ - ١٦١ (١ : ٢٠١ - ٢٠٢) " ٢٧٦ " ٣ : ٨ (١ : ١٦٥) . " ٩٩ " . " ١٦٠ " ٣ : ٢٣١ (١ : ٢١٨) . " ٢٨٢ " ٣ : ٢٠٦ (١ : ٢١٢) . " ٢٨٤ " ٣ : ٢١٩ (١ : ٢١٥) . " ٧١ " ٣ : ١٨٦ (١ : ٢٠٨) . " ٥٦ " ٣ : ٢٢٤ (١ : ٢١٧) . " ٢٧٨ " ٣ : ٢٢٤ (١ : ٢١٧) وينظر أيضا المباحث الرابع والأربعون إلى السادس والأربعين .

(١) الهمع جـ ٣ : ١٤٠ (١ : ١٩٦) .

(٢) م . ن ، جـ ٣ : ١٥٣ (١ : ٢٠٠) .

(٣) م . ن ، جـ ٣ : ١٥٤ (١ : ٢٠٠) .

١٥٦ - " زعم الفراء أنّ (إذا) إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلا الماضي " (١)

١٥٧ - (إذا) الفجائية " معناها الحال، لا الاستقبال ... وهي حينئذ حرف عند الكوفيين والأخفش " (٢)

١٥٨ - (دون) : " ممنوع التصرف عند سيبويه وجمهور البصريين. وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه يتصرف، لكن بقلّة. وخَرَّجَ عليه : (**وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ**) (٣) فقال : دون مبتدأ ، وبني لإضافته إلى مبني. والأوّلون قالوا : تقديره : ما دون ذلك، فحذف (ما) " (٤)

١٥٩ - " زعم الكسائي أن أصل (قَطُ) : (قَطْطٌ) بضمّ الطاء الأولى، وسكون الثانية. سكنت الأولى. وأدغمت وجعلت الثانية على حركتها " .(٥)

---

(١) م. ن، ج ٣ : ١٨٠ (١ : ٢٠٦).

(٢) م. ن، ٣ : ١٨٢ (١ : ٢١٧).

(٣) من الآية (١١) في سورة الجن.

(٤) الهمع ج ٣ : ٢٠٩ (١ : ٢١٣). ويبدو لي من تقدير الكوفيين (ما) أنهم لا يستشهدون بالآية المذكورة فلعل لهم شاهداً آخر على ذلك.

(٥) م. ن، ٣ : ٢١٣ (١ : ٢١٤).

المفعـــول معـــه *

الاستثنـــاء* *

١٦٠ " أجـاز الكسـائى فـى نحـو (مـا قـام إلاّ زيـدُ) ، مـع الـرفـع علـى الفـاعليـة، النّصبَ علـى الاستثنـاء . قـال أبـو حيـان : وهـو مبـنى علـى مـا أجـــازه مـن حـذف الفـاعـل . وجـوَّز أيضـاً بنـاءً عليـه الـرفـع علـى البـدل من الفـاعـل المحـذوف " (١)

١٦١ - " لا يجـوز أن يكـون المستثـنى مستغـرقـاً للمستثـنى منـه ، ولا كـونه أكـــثر منـه إلاّ أنّ ابـن مـالـك نَقَـل عـن الفـراء جـواز (له علـىألف إلا ألفـين)" (٢)

١٦٢ - إذا تكـررت (إلاّ) لـغـيـر توكيـد وأمكـن استثنـاء بعضهـا مـن بعض ففيـــــه مذاهـب ، منهـا : " أن الاستثنـاء الثـانـى منقطـع فـإذا قـال لـه علـى مائـــة إلا عشـرة إلا اثنـين فالمُقَـرَّبِـه اثنـان وتسعـون . وعليـه الفـراء . والمعنىعليـه: لـه عنـدى مـائـة إلا عشـرة سـوى الاثنـين الـتى لـه عنـدى " (٣)

١٦٣ - " مـذهـب الجمهـور أن الاستثنـاء مـن النفـى إثبـات ومـن الإثبـات نفـى ... وخـالـف فـى ذلـك الكسـائـى ، وقـال : إنـه مسكـوت عنـه لا دلالـة لـه علـــى نفيـه عنـه ، ولا ثبـوتـه، واستفـادة الإثبـات فـى كلمـة التوحيـــد مـن عـــرف الشـرع "(٤)

---

* ينظـر الخـلاف بـين النحويـين المسـألـه " ٣٠ " والهمـع، جـ ٣ : ٢٣٩ (٢٢٠:١) .

* * وينظـر ا لخـلاف بـين النحويـين المسائـل التـاليـة وإلـى جانـب كـلٍّ منهـا موضعُهـا فـى الهمع إنْ وجد : " ٢٩٠ " ٣ : ٢٥٠ (١ : ٢٢٣) . " ٣٤ " ٣ : ٢٥٣ (٢٢٤) . " ٣٩٢ " ٣ : ٢٥٧ (٢٢٥) . " ٣٦ " ٣ : ٢٦٠ - ٢٦١ (٢٢٦) . " ٣٥ " ٣ : ٢٧٤ (٢٣٠) . " ٣٨ " . " ٣٧ " ٣ : ٢٨٥ - ٢٨٦ (٢٣٢) . " ٢٩٣ " ٣ : ٢٨٧ (٢٣٣) " ٢٩٤ " ١ : ٢١٥ ، ٣ : ٢٨٩ (٦٢ ، ٢٣٣) . " ٢٩٥ " ٣ : ٢٩٦ - ٢٩٧ (٢٣٥) .
وينظر أيضاً ابن الأنبارى وكتابه الإنصاف للدكتور محيى الدين توفيق المسألة ٤٦ ص ٣٤٠ .

(١) الهمع، جـ ٣ : ٢٥٢ (٢٢٤) .

(٢) م . ن ، ص ٢٦٨ (٢٢٨) .

(٣) م . ن، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ (٢٢٨) بتصـرف .

(٤) م . ن، ص ٢٧٠ (٢٢٩) .

١٦٤ - العطف بـ (لا) بعد (غير) : ذهب الفراء و ثعلب إلى المنع كما في (إلا) ، إذ لا يقال : جاءوا إلا زيداً ولا عمراً " (١)

١٦٥ - على القول بفعلية (حاشا) ، و (خلا) ، و (عدا) " ذهب الفراء إلى أن (حاشا) فعل لا فاعل له ... واتفق بقية الكوفيين والبصريين على أنّ فاعلها ضمير مستكن فيها لازم الإضمار ، ثم قال البصريون : هو عائد على البعض المفهوم من الكلام ... وقال الكوفيون : عائد على المصدر المفهوم من الكلام " (٢)

١٦٦ - تدخل (ما) على (خلا) ، و (عدا) ، فيتعيّن النصب بعدها ؛ لأنّها مصدريّة فدخولها يعيّن الفعلية ... وزعم الجرمي ، والربعي والكسائي ... أنه يجوز الجرّ على تقدير (ما) زائدة " (٣)

١٦٧ - " تقع (حاشا) قبل لام الجر نحو : حاشا للّه ، وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، قالوا : حاش ، وحشا ، ولإدخالهم إيّاها على الحرف قبل لام الجر " (٤)

١٦٨ - " زعم الفراء والأحمر أن (ما) يستثنى بها كـ (إلاّ) . وخرجا عليه الحكاية المذكورة (٥) (كلّ شيء مهه ما النساء وذكرهن) .

١٦٩ - " ذكر ثعلب أنّه يجب اقتران (لا) (من (ولا سيّما) بالواو ... وجوز غيره حذفها " (٦)

---

(١) م . ن ، ص ٢٨٠ (٢٣١ - ٢٣٢) .

(٢) م . ن ، ص ٢٨٦ (٢٣٣) .

(٣) م . ن ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ (٢٣٣)

(٤) م . ن ، ص ٢٨٨ (٢٣٣)

(٥) م . ن ، ص ٢٨٩ (٢٣٣) . وينظر ص ٢٨٨ .

(٦) م . ن ، ص ٢٩٤ (٢٣٥) .

الحـــــــال *

١٧٠ - (كلّمتُه فاه إلى فى) : " لا يقاس على هذا التركيب ... وأجاز هشام القياس عليه ، فأجاز ما شيته قدمه إلى قدمى ..."(١)

١٧١ - فى التركيب المذكور " لا يجوز تقديم : (إلى فىّ) على (فـــاه) نُصِبَ أو رُفِعَ عند البصريين ... وجوز الكوفية تقديمه إذا رُفِع " (٢)

١٧٢ - " أجاز الكسائى و هشام أن تجىء الحال مجموعة من مضاف ومضـــاف إليه ، نحو لقيت صاحب الناقه طليحين " (٣)

١٧٣ - من الصور التى لا يجوز فيها تقديم الحال أن يكون " مفهم تشبيه نحو زيد مثلك شجاعاً ، وزيد زهير شعراً وزيد الشمس طالعة . والمنـــع فى هذه الصورة مذهب البصريين ، وأجاز الكسائى التقديم "(٤)

١٧٤ - " ومنها الحال جملة معها الواو . نحو : جاء زيد والشمس طالعـــة ، فلا يجوز : والشمس طالعة جاء زيد . وأجازه الكسائى والفراء وهشام"(٥)

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها فى الهمع إن وجد : " ٢٩٦ " ٤ : ١١ (١ : ٢٣٧) ، " ٢٩٧ " ٤ : ١٢ (٢٣٧) . " ٣٠٠ " ٤ : ١٥ (٢٣٨) . " ٣٠١ " ٤ : ١٦ (٢٣٩) . " ٢٩٩ " ٤ : ١٨ (٢٣٩) . " ٣٠٦ " ٤ : ٢٦ (٢٤١) . " ٣١ " ٤ : ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣ (٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣) " ٣٣ " ٤ : ٣٤ (٢٤٣ - ٢٤٤) . " ٣٠٤ " ٤ : ٣٥ (٢٤٤) . " ٣٢ " ٤ : ٤٩ - ٥٠ (٢٤٧) . وينظر كذلك المبحث السابع والأربعون (أ) .

(١) الهمع ، ج ٤ : ١١ (٢٣٧) .

(٢) م . ن ، ص ١١ - ١٢ (٢٣٧) .

(٣) م . ن ، ص ٣٧ (٤٤) ويبدو أنها مبنية على المسألة المتقدمة برقم (٧٧) .

(٤) م . ن ، ص ٣٠ (٢٤٢) .

(٥) م . ن ، ص . ن .

١٧٥ - " إن [اجتمع اسم وظرف أو مجرور ، و] كان الظرف أو المجرور غير مستغنى به تعيّن الاسم خبراً وحالية الظرف مطلقاً تكر أولا . نحو : فيك زيد راغب ، وزيد راغب فيك ، وأجاز الكوفيون نصب (راغب) وشبهه على الحال " (١)

١٧٦ - " الحال المؤكدة " إثباتها مذهب الجمهور وذهب المبرد والفراء والسهيلي إلى إنكارها ، وقالوا : لا تكون الحال إلا مبنية ، إذا لا يخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها " (٢)

١٧٧ - " جوّز الفراء وقوع جملة الأمر [حالاً] تمسكاً بنحو : (وجدت الناسَ اخبر تَقْلَهُ " (٣)

١٧٨ - " ذهب الفراء والزمخشري إلى أنه لا يجوز انفراد الضمير في (جملة الحال) الاسمية إلا ندوراً شاذا ، بل لابدّ منه ومن الواو معاً " (٤)

التمييز *

١٧٩ - التمييز نكرة " وقد اختلف في نكرات منها (مثل) ، فمنع الكوفيون التمييز بها ، لإبهامها ، فلا يبين بها وأجازه سيبويه ... ومنها (غير) فمنع الفراء التمييز بها ، لأنها أشدُّ إبهاماً ، وأجازه يونس وسيبويه " (٥)

---

(١) م . ن ، ص ٣٤ - ٣٥ (٢٤٤) .

(٢) م . ن ، ص ٣٩ (٢٤٥) .

(٣) م . ن ، ص ٤٣ (٢٤٦) .

(٤) م . ن ، ص ٤٧ (٢٤٦) .

* وينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ١٢٠ " وهي في الهمع ، ج ٤ : ٧١ - ٧٢ (: ٢٥٢) . وينظر أيضا ابن الأنباري وكتابه الإنصاف ، للدكتور محي الدين توفيق المسألة " ٧ " ص ٣٢٠ - ٣٢١ وهي في الهمع ، ج ٤ : ٧٢ (٢٥٢) .

(٥) الهمع ، ج ٤ : ٦٣ (٢٥٠) .

١٨٠ - " إذا كان المقدار (المميز) مخلّطاً من جنسين فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر ، بل تقول : عندى رطل سمناً عسلاً ... على حدّ قولهم : هذا حلو حامض . وذهب غيره إلى أنّ العطف بالواو " (١)

١٨١ - يمتنع تقديم التمييز على عامله الجامد . وأجازه الفراء إذا كان بعد اسم شُبِّهَ بِهِ الأوّلُ نحو : زيد القمر حسناً فيقال: زيد حسناً القمر (٢)

١٨٢ - (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) تمييزه مفرد " ولا يجوز جمعه عند الجمهور ، وجوّزه الفراء نحو : عندى أحد عشر رجالا ، وقام ثلاثون رجالاً " (٣)

١٨٣ - " قال الكسائى : ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة ومعرفة ، فيقول:عشرو درهم وأربعو ثوب " (٤)

١٨٤ - " إن كان [العدد] مائة فما فوقها ميّز بمفرد مجرور بالإضافة .. وجمعه مع المائة ضرورة ، وجوّزه الفراء فى السعة ، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائى (ثَلَاثَمِائَةِ سِنِينَ)(٥) بإضافة (مائة) " (٦)

---

(١) م . ن ، ص ٦٦ (٢٥٠ - ٢٥١) .

(٢) ينظر م . ن ، ص ٧٢ (٢٥٢) .

(٣) م . ن ، ٧٥ - ٧٦ (٢٥٣) .

(٤) م . ن ، ٧٦ (٢٥٣) .

(٥) من الآية (٢٥) فى سورة الكهف . وينظر السبعة لابن مجاهد ، ص ٣٩٠ .

(٦) الهمع للسيوطى ، ج ٤ : ٧٦ (٢٥٣) .

حـــروف الجـــــر*

١٨٥ - (حـتى) : " لاتجرّ إلاّ ظاهراً خلافاً للمبرد والكوفية في تجويزهم جرّها المضمر "(١).

١٨٦ - حتّى أيضا " منع البصريّة جرّ ما لا يصلح أنْ يكون غاية لما قبلها ، وأوجبوا فيه الرّفع على أنّها ابتدائيّة ، نحو : العجب حتى الخزّ يلبس زيد ، وجوّز جره الكسائي (و) الفراء ، ومنعوا أيضا الجر فيما إذا تلا الاسم بعدها جملة اسمية وما بعدها غير شريك لما قبلها في المعنى نحو ضربت القوم حتى زيد فتركت ، وحتى زيد أبوه مضروب ، وجوز جره الكوفية ، ومنع الكوفية الجر فيما إذا تلا الاسم الذي بعدها فعل عامل في ضمير ، نحو : ضربت القوم حتى زيد ضربته "(٢) .

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانبها مواضعها في الهمع : " ٤٤٧، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٩ " جـ٤ : ١٥٤ (٢ : ٢٠) ، ١٥٩ - ١٦٠ (٢١) ، ١٦١ (٢١) ، ١٦١ ، (٢٢) ، ١٨٦ - ١٨٧ - (٢٨) ، ١٩٠ (٢٩) ، ١٩٣ (٣٠) ، ١٩٥ (٣٠) ، ٢٠٢ (٣١) ، ٢١٤ (٣٦) . وهناك كتاب بهذا الخصوص هو : تناوب حروف الجر في في لغة القرآن الكريم ، للدكتور محمّد حسن عواد . (ط ١ ، ١٤٠٢ الأردن = دار الفرقان) . " ١٢١ " ٤ : ١٧٣ (٢ : ٢٥) . " ٥٥ " ٤ : ٢٢٢ (٣٦) . " ٣٢٣ " . " ٧٨ " ٤ : ٩٨ ، ٢٠٠ (٥ ، ٣١) . " ٩٧ " ٢١٠ (٣٣) . " ٥٤ " ٤ : ٢١٣ (٣٤) . " ٣٢٤ " . " ٣٢٦ " ٤ : ٢١٥ - ٢١٦ (٣٥) . " ٣٤١ "

وينظر كذلك المبا حث الثامن والأربعون إلى الخمسين .

(١) الهمع جـ ٤ : ١٦٦ (٢ : ٢٣) .

(٢) م - ن ، جـ ٤ : ص ١٦٨ (٢ : ٢٣) .

١٨٧ - " زعم الفراء (أن) الجر بـ (حتّى) نيابة عن (إلى) لا بنفسها ، كما جرت الواو نيابة عن (ربّ) . قال : وربما أظهروا (إلى) في بعض المواضع قالوا : (جاء الخير حتى إلينا) جمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما " .(١)

١٨٨ - هل يجب نعت مجرور (ربّ) ؟ " قال الأخفش ، والفراء ... : لا يجب ، وتضمنها القلّة أو الكثرة يقوم مقام الوصف " .(٢)

١٨٩ - " تجر (ربّ) ضميراً ، ويجب كونه مفرداً مذكراً ، وإن كان المميز مثنّى أو جمعا أو مؤنثاً ... وجوّز الكوفية مطابقته " .(٣)

١٩٠ - " (لعا) بمعنى (لعل) نقل الفراء وابن الأنباري الجر بها . قال الفراء : وفي خبرها الرفع والنصب " .(٤)

١٩١ - (مِن) : " قال الكسائي والفراء : أصلها : (منا) فحذفت الألف لكثرة الاستعمال " .(٥)

١٩٢ - تجر (مِنْ) (عنْ) ، و (على) وهما اسمان حيئذ بمعنى جانب ، وفوق . " وقال الكوفية : حرفان بقيا على حرفيتهما . قالوا أيضا : وتدخل (مِنْ) على كلّ حرف إلا (مِنْ) ، واللام ، والباء ، و (في " .(٦)

---

(١) م . ن ، ص ١٦٩ (٢٤٠٢) .

(٢) م . ن ، ص ١٧٨ (٢ : ٢٦)

(٣) م . ن ، ص ١٧٩ - ١٨٠ (٢٧) .

(٤) م . ن ، ص ٢٠٨ (٣٣)

(٥) م . ن ، ص ٢١١ (٣٤) .

(٦) م . ن ، ص ٢١٩ (٣٦) .

القسم وحروفه*

١٩٣ - (ايمن) : " الأصح أنّه معرب لعدم سبب البناء . وقال الكوفيون: مبني لشبهه الحرف في عدم التصرف إذ لم يستعمل في موضع من المواضع التي تستعمل الأسماء إلاّ في الابتداء خاصّة كالحرف " (١)

١٩٤ - تجاب جملة القسم في الإثبات بـ (لام) مفتوحة . " ومنعها، أي اللام، الفراء مع السين، لأنّه لم يسمع بخلاف (سوف) . والفرق أنَّ اللام كالجزء مما تدخل عليه ، فيؤدي دخولها إلى توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وهو مرفوض في كلامهم "(٢)

١٩٥ - إذا توالى شرط وقسم ولم يتقدمهما طالب خبر " فالجواب للسابق على الأصحّ قَسَمًا كَانَ أوْ شَرْطاً ، وجواب الآخر محذوف، نحو : (والله إن قام زيد لأقومن) ، و (إن يقم واللّه أقم) . وجوز الفراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وإن تأخر " (٣)

١٩٦ - إن جُر المقسم به في غير الطلب بالواو ، أو التاء أو اللام حذف الفعل وجوباً، ولا يجوز ذكره مكع أي حرف من هذه الحروف . " وأجازه الكسائي مع الواو، نحو : حلفت والله لأقومنّ ... ولا يحفظه البصريون "(٤)

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع : " ٥٧ " ٤ : ٢٣٢ - ٢٣٥ (٢ : ٣٨ - ٣٩) . " ٣٣٦ " ٤ : ٢٥٥ (٤٤) " ١٥٧ " ٤ : ٢٤٦ (٤٢) .

(١) الهمع جـ ٤ : ٢٣٩ - ٢٤٠ (٢ : ٤٠)

(٢) م . ن ، ص ٢٤٢ (٤١) .

(٣) م . ن ، ٢٥٢ (٤٣) .

(٤) المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٣٠٥ .

١٩٧ - " قال الكوفية : ويغنى عن القسم ... (عوض) فيقال : عوض لأفعلنّ . قال أبو حيان : والبصريون لا يعرفون القسم به " (١)

الإضافة*

١٩٨ - " زاد الكوفيون الإضافة بمعنى عند ، نحو : ناقةٌ رقود الحلب ، أى عند الحلب "(٢)

١٩٩ - هل تتعرف الصفة الشبة بإضافتها إلى معرفة ؟ " زعم الكوفية ، والأعلم ، فقالوا : إنها تتعرف بقصده إذ الإضافة لا تمنع منه " (٣)

٢٠٠ - " لا تجوز الإضافة فى قولك : (الضاربٌ زيداً) و (الضارب ذينك) ، و (الضّاربُكَ) . بل يتعين النصب إذ لا مقتضى للجرّ خلافاً للفراء فى إجازته الجرّ فى الثلاثة "(٤)

---

(١) الهمع جـ ٤ : ٢٦٠ (٢ : ٤٥) .

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها فى الهمع إن وجد : " ٤٤٧ " ٤ : ٢٧٢ - ٢٧٣ (٢ : ٤٨) . " ١٧٢ ، ٢٠٦ " ٤ : ٢٧٥ (٤٨) ، ٥ : ٣١٤ (١٥٠ - ١٥١) . " ٦١ " ٤ : ٢٧٦ - ٢٧٧ (٤٩) . " ٣٣٨ " . " ٦٠ " ٤ : ٢٩٥ (٥٢) . " ٣٤٠ " .
وينظر المباحث الحادى والخمسون والثانى والخمسون والثالث والخمسون .

(٢) المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٣٣٠ . وينظر الهمع جـ ٤ : ٢٦٧ (٢ : ٤٦) .

(٣) الهمع ٤ : ٢٧٣ (٢ : ٤٨) .

(٤) المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٢ : ٢٠٤ ، وينظر الهمع جـ ٤ : ٢٧٥ (٤٨) .

٢٠١ - " لا يقدم على المضاف معمول مضاف إليه ... وجوزه الكسائى على (أفعل) نحو : (أنت أخانا أوَّل ضارب) " .(١)

٢٠٢ - تلزم (كلا) ، و (كلتا) الإضافة إلى معرفة مثناةً " وقال الكوفية : أو نكرة محدودة ، بناء على جواز توكيدها، سمع : كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها . وقال ابن الأنبارى : وإلى مفرد إن كررت (كِلَا) . نحو : كلاى وكلاك محسنان "(٢)

٢٠٣ - " و [لزم الإضافة (ذو) وفروعه] إلى علم سماعاً ، نحو : (ذو يزن) و (ذو رعين) ، و (ذو الكلاع) ، و (ذو سلم) ، و (ذو عمرو) ، و (ذو تبوك) ، وقيل قياساً . قاله الفراء " .(٣)

٢٠٤ - المختار جواز إضافة (ذو) وفروعه أيضا إلى الضمير " خلافاً للكسائى ، والنحاس ، والزُّبيدى ، والمتأخرين فى منعهم ذلك إلا فى الشعر " .(٤)

٢٠٥ - الصحيح جواز إضافة (آل) إلى الضمير " وقيل : لا يجوز ، وعزى للكسائى والنحاس ، والزُّبيدى " .(٥)

٢٠٦ - لا يجوز حذف المضاف وجر المضاف إليه إلا فى الضرورة " خلافاً للكوفية فى تجويزهم ذلك فى الاختيار . حكوا : (أطعمونا لحماً سميناً شاةٍ) ونحوها أى (لحم شاة) ... والبصريون حملوا ذلك على الشذوذ " .(٦)

---

(١) الهمع جـ ٤ : ٢٧٨ (٢ : ٤٩) .

(٢) م . ن ، ص ٢٨٣ (٥٠) .

(٣) م . ن ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ (٥٠) .

(٤) م . ن ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ (٥٠) .

(٥) م . ن ، ص ٢٨٦ (٥١) .

(٦) م . ن ، ص ٢٩٣ (٢ : ٥٢) .

٢٠٧ - مما يكثر فيه حذف المضاف إليه وهو منوى أن يعطف عليه مضافٌ لمثلـــه "وخصه الفراء بالمصطحبَين كاليد والرجل ، نحو : قطع اللّه يد ورجـــل من قالها) .... بخلاف نحو : (دار وغلام) فلا يقال : اشتريت دارَ وغـــلامَ زيد " (١)

٢٠٨ - تقلب ياء المتكلم مع (أم) و (أب) تاء مكسورة ، ومفتوحة ، " قيـــل : ومضمومة . قاله الفراء والنحاس ، وحكى الخليل : يا أمتُ لا تفعلـي " (٢)

٢٠٩ - الألف التي وصلت بها التاء في قولهم : (يا أبتا) " هي التي توصل بآخر المنادى لبعد أو استغاثة لا المبدلة من الياء كالتي في (حسرتا) . وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما " (٣)

٢١٠ - " جوز الكوفية ، والمبرد ، وابن مالك أن يقال: (أبِيَّ) برد اللام "(٤)

إعمال المصدر *

إعمال اسم الفاعل * *

٢١١ - يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله : " قال أبو حيان : وظاهر كلام سيبويه أن النصب أولى من الجر ، وقال الكسائي : هما سواء . ويظهر لي أن الجر أولى " .(٥)

---

(١) م . ن ، ص ٢٩٣ (٥٢) .

(٢) م . ن ، ص ٣٠٢ (٥٤) .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص ٣٠٣ (٥٤).

* ينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع إن وجد : " ٤٢٢ " ٥ : ٦٥-٦٦ (٢ : ٩٢) . " ٤٢٤ " ٥ : ٧١ (٩٣) . " ٤٢٥ " . " ٤٢٣ " ٥ : ٧٥ (٩٤) . " ٤٢٧ " ٥ : ٧٧ (٩٥) . " ٤٢٦ " ٥ : ٢٩٣ (١٤٥) .

وينظر المبحث الرابع والخمسون .

* * وينظر الخلاف المسائل التالية وإلى جانب كلّ منها موضعها في الهمع : " ٤٣١ " ٦:٢ (٩٤:١) . ٥ : ٨١ (٢ : ٩٥) . " ٤٢٩ " ٥ : ٨١ (٩٥) . " ٤٣٢ " ٥ : ٨١ (٩٥) . " ٤٣٤ " ٥ : ٨٧ (٩٧). " ٤٣٠ " ٥ : ٨٤ - ٨٥ (٩٦) . " ٤٣٣ " ٥ : ٢٩٦ (٢ : ١٤٥) .

وينظر كذلك المبحث السادس والخمسون .

(٥) الهمع جـ ٥ : ٨٣ (٢ : ٩٦) .

الصفة المشبهة *

٢١٢ - الصفة المشبهة إمّا أن تكون صالحة للمذكر والمؤنّث مطلقاً، وإمّا أن تكون صالحة لفظاً لا معنى، وإمّا ألا تصلح لهما فتجرى الأولى على مثلها وضدها كحسن وقبيح دون الباقى فى الأصح " وأجاز الكسائى والأخفش جريان هذه الصفة على ضدها فى الأقسام الثلاثة فتقول مررت برجل حائض بنته ، وبامرأة خصىّ ابنها ، وبرجلٍ عجزاء بنته ، وبامرأة آلى ابنها " (١)

٢١٣ - تجب إضافة الصفة المشبهة " حال كونها مجردة من (أل) إلى ضمير متصل بها فى الأصح ، نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ولا يجوز نصب هذا الضمير ، وجوّزه الفراء ، فيقال : جميل إياه " (٢)

٢١٤ - " لو كانت الصفة غير متصرفة فى الأصل ، وقرنت بـ (أل) ، نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه الأحمره . فالضمير فى موضع نصب عند سيبويه ، وجرّ عند الفراء "(٣)

٢١٥ - " يتبع معمولها ، أى الصفة المشبهة، بجميع التوابع، وتجرى على حسب لفظه لا موضعه . وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من الرفع " (٤) نحو : مررت بالرجل الحسن الوجهِ نفْسُهُ ، وهذا قوى اليد والرجلُ .

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسألتين التاليتين وإلى جانب الثانية منهما موضعها فى الهمع : " ٤٤٠ " " ٤٤١ " ٥ : ٩٨ (٢ : ٩٩) . وينظر كذلك المبحث الخامس والخمسون.

(١) الهمع جـ ٥ : ٩٥ (٢ : ٩٨) .
(٢) م . ن ، ص ٩٦ (٩٩) .
(٣) م . ن ، ص ٩٧ (٩٩) .
(٤) م . ن، ص ٩٩ (٩٩ - ١٠٠) .

التّعجـــــب *

٢١٦ - " قـال الفـراء و الـزجاج والـزمخشرى ، وابنـا كيسـان وخـروف : (أفْعِل) بكسـر العـين فـى التـعـجب .. لفظه ومعنـاه الأمر حقيقـة وفيـه ضمـير مستـتر علـــى الفاعليـة ، والبـاء للتعديـة " (١)

٢١٧ - صيغتـا التعجب هما " (مـا أفعـل) ، و (أفعـل بـه) قـال الكوفيـة : و (أفْعَـلَ) بغـير (مـا) مسندة إلى الفـاعـل نحـو قـولـه :

(ومـرة تـرميهـم إذا مـا تـبدّدوا وتطعنهـم شـزراً) فـأبرحـتَ فـارســاً

أى مـا أ برحـك فارساً (٢) " وجـوّز هشام المضـارع من (مـا أفعـل) ، فيقـال مـا يحسـن زيداً . وردّ بـأنـه لـم يسمع " (٣)

٢١٨ - ينصـب المتعجّب منـه بعد (مـا أفعـل) علـى رأى الفـراء " علـى حـد نصـب (الأب) فـى : (زيـد كـريـمٌ الأبَ) . والأصـل : زيـد أحسنُ من غـيره مثـلاً ، أتـوا بـ (مـــا) علـى سبيـل الاستفهـام ، فنقلـوا الصفة مـن زيـد ، وأسندوهـا إلـى ضمـير (مـا) ، وانتصب زيـد بـ (أحسـن) فـرقـاً بـين الخـبر والاستفهـام " (٤)

٢١٩ - " الأصح أن (مـا) (التعجبيـة) مبتـدأ خـبره مـا بعـده . وقـال الكسـائـى : لا موضع لـ (مـا) مـن الإعـراب " (٥)

٢٢٠ - " لا يكـون المتعجب منـه إلا مختصـاً ... ومنـع الفـراء ذا (أل) العـهـديّـة ، نحـــو : مـا أحسنَ القـاضـى ، تـريـد قـاضيـاً بينـك وبـين المخـاطـب " (٦)

---

* وينظـر الخـلاف بـين النحويـين المسـائـل التـاليـة ، وإلى جانـب كـل منهـا موضعهـا فـى الهمـع : " ١٥ " ٥ : ٥٤ ، ٥٥ . (٢ : ٩٠) - " ٣٨٤ " ٥ : ٦٢ (٩٢) . " ٣٨٣ " . وينظـــر أيضا ابـن الأنبـارى ، للدكتور محيى الديـن تـوفيـق المسـألـة " ٣٢٠ ص ٣٢٩ ، وهى فـى الهمـع جـ ٦ : ٤٣ (٢ : ١٦٦) .

(١) التصـريـح لخـالـد الأزهـــرى ، جـ ٢ : ٨٨ .
(٢) الهمـع جـ ٥ : ٥٤ (٩٠) .
(٣) م . ن ، ص ٥٥ (٩٠) .
(٤) م . ن ، ص ٥٥ - ٥٦ (٩٠)
(٥) م . ن ، ص . ن
(٦) م . ن ، ص ٥٩ - ٦٠ (٩١) .

(نعـــم) و (بئـــس) *

٢٢١ - " لا يفصل بين (نعم) وفاعلها بظرف ،ولا غيره ... وثالثها قاله الكسائى يجوز بعموله أى الفاعل نحو : نعم فيك الراغب "(١)

٢٢٢ - " قال (الكسائى) فى نحو : نعم رجلاً زيد : الفاعل هو زيد ، والمنصوب حال ، وتبعه دُرَيْد . وقال الفراء : تمييز محوّل عن الفاعل ، والأصل : نعم الرجل زيد "(٢)

٢٢٣ - " ولا يكون الفاعل لـ (نعم) ، و (بئس) نكرة اختياراً ... خلافاً للكوفيين ، وموافقيهم ، لما حكى الأخفش : أن ناساً من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة ، ومضافة " (٣)

٢٢٤ - إذا حذف المخصوص وخلفته صفته وكانت فعْلاً نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك ،أى رجل " ممنوع أو جائز أو غالب مع (ما) ، قليل دونها . أقول: الأكثر على الأول ، والكسائى على الثانى ، وابن مالك على الثالث " (٤)

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها فى الهمع إن وجد : " ١٤ " ٥ : ٢٦ (٢ : ٨٤) . " ٣٧٩ " ٥ : ٣٦ (٨٦) . " ٣٨٠ " . " ٣٨١ " ٥:٣٦ (٨٦) . " ٣٨٢ " ٥ : ٤٠ (٨٧) .

(١) الهمع جـ ٥ : ٣٢ (٢ : ٨٥) .

(٢) م . ن ، ص ٣٣ (٨٥) .

(٣) م . ن ، ص ٣٦ (٨٦).

(٤) م . ن ، ص ٤٢ (٨٧).

أَفْعَـــل التفضيـــلُ*

٢٢٥ - " يلزمه الإفراد والتذكير إن جرد ، أو أضيف لنكرة ... خلافا للفراء في الثاني ، حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة .... نحو هند فضلى امرأة تقصدنا . والهندان فضلتا امرأتين تزوراننا " (١)

٢٢٦ - يلزم في النكرة المضاف إليها أن تكون من جنس المسند إليه أفعل التفضيل " وجوّز أبو بكر بن الأنباري جرّها إن خالفته في المعنى مع تجويزه نصبها ، نحو : أخوك أوسع دار أو داراً " (٢)

٢٢٧ - في اسم التفضيل المضاف إلى معرفة الوجهان المطابقة وعدمها . وعن المفاضلة بينها " قال أبو بكر بن الأنباري : الإفراد والتذكير أفصح استغناء بتثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنية (أفعل) ، وجمعه ، وتأنيثه ، قال وهذا القول عن العرب " (٣)

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسألتين التاليتين ، وإلى جانب كل منهما موضعها في الهمع : " ٤٣٨ " ٥ : ١١٣ (٢ : ١٠٣) .
" ٤٣٩ " ٥ : ١١٥ (١٠٤).

(١) الهمع جـ ٥ : ١١١ (٢ : ١٠٢) .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ص ١١٢ (١٠٣) .

النعـــــــت*

٢٢٨ - " جوز الكسائى نعت مضمر الغائب إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم، كذا نقله عنه الناس ، كما قال أبو حيان، واحتج بقوله تعالى : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) (١). وقيل : إنه أجازه إذا تقدم المظهر كذا نقله عنه النحاس ، والفراء " (٢)

٢٢٩ - أثبت الجمهور الجر بالمجاورة فى نعت وتوكيد " وقصره الفراء على السماع ومنع القياس على ماجاء منه فلا يجوز : هذه جحرة ضبٍ خربةٍ، بالجرّ " (٣)

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها فى الهمع إن وجد : " ٣٦١ " ٥ : ١٧٠ (٢ : ١١٦) . " ٣٥٢ " ٥ : ١٧٢ (١١٦) . " ٣٥٣ " ٥ : ١٧٧ (١١٧ - ١١٨) . " ٣٥٥ " ٥ : ١٧٥ (١١٧) فى الهامش . " ٣٥٦ " ٥ : ١٨٠ (١١٨) . " ٣٥٧ " ٥ : ١٨١ - ٢٨٢ (١١٩) . " ٣٥٨ " . " ٣٥٤ ، ٣٥٩ " . وينظر المسألة رقم (٧٧ ب) فى أوّل هذا الملحق .

(١) الآية (٤٨) فى سورة سبأ.

(٢) الهمع، ٥ : ١٧٦ - ١٧٧ (٢ : ١١٧) .

(٣) م . ن ، جـ ٤ : ٣٠٥ (٢ : ٥٥) .

عطف البيان*

التوكيد**

عطف النسق***

٢٣٠ - " اختصت الواو بعطف ما لا يستغنى عنه ، نحو : اختصم زيد وعمرو .... وأجاز الكسائى العطفَ فى ذلك بالفاء ، و(ثم) و (أو) "(١)

٢٣١ - " قال الفراء تقع (ثم) للاستئناف ، نحو : أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالاً "(١)

٢٣٢ - " قال قوم من الكوفيين و [ترد (أو) لـ] التبعيض ، نحو : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ "(٢) (٣)

---

* ينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ٣٦٠ " والهمع جـ ٥ : ١٩٢ (٢ : ١٩١).

** ينظر المرجع الاول من المرجعين السابقين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها فى الأخير منهما إن وجد : " ٢٦٤ " ٥ : ١٧٠ (٢ : ١١٦) " ٣٦٢ " ٥ : ١٩٩ (١٢٣) . " ٣٦٣ " ٥ : ٢٠١ (١٢٣ ، ١٢٤) . " ٣٦٥ " ٥ : ٢١٩ - ٢٢٠ (١٢٧- ١٢٨) . " ٦٣ " ٥ : ٢٠٤ (١٢٤) .

*** وينظر المرجع الأول من المرجعين السابقين أيضا المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها فى الأخير منهما إن وجد : " ٢٩٦ " ٥ : ٢٢٤ (٢ : ١٢٩) . " ٦٤ " ٥ : ٢٣٠ (١٣٠) . " ٣٧٤ " ٥ : ٢٣٧ (١٣١ - ١٣٢) . "٣٧٧ " ٥ : ٢٤٢ - ٢٤٣ (١٣٣) . " ٦٧ " ٥ : ٢٤٨ (١٣٤) . " ٣٧٥ " ٥ : ٢٥٦ (١٣٦) . " ١٧١ " ٥ : ٢٦٠ (١٣٧) . " ٦٨ " ٥ : ٢٦٢ (١٣٧) . " (٢٢٤ ، ٣٦٩) ، ٢٩١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ " ٥ : ٢٦٣ - ٢٦٥ (١٣٨). " ٦٦ " ٥ : ٢٦٨ (١٣٨ - ١٣٩) . " ٦٥ " ٥ : ٢٦٨ (١٣٩) . " ٣٧٨ " ٥ : ٢٧٥ (١٤١) .

وينظر كذلك المبحث السابع والخمسون .

(١) الهمع ، جـ ٥ : ٢٣٧ (٢ : ١٣٢) .

(٢) من الآية (١٣٥) فى سورة البقرة .

(٣) الهمع ، جـ ٥ : ٢٥٠ (١٣٤) .

٢٣٣ - " ترد (إما) مسبوقة بمثلها وقد تحذف الأولى، كقوله :

تُهاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عهدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ ألَمَّ خَيَالُهَا .

" ونقل النحاس أن البصريين لا يجيزون فيها إلاّ التكرير وأنّ الفراء أجازه (أي حذف الأولى) إجراء لها مجرى (أو) في ذلك " (١)

٢٣٤ - من المواضع التي يعطف فيها بـ (لا) " قال الفراء : واسم (لعلّ) ، نحو لعلّ عمراً لا زيداً منطلق ، كما يجوز ذلك في اسم (إنَّ) " (٢)

٢٣٥ - " أثبتوا (أي الكوفيون) عطف (أين) . قالوا : العرب تقول : هذا زيد فأين عمرو ، ولقيت زيداً فأين عمراً . وأثبت الكسائي العطف بـ (لولا) و (متى) في قولك : مررت بزيد فلولا عمروٍ ، أو فمتى عمرو بالجر ، وأباه الفراء كالبصريين . وأثبت هشام العطف بـ (كيف) بعد نفي . نحو : ما مررت بزيد فكيف عمروٍ . وقال سيبويه : وهو رديء، لا تتكلم به العرب " (٣)

٢٣٦ - في العطف على معمولي عاملين أقوال ... رابعها : يجوز إن تقدّم المجرور المعطوف سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا . بخلاف ما إذا تأخر ، وهو رأي الأخفش ، والكسائي والفراء ، والزجاج ، وابن مضاء "(٤)

---

(١) م . ن ، ص ٢٥٤ (١٣٥) .

(٢) م . ن ، ص ٢٦١ (١٣٧) .

(٣) م . ن ، ص ٢٦٥ (١٣٨) .

(٤) م . ن ، ص ٢٧٠ (١٣٩) .

البـــــدل*

* *

النـــــداء

٢٣٧ - ذهب بعض الكوفيين إلى جعل المثنى والجمع بالياء حملاً على المضاف " (١) . نحو يارجلَين ويامسلمين .

٢٣٨ - " ذهب ثعلب إلى جواز بناء نحو : (حسن الوجه) على الضم ؛ لأن إضافته على نيّة الانفصال " (٢)

٢٣٩ - النكرة الموصوفة تشبه المضاف فتنتصب . " وقيل : يجوز البناء والنصب قاله الكسائي . وفصل الفراء ، فأوجب النصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو : يارجلاً ضرب زيدا ، والرفع إذا كان ضمير خطاب نحو : يا رجلُ ضربتَ زيدا "(٣).

٢٤٠ - حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة " عند الكوفيين مقيس مطّرد ، ومذهب البصريين المنع فيهما ، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة " (٤)

---

* ينظر الخلاف بين النحويين المسألتين التاليتين " ٣٦٦ " و " ٣٦٧ " وهما في الهمع ج ٥ : ٢١٨ (٢ : ١٢٧) .

* * وينظر المرجع الأول من المرجعين السابقين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منهما موضعها في المرجع الأخير إنْ وجد : " ٤٥ " ٣ : ٣٨ (١ : ١٧٢) . " ٣٩٧ " ٣ : ٣٨ (١٧٢ : ١٧٣) . " ٣٩٨ " ٣ : ٣٩ (١٧٣ " ٤٠٠ " ٣ : ٥٥ (١٧٦) . " ٤٠٤ ، ٤٠٥ " ٣ : ٥٩ (١٧٧) . " ٣٩٩ ، ٤١٠ " ٣ : ٥٤ (١٧٦) . " ٤٠١ " ٣ : ٥٢ (١٧٥) . " ٤٧ " ٣ : ٦٤ (١٧٨) . " ٤٠٢ " ٥ : ٢٨٤ (٢ : ١٤٢) . " ٤٠٧ " . " ٤٠٨ " . " ٤٠٩ " . وينظر كذلك المبحثان الثامن والخمسون والتاسع والخمسون .

(١) الهمع ، ج ٣ : ٣٨ (١٧٢ : ١٧٣) .

(٢) م . ن ، ص . ن .

(٣) م . ن ، ٣٩ (١٧٣) .

(٤) شرح الأشموني ، ج ٣ : ١٠٥ (مع حاشية الصبان) .

٢٤١ - عن نصب الاسم الأوّل من نحو : (ياتيمَ تيم عدى) " قال الفراء : هو والثانى معاً مضافان إلى المذكور أخذاً من قوله : (قطع اللّه يد ورجل من قالها) " (١)

٢٤٢ - " جوّز الكوفية وأبو بكر بن الأنبارى رفع النعت (أى نعت المنادى) المضاف إضافة محضة ، لأنّ الأخفش حكى : يا زيدُ بنُ عمرو بالرفع وغيرهم قال : هو شاذ " (٢)

٢٤٣ - " أوجب الكوفية نصب (توابع المنادى) الثلاثة أى النعت ، والتوكيد والنسق . وردّ بالسماع قال تعالى : (يَاجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ) (٣) قرىء فى السبع بالنصب ، والرفع (٤) " (٥) " وجوز الفراء رفع التوكيد والعطف نسقاً ، قياساً فى الثانى وسماعاً فى الأول " (٦)

الاستغاثة*

الندبة* *

٢٤٤ - " منع الكوفيون ندبة الجمع السالم ، كما لا يجوز تثنيته ، ولا جمعه لأنّ إلحاق الألف هنا كإلحاق الألف والواو هناك " (٧)

---

(١) الهمع جـ ٣ : ٥٨ (١ : ١٧٧) .

(٢) م . ن ، جـ ٥ : ٢٨١ (٢ : ١٤٢) .

(٣) فى الآية (١٠) فى سورة سبأ .

(٤) الرفع رواية عن أبى عمرو و عاصم . ينظر معجم القراءات للدكتور عبد العال سالم والدكتور أحمد مختار جـ ٥ : ١٤٦

(٥) الهمع جـ ٥ : ٢٨٢ (٢ : ١٤٢) .

(٦) م . ن ، ص . ن .

* ينظر الخلاف المسألة " ٤١١ " والهمع ، جـ ٣ : ٧٥ (١ : ١٨١) .

* * ينظر المرجع الأول من المرجعين السابقين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها فى الأخير إن وجد : " ٥١ " . " ٤١٢ " . " ٥٢ " " ٤١٥ " ٣ : ٧١ (١ : ١٨٠) . " ٤١٤ " ٣ : ٦٨ (١٨٠) " ٤١٣ " . " ٤١٦ " ٣ : ٦٨ (١٨٠) . " ٤١٧ " ٣ : ٦٩ (١٧٩) . وينظر المبحث الستون .

(٧) الهمع ، جـ ٣ : ٦٧ (١ : ١٧٩) .

الترخيم*

٢٤٥ - " جَوّز ... [الفراء] حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرقل ، فقيل : يَاهِرَ . قال : لأنه لو بقى الساكن أشبه الأدوات ، إذ ليس فى الأسماء المستمكنة ما آخره ساكن " (١)

٢٤٦ - " قال الكوفيون : تتعين [لغة التمام] فيما إذا قبل الآخر ساكن ، كَهَرْقَل فراراً من وجود اسم متمكن ساكن الآخر " (٢)

أسماء الأفعال * *

نونا التوكيد* * *

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها فى الهمع : " ٤٨ " ٣ : ٧٨ (١ : ١٨١) " ٤٩ " ٣ : ٨١ (١٨٢) . " ٥٠ " ٣ : ٨٥ (١٨٣) . " ٤١٩ " ٣ : ٨٢ ، ٨٣ (١٨٢، ١٨٣) . " ٤٢١ " ٣ : ٨٤ (١٨٣) . " ٤٢٠ " ٣ : ٨٧ (١٨٤) .

(١) الهمع للسيوطى ٣ : ٨٥ (١ : ١٨٣) .

(٢) م . ن ، ٩١ (١٨٥) .

* * ينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها فى الهمع : " ٢٧ " ٥ : ١٢٠ (٢ : ١٠٥) " ٤٣٦" ٥ : ١٢٥ (١٠٦) . " ٤٣٧ " ٥ : ١٢٥ (١٠٦) . " ١٤٢ " ٥ : ١٢٦ (١٠٦)

وينظر أيضا المبحث الحادى والستون .

* * * ينظر المرجع الأول من المرجعين السابقين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها فى الأخير منهما : " ٩٤ " ٤ : ٤٠٣ (٢ : ٧٩) ، " ١٥٦ " ٤ : ٣٩٧ (٧٨) . " ١٥٨ " ٤ : ٤٠٣ (٧٩) .

الممنـــوع مـــن الصـــرف*

٢٤٧ - العلـم المؤنـث إذا كـان ثنـائياً أو ثـلاثيا سـاكـن الـوسـط ففيـه مـذاهـب منهـا " وعليـه الفـراء : أنّ مـا كـان اسـم بلـد كـ (فَيـدْ) لا يجـوز صرفـه وما لـم يكـن جـاز ؛ لأنّهـم يـردون اسـم المـرأة علـى غـيرهـا ... ولا يـردّون اسـم البلـد علـى غـيرهـا فلمـا لـم تـردّ ولـم تكـثر فـى الـكلام لزمـهـا الثقـل " (١)

٢٤٨ - ألفـاظ العـدد المعـدولـة إلـى وزن (فُعَـال) ، و (مَفْعَـل) " ذهـب الفـراء إلـى أن منعهـا للعـدل والتعـريـف بنيـة الألـف واللام " (٢)

٢٤٩ - " بـاب أفعـل الـوصـف كـأحمـر ... إن سمـى بـه رجـل أحمـر لـم ينصـــرف بعـد التنكـيـر ؛ لأنّـه سمـى بـوصفـه ، فجـرى الاسـم مجـراه فـى ذلـك المعـنـى وإن تسمـى بـه أسـود ونحـوه صـرف لخلـوص الاسمـيـة ، وذهـاب معـنى الوصفيـة وعلـى هـذا الفـراء وابـن الأنبـارى " (٣)

---

* ينظـر المرجـع الأوّل مـن المرجعـين السابقـين أيضـا المسائل التاليـة وإلى جانـب كـلّ منهـما موضعهـا فـى الأخـير منهـما إن وجـد : " ٧٠ " ١ : ١٢٠ ، ١٢١ (٣٧) . " ١٨١ " ١ : ١٠٩ (٣٤) . " ١٨٠ " ١١٠ (٣٤) . " ١٧٩ " ١ : ٨٦ (٢٧) . " ١٧٧ " ١ : ٩٦ (٣٠) . " ١٨٢ " . " ٦٩ " ١ : ١١٩ (٣٧) . " ١٢٦ " . وينظـر المبحـث الحـادى والعشـرون .

(١) الهمـع جـ ١ : ١٠٨ (٣٣ : ٣٤) .

(٢) م . ن ، ص ٨٦ (٢٧) .

(٣) م . ن ، ص ١١٦ (٣٦) .

إعـــــراب الفعـــل *

٢٥٠ - " لا يجوز تقديم معمول (أنْ) الناصبة عليها ... ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز في نحو : طعامك أريد أن آكل ، وطعامك عسى أن آكل " (١)

٢٥١ - " لا يجوز فصل (أن) الناصبة من الفعل ... وجوّزه الكوفيون بالشرط ، نحو (أردت أن إن تزرني أزورَك) بالنصب ، مع تجويزهم الإلغاء أيضا ، وجزم (أزرك) جوابا "(٢)

٢٥٢ - لن : " قال الفراء : هي (لا) النافية ، أبدل من ألفها نون ، وحمله على ذلك إتفاقهما في النفي ، ونفي المستقبل . وجعل (لا) أصلاً ، لأنّها أقعد في النفي من (لن) " (٣)

٢٥٣ - " لا يجوز الفصل بين (لن) ، وبين الفعل في الاختيار ... واختار الكسائي الفصل بالقَسَم ومعمول الفعل ، نحو : لن والله أكرم زيداً ، ولن زيداً أكرم . ووافقه الفراء على القَسَم وزاد جواز الفصل بـ (أظنّ) ، نحو : (لن أظن أزورَك) بالنصب ، وبالشرط ، نحو : (لن إن تزورني أزورَك) بالنصب ، وجوز الإلغاءَ ، والجزمَ جوابا " (٤)

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كلّ منها موضعها في الهمع إن وجد : " ٧٣ " . " ٧٤ " ٤ : ٢٧٤ (١ : ١٦٤ - ١٦٥) . " ٧٥ " ٤ : ١١٧ ، ١٣٠ (٢ : ١٠ ، ١٤) . " ٣١٦ " ٤ : ١١٧ (١٠) . " ٣١٩ " ٤ : ٩١ (٣) . " ٣١٨ " . " ٧٦ " ٤ : ١١٧ ، ١٣٠ (١٠ ، ١٤) . " ٧٧ " ٤ : ١٤٣ (١٧) . "٧٩" ٤ : ١٠٨ ، ١٤٠ (٧ ، ١٧) . " ٣١٤ " . " ٣٠٨ " ٤ : ١٠٧ (٧) . " ٣١٢ " ٤ : ١٢٣ (١٢) . " ٨٠ " ٤ : ١٠٠ (٥) . " ٨١ " ٤ : ١٠٢ (٦) . " ٣١٣ " ٤ : ١٢٥ (١٢) . " ٨٢ " ٤ : ١٠٨ ، ١٤٠ (٧ ، ١٧) " ٨٣ " ٤ : ١١٢ و ٨) . " ٣٠٩ " ٤ : ١١٤ ، ٩) . " ٣١٠ " ٤ : ١١٦ (١٠) " ٣٤٦ " ٤ : ١٣٦ (١٥) . " ٣١١ " . " ٣١٧ " ٤ : ١٤٦ (١٨) . وينظر أيضا المباحث الثاني والستون إلى السادس والستين .

(١) الهمع ، جـ ٤ : ٩٠ (٢ : ٢ - ٣) .
(٢) م . ن ، ص ٩١ (٣) .
(٣) م . ن ، ص ٩٤ (٣) .
(٤) م . ن ، ص ٩٦ (٤) .

٢٥٤ - من شروط إعمال (إذن) أن يليها الفعل " وأجاز الكسائى وابن هشام والفراء الفصل بمعمول الفعل فلو قدم معمول الفعل على (إذن) ، نحو زيداً إذن أكرم فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها . وأجاز الكسائى إذ ذاك الرفع والنصب " (١)

٢٥٥ - " إلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط (٢) لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر ، وتلقاها البصريون بالقبول ، ووافقهم ثعلب ، وخالف سائرُ الكوفيين ، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها " (٣)

٢٥٦ - لابد لنصب فاء السبب " أن يكون الأمر بصريح الفعل فإن دلّ عليه بخبر ، أو اسم فعل ، لم يجز النصب على الصحيح ؛ لأنه غير مسموع. وجوزه الكسائى ، نحو : حسبك الحديث فينامَ الناسَ ، وصه فأحدثَك"(٤)

٢٥٧ - " قد يحذف السبب بعد الاستفهام لدلالة الجواب عليه ، وفهم الكلام ، نحو : متى فأسيرَ معك ؟ أى متى تسير ؟ ... نقله أبو حيان عن الكوفيين " (٥)

٢٥٨ - " فى شرح كتاب سيبوية لأبى الفضل الصفار : خالفنا الكوفيون فى (غير) ، فأجازوا بعدها النصب ؛ لأن معناها : النفى،نحو : أنا غير آت فأكرمَك ، لأن معناه : ما أنا آت فأكرمك "(٦)

٢٥٩ - " قال أبو حيان : وزعم الكوفيون أن (كأنَّ) إذا خرجت عن التشبيه جاز النصب بعد الفاء ، نحو : كأنى بزيد يأتى فتكرمه ، لأن معناه : ما هو إلا يأتى فتكرمه "(٧)

---

(١) م . ن ، ص ١٠٥ - ١٠٦ (٧) .

(٢) الشروط هى : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، وأن يليها ، وأن تكون مصدرة . عن م . ن ، ص ١٠٥ - ١٠٦ (٢ : ٦ - ٧) .

(٣) م . ن ، ص ١٠٧ (٢ : ٧) .

(٤) م . ن ، ص ١١٩ (٢ : ١١) .

(٥) م . ن ، ص ١٢٢ (٢ : ١١)

(٦) م . ن ، ص ١٢٤ (٢ : ١٢) .

(٧) م . ن ، ص . ن .

٢٦٠ - " منع البصريون من تقدم هذا الجواب [أى جواب الأمر] على سببيّه ، لأن الفاء عندهم ليست للعطف ، وجوز الكوفيون فيقال : ما زيد فتكرمه يأتينا ، لأن الفاء عندهم ليست للعطف " (١)

٢٦١ - " تقع لام الجحود بعد كون منفى ... ومذهب البصريين أن خبر كان حينئذ محذوف ... ومذهب الكوفيين أنّ الفعل فى موضع نصب على أنّه الخبر واللام زائدة للتأكيد " (٢) ومثال تلك اللام : ماكان زيد ليقوم .

عوامل الجزم *

٢٦٢ - من الأقوال فى حذف لام الأمر أنه " يجوز مطلقا حتى فى الاختيار بعد قول من أمر ، وهو رأى الكسائى . قال : كقوله تعالى : (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا)(٣) أى : ليقيموا " .(٤)

٢٦٣ - فَصْلُ (لم) و (لمّا) عن مجزومهما " أجازه الفراء بشرط (إن) فيهما ... نحو : لم أو لما إن تزرنى أزرْكَ " (٥)

---

(١) م . ن ، ص . ن .

(٢) م . ن ، ص ١٠٩ - ١١٠ (٢ : ٨) .

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها فى الهمع إن وجد : " ٩١ " ٤ : ٣٢١ (٢ : ٥٨) . " ٣٤٥ " . " ٣٤٨ " ٤ : ١٣٢ - ١٣٣ (٢ : ١٤) " ٣١٥ " ٤ : ١٣٩ (٢ : ١٦) . " ٨٨ " ٤ : ٣٢٠ (٢ : ٥٨) . " ٣٤٩ " ٤ : ٣٢١ (٢ : ٥٨) . " ٣٤٢ " ٤ : ٣٢١ (٢ : ٥٨) . " ٣٤٣ " ٤ : ٣٣٠ (٢ : ٦١) " ٨٦ " "٨٧" ٤ : ٣٣٢ (٢ : ٦١) . " ٣٤٤ " ٤ : ٣٣٣ (٢ : ٦١) . " ٣٤٧ " ٤ : ٣٣٤ (٢ : ٦٢) . " ٨٤ " ٤ : ٣٣٢ (٢ : ٦١) " ٨٥ " . وينظر كذلك المسألة المتقدمة برقم (١٠/أ) والمبحثان السابع والستون والثامن والستون .

(٣) من الآية (٣١) فى سورة إبراهيم .

(٤) الهمع جـ ٤ : ٣٠٨ (٢ : ٥٥) .

(٥) م . ن ، ص ٣١٥ (٢ : ٥٧) .

٢٦٤ - من صور فعل الشرط وجوابه " أن يكون الأوّل مضارعاً والثانى ماضيا . وهذا القسم أجازه الفراء فى الاختيار ، وتبعه ابن مالك ، وخصه سيبويه والجمهور بالضرورة " (١)

٢٦٥ - تقديم الاسم على فعل الشرط مع غير (إن) من أدوات الشرط ضرورة " وجوّزه الكسائى اختياراً مع (مَنْ) وإخوته ، فأجاز نحو : من زيداً يضربْ اضربْه . وجوزه قوم من الكوفيين فى غير المرفوع أى المنصوب والمجرور ؛ لأنهما فضلة . ومنعوه فى المرفوع . وجوزه قوم منهم فى المرفوع أيضاً إن لم يمكن عود ضمير على الشرط كما فى (متى) و (أينما)(٢)

٢٦٦ - " فى الفصل بين (مَنْ) وأخواتها والفعل بعطف وتوكيد خُلْفٌ كوفى أجازه الكسائى ، ومنعه الفراء . قال أبو حيان : وهو الذى تقتضيه قواعد البصريين (٣)

٢٦٧ - " لا يَسِيق الجواب المجزوم معمولَه . قاله الفراء . والصحيح جوازه ، وعليه سيبويه والكسائى ، نحو : إن تأتينى خيراً تصب " (٤)

٢٦٨ - " لا [تزاد (ما) بعد] (ما) ، و (منْ) ، و (أنى) فى الأصح ، وذهب الكوفيون إلى جواز زيادتها بعدها فيجوز (مَنْ ما يكرمْنى أكرمْه) "(٥)

٢٦٩ - أجاز الفراء نحو : أمّا زيداً فإنى ضارب ، ومنعه سيبويه " وقال الفراء زيادة على ذلك : وكلّ ناسخ يدخل على المبتدأ من أخوات (إنّ) وغيرها ، نحو : أما زيداً فليتنى ضارب ، وأما عمراً فلعلّى مكرم ... وقيل زيادة على ذلك : وفعل التعجب إن كان متعدياً ، نحو (أما زيداً فما أُزورنى له) ، قاله الكوفيون "(٦)

---

(١) م . ن ، ص ٣٢٢ (٢ : ٥٨) .
(٢) م . ن ، ص ٣٢٦ (٢ : ٥٩) .
(٣) م . ن ، ص . ن .
(٤) م . ن ، ص٣٣٣ (٢:٦٢) .
(٥) م . ن ، ص ٣٤١ (٢ : ٦٤) .
(٦) م . ن ، ص ٣٥٩ (٢ : ٦٨) .

- " لا تعمل (أمّا) فى اسم صريح فلا تنصب المفعول خلافاً للكوفية حيث أجازوه ، لما فيه من معنى الفعل " (١)

" لـــــــو " *

العـــــــدد * *

٢٧٠ - " جوّز الأخفش إعراب عجز المركب العددى إذا أضيف نحو : هـــذه خمســةَ عشــرُ ك . " وجوّز الفراء حينئذ إعرابها كابن عرس ، فيقال هذه خمســةُ عشــر ك ومررت بخمسة عشــر ك بإعراب الأول على حســب العوامل ، وجر الثانى أبداً . والجمهور منعوا قياس ذلك " (٢)

---

(١) م . ن ، ص . ن .

* ينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ٣٥٠ " .

* * ينظر م . ن المسائل التالية ، وإلى جانب كلّ منها موضعها فى الهمع إن وجد : " ٤٣ ، ١٧٢ ، ٢٠٦ " ٤ : ١٣٤ (٢ : ١٥٠) .

" ٤٤ " " ٤٢ " ٥ : ٣٠٩ (٢ : ١٤٩) .

(٢) الهمع ج ٥ : ٣١٠ (٢ : ١٤٩) .

(كم) و (كأين)، و (كذا)*

٢٧١ - " جوّز الكوفيون الرفع بعد (كذا) . قال أبو حيان : وهو خطأ؛ لأنّه لم يسمع " (١)

٢٧٢ - تمييز (كم) الخبريّة مجرور . و " الجر بإضافتها إليه عند البصريين وقال الكوفيون : بـ (من) مقدرة ، حذفت ، وأبقى عملها " . (٢)

الحكاية* *

٢٧٣ - " منع الفراء التسمية بـ [حرف] ساكن مطلقا ؛ لأنه لا يمكن الابتداء به " . (٣)

التأنيث* *

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كلّ منها موضعها في الهمع " ١٧٤ " ٤ : ٧٩ (١ : ٢٥٤) . " ٤١ " ٤ : ٨٢ (١ : ٢٥٥) . " ١٧٥ " ٤ : ٨٦ (١ : ٢٥٦) . " ٤٠ " ٤ : ٣٨٦ (٢ : ٧٥) .

(١) الهمع، جـ ٤ : ٨٦ (١ : ٢٥٦) .

(٢) م . ن ، ٨١ (١ : ٢٥٥)

* * وينظر الخلاف بين النحويين المسألتين التاليتين " ١٦١ " . " ١٦٢ " والأخيرة في الهمع جـ ٥ : ٣٢٤ (٢ : ١٥٣) .

(٣) الهمع جـ ٥ : ٣٢٩ (٢ : ١٥٥) .

* * * ينظر الخلاف بين النحويين المسألة رقم " ١١١ " وهي في الهمع جـ ٦ : ٦٣ (٢ : ١٧٠) و " ١٥٢ " و" ١٥٣ " " ١٥٤ " و " ١٥٥ "

وينظر أيضا المبحث التاسع والستون .

جمـــع التكســـير*

٢٧٤ - مما يطرد فيه جمع القلّة (أفعال) " ما فاؤه همزة أو واو وهو على (فَعْل) صحيح العين نحو : أنْف وآناف ، وألف وآلاف ، ووهم وأوهام ، ووقت وأوقات ، ووقف وأوقاف ، استثقالا لـ (أفْعُل) فيه بوقوع الضمة بعد واو ، وهذا هو رأى الفراء ، والأكثر على أنه محفوظ فيه " (١)

٢٧٥ - الجمع (فُعُل) " يجب تسكين عينه اختباراً نحو : سِوار وسْوُر ، ونوار ونَوْر ، وعوان وعَوْن ... خلافاً للفراء فى قوله ببقاء الضم اختياراً . قال : وربّما قالوا : (عُوُن) كرُسُل فرقاً بين جمع العوان والعانة " (٢)

٢٧٦ - يطرد الجمع (فُعَل) فى (فُعْلى) أنثى (أفْعل) ككبرى وكبر " وقاسه الفراء فى (فُعلى) مصدراً ، نحو الرؤيا والرؤى ، والرجعى والرجع ، وفى (فَعْلة) بفتح الفاء ثانيه واو ساكنة ، نحو : تَوْبة وتوب " (٣)

٢٧٧ . من جموع الكثرة (فُعَل) و (فِعَل) كغرف وفرق . وقال الفراء : إنهما اسما جمع ، " لأنه رأى أنهما يجمعان بالألف والتاء كغرفات ، وسدرات ، وجمع الجمع لا يقاسُ وفاقاً ، فحكم بأنهما اسما جمع ، لأنهما أقرب إلى المفرد "(٤)

---

* وينظر الخلاف بين النحويين المسألتين التاليتين وإلى جانب كل منهما موضعها فى الهمع : " ١٣١ " ٦ : ١١١ ، ١١٦ (٢ : ١٨٠، ١٨٢) . " ١٣٦ " ٦ : ١١٧ (٢ : ١٨١) .

(١) الهمع ، جـ ٦ : ٨٩ (٢ : ١٧٥) .

(٢) م . ن ، ص ٩٤ (٢ : ١٧٦) .

(٣) م . ن ، ص ٩٦ (٢ : ١٧٦)

(٤) م . ن ، ص ٩٧ (٢ : ١٧٦)

٢٧٨ - الجمع (فُعَلَه " الأصح أنه ليس مخففاً من (فُعَّل) المشدّد . وقال الفراء هو مخفف عنه ، عوض الهاء عما ذهب من التضعيف " (١)

٢٧٩ - " خالف الفراء في كل ماله واحدٌ موافق في أصل اللفظ [وهو اسم الجنس] كبسر وغمام وسحاب ، [حيث ذهب إلى أنه جمع] وردّ بأنه لو كان جمعاً لم يجز وصفه بالمفرد . قال تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ (٢)". (٣)

التصغير *

٢٨٠ - " أثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء في حال التصغير ، ولم يسقطها ، فيقال في اضطراب : أضيرب ، فحذف الطاء لأنها بدل من تاء افتعل ، وهي زائدة ، وأبقى همزة الوصل لأنها فضلتها بالتقدّم " (٤)

* *

الوقف

٢٨١ - " تُرَدُّ نون (لم يك) (عند الوقف عليها) ومنعه الفراء " (٥)

٢٨٢ - الياء والواو الساكنتان في آخر الكلمة " يوقف عليهما بالسكون كحالهما في الوصل ، نحو : يرمي ، ويدعو ، ولا يحذفان إلاّ في فاصلة أوقافية .... وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك " (٦)

---

(١) م . ن ، ص ١٠٣ (٢ : ١٧٨) .

(٢) من الآية (١٠) في سورة فاطر .

(٣) الهمع ، جـ ٦ : ١٢٧ - ١٢٨ (٢ : ١٨٤) .

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع : " ١٣٢ " ٦ : ١٣٠ (٢ : ١٨٥) . " ١٣٠ " ٦ : ١٣٤ (٢ : ١٨٦) . " ١٢٩ " ٦ : ١٤٦ ، ١٥٢ (٢ : ١٩٠ ، ١٩١) . " ١٣٣ " ٦ : ١٥٢ (٢ : ١٩١ - ١٩٢) .

(٤) الهمع جـ ٦ : ١٣٨ (٢ : ١٨٧) .

* * ينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ١٠٦ " وهي في الهمع ، جـ ٦ : ٢١٤ (٢ : ٢٠٩) .

(٥) الهمع جـ ٦ : ١٩٩ (٢ : ٢٠٤) .

(٦) م . ن ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ (٢ : ٢٠٦)

٢٨٣ - الوقف بالروم " يحتاج في المنصوب ، والمفتوح إلى رياضة لخفة الفتحة ، وتناول اللسان لها بسرعة ولذلك لم يجزه الفراء في الفتحة " .(١)

الإمالة *

٢٨٤ - " اختُلِف ... في إمالة (لكن) فذهب إلى جواز ذلك الفراء تشبيهاً لألفها بألف (فاعل) . والصحيح أنه لا تجوز الإمالة ؛ لأنها لم تسمع فيها " (٢)

٢٨٥ - مما أميل من الفتحات الفتحة التي تليها هاء تأنيث موقوف عليها نحو ضربة وأَخْذَة . " فإن كانت الهاء للسكت ، نحو : (ماهية) فذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز ذلك " (٣)

٢٨٦ - " أهل الكوفة يميلون كلّ ألف ثالثة عن واو في اسم مكسور الأوّل ، ويثنونه بالياء ، والبصريون لا يرون ذلك ، ولا يميلون ذوات الواو في الثلاثية إلا ما سمع " (٤)

التصريف * *

٢٨٧ - " لَزِمُوا الضم في باب المبالغة على الصحيح ، نحو ضاربني فضربْتُه أضْرِبُه ..

---

(١) م . ن ، ص ٢٠٧ (٢ : ٢٠٧) .

* ينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ١٣٥ " و " ١٣٧ " .

(٢) م . ن ، ص ١٩٧ (٢ : ٢٠٤) .

(٣) م . ن ، ص ١٩٦ (٢ : ٢٠٤) .

(٤) المساعد لابن عقيل ، ج ٤ : ٢٨٣ .

* * وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع إن وجد : " ١ " ٦ : ٢٥٤ (٢ : ٢١٩) . " ١٢٤ " ٦ : ١٥ (٢ : ٦١) . "١١٤" ٦ : ٢٣٣ (٢ : ٢١٣) . " ١٤٠ " ٦ : ٢٤٢ (٢ : ٢١٦) . " ١٣٦ " ٦ : ١٢ (٢ : ١٥٩) . " ١١٣ " . " ١١٥ " . " ١١٨ " . "١٢٥ " . " ١٢٧ " . "١١٢" . " ١١٧ " . " ١٠٧ " ٦ : ٢٢٤ (٢ : ٢١٢) . " ١٠٩ " . " ١١٠ " . " ١٢٥ " " ١٢٨ " " ١٤٤ " . " ١٤١ " . "١٤٥ " " ١٤٦ . " ١٤٧ " . وينظر ابن الأنباري للدكتور محيي الدين توفيق المسألة " ٣ " ص ٣١٩ ، والمبحثان السبعون والحادي والسبعون .

وجَوَّز الكِسائى فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حلق قياساً ، نحو : فاهمنى ففَهَمْتُه أَفْهَمُهُ ، وفَاقَهَنِي ففقهته أفْقَهَهُ " (١)

٢٨٨ - " قد تصح الواو ، وهى لام (فُعول) جمعاً ، كقولهم : نُحُوّ ، وأُبُوّ ، وأُخُوّ ولا يقاس عليه خلافاً للفراء " (٢)

٢٨٩ - نحو (آية) يرى الفراء أنّ أصلها أيَّة فعلة " ومذهب الخليل أن وزنها عَيَيَة ... ومذهب الكسائى أن وزنها : فاعلة . والأصل آيِيَةٌ " (٣)

الإدغام *

٢٩٠ - المثلان إذا كان ماهُمَا فِيه (أفْعِل) تعجباً تعيّن الفك نحو : أحبب بزيد " وذهب الكسائى إلى أنّه يدغم فيقال : أَحِبَّ بزيد " (٤)

٢٩١ - " يعل ثانى اللامين فى (افعلّ) و (افعالّ) من ذوات الواو والياء فلا يلتقى مثلان فيحتاج إلى الإدغام ... خلافاً للكوفيين فى المثالين ، فيدغمون فى (افعلَّ) ، و (افعالَّ) من ذوات الياء والواو فيقولون : ارمىَّ واغزُوَّ ، وارماى واغزاوَّ " (٥)

---

(١) الهمع ، جـ ٦ : ٣١ (٢ : ١٦٣) .

(٢) المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٤ : ١٥٧ .

(٣) م . ن ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية : " ٩٣ " . " ١٦٣" . " ١٦٤ " وتنظر هذه المسائل فى المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٤ : ٢٧٩ ، ٢٦٧ ، ٢٧٣ . وتنظر الثانية منها فى الهمع جـ ٦ : ٢٩٩ (٢ : ٢٣٠) . وينظر كذلك المبحث الثانى والسبعون .

(٤) المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٤ : ١٥٨ .

(٥) م . ن ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

٢٩٢ - " أجاز الفراء الإدغام [أى إدغام المثلين المتحركين] بعد الساكن الصحيح على وجهين ، أحدهما : الجمع بين الساكنين ، كما روى أهل القراءة . والثانى إلقاء حركة الأوّل على الساكن قبله ، واستضعف هذا . وخرّج عليه قولهم عبشمس ، فقال : أصله عبد شمس ، فأدغموا الدال فى الشين ، ونقلوا حركتها إلى الباء ، وإذا فعلوه فى المتقاربين ففى المثلين أحرى . ولا يجيز البصريون شيئاً من الوجهين ، والحق جواز الأوّل " (١)

٢٩٣ - يبدل الحرف التالى ساكنا لينا بمثل مقاربه الذى يليه ، ويدغم جوازاً ، نحو سحاب مطر ، لا التالى ساكنا ليس بلين نحو : ضرْب مالك " وقد أدغم الفراء شيئاً منه ، نحو : (والحرث ذلك (٢)) (٣) .

---

(١) م . ن ، ص ٢٦٤ .

(٢) من قوله تعالى : (وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) من الآية (١٤) فى سورة آل عمران .

(٣) المساعد ، لابن عقيل ، جـ ٤ : ٢٦٥ .

١ - فهرس المصادر والمراجع

- أ -

إبراهيم : مجى الدين توفيق

- ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف ... ، بغداد : جامعة الموصل ، ١٣٩٩هـ.

الأزهرى : خالد بن عبد الله (٩٠٥)

- التصريح بمضمون التوضيح ، بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ

الأشمونى : على بن محمّد (ت ٩٠٠)

- شرحه لألفية ابن مالك ، مع حاشية الصبان ، تصحيح مصطفى حسين أحمد، بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ .

الأنبارى : عبد الرحمن بن محمد أبو البركات (ت ٥٧٧)

- أسرار العربية ، تحقيق الشيخ محمد بهجة البيطار ، دمشق : المجمع العلمى العربى ، ١٣٧٧هـ.

- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ، بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ .

الأنبارى : محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر (ت ٣٢٨)

- الزاهر، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، العراق : وزارة الثقافة والإعلام ودار الرشيد ، ١٩٧٩م.

- المذكر والمؤنث ، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابى ، بغداد : وزارة الأوقاف ، ١٩٧٨م

الأنصاري : أحمد مكي (دكتور)

- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون ١٣٨٤هـ.

- ت -

تمام حسان، (دكتور)

- الأصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٨٢هـ.

- ث -

الثبيتي : عياد عيد (دكتور)

- ابن الطراوة النحوي ، نادي الطائف الأدبي ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ.

ثعلب : أحمد بن يحيى أبو العباس (ت ٢٩١)

- مجالس ثعلب ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة : دار المعارف ، القسم الأول ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩ م ، والقسم الثاني ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٠م.

- ج -

جميل علوش (دكتور)

- ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ليبيا وتونس : الدار العربي للكتاب ، ١٩٨١م.

الجنابي : طارق عبد عون (دكتور)

- ابن الحاجب النحوي ، بغداد : مطبعة أسعد ١٩٧٤م.

ابن جني : عثمان أبو الفتح (ت ٣٩٢)

- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف ، القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الجزء الأول ، ١٣٨٦هـ ، الجزء الثاني ، ١٣٨٩هـ.

- ح -

الحلواني : محمد خير

- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، حلب : دار القلم العربي ، بدون تاريخ .

أبو حيان : محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥)

- ارتشاف الضرب ، الجزء الأول ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبي ، ١٩٨٦م.
- ارتشاف الضرب ، ميكروفيلم ، بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٨٧ ، مصور عن نسخة دار الكتب ٢٣٧٠٦ عمومي ٨٢٨ خصوصي .
- البحر المحيط ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ.
- تذكرة النحاة ، تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ،ط ١، ١٤٠٦هـ.

- د -

الدجني : فتحي عبدالفتاح (دكتور)

- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، الكويت : وكالة المطبوعات ، ط ٠١ ، ١٩٧٤م.

الدعجاني : محمد حمود الدعجاني

- ابن كيسان النحوي ، رسالة ماجستير ، مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، رقم ١٢٨ - ١٣٩٧ / ١٣٩٨ هـ

- ر -

الرضي : محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦)

- شرح الرضي على الكافية ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ.

- ز -

الزاكي : محمد آدم (دكتور)

- النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٥هـ.

الزجاجي : عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧)

- الإيضاح في علل النحو ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، بيروت : دار النفائس ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ.
- مختصر الزاهر ، ميكروفيلم ، بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ١٥٣ لغة . مأخوذ عن مخطوط دار الكتب بالرقم ٠٥٥٧.

- س -

السامرائي : فاضل (دكتور)

- مقال عن (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لا بن الأنباري ، مجلّة كلية الآداب بجامعة بغداد، العدد(١٣) ، ١٩٧٠م.

ابن السراج : محمد بن سهل أبو بكر (ت ٣١٦)

- الأصول في النحو ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

سعيد : محمد علي حمزة

- ابن الناظم النحوي ، بغداد : دار التربية ، ١٩٧٤م - ١٩٧٥م.

سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر (ت ١٨٠)

- كتاب سيبويه ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٧٧م ، والطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣١٦هـ.

السيوطي : عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١)

- الأشباه والنظائر في النحو ، بيروت : دار الحديث ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ مصورة عن طبعة حيدر آباد بالهند .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار مكتبة الحياة ، بدون تاريخ .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم واشترك معه في الجزء الأول الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ - ١٤٠٠هـ ، والطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧هـ.

- ش -

شوقي ضيف (دكتور)

- المدارس النحوية ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٩م.

- ط -

الطنطاوى : الشيخ محمد

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، بتعليق عبدالعظيم الشناوى ومحمد عبد الرحمن الكردى ، ط ٢ ، ١٣٨٩هـ.

الطـــويل : سيد رزق (دكتور)

- الخلاف بين النحويين ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

- ع -

عباينة : جعفر نايف (دكتور) .

- مكانة الخليل بن أحمد فى النحو العربى ، عمان : دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ.

ابن عقيـــل : عبدالله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩)

- المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، مكة المكرمة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، الجزء الأول وجامعة أم القرى الأجزاء الثانى والثالث والرابع ، مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ.

العكـــبرى : عبدالله بن الحسين أبو البقاء (ت ٦١٦).

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن ابن سليمان العثيمين ، بيروت : دار الغرب الإسلامى ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ.

عمـــر : أحمد مختار (دكتور) .

- معجم القراءات القرآنية بالاشتراك مع الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، الكويت : جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ - ١٤٠٥هـ.

عواد : محمد حسن (دكتور)

- تناوب حروف الجر فى لغة القرآن الكريم ، الأردن : دار الفرقان ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ.

العوفـــى : ميعيض بن مساعد (دكتور)

- قضايا الجملة الخبرية فى كتب إعراب القرآن ومعانيه ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ.

- ف -

الفـــراء : يحيى بن زياد أبو زكريا (ت ٢٠٧)

- معانى القرآن تحقيق الشيخ محمد على النجار (الجزء الأول والثانى) ، وأحمد يوسف نجاتى (اشترك فى الثانى) ، وعلى النجدى ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، (الجزء الثالث) ، بيروت : عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٨٠م

الفوتاوى :ميمونة أحمد سعيد

- مصطلحات النحو الكوفى من كتاب معانى القرآن للفراء ، رسالة ماجستير ، المدينة المنورة جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية التربية ، ١٤٠٥هـ.

- ق -

القوزى : عوض حمد القوزى

- المصطلح النحوى نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى ، الرياض : جامعة الرياض ، عمادة شئون المكتبات ، ط ١ ، ١٤٠١هـ.

- ك -

الكنغراوى : عبد القادر عبد القادر (ت ١٣٤٩هـ)

- الموفى فى النحو الكوفى ، تعليق الشيخ محمد بهجة البيطار ، دمشق : المجمع العلمى العربى ، بدون تاريخ .

- م -

المخزومى : مهدى (دكتور)

- مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ، مصر : مصطفى البابى الحلبى ، ط ٢ ، ١٣٧٧هـ.

مفتى : خديجة أحمد

- نحو القراء الكوفيين ، مكة المكرمة ، المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ.

مكرم : عبد العال سالم (د كتور)

- المدرسة النحوية فى مصر والشام ، بيروت : دار الشروق ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ.
- معجم القراءات القرآنية ، بالاشتراك مع الدكتور أحمد مختار عمر ، الكويت : جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ - ١٤٠٥هـ.

- ن -

النحاس : أحمد بن إسماعيل أبو جعفر (ت ٣٣٨)

- إعراب القرآن ، تحقيق الدكتور زهير غازى زاهد ، بغداد ، مطبعة العانى ، ١٣٩٧هـ.

- هـ -

ابن هشام : عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى (ت ٧٦١).

- مغنى اللبيب عن كتب الأعارب ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد على حمد الله ، دمشق :دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٨٤م.

- و -

الورد : عبد الأمير محمد أمين

- منهج الأخفش الأوسط فى الدراسة النحوية ، بيروت : مؤسسة الأعلمى ، وبغداد : دار التربية ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ.

- ى -

ابن يعيش : يعيش بن على (ت ٦٤٣)

- شرح المفصل ، بيروت : عالم الكتب ، والقاهرة : مكتبة المتنى ، بدون تاريخ .

٢ - فهرس الموضوعات

	الصفحة
تقديم	٢
أ - المسائل التى استخرجها القدماء	٣
١ - أبو البركات عبدالرحمن الأنبارى	٣
٢ - أبو البقاء العكبرى	٤
٣ - الحسين بن إياز	٨
٤ - أحد علماء اليمن	٩
ب - المسائل التى استخرجها المحدثون	١٠
١ - صدر الدين الكنغراوى	١٠
٢ - الدكتور مهدى المخزومى	١١
٣ - الدكتور فاضل السامرائى	١٢
٤ - الدكتور محمد خير الحلوانى	١٣
٥ - الدكتور محيى الدين توفيق إبراهيم	١٧
٦ - الدكتور سيّد رزق الطويل	١٩
٧ - الدكتور جميل علوش	٢٤
جـ - المسائل المضافة :	٢٦
مقدمة	٢٦
١ - أقسام الكلام	٢٧
٢ - الإعراب والبناء	٢٧
٣ - الأسماء الستة	٢٨
٤ - المثنى والجمع	٢٨
٥ - إعراب المعتل	٢٩

الصفحـــة

٦ - النكرة والمعرفـــة ٢٩

٧ - الضمائر ٢٩

٨ - العلـــــم ٣٣

٩ - أسماء الإشـــــارة ٣٣

١٠- الموصـولات ٣٣

١١ - المعرف بـ (ال) ٣٦

١٢ - المبتـدأ والخـــبر ٣٦

١٣ - كان وأخواتهـــا ٤١

١٤ - الحروف المشبهة بـ (ليس) ٤٤

١٥ - أفعال المقاربة ٤٦

١٦ - (إنّ) وأخواتهـــا ٤٦

١٧- (لا) التي لنفي الجنس ٤٨

١٨ - (ظنّ) وأخواتهـــا ٤٨

١٩ - أعلـــــم وأرى ٤٩

٢٠- الفاعـــــــل ٤٩

٢١ - نائب الفاعـــــل ٥٠

٢٢ - الاشتغـــــــال ٥١

٢٣ - تعدى الفعـــل ولزومـه ٥٢

٢٤ - التنازع في العمل ٥٣

٢٥ - المفعول المطلـــق ٥٣

٢٦ - المفعول لأجلـــه ٥٤

٢٧ - المفعول فيـــه ٥٤

الصفحة

٢٨ - المفعول معه ٥٦

٢٩ - الاستثناء ٥٦

٣٠ - الحال ... ...+ ٥٨

٣١ - التمييز ٥٩

٣٢ - حروف الجر ٦١

٣٣ - القسم وحروفه ٦٣

٣٤ - الإضافة ٦٤

٣٥ - إعمال المصدر ٦٦

٣٦ - إعمال اسم الفاعل ٦٦

٣٧ - الصفة المشبهة ٦٧

٣٨ - التعجب ٦٨

٣٩ - (نعم) و (بئس) ٦٩

٤٠ - أفعل التفضيل ٧٠

٤١ - النعت ٧١

٤٢ - عطف البيان ٧٢

٤٣ - التوكيد ٧٢

٤٤ - عطف النسق ٧٢

٤٥ - البدل ٧٤

٤٦ - النداء ٧٤

٤٧ - الاستغاثة ٧٥

٤٨ - الندبة ٧٥

٤٩ - الترخيم ٧٦

الصفحـــة

٥٠ - أسماء الأفعـــال ٧٦

٥١ - نونـا التوكيـــد ٧٦

٥٢ - الممنوع من الصرف ٧٧

٥٣ - إعراب الفعـــل ٧٨

٥٤ - عوامـل الجـزم ٨٠

٥٥ - (لـــو) ٨٢

٥٦ - العـــدد ٨٢

٥٧ - (كم) و (كأيّن) و (كذا) ٨٣

٥٨ - الحكايـــة ٨٣

٥٩ - التأنيـــث ٨٣

٦٠ - جمـع التكسـير ٨٤

٦١ - التصغـير ٨٥

٦٢ - الوقـــف ٨٥

٦٣ - الإمالـــة ٨٦

٦٤ - التصريـــف ٨٦

٦٥ - الإدغـــام ٨٧